مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان

تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي

تحرير

إبراهيم البدوي سمير المقدسي

تفسير العجز الديمقراطي
في الوطن العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان

تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي

تحريـــــر

إبـراهـــيـم الــبــدوي ســمــيــر الــمــقــدسـي

ترجمة: د. حسن عبد الله بدر

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي / تحرير إبراهيم البدوي وسمير المقدسي؛ ترجمة حسن عبد الله بدر.

٤٩٥ ص. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-369-0

١ . الديمقراطية ـ البلدان العربية . أ. البدوي، إبراهيم (محرّر). ب. المقدسي، سمير (محرّر). ج. بدر، حسن عبد الله (مترجم). د. السلسلة.

321.809174927

العنوان الأصلي بالإنكليزية

Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit

Edited by

Ibrahim Elbadawi *Samir Makdisi*

(London; New York: Routledge, 2011)

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١١

الإهـــداء

إلى جميع المثقفين العرب، المناضلين، من أجل استعادة الكرامة الوطنية وانبعاث الوطن العربي إلى ما هو أبعد من الإنجازات المادية، وعلى أمل أن تتحقق، أخيراً، طموحاتهم في الديمقراطية والحرية والعدل.

شكـر وتقديـر محـررَي الكتـاب

هذا الكتاب ثمرة مشروع بحثي مشترك حول محدِّدات العجز الديمقراطي في الوطن العربي، وقد استغرق إنجازه مدة تزيد على عامين، وساهم فيه نخبة من الباحثين من أقطار عربية مختلفة ومن خارج الوطن العربي. ونود أن نعبّر عن الامتنان العميق لعدد من المؤسسات والأفراد الذين ساندوا هذا المشروع وقدمّوا المشورة بشأنه وشجعوا عليه.

أتاحت لنا منحة سخية من مركز بحوث التنمية الدولية في أوتوا (International Development Research Center-IDRC, Ottowa) إمكانية تكوين فريق بحث متميز للقيام بالعمل الشاق الذي يتطلبه المشروع، ولا بد هنا من تسجيل امتناننا وخالص شكرنا لإمّا نوتن (E. Naughton) من مركز البحوث لدعمها المستمر للمشروع منذ بدايته الأولى.

وندين بالشكر الخاص لمعهد الاقتصاد المالي في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي احتضن المشروع ووفّر موقعاً مثالياً لإدارته، وبيئة بحثية ملائمة ومشجعة، إضافة إلى الأعمال السكريترية والإدارية. كما نعبّر عن امتناننا لإدارة الجامعة الأميركية، وبخاصة عميد كلية الآداب والعلوم خليل بيطار ومكتب الهبات والعقود في الجامعة، لما قدمته من دعم إداري فعّال للمشروع. ونشكر أيضاً مجموعة بحوث التنمية (Development Research Group) التابعة للبنك الدولي لمساندتها بحيث أتاحت لإبراهيم البدوي أن يشارك في المشروع. ونخص بالشكر لويس سرفن (L. Serven)، مدير قسم الاقتصاد الكلي والنمو، وغاري ميلانت (G. Milante) لمساهماته التقنية المثمرة.

كما نعبّر عن عميق امتناننا لعدد من المعاهد التي استضافت اجتماعات مختلفة لفريق البحث. فقد استضافت الجامعة الأميركية في بيروت ورشة لبحث النتائج الأولية لفريق البحث، إضافة إلى مؤتمر عرض النتائج النهائية للمشروع.

كما نظّم منتدى البحوث الاقتصادية للبلدان العربية وإيران وتركيا (القاهرة) اجتماعاً حول النتائج الأولية للبحث العابر للبلدان، الذي شكل جزءاً أساسياً من المشروع. كما استضافت مدرسة دبي الحكومية ورشة حول طرق البحث المقترحة في حالات الدول المعتمدة في المشروع. واستضافت جامعة وستمنستر/لندن جلسة لمناقشة نتائج المشروع. وإضافة إلى ذلك، نظّم معهد الاقتصاد المالي ومركز بحوث وحوارات السياسة العامة في عمّان ورشتيْ عمل حول الدراستين المحددتين عن لبنان والأردن على التوالي. وقد ساهمت هذه اللقاءات كلها في إغناء البحوث الجارية وتطويرها.

كان عملنا مع الزملاء في فريق البحث بنّاء جداً. وكان لتعاونهم وتفهمهم لضرورات العمل في ما يزيد على عامين أثره الكبير في تسهيل مهمتنا كمديرَين للمشروع ومحرّرَين لمختلف البحوث. ونأمل أن تكون آمالنا المشتركة، كفريق عمل، في تحقيق أهداف المشروع قد تحققت. كما نقّدم شكرنا الجزيل إلى كرستين سترود مور (K. Stroad Moore) لتوليها التدقيق التقني للمخطوطة.

يود سمير المقدسي أن يعبّر عن عميق شكره وامتنانه لزوجته جين لصبرها على تحمّل المتطلبات المختلفة التي فرضتها ظروف العمل. كما أنه استفاد كثيراً من فكرها الثاقب والبنّاء وإغنائها النص المكتوب بالإنكليزية كلما طُلب منها أن تراجع نصاً ما. وكثيراً ما قدّم أبناؤه الأساتذة الجامعيون، سري وأسامة وكريم، أفكاراً نقدية ساعدته على توضيح قضايا بحثية محددة. كما أنه يود أن يعبّر عن شكره الخاص لريما الشعار، سكرتيرة معهد الاقتصاد المالي، لعملها الممتاز في شؤون السكرتاريا، وأيضاً للباحثين المساعدين في المعهد، الذين قاموا بالمهام التي كُلفوا بها بكفاءة عالية، ونخص بالذكر كلاً من مون باز، وساندرا شاوول، وحنين الفقيه، وليال وهبي التي رافقت المشروع خلال عامين من العمل.

ويعبّر إبراهيم البدوي عن عميق شكره لزوجته عنايات لصبرها ودعمها غير المحدودين، ولابنته لينا لقراءتها بعض مواد الكتاب ولتعليقاتها المفيدة والمعمقة. كما يود أن يشكر مساعدته ثريا توروغاي لمساعدتها الممتازة في أعمال السكرتاريا.

المحتويـات

قائمـة الجـداول ١٥

قائمـة الأشكـال ١٩

مقدمـة ٢١

القسم الأول

العجز الديمقراطي العربي من منظور الثقافة السياسية

والبعد التفسيري لنموذج عابر

الفصل الأول : الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية
في الوطن العربي .... عبد الوهاب الأفندي ٣٥

أولاً : الديمقراطية والليبرالية والاحتلال ٣٧

ثانياً : أساسيات «كلام الثقافة» ٤٢

ثالثاً : حول الثقافة السياسية العربية
و«الطبقة البرجوازية المفقودة» ٤٥

رابعاً : منظور المفكرين العرب ٥٠

خامساً : البُعد الديني ٥٧

سادساً : البحث عن الديمقراطية العربية ٦٢

سابعاً : الوضع الاستثنائي و«البرجوازية المفقودة» ٦٧

الفصل الثاني : **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي: دور النفط وصراعات المنطقة** ....إبراهيم البدوي ٧٩
وسمير المقدسي وغاري ميلانت
أولاً : الدمقرطة في الوطن العربي ٨١
ثانياً : تقييم العجز الديمقراطي في الوطن العربي ٨٧
ثالثاً : نمذجة عملية الدمقرطة ٩٥
رابعاً : ملاحظات ختامية ١٠٥
خامساً : الديمقراطية والنمو الاقتصادي ١٢٠

القسم الثاني
حالات دراسية لبلدان عربية: النفط والصراعات

الفصل الثالث : **دعائم نظام الحكم الأوتوقراطي في الأردن: الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتدخّل القوى الأجنبية** .... طاهر كنعان ١٣٩
وجوزيف مسعد
أولاً : تحليل ونقد اتجاهات نظام الحكم في الأردن ١٤٢
ثانياً : اتجاهات مؤشرات نظام الحُكم الفعلية مقابل المتوقعة، «أثر النفط» وآثار «الحرب وصراعات المنطقة»، وتفسير الانحرافات بينهما ١٧٢

الفصل الرابع : **لبنان: الديمقراطية المقيَّدة وتأثيرها الوطني** .... سمير المقدسي ١٨١
وفاديا كيوان وماركوس ماركتانر
أولاً : اتجاهات التنمية ١٨٧
ثانياً : محدِّدات نظام الحكم في لبنان: دراسة تجريبية ١٩٥
ثالثاً : الديمقراطية التوافقية في لبنان: مزاياها ونقاط ضعفها والإصلاح المؤسسي ٢٠٤

الفصل الخامس : **دعائم الحكم الأوتوقراطي في سورية: صراعات المنطقة والنفط ونقص الحرية الاقتصادية** رائد صفدي ولورا مونرو ورضوان زيادة ٢١٧

أولاً : نظرة عامة ٢١٨

ثانياً : نظام الحكم الأوتوقراطي في سورية: مقاومة التغيير السياسي الهام ٢٢٦

ثالثاً : تفسير العجز الديمقراطي من منظور أبعد من النفط وصراعات المنطقة: دور الحرية الاقتصادية ٢٣٤

رابعاً : السير قُدماً: مؤسسات التنمية الاقتصادية والبناء الديمقراطي ٢٤٣

الفصل السادس : **أبعد من النفط والحروب: دور التاريخ والجوار السياسي في تفسير نُظم الحكم الأوتوقراطية في منطقة الخليج** .... سامي عطا الله ٢٥١

أولاً : هل تفسر فرضيات الديمقراطية النظم القائمة في بلدان الخليج؟ دراسة تجريبية ٢٥٤

ثانياً : كيف شكّل الجوار السياسي (Geo-Politics) والظروف المحلية نظم الخليج قبل الحقبة النفطية؟ ٢٦٨

ثالثاً : من دول المرور العابر إلى دول جيو ـ سياسية: كيف أثّر النفط في نُظم الخليج ٢٨٢

الفصل السابع : **الجزائر: الديمقراطية والتنمية في ظل «الصفقة الاستبدادية»** .... بلقاسم العباس وعمّار بوحوش ٢٩٣

أولاً : الديمقراطية والاستبداد والتنمية ٢٩٧

ثانياً : جذور وممارسات النظام الاستبدادي في الجزائر ٣٠٤

ثالثاً : الأداء الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ٣١١

رابعاً : تفسير تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر ٣٢٢

الفصل الثامن : **تفسير الحكم الأوتوقراطي في العراق:**
النفط والصراعات من منظور تاريخي
واجتماعي ـ سياسي .... بسام يوسف ٣٣٧
وإرك ديفيز

أولاً : الديمقراطية والنمو الاقتصادي في العراق ٣٤١

ثانياً : اتجاهات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ٣٤٢

ثالثاً : اتجاهات التنمية البشرية ٣٤٦

رابعاً : الدمقرطة، وحقوق الإنسان، والصراعات ٣٥٠

خامساً : مؤشر هيومانا ٣٥٢

سادساً : تأثيرات النفط ٣٥٩

سابعاً : تأثيرات الحرب والصراعات ٣٦١

ثامناً : تعديل فرضية الدولة الريعية
وفرضيات الحرب الإقليمية ٣٦٢

الفصل التاسع : **التنمية والديمقراطية: مصر في مصيدة**
الحكم الأوتوقراطي .... جودة عبد الخالق ٣٧٥
ومصطفى السيد

أولاً : مسار التغير السياسي في مصر ٣٧٧

ثانياً : اختبار النموذج الموسع للتحديث ٣٨٣

ثالثاً : التفسيرات المكمِّلة للديمقراطية المتعثرة في مصر ... ٣٨٨

الفصل العاشر : **السودان: الإرث الاستعماري،**
والاستقطاب الاجتماعي،
والعجز الديمقراطي .... علي عبد القادر علي ٤١١
وعطا البطحاني

أولاً : توقعات النموذج وفرضية مكمِّلة ٤١٦

ثانياً : الجذور الاستعمارية للعجز الديمقراطي ٤٢٩

ثالثاً : تواصل الممارسات السياسية ٤٣٨
رابعاً : غياب برامج التنمية ٤٤٥

القسم الثالث
الخلاصة والاستنتاجات

الفصل الحادي عشر : العجز الديمقراطي في الوطن العربي:
ملخص تفسيري .... إبراهيم البدوي ٤٥٥
وسمير المقدسي
أولاً : تواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي ٤٥٥
ثانياً : تعميق عملية الدمقرطة: ملاحظات موجزة ٤٦٤

فهــــرس ٤٧٥

قائمـــة الجـــداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢ ـ ١	تصنيفا النظم، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣	٩٠
٢ ـ ٢	الارتباط بين مؤشر التعليم ومقاييس التعليم	٩٩
٢ ـ ٣	الإحصاءات الوصفية	١٠٥
٢ ـ ٤	تفسير العجز الديمقراطي العربي (المتغير التابع: نظام الحكم)	١٠٨
٢ ـ ٥	اختبارات المتانة من خلال آثار التداخل	١١٣
٢ ـ ٦	الصياغات البديلة للحرب العربية (المتغير التابع: نظام الحكم)	١١٥
٢ ـ ٧	أثر الحرب الباردة والتدخل الخارجي	١١٧
٢ ـ ٨	المقاييس البديلة للدمقرطة	١١٩
٢ ـ ٩	المقارنة بين معدلات النمو الوسطية ومحاولة الدمقرطة	١٢٤
٢ ـ ١٠	مقارنة التباين في معدلات النمو لثلاثة أنواع من البلدان	١٢٥
٢ ـ ١١	تأثير النمو في معدل نجاح الدمقرطة	١٢٧
٢ ـ ١٢	تأثير الدمقرطة في النمو	١٢٩
٢ ـ ١٣	الاحتمالات المتوقعة للدمقرطة الناجحة سنوياً	١٣٠
٣ ـ ١	درجات نظام الحكم في الأردن، ١٩٥١ ـ ٢٠٠٣	١٤٤

٤ ـ ١ البيانات والمصادر ١٩٩
٤ ـ ٢ ملخص نتائج الانحدار، المتغير التابع: نظام الحكم ٢٠٣
٤ ـ ٣ ملخص نتائج الانحدار، المتغير التابع: نظام الحكم الإقليمي ٢٠٣
٥ ـ ١ سورية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٦ .... ٢٢١
٥ ـ ٢ تقدير المعاملات باستعمال نموذج EM البسيط ٢٤٩
٦ ـ ١ مؤشرات نظام الحكم للمتغير التابع، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣، مع خطأ معياري متين ٢٥٩
٦ ـ ٢ مؤشرات نظام الحكم للمتغير التابع ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣، مع خطأ معياري متين في نموذج يتضمن الحدّ الأدنى من العلاقات الأساسية مع مقاييس بديلة للحرب ٢٦٢
٦ ـ ٣ مؤشرات نظام الحكم للمتغير التابع، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣ مع خطأ معياري متين بالنسبة إلى الكويت ٢٦٥
٦ ـ ٤ مؤشرات نظام الحكم للمتغير التابع، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣، مع خطأ معياري متين في نموذج يتضمن الحد الأدنى من العلاقات الأساسية مع مقاييس بديلة للحروب في الكويت ٢٦٧
٧ ـ ١ مؤشر غاستل، ٢٠٠٦ .... ٣١٤
٧ ـ ٢ المؤسسات ونظام الحكم في الجزائر، ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٧ .... ٣١٦
٧ ـ ٣ محاكاة نظام الحكم، نموذج EMM ٣٢٥
٧ ـ ٤ اختبار السببية بين نظام الحكم ومتغيرات الحداثة ٣٢٦
٧ ـ ٥ تقدير نتائج نموذج الحداثة، ١٩٦٢ ـ ٢٠٠٤ .... ٣٣٠
٨ ـ ١ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والإنتاج النفطي، والقيمة المضافة في قطاع النفط ٣٤٣
٨ ـ ٢ مؤشرات عدم العدالة في توزيع الدخل ٣٤٥
٨ ـ ٣ مؤشرات مختارة للتنمية البشرية ٣٤٩

٨ ـ ٤	نتائج تطبيق مؤشر هيومانا على العراق	٣٥٤
٨ ـ ٥	درجة الأسئلة المحذوفة بسبب نقص المعلومات	٣٥٥
٨ ـ ٦	التعديلات المقترحة على مؤشر هيومانا	٣٥٧
٨ ـ ٧	نتائج التعديلات المدخَلة على مؤشر هيومانا	٣٥٨
٩ ـ ١	فترات اللبرلة الاقتصادية والسياسية	٣٨١
٩ ـ ٢	النتائج القياسية الاقتصادية	٣٨٥
٩ ـ ٣	(A1) المقاييس البديلة للديمقراطية في مصر	٤٠٩
١٠ ـ ١	مؤشر نظام الحكم، متغير الحداثة والمتغيرات الأخرى للسودان، المتوسطات في ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣	٤١٧
١٠ ـ ٢	العجز الديمقراطي في السودان	٤١٨
١٠ ـ ٣	الأساس الإقليمي للأحزاب السياسية سنة ١٩٥٣، مقاعد البرلمان من الدوائر الانتخابية الجغرافية	٤٣٥
١٠ ـ ٤	المجموعات الاجتماعية لأعضاء أول برلمان منتخب	٤٣٦
١٠ ـ ٥	النمو الاقتصادي في ظل النظم السياسية في السودان، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩	٤٤٧
١٠ ـ ٦	التحول الهيكلي في الحصص النسبية للقطاعات في السودان	٤٥٠

قائمــة الأشكــال

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢ ـ ١	متوسط درجات نظام الحُكم بحسب مناطق العالم، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣	٨٤
٢ ـ ٢	متوسط ووسيط نظام الحكم للعالم ككل وللوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣	٨٥
٢ ـ ٣	سنوات الحرية في كل بلد، ١٩٧٢ ـ ٢٠٠٢	٨٨
٢ ـ ٤	متوسط التغير في نظام الحكم: الوطن العربي والعالم غير العربي	٩٣
٢ ـ ٥	التقدم الديمقراطي المحدود في أفضل الإصلاحات العربية، ١٩٧٤ ولغاية الوقت الحاضر	٩٤
٢ ـ ٦	مسار النمو المتوسط في عشر سنوات بعد الدمقرطة	١٢٦
٢ ـ ٧	معدلات النمو السنوية المتوسطة والوسيطة في الوطن العربي وشرق آسيا	١٣٢
٣ ـ ١	مؤشرات نظام الحكم الفعلية، من البيانات السنوية	١٤٥
٣ ـ ٢	مؤشرات نظام الحكم الفعلية والمتوقعة في الفترات الخمسية في نموذج EMM	١٤٥
٣ ـ ٣	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، ١٩٧٧ ـ ٢٠٠٧	١٦٣

٣ ـ ٤	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ١٩٧٧ ـ ٢٠٠٧	١٦٤
٣ ـ ٥	الناتج المحلي الإجمالي، والسكان، واتجاهات تسجيل الطلاب، ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٧	١٦٤
٤ ـ ١	المحدِّدات الكبرى للحُكم في لبنان	١٩٧
٤ ـ ٢	محدِّدات نظام الحكم الوطني	٢٠١
٤ ـ ٣	محدِّدات نظام الحكم الإقليمي	٢٠٢
٥ ـ ١	ممارسة الأعمال في سورية	٢٢٤
٥ ـ ٢	الدمقرطة، أو نقص الدمقرطة، في سورية	٢٣٧
٥ ـ ٣	المتبقي من مؤشر نظام الحكم ومؤشر الحرية الاقتصادية	٢٤٠
٥ ـ ٤	نظام الحكم الفعلي والمتوقع في سورية	٢٤٢
٦ ـ ١	مؤشرات نظام الحكم في بلدان الخليج والبلدان العربية غير الخليجية، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣	٢٥٧
٦ ـ ٢	مؤشرات نظام الحكم في بلدان الخليج، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣	٢٦٤
٦ ـ ٣	بلدان الخليج	٢٧١
٧ ـ ١	الديمقراطية والتنمية في الجزائر، ١٩٦٢ ـ ٢٠٠٦	٢٩٦
٨ ـ ١	المستويات الفعلية والمتوقعة للدمقرطة في العراق	٣٥١
٩ ـ ١	الدمقرطة في مصر	٣٨٣
٩ ـ ٢	(A1) مؤشر نظام الحكم لمصر، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣	٤٠٦
٩ ـ ٣	(A2) المقاييس البديلة للديمقراطية في مصر، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣	٤٠٨
٩ ـ ٤	(A3) متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣	٤٠٨

مقدمة

حينما كانت البلدان العربية ما تزال تحت الحكم الاستعماري، كان السؤال الساخن حينذاك عن كيف ومتى يتم تحقيق الاستقلال؟ وفي الواقع، لم تحرز معظم تلك البلدان استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية[1]، ولم تبرز الديمقراطية كقضية سياسية إلا كمسألة محتملة بعد نيل الاستقلال. ومع ذلك، وباستثناء لبنان وحالات مبكرة منعزلة للمحاولات الديمقراطية التي لم تستمر طويلاً، فإن النظم السياسية العربية، منذ استقلالها، تميزت عموماً بأشكال مختلفة من الحكم الاستبدادي، رغم النمو الملحوظ في متوسط الدخل الفردي والتعليم.

ربما أتاحت المحاولات المتقطعة للإصلاح السياسي، مع مرور الزمن، قدراً محدوداً من الليبرالة السياسية، ولكن الطبيعة الجوهرية للحكم الاستبدادي لم تتغير كثيراً. وفي الواقع، شجبَ مفكرون ومجموعات عربية مدافعة عن الإصلاح السياسي الحقيقي، في هذه الفترة، الاستبداد وغياب الديمقراطية في الوطن العربي. كما أن التنكر للحقوق السياسية الكاملة للمواطنين، وفرض القيود على الحريات المدنية، وبالتالي افتقاد الحكومات التمثيلية والقابلة للمساءلة والمحاسبة، كل ذلك اعتُبر مسؤولاً عن فشل النظم العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والعادلة، أو مواجهة القضايا الكبرى المطروحة حالياً أمام الوطن العربي، بما فيها القضية الفلسطينية.

(١) كانت البلدان العربية محكومة من قِبل العثمانيين في المشرق العربي بشكل رئيسي قبل الحرب العالمية الأولى، ومن قبل البريطانيين أو الفرنسيين بعد ذلك. وقد انفصلت مصر وباقي دول شمال أفريقيا عن الحكم العثماني لعقود قبل الحرب العالمية الأولى، لتصبح تحت هيمنة القوى الأوروبية (وبخاصة البريطانية والفرنسية). أما العربية السعودية، فرغم أنها كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية اسمياً، فإنها كانت من الناحية الفعلية تحت حكم القبائل الرئيسية، مع سيطرة **آل سعود** على السلطة في أوائل القرن التاسع عشر.

إن الهدف الأساسي لهذا الكتاب هو معالجة الأسئلة الهامة التالية: لماذا عانى الوطن العربي بشكل عام ما أصبح يُعرف بـ «العجز الديمقراطي» (أياً يكن تعريف الديمقراطية، وهو ما سنتناوله في ما بعد)، وما الذي يفسر استمرارية هذا العجز على مدى عقود منذ الاستقلال؟ وثمة هدف ثانوي للكتاب وهو إدراك آثار نظام الحكم الأوتوقراطي في النمو والتنمية.

ولتحديد العوامل التي تفسر استمرار العجز الديمقراطي في الوطن العربي، تم تبنّي طريقة بحث ثنائية تجمع بين التحليل الكمي والتحليل النوعي معاً: بحث عابر للبلدان (Cross-country Work)، تتبعه دراسات مكثفة لبلدان عربية مختارة تنطلق منه (Intensive Country Case Studies). يستند البحث العابر للبلدان إلى نموذج انحدار للديمقراطية (كما يقيسها مؤشر نظام الحكم (Polity IV index)، المستخَدم على نطاق واسع) قائم على نظرية موسعة للحداثة، وذلك وفقاً لعيّنة دولية تشمل معظم البلدان العربية. ويسبق هذا البحث تحليل لأزمة الديمقراطية في الوطن العربي يرسم إطاراً سياسياً لنزوع الطبقة الأوتوقراطية العربية إلى التمسك بالحكم.

وبعد التحكم في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، إضافة إلى الدين، يجد ذلك النموذج أنه يتبقى أثر محدد خاص بالمنطقة العربية سلبي وهام بدرجة عالية، وهو ما نشير إليه بالمتغير الدمية العربي (Arab Dummy). ويتبين من هذه النتيجة، إذا أخذنا في الاعتبار مستوى التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، إضافة إلى المميِّزات التاريخية والاجتماعية الأخرى، أنه حتى النظرية الموسعة للتحديث (بمعنى فرضية لبسيت لسنة ١٩٥٩) تعجز عن تفسير الطبيعة المتواصلة للعجز العربي في حقل الديمقراطية/ الحريات، وأنها تقف في تعارض مع تجربة بلدان عديدة في المناطق الأخرى من العالم، حيث كانت التنمية الاقتصادية مرتبطة بعملية الدمقرطة ارتباطاً إيجابياً. وما نتوصل إليه هو أن النفط، وبدرجة أهم، صراعات المنطقة (وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكن الحروب الأخرى الأهلية والخارجية أيضاً) هي العوامل الكبرى التي تفسر هذا المتغير الدمية السلبي، كما يبدو.

والنتيجة الأكثر لفتاً للنظر لبحثنا العابر للبلدان هي أنه حالما يتداخل الأثر المباشر للمتغير الدمية العربي مع متغير صراعات المنطقة، فإنه لا يختفي فقط،

بل يكون تأثير تداخله سلبياً وهاماً بدرجة عالية، في حين إن الأثر نفسه إيجابي وهام في المناطق الأخرى النامية من العالم. وهذه النتيجة لا تسري على المحدِّدات الأخرى للديمقراطية (كالنفط أو مشاركة قوة العمل النسوية)، حيث إن تأثير التداخلات مع المتغير الدمية العربي والمتغيرات الدمية الأخرى لم تكن هامة ولم تؤثر في الأثر المباشر الخاص للمنطقة. وتبقى هذه النتائج متينة (Robust) أمام عدد من اختبارات التشخيص.

وتشير هذه النتائج إلى استنتاجين هامين:

أولاً، باستثناء الصراعات، فإن النفط والجندرة (أي جنس المرء)[٢]، كما هو شأن جميع المحدِّدات الأخرى للديمقراطية، كان لهما تأثيرات متماثلة لا تختلف من منطقة إلى أخرى.

ثانياً، ومع ذلك، فإن الوطن العربي مختلف من ناحية تأثير الصراعات في الديمقراطية؛ فبينما قادت الصراعات، مهما كان سببها، إلى عملية دمقرطة لاحقة في جميع المناطق الأخرى من العالم، فإنها لم تؤدِ إلى ذلك في المنطقة العربية. وهكذا، اعتماداً على النتائج المتينة والمتواصلة للتحليل القياسي الاقتصادي، فإن الفكرة الأساسية لمشروع البحث هي أن النفط والصراعات هما العاملان الأساسيان لتواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي. وفي الوقت نفسه، يتحرى المشروع ما هو أبعد من البحث العابر للبلدان، وذلك من خلال التركيز على بلدان عربية مختارة، في محاولة لتحديد عوامل خاصة لهذه البلدان يمكن أن توفر تفسيرات مكمّلة لاستمرارية نظمها الأوتوقراطية.

هكذا، وانطلاقاً من النموذج العابر للبلدان، تم اختيار ثماني دراسات حالات وضعها عدد من الاقتصاديين وعلماء السياسة بشأن بلدان عربية، بهدف التوصل إلى العوامل التي تفسر تواصل عجزها الديمقراطي، وهي: الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان والسعودية وسورية ومنطقة الخليج. وقد تم اختيارها وفق أحد المعايير الثلاثة التالية، أو مزيج منها: (١) بلدان كبيرة في المنطقة و/أو بلدان هامة منتجة للنفط؛ (٢) بلدان معنية بالصراع العربي ـ

---

(٢) بسبب محدودية البيانات، لم يكن بوسعنا أن نتحسب لموضوع الجندرة إلا من خلال نسبة الإناث في قوة العمل، التي لا تشكّل سوى جانب واحد من قضية تمكين المرأة.

الإسرائيلي أو شهدت حروباً أهلية؛ (٣) بلدان مستقطبة أو منقسمة اجتماعياً بدرجة عالية.

وتقيّم هذه الدراسات بشكل نقدي كيف أن النفط والصراعات أثّرا في تطور الديمقراطية بشكل مباشر و/أو غير مباشر في البلدان المعنية. وبالقدر نفسه من الأهمية، تحلّل هذه الدراسات عوامل خاصة (تاريخية وسياسية واقتصادية ومؤسسية) بالبلد المعني من شأنها أن تفسر بشكل إضافي أسباب عجزها الديمقراطي التي قد لا يلتقطها النموذج العابر للبلدان بالضرورة، وهو ما يُلقي المزيد من الضوء على أسباب تواصل النظم الأوتوقراطية في الوطن العربي. لقد وُجدَ أن لهذه العوامل الخاصة دوراً هاماً في تحديد دينامية تأثير النفط والصراعات في إضعاف وإحباط الديمقراطية في البلدان المعنية، وبالتالي فهي تساعد في تفسير التنوع المشاهَد في هذه البلدان من حيث درجة وثبات الحكم الأوتوقراطي. والجدير بالذكر أن الدين كعامل قائم بذاته (علماً بأن الإسلام، طبعاً، هو الدين الأساسي في الوطن العربي) لا يبدو ذا دور هام في هذا المجال.

كان هناك داخل الوطن العربي وخارجه عدد من الدراسات عن مميِّزات المجتمعات العربية المعاصرة، وكيف ترتبط بطبيعة النظم غير الديمقراطية السائدة في الوطن العربي. إن عدم المساواة بين الجنسين (الذي يتناول جوانبه المتعددة أدب نسوي واسع ومتزايد)، والعلاقات العائلية، والزبائنية أو القبلية، والدين، في بعض الحالات، كلها طُرحت كتفسير للطبيعة غير الديمقراطية المتأصلة داخلياً للمجتمعات العربية. وفي هذا السياق، قُدمت المناهج الثقافية بشكل خاص كتفسيرات بديلة لتواصل الأوتوقراطية العربية[٣].

ومع ذلك، وكما يبين الفصل الأول، فإن الأعمال الفكرية الرئيسية نحَت

---

(٣) انظر: خلدون حسن النقيب: **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٦)؛ **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)؛ Elie Kedourie, *Democracy and Arab Political Culture* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy; London; Portland, OR: F. Cass, 1994), and Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988).

وبحسب **شرابي**، فإن الأبويّة (Patriarchy) هي صفة متجذّرة في المجتمعات العربية، تواصلت عبر العصور، ونجحت في تكييف نفسها مع الحداثة عن طريق نقل علاقات التبعية، المكتسبة، تجاه القوى الإمبريالية إلى السمات الدائمة والراسخة للأبوية القديمة، لتصبح «أبوية جديدة» (Neopatriarchy).

جانباً الشروط الاجتماعية المسبقة، أو النفور الثقافي للمنطقة من الديمقراطية كعوامل مسؤولة عن اضطراب الحالة السياسية في المنطقة وعدم ديمقراطيتها. فالمناهج الثقافية، التي تطرح الكثير من الفرضيات بشأن القبول الشامل، والتعرّض المنتظم، واكتساب معتقدات وقيم معينة، لا تدعمها الأدلة التاريخية. ويتمشى هذا الموقف التحليلي المفهَمي مع عملنا التجريبي العابر للبلدان في الفصل الثاني. ففي حين إن نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل ترتبط بشكل إيجابي وهام مع الديمقراطية، لكنّا نجدها، مع ذلك، وبخلاف النفط والصراعات، لا تفسر الأثر المباشر للمتغير الدمية العربي. وعلاوة على ذلك، وبخلاف الصراعات، فإن أثر الجندرة متماثل في المناطق كلها، وهو ما يشير إلى أن الوطن العربي لا يختلف عن المناطق الأخرى من ناحية التأثير المحتمل لتمكين المرأة في الديمقراطية. وهناك أبحاث تجريبية أخرى ذات نتائج مماثلة، وحتى أكثر متانة، بالنسبة إلى تأثير الجندرة. فمثلاً، وبحسب تحليلهما التجريبي الموسع والشامل، يستنتج دونو وروسيت[٤] أنه «إجمالاً، لا يبدو أن الإسلام أو البلدان العربية تتسم بالأوتوقراطية لأنها تنتقص من حقوق المرأة أو أن البلدان الإسلامية أو العربية تظلم المرأة فقط لأن حكوماتها أوتوقراطية».

وفي الواقع، هناك مجتمعات نامية أخرى ذات مميزات اجتماعية مماثلة للمنطقة العربية، ولكنها تحولت إلى الديمقراطية، رغم ذلك. وهكذا، ومهما يكن تفسير هذا التحول في بعض المجتمعات، وغيابه في المنطقة العربية، فإن تواصل العجز الديمقراطي العربي ما يزال يشكل قضية نشعر أنها بحاجة ماسة إلى التحليل، وكانت في صلب هذا المشروع البحثي، علماً بأن أسباب وطبيعة التحول من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي تقع خارج نطاقه[٥].

وعند قيامنا بمهمة تفسير عدم ترسخ العملية الديمقراطية، كنا على اطلاع ليس فقط على أن مفاهيم ومعنى الديمقراطية قد فُسرت بطرق مختلفة، بل على

---

(٤) Daniela Donno and Bruce M. Russett, «Islam, Authoritarianism, and Female Empowerment: What are the Linkages?,» *World Politics*, vol. 56 (July 2004), pp. 582-607.

(٥) إن القضيّة التي تتطلب دراسة دقيقة هي مدى فائدة النظريات المتداولة للتحول (أو الانتقال) إلى الديمقراطية، التي تقوم على التجربة التاريخية للدول الغربية بالنسبة إلى تحديد مسار التحول من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي في الوطن العربي.

أن قياسها التجريبي أيضاً يعاني قيوداً أو نواقص. ربما هناك إجماع واسع (كما نلاحظ هذا في الفصل الأول) على أن مفهوم الديمقراطية يشمل نظاماً سياسياً يَعتبْر فيه الأفراد أنفسهم متكافئين سياسياً، ويحكمون بصورة جماعية، ويمتلكون جميع الطاقات والموارد والمؤسسات التي يحتاجون إليها لحكم أنفسهم. وتترسخ النظم الديمقراطية (أي لا تحاول أي قوة سياسية هامة إسقاطها) حين تصبح الدولة، بين أمور أخرى، موثوقة وجديرة بالاعتماد والقبول، ويغدو المجتمع المدني فعالاً، وتتعزز المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تحمي القيم الديمقراطية.

ومع أن الليبرالية والديمقراطية مفهومان متميزان، فإنهما يميلان إلى التقارب؛ فالنظم الديمقراطية المعاصرة نظم ليبرالية بشكل عام، رغم أنه كان هناك بعض الحالات القليلة التي وصلت فيها إلى السلطة، عن طريق الانتخابات الحرة، أحزاب أصولية غير ليبرالية أو غيرها من الأحزاب اللاديمقراطية. وتفرض هذه الظاهرة تحدياً هاماً على آفاق التوافق المستمر بين الليبرالية والديمقراطية، وبخاصة (ولكنْ ليس حصراً) في البلدان النامية، حيث تمتلك الحركات الأصولية قوى كامنة ويمكنها الوصول إلى السلطة بطريقة ديمقراطية. ومهما تكن هذه الآفاق، فإن الخوف من هذه الحركات ليس حجة بتاتاً، مع أن بعض الكُتّاب يحاول تسويقها لتعزيز استمرار النظم الأوتوقراطية. وبدلاً من ذلك، لا بد من تشجيع تحقيق المزيد من الحقوق السياسية والمدنية للجميع؛ وفي ما يخص الوطن العربي، يتطلب الأمر ضرورة حل النزاعات القائمة في المنطقة بصورة عادلة، وبخاصة القضية الفلسطينية.

وفي رأينا، يمكن رد الأسباب الجذرية لصعود الأصولية في المنطقة العربية إلى ثلاثة عوامل متداخلة: عدم استعداد الفئات الحاكمة للدمقرطة بسبب خشيتها من فقدان السيطرة السياسية، مع جميع الامتيازات التي ترافقها؛ الدعم الغربي القوي لموقف إسرائيل الذي لا يقر بالحقوق الفلسطينية المشروعة؛ الدعم الغربي للنظم العربية الأوتوقراطية للاعتقاد أن هذا الدعم سيحمي مصالح الغرب النفطية وغيرها في المنطقة العربية. إن مواجهة التحديات التي تفرضها هذه العوامل المتداخلة من شأنها أن تشجع بقوة قضية الديمقراطية في الوطن العربي.

ومن المهم بشكل خاص التمييز بين الديمقراطية الاسمية/ الإجرائية

والديمقراطية الراسخة/ الحقيقية. ففي حالة الديمقراطية الاسمية، يمكن لنظام ما أن يلجأ إلى مظاهر من الديمقراطية ـ بما في ذلك الانتخابات التي تسيطر عليها السلطة القائمة، والأحزاب السياسية المتنوعة أيديولوجياً والمشاركة السياسية الشكلية ـ ولكنه قد لا يمتلك الثقافة السياسية التي تجعل المواطنين يتمسكون بقواعد اللعبة الديمقراطية الصحيحة، ومنها فكرة المجتمع المدني المستقل، والحقوق المدنية والسياسية للفرد، بما في ذلك المساواة بين الرجل والمرأة، كما هو الحال في حالة الديمقراطية الحقيقية أو الناضجة. وهذا التمييز هام في الوطن العربي؛ إذ إن عدداً من النظم السياسية العربية يمتلك مظاهر للنظام الديمقراطي، كالمؤسسات الديمقراطية الشكلية الهادفة إلى تثبيت تلك النظم، ولكنه يبقى نظماً أوتوقراطية من حيث الجوهر(٦).

وثمة فجوة كبيرة بين الفهم النظري للديمقراطية وتحقيقها الفعلي في أغلب الأحوال، وبخاصة في البلدان النامية. ولكن حتى في ما يسمى النظم الديمقراطية الناضجة، توجد فوارق متميزة بهذا الصدد. فمثلاً، إن تأثير الشركات الرأسمالية الكبرى في العملية الديمقراطية، بما في ذلك السيطرة على وسائل الإعلام، أكبر في بعض البلدان الغربية مما في غيره، أو إن درجة العدل الاجتماعي أو نوعية التغطية الاجتماعية (في ما يخص حقوق المواطنين الاجتماعية)، إضافة إلى الحقوق المدنية والمشاركة السياسية، قد تختلف من بلد إلى آخر. وهذه الفوارق، كما يُعتقد، تجعل بعض هذه البلدان أكثر ديمقراطية من غيرها(٧). وبعبارة أخرى، إن القياسات التجريبية للديمقراطية التي تحاول قياس المعالم الأساسية لهذه الأخيرة ـ كالتنافس السياسي، والمشاركة، والحريات المدنية ـ لا تنجح بالضرورة في أن تعكس كلياً الوضع الديمقراطي الحقيقي في بلد ما، وهذا قد يصح في البلدان النامية أكثر ممّا يصح في البلدان المتقدمة. ويمكن رده، جزئياً، إلى النواقص المنهجية في القياسات المعتمدة، ولكن يمكن رده أيضاً إلى قواعد التصنيف التي قد لا تلتقط بدقة دائماً انتهاكات الفئات الحاكمة و/ أو جماعات المصالح الخاصة.

---

(٦) للاطلاع على تحليل تجريبي لهذا الموضوع، انظر: Jennifer Gandhi and Adam Przeworski, «Authoritarian Institutions and the Survival of Autocrats,» *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 11 (November 2007).

(٧) انظر: Laza Kekic, dir., «The Economist Intelligence Unit's: Index of Democracy,» Democracy Index (2007), <http://www.economist.com/media/pdf/Democracy_Index_2007_v3.pdf>.

وبالقدر نفسه من الأهمية، ينبغي لأي مقياس للديمقراطية أن يعترف كلياً بالحق الشامل في المشاركة السياسية، كما تنعكس مثلاً في حق الاقتراع العام (Universal Suffrage). إن مؤشر نظام الحكم (وغيره من المؤشرات، مع استثناء واحد أو اثنين) لا يحتسب بشكل صريح لحق المرأة في الاقتراع. وإلى ذلك الحد، يعاني نقصاً في تقييمه للوضع الديمقراطي في أي بلد معين قبل سن التشريعات التي تقر بحق المرأة في المشاركة في الانتخابات الوطنية أو البلدية. ولهذه المشكلة أهمية بالنسبة إلى المقاييس التي تحاول تعريف التحولات إلى الديمقراطية أكبر ممّا هي بالنسبة إلى المقاييس التي تقيّم مستوى الديمقراطية في زمن محدد، كما هو الحال مع مؤشر نظام الحكم، وبخاصة أن هذه المقاييس تركز على الفترات الأخيرة التي شهدت توسعاً متزايداً في حق المرأة في الاقتراع في مختلف البلدان(٨).

إن حق الاقتراع هذا هو، طبعاً، جزء من قضية المساواة بين الرجل والمرأة التي لا يتضمنها بشكل صريح مؤشر نظام الحكم كما هو شأن مؤشرات أخرى للديمقراطية، علماً بأن النضال من أجل حقوق المرأة قاد، في بلدان كثيرة، إلى مستوى أعلى من المساواة بين الجنسين، مع مشاركة أوسع للمرأة في الحقول المختلفة، بما في ذلك الحقول السياسية والاقتصادية. وتعكس هذه المكاسب الاعتراف بأن الديمقراطية الحقيقية تتضمن المساواة بين الجنسين، إضافة إلى الفرص المتكافئة لجميع مكونات المجتمع(٩).

ورغم أهميتها، فإن نواقص مؤشر نظام الحكم لا تؤثر كثيراً في تحليل نظام الحكم في دراسات حالات البلدان العربية في هذا الكتاب، وبخاصة لأن التحليل يركز على تفسير تواصل نظمها الأوتوقراطية، وليس على التحول من الحالة الأوتوقراطية إلى الحالة الديمقراطية. ولبنان هو استثناء من حيث إنه، منذ استقلاله، يتمتع بشكل خاص من الديمقراطية (المقيَّدة)، التي لم تتطور بعد إلى ديمقراطية حقيقية.

---

(٨) للاطلاع على تقييم نقدي لهذا الموضوع، انظر: Pamela Paxton, «Women's Suffrage in the Measurement of Democracy: Problems of Operationalization,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 35, no. 3 (2000).

(٩) مهما تكن مضامينه، فإن نموذج الانحدار الوارد في الفصل الثاني يبين التأثير الإيجابي في الدمقرطة، لتزايد مشاركة المرأة في سوق العمل.

وبالنسبة إلى حق الاقتراع العام، تم في ست من الحالات المدروسة (الجزائر ومصر والعراق ولبنان وسورية والسودان) إدخال حق المرأة بالاقتراع قبل فترة الدراسة التي تبدأ سنة ١٩٦٠ أو بعد ذلك بقليل. كما أن الأردن أخذ بحق الاقتراع سنة ١٩٧٤. أما دول الخليج، باستثناء البحرين والكويت، فلم تُدخل بعدُ حق المرأة بالتصويت، علماً بأن البحرين أخذت به سنة ٢٠٠٢ والكويت سنة ٢٠٠٥. وقد أخذت بقية الدول العربية، غير المشمولة بهذا الكتاب، بحق المرأة بالاقتراع قبل سنة ١٩٦٥.

أما بالنسبة إلى القضية الأوسع للمساواة بين الجنسين، فإن سرعة تحقيقها في الوطن العربي، تحت تأثير الحركات النسوية والضغط العالمي، بما في ذلك الاتفاقات الدولية كاتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، تختلف من بلد إلى آخر. ولكن ما يزال هناك أشكال ودرجات من التمييز بين الجنسين في كل الأقطار العربية، وهو ما يعطي إشارة إضافية إلى الطبيعة غير الديمقراطية للنظم السياسية القائمة.

وما يهم، بالنسبة إلى أغراضنا، هو أن تواصل النظم الأوتوقراطية في جميع البلدان التي يدرسها هذا الكتاب (مع استثناء لبنان كديمقراطية مقيَّدة) يذهب إلى أبعد من قضية حق الاقتراع الشامل أو المساواة بين الجنسين بشكل عام؛ فالدول التي أدخلت في وقت مبكر حق المرأة في الاقتراع ظلت غير ديمقراطية، رغم الإصلاح السياسي المحدود اللاحق. وبالنسبة إلى بعض الدول التي أخذت بهذا الحق في ما بعد، فإن منح المرأة حق المشاركة في العملية السياسية، وهو في حد ذاته خطوة إيجابية، لم يغيِّر الطبيعة الأساسية للنظم السياسية القائمة. وهذا التقييم يبقى صحيحاً حتى بعد أن نأخذ في الاعتبار الخطوات الأخرى التي ربما أُدخلت للحد من عدم المساواة بين الجنسين. فمع تحقيق مساواة أكبر بين الجنسين أو بدونها، كما نلاحظ أدناه، فإن نظم الحكم العربية (باستثناء لبنان) تبقى أوتوقراطية، ويبقى من الضروري تناول قضية تفسير تواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي.

وهكذا، فمع أننا نعتمد على مؤشر تجريبي للديمقراطية يُستعمل على نطاق واسع، أي مؤشر نظام الحكم، فإننا، في البحث العابر للبلدان ودراسات الحالات الفردية معاً، كنا مدركين تماماً نواقص ذلك المؤشر منهجياً وتعريفياً معاً. ربما، وكما أشار بعض الباحثين، ثمة عيب تجريبي رئيسي لهذا المؤشر

(وكذلك لمؤشرات أخرى بديلة له) وهو الطريقة المطبقة لتجميع عناصره المختلفة: فليس هناك أي تعليل لطريقة التجميع المعتمدة مما قد يقود إلى احتمال العد المزدوج[١٠].

ولكن من ناحية أخرى، يمتلك مؤشر نظام الحكم عدداً من الصفات الإيجابية (كقواعد التصنيف الواضحة والمفصلة، مثلاً)، وأنه مهما تكن نواقصه، فإن استعماله الواسع من قبل الباحثين يجعله مفيداً للتقييمات التجريبية المقارنة للوضع الديمقراطي في مختلف البلدان والمناطق. وعلاوة على ذلك، فهو يتمشى، كما يبدو، مع المؤشرات الأخرى للديمقراطية من ناحية المقارنة بين المناطق، والسلوك الديناميكي عبر الزمن (كمؤشر فان هانن (Van Hannen) ومؤشر دار الحرية (Freedom House) الذي هو على درجة أقل من الموضوعية).

وفي الواقع، تأكدت متانة النتائج الأساسية بشأن دور النفط والصراعات، باعتبارهما العاملين الأساسيين للعجز الديمقراطي العربي، حينما تم اختبار نموذج الديمقراطية باستعمال مؤشر دار الحرية ومؤشر فان هانن كمتغيرات تابعة (الفصل الثاني). وهذا يعزّز صحة مؤشر نظام الحكم، مع أنه لا يثبت بالضرورة إمكانية الاعتماد عليه كلياً[١١]. وعلى أي حال، فإن من الممكن والضروري تكملة مؤشرات الديمقراطية ببحوث إضافية، وكذلك تعديل تقييمها بحسب ذلك، عند الاقتضاء.

ولكن إذا كانت تصنيفات مؤشر نظام الحكم للبلدان العربية ربما لم تعكس

---

(١٠) للاطلاع على تقييم نقدي للمؤشرات التجريبية البديلة للديمقراطية، انظر: Gerardo Munck and Jay Verkuilen, «Conceptualizing and Measuring Democracy Evaluating Alternative Indices,» *Comparative Political Studies*, vol. 35, no. 1 (2002), pp. 5-34.

(١١) إضافة إلى ذلك، أشار بعض الباحثين إلى أخطاء القياس بسبب البيانات، التي يمكن أن تقلل من صحة المقاييس الطويلة المدى والشاملة للديمقراطية، وإشارة باحثين آخرين إلى عدم إمكانية إحلال المؤشرات المختلفة للديمقراطية بعضها محل بعض، انظر: Kirk Bowman, Fabrice Lehoucq and James Mahoney, «Measuring Political Democracy: Case Expertise, Data Adequacy, and Central America,» *Comparative Political Studies*, vol. 38, no. 8 (2005).

انظر أيضاً: Gretchen Casper and Claudiu Tufis, «Cooperating across Crises: Patterns of Elite Behavior in Least Likely and Most Likely Cases of Democracy,» paper presented at: The Annual Meeting of the American Political Science Association, Philadelphia Marriott Hotel, Philadelphia, PA, 27 August 2003, <http://www.researchmethods.org/democracy-indicators.pdf>.

وهو ما يقلّل من إمكانية الاعتماد عليها.

دائماً تطور الوضع السياسي فيها على نحو دقيق، فإنها لم تكن بشكل عام بعيدة عن الدقة في تقييم وضع الديمقراطية في المنطقة العربية[١٢]. ففي الفصل الثاني، نلاحظ أن النظم الأوتوقراطة العربية ثابرت على الاعتماد على أشكال مختلفة من القمع، بما في ذلك كسب الشرعية بتغييب الآخرين، وهندسة سياسة الأزمات، وذريعة احتواء الحركات الأصولية، وهو شكل للقمع تطورَ مؤخراً. ثمة وفرة في الأدلة على أن الحقوق السياسية والمدنية في البلدان العربية تعرضت لانتهاكات خطرة بشهادة تقارير مختلف منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية. وهذا كله يؤيد التقييم التجريبي القائل إن ظلالاً مختلفة من الحكم الأوتوقراطي كانت قائمة في البلدان العربية منذ استقلالها، باستثناء لبنان، وإن الليبرالة السياسية المحدودة التي تبنّاها بعض البلدان العربية في أوقات مختلفة لم تغّير هذه الصورة كثيراً. وفي الواقع، تبيّن دراسات البلدان العربية الثمانية بجلاء كيف أن النظم والممارسات السياسية تعكس أشكالاً مختلفة من السلوك الأوتوقراطي في الحكم، الذي يمكن أن تتغير شدته من وقت إلى آخر اعتماداً على الظروف. وهكذا، ما زال التغلب على العقبات التي تعترض تقوية الدمقرطة في الوطن العربي أمراً قائماً.

وقد تم في أثناء القيام بهذا المشروع البحثي عقد ثلاث ورش عمل، ناقشت فرق البحث خلالها مدى التقدم في عملها، وقيّمت الطرق المستخدمة في البحث. وقد أثبتت هذه الورش فائدتها لأنها أتاحت للمشاركين في المشروع تبادل الرأي بشكل بنّاء ومثمر. وساعدت الملاحظات المتبادلة على وضع المسودات النهائية للدراسات. وجرى في نهاية المشروع تنظيم مؤتمر نوقشت فيه نتائج البحث العابر للبلدان ودراسات الحالات الثماني، وشارك فيه أكاديميون وممثلون عن منظمات المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ورش عمل فردية منفصلة بشأن بعض البلدان، شارك فيها خبراء مختصون في هذه البلدان. وساهمت هذه الاجتماعات كلها في إغناء مشروع البحث؛ إذ إنها أتاحت عرضاً نقدياً للطرق المستعملة في البحث ونتائجه، وبذلك أغنت المحصلة النهائية للمشروع.

---

(١٢) وجدَ مؤلفو بعض دراسات حالات البلدان العربية أن الدرجات التي منحها مؤشر نظام الحكم لم تعكس دائماً، وبصورة ملائمة، تطور الوضع السياسي للبلدان المعنية، وبدلاً من ذلك، اعتمدوا على درجات معدّلة منحوها هم لنظام الحكم.

يقع الكتاب في ثلاثة أقسام:

يتناول **القسم الأول** إطار التحليل الذي يستند إلى البحث المفهَمي والعابر للبلدان.

ويتضمن **القسم الثاني**، الرئيسي، حالات البلدان العربية التي تنقسم إلى ثلاث مجموعات: بلدان المشرق، والبلدان المعتمدة على النفط، وبلدان وادي النيل.

أما **القسم الثالث**، فهو عبارة عن ملخص جامع لقضية الديقراطية في الوطن العربي.

القسم الأول

العجز الديمقراطي العربي
من منظور الثقافة السياسية
والبعد التفسيري لنموذج عابر

الفصل الأول

الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي

عبد الوهاب الأفندي(*)

حينما تسربت فضيحة إساءة معاملة السجناء العراقيين في سجن أبو غريب، أوائل سنة ٢٠٠٤، سخرَ سايمور هيرش (Seymour Hersh)، وهو من الشخصيات الرئيسية التي تقف خلف التسريبات، مذكِّراً بأن ذلك السجن كان مركزاً مشهوراً للتعذيب أيام نظام صدام حسين. وبعد سقوط هذا النظام تعرّضَ السجن للتدمير وتم سلبه وتجريده حتى من الأبواب والشبابيك. ثم استولى الجيش الأمريكي على المبنى المهجور وأعطاه شكلاً جذاباً بعد «تعبيد أرضيته بالآجر، وتنظيف وإصلاح الزنزانات، وإضافة دورات مياه وحمامات ومركز طبي جديد»[1]. وبعدئذ، مضى أفراد الجيش الأمريكي لاقتراف أفعال النظام السابق نفسها، مع قيامهم، هذه المرة، بتصوير أنفسهم بقصد التسلية.

وفي الجدل الساخن الذي أعقب تلك الفضيحة، ذهبت السلطات الأمريكية ووسائل الإعلام الرئيسية إلى أن التعذيب في سجن أبو غريب كان انحرافاً معزولاً

(*) أستاذ في علم السياسة، جامعة وستمنستر، لندن. ويَوَدّ أن يشكر مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية (ESRC) ومجلس بحوث القانون والعلوم الإنسانية (AHRC) في بريطانيا للدعم السخي الذي قدّماه في أثناء إعداد هذه الدراسة.

(١) Seymour M. Hersh, «Annals of National Security: Torture at Abu Ghraib,» *New Yorker* (10 May 2004), <http://www.newyorker.com/archive/2004/05/10/040510fa_fact>.

تعود مسؤوليته إلى «حفنة فقط من العناصر الفاسدة» في الجيش الأمريكي. بيد أن الكثير من المحللين أشاروا إلى أن إساءة المعاملة تعكس تدهور المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وترتبط بالسياسات الأمريكية الشاملة في العراق وأفغانستان وغواتيمالا، بما في ذلك الاستعمال الواسع للتعذيب بدعوى محاربة الإرهاب(٢). وقد شبّه بعض المحللين تلك العملية بانتشار النازية في ألمانيا في ثلاثينيات القرن الماضي(٣).

قارنَ مراقبون آخرون الغزو الغربي الأخير للوطن العربي بالغزو الأول، غزو نابليون بونابرت لمصر سنة ١٧٩٨. فقد استعمل هذا الأخير، أيضاً، حجة جلب «الحرية» للعرب، وانتهى إلى كارثة مماثلة هو الآخر. وكان وراء تلك المقارنة مؤرخان أمريكيان بارزان (ريتشارد بوليت من جامعة كاليفورنيا وجوان كول من معهد أمريكا العالمي) وفي وقت واحد تقريباً، آب/ أغسطس ٢٠٠٧. فقد أعلن نابليون «نيته تحرير المصريين من مضطهديهم المماليك. وجلبَ معه جيشاً من العلماء والمستشارين ليجعل من احتلال مصر نموذجاً لنزعة الخير الأوروبي»(٤).

قام كلا القائدين بغزو واحتلال بلد مسلم كبير ناطق بالعربية؛ وكانا كلاهما يحلمان بـ «شرق أوسط كبير»؛ فاستغربا حروب العصابات الطويلة، والمُرّة، والمدمِّرة، التي وجدا نفسيهما فيها؛ ولم يعبآ كلاهما بالديمقراطية، بل استغلا رموزها لتضليل الجماهير المحلية البسيطة؛ وأظهرَا كلاهما ميلاً إلى تصديق دعايتهما (أو، على الأقل، إلى تكرارها فترة طويلة حتى بعد أن باتت غير قابلة للتصديق كلياً). بيد أن أعداداً غفيرة من رعاياهم الجدد اكتشفت بسرعة أن ما حلّ بها كان احتلالاً، وليس تحريراً(٥).

ذلك أن وعْد نابليون بالتحرير سرعان ما واجه السكان المحليين كـ «جبل من الإجراءات الثقيلة» وعمليات النهب الهادفة إلى زيادة إيرادات الغزاة. وحينما

---

(٢) Seymour M. Hersh, *Chain of Command: The Road from 9/11 to Abu Ghraib* (New York: Harper Collins, 2004).

(٣) Lila Rajiva, *The Language of Empire: Abu Ghraib and the American Media* (New York: Monthly Review Press, 2005).

(٤) Richard Bulliet, «Bush and Napoleon,» *New York Times*, 2/8/2007, <http://www.nytimes.com/2007/08/02/opinion/02iht-edbulliet.1.6957129.html?_r=2>.

(٥) Juan Cole, «Bush's Napoleonic Folly,» *Nation* (24 August 2007), <http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/justify/2007/0910napoleonic.htm>.

لم يعد الشعب قادراً على التحمل وانتفض ضد الاحتلال، استعمل «المدافعون عن الحرية» أبشع الوسائل، بما في ذلك قصف القاهرة وحتى المساجد بالقنابل، وتم خرق جميع القواعد والمثُل، وسقط جميع ادعاءات الحرية واحترام الإسلام. وقد بلغ الأمر مداه باجتياح الأزهر وتدنيسه.

وقد رُبطت الخيول ناحية القِبلة، وبُعثر الأثاث في كل ناحية، بينما قُذف بالمصاحف أرضاً. وشاهد الجميع، مذعورين، الجنود وهو يبصقون على سجاد المسجد، ويبولون على حيطانه، ويملأونه بزجاجات النبيذ المكسَّرة. وقد تم فرض الغرامات الباهظة في كل مكان، وإن عشرة من الشيوخ، الذين اعتُقد أنهم مشاركون بالانتفاضة، تم رصهم في صف واحد وهم عراة، وأُطلقت عليهم النار في القلعة(٦).

أليس هذا تصرفاً مألوفاً هذه الأيام؟ إنه يذكّر بالفلوجة ٢٠٠٤، أو الخليل ١٩٨٦، أو حماة ١٩٨٢، أو حلبجة ١٩٨٧.

أولاً: الديمقراطية والليبرالية والاحتلال

لا بد أن يُلقي هذا التقارب في سلوك النظم، في كل زمان ومكان، ضوءاً قوياً على الفرضيات غير المعلنة، التي تشكل أساس كثير من المناقشات الجارية بشأن الديمقراطية والدمقرطة. ومن الممكن إيراد أمثلة أخرى، كثيرة، من الطريقة التي تصرّفَ بها البريطانيون في مواجهة انتفاضة ١٨٥٧ في الهند، ومن الفظائع الفرنسية في الجزائر، والسلوك الإسرائيلي هذه الأيام، وذلك لإبراز جوانب من هذه الظاهرة التي أُريد أن أسميها «متلازمة نابليون ـ صدام» (Napoleon-Saddam Syndrome). فهي حالة مُعدية، كما يبدو، للحكام والسياسيين الآخرين في المنطقة، بغض النظر عن جذورهم وخلفياتهم الثقافية، وهي تدفعهم دوماً إلى المزيد من إساءة معاملة مواطنيهم، وظلمهم، وهو ما يستثير المقاومة المتصاعدة، فمزيد من القمع ومحاولات الإخضاع، إلى أن تقع الكارثة أخيراً.

ومن الممكن العثور على لمحة عن طبيعة هذا التوصيف في ملاحظات القادة الإسرائيليين الذين يكثرون من تبرير سلوكهم العدواني والوحشي غالباً

(٦) Raymond Flower, *Napoleon to Nasser: The Story of Modern Egypt* (London: Tom Stacey, 1972), p. 50.

تجاه الفلسطينيين بالزعم أن الشرق الأوسط منطقة متوحشة لا تفهم غير لغة العنف(٧). إن جنون الارتياب والشك (Paranoia)، الناتج من ذلك، يولّد حلقة مفرغة من السلوك العدواني: فمن يشعر أنه مهدَّد من قِبل المحيطين به يتصرف على نحو يبعده أكثر عن الناس ويؤكد مخاوفه. والغريب أن النظم العربية، المتشبثة والمعزولة بصورة متزايدة، تشعر أيضاً بمثل ذلك الخوف المرَضي، ولأسباب مشابهة. وحينما يتم تحدي المسؤولين الإسرائيليين ومواجهتهم بالإساءات الفظيعة التي يقترفونها، فإن ردهم المعتاد هو: «هذه ليست سويسرا، كما تعلمون». أما الحكام المستبدون العرب، فيردون على المقترحات اللطيفة التي تطالب بالحد من الإساءة إلى حقوق الإنسان بقولهم: «إذا كان علينا أن نفعل ما تطلبون، فإن الأصوليين سيسيطرون على السلطة.. فهل هذا ما تريدون؟». فلا يحرم مقدم الاقتراح جواباً، ويسارع إلى تغيير الموضوع(٨).

ويميل كثير من المنظِّرين إلى مجاراة الحكام الأوتوقراطيين في تأكيد دور «البيئة»، الذي يُطرح في العادة بصيغة تفسيرات ثقافية. فمثلاً، يذهب فلوَرز إلى أن مشكلة نابليون هي أن شعاراته حول «حقوق الإنسان» كان لها صدى محدود لدى «المصريين المنكفئين على ذاتهم»(٩)، وذلك قبل أن يورد القائمة الطويلة من الإجراءات الظالمة التي أدخلها نابليون في ظل تلك الشعارات. إن لوم الضحايا هذا يوحي أن الأمر لا يقتصر على نابليون وبوش في تصديق شعاراتهما، بل إن كثيراً من المحللين يفعلون المثل أيضاً. فهل انتفض المصريون ضد «حقوق الإنسان»، أم ضد الظلم الذي لا يُطاق لسلطة أجنبية وغاشمة حكمت البلاد بقوة السلاح؟

في البدء، يمكننا أن نستخلص استنتاجاً منطقياً واحداً من المواجهات التي ذُكرت تواً: إن مقدار القمع الضروري لبقاء نظام ما يتناسب مع عمق وسعة رفض الشعب له. وهكذا، فإن قيام قوات الاحتلال الأمريكية في العراق باستعمال وسائل القمع نفسها التي استعملها نظام البعث الذي أزاحته هو علامة على أن تلك القوات تواجه مقاومة مماثلة من جانب العراقيين. أما الديمقراطية،

---

(٧) Ehud Barak, «Speech to the National Defense College,» Israel Foreign Ministry (12 August 1999), <http://www.israel-mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH0fh80>.

(٨) Fareed Zakaria, «How to Save the Arab World,» *Newsweek* (24 December 2001), <http://www.fareedzakaria.com/articles/newsweek/122401_how.html>.

(٩) Flower, *Napoleon to Nasser: The Story of Modern Egypt*, p. 47.

فيُفترض، بالتعريف، أنها لا تواجه مقاومة شعبية لأن الديمقراطية هي حكم الشعب الذي لا يمكن أن يثور على نفسه. وعليه، فإذا استثارَ نظام ما مقاومة قوية، فهو نظام غير ديقراطي بالتعريف.

ورغم وجود خلافات كثيرة بشأن تعريف الديمقراطية، فإن ديفيد بيثام على حق حينما يقول:

«إن الخلافات حول معنى الديمقراطية، التي تبدو كخلافات نظرية، هي في الحقيقة خلافات حول القدر الذي تكون فيه الديمقراطية مرغوباً فيها أو ممكنة التحقيق؛ أي تتعلق بالمبادلة التي لا بد منها بين الديمقراطية والقيم الأخرى»[١٠].

وبالنسبة إليه، يمكن تعريف الديمقراطية بأنها:

نهج في صنع القرار حول القواعد والسياسات الملزِمة جماعياً تكون السيطرة فيه للشعب. ومن هنا فإن النظام الأكثر ديمقراطية هو الذي يتمتع فيه جميع أعضاء المجتمع بحقوق فعالة متساوية في المساهمة بشكل مباشر في عملية صنع القرار تلك، أي النظام الذي يحقق، بأقصى درجة متصوَرة، مبدأ حكم الشعب والمساواة في تلك الممارسة. ويمكن تصور الديمقراطية بأنها تقع على أحد طرفيْ قطب يقابله على القطب الآخر نظام للحكم يُستبعد فيه الشعب كلياً من عملية صنع القرار ومن أي سيطرة عليها[١١].

ثمة إجماع واسع على هذا المفهوم للديمقراطية كنظام سياسي «يَعتْبر فيه أعضاء المجتمع أنفسهم متكافئين سياسياً، ويحكمون بصورة جماعية، ويمتلكون جميع الطاقات والموارد والمؤسسات التي يحتاجون إليها لحكم أنفسهم»[١٢]. وكما يبين بيثام، فإن الاختلافات السياسية تدور حول الادعاءات المتنافسة والمثيرة للنزاع بخصوص القدر الذي يمكن تحقيقه من الديمقراطية بشكل مستديم. وهذا اعتبار هام لأن الديمقراطية كانت وما تزال «شكلاً للحكم يصعب جداً بناؤه وإدامته»[١٣].

---

(١٠) David Beetham, «Liberal Democracy and the Limits of Democratization,» in: David Held, ed., *Prospects for Democracy: North, South, East, West* (Cambridge, UK: Polity Press, 1993), p. 55.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٢) Robert A. Dahl, *Democracy and Its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989), p. 1.

(١٣) Held, ed., Ibid., p. 13.

إن الاستدامة (Sustainability) أو «الترسيخ» (Consolidation) هما مفهومان أساسيان لمنظّري التحولات الديمقراطية، ولا يتحققان إلا عندما تصبح الديمقراطية «اللعبة الوحيدة في البلاد»، أي «حينما لا تحاول جدياً أي مجموعة سياسية إسقاط النظام الديمقراطي أو تشجيع العنف في الداخل أو الخارج للانفصال عن الدولة»(١٤). ويمكن القول إن هذا مطلب صارم لأنه يتضمن أن إسبانيا اليوم أو بريطانيا إبان تمرد الجيش الجمهوري الإيرلندي، لا تمثلان ديمقراطيتين راسختين. ومع ذلك، فإن الفكرة العامة هي أن الديمقراطية يمكن اعتبارها راسخة حينما لا تشكل مثل هذه النشاطات تهديداً جدياً لاستقرارها. ويضع لنز وستيفان ستة من الشروط لترسخ أي نظام ديمقراطي: دولة قوية، ومجتمع مدني حيوي، ومجتمع سياسي مستقل، وسيادة حكم القانون، وجهاز إداري حكومي فعّال، ومجتمع اقتصادي قائم على المؤسسات(١٥).

ومع ذلك، فإن للديمقراطية الحديثة بُعداً آخر. وكما صاغها برنارد كريك، فما نقصده عادةً بالديمقراطية في وقتنا الحاضر هو «الاندماج» (Fusion) (ولكنه خلطٌ (Confusion)، في أغلب الأحيان) بين فكرة سلطة الشعب وفكرة الحقوق الفردية المضمونة قانونياً»(١٦). والديمقراطيات الحديثة، التي غالباً ما تُوصف بأنها «ديمقراطية ليبرالية تمثيلية»(١٧)، لتمييزها من الديمقراطيات القديمة المباشرة (كديمقراطية أثينا، مثلاً) أو الأشكال الأخرى التي لا تحترم الحريات الفردية، يُشار إليها أيضاً بأنها «ديمقراطيات دستورية». تسعى الدستورية الليبرالية إلى الحد من سلطات الدولة من خلال ضمان الحقوق الفردية والملكية الخاصة. والليبرالية (وهي «مذهب مكرس لحماية حق الفرد بالحياة، والتملك، والحرية، والسعي وراء السعادة»)(١٨) كان يمكن أن تظهر، وقد ظهرت بالفعل، بدون الديمقراطية، في حين كان يمكن توظيف المذهب

---

(١٤) Juan Linz and Alfred Stepan, «Towards Consolidated Democracy,» in: Takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, eds., *The Changing Nature of Democracy* (Tokyo; New York: United Nations University Press, 1998), p. 49.

(١٥) المصدر نفسه، ٥١ ـ ٥٨.

(١٦) Bernard Crick, «A Meditation on Democracy,» in: Ibid., p. 257.

(١٧) Held, ed., *Prospects for Democracy: North, South, East, West*, pp. 18-20.

(١٨) Marc F. Plattner, «Liberalism and Democracy: Can't Have One without the Other,» *Foreign Affairs* (March-April 1998), p. 121, <http://www.foreignaffairs.org/19980301faresponse1382/marc-f-plattner/liberalism-and-democracy-can-t-have-one-without-the-other.html>.

الدستوري (Constitutionalism)، وقد وُظف بالفعل، لضبط الديمقراطية. فقد استخدم مصممو الدستور الأمريكي، بشكل خاص، الضوابط الدستورية المعقدة للحقوق الديمقراطية (كالانتخاب غير المباشر للرئيس ومجلس الشيوخ، والدور الخاص للمحكمة العليا، وغير ذلك) وذلك للتحوط ضد «استبداد الأغلبية» واستبداد الأقلية على حد سواء[19].

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الليبرالية تنطوي على مبادئ «كانت معادية جداً للديمقراطية»، فإن تاريخ الديمقراطية الحديثة كان «تاريخ النزاعات المتتالية بين الليبراليين وجميع أنواع الديمقراطيين حول درجة وشكل الدمقرطة»[20]. ولكن رغم ذلك، كان التقارب حتمياً لأن قيم الحرية والحقوق التي تؤمن الليبرالية بها لا يمكن أن تقوى طويلاً على إنكار الحقوق المتساوية للجميع[21]. وفي الواقع، فإن المحاولات التي بُذلت لإلغاء بعض المظاهر الليبرالية للديمقراطيات الحديثة «باسم تحقيق ديمقراطية أكثر كمالاً لم تنجح إلا بتقويض الديمقراطية حيث تمت مهاجمة [تلك الحقوق] باسم الديمقراطية»[22]. وعليه، يمكن النظر إلى الديمقراطية الحديثة، إلى حد بعيد، على أساس «أنها صيغت وبُنيت ضمن حدود الليبرالية»[23].

ومع ذلك، وممّا له أهمية مركزية لبحثنا الحالي، فإن إدراك التمييز والتوتر بين الليبرالية والديمقراطية قاد إلى استنتاج مُفزع آخر؛ فإذا أخذنا النقطة المطروحة أعلاه (أي فكرة أنه أصبح من المتعذر الفصل بين الديمقراطية والليبرالية) كفرضية له، نجد أن بعض المحللين أشار إلى أن، في الحالات التي يمكن أن تقود فيها الديمقراطية إلى نظم غير ليبرالية (كما في حالة يوغسلافيا السابقة أو بعض الأقطار العربية والإسلامية التي يمكن أن يصل الإسلاميون فيها إلى السلطة)، فقد لا يكون من الحكمة في شيء تشجيع الديمقراطية. وبدلاً من ذلك، لا بد من تأييد شكل ما لليبرالية المستبدة

---

(١٩) Jean Blondel, «Democracy and Constitutionalism,» in: Inoguchi, Newman and Keane, eds., *The Changing Nature of Democracy*, p. 74.

(٢٠) Beetham, «Liberal Democracy and the Limits of Democratization,» p. 58.

(٢١) Marc F. Plattner, «From Liberalism to Liberal Democracy,» *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 3 (July 1999), p. 122.

(٢٢) Beetham, Ibid., p. 57.

(٢٣) Bhikhu Parekh, «The Cultural Particularity of Liberal Democracy,» in: Held, ed., *Prospects for Democracy: North, South, East, West*, p. 165.

(Authoritarian Liberalism)[٢٤]. ومن هذه الزاوية، يمكن أن نرى أن ما حاول نابليون وبوش تشجيعه في الوطن العربي لم يكن الديمقراطية حقاً، بل كان شكلاً من أشكال «الاستبداد الليبرالي»[٢٥]. وهكذا، فالزعم أن الثقافة العربية تعادي الديمقراطية قد أعيد تفسيره للقول إن العرب في الواقع يعادون الليبرالية.

ثانياً: أساسيات «كلام الثقافة»

إن الاستناد إلى الثقافة كمتغير أو محدِّد تفسيري للتغير الاجتماعي والسياسي، الذي تلقى في الفترة الأخيرة دفعة من أطروحة هانتنغتون (Huntington) عن «صدام الحضارات»، له تاريخ طويل يمتد إلى الفكرة الشهيرة لماكس فيبر (Max Weber) عن «الأخلاق البروتستانتية» كقوة محرِّكة للرأسمالية الحديثة[٢٦]. ويُرجع منظِّرون آخرون أصل ذلك إلى توكفل (Tocqueville) وحتى إلى أرسطو[٢٧]. وقد تراجعَ منهج الثقافة السياسية (Political Culture Approach) في السنوات الأخيرة أمام المناهج المنافِسة بعد صعود قصير في النصف الأول من القرن الماضي[٢٨]. يراهن أنصار هذا المنهج على الزعم القائل «إننا يمكن أن نحدد التوزيعات المتميزة والثابتة نسبياً للقيم السياسية والمعتقدات والمدارك لدى السكان» التي يمكنها أن تتصرف كمتغيرات تفسيرية مستقلة للسلوك السياسي[٢٩]. وفي هذا الصدد، فإن المواقف الثقافية المحددة يمكن أن تجعل الديمقراطية تزدهر، بما في ذلك تحقيق قدر من الفردية، والاعتدال، والبراغماتية، والثقة المتبادلة بين النخبة، مع «إساءة ظن ذكية بالزعماء»[٣٠]. ومن الحيوي أيضاً وجود التزام قوي بالعملية الديمقراطية من قبل الجميع، كما تم الاشتراط أعلاه.

---

(٢٤) Judith Miller, «The Challenge of Radical Islam,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 2 (Spring 1993); Fareed Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6 (November-December 1997), and Plattner, «From Liberalism to Liberal Democracy».

(٢٥) قارن بـ: Cole, «Bush's Napoleonic Folly».

(٢٦) Lisa Wedeen, «Conceptualizing Culture: Possibilities for Political Science,» *American Political Science Review*, vol. 96, no. 4 (December 2002), p. 713.

(٢٧) Larry Diamond, ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994), p. 10.

(٢٨) Gabriel Abraham Almond, «Foreword,» in: Ibid., pp. x-xi and 1.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢.

إن هذا الالتزام القوي بالإجراءات الديمقرطية هو شرط سياسي وثقافي حاسم للديمقراطية. وإلى جانب البراغماتية في حقل السياسيات والتسامح السياسي، يشجع ذلك الالتزام التحزب المعتدل، بحيث إن هذه السمات مجتمعةً يحتمل جداً أن تحد من تسيّس الحياة الاجتماعية ومن الضغينة في العلاقات السياسية(٣١).

من البديهي، طبعاً، القول إن ثقافة مجتمع ما تحدد كيف يتصرف الأفراد والمجموعات في هذا المجال، وبخاصة عند تعريف الثقافة السياسية باعتبارها «المعتقدات السائدة لدى الناس، ومواقفهم، وقيمهم، ومُثلهم، وعواطفهم، وتقييماتهم للنظام السياسي في بلدهم، ودور شخصية الفرد في ذلك النظام»(٣٢). فإذا أدخل المرء تقييم النظام السياسي في تعريف الثقافة السياسية، فإن تأثير الثقافة يصبح تكراراً زائداً. ومع ذلك، فإن محاولات تحديد الصلات السببية بين التطور السياسي والسمات الثقافية القائمة القابلة للتحديد في مجتمعات مفترضة تواجه عدداً من المشكلات، خاصةً حينما نضيف الفرضيات القائلة إن عناصر هذه الثقافة مُسلّم بها على نطاق واسع، على الأقل بين صفوف النخبة، «وتمثل أنماطاً متماسكة، ومنسجمة بعضها مع بعض، وتقوّي بعضها بعضاً»، وينبغي أيضاً أن تبقى ثابتة عبر الزمن وتقاوم التغير(٣٣).

ونظراً إلى كثرة الاعتراضات التي تواجه هذه الفرضيات، فإن انبعاث منهج الثقافة السياسية مؤخراً لم يطرح سوى دعاوى متواضعة، رافضاً تماماً، على أسس نظرية وتجريبية، الأطروحة التي ترى حتمية تأثير الثقافة في السياسة. ولا مفر من هذا ما دامت الأدلة الكثيرة من البحوث والمسوحات الميدانية تواصل تأكيد أن الصلة السببية بين السلوك الثقافي والسياسي هي عملية ذات اتجاهيْن من التأثير المتبادل، وأن الثقافة السياسية تُعتبر «طيعة بدرجة كافية». كما أن المذهب الحتمي (Determinism) يتم رفضه أيضاً على أسس معيارية، لأن الاعتقاد بجمود الثقافة وبالعلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد من شأنه أن يحكم على المجتمعات بكاملها بالافتقار الدائم إلى الديمقراطية(٣٤). وإضافة إلى ذلك، يريد أنصار هذا

(٣١) المصدر نفسه، ص ١١.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٧.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

المنهج المعدل للثقافة السياسية أن ينظروا إلى الثقافة كـ «تاريخ ذي طبقات جيولوجية»، حيث تتعايش الطبقات المتنافسة من التقليد الثقافي، وحيث لم تقص السمات المهيمنة، الأحدث، الموروثات السابقة بشكل تام أو تحل محلها[٣٥]. وبعبارة أخرى، يسعى هذا المنهج إلى تحقيق المزيد من الإضعاف للموضوعة الأصلية من خلال دعوة الباحثين إلى «تجزئة الثقافة السياسية: أي النظر إلى الثقافات الفرعية (الأفقية والعمودية)، وإلى ثقافات النخبة وثقافة الجماهير»[٣٦]. كما يدعوهم إلى فهم الثقافة السياسية كـ «ظاهرة ذات طبقات متعددة، وبالتالي طيّعة للدراسة «الجيولوجية»: أي النظر إلى الأيديولوجيات الرسمية (أي القائمة على «السطح»)، ومن ثم إلى الآراء (التي يمكن أن تتغير بسهولة)، ثم إلى المواقف (القابلة أيضاً للتغير ولكن بدرجة أقل)، وأخيراً محاولة فحص البنية العميقة للقيم والتوجهات الجماعية الراسخة»[٣٧].

إن هذه التعديلات العديدة تبدو كتحضير متبصر للطرق المتعددة للهروب من تبعات النظرية. ولكن النقاد يواصلون رفض هذه الادعاءات باعتبارها «إما مجرد تكرار زائد أساساً وإما باطلة تجريبياً»[٣٨]. وعلى أي حال، فإن الدراسات الميدانية الأخيرة للتحول الديمقراطي (Democratic Transition) «تستبعد بشكل صريح أهمية الإجماع المسبق على القيم الديمقراطية بالنسبة إلى التحول»، وتؤكد، بدلاً من ذلك، الانشقاقات داخل النظم الاستبدادية وتقدير كل مجموعة أن «مصالحها تُخدم بأفضل صورة من خلال الليبرالية (أو أن مخاطرها تكون أقل ما يمكن)»[٣٩]. أما قبول المعايير الديمقراطية، فيأتي في مرحلة لاحقة كنتيجة للتسويات والصفقات التي يتم التوصل إليها بين الأعداء السابقين. وبمعنى ما، يمكن القول، بمعزل عن التزام النخبة بالإجراءات الديمقراطية (التي قد تكون انتهازية في البداية)، إنه قد لا يكون هناك أي شروط مسبقة محددة للديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من المتطلبات المذكورة

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٣٦) Michael C. Hudson, «The Political Culture Approach to Arab Democratization: The Case for Bringing It Back In, Carefully,» in: Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, 2 vols. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995-1998), vol. 1: *Theoretical Perspectives*, p. 73.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٨) Wedeen, «Conceptualizing Culture: Possibilities for Political Science,» p. 713.

(٣٩) Diamond, ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, pp. 4-5.

كشروط مسبقة للديمقراطية يمكن، في الواقع، أن تأتي كنتائج للديمقراطية(٤٠).

لا بد لأي اعتماد معقول للتفسيرات الثقافية أن يأخذ في الاعتبار هذا الجانب التفاعلي من الثقافة. فرغم أن المعايير والهويات الثقافية تضبط بالضرورة ردودَ الأفعال على التحديات السياسية، فإن الوقائع السياسية تؤثر في الثقافة أيضاً؛ فالثقافة، كعملية لخلق المعنى، «تتضمن عملية اجتماعية يعيد الناس من خلالها إنتاج شروط القدرة على الفهم التي تمكّنهم من إدراك عوالمهم»(٤١). فمثلاً، تعتمد الطريقة التي تتطور وتتغير بها الهوية الإثنية (حتى ضمن المجموعات المتشابهة) على العوامل المحيطة، إضافةً إلى الخيارات الواعية(٤٢).

ثالثاً: حول الثقافة السياسية العربية و«الطبقة البرجوازية المفقودة»

بلغَ منهج الثقافة السياسية ذروة إشكالياته عند تطبيقه في النطاق العربي ـ الإسلامي ضمن سياق «كلام الثقافة»، وهي أطروحة «تتضمن أن لكل ثقافة جوهرها الملموس الذي يعرّفها، ومن ثم يفسر تفضيلاتها السياسية كنتيجة لذلك الجوهر»(٤٣). وترد هذه الأطروحة في نسختين:

تنظر النسخة الأولى إلى الشعوب، التي هي في مرحلة ما قبل الحداثة (Premodern Peoples)، على أنها شعوب تنتظر التحديث، شعوب ما تزال إمّا متخلفة عن الحداثة وإمّا ما يزال يترتب عليها مباشرة طريقها نحو الحداثة. وتصوّر النسخة الثانية الشعوبَ السابقة للحداثة كشعوب معادية للحداثة أيضاً. وفي حين تشجع النسخةُ الأولى العلاقات القائمة على الإحسان، فإن الثانية تولّد الخوف وعملاً استباقياً بوليسياً أو عسكرياً(٤٤).

ومع ذلك، تنظر كلتا النسختين إلى الثقافة، وبخاصة الثقافة الإسلامية، باعتبارها «بلا تاريخ، وبلا سياسة، ومساجلات». وفي الحالتين، «يبدو التاريخ

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤١) Wedeen, Ibid., p. 717.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٤٣) Mahmood Mamdani, *Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War, and the Roots of Terror* (New York: Three Leaves, 2005).

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٨.

وكأنه تحجَّرَ في قالب خالٍ من الحياة لأناس قدامى يعيشون على أراض قديمة»[٤٥]. وهذا الموقف له هدف سياسي؛ فالرسالة التي يسعى إلى إيصالها، حينما يقول إن صدام القوى الغربية مع العرب والمسلمين هو صدام حضارات[٤٦] وليس خلافاً سياسياً حقيقياً، هي أن هذه الشعوب غير جديرة بالاهتمامات السياسية. فحتى عند التعاطي مع المظالم السياسية (علماً بأن هناك قائمة طويلة تبدأ بفلسطين بدون أن تتوقف عندها)، فإن هؤلاء «البرابرة» سيبقون على عدائهم للغرب. وتصبح هذه المحاجات مريبة أكثر حينما يروّج لها الخبراء المعروفون بآرائهم اليمينية وبتعاطفهم مع إسرائيل.

وتعرّف الأطروحة الأكثر تشذيباً في بعض صياغاتها الأخيرة المشكلة من خلال إجراء مقارنة أساسية بين عالم «الجهاد» و«عالم ماكدونالد»؛ فعالم «الجهاد» المعادي للحداثة («القوى القديمة للثقافة، والجغرافيا، والتقاليد والجماعة»[٤٧]، و«عالم ماكدونالد» التجاري ذو النزعة الاستهلاكية العالية والسعي وراء الربح على مستوى العالم كله، يمكن أن يكونا متناقضين، ولكنهما مترابطان أيضاً. فعالم ماكدونالد هو «التتويج الطبيعي لعملية التحديث ـ التي يسميها البعض عملية تغريب (Westernization) ـ التي تواصلت منذ نشوء العلم الحديث في عصر النهضة وبرنامجه السائد للمعرفة والمفهوم كقوة»[٤٨]. وتجسد هذه العملية الثقةَ التي أودعها عهد التنوير بالعقل، وتعلقها بالحرية، وافتتانها بالسيطرة (غير البعيد عن ذلك التعلق بالحرية)[٤٩].

وفي المقابل، فإن الجهاد يرمز إلى «الخصوصية العقائدية والعنيفة» التي تسعى إلى «رد وإنكار ورفض وصد الحداثة حيثما وجدتها»[٥٠]. وليس من داعٍ إلى القول إن عالم ماكدونالد يهيمن في الغرب الذي تم تحديثه، والذي ترمزُ

---

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) Bernard Lewis, «The Roots of Muslim Rage,» *Atlantic* (September 1990), <http://www.theatlant ic.com/doc/199009/muslim-rage>, and Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations,» *Foreign Affairs* (Summer 1993), pp. 22-49.

(٤٧) Ali Farazmand and Jack Pinkowski, eds., *Handbook of Globalization, Governance, and Public Administration*, Public Administration and Public Policy; 129 (Boca Raton, FL: CRC/Taylor and Francis, 2007), p. 70.

(٤٨) Benjamin R. Barber, *Jihad Versus McWorld* (London: Corgi Books, 2003), p. 156.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ١١.

أمريكا إليه؛ فـ «أمريكا هي مثاله، ونموذجه الرسمي.. وهو يتعلق بالثقافة كسلعة، والكساء كأيديولوجيا»[٥١]. أما الجهاد، في المقابل، فمكانه خارج الغرب أساساً، أو في جيوب صغيرة ضمن محيطه.

وبمعزل عن التحوير الهام (الفرويدي؟) الذي يستعمل «الجهاد» (وهو مصطلح يعني الكفاح دفاعاً عن الحقيقة المطلقة) ليرمز إلى التفكير الضيق الأفق (Parochialism)، بينما يستخدم مصطلحاً اشتُق من اسم قبيلة اسكتلندية (ماكدونالد) ليرمز إلى العالمية، فإن إعادة الصوغ هذه للتكرار الزائد القديم «الاستشراقي» (الشرق شرق والغرب غرب) لا تقول الكثير؛ فهي لا تفسر لماذا يتواصل ضيق الأفق بين مجموعات معينة وليس غيرها. وما هو أهم من ذلك: فهي لا تخبرنا لماذا ينبغي أن يكون لتبنّي أنماط حياة معيّنة، كتناول أصناف معيّنة من الطعام أو ارتداء أنواع معيّنة من الملابس، تأثير سحري لتحويل معتقدات وتصرفات الناس بطريقة رادايكالية جداً.

وأخيراً، يعيدنا هذا السجال إلى أطروحة المستشرقين الأصلية، ولكن في ثوب أكثر تبسيطية؛ ففي العالم الإسلامي، «حيث كان الصراع بين عالم الجهاد وعالم ماكدونالد أكثر من تعبير مجازي عن القبلية أو المعاداة المضطربة للحداثة»، تشير المعطيات التجريبية، كما يبدو، إلى «فقدان واضح للتناغم والألفة بين الإسلام والديمقراطية»[٥٢]. والمعروف أن الأصولية ظاهرة نشأت في معظم التقاليد الدينية، «إلا أن الاتجاهات الأصولية تلعب دوراً مركزياً في الإسلام فقط، كما يبدو»[٥٣]. وفي النهاية، يبدو أن المنعطف الطويل، منعطف عالم الجهاد مقابل عالم ماكدونالد، إذا أعدنا صوغ تعبير أندرسون (١٩٩٥) عن الزيجات الملكية والحرب المستعرة عند الاستخلافات الملكية، يعيدنا من جديد إلى الطريق القصير، طريق كلام الثقافة الاستشراقي.

يحاول هدسون معالجة القضية عن طريق تقسيم الدراسات التي تستعمل منهج الثقافة السياسية في تناول السياسة العربية إلى فئتين: التبسيطيين

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٥٣) للتذكير، لا بد أن نلاحظ أن باربر حاول مراجعة هذه الموضوعة في محاضرة له في جامعة وستمنستر، أيار/مايو ٢٠٠٥، تحت عنوان «الاسلام والديمقراطية: توافق أم صدام حضارات؟». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧، و Irshad Manji, *The Trouble with Islam: A Muslim's Call for Reform in Her Faith* (Edinburgh: Mainstream, 2004).

(Reductionists) (حيث يشكل المستشرقون أقدم مجموعة منهم وأكثرها تأثيراً) والتجريبيين. أما التبسيطيون، فهم مجبولون على «التعميمات الواسعة» والكثير من التفكير الجامد في قوالب مسبقة الذي يميل إلى التحول إلى كاريكاتيرات سخيفة(٥٤). ومع أن التجريبيين سعوا إلى تجاوز مقولات «الاستشراق المتعالي» (Ex Cathedra Orientalism) و«علم النفس النظري»، فإنهم يبقون «في طرح الأسئلة ممّا هم في تقديم الإجابات»(٥٥).

ولكن بالرغم من هذه المآخذ كلها، فإن هدسون يرى أن من الصعب، إذا أردنا فهم «قضايا معيّنة كالشرعية والليبرالية والديمقراطية، إهمال الثقافة. . حتى ولو كمتغير متبق بعد العوامل الهيكلية، والاقتصادية، والخارجية»(٥٦). ومع ذلك، ينبغي للمرء أن يتقدم بحذر، آخذاً في الاعتبار المتطلبات المذكورة سابقاً، وتجنب النظرة التبسيطية، «وأن يكون مركّباً من ناحية منهجيته»(٥٧).

أما ليزا أندرسون، فهي أقل ترفقاً بمدرسة الثقافة السياسية ممن تتهمهم بعنصرية مترسبة وبأنهم يتخذون مواقف سلبية جداً من موضوع دراستهم(٥٨)؛ فهم يتراوحون بين النظر إلى العرب، مثلاً، على أنهم «كائنات غريبة» ومختلفون تماماً عن بقية بني الإنسان، ولوم الإسلام والأفكار الغيبية عن «حاكمية الله» (والفشل في ترك ما لقيصر لقيصر)، والمتاهة في دهاليز الثقافة القبلية، والمجتمع الأبوي (Patriarchy)، والزبائنية (Patrimonialism)، وعدم رسمية أنماط المرجعية. . . إلخ. ويفيض عملهم بالنقائص المنطقية والمعرفية التي تعكس «عدم المقدرة على التفكير النقدي في موضوع التغير»(٥٩).

يفشل معظم أولئك الكُتّاب في ملاحظة أن المواقف وأنماط السلوك التي يشيرون إليها (حينما لا تكون مجرد إسقاطات أو قراءات خاطئة للوقائع) ليست غير مسبَّبة أو ثابتة. إن القول، مع هدسون: «إن من الصعب جداً الحكم في

---

(٥٤) Hudson, «The Political Culture Approach to Arab Democratization: The Case for Bringing It Back In, Carefully,» pp. 65-67.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٥٨) Lisa Anderson, «Democracy in the Arab World: A Critique of the Arab Culture Approach,» in: Brynen, Korany and Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, pp. 79 and 88-89.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٨٩.

مواجهة جمهور عدائي، ومتمرد، ومشكّك» ينطوي على إهمال فكرة «أن معظم الناس في الوطن العربي من حقهم تماماً إبداء الغضب والتمرد والتشكيك بالسياسة»[٦٠]. وعليه، فإن فحص التغير السياسي «من خلال عدسات الثقافة السياسية، وليس من خلال بنية المجتمع، قد لا يكون أنجع سبيل»[٦١]. وفي النهاية، فإن طبيعة النظم السياسية في الوطن العربي، كغيرها في أي مكان آخر من العالم، يمكن فهمها بأفضل ما يمكن كانعكاسات للاقتصاد السياسي للبلدان المعنية، وبخاصة نمط تكاملها في الاقتصاد العالمي[٦٢].

إن الموقف الذي يحاول الربط بين الاقتصاد السياسي والثقافة يعتقد أن ضيق أفق تفكير «عالم الجهاد» ومقاومته للديمقراطية والتحديث هما دالة لعدم كفاية تطور الطبقة البرجوازية، أو عدم استقلالها عن سيطرة الدولة[٦٣]. وهذا هو أيضاً السبب الذي يفسر نفور البلدان العربية والإسلامية من الليبرالية، نظراً إلى أن الليبرالية كانت مرتبطة تاريخياً بظهور الطبقة البرجوازية[٦٤]. إن ظهور البرجوازية المحلية وقيام «ثورة برجوازية» أمر ضروري لتطور الليبرالية والديمقراطية في البلدان الإسلامية[٦٥]. وفي غياب مثل هذه الثورة، فإن الديمقراطية في المناطق التي تهيمن عليها قوى «الجهاد» الضيقة الأفق تميل إلى التحول إلى «ديمقراطية غير ليبرالية»، وربما تحتم تجربة انتشار الليبرالية بدون ديمقراطية[٦٦].

وعند تأجيل الدمقرطة إلى أن تتطور الليبرالية أولاً، فإن شكلاً من أشكال «الوصاية» (Scheme Guardianship) (التي يمكن للمرء أن يسمّيها حتى «ولاية الليبرالي» [وصاية الليبرالي] مقارنة بـ «ولاية الفقيه [وصاية رجل القانون])» سيكون ضرورياً لتوجيه المجتمعات المعنية نحو الليبرالية والديمقراطية. إن

---

(٦٠) Hudson, Ibid., p. 86.

(٦١) Anderson, Ibid., p. 86.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٦٣) John Waterbury, «Democracy without Democrats? The Potential for Political Liberalization in the Middle East,» in: Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I. B. Tauris, 1994), pp. 23-47, and Nazih Ayubi, *Over-Stating the Arab State* (London: I. B. Tauris, 1995).

(٦٤) Leonard Binder, *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1988), pp. 336-358.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٨.

(٦٦) Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy,» and Barber, *Jihad Versus McWorld*, pp. 207-211.

الاستبداد الليبرالي، كالاستبداد الذي باشره البريطانيون في معظم القرن الماضي، سيكون هو نوع الوصاية المطلوب لهذه المهمة، كما يحبذ زكريا(٦٧). وهذا هو أيضاً، كما يبدو، ما قصدته مبادرة مجموعة الثمانية (G-8)، «مبادرة الشرق الأوسط الكبير»، الذي بوشر به في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ لتشجيع الديمقراطية في الوطن العربي. فما يتصوره هذا المشروع هو بمثابة وصاية دولية رخوة قد تساعد على تحويل النظم الاستبدادية في المنطقة إلى أوتوقراطيات شبه ليبرالية(٦٨). ولكن بعد الكوارث التي وقعت في العراق، والنجاح الذي أحرزه الإسلاميون في الانتخابات في مصر وفلسطين، أواخر ٢٠٠٥ وأوائل ٢٠٠٦، تم التخلي عن هذا الهدف المحدود، كما يبدو.

ومع ذلك، وعلى غرار المحاجة عن نشوء المجتمع المدني كشرط مسبق للدمقرطة(٦٩)، فإن عقد الآمال على البرجوازية الناشئة هو من قبيل التسليم، كما يبدو، بقضية لم يتم إثباتها بعد، حيث لا تسمح «دولة الثقوب السوداء»(٧٠) للمجتمع المدني بأي دور، وحيث «ما تزال القطاعات الخاصة الناشئة في معظم البلدان العربية بمثابة «زبون تابع» للدولة إلى حد بعيد، أو أنها تبقى، بخلاف ذلك، كقطاعات «غير رسمية» أو تعمل في الخفاء»(٧١).

رابعاً: منظور المفكرين العرب

رغم تفنيد إدوارد سعيد لموضوع الاستشراق (وفيض من الانتقادات الأخرى)(٧٢)، فإن عدداً هاماً من المفكرين العرب لم يتورعوا عن تبنّي نمطهم الخاص بهم من «كلام الثقافة». أخذ هذا المنهج صياغته الأكثر تماسكاً

---

(٦٧) Zakaria, Ibid.

(٦٨) Abdelwahab El-Affendi, «The Conquest of Muslim Hearts and Minds? Perspectives on U.S. Reform and Public Diplomacy Strategies,» (Brookings Project on US Policy towards the Islamic World, Working Paper, September 2005).

(٦٩) Augustus Richard Norton, *Civil Society in the Middle East*, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East; 50, 2 vols. (Leiden; New York: Brill, 1995-1996).

(٧٠) United Nations Development Programme [UNDP], *Arab Human Development Report 2004: Freedom and Good Governance* (New York: UNDP, Regional Bureau for Arab States, 2005).

(٧١) Ayubi, *Over-Stating the Arab State*, p. 405.

(٧٢) Edward W. Said: *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978); «Orientalism Reconsidered,» *Race Class* (1985), p. 27, and «Orientalism 25 Years Later,» *Counter Punch* (August 2003), p. 4.

(وصخباً، كما يمكن للمرء أن يقول) في كتاب **الأبوية الجديدة** لهشام شرابي[(٧٣)]، الذي أرجعَ فيه طول أعمار نظم الاستبداد العربي إلى التوجهات الأبوية الراسخة في المجتمعات العربية. وبحسب شرابي، فإن الأبوية كانت وما تزال صفة للثقافة العربية منذ ما قبل الإسلام الذي فشل في تعديلها بصورة ملموسة. لقد صمدت الأبوية عبر العصور، ونجحت في التكيف مع الحداثة، وتحولت إلى «أبوية جديدة»، تضم كلاً من السمات الراسخة من الأبوية القديمة وعلاقة التبعية المباشرة تجاه القوى الإمبريالية[(٧٤)]. ونجد وجهات نظر مماثلة لدى خلدون النقيب الذي يوظف القبلية لتوضيح الفكرة نفسها. وهو يعرّف مفهوم القبلية (Tribalism) باعتبارها «نظاماً تراتبياً» يقوم على الولاءات، إضافة إلى علاقات القرابة، ولكنه يقوم أيضاً على «بنية أخلاقية»، تنبع من «الصلات والولاءات الأزلية القائمة بعيداً في أعماق وعي الجماعة»[(٧٥)]. ومع ذلك، يعترف النقيب بأن «القبلية»، التي يعتبرها المبدأ التنظيمي السائد في بلدان عديدة من المشرق العربي، قابلة تماماً للتكيف مع الظروف المتغيرة[(٧٦)]. وهذا التحفظ يناقض بصورة مباشرة الزعم المركزي الذي قام النقيب فيه بمجاراة شرابي في إطلاق فكرة أن القبلية راسخة بحيث إن «الإسلام لم يكن قادراً على إزاحتها . . لتحقيق تماسك الأمة وفقاً للمبادئ الأخلاقية»[(٧٧)].

وبالمثل، يعتقد كُتّاب آخرون، مثل حسن حنفي، أن المشكلات التي نواجهها، عندما نحاول بناء مجتمعات حرة، يمكن إرجاعها إلى الجذور العميقة المترسبة في موروثنا المشترك، والمنقولة عبر الأجيال من خلال النصوص أو التلقين الشفهي المباشر[(٧٨)]. وهذه الاتجاهات تتضمن التمسك

---

(٧٣) Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988).

(٧٤) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٥ ـ ١٦ و٤٥ ـ ٦٦.

(٧٥) خلدون حسن النقيب، **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٦)، ص ٩.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١ و٢٠.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٧٨) حسن حنفي، «الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٧٥ ـ ١٨٩.

الحرفي بشيء ما أو بنص ما، والاستبداد (الذي يترشح من خلال «الشريعة»)، ورفض الآخر، ورفض العقلانية (تحت تأثير مفكرين مثل أبو حامد الغزالي [المتوفى سنة ١١١١])[٧٩].

إن هذا الحفر «الأثري» في الماضي لتفسير الحاضر يطرح فرضيات كثيرة عن القبول الشامل، والتعرّض المتساوي، واكتساب معتقدات وقيم معيّنة واستبطانها من قِبل الجميع، الأمر الذي لا تؤيده الأدلة التاريخية. إن انتقاد منهج شرابي يمكن أن يسري أيضاً على حسن حنفي ومدارس أخرى. فقد تمت الإشارة عن حق إلى أن حنفي، على غرار شرابي، ينغمس في تعميمات كاسحة ولا يقدم لها سوى أدلة مختصرة وطريفة[٨٠]. كما أنه يهمل وقائع أخرى هامة تتعلق بدور الأمهات وتعرض الأطفال لمختلف المؤثرات خارج بيوتهم، كالمدارس ووسائل الإعلام[٨١]. وعلاوة على ذلك، فهو يفشل في إثبات وجود أي صلة سببية أو أي تأثير متبادل متماسك بين السمات التي يُرجعها إلى الأبوية الجديدة (فمثلاً، لماذا ينبغي للمجتمع الذي يعتنق الأبوية ـ إذا سلمنا بأن الأمر هو كذلك ـ أن يكون غير عقلاني أو أن تعوزه المبادرة؟).

وليس من داعٍ إلى القول إن هذا المفهوم «الثقافي» لا يشجع أنصاره على الدعم الحماسي للديمقراطية. فإذا كانت المشكلة في الثقافة، وبالتالي في الناس، فلا فائدة من الدفاع عن الديمقراطية. والمستشرقون صرحاء في هذه النقطة، كما نجدها لدى خدوري، الذي يشير إلى حقيقة أن الديمقراطية تمت تجربتها واختبارها في الوطن العربي من قبْل، وكانت فشلاً ذريعاً، وعليه فهو يؤمن بأن العرب لا يفهمون الديمقراطية، دع عنك أن يعتنقوها[٨٢].

وهناك الحالة المعدَّلة قليلاً، التي يعبّر عنها فريد زكريا وآخرون، وهي تطرح باتجاه إقامة «دكتاتورية عادلة» في كل بلد عربي[٨٣]، وعدم التوقف إلى

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٩.

(٨٠) عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، المعرفة الاجتماعية؛ ٢١٧ (الدار البيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٠)، ص ١٨.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ٢٩.

(٨٢) Elie Kedourie, *Democracy and Arab Political Culture* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1994), pp. 1-2.

(٨٣) Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy».

حين نضج الليبرالية، وهي الفكرة التي يطرحها أحد المفكرين العرب بشكل مباشر وصريح(٨٤).

وثمة مفكر عربي آخر ذكّرَ مستمعيه، عند حديثه سنة ١٩٧٩، بأن نضج الديمقراطية استغرق ٢٠٠ سنة في الغرب، مستنتجاً أن ما هو مطلوب لا يقتصر على إيجاد الشروط الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية، بل أيضاً «تعليم الناس بطريقة ديمقراطية، وتدريبهم على الممارسة الديمقراطية إلى أن تنغرس الديمقراطية، كقيمة، في وجدانهم بعمق»(٨٥). ويعبّر الطاهر لبيب، وهو مفكر عربي آخر، عن ذلك على النحو التالي: «إن المجتمع المتخلف ليس بوسعه سوى إنتاج اشتراكية متخلفة وديمقراطية متخلفة»(٨٦). وهكذا، فالأولوية ينبغي أن تكون للتحويل الثوري لذلك المجتمع.

ذكرنا أن قسماً هاماً من المفكرين العرب قد تحولوا (على مضض) إلى المُثل الديمقراطية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات(٨٧)؛ فالشعور العميق بالأزمة، الذي اجتاح الفكر العربي بعد هزيمة ١٩٦٧، حوّله معظم النظم العربية إلى نمط لا يُطاق من القمع. وقد تعززَ شعور الأزمة هذا عقب زلازل، كغزو إسرائيل للبنان سنة ١٩٨٢، وحرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، التي فرضت الهيمنة الأمريكية المباشرة على المنطقة(٨٨). وقد حاول أحد المفكرين، حينما كتبَ في سنة ١٩٨٣، تفسير «إصرار جميع الاتجاهات السياسية والفكرية المفاجئ على موضوع الديمقراطية في تلك الفترة من تاريخنا في وطننا العربي» من خلال ثلاثة أسباب: **الأول** هو أن الدرس المستفاد من العقود السابقة هو أن المكاسب الاجتماعية والسياسية التي سعى الثوريون إليها كانت تتطلب حماية الجماهير لها؛ **والثاني** هو أن النظم التي وعدت بتحقيق التنمية الاقتصادية والوحدة العربية مقابل تجميد حقوق الإنسان لم تحقق أياً منهما، وأنها أخذت

---

(٨٤) Elie Elhadj, *The Islamic Shield: Arab Resistance to Democratic and Religious Reforms* (Boca Raton, FL: Brown Walker Press, 2007).

(٨٥) اسماعيل صبري عبد الله، «المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي،» في: هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ص ١١٩.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٢١ و٣٢٧.

(٨٧) Salwa Ismael, «Democracy in Contemporary Arab Intellectual Discourse,» in: Brynen, Korany and Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, p. 95.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٦، و Ibrahim M. Abu-Rabi, *Contemporary Arab Thought: Studies in Post-1967 Arab Intellectual History* (London: Pluto Press, 2004), pp. 50-52.

تمارس القمع بدون مبرر، وبصورة وحشية، بحيث بات من المستحيل تحمل مستويات العنف ضد خصومها؛ والسبب **الثالث** تدهور الوضع في الوطن العربي بصورة مثيرة في أعقاب الهيمنة الإسرائيلية التي تدعمها الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى زيادة ملحوظة في التبعية العربية في المجالات كافة[(٨٩)].

أما إلى أي حد كان ذلك التحول نحو الديمقراطية على مضض وغير كامل، فهذا يمكن أن تبيّنه بوضوح المناقشات نفسها التي وردَ فيها هذا الرأي؛ ففي إحدى تلك المناقشات، التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت سنة ١٩٧٩، أشار المفكر والدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي بصراحة إلى «أن النموذج الديمقراطي المعمول به في الغرب لن يساعدنا في تحقيق أهدافنا في بناء مجتمع تقدمي حديث»، وذلك أساساً بسبب الحالة العامة من التبعية في المجتمعات العربية[(٩٠)]. كما أن الظروف الاجتماعية للمجتمعات العربية، المبتلاة بالنزعة القبلية، والطائفية والجهل، جعلت من الهام والضروري جداً منح الأولوية للتحول الاجتماعي والعدل الاجتماعي، وليس للديمقراطية الاسمية[(٩١)]. وأشار المفكر جورج قرم في المناسبة نفسها إلى أن التعلق بالديمقراطية عند العرب يتعارض مع نفورهم من جميع الأشياء الغربية ومع تمسكهم بقيم معادية للفردية (Individualism) التي هي أمر مركزي بالنسبة إلى المعايير الديمقراطية الغربية[(٩٢)]. وفي تلك المناقشة، سلّمَ عدد من المفكرين بأن الدعوة إلى الديمقراطية برزت، في الفكر والممارسة العربيين، ليس لمزاياها الكامنة، بل كأداة لتحقيق الاستقلال والتنمية[(٩٣)]. وأشار مفكر آخر إلى أن قضية الديمقراطية لم تبرز في الخمسينيات (في أثناء الحقبة الناصرية في مصر) بسبب «الثقة الكاملة بأن السلطة كانت في أيدي قيادة وطنية حازمة ومقتدرة»[(٩٤)]. وفي رده على نقطة وردت سابقاً وتتعلق بإدارة التحول الثوري بصورة ديمقراطية، رفضَ المفكر نفسه هذه الفكرة، قائلاً إن التغيير الثوري عملية طويلة، وتأخذ فترة مطولة تتميز بالصراع القاسي ليس مع الطبقات

---

(٨٩) هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ص ١١ ـ ١٢.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٧.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٣.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٩٤) عادل حسين، في: المصدر نفسه، ص ١٠٢.

القديمة فقط، بل أيضاً «ضد الأنماط الاستهلاكية لدى المجموعات الاجتماعية الواسعة، وضد الذهنيات القائمة تقليدياً على مفاهيم لا تتماشى مع متطلبات التنمية والاستقلال، وهكذا»(٩٥).

وقد تكررت أفكار مماثلة في المناقشات والكتابات الأخرى خلال السنوات اللاحقة. والجدير بالذكر أن مناقشة المفكرين العرب للديمقراطية، بما في ذلك تلك التي ترد في التقرير المشهور، **تقرير التنمية البشرية العربية**، تعتمد بقوة على المفاهيم والمراجع الغربية من حيث التعريفات والشروحات(٩٦). وغالباً ما تبرز اختلافات بين أولئك الذين يتبنون الآراء اليسارية الراديكالية وأولئك الذين يريدون اتباع الخط الليبرالي التقليدي أكثر، مع أن التحول الأخير، المشار إليه أعلاه، يكشف عن حصول تقارب بين الموقفين. وهذا قادَ إلى انتقاد مفاده أن ذلك التقارب هو تبنٍّ إشكالي آخر للديمقراطية باعتبارها أيديولوجيا إنقاذ يتم اعتناقها بصورة لاعقلانية بالدرجة عينها(٩٧). فعلى غرار الكثير من المفكرين العرب الآخرين، يتبنّى طرابيشي منهج كلام الثقافة، قائلاً إن المشكلة هي مشكلة اجتماعية ـ فكرية، وليست سياسية. فإعطاء الحرية للشعب يمكن أن يقود إلى طغيان الغالبية، إذا أخذنا في الاعتبار «التوصيفات المرَضية للمجتمع المدني العربي» المتعددة(٩٨).

والغريب أن المشاركين في المناقشات أعلاه وجهوا سيلاً من الانتقاد إلى المفكرين الذين، كما يُزعم، «فشلوا تماماً في أداء أي دور ديمقراطي» أو المحافظة على استقلالهم تجاه النظم الحاكمة(٩٩). وكان آخرون أكثر انتقاداً، واتهموا المفكرين بأنهم باتوا أنصاراً للغرب وابتعدوا عن الجماهير، أو أن اهتمامهم صار يقتصر على مصالحهم الخاصة. والمثقفون كانوا بشكل عام غير مكترثين اجتماعياً وسياسياً، و/أو (وهو أخطر) يفضلون العمل في خدمة النظم الاستبدادية، حتى إن بعض المفكرين لم يكتف بخدمة تلك النظم على صعيد

---

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٩٦) المصدر نفسه؛ النقيب، **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت**؛ Ayubi, *Over-Stating the Arab State*, and Larabi Sadiki, *The Search for Arab Democracy: Discourses and Counter-Discourses* (London: C. Hurst, 2004).

(٩٧) جورج طرابيشي، **هرطقات عن الديموقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ٢١٨.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٨.

(٩٩) جورج قرم، في: هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ص ٨٤.

الدعاية والتحريض، بل قام أيضاً بـ «تبرير [القمع] والدفاع عنه. [وليس على المرء سوى] حصر العدد الهائل من المفكرين المنتشرين في الصحف والمجلات وقنوات التلفزيون ودور النشر ومراكز البحث ليتأكد من هذا الواقع المخجل»[١٠٠].

ولكن رغم هذه الانتقادات، فإن عدداً من المشاركين في تلك المناقشات كانوا بالفعل ممثلين رسميين أو متعاطفين مع النظم التي لم تكن ديمقراطية. ودأب كثيرون منهم على العمل كوزراء في نظم يتعذر وصفها كنظم ديمقراطية إلا على سبيل التبجح والتلاعب بالكلمات.

وهنا قد نجد المفتاح لفهم طبيعة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي؛ فمن البداية، لم يكن اهتمام الدوائر العربية والإسلامية بالديمقراطية كقيمة كامنة بذاتها، بل كوسيلة لخدمة شيء ما آخر. فقد دافع الجيل الأول من المصلحين العرب، أمثال رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي وعبد الرحمن الكواكبي (وكذلك محمد عبده)، عن الإصلاح وليس عن الديمقراطية[١٠١] بسبب شعورهم بالحاجة إلى إعطاء الأولوية لبقاء المجتمع، وليس للحريات الفردية. وهذا هو ما فعله الثوريون في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فبالنسبة إلى الجيل الأول من المصلحين وخلفائهم الأكثر راديكالية، كان بعض الأهداف الأساسية من الأهمية بحيث يتعذر تركه لرحمة العملية الديمقراطية، فلم تركز كلتا المجموعتين على تمكين الشعب كضرورة ملحة، بل تمكين المجتمعات أو الدول.

إن حقيقة كون طائفة من النخبة العربية تحولت إلى ديمقراطيين مكرهين، في أفضل الأحوال، ليست مشكلة بذاتها ما دامت الدراسات عن التحول الديمقراطي قد كشفت باستمرار أن الممثلين السياسيين كانوا في العادة يختارون الديمقراطية كحل أخير، أو باعتبارها «أهون شرّين» بالنسبة إليهم. ولكن الالتزام بالديمقراطية لم يتطور ويتعزز إلا في ما بعد، مكتسباً التزاماً ثابتاً وواضحاً من جانب الممثلين الرئيسيين. ومع ذلك، فإن المشكلة في الوطن العربي هي أن المجموعات السياسية المتنافسة تؤمن باستمرار أن هناك أشياء كثيرة ذات أهمية كبيرة جداً بحيث يتعذر تركها لأهواء العملية الديمقراطية ونزوات الجمهور.

---

(١٠٠) عبد الله، «المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي،» ص ٥٠ ـ ٥١.

(١٠١) Sadiki, *The Search for Arab Democracy: Discourses and Counter-Discourses*, pp. 218-228.

خامساً: البُعد الديني

إن تحول الكثير من الراديكاليين السابقين نحو الديمقراطية على مضض تصادفَ مع «الصحوة الإسلامية» التي زادت الحاجة المتجددة إلى الديمقراطية تعقيداً، وأكدت أنها سوف «تعمل أكثر على تفريق، وليس توحيد، أصحاب الرؤى العلمانية والدينية واستقطاب حكوماتهم ومجتمعاتهم»(١٠٢). إن المناقشة المتعلقة بالحكم في الوطن العربي على عتبة الحداثة أصبحت، منذ البداية، متشابكة مع المناقشة حول شكل الحكم المطلوب إسلامياً. وفي شكلها المبكر، انصبت المناقشة على موضوع الخلافة وعلى ما إذا كان يمكن إنقاذها أو استعادتها(١٠٣). وإضافة إلى ذلك، تأثرت هذه المناقشة بتطورات معيّنة كالثورة الدستورية في إيران سنة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦، وهي أول تجربة من نوعها في العالم الإسلامي. فنجاح إيران السريع في إقامة ملَكية دستورية على أساس الدستور البلجيكي، مع برلمان منتخب يضم مجلس علماء من خمسة أعضاء لضمان توافق التشريع مع الشريعة، أصبح مطمحاً للمفكرين الإسلاميين الحديثين منذ رشيد رضا(١٠٤). وقد نظرَ البعض إلى التزامن بين الانتفاضات الشعبية التي تطالب بالمشاركة في صنع القرار وتزايد الدعم للأخذ بالشريعة كأساس للتشريع كبرهان على التوافق بين الديمقراطية والإسلام (وهو ما يفسر الظاهرة التي أربكت خبراء كلام الثقافة المحافظين كـ إيلي خدوري، الذي ذهب إلى أن الانتخابات التي تبين مطالبة غالبية المصريين بالديمقراطية والشريعة هي مؤشر على أن العرب لا يفهمون معنى الديمقراطية)(١٠٥).

وقد تمخضت تلك المناقشة عن سيل من المقترحات لأشكال من النظام «الإسلامي» للحكم التي جمعت عادةً بين فكرة حكومة منتخبة مع أوصياء مفترضين لضمان عدم تجاوز الكيانات المنتخبة للشريعة، وكان معظم أنصار هذه النماذج ينفر من وصفها بأنها ديمقراطية، بل أصرَّ كثيرون على أن

---

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(١٠٣) Abdelwahab El-Affendi, *Who Needs an Islamic State?*, 2nd ed. (London: Malaysian Think Tank, 2008), pp. 81-100.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٩٦، و Abdelwahab El-Affendi, «On the State, Democracy and Pluralism,» in: Suha Taji-Farouki and Basheer M. Nafi, eds., *Islamic Thought in the Twentieth Century* (London: I. B. Tauris, 2004), pp. 172-194.

(١٠٥) Kedourie, *Democracy and Arab Political Culture*, pp. 1-2.

الديمقراطية والإسلام يتناقضان كلياً(١٠٦). وقدّمَ أبو الأعلى المودودي تنازلاً جزئياً بتسمية نظامه المقترح «الديمقراطية الفقهية»، أي ديمقراطية جزئية مقيَّدة بالقانون الإسلامي(١٠٧). وقد ظهرَ هذا النموذج، في أكمل صورة، من خلال نظام «ولاية الفقيه» الذي اقترحه الخميني، والمطبق حالياً في إيران. وبحسب هذه الصياغة، ينبغي للكيانات المنتخبة أن تكون تحت مراقبة «الفقيه» الدائمة، وهو رجل يُفترض أن يكون على مستوى رفيع من العلم الديني والنزاهة، وله سلطة إلغاء أي قرار يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق، أصبحت رؤى الإسلاميين للدولة عقبة في طريق الديمقراطية من ناحيتين:

أولاً، أصبح الاستقطاب الإسلامي ـ العلماني هو الأكثر حدة في السياسة العربية، وهو ما ظل يعوق تكوين إجماع ديمقراطي، كما يمنح النظم المستبدة ومؤيديها الأجانب الفرصة للتملص من الالتزام بالديمقراطية. كما أن ارتباط الحركات الإسلامية بالمقاومة المسلحة ضد إسرائيل (حماس، حزب الله... إلخ) والنظم الموالية للغرب، ناهيك عن الحركات الإرهابية، وظّفته القوى الغربية كذريعة لعدم تأييد الديمقراطية العربية، بل لدعم النظم المستبدة، في الواقع.

ثانياً، مالت الأفكار والممارسات الإسلامية نفسها إلى أن تكون معادية للديمقراطية. وساهمت ممارسات الحكم الإسلامي في إيران والسودان، وكذلك النماذج المعادية للديمقراطية التي ذُكرت سابقاً، في بناء تيارات معادية للديمقراطية وحمل الديمقراطيين على التشكيك في التزامات الإسلاميين الديمقراطية، رغم حقيقة أن المجموعات الإسلامية المعتدلة تقيّدت بتلك الالتزامات بصورة عامة.

وكما أوضحنا بدرجة من التفصيل في مكان آخر(١٠٨)، فإن «صياغات

---

(١٠٦) Abdelwahab El-Affendi, «Democracy and its (Muslim) Critics: An Islamic Alternative to Democracy?,» in: M.A. Muqtedar Khan, ed., *Islamic Democratic Discourse: Theory, Debates, and Philosophical Perspectives*, Global Encounters (Lanham, MD: Lexington Books, 2006), pp. 227-256.

(١٠٧) Charles J. Adam, «Maududi and the Islamic State,» in: John L. Esposito, ed. *Voices of Resurgent Islam* (New York: Oxford University Press, 1983), pp. 117-126.

(١٠٨) El-Affendi, Ibid.

الولاية» الإسلامية تبقى صياغات إشكالية بسبب عدد من الفرضيات التي يتعذر الدفاع عنها وتشكل أساس تلك الصياغات. فهذه الصياغات، كما يبدو، تفترض أن الحكم هو عملية قانونية أساساً، حيث يمارس الحاكم دور رئيس محكمة يتولى إصدار القواعد حول مدى الالتزام بالقانون. وهذا التوصيف للحكم ضيق أكثر من اللازم؛ فالحكم يشتمل على أكثر من مجرد فرض القانون، ويتضمن التفاوض المتواصل حول مطالبات ومصالح ومدارك متعارضة. ولا تقتصر المهارات المطلوبة على تلك المتعلقة بتحديد مدى التوافق مع القانون.

ولكن حتى لو قبلنا بهذا التوصيف، فإن من الصعب تسوية التناقض الأساسي بين فرضيتين مركزيتين كامنتين في هذه النماذج. فمن ناحية، يفترض التعامل مع الحاكم كرئيس محكمة أن قانون الشريعة بات واضحاً بالفعل، وأصبح جاهزاً بدرجة كافية بحيث يتمكن القاضي من تطبيقه. ولكن في هذه الحالة، لا يبقى هناك أي حاجة إلى قائد تقي وفقيه لكي يساعد في تحديد القانون (والمساحة الواسعة من حرية التصرف الممنوحة له). فالحاجة إلى مثل هذا الخبير تفترض أن القانون غير واضح ويتطلب إرشاداً خاصاً لحل ألغازه. ولكن إذا كان القانون غير جاهز بالفعل، يبرز عندئذ السؤال عمّ إذا كان قيام فرد واحد (أو مجموعة صغيرة من الخبراء) بتحديد القانون وتفسيره أفضل أم لا من دائرة أوسع من الناس؟، وهو السؤال الذي يعكس جوهر الوصفات المعادية للديمقراطية التي يطرحها أنصار ذلك النموذج.

إن طابع هذه النماذج «الإسلامية» المعادي للديمقراطية يقوم أيضاً على مجموعة أخرى من الفرضيات المترابطة في ما بينها، وهي تبدأ بالزعم العام القائل إن التعاليم الإسلامية تغطي جميع وجوه الحياة، سويةً مع الزعم أن هذه التعاليم باتت واضحة ومفصلة بحيث إن الحكم المفترض في كل حالة لا يمكن أن يخطئه أحد. وإضافة إلى ذلك، هناك افتراض أن جميع التعاليم الإسلامية يمكن تصنيفها ضمن الشريعة، وبالتالي ينبغي أن تعمل بها، بدورها، هيئة عامة أو الدولة. وأخيراً، يتم الافتراض أن الرأي العام ليس حَكَماً يمكن الاعتماد عليه عند الحاجة إلى تحديد ما يمليه القانون الإسلامي، بل إن الخبراء المتخصصين وحدهم يمكن أن يفيدونا بماهية القانون.

المشكلة مع هذه الفرضيات لا تقتصر على أن التعاليم الإسلامية لا يمكن تصنيفها كلها ضمن الشريعة فحسب، بل تشمل أيضاً ما مؤداه أن هذه التعاليم

لا يمكن اعتبارها قائمة طويلة من القواعد الجاهزة التي يمكن الاستفادة منها في كل مناسبة. وفي الواقع، إن التعاليم الإسلامية ليست تعاليم قانونية بحت، لأن معظمها معايير أخلاقية تتطلب وتتيح مساحة واسعة من حرية التصرف والمبادرة. كما أن أسطورة أن التعاليم الإسلامية تغطي جميع مجالات الحياة، وتقدّم توجيهات جاهزة، إنما تتعارض مع الآيات القرآنية الواضحة التي تطلب من المؤمنين ألّا يكثروا من أسئلتهم على النبي(١٠٩). وسبب نزول هذه الآية، بحسب الروايات المعتمدة، هو أن الرسول (ﷺ) غضبَ لأن أحد الأشخاص ظل يلح عليه بالسؤال حول تفاصيل غير ضرورية عندما أعلن فرض الحج على المؤمنين. وقد جاءت النصيحة القرآنية تحث المسلمين على أن لا يرهقوا أنفسهم بواجبات إضافية من خلال طلب التفاصيل(١١٠). وهذا يبين أن الإسلام لم يمتلك قاعدة لكل وضع متصوَّر، بل يبين، علاوة على ذلك، أن عدم امتلاك مثل هذه القواعد هو وضع أساسي في الإسلام. وهذا يترك أوسع نطاق ممكن للمبادرة والتفكير الخلاق حول السلوك الأخلاقي الأنسب في جميع المجالات، بما في ذلك حقل الحكم الذي لا تتضمن النصوص بشأنه غير القليل.

كما أن زعم أن فرداً واحداً أو مجموعة من الأفراد هم في وضع أقدر من المجتمع ككل على حل قضايا الخلاف والتنازع يخالف عقيدة إسلامية أخرى: وهي رفض إعطاء دور مميز لطائفة من «القساوسة» و«رجال الدين»؛ فالقرآن يدين الجماعات الدينية السابقة لثقتهم المفرطة في «أحبارهم ورهبانهم» بحيث تم اعتبارهم عملياً آلهة إلى جانب الله(١١١). وهذا يبين مرة أخرى أن تبرير الانحراف بطاعة واتباع مرجعية «سادتنا وكبرائنا» ليس عذراً مقبولاً عند الله؛ فكل فرد

---

(١٠٩) **﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزّل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حليم﴾** [**القرآن الكريم**، «سورة المائدة،» الآية ١٠١].

(١١٠) جاء في **صحيح مسلم** أن الرسول (ﷺ) خطب في المسلمين قائلاً: أيها الناس قد فرض الله عليكم الحجّ فحجوا، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله: لو قلت نعم لوجبتْ، ولما استطعتم ثم قال: ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه، (بخاري ومسلم)، مقتطف من: محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، ١٤ ج (الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٩٥)، ج ٢، ص ٥٠٥.

(١١١) **﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلّا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عمّا يشركون﴾** [**القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٣١].

مسؤول عن أفعاله شخصياً، ولا يمكنه أن يرمي المسؤولية على غيره[١١٢].

ومن هنا، فإن التعاليم القرآنية هي ضد الانصياع الأعمى لأي مرجعية (حتى المرجعية «الدينية» المفترضة) تنقل المسؤولية الأخلاقية بصورة مباشرة، بدون مواربة، لتلقيها على كاهل الفرد من ناحية، والمجتمع ككل من الناحية الأخرى. وهذا يستبعد، أيضاً، وصفة النماذج التي تُقدَّم عموماً باعتبارها «البدائل الإسلامية» للديمقراطية. إن إيداع «المرجعية الدينية» في فرد معيّن أو مجموعة من الأفراد ينافي أهم ما في العقيدة الإسلامية: أي تعاليم الشرك بالله. فـ «الخليفة» أو «الفقيه» الذي يرفع من شأنه كمرجعية مطلقة إنما، في الواقع، ينسب إلى نفسه سلطات إلهية، وهو وضع غير مقبول ولا يمكن إبطال مفعوله إلا إذا كان الفرد المعني مسؤولاً أمام المجتمع ككل.

يتضح ممّا تقدمَ أن التعاليم الإسلامية لا تنسجم مع الديمقراطية فقط، بل تتطلبها أيضاً، وأن الفرضية القائلة إن الدولة التي يقودها رجال دين، كما يصفون أنفسهم، ضرورية لتوجيه المجتمع الإسلامي نحو الفضيلة، إنما تسرق المجتمعَ استقلاله، الذي يتعذر على هذا المجتمع أداء وظيفته الدينية بدونه، وتغتصب مرجعية الله ذاتها، على حد سواء.

إن التحدي الذي يشكله الفكر والممارسة الإسلاميين في وجه الديمقراطية في الوطن العربي هو، ربما، أهم تحد في الوقت الحاضر، ومن الضروري معالجته على مستويات عدة. فمن الضروري أن يراجع الإسلاميون نماذجهم لكي تعكس الروح الحقيقية للإسلام، التي لا تلائم الديمقراطية فحسب، بل تعتبرها أمراً لا غنى عنه أيضاً، على النحو الذي أوضحناه أعلاه. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لكل القوى السياسية، بما في ذلك الإسلاميون، بناء تحالفات ديمقراطية على أساس الفهم والاحترام، مع الالتزام بالتعايش السلمي والاعتراف المتبادل. فهذا أمر ضروري لتجريد النظم المستبدة من ميزتها القائمة على سياسة فرّق ـ تسُدْ. وأخيراً، لا بد من تطوير موقف دولي واضح في مصلحة الديمقراطية على أساس رفض جميع الحجج التي تزعم أن العرب غير جديرين بالحرية لسبب أو

(١١٢) **﴿قالوا إنكم كنتم تأتوننا عن اليمين. قالوا بل لم تكونوا مؤمنين. وما كان لنا عليكم من سلطان بل كنتم قوماً طاغين. فحقّ علينا قول ربّنا إنّا لذائقون. فأغويناكم إنّا كنا غاوين. فإنهم يومئذ في العذاب مشتركون. إنّا كذلك نفعل بالمجرمين. إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون﴾** [المصدر نفسه، «سورة الصافات،» الآيات ٢٨ ـ ٣٥].

لآخر. فلا شيء أبداً يبرر حرمان شعوب بكاملها من حقوقها في تقرير مصيرها وفي حياة حرة وآمنة، وهي حقوق لا تقبل المساومة.

وبشكل خاص، لا بد من سحب التأييد الدولي من النظم «الأصولية العلمانية» المستبدة التي توظف معارضتها للحركات الإسلامية كذريعة للتنكر للحقوق الأساسية. وقد أصاب **وينز** حينما كتبَ يقول:

«ما يندر الاعتراف به هو أن الأصوات ذات الميول الاستبدادية للأصوليين الدينيين المعاصرين كانت في مواجهة لعقود مع القوى المؤثرة للأصولية العلمانية التي سعت إلى تصفيتها. وتتمثل إحدى نتائج ذلك في إسكات الأصوات الدينية المؤثرة للتحديثيين الإسلاميين عن طريق استقطابهم من قبل الأصوليين العلمانيين»[١١٣].

وبينما ينبغي للإسلاميين، بالتأكيد، إصلاح ممارستهم لتقديم مساهمة إيجابية لبناء الديمقراطية، فإن أحد العوائق الرئيسية أمام الديمقراطية في الوطن العربي هو ما يسمى «الاستئصاليين» (Eradicationists)، أي النخب المتشبثة بالسلطة في بعض البلدان، كالجزائر وتونس ومصر وسورية، التي تعتقد بضرورة «استئصال» الإسلاميين بالقوة، فتسدّ بذلك كل طرق العمل المدني باسم مواجهة الحركات الاصولية.

سادساً: البحث عن الديمقراطية العربية

يُلقي التقرير المقدَّم أعلاه الضوء على بعض القضايا الأساسية التي تؤثر في العجز الديمقراطي المزمن في الوطن العربي. إن الغياب الواضح للديمقراطية ليس محل نقاش. فخلال الفترة ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٦، لم يُصنف بلد عربي واحد كبلد حر في التقرير السنوي لدار الحرية. ويزودنا مؤشر نظام الحكم باستنتاج مماثل. ولكن الأمر لا يقتصر على تواصل الاستبداد، بل تعمقه أيضاً. وكما يشير البدوي والمقدسي[١١٤]: «حتى إذا أخذنا بالاعتبار النظم الاستبدادية فقط، فإن النظم الدكتاتورية العربية هي الأكثر قمعاً، حيث

---

(١١٣) David Waines, «Religion and Modernity: Reflections on a Modern Debate,» *ISIM Newsletter*, no. 12 (June 2003), p. 27.

(١١٤) Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007), p. 819.

يصل متوسط مؤشر الحكم إلى ـ ٧,٨ بالمقارنة مع ـ ٥,٢ للنظم غير العربية».

ونحصل على قصة مماثلة من مقارنة متوسط التغيرات السنوية في «مؤشر نظام الحكم» (Polity IV) داخل الوطن العربي وخارجه. فمن بين ٦٠٠ ملاحظة عن التغير في مؤشر نظام الحكم في البلدان العربية، كان هناك ٣١ ملاحظة إيجابية فقط (أي ملاحظة تشير إلى لبرلة سياسية أو تحسن في الوضع الديمقراطي)[١١٥].

وبطبيعة الحال، هناك مشكلات في كلا المؤشرين لأنهما لا يعكسان بدقة الأوضاع القائمة بالضرورة بسبب اعتمادهما على المقاييس الفردية. وهكذا، وعلى نحو غير واقعي، فإن مؤشر نظام الحكم يعطي ليبيا درجة أكثر مما يعطي قطر والإمارات، ودرجة مماثلة للبحرين، بينما تسجل تونس درجة أعلى من المغرب.

ومؤخراً بذل صاليبا سرسار جهداً لتطوير مؤشر مركب بحيث:

يعبّر كمياً عن الدمقرطة من خلال الأخذ في الاعتبار عدد من المتغيرات: فهناك أربعة متغيرات للحكم والحكومة التمثيلية. وتبين هذه المتغيرات كيفية اختيار رؤوس الدولة وأعضاء المجلس التشريعي، إضافة إلى تطور عمل الأحزاب السياسية، وحق الاقتراع، ونضج الحقوق والحريات المدنية. ويقدم التقرير السنوي لدار الحرية متغيراً خامساً لقياس حرية وسائل الاعلام. أما مقاييس الحرية الدينية، فيمكن استخلاصها من تقارير وزارة الخارجية الأمريكية. والمتغير السابع يخص مراقبة حقوق الإنسان عبر معلومات منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، ووزارة الخارجية الأمريكية. ويقدّم **مؤشر التنمية البشرية**، الذي تعده برامج التطور التابعة للأمم المتحدة، مقياساً للتنمية البشرية. ويتولى مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث التعبير الكمي عن الحرية الاقتصادية. ويخصص مؤشر الوضع الديمقراطي لكل واحد من هذه المتغيرات التسعة نقطتين بحيث يكون المجموع ١٨ نقطة. ويتراوح المؤشر من صفر إلى ٢، حيث يشير الصفر إلى غياب المؤشر المعني تماماً بينما يمثل ٢ ذروة المقياس[١١٦].

---

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٨١٩.

(١١٦) Saliba Sarsar, «Quantifying Arab Democracy: Democracy in the Middle East,» *Middle East Quarterly* (Summer 2006), pp. 21-28, <http://www.meforum.org/article/970>.

وعلى أساس هذا المؤشر المركّب، تم تصنيف البلدان العربية بحسب أدائها، وكان المغرب في قمة المؤشر، إذ أحرز ١١ نقطة، والعربية السعودية في قاعه: نقطتين ونصف نقطة، وذلك سنة ١٩٩٩. وفي سنة ٢٠٠٥، حصلت السعودية على ٤ نقاط، ولكنها ما تزال في القاع، بينما هبطت نقاط المغرب إلى ٨، تاركة الأردن ولبنان في القمة مع ١٠,٥ نقاط لكل منهما (علماً بأنهما كانا في الوضع نفسه في سنة ١٩٩٩). ومرة أخرى، يعكس الكثير من النقاط أوضاعاً غير عادية (Anomalies)، جاعلةً ليبيا والبحرين وعُمان وقطر على مستوى واحد (٥ نقاط لكل منها؛ وزادت قطر إلى ٦ نقاط سنة ٢٠٠٥) بينما سجلت تونس ١٠ نقاط (وبلغت ٩ سنة ٢٠٠٥) وهي أكثر مما حققته الإمارات (٦) وبنقطة واحدة أكثر من الكويت (٩، ثم هبطت إلى ٨,٥ نقاط سنة ٢٠٠٥). وإذ أحرزت سورية ٨,٥ نقاط (هبطت إلى ٧ نقاط سنة ٢٠٠٥)، فإنها، أيضاً، تحلق فوق معظم تلك البلدان، وكانت بمستوى اليمن (التي زادت إلى ٩ نقاط سنة ٢٠٠٥). ومن الواضح أن هناك خللاً جوهرياً في هذا التصنيف[(١١٧)].

ومع ذلك، فالصورة العامة لا يمكن أن تكون خاطئة. فـ **تقرير التنمية البشرية العربية** لسنة ٢٠٠٤[(١١٨)]، يؤكد هذه القراءة، ملاحِظاً أيضاً التقاء النظم العربية واقترابها من النموذج الاستبدادي، الذي يسميه التقرير «دولة الثقب الأسود» (Black Hole State)، وهو عبارة عن نظام حكم منكفئ على نفسه من خلال حصر السلطة في المركز الذي هو عادةً فرد واحد أو حلقة صغيرة، ويعمل بإجراءات قاسية جداً وجهاز قمعي واسع الصلاحيات[(١١٩)].

وفي سنة ٢٠٠٣، يورد التقرير المذكور أدلة تجريبية من «مسح القيم العالمية» (World Values Survey (WVS)) تناقض بصورة مباشرة تفسير أصحاب «كلام الثقافة» (Culture Talk) للوضع العربي؛ إذ أوضح المسح أن السكان في الوطن العربي يقيّمون الديمقراطية باعتبارها «أفضل شكل للحكم»، وهو تقييم أرفع من أي منطقة أخرى في العالم. كما أن مؤشره لرفض النظم الاستبدادية هو الأعلى أيضاً؛ وهو، في الواقع، أعلى بشكل ملموس من تقييم السكان في

(١١٧) لا يبيّن الكاتب عند أي نقطة يمكن اعتبار بلد ما بلداً ديمقراطياً، ولكنه يفترض، كما يبدو، أن ليس هناك أي بلد عربي يمكن اعتباره ديمقراطياً تماماً، انظر: المصدر نفسه.

(١١٨) UNDP, *Arab Human Development Report 2004: Freedom and Good Governance.*

(١١٩) المصدر نفسه، الفصل الخامس.

أوروبا الغربية في كلا المؤشرين[١٢٠]. وقد أجرى تقرير سنة ٢٠٠٤ مسوحات خاصة به، وهي تؤكد ذلك الميل[١٢١].

وقد كشفت التحليلات التجريبية الأخرى القائمة على المسح المشار إليه، والمعطيات الأخرى أيضاً، أن «التوجهات والمعتقدات الإسلامية تمتلك، في أقصى تقدير، تأثيراً محدوداً جداً في الآراء المتعلقة بالديمقراطية»[١٢٢]. وهذا ما أكده أيضاً البحث الميداني الذي أُجري خصيصاً، بالاعتماد على بيانات من بلدان عديدة، لاختبار تأكيد فرانسيس فوكوياما القائل إن «الإسلام كان عقبة كبرى أمام الدمقرطة»[١٢٣]. ومرة أخرى، تبين الأدلة السائدة أن العرب يقيّمون الديمقراطية عالياً، وليس لديهم، بحسب اختبارات قياس الرأي، أي تقبل للاستبداد، حتى بين الأفراد المتدينين، وهو ما يفند مزاعم فوكوياما بصورة مباشرة[١٢٤].

إن الارتباط بين دعم [الديمقراطية] كطريقة جيدة جداً للحكم والتدين غير هام، مع أنه إيجابي قليلاً. فالمجتمعات الإسلامية بصورة سائدة تُبدي مستويات عالية جداً من الدعم [للديمقراطية] كطريقة جيدة جداً للحكم في بلدانها، رغم أنها، في الوقت نفسه، تُبدي مستوى عالياً من التدين[١٢٥].

ويذهب البريزات إلى أبعد من ذلك ليجد ارتباطاً قوياً بين مؤشر التنمية البشرية والتقدم الفعلي للدمقرطة. وبينما يبقى دعم الديمقراطية قوياً في معظم البلدان الإسلامية، فإن الدمقرطة الفعلية (كما قُيست في السنوات التي لم تشهد تدهور الديمقراطية) ترتبط إيجاباً مع مؤتمر التنمية البشرية وسلباً مع التدين[١٢٦]. ويعكس ذلك، في نظره، الارتباط بين الدمقرطة الفعلية

(١٢٠) United Nations Development Programme [UNDP], *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society* (New York: UNDP, Regional Bureau for Arab States, 2004).

(١٢١) UNDP, *Arab Human Development Report 2004: Freedom and Good Governance*, pp. 89-98.

(١٢٢) Mark Tessler, «Do Islamic Orientations Influence Attitudes toward Democracy in the Arab World? Evidence from Egypt, Jordan Morocco, and Algeria,» *International Journal of Comparative Sociology*, vol. 43, nos. 3-5 (2002), pp. 240.

(١٢٣) Fares Al-Braizat, «Muslims and Democracy, an Empirical Critique of Fukuyama's Culturalist Approach,» *International Journal of Comparative Sociology*, vol. 43, nos. 3-5 (2002).

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٦.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠.

والتحديث، نظراً إلى أنه يفترض وجود ارتباط بين التحديث وتناقص الممارسة الدينية، تمشياً مع النظرية الكلاسيكية للتحديث.

وثمة دعم مماثل لنظرية التحديث من إبشتاين[١٢٧] قدّم رداً على تحدي آدم شيفورسكي[١٢٨] للفرضية المركزية لتلك النظرية عن الارتباط بين التحديث (كما يقيسه نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد والدمقرطة). وقد حاول شيفورسكي وزملاؤه أن يبينوا أن الارتباط الإيجابي بين الناتج المحلي الإجمالي العالي والديمقراطية «ينتج فقط من تدني احتمال تراجع البلدان الحديثة، إذا صح التعبير، إلى أشكال حكم غير ديمقراطية بعد تحولها إلى بلدان ديمقراطية (بشكل عشوائي)»[١٢٩].

وباستعمال مؤشرات نظام الحكم، يحاول إبشتاين تفنيد أطروحة شيفورسكي من خلال إدخال فئة ثالثة من الديمقراطيات الجزئية (يستعمل شيفورسكي فئتين فقط من النظم: الفئة الديمقراطية والفئة المستبدة). فبعد تعديل بعض «الأخطاء» في نماذج شيفورسكي، يزعم إبشتاين وزملاؤه أنهم أثبتوا مجدداً الاستنتاج القائل أن «معدل الدخول الفردية العالية يزيد بصورة ملموسة احتمال قيام النظم الديمقراطية، وذلك من خلال تعزيز النظم الديمقراطية القائمة، ومن خلال تشجيع التحولات من النظم المستبدة إلى النظم الديمقراطية على حد سواء»[١٣٠].

ومع ذلك، ثمة دراسة أخرى اعتمدت على استعمال مؤشرات نظام الحكم نفسها، ولكنها استنتجت أن فرضية التحديث، رغم مزاياها، لا تسري في الوطن العربي[١٣١]. وفي الواقع، فإن البلدان العربية المنتجة للنفط الأغنى، التي لم يتجاوزها أحد من حيث مستوى الدخل سوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أحرزت باستمرار أقل المؤشرات لنظام الحكم، علماً بأن المؤشر بلغ ـ ١٠ في بعضها لفترة مطولة. والغريب، أن مستويات الدخل في معظم البلدان

---

(١٢٧) David L. Epstein [et al.], «Democratic Transitions,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 3 (2006), pp. 551-569.

(١٢٨) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development* (New York: Cambridge University Press, 2000).

(١٢٩) Epstein [et al.], Ibid., p. 551.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٦٦.

(١٣١) Elbadawi and Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World».

العربية كانت أعلى من متوسط الدخل في البلدان النامية، ومع ذلك تخلفتْ عنها في حقل الديمقراطية، بحسب مؤشرات نظام الحكم، علماً بأن النوبات المتقطعة من الدمقرطة حدثت إجمالاً في البلدان العربية الأفقر(١٣٢).

كما تكشف دراسة البدوي والمقدسي عن وضع آخر غير عادي في الوطن العربي: «فبينما ترتبط الحروب الإقليمية بشكل إيجابي مع الديمقراطية.. بمعنى أن النزاعات [تقود] إلى التحول الديمقراطي في العادة، فإن الوطن العربي كان استثناء من ذلك»(١٣٣). ويفسر الكاتبان ذلك الاستثناء، كما يعكسه التشبث العنيد بالسلطة من جانب النظم العربية بعد هزيمتها في الحروب، من خلال حقيقة أن «الخط المستقطب والمثير جداً، الناتج من الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتدخل العدائي المتصوّر للقوى الخارجية في المنطقة، أتاح لتلك النظم المستبدة ذرائع قوية للتملص من مسؤوليتها عن النكسات الكارثية، بما في ذلك الهزائم العسكرية الكبرى»(١٣٤).

سابعاً: الوضع الاستثنائي و«البرجوازية المفقودة»

تُعيدنا هذه النظرة الهامة إلى الحالة النابليونية ـ الصدامية، أي التوصيف المَرَضي المتواصل للمنطقة العربية بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام. وكما لاحظنا من قبل، تبين الملاحظات المنسوبة إلى رئيس وزراء إسرائيل السابق إيهود باراك أن «الخط المستقطَب والمثير جداً»، لا يقتصر على المنطقة العربية، رغم أن الإحساس بالحصار والعزلة، الذي تعكسه ملاحظات باراك، ينشّط أيضاً خط النظم العربية، المتشبثة بالسلطة والمعزولة بدرجة متزايدة، لتبرير وحشيتها من خلال الإشارة إلى التهديدات الخارجية والتهديد الداخلي المتمثل في الفوضى والارتباك والهلع؛ إذ تقول هذه النظم: إذا راعينا معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، فسيضيع كل شيء، فالسيطرة ستكون لأعداء الشعب (أو الحضارة أو الدين أو الحرية)(١٣٥).

إن تقارب مواقف الغزاة والمحتلين الأجانب (أمريكا وإسرائيل في العراق)

---

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٢٠ ـ ٨٢٢.
(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.
(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٨٢٩.
(١٣٥) Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy».

والحكام المحليين المستبدين في طرح مزاعم أن المنطقة العربية هي ساحة متوحشة، لا غنى عن العنف والقمع لفرض النظام فيها، يكشف التشابهات الهيكلية الأعمق بين قوى الاحتلال الأجنبي والدولة المحلية ما بعد الكولونيالية التي حافظت على الإرث الكولونيالي وسعت إلى تأبيده. وبدلاً من عكس السمات الحضارية للمنطقة، فإن كلا الهيكلين يعكس طبيعته الغريبة عن المنطقة وشعوبها. وكما يقول الناشط التونسي منصف مرزوقي وآخرون (انظر أدناه)، فإن الدولة العربية الحالية المستبدة تحولت إلى شبيهة باحتلال أجنبي.

ورغم وجود فرق واضح في درجة التغرب بين القوى الاستعمارية الأجنبية (وبخاصة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي) والاستبداد المحلي، فإن هناك بعض أوجه التشابه الهامة. فإذا كانت إسرائيل تشعر بأنها كيان غريب ومرفوض، فإن الدولة في الوطن العربي، أيضاً، كيان غريب بالدرجة نفسها وفي حالة حرب مع المجتمع[١٣٦]؛ إذ تخوض «دولة الثقب الأسود» حرب خنادق مع الشعب الرازح تحت نير حكمها، وتجد في أي حركة داخل مجتمع ما مدني تهديداً لها، وفي كل تنمية مستقلة خطراً محدقاً بها[١٣٧].

ومرة أخرى، فإن المشكلة ليست في كون العرب «بطيئين نوعاً ما في استبطان مفهوم الدولة نفسه، أو «قيم» الخدمة العامة وموجهات العمل الجماعي»[١٣٨]. على العكس، فالحقيقة أن الدولة، وهي ««سلعة مستوردة»، هي التي تستمر، بسبب الضغط الاستعماري من ناحية، وتحت تأثير التقليد والمحاكاة من الناحية الأخرى»[١٣٩]، بالاستئثار بمزايا وسلطات الدولة الاستعمارية التي ورثتها. فالدولة حمت استقلالها عن مجتمعها على نحو تُحسد عليه، وفكرت في أن تعتمد على الدعم الخارجي أكثر وأكثر.

إن طبيعة هذه الدولة جعلتها دولة قلقة وحساسة. ومن هذه الناحية، فإن «عنف هذه الدولة مؤشر على ضعفها وهشاشتها حقاً، وليس على قوتها»[١٤٠]. وفي الواقع، فإن العنف والحرب المستمرة ضد المجتمعات يؤكدان أن

---

(١٣٦) Ayubi, *Over-Stating the Arab State*, pp. 442-444.

(١٣٧) UNDP, *Arab Human Development Report 2004: Freedom and Good Governance.*

(١٣٨) Ayubi, Ibid., p. 22.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٣.

المحصلة ستكون «دولة ضعيفة ومجتمعاً ضعيفاً معاً، حيث تعمل قوى القسر والقمع أساساً على تحقيق ذلك»(١٤١).

وترتبط حقيقة أن عدداً من البلدان العربية اتجهت إلى تقليد ومحاكاة قوى الاحتلال باتجاه بعض المجموعات من المعارضة لطلب العون الأجنبي وحتى مغازلة الاحتلال (أو الوجود) الأجنبي في بلدانهم(١٤٢). ففي العراق، نشدَ الأكراد، أولاً، ثم عراقيون آخرون، في ما بعد، الحماية الأجنبية من الممارسات الوحشية للنظام السابق. وفي ليبيا، والسودان لاحقاً، نشدت المعارضة العونَ الأجنبي لإسقاط النظام القائم فيهما، بينما رحبت المعارضة السودانية بحضور القوات الأجنبية لحماية المدنيين. وهكذا يبدو أن النظم القائمة كانت حتى أسوأ من الاحتلال الأجنبي في نظر بعض المجموعات من المعارضة، على الأقل.

وممّا يعقّد الوضع العربي أكثر هو طبيعة النظام الإقليمي القائم على التبعية الهيكلية للخارج، والموبوء بالاضطراب والنزاعات بحيث شهدَ «حرباً باردة» محلية خاصة به بين الثوريين والمحافظين في الفترة المحصورة بين الخمسينيات والسبعينيات(١٤٣). وقد تضافرَ هذا المزيج من الاضطراب الإقليمي و«التغلغل الإمبريالي» لتفجير النظام العربي مع الغزو العراقي للكويت سنة ١٩٩٠، ووصول القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة إلى المنطقة. ففي اللحظة التي كانت فيها القوات السوفياتية في طريقها للخروج من أوروبا الشرقية لتمهيد الطريق أمام استقلالها ودمقرطتها، كانت القوات الأجنبية تتقاطر على المنطقة العربية لدعم نظمها الاستبدادية. ومنذ ذلك الحين، وصلت قوات أكثر، ورُصدت أموال طائلة لدعم النظم المرْضي عنها.

وتعززت تلك الاتجاهات بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر [٢٠٠١]، حيث

---

(١٤١) Peter Sluglett, «The Ozymandias Syndrome: Questioning the Stability of Middle Eastern Regimes,» in: Olivier Schlumberger, ed., *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2007), p. 100.

(١٤٢) ثمّة ملاحظة ذات صلة، تتعلق بأن النظم البرلمانية البدائية التي نشأت في عصر الانتداب في بعض البلدان العربية، «ما تزال تثير درجة ما من الحنين لذلك الماضي عند أولئك الذين ما يزالون يتذكرونها من كبار العمر». انظر: المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٤٣) النقيب، **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت**، ص ٤٥ ـ ٥٦؛ Malcom H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd Al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (London: Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1971), and Ayubi, Ibid., p. 172.

زادت الولايات المتحدة وحلفاؤها انغماسها في شؤون المنطقة. وغدت إسرائيل، بقيادة شارون، أكثر قمعاً وعبثيةً، وأصبحت النظم العربية أيضاً أكثر قمعاً وضعفاً وافتقاراً إلى أي شرعية، بحيث ازداد الحنق والإحباط لدى الشعوب. وقد سعى الأمريكيون إلى إشاعة الانطباع بأن التدخل الأمريكي في المنطقة يبشّر بعهد جديد من الإصلاح الديمقراطي، بحيث إن وعودهم شجعت البعض، بمن في ذلك أطراف من المعارضة «الليبرالية» في العربية السعودية والكويت ودول خليجية أخرى، وبعض الناشطين من المعارضة في العراق وسورية ومصر وبلدان أخرى في نهاية سنة ١٩٩٠[١٤٤]. ولكن هذه الوعود والآمال ترقد اليوم بين الأطلال والخرائب، وطُمرت، سويةً مع الوعود والآمال العديدة الأخرى، تحت حجارة المنازل الفلسطينية المدمَّرة والمدن العراقية المحطَّمة، وبدا كل شيء إلى انهيار تام.

وفي ضوء ذلك كله، يمكن القول إن السبب الذي يفسر بقاء الشرق الأوسط على نفور من الديمقراطية هو نفسه الذي يفسر أيضاً نفوره من نشوء طبقة برجوازية مستقلة ومؤثرة. فالبرجوازية المحلية مطبوعة بطابع بيئة الحرب التي نشأت فيها؛ إذ بينما تتصرف الدولة كـ «عصابة ابتزاز» (Protection Racket)، وتدير الاقتصاد كما لو أنها في حالة حرب مع الأقسام الهامة من المجتمع، فسيترتب على البرجوازية أن تتكيف وتنضمَّ إلى المبتزين، أو المستبدين أو أمراء الحروب. وإلا، فلا أمل لها. فالدولة، في معظم البلدان العربية، تتحكم في الإجراءات الاقتصادية لتحقيق غايات سياسية.

وعلى أي حال، فالنخبة الحاكمة في المنطقة حاولت أن تستولي مسبقاً على الثورة البرجوازية المنتظرة عن طريق هندسة ثورة «برجوازية» من صنعها. فالنخب العربية، إذ تحاكي النموذجَ الذي تطورَ في الخليج، باشرتْ هي نفسها مخططات بارعة للخصخصة؛ حيث إن الدولة نفسها الآن تخُصخص لتصبح حَكْراً (Preserve) للأُسر الحاكمة وحلفائها من «الأحزاب السياسية» الحاكمة، وهي أحزاب لا تعدو بدورها أن تكون تحالفات انتهازية لخدمة المصالح الخاصة.

وهذا يفسر بدوره التقارب المتزايد بين الملكيين والجمهوريين في الشرق

(١٤٤) تظاهرت مجموعة من النساء في الرياض في أواخر التسعينيات للمطالبة بالحق في قيادة السيارات، وذلك بتشجيع من الوعود التي أعطاها المسؤولون الأمريكيون. كما قدّمت ٤٠ شخصية «ليبرالية» عريضة للملك السعودي في بداية سنة ١٩٩١ تتضمن المطالبة ببعض الحقوق والحريات السياسية.

الأوسط العربي، وهو ما حملَ بعض الكُتاب (سعد الدين إبراهيم) إلى صوغ مصطلح «جملوكية»، الذي يعني الجمهوري ـ الملكي في وقت واحد، للإشارة إلى النظام الجديد للحكم القائم على الخصخصة، حيث يتركز الحكم «كله في الأسرة»، منتقلاً من الوالد إلى ابنه في إطار الأسرة خلال فترة حياة مؤسس الأسرة الحاكمة. ولا تشجع هذه الملكيات القديمة والجديدة الانقسامات الطائفية والطبقية والإثنية فقط، بل تعمل أيضاً على خلق «طبقة ارستقراطية» جديدة، تتكون من طبقة مصطفاة، ولكن منفصلة، مادياً وعاطفياً عن الجماهير الفقيرة التي تُبعد إلى مدن الأكواخ والأحياء الداخلية والمناطق الريفية. وهذه الظاهرة شبيهة بالاستعمار الداخلي، حيث يتصرف الأغنياء، أصحابُ الامتيازات، كجالية من المستوطنين. وهذا دفعَ أحد المعلقين إلى تشبيه الطبقة الجديدة بالإنكشارية أو بالمماليك، أي الطبقة المحترفة من الجنود المرتزقة الذين استخدمتهم النخب الحاكمة، منذ العهد العباسي المتأخر، كأداة لإخضاع الجمهور(١٤٥). والأمر نفسه حملَ باحثاً آخر، ممن يئسوا من الإصلاح في بلدهم، على القول إن هذا «الاستعمار الداخلي» جعلَ دور المعارضة السياسية أمراً مبتذلاً، داعياً، بدلاً من ذلك، إلى ثقافة ومنهج المقاومة (السلمية) لهذا الاستعمار الفعلي(١٤٦).

والأهم هو أن النظم الجديدة ألغت بالفعل تقريباً التمييز بين ما هو عام وما هو خاص، تاركةً النخبة الحكومية تعامل الاثنين كحيز مشروع للعمل. وبهذا الخصوص، فإن «القطاع التقليدي الحرفي ـ التجاري في بعض البلدان، وما يسمى «قطاع الأعمال الإسلامي» الناشىء في البلدان الأخرى، هما الوحيدان اللذان يستطيعان الزعم بوجود درجة نسبية (ولكن ليست مطلقة، بتاتاً) من الاستقلال عن الدولة»(١٤٧). ومع ذلك، فإن الدولة الريعية تحتاج إلى الطبقة البرجوازية بأقل من حاجة الأخيرة إليها.

وعلى هذه الخلفية، لا بد أن نتذكر أن ظهور طبقات وسطى «مستقلة» في المجتمع يؤشر إلى النتيجة النهائية لـ «الثورة البرجوازية» وليس إلى بدايتها.

---

(١٤٥) محيي الدين عميمور، «الانكشاريون الجدد وذيل الأسد،» **القدس العربي**، ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٦، ص ١٨.

(١٤٦) منصف المرزوقي، «المقاومة.. الحق والواجب والحل الأخير،» الجزيرة. نت، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3147E0F2-66D3-4918-AD5F-07A10A523713.htm>.

(١٤٧) Ayubi, *Over-Stating the Arab State*, p. 404.

والطبقات الوسطى (والعولمة الأسطورية، كما يرمز إليها «عالم ماكدونالد») لم تبدأ بتملك القوى السحرية المنسوبة إليها إلّا بعد أن حدثَ بالفعل الكثيرُ من التحولات المنسوبة إلى هذه الطبَقات. فالبنى السياسية، والتوجهات الثقافية التي تراقب وتشكل أساس انقسام المجتمع، وتفكيك الروابط الإقطاعية أو التقليدية، والتحضر الواسع، والتحرر النسبي من التزمت الديني، وإفقار العمال الزراعيين واقتلاع جذورهم. . إلخ ـ كل ذلك كان يجب أن يكون قائماً بالفعل لكي تنمو الرأسمالية. وبشكل خاص، فإن وجود دولة محايدة نسبياً لا تكون بدورها مشروع أعمال خاصاً، هو أمر جوهري بشكل مطلق.

وهذا يتطلب ليس فقط عالماً «متحرراً من السحر» تسوده «العقلانية»، بل يتطلب أيضاً عالماً مبتذلاً فقدت فيه أفعاله وأحداثه أهميتها التاريخية. فالعلمنة لا تخلق عدم الاكتراث بالقضايا الدينية، بل إن عدم الاكتراث الواسع بالقضايا الدينية هو الذي يؤدي إلى العلمنة. والعالم «المسكون» لا يكتظ بالأرواح والأفراد والجماعات الروحية فقط، بل تطارده أيضاً المحظوراتُ وهوْل الأفعال «التي لا يصح ذكرها»: كتدنيس المقدسات، والانحراف الجنسي، وتهديد الهوية الثقافية والتماسك. . إلخ. وفي المقابل، فإن العالم المتحرر من السحر هو عالم غير مؤثر من الأفعال المتشابهة. إن مساحة ما يعتبر أمراً «خاصاً»، وما تعتبره الدولة والمجتمع أمراً سواء، تتسع بحيث تغطي كل جانب من السلوك الشخصي والاجتماعي تقريباً.

وفي حالة الشرق الأوسط، كان المسار وما يزال في الاتجاه الآخر. لقد حققت الليبرالية الاقتصادية بالفعل بعض التقدم في بعض البلدان. ففي الإمارات، وبخاصة إمارة دبي المزدهرة، شهدَ النظام بعض الإصلاح والانسيابية. ومع أن «نشاط الأعمال العائلي» يبقى هو النشاط الأكبر، فإن اقتصاد الإمارات المزدهر يعتبر حالياً الاقتصاد الأكثر انفتاحاً في الوطن العربي. ومع ذلك، تعرضتْ دبي للانتقاد لأن نجاحها تحققَ بتحولها إلى موقع للعلمنة المنطلقة من عقالها (Runaway Globalization)، حيث فُصلت عملية خلق الثروة عمداً عن حقوق المواطنة[١٤٨]. وتتحرك دولة قطر، المجاورة، في اتجاه الدولة البرجوازية الليبرالية، ولكنها عملت أكثر على مأسسة التمييز بين الثروة الخاصة للحكام

(١٤٨) Faisal Devji, *Landscapes of the Jihad: Militancy, Morality, Modernity* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005).

وإيرادات الدولة. كما أنها أقدمت على خطوات تجريبية نحو مأسسة المواطنة الديمقراطية. ومع ذلك، يبقى بعض المحظورات الهامة جداً في هذه البلدان كلها، وبخاصة بالنسبة إلى العمل السياسي؛ فالحكومات في هذه البلدان تعتبر أي محاولة غير مرخصة في مجال تنظيم المجتمع السياسي أو المدني كقضية سياسية خطيرة.

وفي العقود الأخيرة، شهدت المنطقة أيضاً عمليتين مزدوجتين للأسلمة ونشر مظاهر الحياة التقليدية. الظاهرة الأولى معروفة الآن جيداً، وتمت دراستها على نطاق واسع. وقد تجلت في تزايد الطقوس الدينية الشخصية وعضوية الجماعات الإسلامية. وتميل هذه المجموعات أكثر إلى إضفاء المعنى الديني على النشاطات الاجتماعية، ومن ثم تشجيع هذه الأخيرة أو معارضتها على هذا الأساس. ويرتبط معظم هذه النشاطات بالجوانب الجنسية والسلوك العام للمرأة (كالرداء الإسلامي، والرقص المختلط. . إلخ). وتزامناً مع هذه النشاطات، وحتى قبلها، تبنّت بعض الحكومات موقفاً مضاداً من إضفاء دلالات سياسية قصوى على الأفعال الشخصية والاجتماعية (كارتداء النساء للحجاب) والتعامل معها كتهديد سياسي من أعلى درجة. وقد انتقلت هذه العدوى الآن إلى أوروبا وغيرها مع معارضة الحجاب والنقاب.

وفي الوقت نفسه، شرعت النظم في المنطقة في إحياء واستغلال البنى الاجتماعية التقليدية، كالقبائل والعشائر والطوائف والأعيان الريفيين وأرباب العائلات، في سعيها إلى تقوية قبضتها على السلطة وتحقيق المزيد من التهميش للمثقفين المتمردين، مصدر معظم المعارضة لتلك النظم. كما لجأت مجموعات المعارضة، أيضاً، إلى تعبئة الطائفية والنعرات العشائرية والإثنية لمواجهة تلك السياسة. وقد سعى المواطنون العاديون، أيضاً، إلى حماية أنفسهم من تهديد الدولة المستبدة بواسطة هذه الأشكال التقليدية، وهي عملية أصبحت ضرورية وهامة جداً بسبب الإضعاف المتعمد لجميع آليات الدفاع أو التضامن التي يتيحها المجتمع المدني الحيوي.

ولتكملة قصتنا هذه، فإن النظم «المشوَّهة» و«غير المؤدية لوظيفتها» (من زاوية منظِّري السوق الحرة) تم الإبقاء عليها ودعمها من قبل «مخطط هرمي» من التحالفات المعقدة المحلية والإقليمية والدولية، التي أتاحت لها فرصة البقاء بتكلفة متزايدة على الدوام. ونشير هنا إلى الريوع الهائلة التي تأتي من النفط،

والمساعدات، والأصول الاستراتيجية. . إلخ، إضافةً إلى التحالفات مع النخب العشائرية والدينية، والمثقفين العلمانيين، وأقسام من الجيش، والمجموعات الإسلامية، والمصالح الطائفية أو الإقليمية. فالنظم التي شاركت في حرب ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ضد العراق، مثلاً، تلقت مساعدات خارجية هائلة، كانت حيوية لها لإطالة عمرها، في الوقت الذي كانت تتفسخ فيه النظم الدكتاتورية في أوروبا الشرقية وغيرها.

إن اللوحة العامة تبين كيف يعمل المخطط «الهرمي» القائم على العوامل المشوّهة، الذي يتضمن مساهمة القوى الغربية الكبرى، على إبطال مفعول الاستقطاب الطبقي المفترض. ومع أن هذه العوامل تسري إجمالاً على الساحة العربية السياسية، فهي تسري على إسرائيل أيضاً، وهي كيان مترسب بقوة وقائم على أسس غير برجوازية، إن لم نقل معادية للبرجوازية. فالتطلع إلى بناء دولة دينية ـ إثنية استثنائية في بيئة معادية لها، ومشاعر الاضطهاد، الموروثة من ذكريات المحرقة، والتهديد المتصوَّر بمحو إسرائيل من قبل العرب، دفعت إسرائيل إل تجسيد نموذج **باربر** لـ «الجهاد». ومع ذلك، فالغريب أن «نموذج الجهاد» هذا لا يقوى على البقاء بدون المساعدات الخارجية الهائلة والشبكات المعقدة للدعم الاقتصادي والسياسي، التي أبقت إسرائيل مشدودة إلى عالم ماكدونالد. وهكذا، فإن الاقتصاد القوي والحديث الناتج من ذلك يعمل على مساعدة جمهرة من النشاطات غير الإنتاجية أو الكابحة والمعرقلة للإنتاج، ويجعل من المغري مالياً بالنسبة إلى الأُسر البرجوازية أن تهجر معاقل عالم ماكدونالد في أوروبا والولايات المتحدة لتعيش في المستوطنات الأمامية على تلال الضفة الغربية. لقد ساعدَ التدفق السخي من الموارد الخارجية على هذا التعايش الاستثنائي بين عالميْ الجهاد وماكدونالد. وفي المستوطنات المغرقة بالمساعدات، فإن حافز الربح والفعالية الدينية يتعايشان ويعملان بانسجام، بينما تتماشى أيديولوجيا الخلاص بسلاسة مع الاقتصاد البرجوازي.

إن الولايات المتحدة، التي تزخر بكتائبها الخاصة من رجال المليشيات، ومترقبي المعركة الفاصلة، وبقية المجاهدين، منذ السبعينيات[١٤٩]، ساهمت

(١٤٩) Barber, *Jihad Versus McWorld*; Abdelwahab El-Affendi, «Armageddon: The «Mother of All Empires» and its Middle Eastern Quagmire,» in: David Held and Mathias Koenig-Archibugi, eds., *American Power in the 21st Century* (New York: Polity Press, 2004), pp. 252-276.

لفترة طويلة في تشكيل حركات الجهاد في المنطقة. فقد مولت ودعمت مجموعات المستوطنين المتطرفين في إسرائيل، مثلما دعمت المجاهدين في أفغانستان. ومؤخراً، أخذت واشنطن نفسها تبدو أشبه بالقدس وبغداد مما هي عاصمة جيفرسون. وهكذا فإن الحالة النابلونية ـ الصدامية لا تسري في غزة، وجنوب لبنان، وأبو غريب، والمنطقة الخضراء في بغداد فحسب، بل أيضاً في غوانتانامو وضواحي واشنطن العاصمة. ولذلك، باتت معالجة «قضية الشرق الأوسط» أمراً جوهرياً لا لتحقيق السلام واستقرار المنطقة فقط، بل أيضاً لصحة وسلامة الديمقراطيات الكبرى في العالم.

وكما أوضحنا في مكان آخر، فإن المشكلة الحقيقية لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، بعكس ما تعلنه بشأن رغبتها في تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، تكمن في تعارضها مع أي معيار ديمقراطي حينما يتعلق الأمر بشعوب المنطقة[١٥٠]. فحركات الجهاد التي خلقتها أمريكا في المنطقة أحدثت ردة قوية إلى الوراء في العالم الإسلامي، وتعمل أيضاً على تقويض آفاق الديمقراطية فيها.

وهكذا، يمكن القول إن المعضلة المركزية للدمقرطة في الوطن العربي تكمن في متانة النظم الاستبدادية ومصادر قوتها، وهو وضع شاذ، إذا أخذنا في الاعتبار غربة الدولة والمعارضة الواسعة للاستبداد والسيطرة الأجنبية. وبحسب إيفا بيلين:

فإن حل لغز الوضع الاستثنائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يكمن، بدرجة أقل، في غياب المتطلبات المسبقة للدمقرطة، وبدرجة أكثر، في الظروف القائمة التي تشجع نظم الاستبداد القوية، وبخاصة أجهزة القمع القوية فيها. إن رغبة وقدرة جهاز الدولة القمعي على قمع المبادرات الديمقراطية أحبطا إمكانية التحول. هذا هو الوضع الاستثنائي للمنطقة[١٥١].

وقوة الجهاز القمعي في الدولة العربية إنما تنبع من الموارد الهائلة التي تضعها الدولة (وداعموها الأجانب) في تصرفه، ومن الأمان والشرعية اللذين

---

(١٥٠) المصدر نفسه، و El-Affendi, «The Conquest of Muslim Hearts and Minds? Perspectives on U.S. Reform and Public Diplomacy Strategies».

(١٥١) Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), p. 143.

تتيحهما شبكات الدعم الدولية، والطبيعة الزبائنية للدولة، وجهازها الأمني، ودور صلات القربى والمحاباة والعلاقات المصلحية في تقوية الولاء لها وتحجيم المعارضة المحاصرة التي تعاني بدورها بسبب الحملات المتصاعدة من الإجراءات القاسية التي استخدمت ضدها(١٥٢).

ملاحظات ختامية

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن لا النفور الثقافي المفترَض من الديمقراطية، ولا عدم كفاية تطور التركيب الطبقي يمكنهما تفسير سياسة الشرق الأوسط المضطربة. فالأسباب الهيكلية للسياسة المختلة للمنطقة تنبع من طابعها «المسكون» (مقارنة بطابعها «المتحرر من الخوف أو الوهم»). فلا شيء هنا يُسمح له بأن يكون عادياً أو عديم الأهمية. فكل صخرة، وكل شق في الصحراء القاحلة، «هام استراتيجياً» أو «مقدس». ولكل طرف هنا، بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل، مشروع ضخم، وقضية مقدسة، ومصلحة حيوية. فلا شيء يُعامل كشيء مبتذل أو حيادي. على العكس، فكل شيء هنا، من الغذاء إلى الكساء، ومن اللغة إلى المدن، يحمل قيمة لا تُعوّض. وكما أوضح رضا أصلان، في هذه المنطقة، فإن «الشخصي سياسي، والدين دائماً شخصي وسياسي معاً»(١٥٣).

ولا يمتّ هذا إلّا قليلاً بأي صلة إلى السمات الثقافية القديمة والمترسخة، ولكنه يرتبط بالخيارات السياسية الواعية إلى حد بعيد. فالنظم المستبدة المتشبثة بالسلطة هندست بصورة مقصودة (وعن غير قصد، أحياناً) أنماطاً من الاستقطاب من شأنها أن تجعل طرقها الاستبدادية تبدو كما لو أنها آخر معقل ضد التفكك التام لبلدانها. ففي سعي هذه النظم إلى البقاء في السلطة، اجتهدت حتى «التقدمية» منها (بما في ذلك النظامان البعثيان في العراق وسورية، وحتى النظام الشيوعي السابق في اليمن) في رعاية وإحياء الولاءات القبلية أو الطائفية، وعبأت مجموعة ضد أخرى. وبوقوفها كَحَكم بين المجموعات المستقطبة، فإنها فجّرت حرباً أهلية خبيثة من شأنها أن تتواصل بطرق «سلمية»، أشار إليها حاكم

---

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٧.

(١٥٣) Reza Aslan, «Aunt Kobra's Islamic democracy,» *Boston Globe*, 17/4/2005, <http://www.boston.com/news/globe/ideas/articles/2005/04/17/aunt_kobras_islamic_democracy?pg=full>.

مستبد دأبَ على ابتزاز المجتمع بهذا الخطر الذي لا يستطيع دفعه سواه. وعلى غرار الإرهابي الذي يرتدي حزاماً من المتفجرات، فإن الحاكم المستبد يكون على يقين من أن النيران ستلتهم البيت كله إذا ذهبَ.

وقد تصرفت الولايات المتحدة وإسرائيل وكل المتدخلين الآخرين بالطريقة ذاتها؛ فقد حملَ هؤلاء خططهم المهدوية لتنافس المشاريع الخلاصية في المنطقة. ومؤخراً، صرح وزير بريطاني بأن أفغانستان هي الآن «سواحلنا الجبلية الجديدة» (New Cliffs of Dover)، موحياً بأن إنهاء الاحتلال هناك سيبدو كما لو أن بريطانيا تتخلى عن ساحلها الجنوبي. وهذا تكرار لخطاب المسؤولين الإسرائيليين القائل إن القدس هي «العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل»، مستبعدين بذلك أي تسوية أو مفاوضات. وينافس هذه الأطراف الأجنبية الحكام المستبدون المحليون في سعيهم اليائس إلى خلق ورعاية هويات متناقضة تنتهي باحتجازهم هم وغيرهم كرهائن. ويمكن رؤية هذا الأمر من خلال الطريقة التي تمت بها رعاية الطائفية في العراق ولبنان.

وهذا يدعم فكرتنا القائلة إن «الحالة النابليونية ـ الصدّامية» المعدية ترتبط ارتباطاً قوياً بقصر النظر الميكافيللياني لدى الفرقاء السياسيين، بمن فيهم الفرقاء الأجانب. إن التفجر المتكرر لحالات الغضب، التي رفعت حرارة الساحة السياسية للمنطقة إلى مستويات بركانية، ليس له علاقة كبيرة بماضي المنطقة، بل بحاضرها. فما نواجهه هنا لا يقتصر على تحالف متين بين القوى الانتهازية والقوى ذات المشاريع الخلاصية التي تعتقد أن الأمر لا يستحق من المرء أن يقلق على اعتبارات تافهة مثل رأي الغالبية، ومعدل الربح، وعجز الميزانية، ومتع الحياة البرجوازية، أو حتى على الحياة نفسها. فالأخطر هو نشأة بنى للهيمنة والقمع ذات طبيعة غاية في الخطورة، وأساليب مقلقة في ظل هذه التحالفات غير الطبيعية نتج منها تجريد الناس من الحقوق، وبخاصة حق الانتخاب، وهي بنى أصبحت راسخة الآن رغم غربتها الشديدة عن المجتمع بحيث إن مقدار العنف المطلوب للتخلص منها سيكون خيالياً. وبدلاً من التقدم نحو الفضاءات المفتوحة للثورة البرجوازية، فإن النظم المستبدة تعيد الآن خلق النظام «القديم»، وهذا يعني أن مقاصل الإعدام قادمة، بلا ريب.

إن نظام الاستبداد في الوطن العربي ليس انعكاساً للتفضيلات الثقافية للمنطقة. فلو كان الأمر كذلك، لما كانت هناك حاجة إلى العنف الشديد الذي

تمارسه تلك النظم للمحافظة على قبضتها على السلطة. وكما أشارت بيلين عن حق، فإن القضية هنا لا تكمن في تفضيلات السكان المحليين، بل في قدرة النظم على تحدي هذه الميول والنزعات. وهذا يحدث بسبب الطبيعة الخاصة لجهاز القمع الذي يجيّش الروابط الطائفية والعشائرية لعزل نفسه عن المجتمع المستقطب، وأيضاً بسبب الموراد الهائلة والدعم الدولي الذي تتمتع به النظم القمعية. وهذا الوضع غير الطبيعي، والمقاومة القوية التي يواجهها، هما اللذان يعمان المنطقة ويخلقان الحلقة المفرغة: قمع ـ تطرف ـ قمع.

فمن نابليون إلى بوش، مروراً بالحكام المستبدين المحليين الكثر، فإن الدولة الحديثة في الوطن العربي (وحلفاءها وخصومها، بمن فيهم إسرائيل، أيضاً) في حالة حرب مع الشعب. وكلما تصاعدت المقاومة لهذه الدولة، عمدتْ هي أيضاً إلى زيادة قدرتها القمعية، التي تتجلى ذروتها في «دولة الثقب الأسود» التي لا تطيق أي معارضة وأي مجتمع مدني أو حقل اقتصادي مستقل. وكما أوضح أيوبي وآخرون بحق، فإن هذا الوضع شكّلَ المعارضة لتلك النظم أيضاً. فالطابع الإسلامي أو القبلي ـ الإثني للمعارضة يعكس جزئياً طابع تلك المناطق من البلد التي عجزت الدولة القمعية عن إخضاعها. فالاستقطاب وزيادة التوتر باتا يقوّيان نفسيهما بنفسيهما. وتوظف النظمُ المستبدة القسمَ القوي من المعارضة الراديكالية لإقناع النخبة بأن استمرارها هو أهون الشرين، ولتأمين الدعم الأجنبي ضد التهديدات المتصوّرة لـ «التطرف» والفوضى.

ومع ذلك، فهناك علامات إيجابية؛ إذ يدرك المثقفون، والسياسيون، وممثلو المجتمع المدني، أكثر وأكثر، أنه لم يعد من الممكن تحمل هذا الوضع. وقد برزت تحالفات ناشئة بين الديمقراطيين، وبضمنهم الإسلاميون المعتدلون، مصممة على تحدي النظم الاستبدادية. ورغم القمع الوحشي، ومحاولات زرع التفرقة، فإن هذه الحركات تزداد قوة، وهناك كثيرون يحذون حذوها. وفي هذا يكمن مستقبل الوطن العربي.

الفصل الثاني

تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي: دور النفط وصراعات المنطقة(*)

إبراهيم البدوي(**)
سمير المقدسي(***)
غاري ميلانت(****)

مقدمة

دشّنَ الوطن العربي، لفترة قصيرة في الخمسينيات، حركته نحو الممارسات الديمقراطية التي انقلبت على أعقابها في الستينيات. ومع أنه كان هناك بعض التقدم على صعيد الدمقرطة في بعض البلدان العربية خلال السبعينيات، فإن الوطن العربي بشكل عام فشلَ في اللحاق ببقية العالم، وتخلّفَ أكثر في الفترة التي تلت سقوط الاتحاد السوفياتي والدخول في

(*) دراسة منقحة وموسعة للبحث: Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007).

(**) زميل باحث في مركز التنمية الدولية في واشنطن، وعمل سابقاً اقتصادياً قيادياً في مجموعة البحوث التنموية لدى البنك الدولي.

(***) أستاذ شرف في الاقتصاد، ومؤسس معهد الاقتصاد المالي، وزميل كبير مميز في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

(****) باحث اقتصادي في البنك الدولي.

العهد الحالي من العولمة. فمنذ أوائل التسعينيات، فإن المسافة بين العالم والعرب من ناحية «وسيط درجات نظام الحكم» (Median Polity Scores) توسعت بصورة مثيرة، وازدهرت النظم الاستبدادية العربية بحيث إن **تقرير التنمية البشرية العربية**(١) لاحظَ وجود «فجوة ضخمة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى من ناحية المشاركة في الحكم». ورغم التوقعات بتحقيق الديمقراطية عقب التطور الاقتصادي، فإن هذه الفجوة كانت في توسع، بالرغم من الثروة الهائلة لدى العديد من هذه البلدان. لقد مالت النظم الاستبدادية العربية إلى البقاء في الحكم فترة أطول من الفترة المألوفة للنظم المماثلة في بقية العالم، الأمر الذي يوحي بوجود شيء ما فريد في عملية الدمقرطة في الوطن العربي.

وإضافة إلى المعاناة الإنسانية التي لا توصف بسبب التنكر للحقوق السياسية وفرض النظم الاستبدادية القيود على الحريات المدنية، فإن هناك أيضاً أسئلة حول ما إذا كانت هذه النظم قادرة أم لا على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة. وقد أكّد الكُتّاب العرب مراراً النتائج الكئيبة التي تنجم عن عدم المشاركة في الحكم على صعيد حماية حقوق الملكية، والاستثمار، والنمو، وبالتالي مجمل برنامج التنمية في المنطقة(٢). إن فشل النظم الاستبدادية العربية في المحافظة على المكاسب السابقة، أو، على الأقل، احتواء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في الوطن العربي، تم ربطه ربطاً مباشراً بالطبيعة غير الديمقراطية وغير التشاركية لتلك النظم. وبشكل خاص، فإن الصعوبة الواضحة في معالجة نتائج الصدمات النفطية المتكررة ـ التي أثرت في جميع البلدان العربية، النفطية وغير النفطية على حد سواء ـ رُبطت بغياب المؤسسات السياسية التي تتولى حل المصالح المتعارضة للمجموعات الاجتماعية المختلفة بطريقة ما تؤمّن تواصل سياسات تشجيع النمو والمحافظة على برنامج التنمية الاجتماعية الأساسية(٣).

---

(١) United Nations Development Programme [UNDP], *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (New York: UNDP, 2002).

(٢) كأمثلة على ذلك، انظر: Heba Handoussa and Noha El-Mikawy, *Institutional Reform and Economic Development in Egypt* (Cairo: AUC Press, 2002).

(٣) لمناقشة عقبات التنمية المستدامة التي تواجه النظم العربية الأوتوقراطية، انظر: Ibrahim A. Elbadawi, «Reviving Growth in the Arab World,» in: *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations.*

يجمع هذا الفصل نتائج دراسات سابقة لنا(٤) ومعظم البحث الراهن حول الدمقرطة لتحليل تلك الأسئلة(٥). وفي القسم التالي، نناقش مسار الدمقرطة في الوطن العربي خلال العقود الخمسة الأخيرة. ويتناول القسم الثالث ثلاثة مؤشرات مختلفة للديمقراطية. وفي القسم الرابع، نُدخل المتغيرات المرتبطة بقياس الديمقراطية. وفي القسم الخامس، نطرح بعض الاختبارات لتقييم تأثير هذه المتغيرات، ونناقش نتائج الاختبارات. وانطلاقاً من التحليل الرئيسي لمحدِّدات مستوى الديمقراطية على المدى الأبعد، يناقش القسم السادس علاقة التعايش بين نوبات النمو السابقة والعملية القصيرة المدى نسبياً للدمقرطة «الناجحة»، إضافة إلى العلاقة بين الدمقرطة الناجحة والنمو اللاحق. والقسم السابع يلخص استنتاجات البحث.

أولاً: الدمقرطة في الوطن العربي

تشير فرضية لبسيت ونظرية التحديث بشكل عام إلى أن مستوى المعيشة في بلد ما هو أقوى محدِّد لميله إلى ممارسة الديمقراطية(٦). ومع أن الوطن العربي شهدَ نمواً اقتصادياً كبيراً في الفترة المحصورة بين الستينيات والثمانينيات، فإن من المحيِّر أن هذه المكاسب لم تقترن بزيادة الحقوق السياسية، ولا الدمقرطة الكاملة بالتأكيد. وتشير هذه الظاهرة إلى أن على الرغم من أن التقدم الاقتصادي يمكن أن يكون شرطاً ضرورياً للبرلة السياسية، فإنه لم يكن كافياً في حالة الوطن

---

(٤) Elbadawi and Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» and Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World» (Unpublished Manuscript) (2006).

(٥) تتضمّن الدراسات السابقة: المصدرين نفسيهما على التوالي، اختبارات متانة إضافية وأساليب محاكاة (Simulations) بالنسبة إلى البلدان العربية، وفقاً لنموذج يتضمّن الحد الأدنى من العلاقات الأساسية (Parsimonious Model).

(٦) تفترض فرضية لبسيت أن التطور الاقتصادي، وما يصحبه من ظهور ونمو الطبقة الوسطى المتعلمة، يؤديان إلى اللبرلة السياسية، وذلك لأنه يزيد في متطلبات تلك الطبقة لأن يكون لها دور ومسؤولية، كما وردَ هذا الأمر لدى لبسيت سنة ١٩٥٩. وقد قام بارو، ولبسيت بتطوير هذه الفرضية إلى «نظرية التحديث». ومن المهم أن نلاحظ أن أياً من هذين الكاتبين لم يذهب إلى أن النمو والتطور الاقتصادي كافٍ لتحقيق الديمقراطية، بل إنه يمكن أن يكون ضرورياً لتحقيق المطالبات باللبرلة السياسية. وهكذا، فإن تلك النتائج تعزز نظرية التحديث من خلال إثبات أن العوامل الأخرى في الوطن العربي تساهم في تواصل الاستبداد. انظر: Robert J. Barro, *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study*, Lionel Robbins Lectures (Cambridge, MA: The MIT Press, 1997), and Seymour M. Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» *American Sociological Review*, vol. 59 (1994).

العربي. ففي البيئة العربية، يبدو أن للتاريخ، ونزاعات المنطقة، والأيديولوجيا، أهمية أكبر في تحديد التقدم السياسي؛ إذ يمكن القول، مثلاً، إن الشرعية، في الستينيات والسبعينيات، لم تأتِ بالضرورة من اللبرلة السياسية، بل من الأيديولوجيا المرتبطة بالقومية العربية، والاشتراكية، والنضال المعلن لتحرير فلسطين. وقد عزّزت جاذبية الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والقوى السياسية الأخرى في الوطن العربي، تلك الأيديولوجيا، مقدِّمةً مصادر قوية لشرعية كثير من النظم الاستبدادية العربية. وحتى بعد الهزيمة الساحقة التي أنزلتها إسرائيل بالقوى العربية سنة ١٩٦٧، كان ما تزال هناك بعض الشرعية من حرب ١٩٧٣، ومن العمل العربي العسكري والدبلوماسي في السبعينيات، ومن التوظيف الفعال لـ «سلاح النفط العربي»، الذي ربما كان الأكثر أهمية ـ فهذه العوامل كلها عملت على تقوية روح القومية العربية.

ومع ذلك، فإن ظهور النفط كمؤثر حاسم في الاقتصادات العربية، والسلام الجزئي مع إسرائيل، أدخل المنطقة في عهد جديد من البراغماتية السياسية التي استمرت حتى التسعينيات، ولغاية وقتنا الحاضر بالتأكيد. ومع أن البلدان العربية الغنية بالنفط كانت قادرة على التمتع بالازدهار بدون توسيع الحقوق السياسية(٧)، فإن هذا أحدث اندماج البلدان المنتجة للنفط في الاقتصاد العالمي اندماجاً غير مسبوق. وفي هذه الأثناء، أصبحت مصر، وهي البلد العربي الأكثر سكاناً والأشد تأثيراً من الناحية التاريخية، حليفة حميمة للولايات المتحدة عسكرياً واستراتيجياً، إلى جانب العربية السعودية والممالك الأخرى، المحافظّة تقليدياً. إن الحقبة النفطية الجديدة التي قادت إلى ثروة وازدهار كبيرين لبلدان المنطقة، سويةً مع مزيد من اعتماد مصر والبلدان العربية الملكية

---

(٧) ذهب كُتّاب كثيرون إلى أن الدخل من الموارد الطبيعية يتيح المجال للاستبداد، لأن الرّيع من النفط والسلع الأخرى يقلّل من العبء الضريبي ومن توقّعات المواطنين. كما أن هذه الرّيوع يمكن استخدامها لتعزيز الجهاز الحكومي بغية تأمين السلطة أو تقديم سلع ذات نفع عام، وتحقيق تنمية تتيح تفادي اللبرلة السياسية. إن النظرات الثاقبة لآفاق تأثير النفط في المجتمع العربي تقدمها دراسات: Samir Ibrahim, *The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth* (Boulder CO: West View Press, 1982), and Abbas Alnasrawi, *Arab Nationalism, Oil and the Political Economy of Dependency*, Contributions in Economics and Economic History; no. 120 (New York: Greenwood Press, 1991).

ونجد دراسة تجريبية لتلك العلاقة لدى روس، Michael L. Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53, no. 3 (2001).

كما يطّور **ميلانت**، نظريّة معيّنة للكيفية التي يساهم بها الاستحواذ على الموارد في تواصل الاستبداد، انظر: Gary Milante, «A Kleptocrat's Survival Guide: Autocratic Longevity in the Face of Civil Conflict,» World Bank Policy Research Working Paper no. 4186 (1 April 2007).

على الولايات المتحدة، قد ترافقَت مع تحول هائل من النموذج الذي تعكسه مُثل القومية العربية والذي ساد في العقود السابقة.

ورغم هذا التحول في نموذج الخط السياسي منذ السبعينيات، فلم يكن هناك أي تغيير في الشرعية المألوفة للنظم الاستبدادية العربية. ورغم إمكانية ملاحظة بعض الأشكال المحدودة من اللبرلة السياسية في بعض البلدان العربية، كالانتخابات البرلمانية الرسمية ولكن المسيطر عليها، والدرجة الأكبر من حرية التعبير السياسي التي ما تزال قليلة، فإن النظم الاستبدادية استمرت في اعتمادها على مختلف أشكال القمع، والشرعية القائمة على تغييب الآخرين، وهندسة سياسة الأزمات، وذريعة احتواء الحركات الإسلامية الأصولية في الآونة الأخيرة[٨].

وفي تقديرنا، يبقى هذا التقييم قائماً بالنسبة إلى العقدين اللاحقين إلى حد بعيد. وفي الواقع، فإن حالات الحرية السياسية، التي امتدت فترة قصيرة جداً تحت ظلال الحرب الأهلية في السودان والديمقراطية الجزئية في لبنان، كانت حالات استثنائية بالنسبة إلى القاعدة العامة للعقود الخمسة الأخيرة. فرغم سقوط الاتحاد السوفياتي، ونهاية الازدهار النفطي، وحروب الخليج، وتفاقم الأزمة الفلسطينية، إضافة إلى الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية الأخرى، فلم يقم أي نظام في الوطن العربي بتوسيع الحقوق والحريات السياسية إلى النقطة التي تمكّن المواطنين من ممارسة السيطرة الفعالة على السياسة العامة. فإمكانية أن يخسر نظام ما السلطة من خلال الانتخابات هي أمر غير متصوَّر في معظم البلدان العربية عملياً.

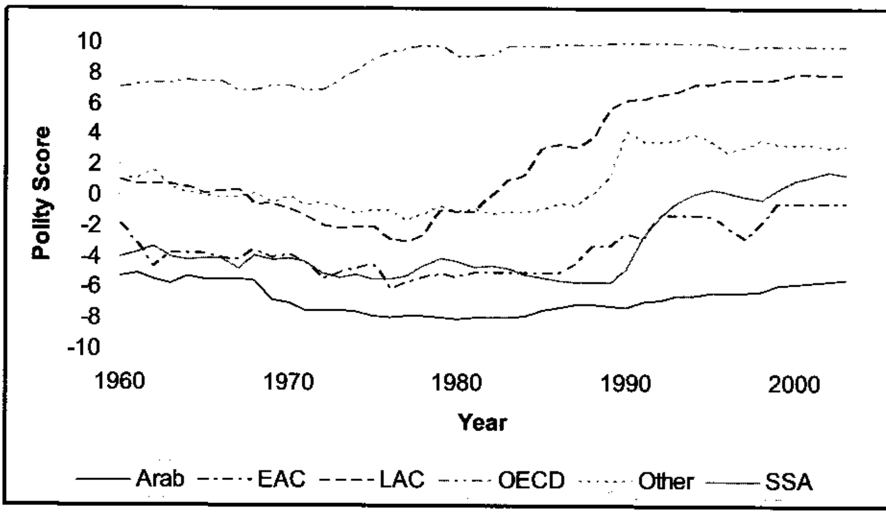
وخلال الفترة نفسها، كانت الديمقراطية في المناطق الأخرى من العالم تنمو بصورة مطردة، كما تؤكد ذلك اتجاهات «مؤشر نظام الحكم» (Polity IV index) التي تضع درجات تتراوح من ـ ١٠ (التي تعني أن النظام المعني أوتوقراطي جداً) إلى ١٠ (ديمقراطي جداً) بالنسبة إلى جميع البلدان من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ٢٠٠٣. ففي الشكل الرقم (٢ ـ ١)، تجري مقارنة متوسط الدرجات للبلدان العربية بمثيله في بلدان شرق آسيا، وبلدان أمريكا اللاتينية، وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبلدان الأخرى (غير الأعضاء في المنظمة المذكورة من المناطق أو الأقاليم الأخرى). ويبيّن هذا الشكل أن البلدان العربية تخلّفت عن

(٨) للاطلاع على وصف المشهد السياسي في السبعينيات، انظر: Ibrahim, *The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth.*

بقية العالم النامي بحيث يمكن القول، تقريباً، إنها لم تحقق أي تقدم، أو حققت فقط تقدماً محدوداً جداً سياسياً في التمثيل السياسي في السنوات الأربعين الأخيرة[٩]. لقد دخلَ البلد العربي المتوسط فترة الستينيات مع متوسط لدرجات الحكم يبلغ ـ ٥,٣، أي أقل من متوسط دول شرق آسيا (ـ ١,٩) والدول الأفريقية (ـ ٤,١). أما السبعينيات، فقد شهدت اتجاهاً عاماً نحو هبوط ذلك المتوسط في جميع المناطق باستثناء بلدان منظمة التعاون (OECD)، وأن البلدان العربية ليست استثناء من ذلك. ومع ذلك، فإن أمريكا اللاتينية والدول الأخرى في الثمانينيات، ودول شرق آسيا والدول الأفريقية في التسعينيات، حققت مستويات أعلى من الديمقراطية، في المتوسط، في حين لم تحقق البلدان العربية أي تقدم، أو حققت تقدماً طفيفاً. فبينما بلغ المتوسط المذكور ـ ٠,٦ في شرق آسيا و١,٣٥ في الدول الأفريقية سنة ٢٠٠٣، فإن المتوسط للبلدان العربية كان ـ ٥,٥، وهو أقل حتى من المتوسط العربي في سنة١٩٦٠.

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

متوسط درجات نظام الحُكم بحسب مناطق العالم، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣



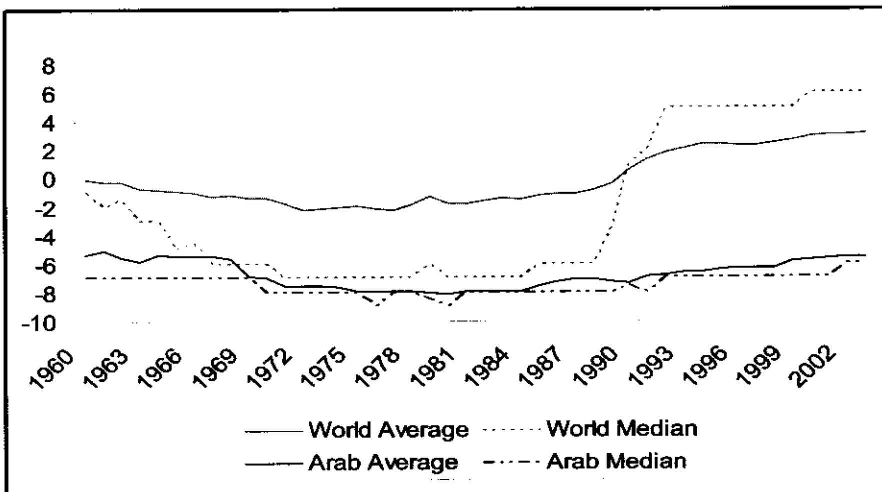
المصدر: Polity IV Dataset, <http://www.cidcm.umd.edu/inscr/polity>.

(٩) تؤكد بحوث تجريبية حديثة ذلك الاتجاه أيضاً، انظر مثلاً: Mustapha K. Nabli and Carlos Silva-Jáuregui, «Democracy for Better Governance and Higher Economic Growth in the MENA Region?,» paper presented at: The 14th International Economic Association (IEA) World Conference, 29 August-2 September 2006.

وبطبيعة الحال، فما دامت الأرقام السابقة متوسطات، أفلا يمكن أن يكون هناك قيم شواذ عن خط الانحدار (Outliers) تؤثر في تلك النتائج؟ من سوء حظ المواطنين في الوطن العربي أن هذه الاستثناءات هي المحاولات النادرة لتحقيق الديمقراطية، كما يبين الشكل الرقم (٢ ـ ٢). فبينما كان وسيط (Median) نظام الحُكم عالمياً متدنياً في معظم النصف الثاني من القرن العشرين، فإنه زاد بصورة مثيرة في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، بحيث إن وسيط درجة نظام الحكم للعالم تجاوزَ بالفعل المؤشر المتوسط سنة ١٩٩١. وهكذا، فإن المتوسط العالمي بعد سنة ١٩٩١ «قُلل» بفضل مشاهدات شواذ. وفي المقابل، كان الوسيط في الوطن العربي أقل باستمرار من الوسيط للوطن العربي، وهو ما يشير إلى أن المتوسط «رفعه» بعض البلدان العربية القليلة التي كانت في وضع أفضل من وسيط درجات نظام الحُكم.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

متوسط ووسيط نظام الحكم للعالم ككل وللوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣



المصدر: المصدر نفسه.

إن الاتجاهات المتميزة تاريخياً للدمقرطة في الوطن العربي والمناطق الأخرى هي أساس الكثير من الحدس. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانسحاب القوات الأجنبية من معظم البلدان العربية، مارس بعض البلدان التي حققت استقلالها حينذاك جوانب معينة من التقدم الديمقراطي. ومع ذلك،

شهدت البلدان العربية، خلال الستينيات، ارتداداً نحو نظم الحكم الاستبدادي، عدا استثناء واحد أو استثناءين. ويمكن رد جزء من هذا الاتجاه، المنعكس في المتوسطات، إلى نشوء الدول المستقلة حديثاً (كالدول الصغيرة المنتجة للنفط) التي كان نظام الحكم في معظمها أوتوقراطياً. ومع ذلك، فإن عدد البلدان في المجتمع الدولي كان يتزايد بانتظام خلال السنوات الخمسين الأخيرة. وقد شهد معظم البلدان الجديدة، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تحولات ديمقراطية، باستثناء بلدان الوطن العربي. وعليه، لا يمكن للتغيرات في حجم العينة وتركيبها أن تفسر التأثير المحدود في البلدان العربية، الذي كان للموجة العالمية من الدمقرطة التي بدأت في نهاية الثمانينيات.

وهذا يحملنا إلى الوقت الحاضر والتحديات الحالية لمؤسسات الحكم العربية من جانب استراتيجيا تدخل غير مسبوق وكاسح وضعتها الولايات المتحدة. إن الطموحات الأمريكية المعلنة بالنسبة إلى المنطقة تتضمن، حتى الآن، حل القضية الفلسطينية، ولو مع تحيز قوي إلى الموقف الإسرائيلي، وضغط الحرب على الإرهاب بواسطة «مقاتلتهم هناك»، وربما، فرض الديمقراطية، بما في ذلك من خلال الغزو الوحشي والاحتلال، كما في حالة العراق، أو من خلال التخويف والإقناع، كما في حالة العربية السعودية. ومهما يكن الهدف الحقيقي للسياسة الأمريكية في المنطقة، وحتى إذا افترضنا أن تشجيع الديمقراطية في المنطقة هو هدف البرنامج الأمريكي، فإن سجل الغرب، وبخاصة التدخل الأمريكي، لا يصب في هذا الاتجاه[(١٠)]. وسيثبت هذا الفصل أن التقدم الحقيقي في موضوع الديمقراطية في المنطقة لن يحدث إلى أن يتحقق الحل العادل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويتم تنفيذ عقد اجتماعي جديد في المنطقة.

---

(١٠) لمناقشة وجهات نظر المثقّفين العرب حول التزام الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بالديمقراطية وتشجيعها في الوطن العربي، انظر: Fares Al-Brazait, «Muslims and Democracy: An Empirical Critique of Fukuyama's Culturalist Approach,» in: Ronald Inglehart, ed., *Islam, Gender, Culture, and Democracy* (Willowdale, CA: De Sitter Publications, 2003).

وللاطلاع على الأدلة التجريبية عن فعالية (أو نقص) التدخل من قبل الدول الديمقراطية لتشجيع عملية الدمقرطة، انظر: Nils Petter Gleditsch, Lene Siljeholm Christiansen and Håvard Hegre, «Democratic Jihad? Military Intervention and Democracy,» paper prepared for the Workshop on «Resources, Governance Structures, and Civil War»; ECPR Joint Sessions of Workshops, Uppsala, Sweden, 13-18 April 2004.

ثانياً: تقييم العجز الديمقراطي في الوطن العربي

سوف نأخذ بثلاثة مقاييس لوصف الوضع الديمقراطي في الوطن العربي، وهي: مفهوم غاستل (Gastil) للحقوق السياسية والحريات المدنية التي يتضمنها مؤشر دار الحرية (Freedom House Index)؛ نظام تصنيف النظم السياسية الذي يقترحه شيفورسكي[11]؛ مؤشر نظام الحكم للوضع الديمقراطي.

١ ـ مؤشر دار الحرية

يقيس مؤشر دار الحرية الحقوق السياسية والحريات المدنية. ويتضمن مؤشر الحقوق السياسية تقييم المدى الذي يكون فيه الناس قادرين على المساهمة في عملية الانتخاب، بما في ذلك التصويت ضمن انتخابات حرة ونزيهة، والمساهمة في الأحزاب والمنظمات السياسية، والتنافس على إشغال الوظائف العامة المسؤولة، وتأثير تلك الوظائف في السياسات العامة. ويتراوح هذا المقياس من ١ (الذي يشير إلى مستوى عالٍ للحقوق السياسية) إلى ٧ (أي غياب الحقوق السياسية، أو أنها غير موجودة عملياً).

أما مؤشر الحريات المدنية، فهو مفهوم أوسع، ويغطي أربعة أنواع من الحقوق: حرية التعبير والمعتقد؛ حقوق الاجتماع والتنظيم؛ حكم القانون؛ حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق السياسية والاقتصادية. ويتراوح هذا المؤشر من ١ (أي مستوى عال من الحريات المدنية) إلى ٧ (الذي يعني عدم وجود حريات عملياً). إن متوسط هذين المؤشرين يعطي درجة «الحرية»؛ فالبلدان التي تحقق، في المتوسط، درجة تتراوح بين ١ و٢,٥ تُصنف بلداناً «حرة»، ومن ٢,٥ إلى ٥,٥ تُصنف بلداناً «حرة جزئياً»، ومن ٥,٥ إلى ٧ تُصنف بلداناً «غير حرة».

ويوضح الشكل الرقم (٢ ـ ٣) بيانياً نقص الحرية في الوطن العربي من خلال الإشارة إلى نسبة سنوات الحرية في كل بلد، وكذلك إجراء مقارنة

---

(١١) تتوافر مقاييس دار الحرية للحقوق السياسية والحريات المدنية على شبكة الإنترنت، <http://www.fredomhouse.org>.

كما يتوافر مؤشر نظام الحكم على الموقع: <http://www.cidcm.umd.edu>.

بشأن تصنيف النظم، انظر: Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-2000* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000).

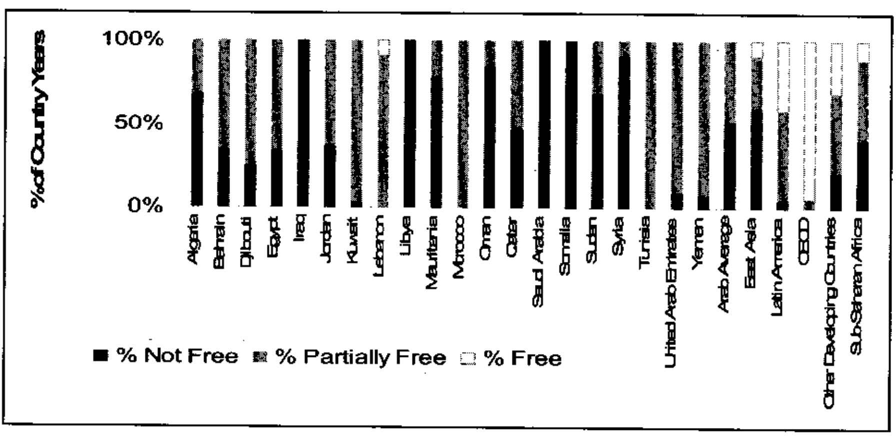
بمؤشرات الشكل الرقم (٢ ـ ١)، للسنوات ١٩٧٢ ـ ٢٠٠٢ (وهي الفترة التي تغطيها درجات دار الحرية). لبنان هو البلد الوحيد في الوطن العربي الذي يتأهل كبلد حر بالنسبة إلى السنوات المغطاة، وإلى جزء فقط من سنوات هذا البلد، ٩ بالمئة (من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٤). وجميع البلدان العربية الأخرى هي إما حرة جزئياً، وإما غير حرة في كامل الفترة التي تشملها العينة، علماً بأن العديد منها غير حرة في معظم أو في الفترة المغطاة كلها (العراق، وليبيا، وموريتانيا، وعُمان، والعربية السعودية، والصومال، والسودان، وسورية).

وعلى سبيل المقارنة، فإن دول شرق آسيا والدول الأفريقية كانت حرة لما يزيد على ٩ بالمئة و١٢ بالمئة على التوالي. وإضافة إلى ذلك، كانت دول أمريكا اللاتينية حرة خلال ٤١ بالمئة، والدول النامية الأخرى حرة خلال ٣٢ بالمئة من سنواتها.

صحيح أن درجات الحرية تعكس تقييماً ذاتياً إلى حد ما، اعتماداً على دراسة المفاهيم الواسعة، التي يقوم به فريق البحث، بيد أن جهوداً معينة بُذلت لكي لا تكون التقييمات منحازة ثقافياً، ولكي تتيح إجراء المقارنة بين مختلف البلدان من حين إلى آخر. وتوفر هذه الطريقة مقياساً مقبولاً للحرية السياسية بصورة عامة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣)

سنوات الحرية في كل بلد، ١٩٧٢ ـ ٢٠٠٢



المصدر: Freedom House, <http://www.fredomhouse.org>.

٢ ـ تصنيف الديمقراطية والتنمية

تم وضع تصنيف عالمي لأنواع النظم السياسية يشمل ١٤١ بلداً، للفترة المحصورة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٩٠، وذلك باستعمال المعايير الموضوعية، من قبل فريق بحث بقيادة شيفورسكي: Democracy and Development[١٢]. وبحسب هذا التصنيف، يُصنف نظام ما كنظام دكتاتوري عند وجود أيٍ من الشروط التالية: عدم انتخاب الحاكم الرئيسي؛ أو أن السلطة التشريعية غير منتخبة؛ أو وجود حزب سياسي واحد فقط؛ أو قيام المسؤولين بحل السلطة التشريعية بشكل غير دستوري وإعادة وضع قواعد العمل لصالحهم. وحتى عند اجتياز النظام المعني تلك الشروط كلها، سيتم أيضاً تصنيفه كنظام دكتاتوري إذا بقي في السلطة أكثر من فترتين انتخابيتين. ويؤمّن الشرط الأخير أن تتيح النظم الديمقراطية فرصة حقيقية للمعارضة لتكسب السلطةَ وتمارسها.

كما صُنفت النظم الدكتاتورية أيضاً ضمن فئتها إلى «نظم بيروقراطية» (Bureaucracy) أو «نظم أوتوقراطية» (Autocracy). النظم البيروقراطية هي شكل لنظم دكتاتورية مُمأسسة (Institutionalized) تعمل بمجموعة من القواعد لإدارة الحكومة، بما في ذلك القواعد التي تتعلق بالحاكم الرئيسي (رئيس الدولة) في علاقته بالسلطة التشريعية، بينما لا تمتلك النظم الأوتوقراطية «لا القواعد الداخلية ولا الأهداف الشاملة التي يتم طرحها علناً على الناس»[١٣].

إن توصيف البلدان العربية وفق تصنيف دار الحرية وتصنيف الديمقراطية والتنمية معاً يرد في الجدول الرقم (٢ ـ ١). والاختلافات في النتائج تعكس الاختلافات الوظيفية بين تعريفَي «الحرية» و«النظام السياسي»، إضافة إلى الدرجات المختلفة من التقييم الذاتي في كلتا طريقتَي التصنيف. وبالنسبة إلى الوطن العربي، فإن السودان هو البلد الوحيد الذي ظهر في تصنيف الديمقراطية والتنمية، وظهرَ أيضاً في تصنيف دار الحرية، وذلك في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، وهو الأمر الذي يتجلى كبلد «ديمقراطي» و«حر جزئياً» بالنسبة إلى تلك السنين.

إن طبيعة النظم الأوتوقراطية العربية هذه ثابتة إلى حد بعيد. فإذا استعملنا

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

تصنيف دار الحرية، نجد بلداناً قليلة لم تكن حرة قط في يوم من الأيام بالنسبة إلى الفترة التي تغطيها العينة: وهي العراق، وليبيا، والعربية السعودية، والصومال. وفي الواقع، فإن الحرية نادرة تماماً، حيث لم يظهر، كبلد حر أو حر جزئياً، خلال فترة العينة سوى بَلَدين، وهما لبنان وتونس. وهناك الكثير من الدول التي تُصنَّف نوعاً واحداً لفترة العينة، وهي تشمل النظم البيروقراطية في جيبوتي ومصر وتونس، والنظم الأوتوقراطية في عُمان وقطر والعربية السعودية والإمارات. لقد استمرت فترة الحرية الجزئية أو انعدام الحرية ١٠,٨ سنوات في المتوسط بالنسبة إلى البلدان العربية، بينما استمرت فترات الحكم الأوتوقراطي والبيروقراطي ١٠,٨ سنوات و١١,٩ سنة في المتوسط، على التوالي، بالنسبة إلى فترة العينة. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأرقام تتأثر بالبتر، بحسب بداية ونهاية ونهايتها وفقاً لتعريفها في التصنيفين. ولكنها تقدّم، مع ذلك، بعض الخلفية المفيدة عن طبيعة الحرية والنظم السياسية في الوطن العربي.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)
تصنيفا النظم، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣(*)

	Freedom House Classification (1972 - 2003)			Democracy and Development (1950 - 1990)		
				AUTHORITARIAN		
Algeria	1972-1987	1988-1991			1962-1964	
	1992-1997	1998-2003		1965-1976	1977-1990	
Bahrain		1972-1992		1971-1972	1973-1974	
	1993-2000	2001-2002		1975-1990		
Djibouti		1977-1984			1977-1990	
	1985-1988	1989-1991				
	1992-1994	1995-2003				
Egypt	1972-1973	1974-1992			1950-1990	
	1993-1998	1999-2000				
	2001-2003					
Iraq	1972-2003			1950	1951-1957	
				1958-1979	1980-1990	
Jordan	1972-1983	1984-2003			1950-1965	
				1966	1967-1973	
				1974-1983	1984	
				1985-1988	1989-1990	

يتبـــع

تابـــع

Kuwait		1972-1989		1961-1962	1963-1975	
	1990	1991-2003		1976-1980	1981-1985	
				1986-1990		
Lebanon			1972-1974			
		1975-2003				
Libya	1972-2003					
Mauritania	1972-1973	1974				
	1975-1997	1998-2003				
Morocco		1972-2003		1955-1962	1963-1964	
				1965-1969	1970-1971	
				1972-1976	1977-1990	
Oman	1972-1991	1992		1951-1990		
	1993-1999	2000-2003				
Qatar		1972-1988		1971-1990		
	1989-2003					
Saudi Arabia	1972-2003			1950-1990		
Somalia	1972-2003					1960-1968
				1969-1978	1979-1990	
Sudan	1972-1976	1977-1983				1956-1957
	1984-1985	1986-1988		1958-1964		1965-1968
	1989-2003				1969-1984	
				1985		1986-1988
				1989-1990		
Syria	1972-1976	1977-1979			1950-1960	
	1980-2003			1961-1969	1970-1990	
Tunisia		1972-2003			1956-1990	
United Arab Emirates	1972	1973-1992		1971-1990		
	1993	1994-2002				
	2003					
Yemen		1990-2000				1967-1977
(N. to 1990)	2001	2002-2003		1978-1990		

(*) الصف الأول: تصنيف دار الحرية ١٩٧٢ ـ ٢٠٠٣/ تصنيف الديمقراطية والتنمية ١٩٥٠ ـ ١٩٩٠؛
الصف الثاني: النظم الاستبدادية؛
الصف الثالث: البلد/ غير حرّ/ حرّ جزئياً/ حرّ/ نظم أوتوقراطية/ نظم بيروقراطية/ نظم ديمقراطية.

المصـــدر: Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-2000* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000), and Freedom House Index, <http://www.freedomhouse.org>.

٣ ـ مؤشر نظام الحكم

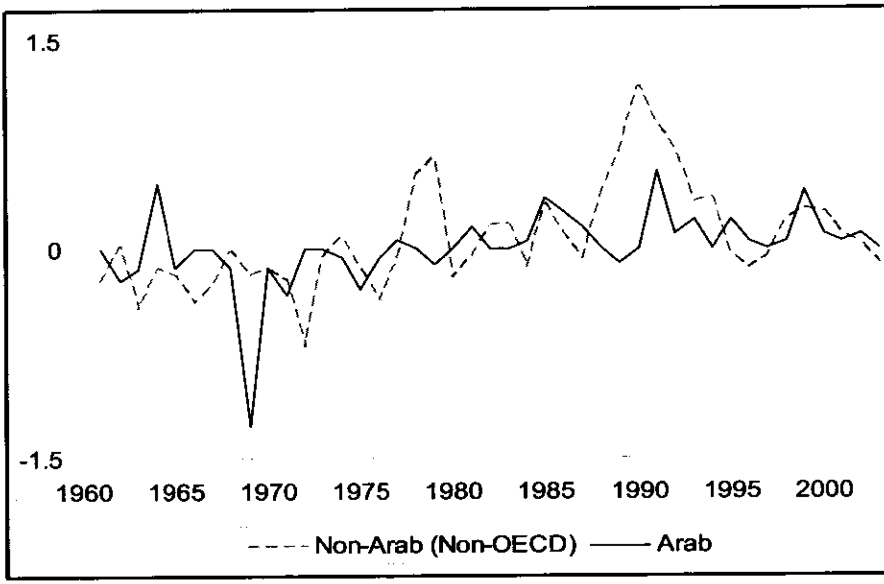
بالنسبة إلى التحليل الحالي، نعتمد كثيراً على مؤشر نظام الحكم الذي يُستعمل على نطاق واسع لقياس درجة الديمقراطية. وهذا المقياس أكثر موضوعية إلى حد ما من مؤشر دار الحرية، لأنه يستند إلى أسئلة موضوعية مع مدى قياس أوسع، ويستعمل بيانات راهنة أكثر من تصنيفات الديمقراطية والتنمية. يقوم مؤشر نظام الحكم هذا على مفهومين: «الديمقراطية الممأسسة» و«الأوتوقراطية الممأسسة»، وتتحدد درجة الديمقراطية الممأسسة وفقاً لأربعة مقاييس لمميِّزات النظام: تنافسية تكوين الجهاز التنفيذي؛ شفافية الجهاز التنفيذي؛ القيود على الجهاز التنفيذي؛ تنافسية المشاركة السياسية. وتساهم هذه المقاييس، سويةً مع ضوابط المشاركة، في تحديد درجة الأوتوقراطية الممأسسة. ويتم احتساب درجة نظام الحكم بطرح درجة الأتوقراطية الممأسسة من درجة الديمقراطية الممأسسة، وبذلك نحصل على درجة لنظام الحكم تتراوح من ـ ١٠ (أوتوقراطي بقوة) إلى ١٠ (ديمقراطي بقوة). وكما أوضحنا سابقاً، في الشكلين الرقمين (٢ ـ ١) و(٢ ـ ٢)، فإن الوطن العربي تخلّفَ بشكل ثابت وراء بقية دول العالم في درجة نظام الحكم منذ سنة ١٩٦٠.

وعند التدقيق، فإن لغز العجز الديمقراطي في الوطن العربي يكبر حينما نقارن متوسط التغيرات السنوية في نظام الحكم داخل الوطن العربي وخارجه (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٤))؛ فالتغير الوسطي في الحكم كان سالباً بالنسبة إلى البلدان النامية غير العربية خلال الستينيات، بينما كانت هناك سلبية أقل، وحتى بعض التغير الإيجابي، في الحكم الوسطي في الوطن العربي أوائل الستينيات. ففي سنة ١٩٦٣، تدنى متوسط التغير في المغرب من ـ ٥ إلى ـ ٢، وتدنى في السودان من ـ ٧ إلى صفر سنة ١٩٦٤ ومن صفر إلى ٧ سنة ١٩٦٥. وقد تبعَ ذلك تدن وسطي كبير في درجة نظام الحكم سنة ١٩٦٩. ويبين الشكل الرقم (٢ ـ ٤) أن التغيرات في الحكم لم تكن تخضع لنمط دوري في الوطن العربي مقارنة بالعالم غير العربي حتى منتصف الثمانينيات. ومع ذلك، فرغم بعض المكاسب النسبية في نظام الحكم في الستينيات، فإن الوطن العربي تخلفَ وراء العالم غير العربي من ناحية التغيرات في نظام الحكم خلال السنين الأربعين الأخيرة، وبخاصة خلال «الموجة الثالثة» من الدمقرطة خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات[١٤].

(١٤) يفترض صاموئيل هانتنغتون أن الأنماط العالمية للدمقرطة، وكذلك الدمقرطة «المضادة»، تأتي =

الشكل الرقم (٢ ـ ٤)

متوسط التغير في نظام الحكم: الوطن العربي والعالم غير العربي



المصدر: Polity IV Dataset, <http://www.cidcm.umd.edu/inscr/polity>.

إن الاتجاهات التي تعبّر عنها درجات الحكم تنسجم مع التقييمات المفصلة والمحددة بحسب كل بلد بالنسبة إلى الوضع الديمقراطي في الوطن العربي. فمثلاً، يرى السيد أنه حتى بالنسبة إلى البلدان التي جرّبت التقدم الديمقراطي في المنطقة، فإن هذا التقدم لم يكن عميقاً أو واسعاً من حيث نطاقه كالتقدم الحاصل في بقية دول العالم[١٥]، في إشارة إلى التحولات

= على شكل موجات. وهو يلاحظ أن في أعقاب الموجة الأولى من الدمقرطة والموجة الأولى من الدمقرطة المضادة، بدأت «الموجة الثانية» من الدمقرطة في سنة ١٩٤٣ وانتهت في سنة ١٩٦٢. وهو يرى أن هذه الموجة قادت إلى موجة ثانية مضادة بدأت في سنة ١٩٥٨ وانتهت في سنة ١٩٧٥، الأمر الذي تلته موجة ثالثة من الدمقرطة بدأت في سنة ١٩٧٤. ورغم استمرار الجدل حول صحة هذه الادعاءات، فهناك دليل من بيانات الحكم في الشكل الرقم (٢ ـ ٣) عن حصول موجة مضادة ثانية لتعزيز الحكم الأوتوقراطي أواخر الستينيات. كما تؤكد بيانات الحكم أيضاً الاتجاه العام للدمقرطة، وبخاصة خارج الوطن العربي، خلال الثمانينيات، وبشكل أخص في نهاية الثمانينيات وفي التسعينيات، مع انهيار الاتحاد السوفياتي ودمقرطة الاقتصادات الانتقالية. انظر: Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991).

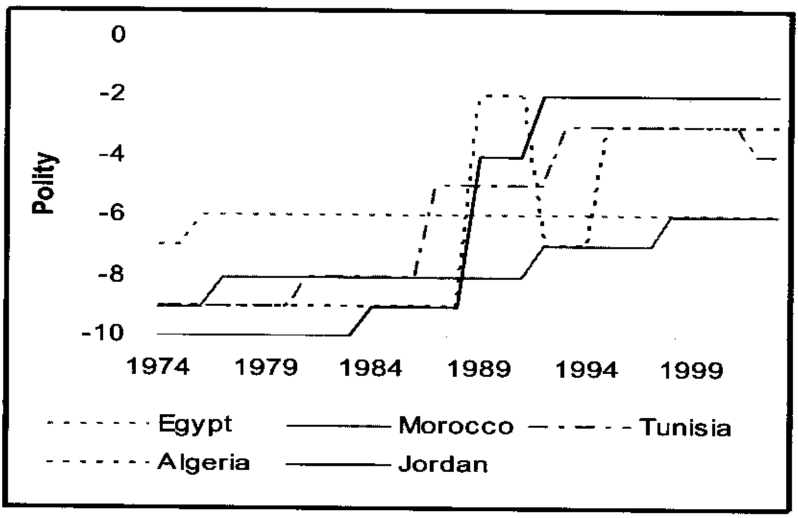
(١٥) انظر: Mustapha K. El-Sayyid, «The Third Wave of Democratization in the Arab World» in: Dan Tschirgi, ed., *The Arab World Today* (London; Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1994). =

المعدّة بعناية نحو نظم التعددية الحزبية في المغرب سنة ١٩٧٥ ومصر سنة ١٩٧٦، والتي تلتها تحولات مماثلة في تونس والجزائر واليمن الشمالي والأردن والصومال.

وفي جميع هذه الحالات، لم تتنازل النخب الحاكمة في تلك البلدان سوى عن الحد الأدنى الضروري من الحقوق السياسية، وهو ما قاد إلى توقف التقدم الديمقراطي، وحتى إلى بعض الانتكاسات أحياناً، الأمر الذي يتجلى في استمرار درجات نظام الحكم السالبة (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٥)). ورغم حصول بعض التقدم في الدول ذات الحكم الأوتوقراطي الشديد التي تصل درجة الحكم فيها إلى ـ ٩ و ـ ١٠، فإن الحد الأقصى لتلك الإصلاحات ما يزال ـ ٢، كما كانت هناك انتكاسات في الجزائر في بداية التسعينيات، وتونس سنة ٢٠٠٣.

الشكل الرقم (٢ ـ ٥)

التقدم الديمقراطي المحدود في أفضل الإصلاحات العربية، ١٩٧٤ ولغاية الوقت الحاضر



المصدر: المصدر نفسه.

= وللاطلاع على عرض أكمل للوضع الديمقراطي في الوطن العربي، بما في ذلك مناقشة مفصلة لتجارب اللبرلة السياسية، انظر: Ibtisam Ibrahim, «Debating Democracy in the Arab World,» *Civil Society Democratization in the Arab World* (Ibn Khaldun Center for Development Studies), vol. 9 (2000).

ثالثاً: نمذجة عملية الدمقرطة

إن العلاقة الإيجابية بين مستويات التنمية والديمقراطية سبق أن طرحها لبسيت[(١٦)]، وقام بتوسيعها بارو[(١٧)] وفي هذه العلاقة الواسعة الانتشار، فإن الزيادات في مستوى الدخل تحدث ضغوطات لصالح الدمقرطة، لأن نمو الطبقة الوسطى يتطلب تمثيلها سياسياً لضمان تلبية مصالحها من خلال قيام الدولة بتجهيز السلع ذات النفع العام. إن هذا التفسير الأساسي، الذي يشمل فرضية لبسيت ومساهمة بارو، ستتم الإشارة إليه في هذا البحث بـ «فرضية التحديث» أو «نظرية التحديث». وبالمثل، فإن المتغيرات المرتبطة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي سيُشار لها بـ «متغيرات الحداثة».

وبالرغم من عدم وجود أساس نظري صارم لدعم فكرة الحداثة، فإن الأدلة التجريبية من مختلف البلدان تقدم دعماً قوياً لفرضية لبسيت، حيث إن مقاييس مستوى المعيشة ـ أي معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، ومتوسط العمر المتوقع، والتحصيل التعليمي ـ ترتبط بقوة مع درجة نظام الحكم الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، فإن تجارب الدمقرطة بدون تنمية اقتصادية، كتلك التي فرضتها القوى الاستعمارية عند الاستقلال وتلك التي يتم فرضها من خلال تدخل الدول الديمقراطية في الشؤون السياسية المحلية، تميل إلى أن تكون لفترات قصيرة فقط. ومن المهم أن نلاحظ أن من زاوية نظرية الحداثة، فإن الديمقراطية ليست هدفاً في حد ذاتها، بل وسيلة للهدف المتمثل في تحقيق سياسة متجاوبة مع المصلحة العامة. وهذا يترك السؤال التالي مفتوحاً: لماذا تكون هناك ضغوطات لتحقيق الدمقرطة في الدول الأوتوقراطية التي تتوافر فيها السلع ذات النفع العام؟ يذهب منكور أولسن (M. Olson) إلى أن الأوتوقراطيات المعقولة، التي تبقى في السلطة فترة طويلة وتهيئ الفرص للاستثمار في كل من رأس المال البشري والإنتاجي، يمكن أن تساهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة النظم الديمقراطية[(١٨)]. ويقدم دارون

---

(١٦) Seymour M. Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (1959).

(١٧) Barro, «Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study».

(١٨) ركّز الكثير من عمل أولسن على النجاح التطوّري للنظم السياسية، مفترضاً فرضيات معيّنة عن الممثلين العقلانيين. ويمكن العثور على وصف موجز لـ «زعيم العصابة المستقر» (Stationary Bandit) ودوره =

أسيموغلو (D. Acemoglu) وجيمس روبنسون (J. Robinson) محاجة مماثلة ويشيران، كمثال على ذلك، إلى حكم الحزب الواحد الذي يقوم به حزب العمل الشعبي في سنغافورة منذ سنة ١٩٦٣[١٩].

وكما سنبين في بحثنا التجريبي، فإن فرضية التحديث تفشل في تفسير النقص في التقدم الديمقراطي في الوطن العربي، وحتى مع التحسب لمقاييس التنمية الاجتماعية، كمستوى التعليم، إضافة إلى التنمية الاقتصادية. فرغم التقدم المحدود الذي حققته الإصلاحات (المشار إليها، أعلاه) والمحاولات غير الناجحة للديمقراطية في السودان والصومال، فقد أوضحنا أن متوسط ووسيط نظام الحكم في الوطن العربي تخلفا بشكل منتظم عن بقية العالم (الشكل الرقم (٢ ـ ٢)). والدلالة الأهم قد تكون للتباعد بين البلدان العربية وبلدان شرق آسيا لمصلحة هذه الأخيرة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣ (الشكل الرقم (٢ ـ ١)) لأن تلك البلدان كانت، في سنة ١٩٦٠ تقريباً، تبدو كمجموعة يمكن مقارنتها بمجموعة البلدان العربية. فرغم التشابه في تطور مستوى التنمية، فإن متوسط درجة نظام الحكم في بلدان شرق آسيا كان ـ ٠,٦ في سنة ٢٠٠٣ بينما كان نظيره العربي ـ ٥,٥.

وضمن الحدود التي تشكل فيها فرضيةُ الحداثة التفسيرَ الأساسي للتقدم الديمقراطي، فإن عدم تطابق تلك الفرضية مع واقع الوطن العربي تدعم المزاعم القائلة بـ «نقص الحرية» في المنطقة[٢٠]. وفي إطار بحثنا عن نظريات أخرى، لهذه الظاهرة، سنضع ونطّور تفسيرات بديلة، يمكن الاستدلال على الكثير منها في الأدبيات المتداولة أو المتعارف عليها تقليدياً، والتي سنقوم باختبارها هنا تجريبياً. وهذه النظريات، التي تتنافس لتفسير غياب التقدم الديمقراطي في الوطن العربي، تتضمن ما يلي:

● الآثار التاريخية للاستعمار.

= المحتمل كدكتاتور خيّر ومُحسن لدى: Mancur Olson, «Dictatorship, Democracy and Development,» *American Political Science Review*, vol. 87, no. 3 (1993).

(١٩) يستعمل أسيموغلو وروبنسون أربع حالات رمزية، ونطاقاً واسعاً لمقاييس التقدم السياسي، حيث تجري مقارنة الدمقرطة التدرجية في بريطانيا بالدمقرطة المفاجئة والسريعة في جنوب أفريقيا، ومقارنة الاثنين بالنظم الاستبدادية في سنغافورة، والارتدادات المتكررة إلى النظام الأوتوقراطي في الأرجنتين، وذلك لتفسير التحولات الديمقراطية، انظر: Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (New York: Cambridge University Press, 2006).

(٢٠) UNDP, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*.

● الدين كأساس للنظام السياسي.

● التماسك الاجتماعي، بما في ذلك أثره من خلال نظام الحكم.

● نوع التنمية الاجتماعية وشموليتها.

● النفط كمصدر لتمويل النظام.

● الحروب الأهلية والخارجية التي شهدتها المنطقة.

● التدخل الدولي من خلال مساعدات التنمية والدعم الاستراتيجي.

والنتائج التي حصلنا عليها تقوم على الاختبارات التجريبية الأصلية التي طُورت في أعمالنا السابقة ونواصلها هنا[٢١]. ولتفسير استمرار العجز الديمقراطي في الوطن العربي، نستخدم نموذج الاحتمالات العظمى لمشاهدات مقطعية مجمّعة مع سلاسل زمنية، وهو النموذج الذي يُحتسب للطبيعة الإقصائية للبيانات من اليمين واليسار باستعمال تقدير توبِت (Tobit Estimation). ولتجنب مشكلة اتجاه السببية الزمنية بين المتغيرات المستقلة، ولاحتواء وتسوية الفجوات الصغيرة في البيانات، نستعمل تسع فترات زمنية، تمتد كل واحدة منها خمس سنوات، عدا الفترة الأخيرة التي تستمر أربع سنوات فقط[٢٢]. المتغير التابع هو متوسط درجة نظام الحُكم لفترة خمس سنوات لكل التقديرات التي ستلي، إلا إذا أُشير إلى غير ذلك. وقبل طرح النتائج، سنصف المتغيرات المستقلة التي سيتم استعمالها لاختبار النظريات المتنافسة، المذكورة أعلاه.

١ ـ متغيرات التحديث

يتم استعمال الدخل والتعليم هنا، من بين متغيرات التحديث المقترحة من قبل بارو. ولكن متوسط العمر المتوقع لا يُستعمل لأنه شديد الارتباط بالدخل والتعليم معاً، ولأنه نادر أكثر بالنسبة إلى البيانات المتوافرة. وإضافة إلى ذلك، فإن درجات نظام الحكم للدول المجاورة تُستعمل هنا كـ «متغير تحديث»

(٢١) Elbadawi and Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» and Elbadawi, Makdisi and Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World».

(٢٢) إن هذه الطريقة، التي تقوم على استعمال فترات تمتدّ كل واحدة منها خمس سنوات، تتبع طريقة بارو. انظر: Barro, «Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study».

لتوضيح تأثيرات التغير السياسي في الجوار العربي والمناطق الأخرى. وكنّا بداية قد أدخلنا متغير التحضر، كمتغير تحديث، نظراً إلى أن البيانات المتاحة بشأن التحضر محدودة جداً، ولقوة ارتباطه بالدخل، فقد استُبعد من الدراسة.

تمثّل التنمية الاقتصادية بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي في كل فترة (٢٠٠٠ هي سنة الأساس)[٢٣]. ونتوقع أن يكون الأثر الحدي للتنمية الاقتصادية في الدمقرطة متناقصاً وذا اتجاه سببي، ولذلك، أدخلنا اللوغاريتم الطبيعي للمتغير السابق: ($\ln$ (GDP per capita)$_{t-1}$).

أما التعليم، فإن مقاييسه غالباً ما تكون متباينة، ومتقطعة، ومحدودة من حيث نطاقها. وقد ينتج من استعمال مقياس واحد تخفيض سلسلة البيانات المتاحة للعينة إلى النصف. ولذلك، تم وضع مؤشر من خلال استعمال المتوسط لثلاثة مقاييس للتطور التعليمي. والمقاييس الثلاثة هي متوسط التحصيل الدراسي للسكان، ومتوسط الأمية للسكان البالغين، ونسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية. وهذه المقاييس الثلاثة تُطبَّع أولاً، ومن ثم يُستخرج متوسط المقاييس المطبَّعة في كل فترة للوصول إلى مؤشر التعليم. ويقدم الجدول الرقم (٢ ـ ٢) الارتباط بين هذه المتغيرات ومؤشر التعليم الذي يدخل كمؤشر مستقل سابق: (Education$_{t-1}$).

تعكس نسبة الإناث من قوة العمل جانباً آخر من حداثة الاقتصاد. وإضافة إلى ذلك، فإننا نستعمل هذا المؤشر كبديل من تطور المشاركة السياسية المتاحة للنساء. ويمكن للبيانات الأفضل أن تعكس حق النساء والأقليات في التصويت لكي تقيس بدقة أكثر مدى توسع الاقتراع الديمقراطي، بيد أن مثل هذه البيانات غير متاحة حالياً. وفي الواقع، فإن نسبة الإناث من قوة العمل تتوفر بعد سنة ١٩٨٠ فقط. ولذلك، فإن مستوى سنة ١٩٨٠ يُستعمل لكل الفترات السابقة لتلك السنة.

---

(٢٣) بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والسكان، الضرورية لاستخراج متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد (Per Capita GDP)، مأخوذة من: World Bank, *World Bank World Development Indicators* (Washington, DC: World Bank, 2005).

وعند عدم توفّر البيانات للبلدان العربية، فقد بُذلت جهود لملء الفجوات من خلال التقدير وفقاً لبيانات السنوات القريبة. والبيانات غير المتوافرة عن لبنان أُخذت من وزارة التخطيط اللبنانية؛ ومن: Samir Makdisi, *Financial Policy and Economic Growth: The Lebanese Experience* (New York: Columbia University Press, 1979).

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)
الارتباط بين مؤشر التعليم ومقاييس التعليم(*)

	Adult Literacy	Life Expectancy	Secondary Enrollment	School Attainment
Education Index	0.93	0.81	0.84	0.93
School Attainment	0.87	0.71	0.64	
Secondary Enrollment	0.63	0.74		
Life Expectancy	0.72			

(*) **العمود الأول**: مؤشر التعليم/ التحصيل الدراسي/ نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية/ متوسط العمر المتوقع؛

الصف الأول: أمّية البالغين/ متوسط العمر المتوقع/ نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية/ التحصيل الدراسي.

ملاحظة: كل المقاييس هي متوسطات لفترة خمس سنوات. مؤشر التعليم هو المتوسط لكل المقاييس المطبّعة للفترة. متوسط العمر المتوقع يُستعمل كعامل مقارنة ولإثبات ارتباطه بالتعليم.

المصـــدر: World Bank, *World Bank World Development Indicators* (Washington, DC: World Bank, 2005).

إن مؤشرات نظام الحكم في البلدان المجاورة (Neighbor Polity) تُستعمل كمتغير تحديث لالتقاط الآثار التي تنجم عن التغير السياسي في تلك البلدان. وتشير هذه النظرية إلى أن نظام الحكم المجاور يمكن أن يكون مؤثراً في نظام الحكم في الدولة المعنية بسبب تأثير النظير (Peer Effect)، أي أن الدول الديمقراطية يُحتمل أن تشجع الدمقرطة المحلية. وبعبارة أخرى، من زاوية المواطن المحلي، فإن الحكم المجاور يمكن أن يشكل احتياطاً للديمقراطية يلجأ إليه المواطنون عند إمعان النظام الأوتوقراطي بالاضطهاد في البلد المعني؛ فهذا العامل يمكن أن يشكل عنصر ضغط للدمقرطة في البلد المعني حتى في حالة وجود بعض التكاليف المتعلقة بهذا الأمر. وعند ترقيم نظام الحكم المجاور، نلاحظ أن البلدان الواقعة في الجزر ليست لها دول مجاورة.

ونظراً إلى أن عدم وجود متغير ما من شأنه إسقاط بلدان الجزر من العينة، فإن السؤال الهام هو: كيف ينبغي ترقيم بلدان الجزر؟ ولحل هذه القضية، يتم حساب متوسط الحكم العالمي في كل سنة، ونعتبر أن العالم يُستعمل كجار لكل البلدان، وبذلك يكون لكل بلد جار واحد، على الأقل. ومن ثم يمكن احتساب متوسط نظام الحكم المجاور في كل سنة بالنسبة إلى العينة. وعندئذ يتم احتساب الوسيط المتغير السابق بالنسبة إلى الفترة لقياس أثر نظام الحكم المجاور: (Median Neighbor Polity$_{t-1}$).

٢ ـ المتغيرات الدمية للمناطق (Region Dummy Variables)

تم وضع أربعة متغيرات دمية لالتقاط الآثار الخاصة بالمنطقة المعنية نفسها (Region-type Effects). يأخذ المتغير الدمية «عربي» الرقم ١ ليشير إلى جميع البلدان العربية، وأما البلدان الأخرى فتأخذ الرقم صفراً(٢٤). يعكس مُعامل هذا المتغير، في التقديرات التي ستلي، متوسطَ الأثر غير المفسَّر في درجات نظام الحُكم للبلدان العربية، وبعبارة أخرى، يعكس العجز الديمقراطي فيها. وتُستعمل المناطق الثلاث، التي حُددت سابقاً، بمثابة متغيرات مناطق تحكم (Regional Controls): بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء، وبلدان شرق آسيا، وبلدان أمريكا اللاتينية. وتم ترقيم هذه المتغيرات بحسب موقعها الجغرافي: رقم ١ إذا كانت في المنطقة المعنية، وصفر في غير ذلك.

٣ ـ المتغيرات التاريخية

تعكس المتغيرات التاريخية تأثير التدخلات الاستعمارية السابقة في التطور السياسي للبلد. وتتضمن هذه المتغيرات متغير دمية أُعطي الرقم ١ للبلدان التي كانت مستعمرات سابقة، وصفر للبلدان التي لم تكن كذلك. وإضافة إلى ذلك، تم تعريف المستعمرات السابقة تبعاً للدول التي استعمرتها: بريطانيا، وإسبانيا، وفرنسا، والبرتغال؛ والبلدان التي خضعت لاستعمار دول أخرى هي المستعمرات الأخرى، وإن الأثر من القوى الاستعمارية الكبرى الأربع هذه هو الأثر الحدي الإضافي إلى المتغير الدمية الناجم عن كون البلد المعني مستعمرة سابقة. وأخيراً، فإن الإرث الاستعماري هو مقلوب عمر البلد منذ استقلال جميع المستعمرات السابقة(٢٥). تُستعمل هذه المجموعة من المتغيرات لاختبار فرضية أن التجربة الاستعمارية تساهم في العجوزات الديمقراطية.

---

(٢٤) وهذا يتألف من ١٦ دولة، يشكّل العرب أكثر من ٥٠ بالمئة من سكانها: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، العربية السعودية، السودان، سورية، تونس والإمارات. إن ثلاثاً من هذه الدول تترقم أيضاً كدول أفريقية: جيبوتي وموريتانيا والسودان. وتمّ استبعاد جزر القمر وليبيا وقطر والصومال واليمن من قاعدة البيانات لعدم توافر البيانات، رغم أنها مشمولة بترقيم المتغير المستقل للحروب العربية، عند الاقتضاء. البيانات عن لبنان متوافرة بشكل متقطع فقط، وهو ما دعا إلى استبعادها من التقديرات، ولكنها مشمولة بأساليب المحاكاة التي أُجريت للدراسات المحددة عن بلدان عربية معينة التي ستَرِد لاحقاً.

(٢٥) بيانات المتغيرات التاريخية والدينية أُخذت من كتيب المعلومات العالمي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (*Factbook CIA*).

٤ ـ الدين

تم استعمال متغيرين لالتقاط أثر الدين السائد في النظام السياسي المتبنى. المتغيران مسلم ومسيحي أخذ كلُ منهما الرقم ١ إذا كان أكثر من ٥٠ بالمئة من السكان من الدين المعني، وصفر في غير تلك الحالة. وبسبب استعمال هذا الحد الفاصل، أي ٥٠ بالمئة، فليست هناك بلدان تُسجل كإسلامية ومسيحية معاً. وتأخذ البلدان الرقم صفراً حينما لا يسود فيها أي من هذين الدينين السائدين، أو أن أكثر من ٥٠ بالمئة من السكان يمارسون ديناً آخر مثل الهندوسية أو البوذية أو غير ذلك. ويتم استعمال هذين المتغيرين لاختبار الفرضية القائلة إن الدين يعمل كأساس لنظام سياسي ما. وهذه المتغيرات لا تتغير مع الزمن، على غرار المتغير الدمية العربي، وهو ما يجعلها قادرة فقط على التقاط تأثيرات خط الانحدار الأساسي للدين السائد في مستوى الديمقراطية.

٥ ـ المتغيرات الاجتماعية

يقاس التماسك الاجتماعي أساساً من خلال الانقسام الإثني (Ethnic Fractionalizaion). وقد تم تربيع هذا المقياس لالتقاط الآثار المتنوعة للانقسام الشديد، حيث يمكن أن تكون للانقسام الواسع، بعد نقطة معينة، آثار ضارة في الديمقراطية. كما أن الانقسام يتداخل مع المتغير السابق لنظام الحكم لمراعاة إمكانية أن يكون بناء الديمقراطية أكثر تحدياً في المجتمعات المتنوعة اجتماعياً (أي أن هناك مُعاملاً سالباً للتأثيرات المتداخلة (Interaction Term)، على فرض الآثار المتساوية للديمقراطية والانقسام الاجتماعي). كما تُستعمل مقاييس إضافية للاستقطاب والانقسام لاختبار متانة هذه الآثار. والمتغيرات الاجتماعية هذه تُستعمل لاختبار الأثر الذي يمكن أن يتركه التماسك الاجتماعي في تكوين النظم السياسية.

٦ ـ التأثيرات العربية الخاصة

إن الآثار البارزة للوطن العربي على وجه التحديد، أي وجود النفط والحروب الإقليمية/ التدخل الخارجي، تُقترح هنا لتفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. ويأتي اختيار هذه المتغيرات من كتابات للعديد من العلماء العرب في الشؤون السياسية للوطن العربي، الذين يعتقدون أن النفط وإنشاء دولة إسرائيل ربما هما العاملان اللذان أثّرا في الوطن العربي المعاصر أكثر من

أي عامل آخر. فقد أديا كلاهما إلى صراعات كبيرة في المنطقة، إضافة إلى إثارة أعظم الاهتمامات حدة ورسوخاً وعدائية.

يمكن الظن أن الموارد النفطية الهائلة التي يملكها الكثير من البلدان العربية ساعدت على ظهور النظم القمعية ـ البوليسية، أو أنها حمت النظم غير الديمقراطية، والمستبدة تقليدياً، وبخاصة من جراء عدم اعتماد هذه النظم على الموارد الضريبية، وبالتالي تمكنها من عدم إشراك المواطنين في مراقبة ومحاسبة أعمالها. إن التوقعات بشأن رعاية النفع العام، بما في ذلك الحقوق السياسية، قد تزداد مع مستوى فرض الضرائب، وهو ما يشير إلى أن المواطنين في البلدان التي تعتمد على إنتاج النفط والمواد الأولية الأخرى لا يتوقعون الكثير من حكوماتهم بهذا الشأن، لأنهم لا يدفعون سوى ضرائب قليلة أو لا يدفعون أي ضريبة. وإضافة إلى ذلك، لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أن السيطرة على أكبر حصة من الاحتياطي النفطي العالمي هي بيد حفنة من البلدان الصغيرة في الخليج، وهو ما استدعى وجود التأثيرات الأجنبية الهائلة التي لم تدفع نحو دمقرطة الأوضاع هناك بشكل عام. فمثلاً، ترتبط جميع حروب الخليج الثلاث الكبرى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، و١٩٩١، و٢٠٠٣) بمصالح القوى العالمية في المنطقة الغنية بالنفط، علماً بأنها تزامنت مع التغيرات الإيجابية في الدمقرطة في مناطق العالم الأخرى، التي لم يشهدها الوطن العربي.

ومن ناحية أخرى، أثّرت الأزمة الفلسطينية القائمة في المنطقة بكاملها، وبخاصة البلدان العربية المحيطة بإسرائيل. وبشكل خاص، فإن الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتدخلات العدائية المتصورة للقوى العالمية في المنطقة وفّرا ذرائع قوية لظهور نظم استبدادية أخذت من القومية العربية متراساً لها خلال معظم السنوات الخمسين الأخيرة. فقد تم انتهاك الحقوق السياسية والمدنية، وبشكل فاضح وفظيع في حالات كثيرة، وقامت الانقلابات العسكرية الكثيرة باسم القومية العربية وفلسطين.

إن مقاييس هذين المتغيرين نادرة ومثيرة للجدل في أغلب الأحيان. المتغيران المختاران يجري استعمالهما لتقريب تلك الآثار بدون التضحية بنطاق العينة. إن مقاييس الإنتاج النفطي غالباً ما تكون متقطعة أو غير موجودة، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية أو البلدان المعنية بذلك النزاع. المقياس البديل، المتوافر أكثر بشكل عام والذي نستعمله نحن، هو الصادرات الصافية

من الطاقة كنسبة من التجارة الكلية. وهذا المقياس متوافر أكثر بشكل عام لأن إحصاءات التجارة يمكن أن ينشرها كلا طرفي التجارة. وإضافة إلى ذلك، فإن قيمة تجارة الطاقة، مقارنه بالتجارة ككل، تلتقط الأهمية النسبية للطاقة من ناحية التجارة الخارجية للبلد ومعدلات التبادل التجاري (Terms of Trade). ومع ذلك، ما تزال بعض مقاييس الصادرات الصافية من الطاقة مفقودة من المشاهدات (١١٩ من بين ٨٧٩ مشاهدة). وبالنسبة إلى البلدان التي تفتقد هذه المشاهدات من التجارة الصافية بالطاقة، فقد تم استعمال القيمة صفر، وافترض أن ذلك لا يجعل النتائج متحيزة[٢٦].

ولتحديد أثر الحروب في البلدان العربية، تم احتساب عدد البلدان العربية المنخرطة في الحروب كل فترة. وهذا الأسلوب يستعمل في المناطق الأخرى المذكورة سابقاً. فعدد الحروب الكبرى الأهلية أو الخارجية، بحسب معهد بحوث السلام العالمي في أوسلو/ بيانات النزاعات المسلحة، يتم جمعه بالنسبة إلى كل البلدان في المنطقة ويقسّم على العدد الكلي لبلدان المنطقة (لمراعاة الحجم المختلف للمناطق). وهذا يقدم مقياساً للمنطقة التي هي في حالة حرب، وهو مقياس متغير سابق لتجنب مشكلة قضايا اتجاه السببية بين المتغيرات ($\text{Regional Wars}_{t-1}$). وعندئذ تتداخل المتغيرات الدمية لكل منطقة مع حروبها لتشخيص آثار الحرب الخاصة بكل منطقة. وقد تم ترقيم المتغير لكل منطقة بتسميتها الجغرافية، أي البلدان العربية، والمجموعات الثلاث الأخرى: بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء، وبلدان أمريكا اللاتينية، وبلدان شرق آسيا.

٧ ـ الإحصاءات الوصفية

ثمة خلاصة للمتغيرات (غير الثنائية) تُقدم في الجدول الرقم (٣ ـ ٣) لكل العينة المستعملة في التحليل الذي سيلي. كما تُقدم أيضاً خلاصة إحصائية للبلدان العربية. وكما هو متوقع، فإن المستوى المتوسط للديمقراطية، الذي تعكسه درجات نظام الحكم في الدول العربية، أقل (ـ ٦,٩٣) ممّا في العينة كلها (٠,٩٧). وبالنسبة إلى العينة كلها، فإن معدل دخل الفرد في البلدان العربية أعلى قليلاً (حوالى ١٨٠٠ دولار أمريكي) ممّا هو في بقية العالم

(٢٦) ثمّة اختبار متانة لفرضية أن المشاهدات المفقودة تُستبدل بالصفر يتمّ وصفه في العمل، انظر: Elbadawi, Makdisi and Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World».
وقد تمّ جمع هذه البيانات من: World Bank, *World Bank World Development Indicators*.

(حوالى ١٦٠٠ دولار أمريكي)، وهو ما يثبت أن فرضية الحداثة لا تستطيع تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ما دام تعريف الحداثة يكون من خلال التنمية الاقتصادية.

التنمية الاجتماعية تنعكس على مستوى التعليم، وقد كان متوسط القطر العربي (ـ ٠,٧٢)، وهو أقل من متوسط المؤشرات المطبَّعة للعينة (ـ ٠,١٥، مع انحراف معياري حوالى ١). ومن الواضح أن البلدان العربية تتخلف عن متوسط بلدان العينة من حيث التنمية الاجتماعية، وهو ما يؤشر إلى أن فرضية الحداثة يمكن أن تصمد لو أن تعريف الحداثة يتم على أساس التنمية الاجتماعية (مع أن الأمر ليس كذلك، وفق التحليل الذي سيلي). وبالمثل، تتخلف البلدان العربية عن البلد المتوسط في العينة من ناحية المساواة بين الجنسين في قوة العمل، حيث يبلغ الوسط في العينة في البلدان العربية ٢١ بالمئة، مقابل ٣٧ بالمئة في البلد المتوسط (النسبة البالغة حوالى ٥٠ بالمئة هي التي من شأنها أن تعكس التكافؤ بين الجنسين في قوة العمل).

وأما مؤشر نظام الحكم في البلدان المجاورة بالنسبة إلى البلد العربي المتوسط، فهو أقل (ـ ٤,٩٤) ممّا في البلدان الأخرى في العينة (ـ ١,٢٨) وذلك بسبب التلاصق الجغرافي للوطن العربي. ونظراً إلى أن المتغير الدمية العربي لا يتغير مع الوقت، فإن الأثر الهام لدرجة مؤشر نظام الحكم المجاور يشير إلى أن العجز الديمقراطي العربي هو أكبر بالفعل لأن البلدان العربية ينبغي أن تتغلب على الضغوط الأوتوقراطية المتواصلة لبيئتها.

والمتغيرات التفسيرية الأخرى، الواردة في الجدول الرقم (٢ ـ ٣)، تتضمن الانقسام الإثني، وصافي الصادرات من الطاقة، وحروب المنطقة. وكما يتبين من الجدول الرقم (٢ ـ ٣)، فليس هناك سوى فرق قليل في الانقسام الإثني بين القيم المتوسطة والدنيا والقصوى بالنسبة إلى البلدان العربية والبلدان الأخرى في العينة كلها. وكما هو متوقع، فإن صافي الصادرات من الطاقة بالنسبة إلى البلد العربي المتوسط (٢٥,٦٩ بالمئة) أعلى مما هو بالنسبة إلى متوسط البلدان في العينة كلها (١,٢٧ بالمئة). والقيم السالبة لصافي صادرات الطاقة تعكس الاستيرادات من الطاقة. وبالنسبة إلى البلدان العربية، فإن نسبة البلدان الداخلة في حرب في المنطقة (٣١ بالمئة) أعلى قليلاً (بانحراف معياري قدره ١ تقريباً) من الحروب الإقليمية للعينة كلها (٢١ بالمئة)، وهو ما يعكس التقلب الأكثر للشرق الأوسط.

.الجدول الرقم (٢ ـ ٣)
الإحصاءات الوصفية(*)

	ENTIRE SAMPLE					ARAB ONLY				
	# Obs.	[redacted]	Std. Dev.	[redacted]	Max.	# Obs.	[redacted]	Std. Dev.	[redacted]	Max.
Polity	889	[redacted]	7.34	[redacted]	10	110	[redacted]	3.23	[redacted]	6
Ln (GDP per Capita)$_{t-1}$	889	[redacted]	1.58	[redacted]	10.71	110	[redacted]	1.38	[redacted]	10.63
Education Index $_{t-1}$	889	[redacted]	1.04	[redacted]	1.85	110	[redacted]	0.75	[redacted]	0.91
Female % of Labor Force	889	[redacted]	9.59	[redacted]	54	110	[redacted]	8.64	[redacted]	41
Neighbor Polity $_{t-1}$	889	[redacted]	4.93	[redacted]	9.34	110	[redacted]	3.10	[redacted]	5.4
Ethnic Fractional-ization $_{t-1}$	889	[redacted]	0.26	[redacted]	0.93	110	[redacted]	0.21	[redacted]	0.80
Net Fuel Exports $_{t-1}$	889	[redacted]	25.07	[redacted]	98.99	110	[redacted]	39.30	[redacted]	98.99
Regional Wars $_{t-1}$	889	[redacted]	0.12	[redacted]	0.63	110	[redacted]	0.12	[redacted]	0.48

(*) **العمود الأول**: الحكم/ اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط (GDP) للفرد، سابق/ مؤشر التعليم، سابق/ مشاركة الإناث في قوة العمل، سابق/ الحكم المجاور، سابق/ الانقسام الإثني، سابق/ صافي صادرات الطاقة، سابق/ الحروب الإقليمية، سابق؛

الصف الأول والثاني: العيّنة كلها: المشاهدات/ الوسط/ الانحراف المعياري/ الحد الأدنى/ الحد الأقصى؛ الوطن العربي فقط: المشاهدات/ الوسط/ الانحراف المعياري/ الحد الأدنى/ الحد الأقصى.

المصدر: المصدر نفسه.

رابعاً: ملاحظات ختامية

يناقش هذا القسم نتائج تحليل توبِت المقدَّم في الجداول الأرقام (٢ ـ ٤ إلى ٢ ـ ٨ ضمناً). يختبر الجدول الرقم (٢ ـ ٤) التفسيرات المتنافسة للعجز الديمقراطي في الوطن العربي، الموصوفة أعلاه، ضمن سياق المناطق الأخرى المقارنة. ويثبت الجدول الرقم (٢ ـ ٥) كيف أن النتائج في العمود (g) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤) يمكن اختزالها إلى نسخة بسيطة أكثر. ويحلل الجدول الرقم (٢ ـ ٦) الصياغات البديلة (Alternative Specifications) للمتغيرات العربية ـ الخاصة، بما في ذلك توصيف المتغير الإقليمي للحروب العربية. ويختبر الجدول الرقم (٢ ـ ٧) آثار الحرب الباردة والتدخل الخارجي في

دمقرطة الوطن العربي. ويُدخل الجدول الرقم (٢ ـ ٨) مقياسين مختلفين للديمقراطية لاختبار متانة النتائج للمقاييس البديلة للمتغير التابع.

١ ـ مناقشة الجدول الرقم (٢ ـ ٤): أثر فريد للديمقراطية في الوطن العربي

يبدأ التقدير بمتغيرات الحداثة التي وَضعها لبسيت وبارو. العمود (a) من الجدول يورد هذه النتائج الأساسية باستعمال تحليل توبِت لمشاهدات مقطعية مع سلاسل زمنية على عينة من ٨٨٩ من المشاهدات عن بلدان معينة في فترات معيّنة (١٤١ بلداً مع فترات غير متوازنة). تدعم الأدلة التجريبية فرضية الحداثة، لأن جميع متغيرات الحداثة، باستثناء متغير التعليم، ترتبط ارتباطاً إيجابياً وهاماً بمستويات أعلى من الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، ترتبط نسبة الإناث من قوة العمل بشكل إيجابي وهام مع مستويات أعلى من الديمقراطية. وتشير الأدلة أيضاً إلى أن التقاليد الديمقراطية الموروثة لها أثر إيجابي في مستقبل الديمقراطية، مع أن الديمقراطية السابقة لا تضمن مستقبل التقدم الديمقراطي، لأن المعامل المتغير السابق للحكم أقل من واحد في هذا الانحدار الأساسي. وعلاوة على ذلك، فإن مُعامل الحكم المجاور يبين أن البلد الذي تجاوره بلدان تتمتع بمستوى أعلى من الديمقراطية يُحتمل أن يكون ديمقراطياً أكثر، وهو ما يؤكد أهمية دول الجوار.

ورغم النجاح العام لمتغيرات الحداثة، فإن النموذج الأساسي يفشل في تفسير العجز الديمقراطي العربي. ويشهد على ذلك المعامل الهام والسالب للمتغير العربي في العمود (a). وهذا يشير إلى أنه حتى هذا النموذج الموسع من نظرية التحديث لا يستطيع تفسير «نقص الحرية» في الوطن العربي، مع أنه يبدو وقد فسّر محدِّدات الديمقراطية في بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء وبلدان شرق آسيا. وإضافة إلى ذلك، مع أن المتغير الدمية لأمريكا اللاتينية وُجد أنه هام من حيث الحجم، فإنه لا يشكل سوى ثلث مُعامل المتغير الدمية «عربي». ولفهم هذا الأثر العربي الفريد، سننظر إلى أبعد من نظرية التحديث من خلال الإضافات المتتالية من المتغيرات التفسيرية الأخرى في الأعمدة (b) إلى (G) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤).

يُدخل العمود (b) الآثار التاريخية كتفسير للعجز الديمقراطي العربي. إن الإرث الاستعماري هام وسالب، ليس فقط بسبب هيمنة البلدان التي تحولت إلى نظم مستبدة بعد الاستقلال مباشرة، بل أيضاً بسبب الاتجاه العام للدمقرطة عبر الزمن (لارتباطه العكسي منذ الاستقلال، فإن الإرث الاستعماري، بالفرض، يرتبط بشكل عكسي مع الزمن). ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن إدخال الآثار التاريخية

يجعل المتغيرات الدمية لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية هامة وسالبة، ويقوّي مُعامل المتغير الدمية «عربي». وهذا يبدو على حساب تأثير متغير الدخل، وهو ما يشير إلى أن متغيرات التحديث يمكن أن تلتقط بشكل عام العوامل التاريخية الإقليمية أو المشتركة. ومع بقاء المتغير «عربي» سالباً وهاماً، فليس هناك سوى دليل ضئيل على أن العوامل التاريخية قادرة على تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.

يشير العمود (c) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤) إلى عدم صحة المحاجة القائلة إن الدين السائد هو محدِّد هام للدمقرطة. فقد وُجد أن كلا المتغيرين النوعيين مسلم ومسيحي غير هامين وصغيرين من حيث الحجم، وهو ما يشير إلى عدم وجود تأثير لهما في الحكم. وإضافة إلى ذلك، نظراً إلى عدم تغير أي من المتغيرات الدمية للمناطق من حيث الأهمية أو الحجم، مع إدخال المتغيرات الدينية، فإن الدين بحد ذاته لا يشكل تفسيراً للفرق بين الديمقراطية في العالم ككل وفي الوطن العربي.

كما تم إدخال مقاييس التماسك الاجتماعي (Social Cohesion) كمحاولة لتفسير العجز الديمقراطي العربي. ويتضح من العمود (d) أنه لم يكن للانقسام الإثني أو حدّه المربع (Squared Term) أي تأثير في الدمقرطة؛ إذ وُجد أن للانقسام الإثني، المتداخل مع نظام الحكم منذ الفترة السابقة، تأثير سالب وهام في عملية الدمقرطة. وهذا أمر مثير للاهتمام بشكل خاص لأن مؤشر نظام الحكم يتراوح من ـ ١٠ إلى ١٠. ففي الأوتوقراطيات المنقسمة إثنياً بدرجة كبيرة، يتمتع هذا التداخل بأثر إيجابي، وهو ما يشير إلى أن الدرجة العالية من الانقسام تضع ضغوطات على النظم الأوتوقراطية لتحقيق الدمقرطة. وفي النظم الديمقراطية المنقسمة إثنياً بدرجة عالية، فإن أثر التداخل هذا سالب، مشيراً إلى أن المجتمعات المنقسمة بشدة تملك فرصة أقل للمضي في ممارسة التقدم الديمقراطي. وبعبارة أخرى، إن الانقسام الإثني يقلل من مثابرة الحكم. فهذا الارتداد للحكم الأوتوقراطي (نظام الحكم (polity) = ٠) يفسر أيضاً لماذا يكون معامل نظام الحكم السابق أكثر من ١ بمجرد إدخال حد التداخل. وفي حين إن هذا الأثر هام، فإن مقارنات العمودين (c) و(d) تبيّن أن الانقسام الاجتماعي والتداخل مع نظام الحكم لهما أثر ضئيل في المتغير الدمية العربي، وهو ما يتضمن أن وجود التماسك الاجتماعي أو غيابه لا يستطيع تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.

إن أول الآثار العربية الخاصة يرد في العمود (e) من الجدول الرقم (٢ ـ

٤). وأثر الصادرات من الطاقة في نظام الحكم سالب وهام، وهو ما يشير إلى أن هناك أثراً للنفط في الدمقرطة بالنسبة إلى مجمل العينة. وهذه المحاجة تدعم المزاعم القائلة إن الثروة من الموارد الطبيعية يمكن أن تقوّي النظم الأوتوقراطية وتُبقيها في السلطة فترة أطول ممّا يتوقع حصوله لبلدٍ بصورة مماثلة من الحداثة، ولكنه لا يعتمد على الموارد الطبيعية. ومع أن إدخال الطاقة يقلل من حجم معامل المتغير الدمية عربي، إلا أنه لا يقلل من أهميته، مشيراً إلى أن الكثير من العجز الديمقراطي في الوطن العربي يبقى بدون تفسير حتى مع إدخال النفط كمتغير تفسيري.

الجدول الرقم (٢ ـ ٤)
تفسير العجز الديمقراطي العربي (المتغير التابع : نظام الحكم)(*)

INDEPENDENT VARIABLE	(a)	(b)	(c)	(d)	(e)	(f)	(g)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Polity, Lagged	0.859*** (0.024)	0.850*** (0.025)	0.850*** (0.025)	1.038*** (0.044)	1.025*** (0.044)	1.024*** (0.043)	1.036*** (0.044)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Neighbor Polity, Lagged	.084** (0.034)	.091*** (0.034)	.091*** (0.034)	.087** (0.034)	.090*** (0.034)	.092*** (0.034)	.079** (0.034)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
REGIONAL/TYPE EFFECTS							
Arab	- 1.737*** (0.577)	- 1.840*** (0.596)	- 1.797*** (0.616)	- 1.479** (0.634)	- 1.370** (0.635)	-1.838*** (0.641)	-0.779 (1.146)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
East Asian	-0.611 (0.478)	- 1.172** (0.484)	- 1.196** (0.549)	-1.162** (0.548)	- 1.102** (0.548)	- 1.233** (0.544)	-2.548** (1.080)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
HISTORICAL EFFECTS							
Former Colony		-0.393 (0.547)	-0. 382 (0.558)	-0.383 (0.572)	-0.340 (0.571)	-0.427 (0.564)	-0.368 (0.576)
[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Former British Colony		0.675 0.493)	0.677 (0.494)	0.862* (0.495)	0.792 (0.495)	0.813* (0.489)	0.711 (0.488)
[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Former French Colony		0.878 (0.519)	0.862 (0.533)	0.811 (0.538)	0.774 (0.537)	0.855 (0.531)	0.677 (0.534)
[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

يتبـــع

تابـــع

EFFECTS OF RELIGION							
Muslim			-0.112 (0.468)	-0.094 (0.465)	0.026 (0.468)	0.249 (0.467)	0.311 (0.469)
[redacted]							
SOCIAL COHESION							
Ethnic Fractionalization				1.171 (2.246)	1.000 (2.244)	0.506 (2.220)	1.100 (2.219)
[redacted]							
Interaction: Ethnic Fractionalization * Lagged Polity				**- 0.430***** (0.081)	**- 0.412***** (0.081)	**- 0.411***** (0.080)	**- 0.424***** (0.080)
ARAB-SPECIFIC EFFECTS							
[redacted]							
Regional Wars						**4.368***** (1.238)	0.678 (2.049)
[redacted]							
Interaction: Regional War and East Asian							**6.155*** (3.596)
[redacted]							
Interaction: Regional War and Arab							-0.491 (3.441)
CONSTANT	**- 5.339***** (1.600)	**-5.014***** (1.717)	**-4.873***** (1.796)	**-4.318**** (1.885)	**-4.400**** (1.882)	**- 6.372***** (1.940)	**-5.919***** (1.993)

(*) **العمود الأول**: المتغير المستقل: الدخل، سابق/الحكم، سابق/التعليم، سابق/الحكم المجاور، سابق/نسبة الإناث من قوة العمل، سابق/الآثار الإقليمية: العربية/بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء/شرق آسيا/أمريكا اللاتينية/الآثار التاريخية: المستعمرة السابقة/الإرث الاستعماري/المستعمرة البريطانية السابقة/المستعمرة الإسبانية السابقة/المستعمرة الفرنسية السابقة/المستعمرة البرتغالية السابقة/آثار الدين: مسلم/مسيحي/التماسك الاجتماعي: الانقسام الإثني/الانقسام الإثني مربع/تداخل الانقسام الإثني × الحكم السابق/الآثار العربية ـ الخاصة: صافي صادرات الطاقة/الحروب الإقليمية/تداخل الحروب الإقليمية × بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء/تداخل الحروب الإقليمية × شرق آسيا/تداخل الحروب الإقليمية × أمريكا اللاتينية/تداخل الحروب الإقليمية × المنطقة العربية/الثابت.

الأخطاء المعيارية بين قوسين ()؛

مفتاح الأهمية: (*) الاحتمال أقل من ٠,١٠

(**) الاحتمال أقل من ٠,٠٥

(***) الاحتمال أقل من ٠,٠١

وهكذا، فمع أن آثار النفط هامة ويمكنها، إلى جانب أهمية النفط في الوطن العربي، تفسير بعض من استمرارية الأوتوقراطيات في الوطن العربي، فإن النفط ليس بوسعه أن يفسر كلياً العجز الديمقراطي العربي. ومع إدخال آثار النفط، فإن معامل نسبة الإناث من قوة العمل ينخفض قليلاً، كما أن معامل المتغير مسلم يبقى غير هام، وهو ما يدعم استنتاج روس الأخير(٢٧) القائل إن النفط ونسبة الإناث من قوة العمل، وليس الإسلام، يرتبطان بالدمقرطة المتعثرة في الوطن العربي. ومع ذلك، تنبغي ملاحظة آن آثار النفط ونسبة الإناث في الديمقراطية تنسجم مع جميع الآثار الأخرى التي تتضمنها العينة الكاملة، وهو ما يشير إلى أنهما لا يستطيعان بشكل فريد تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.

والآن، لاختبار أثر الحرب في الدمقرطة العربية، فإن مقياس الحروب الإقليمية أُدخل على الانحدار في العمود (f). وقد وُجد أن للحروب الإقليمية أثراً هاماً وإيجابياً في الدمقرطة. ومن الواضح أن هذا يتناقض مع المزاعم المتعلقة بالنظم الاستبدادية العربية، على اعتبار أن الإمكانية الأكبر لحدوث الصراعات في المنطقة العربية غالباً ما اقتُرحت كتفسير لاستمرار هذه النظم الأوتوقراطية (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٣)). ومع ذلك، فثمة مخرج لحل هذا اللغز يأتي من زيادة حجم جميع المتغيرات الدمية للمناطق (f). ومع إدخال أثر الحروب الإقليمية، فإن هذه المتغيرات الدمية للمناطق تصبح سالبة أكثر، وتزداد أهميتها (مع أن المتغيرات الدمية لبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء وأمريكا اللاتينية تبقى غير هامة، عند مستوى ١٠ بالمئة)، لتقلبَ هذا الأثر «الإيجابي» للحروب الإقليمية في الدمقرطة. ربما تقود الصراعات إلى دمقرطة أكثر في بعض المناطق، بينما يتأثر الوطن العربي بصورة سلبية بنزاعات المنطقة بحيث إن النظم تصبح أكثر استبدادية عقب الحروب العربية. وهذا الاستنتاج يتم اختباره في العمود التالي من خلال تداخل المتغير الدمية للمناطق مع متغير الحروب الإقليمية.

إن فرضية وجود أثر عربي ـ خاص حقاً للحروب الإقليمية يتم اختبارها في العمود (g) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤) من خلال التداخل بين المتغيرات الدمية للمناطق مع مقاييس الحرب الإقليمية، وإن النتائج مثيرة جداً. فبالنسبة إلى البلدان العربية، كان التداخل مع الحرب الإقليمية غير هام وسالب. أما بالنسبة إلى

(٢٧) Michael L. Ross, «Oil, Islam and Women,» *American Political Science Review*, vol. 102 (2008), p. 1.

المناطق الأخرى، فكان معامل فقرة التداخل إيجابياً وهاماً في بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء وبلدان أمريكا اللاتينية، وكان إيجابياً وهاماً تقريباً (قيمة الاحتمال= ٠,١١) في بلدان شرق آسيا. وإضافة إلى ذلك، فإن معامل الحروب الإقليمية يصبح غير هام. وتشير هذه النتائج إلى أن هناك اختلافاً عميقاً بين الدمقرطة العربية كنتيجة للصراعات الإقليمية والدمقرطة في المناطق الأخرى. فبينما تشهد هذه الأخيرة دمقرطة أكثر عقب الصراعات، فإن الوطن العربي يشهد دمقرطة أقل، أو لا يشهدها بتاتاً. وهذا أمر هام بشكل خاص، لأن إمكانية حدوث الصراعات الإقليمية في الوطن العربي أعلى، في المتوسط، مما هي لمجمل المناطق الأخرى (الجدول الرقم (٢ ـ ٣)). وأخيراً، يصبح معامل المتغير الدمية عربي صغيراً وغير هام، وهو ما يشير ليس فقط إلى أن أثر الحروب العربية في ارتباط خطي كبير (Highly Collinear) بالمتغير الدمية عربي (كما هو متوقع)، بل إن آثار الحروب الإقليمية فريدة في الوطن العربي. إن كل المتغيرات الدمية للمناطق الأخرى تصبح هامة مع إدخال الآثار المتداخلة للحروب الإقليمية ـ وهكذا، فإن آثار الحرب في الوطن العربي فريدة حقاً مقارنة بالمناطق الأخرى. ولتحليل أثر الحروب العربية بمعزل عن الارتباط الخطي بين المتغير الدمية «عربي» ومتغير الحرب الإقليمية العربية، فإن الحرب العربية يتم تحليلها بصورة إضافية في الجدول الرقم (٢ ـ ٦).

إن العمود (g) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤) لا يؤيد فقط محاجتنا القائلة إن آثار الحرب الإقليمية تؤثر في الدمقرطة في الوطن العربي بشكل مختلف عن تأثيرها في المناطق الأخرى، بل إنه أيضاً يقلب المحاجة رأساً على عقب؛ إذ توضح الأعمدة (a) ـ (f) كيف أن الدمقرطة في الوطن العربي كانت مختلفة تماماً عما هي في المناطق الأخرى. فمع إدخال كل مجموعة من المتغيرات التفسيرية، فإن الاختلافات بين المتغير الدمية «عربي» وتلك الخاصة بالمناطق الأخرى المقارنة كانت تزداد. وفي النموذج الأخير، في العمود (g) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤)، فإن السؤال لا يعود عن سبب وجود عجز ديمقراطي عربي، نظراً إلى أن الكثير منه يمكن تفسيره من خلال النفط والحروب الإقليمية العربية، بل، بدلاً من ذلك، لماذا لا تكون المناطقُ الأخرى، مناطقُ التحكم، أكثر ديمقراطيةً. فمع إدخال الآثار المتداخلة للحرب الإقليمية، تبقى هناك مُعاملات هامة وسالبة للمتغيرات الدمية بالنسبة إلى المناطق الثلاث كلها: أفريقيا جنوبي الصحراء وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا. وهذا يشير إلى أن متغيرات الحداثة المدخلة أصلاً في العمود (a) تهمل أثر الحرب عن طريق

التعميم الواسع لمستوى التنمية الاقتصادية والتعليم. ونظراً إلى اهتمامنا هنا بالعجز الديمقراطي العربي بشكل رئيسي، فإن السؤال عن العجز الديمقراطي المتبقي في تلك المناطق الأخرى نتركه لبحث آخر.

ونخلص، حتى الآن، إلى أن، مع التحكم بالمحدِّدات الأخرى، فإن النفط يرتبط بغياب الديمقراطية ارتباطاً قوياً، وأن الحروب العربية تفسر بعض النقص في العجز الديمقراطي العربي. وعلاوة على ذلك، فإن المتغير الدمية «عربي» يصبح غير هام كمتغير قائم مستقل عندما نُدخل الآثار المتداخلة للحروب، وهو ما يميّز بين آثار الحروب في الوطن العربي والمناطق الأخرى. ستتم تنقية واختبار هذه النتائج في الجزء الباقي من هذا القسم. ونبدأ باختبار متانة نتائج الجدول الرقم (٢ ـ ٤) من خلال اللجوء إلى صياغات بديلة للنموذج والمتغيرات.

اختبارنا الأول يفحص التأثير المتداخل في العمود (g) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤). وللتأكد من أن نتائجنا، التي تشير إلى أثر فريد للحرب العربية، لا تأتي من التأثيرات المتداخلة للمتغير الدمية «عربي»، فإننا نجُري الانحدارات من جديد باستعمال التأثيرات المتداخلة للنفط، والتعليم، ونسبة الإناث من قوة العمل، والإرث الاستعماري. وتُقدم هذه النتائج في الجدول الرقم (٢ ـ ٥). ولأن الانحدارات تتماثل، من النواحي الأخرى، مع تلك التي ترد في العمود (g) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤)، فإننا لا نقدم في الجدول الرقم (٢ ـ ٥) سوى نتائج المتغيرات الدمية، ومتغيرات الاختبار، ومتغيرات التأثيرات المتداخلة (حيث يتماثل كل عمود مع الانحدار الأصلي مع متغير متداخل يُورد عند قمة العمود).

يبين تداخل المتغيرات الأربعة الأخرى أن أثر الحرب الإقليمية فريد من حيث آثاره المتداخلة، لأن المتغير الدمية «عربي» هام في كل الانحدارات الأربعة الأخرى. وإضافة إلى ذلك، إن إشارة التأثيرات المتداخلة للنفط، والتعليم، ونسبة الإناث من قوة العمل، والإرث الاستعماري، هي نفسها كما في المتغيرات الدمية للمناطق الأخرى، وهو ما يشير إلى أن العجز الديمقراطي العربي لا يمكن تفسيره بواسطة الآثار المتداخلة المختلفة من خلال القنوات الأخرى هذه. وهكذا، فمع أن إشارة متغير النفط سالبة وإشارة نسبة الإناث من قوة العمل إيجابية، فإنه ليس من سبب لأن نتوقع أن تكون نتائج التأثيرات المتداخلة أو المتغير الدمية مختلفةً في البلدان العربية عما هي في المناطق الأخرى. إن جزءاً من العجز الديمقراطي العربي يمكن رده إلى الاعتماد الكبير على النفط كنسبة من الصادرات، وإلى المساهمة المحدودة للنساء في الاقتصاد (وبالتالي في المجال

السياسي أيضاً). ومع ذلك، فإن تلك العجوزات «عادية» مقارنة بالبلدان الأخرى في العينة ـ فالبلدان ذات الاعتماد الواسع على النفط والمساهمة المتدنية للنساء في الاقتصاد حقّقت درجات متدنية لنظام حكمها. ومع ذلك، يبين الجدول الرقم (٢ ـ ٥) أن أثر الحرب مختلف أساساً في البلدان العربية؛ فالتأثيرات المتداخلة للحرب في الوطن العربي في الفترة السابقة، مع توسع الحقوق السياسية والدمقرطة، تختلف عنها في المناطق الأخرى.

الجدول الرقم (٢ ـ ٥)
اختبارات المتانة من خلال آثار التداخل(*)

	INTERACTED VARIABLES				
DUMMY VARIABLES	Regional Wars	Net Fuel Exports	Education	Female % of Labor Force	Colonial Legacy
Arab	-0.779	-1.772***	-2.796***	-5.106***	-2.622***
	(1.146)	(0.654)	(0.769)	(1.745)	(0.713)
[redacted]					
East Asian	- 2.548**	-1.309**	-1.088**	-1.439	-1.849***
	(1.080)	(0.549)	(0.546)	(2.860)	(0.624)
[redacted]					
EXPLANATORY VARIABLE COEFFICIENT					
Regional Wars	0.678	4.083***	4.959***	4.794***	4.566***
	(2.049)	(1.246)	(1.258)	(1.246)	(1.248)
[redacted]					
Education	0.172	0.117	0.996***	0.026	0.227
	(0.244)	(0.246)	(0.368)	(0.251)	(0.247)
[redacted]					
Colonial Legacy	-6.446***	-7.372***	-7.189***	-6.996***	-20.016***
	(1.667)	(1.582)	(1.590)	(1.586)	(3.971)
INTERACTED EFFECT					
Arab * Interacted Variable	-0.491	-0.008	-1.135**	0.127**	16.995***
	(3.441)	(0.017)	(0.502)	(0.057)	7.355
[redacted]					
East Asian * Interacted Variable	6.155*	-0.038	-1.521***	0.000	6.368
	(3.596	(0.026)	(0.552)	(0.074)	(7.301)
[redacted]					

(*) **العمود الأول**: المتغيرات الدمية (Dummies Variables): العربي/ بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء/ بلدان شرق آسيا/ بلدان أمريكا اللاتينية/ معامل المتغير التفسيري: الحروب الإقليمية/ صافي صادرات الطاقة/ التعليم/ نسبة الإناث من قوة العمل/ الإرث الاستعماري/ الأثر المتداخل: العربي × المتغير المتداخل/ بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء × المتغير المتداخل/ بلدان شرق آسيا × المتغير المتداخل/ بلدان أمريكا اللاتينية × المتغير المتداخل؛

الصفّ الأول: المتغيرات المتداخلة: الحروب الإقليمية/ صافي صادرات الطاقة/ التعليم/ نسبة الإناث من قوة العمل/ الإرث الاستعماري.

الأخطاء المعيارية بين قوسين ()؛

مفتاح الأهمية: (*) الاحتمال أقل من ٠,١٠

(**) الاحتمال أقل من ٠,٠٥

(***) الاحتمال أقل من ٠,٠١

٢ ـ متانة الصياغات البديلة للحرب العربية والنفط

إن نتائج الجدولين الرقمين (٢ ـ ٤) و(٢ ـ ٥) قوية، وتدعم المحاجة القائلة بوجود شيء ما فريد في العجز الديمقراطي العربي لا يمكن تقصيه في الاتجاهات العالمية للدمقرطة، أي وجود وأهمية النفط والعلاقة الفريدة بين الحروب العربية والدمقرطة. سنقوم هنا باختبار هاتين النتيجتين أكثر بواسطة مقاييس بديلة للحرب العربية، وذلك لتأكيد أن هذه الآثار ليست نتاجاً لصيغتنا الأولى[٢٨].

وينصب اهتمامنا على تحليل هذه السمة الفريدة للبلدان العربية. ولإبراز هذا الأثر، نستخدم نموذجاً يستبعد العوامل غير الهامة، مع إبقاء التأثيرات المتداخلة لمتغير الحرب المتداخلة. ويقدم الجدول الرقم (٢ ـ ٦) نتائج مختارة للتقديرات وفق المقاييس البديلة للحرب العربية، وذلك باستعمال هذا النموذج. ولغرض الإيجاز، أعدْنا هنا فقط تقديم مُعاملات هذه المقاييس البديلة لآثار الحرب العربية؛ إذ لم يتم تغيير معاملات المتغيرات الأخرى وأهميتها عند إحلال هذه الصياغات البديلة (Alternative Specifications). ولتجزئة أثر الصراع وتحديد ما إذا كان نوع النزاع يؤثر أم لا في الدمقرطة، فإن العمود (b) من الجدول الرقم (٢ ـ ٦) يطرح ثلاثة مقاييس لقتلى الحرب العربية: قتلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، والحروب الأهلية العربية، والحروب الخارجية التي جرت في البلدان العربية جزئياً أو كلياً. وتشير نتائج العمود (b) إلى أن هذه المقاييس البسيطة لقتلى الحروب (كمؤشر على حجم الصراع) لا تفسر الميول الاستبدادية في الوطن العربي[٢٩].

---

(٢٨) كاختبار لمتانة مقياسنا لآثار النفط في الدمقرطة، نستعمل صياغات بديلة متعددة للنفط، بما في ذلك إجراء تقدير معيّن باستعمال المعلومات فقط حينما تتوفّر بيانات الصادرات الصافية من الطاقة، وهو تقدير مع متغيّر دمية للبيانات غير الموجودة والمضافة إلى الصادرات الصافية من الطاقة ومع المتغير الدمية «عربي». وبعد استعمال هذه الصياغات البديلة، لم يكن هناك أي اختلاف هام، وأن المتغير الدمية للبيانات غير الموجودة والمضافة غير هام ويقرب من الصّفر. للاطلاع على النتائج في الملاحظة التكنيكية، انظر: Elbadawi, Makdisi and Milante, Ibid.

(٢٩) إنّ البيانات المتعلقة بقتلى الحروب أُخذت من: PRIO (International Peace Research Intitute, Oslo), Armed Conflicts Database, <http://www.prio.no/cscw>.

إضافة إلى ذلك، فقد تمّ ترجيح هذه البيانات بشأن قتلى الحروب بواسطة عامل المسافة بين البلدان العربية بطريقة تشبه نموذج الجاذبية، مع أخذ البيانات من: Centre D'Etudes Prospectives et d d'Informations Internationales (CEPII; the French Research Center in International Economics).

ويجري استعمال القيم السابقة لهذه المقاييس لتجنّب مشكلة اتجاه السببية بين المتغيرات (Endogeneity)، وأنّ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيّر يُستعمَل لعكس الأثر المتناقص لعنف كبير الحجم.

ولذا، يقوم العمود (c) بتثقيل المقاييس بعامل بُعد المسافة عن دائرة الصراع. وهنا، فإن تثقيل عدد القتلى في الحروب الأهلية بهذا العامل لا يبدو أن له أي تأثير في الدمقرطة، ولكن القرب من النزاعات الدولية الكبيرة يؤثر سلباً في الدمقرطة العربية بشكل يتناسب مع حجم النزاع. وهذا يمكن أن يعني أن التدخلات كبيرة الحجم، كالاحتلال القائم للعراق، وكذلك الصراعات الأخرى كحروب الخليج، ساهمت فعلاً في مقاومة الدمقرطة في الوطن العربي، وبخاصة في البلدان المجاورة للبلد الذي يدور فيه النزاع. وبالمثل، حينما يتم تجميع قتلى الحروب بعامل المسافة، كما في العمود (d)، فإن أثر النزاع المحلي الكبير الحجم هو أيضاً سلبي وهام.

الجدول الرقم (٢ ـ ٦)

الصياغات البديلة للحرب العربية (المتغير التابع: نظام الحكم)(*)

INDEPENDENT VARIABLE	(a)	(b)	(c)	(d)	(e)
[redacted]					
Israeli-Palestinian Battle Deaths		-0.409 (0.431)			
[redacted]					
Arab International War Battle Deaths		0.053 (0.117)			
[redacted]					
Arab Int'l War Deaths Weighted by Distance			- 0.159* (0.095)		
[redacted]					
Israeli-Palestinian Battle Deaths Weighted by Distance					- 1.024*** (0.389)

(*) **العمود الأول**: المتغير المستقل/ تداخل: الحرب الإقليمية والمتغير عربي/ قتلى المعارك الفلسطينية ـ الإسرائيلية/ قتلى الحروب الأهلية العربية/ قتلى الحروب الخارجية في المنطقة العربية/ ترجيح قتلى الحروب الأهلية العربية بعامل المسافة/ ترجيح قتلى الحروب الخارجية في المنطقة العربية بالمسافة/ ترجيح قتلى جميع الحروب العربية بالمسافة/ ترجيح قتلى المعارك الفلسطينية ـ الإسرائيلية بالمسافة.

الأخطاء المعيارية بين قوسين ()؛

مفتاح الأهمية: * الاحتمال أقل من ٠,١٠

(**) الاحتمال أقل من ٠,٠٥

(***) الاحتمال أقل من ٠,٠١

وأخيراً، يتم تثقيل عدد قتلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بحسب بُعد المسافة عن البلد الذي تدور حوله المشاهدة المعنية، ويوضع بدلاً من الحرب الإقليمية العربية في العمود (e). وتشير النتائج الهامة والسالبة إلى أن البلدان العربية القريبة من إسرائيل وفلسطين بشكل خاص تقاوم الدمقرطة في الفترات التي تشهدُ نزاعاً إسرائيلياً ـ فلسطينياً كبير الحجم.

٣ ـ التدخل الخارجي والحرب الباردة

من المثير للجدل القول إن الحرب قد لا يكون لها أثر في الدمقرطة العربية بقدر أثر التدخل الجيو ـ سياسي للقوى العالمية في القضايا السياسية العربية. ولاختبار هذه المساءلة، نُدخل مقاييس جديدة قد تلتقط أثر تدخلات القوى العالمية من خارج الوطن العربي. وترد النتائج في الجدول الرقم (٢ ـ ٧). وهنا أيضاً لم نفعل سوى إعادة ذكر مُعاملات المتغيرات التي تهمنا باستعمال نموذج بسيط. هذا ولم يتغير كثيراً أثر المتغير الدمية «عربي» ولا التأثيرات المتداخلة. وعليه، فإن النتائج السابقة تكون قد تأكدت وأُكملت بنجاح.

إن للمتغير الدمية للحرب الباردة (الذي يأخذ الرقم ١ بالنسبة إلى الفترات الست الأولى من العينة: من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٨٩) أثر هام وسالب في الدمقرطة (انظر العمود [b] من الجدول الرقم (٢ ـ ٧))، وهو ما يشير إلى أنه كان من الأسهل على البلدان مقاومة الدمقرطة في أثناء الحرب الباردة، ربما بسبب الدعم الخارجي و«إنقاذ» النظم الأوتوقراطية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولاختبار هذه الفرضية، تم إدخال متغير التدخلين العسكريين الأمريكي والسوفياتي في العمود (c) من الجدول الرقم (٢ ـ ٧)[٣٠]. وقد وُجد أن أثر التدخل العسكري الأمريكي في الدمقرطة سالب ولكن غير هام، بينما يتسم أثر التدخلات السوفياتية بأنه إيجابي وهام. والأثر الأخير ربما لا يعني أن الاتحاد السوفياتي كان يشجع الديمقراطية بقدر ما عكسَ الاقتراب الوشيك للاتحاد السوفياتي من السقوط والمستويات العالية من الدمقرطة في التسعينيات (التي يعكسها المتغير الدمية الهام للحرب الباردة)، ما دام التدخل

---

(٣٠) التدخلان العسكريان الأمريكي والسوفياتي تمثّلهما المتغيرات الدمية السابقة التي تقوم على بيانات التدخل العسكري المأخوذة من: Faten Ghosn, Glenn Palmer and Stuart Bremer, «The MID3 Data Set, 1993-2001: Procedures, Coding Rules, and Description,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 21 (2004), pp. 133-154, <http://www.correlatesofwar.org>.

العسكري السوفياتي، نظرياً، لم يكن ممكناً بعد نهاية الحرب الباردة وخلال فترة الدمقرطة التي تلت انتهاء الحرب الباردة.

الجدول الرقم (٢ ـ ٧)
أثر الحرب الباردة والتدخل الخارجي(*)

INDEPENDENT VARIABLE	(a)	(b)	(c)	(d)	(e)
Interaction: Regional War and Sub-Saharan Africa	**7.384*** **	4.231	**7.654*** **	**7.315*** **	**5.925***
	(2.677)	(2.765)	(2.668)	(2.696)	(3.147)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Interaction: Regional War and Latin America	**10.169*** **	**9.310*** **	**10.354*** **	**10.149*** **	**9.881*** **
	(2.625)	(2.597)	(2.623)	(2.638)	(2.784)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Cold War		**- 1.229*** **			
		(0.319)			
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
USSR Russian Military Intervention			**3.374** **		
			(1.481)		
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
US Official Development Assistance					-0.001
					(0.001)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
French Official Development Assistance					0.005
					(0.004)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

(*) **العمود الأول**: المتغير المستقل/ تداخل: الحرب الإقليمية ومتغير بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء/ تداخل: الحرب الإقليمية ومتغير بلدان شرق آسيا/ تداخل الحرب الإقليمية ومتغير بلدان أمريكا اللاتينية/ تداخل: الحرب الإقليمية والمتغير عربي/ الحرب الباردة/ التدخل العسكري الأمريكي/ التدخل العسكري الروسي (السوفياتي)/ المساعدة العسكرية الأمريكية/ مساعدات التنمية الرسمية الأمريكية/ مساعدات التنمية الرسمية البريطانية/ مساعدات التنمية الرسمية الفرنسية/ مساعدات التنمية الرسمية السوفياتية.

الأخطاء المعيارية بين قوسين ()؛

مفتاح الأهمية: (*) الاحتمال أقل من ٠,١٠

(**) الاحتمال أقل من ٠,٠٥

(***) الاحتمال أقل من ٠,٠١

إن تدخل القوى الخارجية لا يتم من خلال التدخل العسكري المباشر فقط، بل أيضاً من خلال الدعم العسكري والمساعدات الرسمية للتنمية. ويتم اختبار آثار

هذه المتغيرات في العمودين (d) و(e) من الجدول الرقم (٢ ـ ٧)[٣١]. يبدو أن مساعدة الولايات المتحدة، العسكرية والتنموية معاً، غير فعالة بالنسبة إلى تشجيع الديمقراطية. وبالمثل، فإن مساعدات التنمية المقدَّمة من فرنسا والاتحاد السوفياتي، أيضاً، غير فعالة من ناحية التشجيع على تحقيق تغيرات هامة في حقل الديمقراطية. ولكن مساعدات التنمية الأجنبية من بريطانيا كان لها أثر هام نوعاً ما في الدمقرطة، بيد أن ذلك كان على مستوى ١٠ بالمئة فقط من فترة الثقة الإحصائية (Level of Confidence). وفي غضون ذلك، وفي جميع الصياغات البديلة هذه، لم يكن هناك سوى تغير طفيف جداً يكاد يكون غير ذي أثر في التأثيرات المتداخلة للحرب العربية؛ وفي الواقع، وبعد التحكم بمتغيرات الحرب الباردة والدعم العسكري ومساعدات التنمية، فإن تأثير الحروب الإقليمية العربية يصبح أكثر بروزاً كما تعكسه مُعاملات سالبة أكبر.

٤ ـ متانة المقاييس البديلة للديمقراطية[٣٢]

إضافة إلى الاختبارات المبينة أعلاه للمقاييس البديلة للمتغيرات المستقلة، نقوم أيضاً باختبار آثار المقاييس البديلة للمتغير التابع، وذلك باستعمال مقاييس الحقوق السياسية ومستويات الحريات المدنية لمؤشر دار الحرية، بعد عكس وإعادة صياغة حجم كليهما، بحيث تكون قابلة للمقارنة مع درجات نظام الحكم (أي من ـ ١٠ إلى ١٠). تم إحلال كلا المقياسين بالنسبة إلى نظام الحكم باتباع النموذج من العمود (f) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤). وإضافة إلى ذلك، وللتأكد من استعمال العينة نفسها في الاختبارات الثلاثة كلها، نقصر نموذج نظام الحكم للعمود (a) على العينة التي تتوافر عنها بيانات دار الحرية. وترد نتائج الاختبارات الثلاثة للمتغيرات المختارة في الجدول الرقم (٢ ـ ٨).

---

(٣١) تُعرف المساعدة العسكرية بأنها «المساعدة العسكرية، الكلية» الأمريكية، مقيسةً بملايين الدولارات الأمريكية، بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٥، انظر: USAID, «US Overseas Loans and Grants» (Green Book), <http://qesdb.cdie.org/gbk/index.html>.

أمّا بيانات مساعدات التنمية الرسمية، فمأخوذة من: OECD-DAC Statistics Portal.

(٣٢) في عمل آخر لنا، قمنا أيضاً باختبار إجراءات تجميع مؤشر نظام الحكم. فبدلاً من نظام الحُكم المتوسط، قمنا بإحلال مستويات نظام الحكم الوسيطة والدنيا لجميع البلدان في كل فترة. ثمة أثر أساسي ضئيل لإجراءات التجميع هذه في القوة التفسيرية. فلم تتغير أي من المتغيرات التفسيرية الهامة من حيث الإشارة أو الحجم أو الأهمية عند استبدال هذه المتغيرات باستعمال إجراءات تجميع مختلفة، انظر: Elbadawi, Makdisi and Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World».

الجدول الرقم (٢ ـ ٨)
المقايس البديلة للدمقرطة(*)

INDEPENDENT VARIABLE	Polity IV (a)	Freedom House Civil Liberties (b)	Freedom House Political Rights (c)
Income	**0.713*** **	**1.526*** **	**1.695*** **
	(0.164)	(0.159)	(0.205)
[redacted]			
Arab	**-2.215*** **	**-2.019*** **	**-1.669** **
	(.659)	(0.651)	(0.833)
[redacted]			
[redacted]			
Social Cohesion, Squared	-.293	**7.688*** **	4.931
	(2.576)	(2.491)	(3.212)
[redacted]			

(*) **العمود الأول**: المتغير المستقل/ الدخل/ التعليم/ المتغير الدمية عربي/ الانقسام الإثني/ التماسك الاجتماعي/ التماسك الاجتماعي، مربع/ الحرب الإقليمية، سابق؛
العمود الثاني: مؤشر نظام الحكم؛
العمود الثالث: دار الحرية (الحريات المدنية)؛
العمود الرابع: دار الحرية (الحقوق السياسية).
الأخطاء المعيارية بين قوسين ()؛
مفتاح الأهمية: (*) الاحتمال أقل من ٠,١٠
(**) الاحتمال أقل من ٠,٠٥
(***) الاحتمال أقل من ٠,٠١

تعكس التقديرات التي تستعمل كلا مقياسيْ دار الحرية في العمودين (b) و(c) صورةً مماثلة لنتائج مؤشر نظام الحكم الواردة في العمود (a). النتيجة الرئيسية هي أن المتغير الدمية «عربي» يبقى سلبياً وهاماً للمقاييس الثلاثة كلها، وهو ما يشير إلى أن العجز الديمقراطي في الوطن العربي ليس نتاج المقياس المعتمد لنظام الحكم. كما تثبت النتائج بعض التداخل بين تعريف اللبرلة السياسية والتنمية الاقتصادية والبشرية، كما تشهد على ذلك الزياداتُ في أثر الدخل والانخفاضاتُ في أثر التعليم حينما نستعمل مقاييس دار الحرية بدلاً من مؤشر نظام الحكم. وهذا قد يعكس بشكل فعال حقيقة أن مؤشر نظام الحكم يقيس النظم السياسية، بينما تقيس دار الحرية درجة الحقوق السياسية. وإضافة إلى ذلك، وُجد أن التماسك الاجتماعي له أثر متنوع في مقاييس دار الحرية،

وأن هذا الأثر هام بالنسبة إلى تحديد درجات الحريات المدنية. وأخيراً، لنلاحظ أن مقياس الحرب الإقليمية ليس هاماً في تحديد مستويات الحريات المدنية والحقوق السياسية، ولو أنه حينما يتم توسيع النموذج لمراعاة التأثيرات المتداخلة كما في العمود (g) من الجدول الرقم (٢ ـ ٤)، فإن الآثار شبيهة بمقاييس دار الحرية ومؤشر نظام الحكم (أي أن الآثار المتداخلة للحروب العربية تختلف عن آثارها للحروب في المناطق الأخرى، وإن أهمية المتغير الدمية «عربي» تضيع حينما تتداخل مع الحرب، وذلك بغض النظر عمّا إذا كنا نستعمل مقاييس مؤشر نظام الحكم أو الحريات المدنية أو الحريات السياسية).

خامساً: الديمقراطية والنمو الاقتصادي

رغم أن نظرية الدمقرطة، التي تقوم على الحداثة، تفسر، كما يبدو، الكثير من التغير في الوضع الديمقراطي في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن الأدلة المبينة أعلاه تطرح حالة قاهرة مفادها أن الوطن العربي هو استثناء هام من تلك النظرية. فرغم التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، تواصلَ العجز الديمقراطي العربي، مع غياب التقدم الديمقراطي في الوطن العربي الذي يمكن رده إلى وجود النفط ونزاعات المنطقة. وعلى فرض تواصل الاستبداد في الأوتوقراطيات العربية، والتحديات الفريدة للدمقرطة التي يواجهها الوطن العربي، فإن من الصعب تقييم وتحديد مستوى الدمقرطة الذي يحقق النمو الاقتصادي الأمثل وتحديد المستوى المستدام من الدمقرطة. وفي هذا القسم، نحلل بعض الاتجاهات العامة في نمو تلك الدول التي تدمقرطت منذ سنة ١٩٦٠، ونستخلص بعض الدروس المتعلقة بالدمقرطة والتنمية الاقتصادية المستدامة في الوطن العربي.

تتضمن دراسات التنمية الكثير عن أسباب التنمية الاقتصادية. فإضافة إلى الاستثمار، الذي هو نفسه على الأغلب عامل داخلي ضمن بيئة النمو، وُجد أن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية يمثل عوامل ثابتة في النمو الاقتصادي، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية. فالكثير من الجدل الجاري يتركز حول المصادر الثلاثة التي ترد في المناقشات بشكل غير رسمي تحت اسم «المؤسسات والتجارة والجغرافية»، وهو ما يؤشر بعض الظروف الأخرى التي تَبينَ أنها تساهم في النمو الاقتصادي المستدام والمتوقع. تجدر ملاحظة أن التجارة غالباً ما يتم التنبؤ بها على أساس الموارد المتوافرة والجغرافية، وحتى إذا كان لكلا هذين المصدرين أثر ما في النمو الاقتصادي، فلا يترتب عليهما سوى بعض الآثار

المتعلقة بالسياسة العامة، بحيث لا يتبقى غير المؤسسات، التي ربما تشمل الديمقراطية، كحقل للتدخل الحقيقي للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ورغم وجود إجماع على أن ضمان حقوق الملكية يشجع النمو الاقتصادي، فليس من الواضح ما إذا كانت النظم الديمقراطية أو الدكتاتورية تمتلك أي مزايا طبيعية في تأمين تلك الحقوق. فقد كان هناك الكثير من المحاججات لصالح أو ضد المزايا الاقتصادية للدمقرطة، مع توصل كثير من الكُتّاب إلى الاستنتاج بعدم وجود مزايا طبيعية لأي منهما، أو أن النظم الهجينة ـ أي النظم السياسية التي هي في مرحلة انتقال أو التي تمتلك بعض معالم الديمقراطية ـ يمكن أن توفر ذلك النوع من سياسة «الهدم البنّاء» الضرورية للنمو. فالقيود الأولية على السلطة التنفيذية يمكن أن توفر المجال للاستثمار وريادة المنظِّمين (Entrepreneurialism)، في حين يمكن للديمقراطية «المفرطة» أن تقود إلى السعي السياسي، غير المنتج، للحصول على ريع متأتٍ من اهتمامات توزيعية[(٣٣)]. ويرى كُتّاب آخرون أن مصداقية النظام وانسجامه، سواء أكان النظام أوتوقراطياً أم ديمقراطياً، هما الشيء الأهم للحد من إمكانية التقلب، وبالتالي تشجيع الاستثمار والنمو الطويل ـ الأجل[(٣٤)]. ولكن لأن النظم الهجينة هي بلدان في مراحل انتقالية في الغالب، فإن قضية الانسجام تعقّد التحليل، وهو ما يوحي بأن هذا النمو لا يمكن أن يكون غير نمو مؤقت. وإضافة إلى ذلك، فإن النظم الهجينة لا تكون كذلك في الغالب إلا لأنها تأتي عقب فترات من العنف السياسي أو الجيشان التي ربما كانت مكلفة وضارة، وهو ما يشير إلى أن النمو المرتبط بهذه النظم لا يمكنه أن يكون غير نمو من النوع الهادف

(٣٣) انظر مثلاً: Olson, «Dictatorship, Democracy and Development;» Adam Przeworski and Fernando Limongi, «Political Regimes and Economic Growth,» *Journal of Economic Perspectives* (Summer 1993), p. 3; Dani Rodrik, «Democracy and Economic Performance,» paper presented at: The Conference on Democratization and Economic Reform in South Africa, Cape Town, 16-19 January 1998, and Barro, «Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study».

وفي عمل آخر، يجد هيليول أن الديمقراطية لا تقوم بغير تشجيع النمو من خلال التعليم والاستثمار، وهي أشياء لا تنفرد بها النظم الديمقراطية، انظر: John F. Helliwell, «Empirical Linkages Between Democracy and Economic Growth,» *British Journal of Political* Science, vol. 24 (June 1994).

والمثال المعاكس البارز هو سنغافورة، وذلك في العمل الذي طوّره أسيموغلو وروبنسون في: Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006).

(٣٤) انظر: Ronald Wintrobe, «The Tinpot and the Totalitarian: An Economic Theory of Dictatorship,» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 3 (1990), p. 3.

إلى اللحاق بالغير أو تعويض ما فات بسبب إعادة البناء، وليس بالضرورة نمواً من النمط الذي ينبغي أن تتطلع إليه الدول الساعية إلى الدمقرطة.

وإلى الحد الذي يكون فيه أي أثر متنوع للدمقرطة متيناً للغاية، فإن زيادة الحقوق السياسية ينبغي أيضاً أن ترتبط بنمو أعلى في الوطن العربي، إذا أخذنا في الاعتبار أن معظم النظم في المنطقة نظم استبدادية إلى حد بعيد. ومع أن تنكر الحكومات للتعاقدات أو مصادرة الملكية لا يشكل مصدر قلق كبيراً، فما تزال هناك مخاوف كبيرة من الفساد، وتدني مستوى نظام حكم القانون ونوعية الجهاز الإداري الحكومي في الوطن العربي[٣٥].

وينصبّ اهتمامنا هنا على كيفية مساهمة الديمقراطية في تحقيق النمو. وبحسب مساهمات رودرِك[٣٦] بشأن الموضوع، فهناك أثران لا بد من درسهما: أثر الديمقراطية في معدل النمو، وأثرها في تقلب النمو (Volatility of Growth). وإضافة إلى ذلك، هناك طريقتان ممكنتان لتأثير الديمقراطية في النمو وتقلبه: ففي المدى القصير، قد تكون هناك صدمة للنظام الحاكم يمكن ملاحظتها في العقد اللاحق مباشرة للدمقرطة؛ ويمكن أن يكون هناك أثر أبعد مدى يرتبط بمستوى الدمقرطة. وبجمع كلا السببين والأثرين الممكنين، يكون لدينا أربعة مظاهر يمكن أن تشكل مسارات من الدمقرطة باتجاه النمو الاقتصادي:

(١) الأثر القصير ـ المدى للدمقرطة الحديثة في المعدلات السنوية للنمو (أثر «فعل الدمقرطة» في النمو الحديث).

(٢) الأثر القصير المدى للدمقرطة الحديثة في معدل التقلب (أثر «فعل الدمقرطة» في التقلب الحديث)

(٣) الآثار المتوسطة الأبعد مدى لمستوى الديمقراطية في معدلات النمو (أثر «مستوى الديمقراطية» في النمو)

(٤) الآثار المتوسطة الأبعد مدى لمستوى الديمقراطية في معدل التقلب (أثر «مستوى الديمقراطية» في التقلب).

---

(٣٥) انظر: Ali Abdel Gadir Ali, «Internal Sustainability and Economic Growth in the Arab States,» in: Mohamed Salih, ed., *UNESCO Encyclopedia of Life Support System* (The Hague: International Centre of Social Science Education and Research, 2001).

(٣٦) Rodrik, «Democracy and Economic Performance».

ولتحديد هذه الآثار المختلفة، سنستعمل درجات نظام الحُكم الموصوفة سابقاً لقياس مستوى الديمقراطية، ونعّرف الدمقرطة كتحسن في درجة نظام الحكم من ثلاث نقاط أو أكثر. وسنأخذ في الاعتبار إمكانية أن الدمقرطة يمكن أن تأخذ سنوات متعددة، وذلك بأن نضع متغير دمية هو «الدمقرطة التي حدثت مؤخراً» (الديمقراطية الحديثة) للسنوات العشر التي تلي تغيراً ما في درجات نظام الحكم يزيد على نقطتين، بما في ذلك التحسنات في نظام الحكم خلال السنوات المتعددة. لنلاحظ أن مثل هذا التعريف يأخذ في الاعتبار الدمقرطة في سنة واحدة، تليها دمقرطة أكثر تمتد من سنتين إلى عشر سنوات لاحقاً، وعندئذ فإن المتغير الدمية «الدمقرطة التي حدثتْ مؤخراً» يتوسع إلى عشر سنوات بعد آخر سنة حدثَ فيها تحسن إيجابي يمكن احتسابه. وعلى نحو مماثل، يمكن حدوث انقطاع في صيرورة بلد ما في حالة الدمقرطة التي حدثتْ مؤخراً عند حصول تغير ما سلبي في نظام الحكم، أي تغير في درجة نظام الحكم أقل من ـ ٢. إن التغيرات في نظام الحكم التي تبلغ درجتها ـ ١ أو ـ ٢ لا تقطع ترقيم الدمقرطة التي حدثت مؤخراً ما لم يبلغ مجموع تلك التغيرات أكثر من الدمقرطة الإيجابية (أي إن الحالة تعود إلى مستوى للديمقراطية أقل أو مساوٍ لمستوى الديمقراطية الأصلي). وكل السنوات التي تتأهل بواسطة التعريف أعلاه تأخذ الرقم ١ بالنسبة إلى الدمقرطة التي حدثت مؤخراً، باستعمال قاعدة البيانات السنوية التي تقوم على البيانات الدورية المستعملة سابقاً في هذا الفصل.

وبعد تعريف «الدمقرطة التي حدثت مؤخراً»، أصبحنا مستعدين للشروع في تقييم آثار الدمقرطة ومستوى الديمقراطية في النمو الاقتصادي وتقلبه. سنستعمل مجموعة غير متوازنة من ١١٧ بلداً، مع مشاهدات سنوية من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ٢٠٠٣ (٣٥٤٠ مشاهدة). وباستعمال التعريف السابق لـ «الدمقرطة التي حدثت مؤخراً»، لدينا عينة من ٩١١ بلداً ـ مشاهدة لـ «الدول التي تقوم بالدمقرطة» (Democratizing States) و٢٦٢٩ بلداً ـ مشاهدة لـ «الدول التي لا تقوم بالدمقرطة» (Non-democratizing States). وهنا نبتعد عن رودرِك بحصر العينة بالبلدان التي تمتلك أقل من ٧ درجات لنظام حُكم (لأن البلدان التي تملك أكثر من ذلك لا تستطيع أن تَدَمقرط، بحسب تعريفنا). ومن هذه الناحية، فنحن نقارن الدول القائمة بالدمقرطة فقط بتلك الدول التي يمكن تصور قدرتها على الدمقرطة.

ولتلخيص بيانات النمو لهذه الدول، نجمع معدلات النمو السنوية لجميع

البلدان في العينة، ثم نفصل بين البلدان التي تدمقرطت وتلك التي لم تقم بذلك. وإضافة إلى ذلك، نقسم البلدان التي تدمقرطت إلى بلدان نجحت في ذلك (أي البلدان التي تقع ضمن العينة تماماً ولم تفشل فيها الدمقرطة لغاية نهاية العينة سنة ٢٠٠٣)، والبلدان التي فشلت في دمقرطتها (أي التي ترتد عن تقدمها الديمقراطي في السنوات العشر الأولى من الدمقرطة، كما تمت الإشارة إلى ذلك، أعلاه). وترد هذه النتائج في الجدول الرقم (٢ ـ ٩).

الجدول الرقم (٢ ـ ٩)
المقارنة بين معدلات النمو الوسطية ومحاولة الدمقرطة(*)

	MEAN	OBSERVATIONS	S.E.
Non-democratizers	.014	2,431	.001
Democratizers	.008	1,137	.002
Successful democratizers	.012	738	.002
Failed democratization	.001	399	.003

(*) العمود الأول: الدول التي لا تقوم بالدمقرطة/ الدول التي تقوم بالدمقرطة/ الدول التي نجحت في ذلك/ الدول التي لم تنجح في ذلك؛

العمود الثاني: الوسط؛

العمود الثالث: المشاهدات؛

العمود الرابع: الأخطاء المعيارية.

وكما يبين الجدول الرقم (٢ ـ ٩)، هناك اختلاف هام إحصائياً في معدلات النمو بين عينة البلدان التي تقوم بالدمقرطة والبلدان التي لا تقوم بذلك. فالبلدان التي لم تقم بالدمقرطة في أثناء فترة العينة حقّقت معدلات نمو أعلى في المتوسط، وهو ما يشير إلى أن هناك تكلفة نمو معينة ترتبط بالدمقرطة. ومع ذلك، فعند التأمل الأعمق، نجد أن الجدول الرقم (٢ ـ ٩) يبين أيضاً عدم وجود فارق إحصائي هام بين البلدان التي لم تقم بالدمقرطة والبلدان التي قامت بذلك بنجاح. وبعبارة أخرى، إذا كان نجاح محاولة الدمقرطة هو الأمر المتوقع، فليس ثمة سبب لتوقع أن يعاني النمو الاقتصادي من تلك المحاولة.

وندرس الآن تقلب النمو في البلدان التي تقوم بالدمقرطة مقابل تلك التي لم تقم بذلك. ولكن بسبب اختلاف مشاهدات الدمقرطة من بلد إلى آخر، ولأن بلداناً كثيرة تحاول الدمقرطة أكثر من مرة واحدة خلال فترة العينة، يتعذر

مقارنة التباين (Variance) في نمو تلك المجموعات بالطريقة السابقة. وبدلاً من ذلك، نقسّم العينة إلى تلك البلدان التي حققت دمقرطة ناجحة واحدة، على الأقل؛ والبلدان التي حاولت الدمقرطة مرة واحدة على الأقل، بدون أن تنجح في ذلك؛ والبلدان الباقية التي تمتلك درجات نظام حكم أقل من ٨ ولم تحاول الدمقرطة قط خلال فترة العينة. وإضافة إلى ذلك، وبغية الفصل بين الآثار الطويلة المدى للنمو بين البلدان، فإن التباين المبَّين أدناه هو تباين معدلات النمو للفترة كلها (عند تصفية الاتجاهات الزمنية) أي تباين النمو حول معدل نمو البلد المعني بالنسبة إلى العيّنة.

الجدول الرقم (٢ ـ ١٠)
مقارنة التباين في معدلات النمو لثلاثة أنواع من البلدان(*)

	VARIANCE	COUNTRIES
No Democratization Attempts	.008	42
DEMOCRATIZATION ATTEMPTS:		
Successful Democratization	.004	73
Failed Democratization	.005	13

(*) **العمود الأول**: عدم وجود محاولات للدمقرطة/ محاولات للدمقرطة: / محاولات ناجحة/ محاولات غير ناجحة؛

العمود الثاني: التباين؛

العمود الثالث: البلدان.

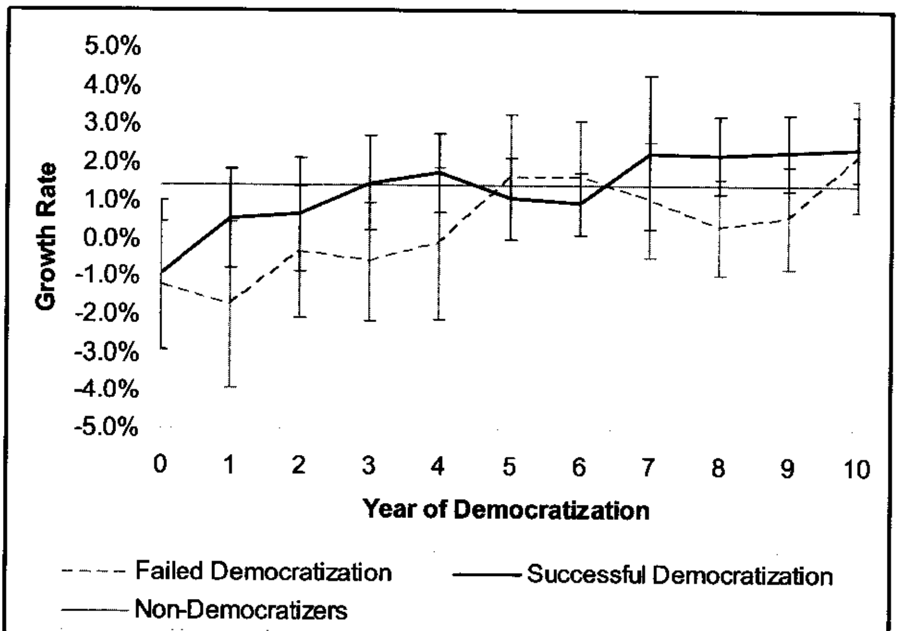
يبين الجدول الرقم (٢ ـ ١٠) أن البلدان التي شهدت محاولات دمقرطة ناجحة أظهرتْ بشكل ملحوظ، في معدلات نموها، تبايناً أقل ممّا أظهرته البلدان التي لم تحاول الدمقرطة. لنلاحظ أن العدد المتوسط لسنوات المشاهدة بالنسبة إلى البلدان التي تدمقرطت بنجاح مرة واحدة على الأقل في العينة كان ٤٠، بينما كان المتوسط لمحاولات الدمقرطة الفاشلة ٣٨، وعدد السنوات بالنسبة إلى البلدان التي لم تحاول الدمقرطة كان ٣١، وهذا معناه أن التباين لم يتأثر بالمشاهدات الأكثر للبلدان ذات المحاولات الناجحة في الدمقرطة. يشير هذا التباين الأقل إلى أن البلدان في العينة التي تدمقرطت بنجاح شهدتْ تقلباً أقل في معدلات نموها حتى حين نأخذ في الاعتبار اتجاهات معدلات النمو وطول المشاهدة. وبطبيعة الحال، نظراً إلى أن هذا التقلب يرد بالنسبة إلى العينة كلها، فلا يمكن أن نستدل على قضايا السببية. وسنعود إلى هذه القضايا لاحقاً.

وإضافة إلى آثار الديمقراطية في النمو والتقلب، فمن المهم النظر في كيفية تجلي هذه الآثار في فترة ما بعد الدمقرطة. يبين الشكل الرقم (٢ ـ ٦) مسار النمو المتوسط في السنوات العشر التي تعقب الدمقرطة للعينة من البلدان الموصوفة أعلاه. ولغرض المقارنة، تم إيراد المعدلات السنوية للنمو حتى بالنسبة إلى تلك البلدان التي فشلت فيها محاولات الدمقرطة.

وكما يبين الشكل نفسه، فإن البلدان التي حاولت الدمقرطة حققّت معدلات نمو تقل عن المتوسط في السنوات القليلة الأولى بعد الدمقرطة. ومع ذلك، فإن البلدان التي نجحت في الدمقرطة حقّقت معدلات نمو في معظم السنوات أعلى من البلدان التي فشلت، وحققت معدلات نمو أعلى من معدل النمو المتوسط للبلدان التي لم تحاول الدمقرطة. كما أن فترات ثقة إحصائية بنسبة ٩٠ بالمئة، الممثّلة بالأقواس، تبين أيضاً أن معدلات النمو المتوسطة هذه كانت، بالنسبة إلى الدول التي نجحت في الدمقرطة، أعلى كثيراً من الدول التي لم تحاول الدمقرطة قط، والدول التي فشلت في محاولتها للدمقرطة في معظم السنوات.

الشكل الرقم (٢ ـ ٦)

مسار النمو المتوسط في عشر سنوات بعد الدمقرطة



المصدر: World Bank (2005), and Polity IV data set.

ولتطوير فهمنا أكثر لهذه العلاقة المعقدة، فإننا نحصر العينة في البلدان التي حاولت الدمقرطة خلال فترة العيّنة. ونحلل في الجدول الرقم (٢ ـ ١١) احتمال نجاح محاولة معينة للدمقرطة، مع افتراض معدلات النمو والمتغيرات الأخرى التي قد تكون مرتبطة بالدمقرطة الناجحة.

الجدول الرقم (٢ ـ ١١)
تأثير النمو في معدل نجاح الدمقرطة(*)

INDEPENDENT VARIABLE	p(Successful Democratization) (a)	p(Successful Democratization) (b)	p(Successful Democratization) (c)
Growth rate during democratization decade	**45.08***** (13.761)	**36.60***** (12.855)	
GDP per capita in year before democratization (ln)	**.991***** (.331)	**1.109***** .375	**.924***** (0.289)
Growth rate in five years preceding democratization	**18.845*** (9.833)	**21.403**** 10.478	**17.232**** (8.371)
Starting level of democracy		-.639 (0.572)	-.065 (0.065)
Average step of democratization		**-.255**** (0.116)	
Number of observations	104	103	103

(*) **العمود الأول**: المتغير المستقل/ معدل النمو في عقد الدمقرطة/ السنة الأولى للدمقرطة (بعد سنة ١٩٦٠)/ متوسط (GDP) للفرد (لوغاريتم طبيعي)/ عدد خطوات الدمقرطة/ معدل النمو في خمس سنوات قبل الدمقرطة/ صادرات الطاقة كنسبة من الصادرات الكلية/ مستوى الديمقراطية عند البداية/ مربع مستوى الديمقراطية عند البداية/ الخطوة المتوسطة للدمقرطة/ الثابت/ عدد المشاهدات/ مُعامل القوة التفسيرية (أو معامل التحديد) R^2؛

الأعمدة الثاني والثالث والرابع: احتمال (الدمقرطة الناجحة)؛

الأخطاء المعيارية بين قوسين ()؛

مفتاح الأهمية: (*) الاحتمال أقل من ٠,١٠

(**) الاحتمال أقل من ٠,٠٥

(***) الاحتمال أقل من ٠,٠١

تشير نتائج الجدول الرقم (٢ ـ ١١) إلى أن المعدلات العالية للنمو يُحتمل أن تشجع الدمقرطة الناجحة عند محاولة السير في هذا الاتجاه. وإضافة إلى ذلك، فإن البلدان ذات الدخل الأعلى عند البداية، يُحتمل أكثر أن تنجح محاولة الدمقرطة فيها. كما إن البلدان التي شهدت معدلات نمو عالية حديثاً، يُحتمل أكثر أن تحقق النجاح في الدمقرطة. ولتناول القضايا الهامة بالنسبة إلى الدول العربية، أدخلنا أيضاً قياسات الحروب العربية وصادرات الطاقة. ونجد أن آثار الحرب لا تؤثر في نجاح معدلات محاولات الدمقرطة (النتائج لا تُقدم هنا للإيجاز فقط). كما وُجد أن الطاقة لها دور سلبي، ولكنه صغير ولا يشكل دائماً أثراً هاماً في نجاح الدمقرطة. ويشير مجموع هذه النتائج إلى أنه، مع أن الدول العربية ربما تكون أقل ميلاً إلى الدمقرطة بسبب النزاعات القائمة في المنطقة، فإنه ليس هناك أي سبب لتوقع أن تكون أقل نجاحاً حينما تحاول تحقيق الدمقرطة.

إن الأثر الإيجابي والهام لسنة الابتداء في الدمقرطة يشير إلى أن تلك البلدان التي حاولت الدمقرطة لاحقاً في السنوات الأربعين الماضية كانت أكثر نجاحاً، وهو أمر واعد بالنسبة إلى البلدان العربية؛ وقد يكون هناك دروس لا بد من تعلمها من محاولات الدمقرطة الأخرى. كما أن سعة ونوع الدمقرطة يؤثران أيضاً في معدلات النجاح. فالبلدان التي خطت خطوات متعددة للدمقرطة عبر فترة عشر سنوات، أو أخذت خطوات أصغر في الدمقرطة (المعُامل السالب للخطوة المتوسطة للدمقرطة) كان يُحتمل أكثر أن تحقق النجاح في محاولاتها للدمقرطة. وأخيراً، نقدم هنا نتائج إدخال مستوى الديمقراطية عند البداية ومربع مستوى الديمقراطية عند البداية، حيث تَبينَ أن ليس لكليهما صلة بنجاح محاولة الدمقرطة[٣٧].

والسؤال الذي يبرز من العلاقة السابقة هو ما إذا كانت الدمقرطة تساهم في النمو أم لا تساهم. ولاختبار آثار الدمقرطة الحديثة ومستوى الديمقراطية في النمو، نجري انحدار المربعات الصغرى المعمَّمة للآثار الثابتة (العمود a) والعشوائية (العمود b) على مجموعة البيانات السنوية، الموصوفة سابقاً. وإضافة إلى إدخال المتغيرات المبيَّنة سابقاً في هذا الفصل، نُدخل مستوى الديمقراطية،

(٣٧) إضافة إلى ذلك، فقد تم استعمال متغيرات أخرى من التحليل السابق، بما في ذلك الانقسام الإثني، والحروب الكبرى الأهلية والدولية في المنطقة، والاستعمار السابق والآثار الإقليمية. ولم يكن أيٌّ من هذه المتغيرات هاماً في تحديد نجاح محاولات الدمقرطة.

ومربع مستوى الديمقراطية، والديمقراطية الحديثة (كما تم وصفها، أعلاه) كعوامل للتنبؤ بالنمو (أو للتخمين). كما نستعمل، أيضاً، الاحتمال المخمّن لنجاح الدمقرطة لسنة معينة، كما يتحدد من التقديرات في العمود (c) للجدول الرقم (٢ ـ ١١). ويتداخل هذا الاحتمال المتوقع مع البلدان التي دمقرطت حديثاً، وهو ما يوجب تفسير المستوى والتأثيرات المتداخلة بصورة مشتركة.

الجدول الرقم (٢ ـ ١٢)
تأثير الدمقرطة في النمو(*)

INDEPENDENT VARIABLE	Growth (Fixed Effects) (a)	Growth (Random Effects) (b)
Lagged Log of GDP per Capita	**-.059***** (0.004)	**-.015***** (.002)
[redacted]		
Regional International Wars	**-.001***** (0.000)	-.0003 .0003
[redacted]		
Level of Democracy	**-.005***** (0.001)	**-.003***** (0.001)
[redacted]		
Recent Democratization	**-.024***** (0.008)	**-.015*** (0.008)
[redacted]		
CONSTANT	**.434***** (.028)	**.165***** (0.016)

(*) **العمود الأول**: المتغير المستقل/ متوسط الناتج المحلي الإجمالي، لوغاريتم سابق/ الحرب الأهلية في المنطقة/ الحروب الدولية في المنطقة/ الانقسام الإثني/ مستوى الديمقراطية/ مربع مستوى الديمقراطية/ الدمقرطة الحديثة/ الاحتمال المتوقع للنجاح في الدمقرطة الحديثة/ الثابت؛

العمود الثاني: النمو (آثار منتظمة)؛

العمود الثالث: النمو (آثار عشوائية).

الأخطاء المعيارية بين قوسين ()؛

مفتاح الأهمية: (*) الاحتمال أقل من ٠,١٠

(**) الاحتمال أقل من ٠,٠٥

(***) الاحتمال أقل من ٠,٠١

وإذ تقارن كلتا الطريقتين الآثار ضمن مشاهدات البلد بالآثار، والآثار بين البلدان بانحدار الآثار العشوائية، فهما تشيران إلى أن الدمقرطة الحديثة ملائمة للنمو ما دام احتمال نجاحها عالياً. لنتذكر أن احتمال الدمقرطة الناجحة، المتداخل مع الدمقرطة الحديثة، هو متغير يُستعمل باعتباره المتغير المستقل الأخير في كلا النموذجين. إن العلامة الإيجابية للتأثيرات المتداخلة تشير إلى أن معدل النمو سيكون أعلى في البلدان التي شهدت الدمقرطة حديثاً إذا كان احتمال النجاح كبيراً أيضاً. إن مُعاملات انحدار الآثار المنتظمة تشير إلى أن البلد الذي يكون فيه احتمال نجاح الدمقرطة أكبر من ٠٢٤,/ ٠٣٥, = ٦٨ بالمئة لا بد أن يتوقع معدل نمو أعلى عند الدمقرطة، «على فرض بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها». وبالمثل، تشير انحدارات الآثار العشوائية إلى أن البلد الذي يكون فيه احتمال نجاح الدمقرطة أكبر من٠١٥,/ ٠٢٠, = ٧٥ بالمئة ينبغي أن يتوقع معدل نمو أعلى عند الدمقرطة. إن معدل النمو هو دالة بالفعل لاحتمال النجاح. وعليه، فالبلدان التي تتوقع معدلات نجاح أعلى من شأنها أن تتوقع تحقيق معدلات نمو أعلى. إن تقديرات احتمال الدمقرطة الناجحة للبلدان العربية، القائمة على أحدث البيانات (٢٠٠٣)، ترد في الجدول الرقم (٢ ـ ١٣).

الجدول الرقم (٢ ـ ١٣)

الاحتمالات المتوقعة للدمقرطة الناجحة سنوياً

Algeria	98%
Djibouti	98%
Egypt	99%
Iraq	na
Jordan	99.5%
Kuwait	99.6%
Lebanon	99.6%
Libya	na
Mauritania	98%
Morocco	99.5%
Oman	99.7%
Qatar	na
Saudi Arabia	99.6%
Somalia	na
Sudan	96.9%
Syria	98%
Tunisia	99.7%
UAE	99.7%
Yemen	94.6%

ويشير الجدول الرقم (٢ ـ ١٣)، إذا أخذناه سوية مع الجدول الرقم (٢ ـ ١٢)، إلى أن البلد العربي المتوسط يفقد عُشر النسبة المئوية من معدل نموه الاقتصادي في كل سنة لا يحاول فيها إجراء الدمقرطة.

وتفسر هذه النتائج جزءاً من الاختلافات في مسارات النمو المبينة في الشكل الرقم (٢ ـ ٦). فالبلدان القليلة احتمالات «الدمقرطة الناجحة»، والتي حاولت تحقيق إصلاحات ثم ارتدت إلى الحكم الأوتوقراطي، يُحتمل أن تتعرض لاضطرابات اقتصادية بسبب هذا الارتداد السياسي. وفي هذه الأثناء، فإن البلدان التي تنجح في الدمقرطة، كتايلاند (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٢) وماليزيا (١٩٧١ ـ ١٩٨١) والبرازيل (مرتين، ١٩٧٤ ـ ١٩٩٥) والأرجنتين (١٩٨٣ ـ ١٩٩٣)، تشهد معدلات نمو أعلى، ربما بفضل إصلاحاتها السياسية.

هذه النتائج قوية، وتشير إلى أنه قد يكون هناك دافع اقتصادي لإجراء الإصلاح السياسي. ولابد من أخذ هذه النتائج سويةً مع النتائج الأخرى في الأدبيات الاقتصادية، حيث تشير بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة نظامية بين مستوى الديمقراطية ومستوى النمو الاقتصادي، ولكنها، مع ذلك، تجد أن النظم الديمقراطية تعمل على نحو أفضل في جوانب أخرى من التنمية الاقتصادية؛ إذ تبين هذه الدراسات، بشكل خاص، أن النظم الديمقراطية قادرة أكثر على معالجة الصدمات الاقتصادية الضارة، وأنها تدفع أجوراً أعلى، وتساهم في الحد من عدم المساواة، وتشجع الاستثمار والتعليم، وهو ما يمكن أن يقود إلى تحقيق النمو الطويل المدى[٣٨].

ولتصور آفاق النمو العربي، نقارن معدلات النمو المتوسطة في الوطن العربي وشرق آسيا من سنة ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٧ في الشكل الرقم (٢ ـ ٧)؛ فبينما انهارَ النمو في الوطن العربي سنة ١٩٧٧، كانت بلدان شرق آسيا قادرة على المحافظة على الأداء الممتاز للنمو في الفترة كلها، باستثناء الأزمة المالية لشرق آسيا. وفي عمل سابق، وجدَ البدوي (٢٠٠٢) ثلاثة عوامل متميزة لتفسير المسارات المختلفة في الوطن العربي وشرق آسيا. وهذه العوامل هي أثر عامل اللحاق المرتبط بمستوى الدخل في بداية فترة النمو وتباطؤ النمو خلال الفترة

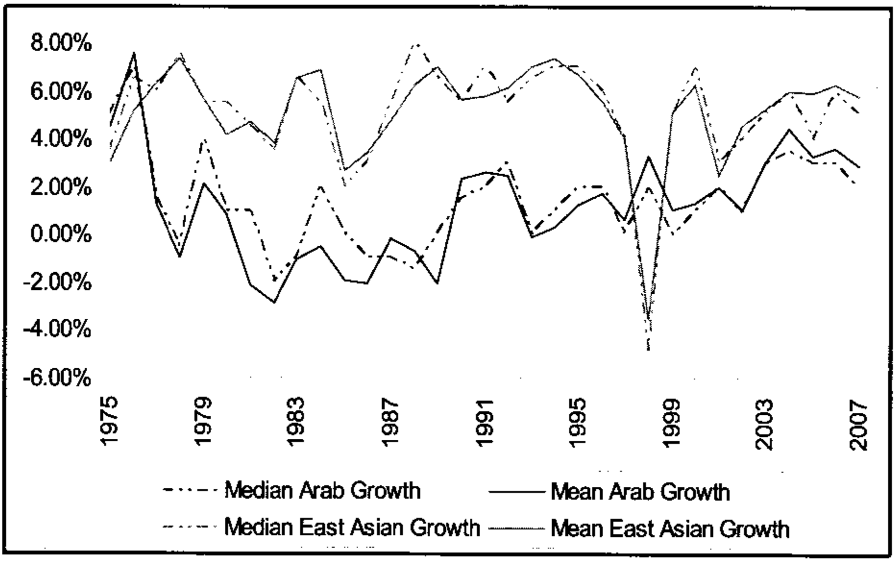
---

(٣٨) المصدر نفسه، و Dani Rodrik, «Democracies Pay Higher Wages,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 114 (1999), p. 3.

(١٩٧٥ ـ ١٩٨٤) في شرق آسيا، ونوعية المؤسسات (التي يمكن قياسها من خلال سيادة نظام حكم القانون)، وقدرة المجتمع على إدارة تأثير الصدمات الخارجية، بما في ذلك النفط والنزاعات.

الشكل الرقم (٢ ـ ٧)

معدلات النمو السنوية المتوسطة والوسيطة في الوطن العربي وشرق آسيا



المصدر: World Bank, *World Bank World Development Indicators* (Washington, DC: World Bank, 2005).

وإضافة إلى النمو البطيء في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، خضعَ النمو في الوطن العربي أيضاً للتقلب القصير المدى. ومن الواضح أن معدلات التبادل التجاري، وبخاصة سعر النفط، كان أهم عامل وراء هذا التقلب. ومع ذلك، فإن تأثير نوعية المؤسسات، والقدرة على امتصاص الصدمات الخارجية، يشيران إلى أن هذه الصدمات مالت إلى التفاقم بسبب القدرة غير الكافية للنظم الأوتوقراطية في معالجة النزاعات في الوطن العربي. وكما تشير نتائج الجدول الرقم (٢ ـ ١٠)، فإن البلدان التي كانت قادرة على إجراء الدمقرطة الناجحة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣ كان بوسعها تخفيض التقلبات إلى النصف، وهو ما يشير إلى أن البلدان العربية الماضية على طريق الدمقرطة هي في وضع أفضل لامتصاص الصدمات الاقتصادية.

الاستنتاجات

يحلل هذا الفصل «العجز» الديمقراطي في الوطن العربي، الذي ساهم **تقرير التنمية الاقتصادية العربية** لسنة ٢٠٠٢، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في طرحه للنقاش على نطاق واسع. ويدعم هذا الفصل تجريبياً الزعمَ المذكور باستعمال المؤشرات الكمية العالمية لمستوى الديمقراطية. لقد تم تعريف العجز الديمقراطي من خلال متغير دمية هام وسلبي للبلدان العربية في نموذج شامل للديمقراطية مستمد من نموذج لبسيت، الذي يتحسب للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التي يُفترض، في الأدبيات الجارية، أنها مرتبطة بالدمقرطة بصورة إيجابية. وهذا الدليل ينسحب على مؤشر نظام الحُكم للوضع الديمقراطي، إضافة إلى مجموعتيْ مؤشر دار الحرية للحقوق السياسية والحريات المدنية. إن ثبات متغير الدمية العربي بمختلف الصياغات البديلة يشير إلى أن نظرية التحديث وحدها لا تستطيع تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.

وعلى هذه الخلفية، نرى أن العوامل الخاصة بالمنطقة ـ وفي مقدمتها النفط والحروب ـ يمكن بالفعل أن تكون لها أهميتها في تفسير ذلك العجز. ونجد، بعد التحكم في المحدِّدات الأخرى، أن النفط يرتبط بغياب الديمقراطية ارتباطاً قوياً، وأن الحروب العربية تفسر بعضاً من العجز الديمقراطي العربي. وعلاوة على ذلك، فإن المتغير الدمية «عربي» يكف عن أن يكون هاماً كأثر صافٍ بمجرد أخذ الحروب وتداخلها معه في الاعتبار، وهو ما يمّيز أثر الحروب في الوطن «عربي» من أثرها في المناطق الأخرى. ومن جهة ثانية، فإن تداخلات سائر المتغيرات (كالنفط، والتعليم، ونسبة الإناث من قوة العمل، والإرث الاستعماري) مع المتغيرات الدمية للمناطق لا تلغي أهمية المتغير الدمية «عربي» المباشر. والأمر الهام جداً بالنسبة إلى هذه المتغيرات هو أن إشارة التأثيرات المتداخلة كلها لا تختلف عن مثيلاتها في المتغيرات الدمية للمناطق الأخرى. وهذه النتائج متينة أمام مجموعة من اختبارات المتانة: كالصياغات البديلة للحروب والنفط؛ ومقاييس الديمقراطية، والتدخلات الخارجية والحرب الباردة. كما تشير الأدلة الأخرى أيضاً إلى أن العوامل الاجتماعية ـ الدينية والثقافية غير هامة هي الأخرى، وبخاصة الدين، أو أن آثارها واحدة في جميع المناطق (مثل جنس المرء والانقسام الإثني).

وتشير تلك النتائج إلى الاستنتاجات المحورية التالية:

• إن الاعتماد العربي على النفط شكّل عقبة أمام الديمقراطية في المنطقة، وهو ما يؤكد استنتاجات عدد آخر من الباحثين[٣٩].

• يبدو العجز الديمقراطي العربي مرتبطاً على نحو فريد بحروب دول المنطقة (وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي) والصراعات المسلحة الأخرى، التي ليس فقط تستبعد الآثار العربية ـ الخاصة الأخرى، بل، وبخلاف المناطق الأخرى، تميل أيضاً إلى تعزيز النظم الأوتوقراطية، وليس التحول الديمقراطي، وهو ما يشير إلى اختلاف الوطن العربي عن المناطق الأخرى التي يمكن مقارنته بها.

• مع أن جزءاً من العجز الديمقراطي العربي يمكن رده إلى الاعتماد الواسع على النفط والمشاركة الضئيلة للنساء في الاقتصاد (وبالتالي في الحقل السياسي أيضاً)، فإن هذه العوامل ليست خاصة بالوطن العربي من حيث إن البلدان ذات الاعتماد الكبير على النفط، والمشاركة المحدودة للنساء في الاقتصاد، تتميز بدرجات نظام حكم متدنية، بمعزلٍ عما إذا كانت في داخل الوطن العربي أو خارجه.

• تشير الأدلة المتعلقة بالعوامل الاجتماعية ـ الدينية والثقافية إلى أن الأطروحات «الثقافية» لتفسير فشل نظام الحكم العربي بتوسيع الحقوق الديمقراطية لا تصمد أمام الاختبار الصارم لتحليلنا التجريبي.

ولذلك، ومع الاعتراف بالتأثير الهام جداً للنفط والمساهمة السياسية المحدودة نسبياً للنساء، بين عوامل أخرى، في تفسير الأداء الديمقراطي المتعثر للوطن العربي، فإن الأدلة المذكورة أعلاه تبين أن «الطابع الاستثنائي» الوحيد للوطن العربي بشأن تواصل عجزه الديمقراطي يرتبط بالصراعات. ويترتب على ذلك أن الحل العادل والدائم للصراعات المسلحة في المنطقة، وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من شأنه تعزيز قضية الديمقراطية في المنطقة. كما يترتب على ذلك، أيضاً، أن من غير الواقعي تصور أن الدمقرطة القوية والواسعة ستجرف الوطن العربي في التيار السائد حالياً من العنف في المنطقة.

---

(٣٩) مثل: Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» and Nabli and Silva-Jáuregui, «Democracy for Better Governance and Higher Economic Growth in the MENA Region?».

وإضافة إلى التحليل أعلاه، الذي يركز على المحدِّدات الطويلة المدى لمستوى الديمقراطية، فإن هذا الفصل يناقش العملية القصيرة المدى نسبياً المرتبطة بفعل الدمقرطة. وهذه الأخيرة يتم تعريفها من خلال متغير دمية هو «الديمقراطية التي حدثت مؤخراً» في السنوات العشر الأخيرة، بعد تغير معين أكبر من نقطتين للحُكم، بما في ذلك تغير إيجابي صاف من ثلاث نقاط خلال تلك السنوات العشر. وبشكل خاص، فنحن نحلل تلك الفئة الفرعية من الدمقرطة الناجحة التي تتضمن تجارب الدول التي «دمقرطت حديثاً» دون أن ترتد عنها في ما بعد. ونجد، بخلاف مستوى الديمقراطية الطويلة المدى، أن صراعات المنطقة والنفط لا تمتلك صلة متينة بالدمقرطة الناجحة. وبدلاً من ذلك، فإن مستويات الدخل الأعلى في البداية، أو معدلات النمو العالية على صلة متينة بالدمقرطة الناجحة. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الماضية حديثاً على طريق الدمقرطة (Late Democratizers) أو تلك الدول التي اختارت الدمقرطة من خلال خطوات أصغر وأكثر، يُحتمل أن تحقق معدلات أعلى من الدمقرطة الناجحة.

ولذلك، فإن الأدلة المطروحة أعلاه يمكن أن تشير إلى أنه، رغم أن احتمال قيام البلدان العربية بمحاولة الدمقرطة هو احتمال ضئيل بسبب النزاعات الإقليمية القائمة، ولكن ليس هناك أي سبب كامن فيها يمنعها من تحقيق الدمقرطة الناجحة حينما تباشر هذه العملية.

وأخيراً، يحلل الفصل باختصار مضامين الدمقرطة بالنسبة إلى عملية النمو. **أولاً**، نحن نطّور متغير ـ مؤشر «الدمقرطة الناجحة» الذي يقوم على تغير إيجابي هام في درجات نظام الحكم بحيث يقود إلى نمو إيجابي صاف خلال فترة من عشر سنوات وبدون ارتدادات هامة بعد ذلك. **ثانياً**، نجد أن الدول التي حققت الدمقرطة الناجحة نمت بمعدل أسرع من تلك الدمقرطة، ولكن ما لبثت أن ارتدت عنها أو تلك التي لم تختر الدمقرطة. **ثالثاً**، كما نجد أيضاً، ضمن نموذج عالمي للنمو، أن الدمقرطة الحديثة والناجحة تحفز النمو.

ولهذه النتائج اثنان من المضامين العامة بالنسبة إلى الوطن العربي:

أولاً، أن سبباً أساسياً لانهيار النمو الاقتصادي في الوطن العربي كان القدرة المحدودة للبلدان العربية على معالجة النزاعات عقب الصدمات الخارجية التي تعرضت لها، وذلك بسبب الاعتماد الواسع على النفط وتكرر تلك

الصراعات. فإذا كانت النظم الديمقراطية قادرة على معالجة الصدمات أكثر من النظم الاستبدادية، فإن فرضية الدمقرطة الطويلة المدى في الوطن العربي ستساهم في تحقيق نموها الاقتصادي على المدى الأبعد، وذلك من خلال تمكينها من مواجهة الصدمات على نحو أفضل.

ثانياً، إن نتائج بحثنا المتعلق بالارتباط الإيجابي المتين بين الاحتمال (المتوقع) للدمقرطة الناجحة والنمو الاقتصادي المتسارع، تشير إلى أن هناك حجة اقتصادية قوية لصالح الدمقرطة في الوطن العربي. وفي الواقع، فإن التنويع الأكبر للاقتصادات العربية، المرتبط بالنمو المتسارع، من شأنه أن يساعد على تقليص تأثير الصدمات الخارجية، وتقليل الضغط على البلدان العربية إلى أقل حد ممكن في سعيها إلى معالجة الصراعات الاجتماعية المحلية وتوفير التكاليف الاقتصادية.

القسم الثاني

حالات دراسية لبلدان عربية:
النفط والصراعات

الفصل الثالث

دعائم نظام الحكم الأوتوقراطي في الأردن: الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتدخّل القوى الأجنبية

طاهر كنعان(*)

جوزيف مسعد(**)

مقدمة

من بين العوامل التي يناقشها نموذج البدوي ـ المقدسي ـ ميلانت (نموذج EMM) ويفحصها في شأن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، ثمة أدلة قوية على أن «متغيرات التحديث»، المبينة أدناه، أثّرت بدرجات متفاوتة في عملية الدمقرطة:

- مستوى الدخل/ مستوى المعيشة؛
- التعليم؛
- الحكم في البلدان المجاورة؛
- الحكم في الفترة السابقة؛
- الآثار التاريخية للاستعمار؛

وعند دراستهم، وفقاً لعيّنة من دول متعددة، نموذج سلوك مؤشر الحكم

(*) مدير عام المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية.

(**) أستاذ مشارك في علوم السياسة العربية الحديثة والتاريخ الفكري في جامعة كولومبيا ـ الولايات المتحدة.

للوضع الديمقراطي، مقارنة بالحكم الفردي في الدول والمناطق المختلفة، وجدَ البدوي والمقدسي[(١)]، والبدوي والمقدسي وميلانت[(٢)] أن عوامل التحديث تلك لا تفسر بدرجة مقبولة العجز الديمقراطي، الذي يُعتقد بوجوده في الوطن العربي ككل أو في البلدان العربية بصورة فردية. ولذلك، أدخل هؤلاء الكُتّاب اثنين من العوامل التي تنبع من المنطقة العربية تحديداً، لمعرفة ما إذا كان النموذج سيقترب أكثر عندئذ من تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. وهذان العاملان هما:

- تداخل الثروة النفطية مع الديمقراطية.
- آثار سياسة القوة العظمى والصراعات الإقليمية الناشئة في عملية الدمقرطة.

يحاول هذا الفصل فحص الحالة المحددة للتطور الديمقراطي في الأردن من ناحية التوقعات الناشئة عن تطبيق نموذج EMM على الأردن. وعند قيامنا بذلك، سنسبر غور المتغيرات العالمية الرئيسية، ونحلل الآثار الكامنة للعوامل ـ المحددة إلى الأردن (كتاريخه، ومؤسساته، وثقافته.. إلخ) التي قد لا يلتقطها ذلك النموذج.

وفي حالة الأردن، تأثرَ التطور التاريخي للمؤسسات السياسية في وقت مبكر بالخلفية الاستعمارية لإمارة شرق الأردن، أولاً، وللمملكة الأردنية الهامشية، في ما بعد. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت مجموعة من الأحداث قد قادت إلى تكوين الأردن وتنصيب الأمير عبد الله، الذي ينتسب إلى العائلة الهاشمية في مكة، حاكماً للبلاد.

وفي سنة ١٩٢٨، أسست بريطانيا الآليات الأولى للتمثيل المحدود، في محاولة لمنح صوت محدود لسكان البلاد ووضعهم تحت سلطة الدولة. وقد حدثَ هذا بعد قيام الأردنيين بعدد من الانتفاضات ضد الحكم الاستعماري البريطاني في السنوات السبع الأولى بعد تكوين الأردن. وفي سنة ١٩٢٩، تم انتخاب ممثلين لمجلس النواب ضمّ الوزراء المعينين كأعضاء. وفي ٢٥ أيار/

---

(١) Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007).

(٢) Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World» (Unpublished Manuscript) (2006).

مايو ١٩٤٦، تم توقيع اتفاقية جديدة مع بريطانيا العظمى أُعلن بموجبها استقلال الأردن. وفي الأول من شباط/فبراير ١٩٤٧، بدأ العمل بدستور جديد يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة، رغم أن الحكومة بقيت مسؤولة أمام الملك(٣).

وفي سنة ١٩٥٠، توسع الأردن بإلحاق الضفة الغربية من فلسطين به، وهي منطقة أكثر تطوراً. فالنظام الاستعماري البريطاني في فلسطين أدخل التعليم الحديث، وخلق جهازاً إدارياً حديثاً وفعالاً، وفرضَ حكم القانون من خلال نظام قضائي مقتدر. وقد بُذلت جهود مماثلة في عموم الأردن، ولو بقوة أقل.

وفي سنة ١٩٥١، اغتيل الملك عبد الله، وحل مكانه ابنه الأكبر الملك طلال. وخلال الفترة القصيرة من حكم الملك طلال (١٩٥١ ـ ١٩٥٢)، قام البرلمان الأول، الذي مثّل مواطني الضفة الغربية والضفة الشرقية معاً، بوضع دستور أكثر ليبرالية. وكان ذلك هو البرلمان ذاته الذي صادق، سنة ١٩٥٠، على «توحيد» الضفة الغربية مع الضفة الشرقية. ومع ذلك، بقيت الجوانب الديمقراطية من الدستور تعاني نقصاً جوهرياً إلى أن أُجري في سنة ١٩٥٤ التعديل الدستوري الذي جعل السلطة التنفيذية (الحكومة) مسؤولة أمام البرلمان(٤).

تحاول الأقسام التالية استعراض التطورات السياسية والاقتصادية في الأردن من خلال موضوعة «الديمقراطية مقابل الحكم الأوتوقراطي»، من النواحي التالية:

● الدرجات التاريخية التي يمنحها مؤشر نظام الحكم إلى الأردن بين سنتي ١٩٥١ و٢٠٠٣، أي منذ ضم الضفة الغربية إلى الأردن حتى آخر سنة تتوافر عنها درجات مؤشر نظام الحكم بالنسبة إلى الأردن.

● ثانياً، قدرة نموذج EMM على التنبؤ بالتطورات السياسية والاقتصادية في الأردن بواسطة كلٍّ من متغيرات الحداثة؛ أثر الثروة النفطية؛ آثار سياسة القوة العظمى والنزاعات الناشئة في المنطقة.

---

(٣) Ali Mahafzah, *Contemporary History of Jordan: The Emirate Era 1921-1946* (Amman: Jordan Books Center, 1989), pp. 65-74.

(٤) Adel Al-Hiary, *Constitutional Law and the Jordanian Constitutional System* (Amman: Ghanem Abdo Press, 1972), pp. 544-591.

أولاً: تحليل ونقد اتجاهات نظام الحكم في الأردن

تُقدم درجات نظام الحكم بالنسبة إلى الأردن في الجدول الرقم (٣ ـ ١) وتُعرض بيانياً في الشكلين الرقمين (٣ ـ ١) و(٣ ـ ٢).

تقدم بيانات مؤشر نظام الحكم درجات الحكم التي تخص الأردن منذ استقلاله سنة ١٩٤٦ ولغاية سنة ٢٠٠٣. وتبين البيانات درجات موحدة لسنوات عديدة قبل حصول تغير معين يستمر سنوات عدة. وهكذا، فرغم وجود درجات سنوية لما يزيد على ٥٠ سنة، فهناك عدد محدود من المتغيرات التي تتوافر عنها بيانات لثماني فترات فقط: ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠؛ ١٩٥١؛ ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦؛ ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣؛ ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣؛ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨؛ ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣؛ و١٩٩٤ ـ ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، لمّا كان نموذج EMM لا يهتم بالفترة السابقة لسنة ١٩٦٠، فلا يتبقى سوى خمسة من المتغيرات التي يتم عندئذ مواءمتها مع الفترات التي تمتد كل واحدة منها خمس سنوات في نموذج EMM، بحيث تتكون تسع فترات من المشاهدات لكل بلد. وعليه، فإن فترات الأردن الأصلية، التي تتكون كل واحدة منها من خمس سنوات، تنشطر بصورة مصطنعة إلى مشاهدات الفترات التسع لنموذج EMM، كما يرد في الجدول الرقم (٣ ـ ١). وإضافة إلى درجات الحكم الفعلية، يقدم الجدول الدرجات المتوقعة لنموذج EMM في ظل فرضيات مختلفة. ونجد أن من المفيد توسيع تحليلنا بحيث يشمل الفترة التي تسبق عقد الخمسينيات.

وباستثناء فترة ما قبل سنة ١٩٦٠، التي لا توجد عنها أي توقعات، فإن بيانات مؤشر نظام الحكم وحسابات نموذج EMM تقدم لنا أربع مجموعات من الدرجات:

- الدرجات الفعلية؛
- الدرجات المتوقعة وفقاً لمتغيرات الحداثة، زائداً آثار النفط، زائداً آثار الصراعات/ الحروب الإقليمية؛
- الدرجات المتوقعة بدون آثار النفط؛ و
- الدرجات المتوقعة بدون آثار الصراعات/ الحروب الإقليمية.

سنتفحص، أولاً، الاتجاهات الزمنية بحسب الدرجات إزاء السجل الفعلي

للتطورات السياسية والاقتصادية في الأردن. وسنحاول، من ثم، تفحص قدرة نموذج EMM التنبؤية/التفسيرية لكل من الفترات المذكورة أعلاه.

وتبين الدرجات الفعلية للفترة المدروسة، ١٩٥٠ ـ ٢٠٠٣، أن سمات نظم الحكم الأوتوقراطية تتجاوز سمات نظم الحكم الديمقراطية خلال الفترة كلها، مع بعض الاختلاف. وبعبارة أخرى، إن الأثر الصافي للدرجات سالب، ويقع ضمن منطقة نظام الحكم الأوتوقراطي (Autocratic Zone) التي تشير إليها الدرجات الصافية إلى أقل من الصفر، ولو مع اختلافات هامة معينة.

تبين درجات نظام الحكم «الفعلية»، بالنسبة إلى معظم الفترة محل الدرس، وبخاصة الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٤ التي تشكل ربع قرن، أن الأردن بقي ضمن أسوأ المستويات الدنيا للحكم الأوتوقراطي (من ـ ٩ إلى ـ ١٠). ومع ذلك، وفي تضاد حاد مع ذلك الاتجاه غير الملائم، تبرز فترتان استثنائيتان:

● الفترة الأقدم، التي سُجلت فيها مؤشرات نظام الحُكم، وبخاصة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٦، حيث بلغت الدرجة ـ ٤ في سنة ١٩٥١ و ـ ١ بالنسبة إلى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦، علماً بأن الفترة الأخيرة شهدت تسجيل أفضل درجة للحكم في الأردن لأكثر من نصف قرن؛

● الفترة الأحدث التي تغطيها فترات الحكم، أي فترة التسعينيات وصولاً إلى سنة ٢٠٠٣. كانت مؤشرات نظام الحكم للفترات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤، و١٩٩٥ ـ ١٩٩٩، و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣، ـ ٢،٨، ـ ٢، و ـ ٢، على التوالي، وهي قريبة بالفعل من نقطة عبور البلاد حدَ الصفر باتجاه الحُكم الموجب، أي المنطقة الديمقراطية (Democratic Zone).

والآن ننظر في ما إذا كانت درجات مؤشر نظام الحكم تنسجم مع تقييمنا بخصوص السجل التاريخي لنظام الحكم الأوتوقراطي مقابل الحكم الديمقراطي في الأردن. وسيتبين أننا عملياً لا نملك أي سبب لعدم الاتفاق مع درجات مؤشر نظام الحكم بالنسبة إلى كل فترات التاريخ الأردني، مع استثناء واحد يخص الفترة الأحدث، أي ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٣، التي يمنحها مؤشر نظام الحكم تقييماً مقبولاً نسبياً قدره ـ ٢، وهو أعلى تقييم منذ سنة ١٩٦٠. ويبين نموذج EMM ـ ٢ لكل من الفترتين الخمسيتين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣. وبسبب الاختلافات في قانون الانتخاب الذي نظّمَ الانتخابات البرلمانية ١٩٨٩ ـ

١٩٩٣، المتميز عن قانون الانتخاب الآخر، الأقل ديمقراطيةً، الذي نظّم الانتخابات اللاحقة سنة ١٩٩٣ و١٩٩٧ و٢٠٠٣، نرى أن التقييم كان سيكون له معنى أكبر لو أن تقييم الفترتين الأخيرتين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣ كان أقل نسبياً من ـ ٢، وبخاصة لأن الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ التي سبقتها مباشرةً وكانت أكثر ديمقراطية، مُنحت الدرجة ـ ٢,٨.

كما تتولى الأقسام التالية فحص أسباب التقييمات العالية نسبياً لأبكر فترة (١٩٥١ ـ ١٩٥٦) وأحدث فترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣)، في تضاد حاد مع التقييمات الكئيبة للفترة الوسطى ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

درجات نظام الحكم في الأردن، ١٩٥١ ـ ٢٠٠٣(*)

(1) Periods for 5-year averages	(2) Periods correspond-ing to remarkable change in polity	Actual polity	Predic-ted polity	Predic-ted, without oil effects	Predic-ted, without war effects	Deviation of actual from predicted *(percent-age points)*	Deviation of actual from predicted, without war *(percent-age points)*
	1946 - 1950	-10				n.a.	
	1951	-4				n.a.	
	1952 - 1956	-1				n.a.	
1960 - 1964	1957 - 1973	-9	-9	-9	-9	0.0	
1965 - 1969		-9	-9.31	-9.39	-8.07	+ 3.1	- 9.3
1970 - 1974		-9.2	-9.88	-9.88	-7.24	+ 6.8	- 19.6
1975 - 1979	1974 - 1983	-10	-9.61	-9.82	-6.29	- 3.9	- 37.1
1980 - 1984		-9.8	-9.26	-9.66	-5.12	- 5.4	- 46.8
	1984 - 1988	-9					
1985 - 1989		-8	-8.78	-9.49	-3.48	+ 7.8	-45.2
	1989 - 1993	-4					
1990 - 1994		-2.8	-8.39	-9.40	-1.77	55.9	- 10.3
1995 - 1999	1994 - 2003	-2	-8.37	-9.61	-0.11	+ 63.7	- 19.9
2000 - 2003		-2	-6.84	-8.29	1.74	+ 48.4	- 2.6

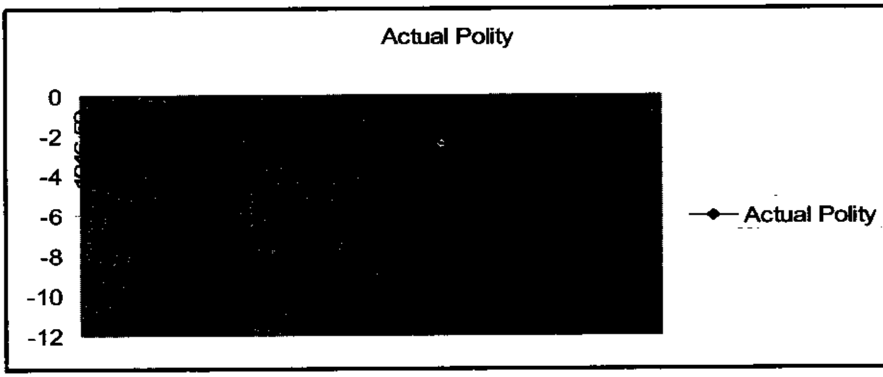
Source: Based on EMM data set

(*) **الصف الأول (أو عناوين الأعمدة)**: متوسط الفترات الخمسية/ فترات التغيرات البارزة في الحكم/ الحكم الفعلي/ الحكم المتوقع/ الحكم المتوقع بدون آثار النفط/ الحكم المتوقع بدون آثار الحرب/ انحراف الحكم الفعلي عن المتوقع (نقاط مئوية)/ انحراف الحكم الفعلي عن المتوقع بدون الحرب (نقاط مئوية).

المصدر: EMM data set.

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

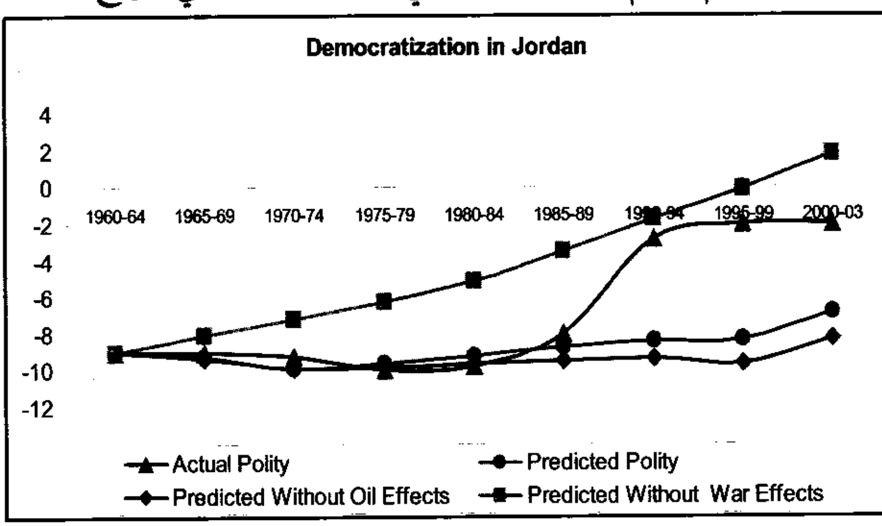
مؤشرات نظام الحكم الفعلية، من البيانات السنوية



المصدر: Polity IV Index.

الشكل الرقم (٣ ـ ٢)

مؤشرات نظام الحكم الفعلية والمتوقعة في الفترات الخمسية في نموذج EMM



المصدر: مأخوذ من الجدول الرقم (٣ ـ ١)، و EMM data set.

١ ـ وضع الأسس، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦

أ ـ التطورات السياسية

تبين بيانات مؤشر نظام الحكم أن الدرجة الأبكر التي مُنحت للحكم في

الأردن في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، وهي ـ ١٠، تعكس حكماً فردياً بشكل تام. وهذا يبدو تقديراً عادلاً، لأن الفترة تشير إلى أن حكم الملك عبد الله بن الحسين، رغم الاستقلال الرسمي للدولة الأردنية وتدشين آليات معينة لتمثيل الشعب، استمرَ، في كل أغراضه العملية، كحكم فردي لا يختلف كثيراً عن الفترة المبكرة السابقة لسنة ١٩٢١، حينما كانت السلطة السياسية في يد الأمير ومستشاريه البريطانيين. فالأمير السابق والملك الحالي عبدالله، الذي نشأ وتربى على أصول الحكم لدى الأقلية الفردية في مكة، لم يتحمل القيود القليلة التي فرضت على سلطته.

أما الدرجة المبكرة الثانية لمؤشر نظام الحكم، فكانت لسنة ١٩٥١، وتشير إلى تحسن ملحوظ في المشهد السياسي، حيث تدنى الحكم الفردي إلى ـ ٤. وهذا التقدير يبدو عادلاً، مرة أخرى، لأن الفترة، منذ سنة ١٩٥٠، شهدت انتخاب أول برلمان، ومنح التمثيل العادل والمتساوي لكلتا ضفتيْ نهر الأردن. وكما لوحظ سابقاً، شهدت سنة ١٩٥٢ سن الدستور الليبرالي حقاً، والمعروف بدستور الملك طلال، الذي ما يزال الدستور السائد حتى وقتنا الحاضر، رغم التعديلات الطفيفة التي أُدخلت عليه منذ ذلك الحين. ومن سوء الحظ، وكما سيُشار في ما بعد، فإن الأجزاء الأهم من تلك التعديلات كانت رجعية، وقد انتهت إلى إضعاف السمات الديمقراطية للدستور بشكل ملحوظ.

وأفضل درجة لمؤشر نظام الحكم كانت تلك التي مُنحت للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦، وهي ـ ١. وكانت تلك فترة التطورات السياسية التاريخية التي تميزت بسن دستور ليبرالي، كان الأساس للانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة، وتعبئة سياسية قوية، ومعارضة الوجود الاستعماري البريطاني. وكان الملك الجديد، الشاب، حسين، الذي تسلم العرش في أيار/مايو ١٩٥٣، متعاطفاً هو نفسه مع الشعور الوطني الذي غمر البلاد وتتوجَ بطرد غلوب باشا، القائد البريطاني للجيش الأردني، و«تعريب» قيادة الجيش الأردني في آذار/مارس ١٩٥٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، جرت الانتخابات البرلمانية الخامسة منذ سنة ١٩٤٧. ومن شأن هذه الانتخابات أن تكون أكثر الانتخابات حرية في تاريخ البلاد حتى ذلك التاريخ، لأنها حققت، لأول مرة، تمثيل قطاع واسع من الناخبين الأردنيين، بما في ذلك المعارضة. وكانت تلك الانتخابات البرلمانية هي الوحيدة، قبل سنة ١٩٦٧، التي أكملت كامل فترتها الانتخابية من سنة ١٩٥٦ ولغاية سنة ١٩٦٠. وما جعلها أكثر الانتخابات حرية وأوسعها تمثيلاً

هو، بين أمور أخرى، سن قانون ليبرالي مصمم لضمان التمثيل العادل؛ إذ منعت تلك الانتخابات، مثلاً، الجنود الذين هم في قيد الخدمة من التصويت، وذلك لتجنب الغش والتحايل اللذين رافقا الانتخابات السابقة سنتيْ ١٩٥٢ و١٩٥٤ والتي أُسيء فيها استعمال أصوات الجنود من قبل قيادة الجيش البريطانية. إن الانتخابات، التي جرت بعد شهور قليلة من النهاية الرسمية للوجود البريطاني، حملت الزعيم الشعبي سليمان النابلسي إلى رئاسة الوزارة، وجعلت السيطرة على الجيش في يد الضباط الوطنيين، وواصلت الضغط من أجل تحقيق المزيد من الدمقرطة[٥].

وفي ربيع ١٩٤٩، انتهت حرب فلسطين بقيام إسرائيل وتهجير ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني. وقد تم عقد هدنة عسكرية، وأُلحق الإقليم الفلسطيني الأوسط (أعيدت تسميته الضفة الغربية)، الذي نجح الفلسطينيون والجيوش العربية بالمحافظة عليه، بالأردن لتشكيل المملكة الأردنية الموسعة (التي أعلنها **عبد الله**، كمملكة، سنة ١٩٤٦ إبان الاستقلال الرسمي عن بريطانيا). وقد تم في السنة التالية، ربيع ١٩٥٠، انتخاب أول برلمان (مجلس النواب) للدولة المتوسعة لضم نواب الضفة الغربية. لكن تلك الانتخابات تعرضت للتشويه نتيجة التدخل الحكومي من خلال تغيير حدود الدوائر الانتخابية لمساعدة، أو معارضة، المرشحين وفقاً لولائهم، وإساءة استعمال أصوات الجنود عن طريق تزويدهم بقوائم المرشحين مع تأشير أسماء المفضلين منهم. فالضفة الغربية المكتظة بالسكان (١٧٥,٠٠٠ من الناخبين الذين يحق لهم التصويت)، والضفة الشرقية الأقل ازدحاماً (١٢٩,٠٠٠ من الناخبين الذين يحق لهم التصويت)، خُصص لكل منهما ٢٠ مقعداً في البرلمان، في حين إن أعضاء مجلس الأعيان لا يُنتخَبون وإنما يعيَّنون من جانب الملك[٦].

وفي أعقاب الغزو (الثلاثي) الأنغلو ـ فرنسي ـ الإسرائيلي لمصر، المعروف بحرب السويس، أوصى البرلمان الجديد، في تشرين الثاني/ نوفمبر

---

(٥) انظر مناقشة مسعد لتلك الفترة، في: Joseph A. Massad, *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan* (New York: Columbia University Press, 2001), chaps. 4-5.

وحول التطوّرات داخل الجيش، انظر: شاهر أبو شاحوط، قصّة حركة الضبّاط الأردنيين الأحرار، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ (قصّة الضبّاط الأردنيين الأحرار) (مخطوطة غير منشورة) (عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٦) Massad, Ibid., pp. 187-188.

١٩٥٦، بإنهاء الاتفاقية الأردنية ـ البريطانية المفروضة. وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧، وقعَ الأردن مع مصر وسورية والعربية السعودية «اتفاقية التضامن العربي»، التي تعهدت تلك البلدان بموجبها بتعويض الأردن عن المساعدة التي كانت الحكومة البريطانية تقدمها له سابقاً[(٧)]. وقد جاء الإنهاء الرسمي للمعاهدة البريطانية ـ الأردنية في آذار/ مارس ١٩٥٧. وكان على القوات البريطانية الموجودة في البلاد أن تنسحب في غضون ستة شهور[(٨)].

وبالتوازي مع تلك الأحداث، وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، أي قبل شهرين من تنفيذ قرار البرلمان بإنهاء المعاهدة البريطانية ـ الأردنية، أصدرَ الرئيس أيزنهاور ما يسمى «مبدأ أيزنهاور» الذي عرض، بإشارته إلى الفراغ في السلطة في المنطقة (الناشئ، ربما، عن تضاؤل الوجود البريطاني ـ الفرنسي)، تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية إلى دول الشرق الأوسط التي تشعر بأنها مهدَّدة بالشيوعية. وقد عبّر الملك حسين حالاً عن اهتمامه بالعرض الأمريكي للمساعدة، الأمر الذي وضعه في خط تصادم مع حكومة النابلسي التي كانت تضغط حينذاك للاعتراف بالاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية، مثلما تم الاتفاق على ذلك في البرلمان. ونظراً إلى المقاومة القوية من جانب الملك، اضطرت حكومة النابلسي إلى الاستقالة في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٧[(٩)].

تعود حماسة الملك للأمريكيين حينذاك إلى أسباب عدة، وبخاصة تخوفه من الطابع الثوري والجمهوري للقومية العربية التي كان **عبد الناصر** ينادي بها، ولعلاقات الصداقة التقليدية التي كانت تربط عائلته بالقوى الغربية، لأن الحلف الهاشمي يرجع إلى فترة الثورة العربية ضد العثمانيين. كما أن قبول الملك بالعرض الأمريكي لم يفرض عليه تقديم الدعم لقوة استعمارية سابقة، كما هو الحال مع بريطانيا. على العكس، فهو تعاون مع قوة غربية كان موقفها من الغزو الثلاثي، قبل شهور قليلة، يشير إلى معارضتها لمخططات القوى الاستعمارية الغربية وإسرائيل في المنطقة.

---

(٧) وقد تضمّنت الترتيبات أيضاً إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية للتعبير عن امتنان الأردن لموقف هذين البلدين من الغزو الثلاثي. انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٨) م. مهدي، **طريق الأردن في القرن العشرين** (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٥٩)، ص ٦٥١ ـ ٦٦٠.

(٩) Massad, Ibid., p. 191, and Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan* (London; New York: I. B. Tauris, 1993), pp. 190-195.

وتشير هذه الأحداث إلى اهتمام الولايات المتحدة بسياسة الأردن اهتماماً مباشراً وقوياً. وقد بدأ هذا الاهتمام أولاً مع مهمة العملية الأمريكية، المعروفة على نطاق عام باسم «النقطة الرابعة»، «التي تقوم على فكرة نقل وعرض التكنولوجيا»(١٠). وقد بدأ هذا المشروع على أساس بسيط، ولكن التمويل تزايدَ بسرعة إلى ٢,٧ مليون دينار أردني سنة ١٩٥٥، الأمر الذي شكل ١٨بالمئة من المساعدات التي تلقاها الأردن. وفي سنة ١٩٥٤، استخدم برنامج «النقطة الرابعة» ١٥٠٠ مواطن أردني برواتب أعلى ممّا كانوا يتلقونها محلياً، الأمر الذي أضعف الجهاز الإداري للحكومة الناشئة. كان مسؤولو «النقطة الرابعة» قلقين من الهيمنة البريطانية على برنامج التنمية في الأردن، وهو ما قاد إلى معركة بين بريطانيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والدولة الأردنية التي كانت هي نفسها منقسمة بين مَنْ يساعدون النظام القائم والوطنيين(١١).

ب ـ التنمية الاقتصادية، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦

تطابقت فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ مع السنوات العشر الأولى من تاريخ الأردن الحديث؛ فهذه الفترة ارتبطت بفترة النقاهة وتجاوز الآثار التراجيدية للعداء العربي ـ الإسرائيلي التي تعود إلى سنة ١٩٤٨. والأثر الأكبر كان لجوء حوالى ٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني ممن طُردوا من فلسطين عام ١٩٤٨. فقد حملَ اللاجئون إلى الأردن معهم مدخراتهم، إلى جانب تعليمهم الأرفع نسبياً ومهاراتهم وخبرتهم في حقل ممارسة النشاط الاقتصادي. وقد عززَ هذا العرض من رأس المال البشري والمادي السوقَ المحلية، خالقاً طلباً أكثر على المساكن ومختلف السلع والخدمات. وتعاظمَ هذا الدفع للتنمية الاقتصادية بواسطة الموارد المالية التي تواصلت من المساعدات الرسمية للتنمية.

كان الاعتماد الكبير على المساعدة المالية الأجنبية العاملَ الاقتصادي الأهم الذي أثّر في الحكم الأردني خلال هذه الفترة. فالاقتصاد الأردني حينذاك كان فقيراً نوعاً ما، وزراعياً بشكل رئيسي، وقد خرجَ لتوه من خلفيته التاريخية المختلطة من التأرجح بين الامبراطورية العثمانية والحقبة الاستعمارية البريطانية

(١٠) Warwick Knowles, *Jordan Since 1989: A Study in Political Economy*, Library of Modern Middle East Studies (New York: I. B. Tauris, 2005), p. 28.

(١١) Paul W. T. Kingston, *Britain and the Politics of Modernization in the Middle East, 1945-1958* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), p. 25.

التي أعقبت انهيارها. كان الأردن بلداً فقيراً جداً بحيث ترتبَ على الحكومة البريطانية دعم ميزانيته المالية بمساعدة سنوية قدرها ١٢,٥ مليون جنيه استرليني، كان يذهب ٩ ملايين منها للهجّانة العربية (الجيش الأردني) التي تقودها بريطانيا، ومليونان للتنمية، ومليون واحد لدعم الموازنة. وحينما قرر البرلمان، سنة ١٩٥٧، تعزيز الاستقلال السياسي للبلد عن طريق «تعريب» قيادة الجيش، وإنهاء الاتفاقية البريطانية ـ الأردنية، والانضمام إلى اتفاقية التضامن العربي مع مصر وسورية والعربية السعودية، تعهدت البلدان الثلاثة هذه بدفع المساعدة التي كانت بريطانيا تدفعها للحكومة الأردنية، حتى ذلك الحين.

وقد تعززت طاقة الاقتصاد ونوعية الحكم من خلال اغتناء الجهاز الإداري بالكادر الكفء والمدَّرب جيداً في النظام البريطاني في أثناء الانتداب على فلسطين؛ فالإدارة الاقتصادية كانت حديثة ومتطلعة إلى الأمام.

وقد شهدت هذه الفترة التكييفات الاقتصادية الكبرى استجابة لمتطلبات التوحيد مع الضفة الغربية وتدفق اللاجئين الفلسطينين. وكنتيجة لذلك، كان الاقتصاد، في نهاية الخمسينيات، يعاني البطالة الواسعة. فالنمو السكاني العالي، مع البطالة الواسعة، يعني أن العدد القليل من العاملين كان عليه إعالة العدد الكبير من السكان المستهلكين. ولكن يعني من الناحية الأخرى، الإيجابية نوعاً ما، أن الأردن كان يحقق حينذاك تنمية متزايدة. فالصناعة كانت ما تزال بسيطة؛ ولذلك كان من المطلوب والمجدي تماماً تحقيق النمو الصناعي السريع عن طريق الاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالصناعات الغذائية والملابس والأثاث ومواد البناء. وقد تمتعت صناعات الغذاء والملابس بحافز إضافي، وهو الحماية الجمركية، في حين استفادت صناعات الأثاث ومواد البناء من حافز إضافي آخر، وهو ازدهار قطاع البناء بسبب الزيادة السكانية والحركات السكانية التي صاحبت تدفق اللاجئين والتوحيد مع الضفة الغربية. كما أن التوحيد ساعد البلاد على تملك الإمكانات السياحية الهائلة التي تمثلها الأماكن المقدسة في القدس الشرقية وبيت لحم والمواقع الأخرى في الضفة الغربية.

وهكذا، فقد تزايدَ الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٥٤/ ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩/ ١٩٦٠ بمعدل سنوي قدره ١١,٦ بالمئة كحد أقصى (بسعر التكلفة، وبالأسعار الجارية). وكان المعدل المقدَّر للتضخم يتراوح بين ٣ بالمئة و٥ بالمئة سنوياً. وعليه، فإن النمو الحقيقي (أي بعد استبعاد أثر التضخم) يتراوح

بين ٦ بالمئة و٩ بالمئة، حيث حقّقَ قطاع البناء أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية يصل إلى ٢٢ بالمئة سنوياً(١٢).

٢ ـ إعادة مأسسة نظام الحكم الأوتوقراطي

أ ـ التطورات السياسية

تبين بيانات مؤشرات نظام الحكم للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ اتجاهاً فردياً عميقاً في الحكم بصورة منتظمة تبلغ درجته ـ ٩. وفي هذا القسم، تُقدم الظروف السياسية التي تفسر هذا الاتجاه، بينما ترد التطورات الاقتصادية المناظرة في القسم التالي.

رغم أن البرلمان الأردني، المنتخب سنة ١٩٥٦، كان ثمرة أكثر الانتخابات حريةً، وربما ديمقراطيةً، في تاريخ البلاد، كما وردَ هذا سابقاً، فإن الحكومة التي تمتعت بثقته أُجبرت على الاستقالة في السنة الثانية من فترتها المستحقة. تشكل السنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ فترة زاخرة بالأحداث، إذ شهدتْ القلاقلَ السياسية الإقليمية التي أجبرت النظام الأردني على مبادلة الديمقراطية بالاستقرار. فقد غمرت المشرقَ العربي كله حربٌ باردة بين طرفين. فمن ناحية، كان هناك النضال القومي العربي من أجل الاستقلال، واحتواء الاحتلال الصهيوني في فلسطين، والالتزام بحركة عدم الانحياز في أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، بقيادة مصر الناصرية؛ وكان هناك، من الناحية الأخرى، إصرار القوى الإمبريالية الغربية على الهيمنة على المنطقة، مع انتزاع الولايات المتحدة قيادة المنطقة من بريطانيا. وقد أخذ ذلك شكلَ محاولة زج المشرق العربي في حلف إقليمي (أي حلف بغداد) كجزء من استراتيجية احتواء (الحرب الباردة) ضد المعسكر الشيوعي الشرقي (أي الاتحاد السوفياتي والصين)(١٣).

---

(١٢) Michael P. Mazur, *Economic Growth and Development in Jordan* (London: Croom Helm, 1979), pp. 25-27.

(١٣) Malcom H. Kerr, *The Arab Cold War, 1958-1964*, Study of Ideology in Politics (London; New York: Oxford University Press, 1965).

وحول الاعتداءات الإسرائيلية في هذه الفترة، انظر: Benny Morris, *Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War* (Oxford: Clarendon Press, 1997).

وحول حرب سنة ١٩٥٦، انظر: Donald Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East* (New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1981).

وقد تضمن مشهد الأحداث السياسية خلال هذه الفترة ما يلي:

• ظهور مبدأ أيزنهاور، (الرئيس الأمريكي)، في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ الذي عرضَ تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لدول الشرق الأوسط «المهدَّدة من قِبل الشيوعية العالمية».

• قيام ثورة ١٩٥٨ في العراق، التي قضت على الفرع العراقي من العائلة الهاشمية.

• تكوين الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية سنة ١٩٥٨، وحلّها سنة ١٩٦١.

• الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٥٨.

• نشوب الثورة في اليمن سنة ١٩٦٢.

• قرار إسرائيل سنة ١٩٦٣ بتحويل مياه نهر الأردن، والخطط العربية المضادة لتحويل تدفق المياه.

• قيام المجلس الوطني الفلسطيني في القدس سنة ١٩٦٤ وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.

• الهجوم الإسرائيلي على قرية السمّوع الحدودية، القريبة من مدينة الخليل، في الضفة الغربية وتدميرها سنة ١٩٦٦.

• الحرب الإسرائيلية على البلدان العربية المجاورة لها سنة ١٩٦٧، التي قادت إلى تجزئة المملكة واحتلال الضفة الغربية، إلى جانب الأراضي العربية الأخرى.

• كانت مشاعر الجماهير العربية معادية بشكل حاد للسياسات الموالية للغرب التي تتخذها النظم العربية «المحافظة». وفي الأردن، وقف البرلمان المنتخب ديمقراطياً مع سياسة الاستقلال عن الهمينة الغربية، ومع سياسة عدم الانحياز التي تدافع عنها مصر والنظم العربية «التقدمية» و«القومية» الأخرى إبان الحرب الباردة.

وحينما باتت الأصوات المعادية للغرب مسموعة جداً، وقف النظام الأردني ضد المشاعر العامة، وقرر وقف العملية الديمقراطية. وفي سنة ١٩٥٧، وبدعم من سفارة الولايات المتحدة، قام القصر الملكي بالانقلاب ضد البرلمان

والحكومة المنتخبين ديمقراطياً، واستعيد نظام الحكم الفردي بإعلان الحكم العرفي، وحظر نشاط الأحزاب السياسية كافة، وإلغاء جميع قرارات البرلمان التي كانت تقدمية نوعاً ما، بما في ذلك منح حق الاقتراع للنساء المتعلمات. وإذا أخذنا في الاعتبار فساد العملية الانتخابية، التي كان النظام متورطاً فيها باستمرار في ذلك الوقت، فإن آفاق توسيع حق الانتخاب لم تكن تعتبر في صالحه بالضرورة.

لقد أُغلقت الصحف، وجرى تطهير الجيش والجهاز الإداري، مع تشديد القمع. والمحصلة كانت تصفية معظم وجوه الحياة السياسية التي لا تخضع لسيطرة الحكومة. وقد اتّخذت هذه الإجراءات كلها بالتنسيق مع السفارة الأمريكية في عمان[١٤]. وفي الواقع، تحدث وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس، في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، عن «ثقة (حكومة الولايات المتحدة) بالملك حسين وتقديرها له»، عارضاً تقديم المساعدة «إلى الحد الذي يعتبره هو (حسين) كافياً»[١٥]. وكان الملك، من ناحيته، قد أبلغ الأمريكان سابقاً، ليلة ٢٤ نيسان/ أبريل، بقانونه العرفي المعدّ، وطلبَ المساعدة في حالة التدخل الأجنبي. وقد عبّر البيت الأبيض عن دعمه له حالاً، مع التعهد العلني بالحفاظ على «استقلال ووحدة الأردن» التي اعتبرها البيت الأبيض «حيوية» للولايات المتحدة. وكان الأسطول السادس الأمريكي في طريقه إلى شواطئ لبنان، بناء على طلب الرئيس اللبناني كميل شمعون من الناحية الفنية، بينما درسَ المخططون العسكريون الأمريكيين نقل القوات جواً إلى المفرق وعمان. ولكن تبينَ أن هذا غير ضروري لأن الملك أبلغ الأمريكيين في الليلة نفسها: «أعتقد أننا سنعالج الوضع بأنفسنا»[١٦]. وفي أيار/ مايو، زودت الولايات المتحدة الأردن بما قيمته ١٠ ملايين دولار من السلاح والمعدات العسكرية، التي تبعها، في حزيران/ يونيو، توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مع الأردن[١٧]. كما

---

(١٤) حول تدخُّل السفارة الأمريكية، انظر: Ryan Saltoff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition* (New York: Oxford University Press, 1994).

ويقوم ساتلوف بتوثيق العلاقات من خلال فحص وثائق وزارة الخارجية التي لم تَعُد سرّية، بما في ذلك المراسلات بين السّفارة الأمريكية في عمّان ووزارة الخارجية. وحول كشف تدخُّل السفارة الأمريكية، انظر: عباس مراد، **الدور السياسي للجيش الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٧٣** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣).

(١٥) Saltoff, Ibid., p. 171.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) مراد، المصدر نفسه، ص ٩٧.

أرادت أمريكا مساعدة حكومة الأردن بتطوير جهاز مخابراته السري أو مديرية المخابرات العامة(١٨).

وبعد انقلاب القصر، الذي أنقذ النظام من التهديدات الداخلية للوضع القائم، كان الوضع في الوطن العربي يتغير بسرعة بحيث بات الملك ومستشاروه المزهوون قلقين أكثر من التهديدات الخارجية. فالوحدة بين مصر وسورية، وقيام ما أصبح يُعرف بالجمهورية العربية المتحدة في ١ شباط/ فبراير ١٩٥٨ أثارا الرعب لدى القوى المعادية لجمال عبد الناصر في عمان. فاختار النظام في الأردن الوحدة الفيدرالية مع العراق الهاشمي (وهي الوحدة التي سعى إليها طويلاً رجل العراق القوي نوري السعيد) تحت اسم الاتحاد العربي، وذلك في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨(١٩). وفي ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٨، أصدر البلَدان دستوراً فيدرالياً. ولكن الاتحاد العربي، الذي كان أكثر من كونفيدرالية، لم يعمر طويلاً. فالانقلاب العراقي في تموز/ يوليو ١٩٥٨ (بقيادة ضباط من الجيش العراقي) نحّى بالقوة العائلة الملكية (ورئيس الوزراء الأردني إبراهيم هاشم الذي كان قد أعلن الحكم العرفي في الأردن قبل سنة من الزمان)، وأعلن الجمهورية في العراق. وعمّ الذعر بين حكام الأردن. وطلبَ الملك المساعدة الفورية من بريطانيا والولايات المتحدة لدعم عرشه. وقد وصلَ أربعة آلاف جندي بريطاني إلى الأردن، بينما نزلت القوات الأمريكية في لبنان. كما ساعدت الطائرات الأمريكية في نقل النفط إلى الأردن، وذلك بعد أن أحاطها الأعداء من كل الجهات (فتقارب الأردن مع السعوديين، وهم الأعداء التاريخيون للهاشميين، والذين كانوا متحالفين مع عبد الناصر ضد حلف بغداد، لم يكن قد حدث بشكل تام بعد). وقد بقي الجنود البريطانيون في الأردن لغاية ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨، ولم يغادروها إلاّ بعد أن تعهّدَ الأمريكيون بدعم العرش، وتقديم مبلغ ٤٠ ـ ٥٠

(١٨) تشكّلت المخابرات الحديثة سنة ١٩٦٢، وترأسها محمد رسول الكيلاني الذي كان موظفاً صغيراً حينما استجوب الضباط الأحرار سنة ١٩٥٧ بعد انقلاب القصر الملكي. كما أنه أصبح مشهوراً سنة ١٩٥٩ في أثناء استجواب وتعذيب **صادق الشرع** الذي كان رئيساً للدائرة إلى أن طُرد بتهمة التحضير لانقلاب. وقد تم فيما بعد إرسال الكيلاني إلى الولايات المتحدة للتدريب لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وعند عودته من هناك، وبناء على توصية من تلك الوكالة، تمّ تعيين الكيلاني رئيساً لمديرية المخابرات العامة، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(١٩) نُشرت اتفاقية الاتحاد العربي في «دستور الاتحاد العربي» في: **الجريدة الرسمية**، العدد ١٣٧٧ (٣١ آذار/ مارس ١٩٥٨)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٨. انظر أيضاً: Naserr Hasan Aruri, *Jordan, A Study in Political Development, 1921-1965* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1972), pp. 151-164.

مليون دولار أمريكي كمساعدة سنوية إلى الأردن بدل المساعدة البريطانية[٢٠].

وخلال الفترة بين سنتي١٩٦١ و١٩٦٧، جرت انتخابات برلمانية في أربع دورات. ولم يعمّر البرلمان (السادس) المنتخب سنة ١٩٦١ سوى سنة واحدة فقط قبل حله. واستمر البرلمان (السابع)، المنتخب سنة ١٩٦٢، سبعة شهور فقط. أما برلمان سنة ١٩٦٣ (الثامن)، فقد استمر أكثر من ثلاث سنوات قبل حله، وحلول البرلمان التاسع محله بعد انتخابه في نيسان/ أبريل ١٩٦٧، وذلك قبل فترة قصيرة من وقوع الحرب الإسرائيلية واحتلال الضفة الغربية.

ب ـ التطورات الاقتصادية

دخل الأردن فترة الستينيات بأمل وثقة متجددة، بعد أن تغلب على سنوات الخمسينيات المضطربة سياسياً. ففي هذه الفترة، تم تطوير العمود الفقري الصناعي للاقتصاد الأردني الحديث، بما في ذلك صناعات البوتاس والفوسفات والأسمنت. كما جرى بناء مصفاة للنفط في مدينة الزرقاء الواقعة شرقي عمان. ورُبطت البلاد بشبكة من الطرق الخارجية، وتم إدخال نظام تعليمي جديد، وبناء أول جامعة في البلاد سنة ١٩٦٢، وهي الجامعة الأردنية.

وخلال هذه الفترة، كانت الاستثمارات، برعاية مجلس التنمية (الذي كان يرأسه رئيس مجلس الوزراء)، وسواء أكانت استثمارات حكومية بحت أم استثمارات مختلطة مع القطاع الخاص، تُوجه من قبل الخطط المتعاقبة للتنمية. وقامت هذه الخطط بتشجيع القطاع الخاص من خلال الأخذ بفلسفة إحلال الواردات، وذلك بفرض التعريفة الجمركية العالية أو حظر الاستيراد، وتحديد دخول الصناعات المختلفة إلى السوق باشتراط حصول الاستثمارات الجديدة على الرخصة، تحت ذريعة تجنب الطاقات الزائدة بسبب تكرار الاستثمارات نفسها في فروع معيّنة. وكانت المحصلة العامة للاستثمارات والسياسيات خلال هذه الفترة ممتازة، حيث كان متوسط معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (أي بعد استبعاد أثر ارتفاع الأسعار) حوالى ٨ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥/١٩٦٦.

(٢٠) مراد، **الدور السياسي للجيش الأردني**، و Hussein Bin Talal (King of Jordan), *Uneasy Lies the Head; The Autobiography of His Majesty King Hussein I of the Hashemite Kingdom of Jordan* (New York: B. Geis Associates, 1962), p. 205.

إن توفر الموارد الأجنبية، على شكل تحويلات العاملين ومساعدات التنمية الرسمية، والقروض الأجنبية في ما بعد، مكّن الأردن من تحمل عجز ضخم في تجارته الخارجية، وذلك ناجم أساساً عن الإنفاق الاستثماري على تكوين رأس المال، وناجم أيضاً عن الإنفاق غير الإنتاجي على الدفاع والاستهلاك. ولكن رغم التنمية الاقتصادية التي شيّدت الأردن الحديث، بقيت القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، في الفترات كلها، ضيقة جداً وضحلة جداً بحيث يتعذر المحافظة على مستويات عالية من الاستهلاك والاستثمار.

ثمة مجموعتان من الأرقام توضحان هذه النقطة: خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٦، لم تغطِ الصادرات الأردنية من السلع والخدمات سوى ١١ ـ ١٥ بالمئة من تكاليف المستوردات من السلع والخدمات من الخارج. وبين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٦، شكلت المستوردات ما يعادل ٢٨,٣ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي الكلي[٢١].

وخارج القطاع الحكومي، ميزت المبادرة الخاصة، وبخاصة من جانب رجال الأعمال الفلسطينيين الأكثر ازدهاراً، الموجة الأولى من البناء الواسع الذي تضاعف في الأردن في السنوات التي أعقبت حرب ١٩٤٨. وخلال تلك الفترة المضطربة نسبياً، انضم الفلسطينيون إلى أعضاء النخبة التجارية الأردنية في بناء طيف واسع من المشاريع ذات الحجم المتوسط والكثيفة العمل التي كان معظمها في العاصمة عمان، أو في ضواحيها.

باختصار، شهد الأردن قبل حرب ١٩٦٧ معدلاً للنمو الاقتصادي أعلى ممّا شهدته معظم البلدان النامية؛ إذ زوّدت صناعة البناء، المزدهرة، الأردنيين بفرص العمل، بينما أمنت السياحة في مواقع الجذب المقدسة في الضفة الغربية (القدس وبيت لحم)، سويةً مع العديد من مواقع الجذب السياحي في الضفة الشرقية (جرش والبتراء)، تدفق الدخول من العملات الأجنبية. كما استفاد الاقتصاد من تحويلات المغتربين الأردنيين الذين يعملون في دول الخليج.

إن التقدم الذي عاشه الأردن منذ سنة ١٩٥٢ قاد إلى ظهور طبقة وسطى جديدة من الأردنيين المتعلمين والتواقين إلى بناء بلدهم. وكلما توسعت هذه المجموعة من المهنيين من حيث عددها ومواهبها، أصبح الأردن أكثر استقراراً وازدهاراً من الناحية الاقتصادية.

---

(٢١) Roger Owen and Sevket Pamuk, *A History of Middle East Economies in the Twentieth Century* (London: I.B. Tauris, 1998), pp. 189-190.

٣ ـ التعافي من الحرب، وتكوين اقتصاد نفطي ثانوي، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣

أ ـ التطورات السياسية

تبين بيانات نظام مؤشر الحُكم للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤ أن حرب ١٩٦٧، التي انتهت إلى احتلال الضفة الغربية، أتاحت أسباباً للنظام الحاكم لمواصلة ميوله الفردية في الحكم. فوضع البلد، الذي تعكسه درجته في نظام الحكم الأوتوقراطي البالغ ـ ٩ طوال الفترة السابقة، لم يتحسن، بل تدهورَ أكثر إلى ـ ١٠، أو قريباً جداً من ذلك، خلال كل الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤. وسترد في صفحات لاحقة من هذا الكتاب الظروف السياسية التي تفسر هذا التقييم، كما سترد التطورات الاقتصادية المناظرة.

في سنة ١٩٦٥، أي بعد ثماني سنوات من إعلان الحكم العرفي والهجوم العام على منظمات المجتمع المدني، بدأت الحكومة تخفيف إجراءاتها القمعية. وفي سياق تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، التي تنافست لتمثيل القسم الأكبر من المواطنين الفلسطينيين (أولئك المقيمين بالضفة الغربية، والمنحدرين من فلسطين ولكنهم يقيمون بالضفة الشرقية)، وظهور حركة الفدائيين العرب التي سعت إلى تجنيد المواطنين الأردنيين، اختارت الحكومة الأردنية الرد على ذلك في سنة ١٩٦٥ بإعلانها العفو عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم ضباط الجيش الوطنيين الذي تعرضوا للسجن أو النفي سنة ١٩٥٧. فقد تم إطلاق ٢٠٠٠ سجين. ولكن ذلك لم يستمر طويلاً؛ فخلال سنة واحدة تلت الغارة الإسرائيلية على قرية السمّوع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ التي استثارت تظاهرات واسعة ضد سياسات الجيش بعدم التصدي للإسرائيليين وعدم قدرته على الدفاع عن أراضي البلد، استؤنفت حملات القمع، فأطلق الجيش النار على المدنيين، وألقى المئات في السجون، وهو المصير الذي كان ينتظر جميع ضباط الجيش الذين يُشك في ميولهم الوطنية وتعاطفهم مع المتظاهرين. وقد تمت تعبئة الأمريكيين وإرسالهم لدعم النظام وإنقاذه. وعشية حرب ١٩٦٧، كان عدد كبير من ضباط الجيش الأردني قابعين في السجون.

عطلّت حرب ١٩٦٧ عملية التطور الليبرالي؛ إذ إنها شجعت الحكومة الأردنية على الحد من الحريات الديمقراطية القليلة الباقية، وتوظيف نتائج الحرب كذريعة لتشديد قوانين الطوارئ التي استمرت من سنة ١٩٦٧ إلى حين

إلغائها سنة ١٩٨٩[٢٢]. وبعد هزيمة ١٩٦٧، باتت الحكومة الأردنية أكثر تقبلاً لوجود الفدائيين الفلسطينيين في أراضيها، وأجبرتها المشاعر الشعبية الوطنية على السماح لهم بحمل السلاح، مع أنها حاولت منعهم بالقوة من مهاجمة جيش الاحتلال الإسرائيلي عبر النهر. وقد شهدت تلك الفترة تقليص المساعدة الأمريكية إلى الأردن بسبب توقيعه اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وبالتالي مشاركته في حرب ١٩٦٧. كما شهدت تلك الفترة تخفيف بعض القيود على الصحافة. وقادَ وجود الفدائيين في الأردن إلى مواجهة دامية مع الجيش في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. وفي أعقاب القتال، الذي تغلبَ فيه الجيش، قامت الولايات المتحدة بزيادة مساعدتها الاقتصادية والعسكرية للأردن. ولكن انتصار الحكومة لم يؤشر إلى بداية ديمقراطية؛ على العكس، فقد زاد القمع مع ورود المساعدة الأمريكية. وبعد انتهاء الحرب الأهلية، قامت الحكومة بحملة تطهير كبرى في الجيش والجهاز الإداري. كما تم إغلاق معظم الصحف وطرد محرريها. بل إن البرلمان نفسه، الذي لم يتمتع سوى بأقل سلطة في ما عدا تمثيل مواطنيْ كلتا الضفتين الغربية والشرقية، حُل في سنة ١٩٧٤، بعد شهر واحد فقط من إعفاء الأردن من تمثيل فلسطينيي الضفة الغربية وحصر هذا التمثيل في منظمة التحرير الفلسطينية بموجب قرار جامعة الدول العربية[٢٣].

لقد سعت الحكومة إلى تكوين آليات تمثيل مختلفة بغية احتواء السكان، وبخاصة من خلال الاتحاد القومي (١٩٧١)، ومن خلال المملكة العربية المتحدة في ما بعد (١٩٧٢). ولكن تم التخلي عن كلا المشروعين. فجميع المنافذ الديمقراطية ظلت مقفلة. وكنتيجة لذلك، أخذت الاتحادات المهنية تؤدي دوراً مهماً في المجتمع المدني، وكانت تطالب بحقوقها وبتغيير السياسات.

وخلال هذه الفترة، نرى أن أثر حرب ١٩٦٧ تجلى في تخفيف حدة نظام

---

(٢٢) أُعلنت قوانين الطوارئ، بما في ذلك نظام الحكم العرفي، بعد حرب ١٩٦٧، وبقيت قائمة لغاية سنة ١٩٨٩. وبالنتيجة، فقد قلّصت تلك القوانين الحريّات التي ضمنها الدستور. إنّ سلطات الحكم العرفي والبوليس السرّي، الذي يُختصر شعبياً باسم «المخابرات»، وليس باسمه الرسمي «مديرية المخابرات العامة»، التي خُولت باعتقال الأفراد المشتبه فيهم أمنياً واحتجازهم بدون محاكمة، وبدون حصولهم على مساعدة قانونية، لفترة غير معلومة. كما خوّلت قوانينُ الطوارئ الحكومة بمراقبة الصحافة والمطبوعات، وحظر الأحزاب السياسية، وتقييد حقوق المواطنين بحضور الاجتماعات السياسية والتظاهرات السلميّة.

(٢٣) علي محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٤٠.

الحكم الأوتوقراطي في البلاد، وتدشين عدد من الحريات السياسية، كتخفيف القيود على الصحافة إلى حد معيّن، والسماح بالعمل الفدائي وحرية الاجتماع. وقد ارتبطت هذه الفترة بانقطاع المساعدة الأمريكية.

سمحَ استئناف المساعدة الأمريكية للنظام بشن الحرب ضد منظمات المقاومة التي كان سابقاً قد توصلَ إلى تفاهم ما معها. وكانت المحصلة تصفية الحريات النسبية التي كانت متاحة من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٠، وتدشين مرحلة جديدة من القمع التي سدت جميع المنافذ الديمقراطية. وهنا أيضاً تتطابق مؤشرات نظام الحُكم المتوقع والفعلي. ومع ذلك، ففي حين إن مؤشر نظام الحُكم المتوقع متدن وفقاً لمؤشرات التحديث، فإن الحكم الفعلي كان يعكس استمرار التدخل الأمريكي.

لقد منعَ احتلال الضفة الغربية، التي كانت تُمثِّل بـ ٥٠ بالمئة من أعضاء البرلمان، البرلمان التاسع من العمل، وهو الذي جرى انتخابه قبل وقت قصير من نشوب الحرب. وكانت الحياة البرلمانية مجمدة خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٧ إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ (فبينما كان البرلمان يعمل اسمياً لغاية سنة ١٩٧٤، فإنه لم يكن قادراً على عقد أي اجتماع في غياب ممثلي الضفة الغربية، وقد تم حله أخيراً سنة ١٩٧٤)[٢٤].

لقد تزامنَ تصاعد نشاط الاتحادات المهنية مع تصدي الوطن العربي لقيام **السادات** بإقامة العلاقات مع إسرائيل، وابتعاد السياسة الخارجية الأردنية عن الطلب الأمريكي بالانضمام إلى مفاوضات السادات ـ بيغن حول السلام. وقد وعدَ السعوديون، مرة أخرى، بتعويض الأردن عن المساعدات الأمريكية في حالة وقفها من جانب الولايات المتحدة.

وفي نطاق هذا السياق من تناقص التأثير الأمريكي، دعا الملك إلى عقد المجلس الاستشاري الأول في نيسان/ أبريل ١٩٧٨ كآلية تمثيل جديدة للمجتمع المدني، تتألف من ٦٠ من الأعضاء المعينين ليشكلوا كيان المجلس الاستشاري الوطني. وكان لدى المجلس هذا سلطة محدودة، وهي دراسة ومناقشة مشاريع القوانين وتقديم النصح بشأنها إلى مجلس الوزراء. ولكنه لم يمتلك أي صلاحية لوضع سياسة معينة، أو المصادقة على أي قانون أو تعديله أو رفضه. وبناء على

(٢٤) المصدر نفسه.

طلب رئيس الوزراء، قدّمَ المجلس الاستشاري وجهات نظر استشارية إلى مجلس الوزراء بشأن السياسات العامة للدولة. وقد نصَّ مرسوم تأسيس المجلس الاستشاري على أن المجلس سينحل قانونياً حينما يتم انتخاب وانعقاد مجلس النواب. وبين سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٤، تم تشكيل ثلاثة مجالس استشارية تألفت من الممثلين الذي عينّهم الملك من القطاعات المختلفة للمجتمع الأردني، ولكن لم يتضمن أيٌّ منها أعضاء لتمثيل الضفة الغربية.

وكانت تلك سنوات الازدهار الاقتصادي وتزايد مطالبة النُخب نفسها بالتمثيل الديمقراطي. وقد استمر هذا التحريض إلى أن أذعن الملك وأعاد عقد البرلمان في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤. كما جرت انتخابات جزئية لشغل المقاعد الشاغرة من الضفة الشرقية. وقد استمر الحكم العرفي، وكذلك المساعدات الأمريكية، ولو بمقدار أقل، مع قيام بلدان الخليج المحافظة بتعويض الفرق بينهما. كما شهدت هذه الفترة ظهور حليف جديد وغير متوقع: صدام حسين. إن هذا التحالف الأردني الجديد، ودعم الأردن للعراق في الحرب العراقية ـ الإيرانية عزّزا العلاقات الأمريكية ـ الأردنية من جديد. فإذا كانت سياسة الولايات المتحدة، قبل سنة ١٩٨١، سعت إلى تفضيل الحكم الفردي في البلاد لتأمين استقرار المصالح النفطية للنظام، ودعمه الإضافي لإسرائيل، فقد أصبح دور الأردن في سنة ١٩٨١ مساعدة سياسات الولايات المتحدة وبلدان الخليج المعادية لإيران.

لقد حلّت المصلحة المشتركة لبلدان الخليج والولايات المتحدة في احتواء إيران بعد الثورة محل نزاعهما حول سلام مصر مع إسرائيل. وفي هذا السياق، تواصلت استراتيجية القمع في الأردن رغم الانفتاح الشكلي للنظام على النخب الموجودة في البلاد. ففي سنة ١٩٨٦، مثلاً، اقتحمت قوات الحكومة جامعة اليرموك، وأطلقت النار على الطلاب المتظاهرين، وقتلت عدداً منهم. وكان الطلاب يطالبون بإشراكهم أكثر في تسيير شؤون الجامعة ومعارضة سياسة الحكومة.

وقد شهدت هذه الفترة حركة بطيئة نحو تحقيق لبرلة أكثر خلال الفترة القصيرة التي تقلصت فيها المساعدة الأمريكية وضعف تحالف النظام مع الولايات المتحدة، ولكن القمع استؤنف بمجرد استعادة ذلك التحالف في سياق الحرب ضد إيران.

استمر تطابق الحكم المتوقع والفعلي في هذه الفترة. ومع ذلك، فحينما

يتم تحييد أثر الحرب وصراعات المنطقة في التوقعات، أي حينما تعتمد التوقعات على عوامل التحديث، فإن انحراف الدرجات الفعلية يتزايد بحيث يشكل فجوة واسعة يزيد متوسطها على ٤٠ نقطة مئوية. وبعبارة أخرى، إن تطابق الحكم الفعلي مع المتوقع يحدث حينما يتضمن الأخير آثار الحرب/ صراعات المنطقة (إقرأ: العامل الإمبريالي في شؤون الأردن السياسية).

ب ـ التطورات الاقتصادية

أخذت المصائر الاقتصادية للبلد اتجاهاً خطيراً نحو الأسوأ مع تفجر الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ ونتائجها المدمِّرة. فقد كان على الأردن أن يتخلى عن الضفة الغربية (بما في ذلك الجزء الشرقي من القدس) التي كانت، بحسب بعض التقديرات، تساهم حينذاك بأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي الأردني. وكنتيجة لذلك، وجدَ الأردن نفسه أمام موجة ثانية من اللاجئين، الذين اقتُلعوا وهُجّروا للمرة الثانية في غضون ٢٠ سنة[٢٥].

وممّا فاقمَ الأمور أكثر أن الأردن، بخسارته الضفة الغربية، خسر جزءاً كبيراً من قاعدته الزراعية (حوالى ٤٠ بالمئة)؛ فالأردن، بدون الضفة الغربية، لا يملك سوى ٦ بالمئة من الأرض القابلة للزراعة، وحتى هذه النسبة خاضعة لنزوات الاعتماد على الموارد المائية الشحيحة والمتقلبة. فسقوط المطر قليل ومتقلب جداً، والكثير من مياه البلاد الجوفية غير قابلة للتجديد. كما أن خسارة حرب ١٩٦٧ حرمت الأردن، أيضاً، العائدات من العملات الصعبة المتأتية من السياحة في القدس وبيت لحم ومواقع الجذب السياحية الأخرى في الضفة الغربية.

فبين سنتي ١٩٦٧ و١٩٧٣، بلغ المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، الحقيقي (أي بعد استبعاد أثر الارتفاع في الأسعار)، ٣,١ بالمئة. فإذا تذكرنا أن معدل نمو السكان كان حوالى ٤ بالمئة سنوياً خلال الفترة نفسها، فإن المعدل القليل للنمو الاقتصادي كان معناه، حقاً، هبوطاً بمقدار ٣ بالمئة في متوسط الدخل الفردي.

ولكن الإسناد جاء من زيادة المساعدات العربية، التي جعلت المساعدة

(٢٥) Economist Intelligence Unit, *Country Profile Jordan* (London: The Economist, 1990-1991), Various Issues.

الخارجية الكلية تتجاوز ٥٠ مليون دينار أردني سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ مقارنة بمتوسط سنوي قدره ٢٩ مليون دينار أردني سنة ١٩٦٥/١٩٦٦. ومع الطفرة النفطية التي حصلت سنة ١٩٧٣، فإن متوسط المساعدة الخارجية الكلية بلغ ١٧٠ مليون دينار أردني سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩؛ وبعد مؤتمر القمة العربي في بغداد سنة ١٩٧٨، والطفرة النفطية الثانية، قفز متوسط المساعدة المالية إلى ٣٤٤ مليون سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤[٢٦].

والتحفيز الأكثر للنمو الاقتصادي العالي، الذي ميّزَ الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤، جاء من المصادر التالية:

• ازدهار تجارة الترانزيت عبر ميناء العقبة، ومن العراق خلال حرب السنوات الثماني ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ بين العراق وإيران.

• تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج؛ فمقادير التدفقات الرأسمالية المحوَّلة رسمياً من خلال النظام المصرفي تضاعف مرات عديدة من متوسط سنوي قدره ١٢ مليون دينار أردني خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ إلى ١٣٧ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩، وإلى ٣٦٨ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤[٢٧]. وهذا الرقم أقل من التدفقات الفعلية خلال الفترة عند الأخذ في الاعتبار التدفقات الرأسمالية المحوَّلة بـ «شكل غير رسمي» أو على شكل سلع استهلاكية معمّرة وسلع أخرى[٢٨].

• استفاد الأردن، ولو قليلاً، من الحرب الأهلية في لبنان التي بدأت سنة ١٩٧٥، ومن الوضع الحافل بالمشكلات بعد الحرب، وهو ما أتاح للأردن إمكانية تقديم الخدمات المصرفية، والتأمين، والخدمات المهنية، التي كان لبنان يقدمها سابقاً. ولكن الاستفادة الفعلية من تلك الإمكانية لم تكن بالدرجة نفسها على الدوام، وكان السبب، في جزء منه، عدم كفاية البنى التحتية، وفي جزء آخر، ارتفاع تكاليف المعاملات المستوفاة من المستثمرين ورجال الأعمال، بما في ذلك: الإجراءات الصعبة التي تتطلب وقتاً طويلاً كي ينجز الجهاز الإداري عمل

(٢٦) البيانات مصنّفة كدخول من تحويلات حكومية جارية في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات، انظر: Central Bank of Jordan, «Department of Research and Studies, 1964-2003,» *Yearly Statistical Series* (Amman), Special Issue (October 2004).

(٢٧) المصدر نفسه.

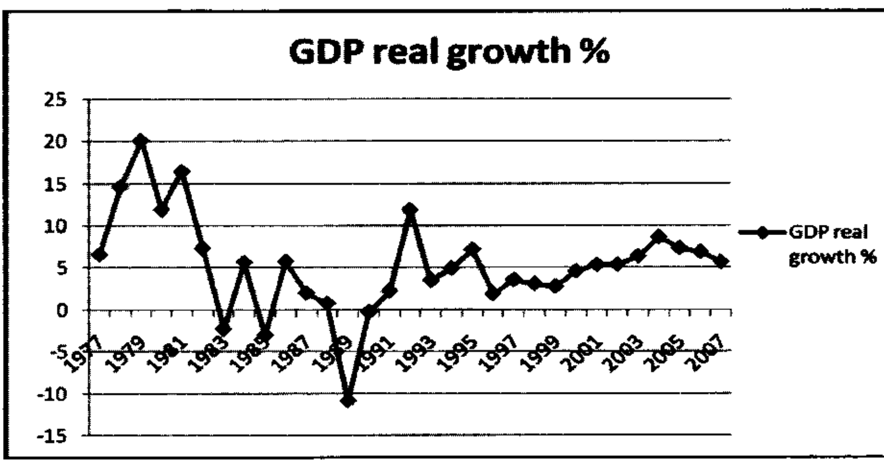
(٢٨) Owen and Pamuk, *A History of Middle East Economies in the Twentieth Century.*

الرخص والإجازات وإجراء المعاملات الجمركية.. إلخ؛ والبطء الشديد والتكلفة العالية التي تتطلبها التسوية القانونية للخلافات في حقل الأعمال: وبمستوى تتعذر مقارنته بالأسواق المختلفة للسلع والخدمات. ولذلك، فضّلت الشركات العالمية واللبنانية، التي تحولت من بيروت، الانتقال من عمان إلى مواقع جديدة في القاهرة وقبرص وأثينا وباريس ولندن، رغم القرب الجغرافي لعمان.

لقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ حوالى ١٣ بالمئة في المتوسط، وهو، ربما، أحد أعلى معدلات النمو في العالم في ذلك الوقت، وأعلى معدل مسجل في الأردن بالتأكيد (انظر الأشكال الأرقام (٣ ـ ٣)، (٣ ـ ٤) و(٣ ـ ٥) التي تصور معدلات النمو والاتجاه للناتج المحلي الإجمالي، والسكان، وتسجيل الطلاب، من الإحصاءات المتوافرة للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧))[٢٩].

الشكل الرقم (٣ ـ ٣)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، ١٩٧٧ ـ ٢٠٠٧



المصدر: جمعت من: البيانات الرسمية، دائرة الاحصاءات العامة ـ الأردن.

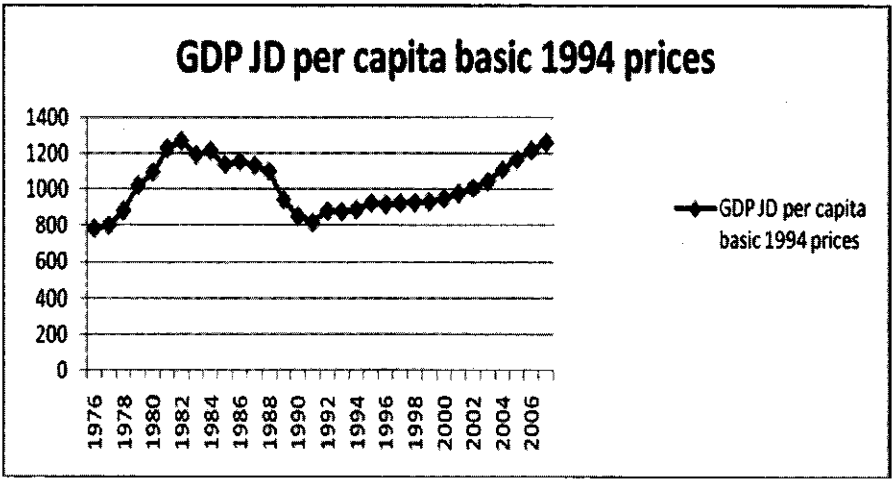
(٢٩) ثمّة ملاحظتان مهمّتان هنا:

ـ إن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، الذي بلغ أقصى مستوى له سنة ١٩٨٤، أخذ يعاني الهبوط البطيء إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في الأزمة الكبرى سنة ١٩٨٩، وأنه لم يسْتعد مستواه لسنة ١٩٨٤، الحقيقي (أي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار)، إلا سنة ٢٠٠٦، أي بعد ٢٢ سنة.

ـ رغم النمو الاقتصادي البطيء، فإن هناك «متغيراً تحديثياً» ضخماً، وهو التعليم، أظهر نمواً منتظماً خلال الفترة، بحيث تجاوز النمو السكاني في الأردن.

الشكل الرقم (٣ ـ ٤)

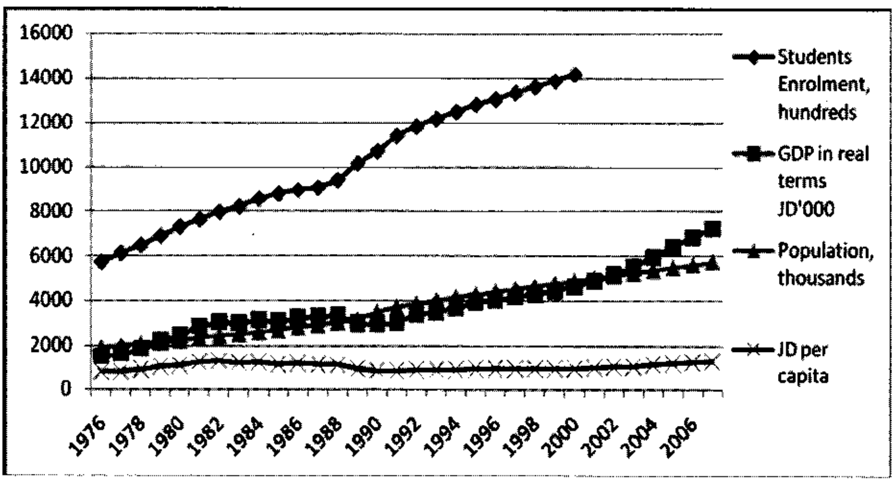
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ١٩٧٧ ـ ٢٠٠٧



المصدر: المصدر نفسه.

الشكل الرقم (٣ ـ ٥)

الناتج المحلي الإجمالي، والسكان، واتجاهات تسجيل الطلاب، ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٧



المصدر: المصدر نفسه.

وقد استمرت السياسة الاقتصادية حينذاك على النمط المتبع في الفترة السابقة لسنة ١٩٦٧، أي استغلال مساعدات التنمية الرسمية لإقامة البنى التحتية

المادية والبشرية، ولقيادة الاستثمار في المشاريع المكلفة القائمة على الموارد، بالتعاون مع القطاع الخاص. كما استمرت بدعم استثمارات القطاع الخاص المحلي بواسطة الحماية الجمركية والامتيازات الاحتكارية. وفي الوقت نفسه، أصبحت السياسة مهتمة أكثر باجتذاب الاستثمارات الأجنبية. ولهذا الغرض، قامت في سنة ١٩٧٢ بسن قانون لتشجيع الاستثمار.

وبعد تسجيل فائض قياسي في حساب ميزان المدفوعات سنة ١٩٨٠ (١١١,٦ مليون دينار أردني)، أظهرت المعاملات الصافية الأردنية مع العالم هبوطاً ملحوظاً خلال بقية العقد[٣٠]. ومع ذلك، تبين سنة ١٩٨٠ الأثر الكبير لتحويلات العاملين والمساعدات التي سمحت للأردن بتسجيل فائض صحي في الحساب الجاري، رغم استنفاد ناتجه المحلي الإجمالي بحد مرعب. ففي تلك السنة، تجاوزَ الاستهلاك الكلي، بما في ذلك النفقات الحكومية الاستهلاكية، الناتجَ المحلي الإجمالي بمقدار ٩٠ مليون دينار، أو ما يعادل ٧,٦ بالمئة[٣١].

وخلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢، تزايدَ الاستهلاك الحكومي، كما يقيسه الإنفاق الحكومي الجاري، بمعدل سنوي متوسط قدره ١٠,٦ بالمئة بصورة حقيقية. وبالمثل، فإن الاستهلاك الخاص تزايدَ بمعدل سنوي متوسط قدره ٨,٨ بالمئة. وكان الاستهلاك الخاص والحكومي على حد سواء، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أكثر من المتوسط في الدول المناظرة من حيث مرحلة التنمية الاقتصادية.

ومع ذلك، ورغم هذا النشاط الحكومي الواسع، فشلَ الأردن في تنشيط القطاع الزراعي أو توسيع القاعدة الصناعية بصورة ملموسة.

٤ ـ نهاية الطفرة النفطية: الصعوبات الاقتصادية كحافز للديمقراطية، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨

تبين بيانات مؤشر نظام الحُكم للفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ حصول تحسن هام في مؤشر نظام الحكم، حيث ثمة تحرك من أسفل القاع البالغ ـ ١٠ إلى ـ ٨.

(٣٠) Central Bank of Jordan, *Annual Report* (Amman: Department of Research and Studies, 1980), p. 71.

(٣١) Central Bank of Jordan *Annual Report* (Amman: Department of Research and Studies, 2004), table 36.

والظروف السياسية التي تفسر هذا التقييم ترد في هذا القسم، بينما ترد الظروف الاقتصادية المناظرة في القسم التالي.

ومن المؤكد أن التحسن الديمقراطي المذكور كان طفيفاً، كما يتبين من درجات الحكم التي تحولت من ـ ٩,٨ في سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ إلى ـ ٨ في سنة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨، وهو تحسن بنسبة تقل عن ٢٠ بالمئة، ولكن مع بقاء البلد في منطقة الحكم الفردي. إن التنشيط المتردد للحياة البرلمانية جاء على شكل إعادة عقد البرلمان الأخير السابق لسنة ١٩٦٧ وحل المجلس الاستشاري الوطني، وهو الهيئة المعيّنة التي شُكلت في سنة ١٩٧٨ لملء الفراغ الناجم عن تجميد البرلمان بعد حرب ١٩٦٧. بيد أنه لم تكن هناك أي انتخابات.

عيّنَ الملك أعضاء جدداً لمجلس الأعيان، ولكنه استدعى أولئك الأعضاء من مجلس النواب للبرلمان التاسع الذين كانوا يعملون حينما انعقد مجلس النواب للمرة الأخيرة سنة ١٩٧٦. وقد جرت انتخابات فرعية في الضفة الشرقية في آذار/مارس ١٩٧٦ لشغل ثمانية مقاعد شاغرة بسبب وفاة عدد من الأعضاء منذ انتخابات سنة ١٩٦٧. وبحسب التعديلات الدستورية التي تمت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، صوّتَ مجلس النواب لملء سبعة من المقاعد الشاغرة للضفة الغربية. وقد عكست الهيئات التشريعية المكوَّنة حديثاً الوضع السكاني والجغرافي لبرلمان ١٩٦٧ وعُرفت بالبرلمان العاشر.

وفي آذار/مارس ١٩٨٦، أقر البرلمان قانوناً جديداً للانتخاب، قضى بزيادة أعضائه من ٦٠ عضواً إلى ١٤٢ عضواً؛ ٧١ عضواً يتم انتخابهم من الضفة الشرقية، و٦٠ عضواً من الضفة الغربية، و١١ عضواً من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقية؛ وهو قانون لم يتم تنفيذه على الإطلاق. وفي سنة ١٩٨٧، شرعت الحكومة في تسجيل الأردنيين في الضفة الشرقية كي يتمكنوا من التصويت في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في سنة ١٩٨٨، لتكون أول انتخابات وطنية في أكثر من ٢٠ سنة. ومع ذلك، كان التسجيل غير مكتمل في نهاية سنة ١٩٨٧، وأصدر الملك مرسوماً ملكياً بتأجيل الانتخابات مدة سنتين.

وفي ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨، أعلن الملك حسين فك «الصلات الإدارية والقانونية» مع الضفة الغربية المحتلة، وهي خطوة كانت منسجمة ظاهرياً مع سياسة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها «الممثل الشرعي والوحيد

للفلسطينيين». ولكن ذلك القرار كان يتعارض مع الدستور الأردني، ويشكل حنثاً بقسم مجلس الوزراء[٣٢]. ودأب عدد من الأحزاب الوطنية على التشكيك في دستورية ذلك القرار وجميع الإجراءات القانونية التي تلته[٣٣]. وقد أشّر القرار إلى لحظة فارقة في العملية السياسية في الأردن؛ إذ حلَ الملك مجلس النواب، وصدر في تشرين الأول/أكتوبر مرسوم ملكي قضى بتأجيل انتخابات الهيئة التشريعية إلى أجل غير مسمى.

وبعد ذلك بقليل، قادت المشكلات الاقتصادية المتفاقمة إلى الاضطرابات والعنف في أجزاء محددة من البلاد في نيسان/أبريل ١٩٨٩، وهو التاريخ الذي أشّر إلى نقطة تحول في الاقتصاد السياسي للبلاد.

وفي أوائل الثمانينيات، بدأت تتلاشى الظروف الاقتصادية الملائمة التي خلقت الازدهار في السبعينيات، وهو ما يعكس تبعية الأردن للأحوال الجيدة لاقتصاد المنطقة. فمع نهاية الطفرة النفطية الثانية، التي بلغت ذروتها في أوائل الثمانينيات، حدث تراجع عام في النشاط الاقتصادي في بلدان الخليج، الأمر الذي قاد إلى انخفاض في موازناتها، وبالتالي هبوط في الطلب على الصادرات الأردنية، وعلى قوة العمل الأردنية وهو الأمر الأكثر خطورة؛ إذ يُقدر أن عدد الأردنيين العاملين في الخارج، قبل حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١، كان يزيد على ٣٠٠,٠٠٠ ـ أي حوالى ١٠ بالمئة من السكان حينذاك. وقد عانى العاملون الذين تمكنوا من المحافظة على عملهم من تدني رواتبهم.

وكان للتطورات هذه ذاتها آثار مميتة في المساعدة المالية العربية. وكانت المحصلة العامة كساداً عميقاً في الاقتصاد وتفاقماً سريعاً في المديونية الخارجية.

مقارنةً بالنمو القوي لغاية السنوات الأولى من الثمانينيات، عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالأسعار الأساسية (تكلفة العوامل)، هبوطاً

---

(٣٢) تنصّ المادة الأولى من الدستور الأردني على أن المملكة «غير قابلة للتقسيم ولا يمكن تحويل ملكيتها لأيّ جهة أخرى ولا يمكن التخلّي عن أي جزء منها». وحول أسباب ذلك القرار، انظر: Avi Shlaim, *Lion of Jordan: Life of King Hussein in War and Peace* (London: Allen Lane, 2007), chap. 22, بما في ذلك مقابلة مع طاهر كنعان.

(٣٣) حول الدّعاوى القانونية التي قدمّها المواطنون ضد الحكومة لتجريدهم من جنسيتهم من خلال «فك الصّلات»، انظر: إبراهيم بكر، **دراسة قانونية عن أعمال السيادة وقرارات نزع الجنسية الأردنية وسحب جوازات السفر العادية**، مكتبة الرأي؛ ٩ (عمّان: مكتبة الرأي، ١٩٩٥)، وحول عدم دستورية القرار، انظر: Massad, *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan*, p. 262.

من متوسط قدره ١٣ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ إلى متوسط قدره ٣,٧ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧، وهو معدل قريب جداً من معدل نمو السكان، وذلك قبل أن يتدهور إلى ١ بالمئة تقريباً سنة ١٩٨٨، ومن ثم إلى ـ ١٠ بالمئة في ذروة الأزمة سنة ١٩٨٩. كما تفاقمَ التضخم المرافق بسبب إلغاء الدعم لأسعار الطاقة. وقد قاد هذا الأمر إلى التظاهرات التي تطورت إلى انتفاضة في الجنوب وأجزاء أخرى من البلاد في نيسان/ أبريل ١٩٨٩. وقد أقال الملك مجلس وزرائه وعيّنَ رئيساً جديداً للوزراء الذي شكّل مجلس وزراء جديداً. وباشرت الحكومة الجديدة عملها، وقررت إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩. وهذه كانت أول انتخابات وطنية لمجلس النواب منذ أكثر من ٢٠ سنة، وكانت تبشر بعهد جديد لمأسسة التجربة الديمقراطية إلى الأردن.

٥ ـ سنوات التكيف الهيكلي والانتعاش الاقتصادي، ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣

يبدو أن للصعوبات الاقتصادية التي تنتج من سوء الإدارة الحكومية تأثيرات اقتصادية تختلف عن الصعوبات الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن عوامل خارجية تتجاوز قدرات النظام. فالأداء الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية الحادة سنة ١٩٨٩ تمخضَ عن انتعاش تدريجي ومتردد؛ إذ زاد النمو الاقتصادي من المعدل السالب لنمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ ـ ١٠,٧ بالمئة سنة ١٩٨٩ إلى نمو أقل كآبة يقترب من الصفر قدره ـ ٠,٣ بالمئة سنة ١٩٩٠، ثم إلى معدل موجب قليلاً للنمو قدره ١,٦ بالمئة سنة ١٩٩١. ومن المؤكد أنه كان هناك، حينذاك، عقبات كبرى أمام الأداء الاقتصادي، كالانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (التي انطلقت في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٧)، وحرب الخليج الأولى ١٩٩٠/ ١٩٩١. فبعد ستة شهور من النمو القوي في النصف الأول من سنة ١٩٩٠، تأثرت خطط الأردن للاستقرار والتكيف الاقتصادي بالغزو العراقي للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠. وكنتيجة لذلك، استمر الاقتصاد الأردني يكابد التراجع الاقتصادي.

انصب عمل الحكومة، التي تشكلت سنة ١٩٨٩، على برامج التكييف الهيكلي لاستعادة الاستقرار المالي والنقدي الذي تعرضَ للاهتزاز عقب أزمة المديونية سنة ١٩٨٨. وقد شدّدت إجراءات الإصلاح على الترتيبات المالية، وتخفيض التحيز ضد الصادرات. وجرى تجميد الرواتب والأجور في القطاع الحكومي وتقليص التعيينات الجديدة. كما تم تخفيض المساعدات الحكومية

ومستوى الضرائب المفروضة على الاستيرادات في إطار سياسة الحماية. وتم إدخال ضريبة المبيعات كخطوة تمهيدية للإصلاح الضريبي الشامل والنهائي على أساس ضريبة القيمة المضافة.

تم تلقّي كل هذه الإصلاحات جيداً من قبل الرأي العام، فقد حدّت من التذمر المحتمل بالنسبة إلى مستوى المعيشة الذي بقي بدون مستوى سنة ١٩٨٧ بعد سنتين من الإصلاح. وكوفىء الجمهور على صبره وتحمله من خلال الانتعاش الملحوظ، ولو المؤقت، للاقتصاد خلال الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥. وأحسنَ الاقتصاد استغلال التطورات الإقليمية السلبية الناتجة من حرب الخليج. فالتدفق المفاجئ لحوالى ٣٠٠,٠٠٠ من الأردنيين العائدين من دول الخليج فاقمَ، في البداية، من مشكلة البطالة، واستنزف قدرة الحكومة في حقل البنى التحتية والتعليم والصحة والخدمات الهامة الأخرى، ولكنه، في المحصلة النهائية، شكّل دافعاً اقتصادياً هاماً. فالعاملون عادوا من الخليج ومعهم مدخراتهم (التي تبلغ حوالى ٧١٩ مليون دولار أمريكي)، وكذلك عاداتهم الديناميكية في العمل ومهاراتهم وطاقاتهم التنظيمية، وهو الأمر الأهم. وكنتيجة لذلك، قفزَ النمو الاقتصادي الحقيقي بمعدل ١١,١ بالمئة سنة ١٩٩٢. وازداد تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بنسبة ٥٥ بالمئة سنة ١٩٩٢ و٢٤ بالمئة سنة ١٩٩٣. وقد حدث التوسع الكبير في حقل البناء السكني، والبنى التحتية الحضرية، والاستثمار في النشاطات الإنتاجية المختلفة، سواء بشكل مباشر أو من خلال سوق عمان المالية المنتعشة. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الحقيقي، خلال الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ مرتفعاً، إذ بلغ ٦,٧ بالمئة في المتوسط.

وقد مكّنَ برنامج الإصلاح الأردن من إعادة جدولة تسديد ديونه، وإلغاء قسم من هذا الديون في اتفاقات ثنائية. وفي نهاية العقد (سنة ٢٠٠٠)، تدنتْ نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات غير الشخصية إلى ١٣,٦ بالمئة، وهي أقل ممّا كانت عليه في سنة ١٩٩٦.

وقد تباطأ النمو الاقتصادي قليلاً خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩. والآثار الانكماشية التي رافقت الترتيبات المالية لم تعوضها الامتيازات السخية التي قدمها العراق ضمن فاتورة نفطه، ولا تحول الأردن إلى المصدر الرئيسي للعرض والطريق الرئيسي لمرور المستوردات العراقية خلال ما يسمى برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي بدأ العمل به سنة ١٩٩٦، وانتهى مع دخول قوات التحالف العراق سنة ٢٠٠٣.

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الحقيقي، خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ نحو ٢,٩ بالمئة فقط. ومع معدل سنوي لنمو السكان قدره ٣ بالمئة تقريباً، فإن ذلك النمو يعني حصول ركود فعلي في متوسط الدخل الفردي وفي المستوى المعيشي العام خلال أواخر التسعينيات. وبمعزل عن فترة الرواج السابق الذي استمر ثلاث سنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥)، فإن النجاح الذي حققته سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي، في ظل برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، لم يساعد كثيراً، كما يبدو، على تحفيز النمو الاقتصادي خلال الانكماش الذي ميّز الفترة اللاحقة. وعليه، عانت البلاد، في النصف الثاني من التسعينيات، الأداء الاقتصادي الضعيف رغم الطيف الواسع من الإصلاحات الاقتصادية المتبناة. لقد بدا الأفق الاقتصادي الطويل المدى للبلاد واعداً في سياق الإصلاحات المتصورة، ولكن التقدم في تنفيذ تلك الإصلاحات لم يكن كافياً لتعويض النواقص الهيكلية في الاقتصاد. فالعوامل الخارجية، التي ليس للأردن فيها سوى تأثير محدود أو ليس له فيها أي تأثير، كالأزمة المالية في آسيا والطلب الضعيف في المنطقة، فاقمت وضعاً صعباً أصلاً. فمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كان في تراجع خلال النصف الثاني من التسعينيات. وكان متوسط الناتج المحلي الإجمالي، الحقيقي، للفرد الواحد سنة ١٩٩٩ أقل بنسبة ٢٤,٧ بالمئة ممّا كان عليه سنة ١٩٨٤، وهي السنة التي شهدت أعلى متوسط للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في تاريخ البلاد، ولكنه كان أعلى بنسبة ٨,٣ بالمئة عما كان عليه سنة ١٩٩١.

وكان الأردن يتطلع إلى الاستفادة من «مردودات السلام» التي يمكن أن تتحقق من اتفاقية السلام مع إسرائيل من خلال إعادة تأسيس التجارة المربحة مع الضفة الغربية. ولكن العقبات الناتجة من عدم التقدم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الدولة الفلسطينية قادت إلى تراجع كبير في صادرات الأردن إلى فلسطين؛ فمع استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ظلت الواردات الفلسطينية، التي تبلغ قيمتها ثلاثة مليارات دولار أمريكي، مستأثراً بها من جانب الصادرات الإسرائيلية.

بلغت درجات مؤشر نظام الحُكم للفترات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣ مستويات مقبولة تصل إلى ـ ٢,٨، ـ ٢ و ـ ٢، على التوالي، ولكنها كانت أقل قليلاً ممّا هو ضروري لكي يعبر الأردن حاجزَ الصفر باتجاه الحُكم الموجب، أي المنطقة الديمقراطية.

فالدوائر الانتخابية أُعيد رسمها لتمثل محافظات الضفة الشرقية فقط، وذهبَ الأردنيون للتصويت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. ومع أن حظر الأحزاب السياسية، الساري منذ سنة ١٩٥٧، ظل قائماً، فإن المرشحين كانوا من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين من الناحية الأيديولوجية. وقد شكّل معظم ما يسمى المرشحين المستقلين تكتلات منظَّمة بصورة رخوة بحسب ميولهم السياسية.

بلغَ عدد المتنافسين ٦٤٠ مرشحاً، من مختلف مكونات المجتمع الأردني، بما في ذلك ١٢ امرأة، تنافسوا على مقاعد مجلس النواب التي تتحدد بالانتخاب العام، والتي تمت زيادة عددها من ٦٠ إلى ٨٠ مقعداً لمجلس النواب (إضافة إلى ٤٠ عضواً لمجلس الأعيان يتم اختيارهم عن طريق التعيين). وهكذا انطلقت أعمال البرلمان العاشر، وتم إجراء الانتخابات البرلمانية مجدداً سنة ١٩٩٣ وسنة ١٩٩٧.

وبعد انتخابات ١٩٨٩ مباشرةً، قرر الملك حسين إلغاء الحكم العرفي، القائم منذ سنة ١٩٥٧. ومع انخفاض حدة التوترات، تم تجميد حالات الطوارئ في سنة ١٩٨٩، وتم إلغاؤها رسمياً في سنة ١٩٩٢. وقد مهّدت الحريات الجديدة الطريق لشرعنة الأحزاب السياسية وإدخال قوانين جديدة للصحافة. وفي ٥ تموز/يوليو ١٩٩٢، قام البرلمان رسمياً بشرعنة الأحزاب السياسية من خلال تمرير قانون الأحزاب السياسية الرقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢.

وقد أبدى الملك حسين درجة من التجاوب مع المعتقدات الديمقراطية، والحريات المدنية وحقوق الإنسان، تتناسب مع درجة الاستقرار السائدة في المنطقة. ولتجنب الصعوبات التي واجهها في الخمسينيات، شكّل الملك في نيسان/أبريل ١٩٩٠ لجنة ملكية من ٦٠ عضواً لمناقشة الخطوط العامة لتسيير الحياة السياسية، بما في ذلك العمل الحزبي، في الأردن. لقد ضمت لجنة الميثاق الوطني أعضاء يمثلون جميع المجموعات السياسية في البلاد، وقدمت خلال شهور وثيقة مكتوبة بالإجماع على شكل ميثاق وطني. إن الميثاق، الذي لخّص المظاهر الرئيسية للحياة السياسية ووظائف الأحزاب والفعاليات السياسية في الأردن الديمقراطي، تم تبنّيه بفرح غامر في حزيران/يونيو ١٩٩١ في مؤتمر وطني حضره ٢٠٠٠ من كبار الأردنيين. وإلى جانب الدستور الأردني، يقدم الميثاق مرجعية للحوار الوطني في القضايا الأساسية، إضافة إلى الخطوط العريضة للمأسسة الديمقراطية والتعددية السياسية في الأردن.

نالت الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٨٩ في الأردن الثناء من دول العالم بوصفها انتخابات عادلة ونزيهة. وبعد ذلك أُجريت الانتخابات النيابية ثلاث مرات (١٩٩٣ و١٩٩٧ و٢٠٠٣). غير أن التقييم الديمقراطي للانتخابات تلك لم يرقَ إلى مستوى انتخابات ١٩٨٩ بسبب الانتكاس المبتعد عن الديمقراطية في القانون الانتخابي الذي نظّمَ الانتخابات اللاحقة(٣٤). وبالنتيجة، تمت مقاطعة انتخابات ١٩٩٧ من قبل حزب رئيسي، وعدد من الأحزاب الأصغر، والاتحادات المهنية الكبرى. وكان الهدف من المقاطعة لفت الانتباه إلى البرنامج السياسي الليبرالي الذي دعا إلى تغيير القانون الانتخابي ورفع القيود المفروضة على وسائل الإعلام.

وبالرغم من الاختلافات الواضحة بين انتخابات سنة ١٩٨٩ والانتخابات اللاحقة، نجد أن مؤشر الحُكم يمنح درجات مُرضية نسبياً تبلغ ـ ٢,٨، و ـ ٢، و ـ ٢ للفترات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤و ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣ على التوالي. ومع ذلك، فإن ملاحظة الاختلافات الهامة في القانون الانتخابي الذي نظّمَ الانتخابات البرلمانية للفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣، مقارنةً بالقانون الانتخابي المتبدل والأقل ديمقراطية الذي نظّمَ الانتخابات اللاحقة سنة ١٩٩٣، ١٩٩٧ و٢٠٠٣، تؤدي إلى الاستنتاج أنه كان من الأصوب لو أن درجات الفترتين الأخيرتين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣ حُددت بأقل من ـ ٢، وبخاصة لأن فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ التي سبقت هذه الدرجة مباشرة، وكانت أكثر ديمقراطية بكثير، مُنحت درجة قدرها ـ ٢,٨.

ثانياً: اتجاهات مؤشرات نظام الحُكم الفعلية مقابل المتوقعة، «أثر النفط» وآثار «الحرب وصراعات المنطقة»، وتفسير الانحرافات بينهما

قمنا في ما تقدم باستعراض اتجاه مؤشر نظام الحكم الفعلية، وحاولنا تعقب الأحداث التي تفسر سبب بقاء البلد ضمن أسوأ المستويات المتدنية لنظام الحكم الأوتوقراطي، أي ـ ٩ إلى ـ ١٠، لفترة لا تقل عن ربع قرن خلال السنوات ١٩٦٠ ـ

(٣٤) تسبّبت القاعدة الانتخابية «صوت واحد للناخب الواحد» بإحداث تشوّهات في التمثيل؛ ففي حالات معينة، تحقّقت انتصارات انتخابية بمجرّد حصول الفائز على أصوات أكثر من غيره رغم أنه لم يحصل على أكثر من ١٠ بالمئة من مجموع الأصوات، مع توزّع بقيّة الأصوات على بقيّة المرشحين. وهذه علامة على ضعف القانون، كما أنها تشير إلى ضعف النظام الحزبي في الأردن. انظر: Mohammad Al-Hammouri, «Political Development in Jordan,» *Jordanian Bar Association Journal* (March 2004), pp. 1-107.

١٩٨٤، وسبب تغيّر مؤشرات نظام الحُكم الأوتوقراطي في الفترة اللاحقة، أي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ إلى ـ ٨، أي إلى ما قبل المستوى الأدنى، وسبب انتقال الدرجات بصورة مثيرة من هذا المستوى الأخير إلى ـ ٢,٨ خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤؛ وإلى ـ ٢ خلال المرحلة الأخيرة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٣. وإذا عدنا إلى الوراء، إلى ما قبل سنة ١٩٦٠، وبالتحديد إلى سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢، أي السنوات التي تلت استقلال الأردن، نجد كيف أن الحكم حينذاك أظهرَ درجة حكم أعلى من أي فترة لاحقة.

كان من المهم العودة إلى الخلف لأنه، بخلاف ذلك، نكون قد قفزنا نحو الاستنتاجات الخاطئة عن القوة التفسيرية لنموذج البدوي ـ المقدسي ـ ميلانت الذي يجمع اتجاهات الحداثة/ التنمية الاقتصادية مع آثار الحرب/ صراعات المنطقة. يبين تاريخ عقد الخمسينيات بوضوح أن تقييد نظام الحكم الأوتوقراطي، كما تعّبر عنه مؤشرات نظام الحكم العالية نسبياً، لم يرتبط بالتنمية الاقتصادية التي كانت حينذاك متدنية جداً، بل بتأثير نوعية التعليم، وتأثير الإطار القانوني والمؤسسات، من النوع الذي كان قائماً في فلسطين أيام الانتداب البريطاني.

وبدون أخذ الفترة المبكرة في الاعتبار، فإن الدرجات المتوقعة للنموذج باستعمال متغيرات الحداثة، سويةً مع آثار النفط وآثار صراعات المنطقة، أظهرت بوضوح انحرافاً قليلاً عن الدرجات الفعلية للفترة كلها، من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٨٤. فخلال هذا الوقت، بقي نطاق الدرجات المتوقعة ضمن حدود أسوأ الفئات (الحد الأدنى ـ ٩، الحد الأقصى ٩,٩) مقارنة بالنطاق الفعلي (الحد الأدنى ـ ٩، الحد الأقصى ـ ١٠). وكان الحكم الفعلي أفضل من المتوقع ربما بأقل من ٣,١ و٦,٨ نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ و١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ على التوالي. وفي ما بعد، رغم أن الحكم الفعلي تدهورَ، مقارنة بالحكم المتوقع، فإن درجاتهما على التوالي بقيت متقاربة، بانحراف لا يتعدى ٣,٩ و٥,٤ نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ و١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ على التوالي. وفي الفترة اللاحقة، أظهرت مؤشرات نظام الحكم الفعلي، مقارنة بالحكم المتوقع، انحرافات كبيرة لصالح الحكم الفعلي، ووصلت إلى ٥٦ نقطة مئوية في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ و٦٣ نقطة مئوية في الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ و٤٨ نقطة مئوية في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣.

وقد أصبحت المقارنة بين الاتجاهات الفعلية والمتوقعة أكثر أهمية حينما تم تحييد كل من «أثر النفط» وآثار «الحرب وصراعات المنطقة».

إن تحييد عامل النفط لم يؤثر إلا قليلاً، وأبقى القيم المتوقعة عميقةً ضمن اتجاهات نظام الحكم الأوتوقراطي.

بيد أن تحييد عامل الحرب/الصراعات أظهر منحنى سلساً بصورة واضحة، متزايداً باستمرار من ـ ٩ في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ إلى +١,٧ في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣. وهذا هو بوضوح سلوك نظام الحكم كما ينبغي أن يكون حينما تعمل متغيرات الحداثة بدون التشويهات التي تخلقها الحرب وصراعات المنطقة (إقرأ: الاحتلال الإسرائيلي وتدخلات الهيمنة الأمريكية). وفي المقابل، لا تبدي مؤشرات نظام الحكم الفعلي أي انسجام مع مؤشرات نظام الحكم المتوقع «العادي/السلمي» حينما تتدخل متغيرات الحداثة. فلو كان لهذه المتغيرات أي أثر في حالة الأردن، لأظهرَ عندئذ الاتجاه الفعلي بعض الميل إلى الاقتراب من الاتجاه «العادي/السلمي»، على الأقل خلال جزء من الفترة. وفي الواقع، فإن أعلى نقطة على المنحنى، كما يبين الشكل الرقم (٣ ـ ١)، تبدو خلال فترة الخمسينيات قبل فترتنا المرجعية (سنة ١٩٦٠ فصاعداً) في الوقت الذي كانت كل متغيرات الحداثة في أقل مستوياتها. وعلاوة على ذلك، فإنه خلال العقود الثلاثة، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩، التي كانت خلالها متغيرات النمو الاقتصادي والحداثة في حالة تحسن، بقي الحُكم الفعلي في أقل درجاته بصورة عنيدة، ضمن الحد الأدنى البالغ ـ ٨ والحد الأعلى ـ ١٠.

إن الحكم المتوقع، مع أو بدون آثار النفط، ولكن مع إدخال آثار الحرب/ صراعات المنطقة، كان قريباً من الحكم الفعلي لمعظم الفترة من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٨٩. وفي الفترة التالية، الأحدث منذ سنة ١٩٩٠، كان الحكم المتوقع في ظل هذه الظروف أسوأ كثيراً من الحكم الفعلي، مع انحراف يصل إلى متوسط قدره ٥٦ نقطة مئوية. وتتجلى الصورة الصافية حينما نحيّد آثار الحرب/ الصراعات، حيث يتبين أن الحكم الفعلي، الذي كان أسوأ من الحكم المتوقع في السنوات المبكرة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٩)، قد أخذ مساراً معكوساً، وهو ما قلّلَ من انحرافه عن الحكم المتوقع (مع تحييد آثار الحرب/ الصراعات) إلى انحراف ضئيل قدره ـ ٢,٨٠ ـ (ـ ١,٧٧)= ـ ١,٠٣ درجة في بداية التسعينيات، وإلى ـ ٢,٠٠ ـ (ـ ٠,١١)= ـ ١,٩٩ درجة في أواخر التسعينيات، وإلى ـ ٢,٠٠ ـ (+١,٧٤)= ـ ٣,٧٤ درجة في السنوات الأولى من الألفية الجديدة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣). وإذا فسرنا درجات الحكم المتوقع في الأردن بدون آثار الحرب/ الصراعات، بمعنى الحكم كما يتوقع أن يكون حينما يسود السلام والوضع العادي وأن عوامل الحداثة

هي الوحيدة التي تعمل، عندئذ يبين المؤشر أن مؤشرات نظام الحكم الفعلي كانت قريبة جداً من مؤشراته المتوقعة فقط بعد الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٨٨/ ١٩٨٩. ومنذ ذلك الحين، وبخاصة في أثناء دورة البرلمان العاشر (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢)، فإن أداء الحكم الفعلي الأردني كان أفضل من الحكم المتوقع، كما يتبين هذا من التباعد الواسع بين منحنيهما في الشكل الرقم (٣ ـ ٢) للفترة ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣. ويعود تفسير هذا التباعد للفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢ إلى الاسترخاء السياسي بعد الأزمة الاقتصادية سنة ١٩٨٨/ ١٩٨٩، كما لوحظ هذا من قبل.

ومع ذلك، لم تشهد الفترة التالية ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٧ المحافظة على التقارب المذكور، بل ثمة تباعد متزايد قد عادَ إلى الظهور لأن صراعات/ حروب المنطقة، المستمرة، أخمدت تدريجياً قوة زخم الاسترخاء الذي حدثَ بعد الأزمة الاقتصادية ١٩٨٨/ ١٩٨٩.

هل هناك أي شيء غير عادي في هذه النتائج؟ كلا، بتاتاً. فثمة تفسيرات جيدة ومقبولة تماماً لفشل متغيرات الحداثة في إزاحة نظام الحكم الأوتوقراطي من معقله. فالنخبة والطبقة الوسطى المتعلمة والمرتاحة معيشياً حُرمتا من ممارسة حرياتها وحقوقها التي لا يمكن التخلي عنها، ليس بسبب خلل «حداثتها» أو مستوى التنمية الاقتصادية لديها، بل بسبب القوة والموارد التي تمتعَ بها نظام الحكم الفردي. فهذه القوة والموارد تهيأت ودامت كما يلي:

١ ـ الدعم المستمر للنظام من قبل القوى الكبرى المهيمنة[٣٥].

أ ـ التأثير العسكري والمالي والسياسي البريطاني المباشر منذ نشأة إمارة شرق الأردن سنة ١٩٢١، إلى تأسيس المملكة سنة ١٩٤٦، وإلى طرد الضباط البريطانيين وتعريب قيادة الجيش سنة ١٩٥٦، وإلى ما بعد ذلك لغاية سنة ١٩٥٨ كرد فعل على الثورة في العراق التي أزاحت النظام الهاشمي هناك.

ب ـ تولّي الولايات المتحدة النفوذ السياسي والمالي في المنطقة، وهو ما عُرف تاريخياً بفرض مبدأ أيزنهاور في سنتي ١٩٥٧ و١٩٥٨.

٢ ـ تعرض النخبة/ الطبقة الوسطى، التي جسّدت عوامل الحداثة، لتأثيرات اثنين من العوامل التي كانت تعمل في اتجاهات متضادة:

---

(٣٥) محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩**، ص ٢٠ ـ ٢٧.

أ ـ اختيار النظام الملكي للنخبة/الطبقة الوسطى، وهو ما يسمح لها بتقاسم الريوع المتأتية من سلطة الدولة على العقود العامة، والتعريفات الحمائية، والدخول الأخرى لدعم الدولة، ولو أنها لا تشارك في الحكم بشكل مباشر. إن هذا التأثير السلبي في عوامل الحداثة، التي دعمت الاتجاهات الديمقراطية، تعززَ بالتمييز والمحاباة (Patronage) التي منحها النظام لما اعتبره «قاعدة قوته» ضمن البنية الاجتماعية القبلية.

ب ـ تأثير الوعي السياسي والأيديولوجيات التي تبنّتها الحركات والأحزاب السياسية والمدعومة من قبل الجماهير، مثل معاداة الإمبريالية، والقومية العربية، والاشتراكية، والشيوعية.. إلخ.

ولا بد من ملاحظة أن تأثير النقطة (أ) أعلاه كان أكبر من تأثير النقطة (ب) بسبب تحول الحركات السياسية ذات الميول الأيديولوجية إلى نظم ذات سياسات قمعية تتروح من القمع المتقطع إلى القمع الثابت والمنتظم. وفي البلدان العربية المجاورة، تحولت النظم الثورية إلى نظم دكتاتورية عسكرية أدارت ظهرها لبرامجها، كما حدث في مصر وسورية والعراق بعد الثورة. لقد فشلت هذه النظم في منح الأولوية المطلوبة للحريات الديمقراطية، أو على الأقل إظهار الاحترام المطلوب للحقوق السياسية والمدنية. وهكذا بدا من المتعذر تمييز القمع الذي مارسته النظم «التقدمية» في مصر وسورية والعراق عن القمع الذي مارسته النظم الملكية في المغرب والعربية السعودية والأردن.

فسّرَ أحد المحللين السياسيين قدرة النظام الملكي الأردني على التغلب على العواصف السياسية والاقتصادية المختلفة التي تعرضَ لها من خلال فرضية نجاحه بإضعاف «المعارضة الممأسسة لحكمه بالاعتماد على توزيع المكاسب والامتيازات لخلق قاعدة دعم متماسك وجهاز أمن يدين بالولاء للنظام السياسي القائم»(٣٦). نحن نتفق إلى حد بعيد مع هذا القول، باستثناء استعمال كلمة «متماسك» لوصف قاعدة الدعم. فالتوصيف الأصح هو قاعدة الدعم «المتوازنة»، وليس المتماسكة، لأن الملك أدارَ بدهاء هذه القاعدة لإبقاء مختلف أقسام المجتمع في حالة من التنافس الشديد على المكاسب والامتيازات. ومن المؤكد أن البنية الاجتماعية الأردنية اشتملت على مكوّن

(٣٦) Julia Choucair, «Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability,» *Carnegie Papers* (Carnegie Endowment for International Peace), no. 76 (December 2006).

واحد «متماسك» نسبياً من مكونات «قاعدة السلطة»، أي الأردنيين من القبائل البدوية وغير البدوية الذين كانوا يشكلون الجيش وجهاز الأمن باستمرار. ومع ذلك، فإن الأردنيين الحضر أيضاً، الذين يضمون أعداداً مهمة من السكان من أصول سورية وفلسطينية، وكانوا يشكلون معظم مجتمع الأعمال والجهاز الإداري، بقوا على ولعهم بالتنافس على المكاسب والامتيازات المقدَّمة من الملك والحكومة.

وقد تحققَ ذلك من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي لها صلة بالهويات القومية والدينية والإثنية. ومن أنجح الاستراتيجيات تلك قدرة النظام الدائمة على إقناع جميع نخب الأقسام المختلفة في المجتمع الأردني بأن بقاء النظام هو الأمر الوحيد الذي يضمن حيوية هذه الأقسام ويحميها من الأقسام الأخرى المعادية لها. وقد أصر النظام على أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه المهمة يكون من خلال سياساته الأقل ديمقراطيةً، التي ينبغي لتلك النخب دعمها. وهكذا، وجدت النخب الأردنية المسيحية أن الملكية تحميها من هيمنة المسلمين، بينما ترى النخب البدوية وغير البدوية أن النظام يحميها من سيطرة الفلسطينيين التي يغذيها الزعم الإسرائيلي بأن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين. وفي المقابل، فإن النخب الفلسطينية ـ الأردنية في البلاد ترى أن النظام يحميها من الشوفينية الأردنية، بينما يعتقد الشركس أن النظام يحميهم من الشوفينية العربية. وترى نخب الجنوب أن النظام يحميها من أهل الشمال، في حين يرى البدو أن النظام يحميهم من أهل الحضر الأردنيين. . إلخ. فالنظام كان وما يزال قادراً على تحقيق ذلك من خلال عدد من الإجراءات السياسية والاقتصادية والمؤسسية، التي أخذ بها لعقود من الزمان، وهو ما ضمنَ ولاء جميع شرائح السكان له هو وليس ولاء إحداها للأخرى. ولذلك، فإن الوحدة في الأردن هي وحدة دعم النخب للنظام حتى على حساب وضع مصالح مختلف شرائح المجتمع الأردني بعضها ضد بعض[٣٧].

(٣٧) في عمله، يناقش مسعد الخطوات التي أخذ بها النظام تاريخياً لضمان ولاء مختلف النخب له. حول الكيفيّة التي كان يتمّ بها اختيار البدو، انظر: Massad, *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan*, pp. 50-79 and 100-162.

وحول تدبير الانقسامات بين الفلسطينيين والأردنيين، انظر: ص ٢٠٤ ـ ٢١٧ و٢٢٢ ـ ٢٧٨. وحول علاقة الشركس بالنظام، انظر: ص ٣٢، ٦٠، ٢١٢، ٢١٨ و٢٥٥. وحول خلق ولاء المسيحيين، انظر: ص ٣٢، ٤١، ٦٠، ٢٣٤، ٢٦٥، ٢٦٨ ـ ٢٦٩، ٣٢٤ن ـ ٣٢٥ن. وحول الانقسامات الشمالية ـ الجنوبية، انظر: ص ٢٧٣.

إن قدرة الدولة، في حالة الأردن، على أن تكون فعالة في إضعاف المعارضة الممأسسة لحكمها، من خلال توزيع المكاسب والامتيازات لخلق قاعدة دعم متوازنة والاختيار الصائب للنخب السياسية في البلاد لتحقيق سياستها الأقل من الديمقراطية، اكتسبت أسناناً قوية تتمثل بالريوع التي تذهب للدولة من الدعم والمساعدات المالية الرسمية، وغير القابلة للرد، من الدول العربية والأجنبية، وهو ما يُضفي على الدولة الأردنية صفات الدولة «الريعية». وهكذا، فإن الخزينة الأردنية لم تعتمد كثيراً على الضرائب الداخلية، ومن المؤكد أن اعتمادها هذا لم يكن بالدرجة التي تجعل الدولة، بسبب حاجتها إلى الإيرادات الضريبية، مضطرة إلى تقديم تنازلات سياسية هامة لدافعي الضرائب. ومن الناحية الأخرى، فإن النخبة السياسية، وبخاصة طبقة رجال الأعمال الصاعدة، نالت حصصاً ملائمة من الريع المتولد من خلال القنوات التالية:

- إجراءات الحماية ضد الواردات السلعية التي يمكن أن تنافس المنتجات الصناعية المحلية، وبخاصة حينما تتجاوز درجة الحماية الحدَ الضروري لتشجيع الصناعة الوليدة؛

- التشريعات التي تمنح امتيازات احتكارية للصناعات والمبادرة الخاصة الخدمية، كتكرير النفط وخدمات النقل السياحي؛

- «المرض الهولندي» (Dutch Disease) على شكل النتائج الاقتصادية الضارة التي تنجم عن التدفقات الكبيرة من العملات الأجنبية التي تأتي من المساعدات المالية الرسمية ومن تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. إذ تشجع هذه التدفقات من العملات الأجنبية الاقتصادَ على المبالغة بتقييم سعر الصرف (Overvalue)، وهو ما لا يعمل على تشجيع الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى يحفز على الاستهلاك الترفي والتفاخري من السلع (كسيارات المرسيدس والهامر)، ومن الخدمات (كالسفر إلى خارج البلاد).

ملاحظات ختامية

عند قيامنا بتحليل مؤشر نظام الحكم، الذي يقيس معايير الديمقراطية، بيّنا أن الأردن، مثل معظم البلدان العربية، عانى استمرار الحكم الأوتوقراطي. فمع أن تطور درجات الحرية يُبدي اتجاهاً متقلباً، على شكل حرف U اللاتيني، فإن هذه الدرجات ظلت ضمن المنطقة السالبة حتى في ذروتها خلال الفترة ١٩٥٢ ـ

١٩٥٦ وبعد سنة ١٩٩٥، أي إن النظام لم يأتِ بجديد في مسار حكمه الأوتوقراطي رغم أنه كان هناك بعض الخطوات التي أقدم عليها في مناسبات معينة باتجاه اللبرلة السياسية. وهذا التحليل يؤيد الموضوعة الرئيسية لتحليل البدوي ـ المقدسي ـ ميلانت لـ «نقص الحريات» في الوطن العربي (انظر الفصل الثاني)، من حيث أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مع ما يرافقه من تدخل القوى الخارجية، قد أثّر سلباً بشكل واضح في العملية الديمقراطية في الأردن. وإلى حد أقل، كان هناك تأثيرات بلدان الخليج الغنية بالنفط التي دعمت النظام الأردني مالياً، وبخاصة في السبعينيات والثمانينيات. ومع ذلك، فلكي نفهم فهماً تاماً لماذا فشلت متغيرات الحداثة في تشجيع الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية في الأردن، فإن من الضروري فحص العوامل المعينة المتعلقة بالأردن تحديداً والتي تلقي ضوءاً إضافياً على هذه القضية.

الجدير بالذكر أن عوامل «الثقافة» أو «الإسلام»، التي غالباً ما كانت تُذكر، مهما يكن تعريفها، لم تقم بأي دور ظلامي في تشجيع الحياة السياسية الديمقراطية. على العكس، فإن غياب التقدم الديمقراطي الحقيقي يرتبط بقدرة الملكية الأردنية على إعاقة الإصلاحات السياسية الحقيقية من خلال حوافز ووسائل متعددة، وممّولة إجمالاً بالإيراد العام الريعي (غير الضريبي) ومن خلال اختيار النخبة والطبقة الوسطى، وكذلك بالاعتماد على القوى الغربية (بريطانيا أولاً ثم الولايات المتحدة) بالنسبة إلى الدعم المالي والسياسي والعسكري الذي خدمَ بدوره مصالح تلك القوى في المنطقة، بما في ذلك دعمها لإسرائيل. ومع تضاعف الدعم الأمريكي للبلاد، فإن الزيادة المناظرة للتأثير الأمريكي قد تضاعفت منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وأكثر من ذلك بعد الغزو الأمريكي للعراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، بحيث إن الانفتاح الديمقراطي الضئيل الذي عرفه الأردن لأقل من بضع سنين في بداية التسعينيات قد انتهى عملياً. وفي الواقع، فإن زيادة التأثير الأمريكي كان عاملاً كبيراً جداً في المحافظة على نظام الحكم الأوتوقراطي في الأردن.

وإضافة إلى ذلك، ففي السنوات السبع الأخيرة، جرّبَ النظام عدداً من الاستراتيجيات لإضعاف حركية المواطنين وتعاضدهم. وبين أمور أخرى، تضمنت هذه الاستراتيجيات حملات دعاوية مثل «الأردن أولاً»، وهي حملة قادت إلى نزع الشرعية عن أي احتجاج للتضامن مع الجيران الفلسطينيين والعراقيين على أساس أن ذلك يجعل الأردن بلداً مستهدفاً ويهدّد استقراره؛

وعدم تقيد النظام بالروح الديمقراطية للدستور كما هو وارد في الميثاق الوطني؛ واستمرار العمل بالقانون الانتخابي غير الديمقراطي حقاً الذي عملَ على تغذية الولاءات والمصالح المحلية والقبلية والجهوية الضيقة وتفضيلها على الاهتمامات السياسية الوطنية، وهو ما قاد إلى تعميق الانقسامات وإضعاف المعارضة السياسية. إن هذه السياسات، سويةً مع الإجراءات الإدارية التي تحد من الحريات الدستورية في الاجتماع والتعبير، تعززت بشكل خاص بواسطة «قانون محاربة الإرهاب، الرقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦» الجديد الذي يفسح المجال لتصاعد حدة القمع من خلال الفقرات التي توسع نطاق حرية التصرف في إدارة الأمن بطرق يمكن أن تسّبب للمواطنين متاعب جدية، وأن تؤثر سلباً في شؤونهم ومصالحهم، أو حتى أن تسيء إلى أصول تطبيق أحكام القانون.

كان النظام قادراً على شق المعارضة وإضعافها وكسب دعم النخب في مختلف شرائح المجتمع (القبلية والإثنية والدينية) بواسطة إقناعها بأن مصالحها ترتبط بشكل حيوي ببقاء النظام، وبأن ذلك، بدوره، يتطلب دولة مركزية قوية أقل ديمقراطية. إن تجزئة المجتمع الأردني (وعلى نحو خاص في شكل فلسطينيين مقابل أردنيين) سهّلت خلق أجواء المكيدة والتآمر السياسي للقوى ذات الشأن. وهذا حيّدَ بشكل فعال الطبقة الوسطى المتعلمة، التي توسعت بسرعة مع النمو المستدام، وأبعدَها عن أن تكون المتغير الذي يعمل من أجل الدمقرطة التي تتنبأ بها نظرية الحداثة لدى لبسيت. لقد تضافرت هذه العوامل الخارجية والمحلية لإدامة المبادلة بين حرية وديمقراطية أقل مقابل أمن وطني أكثر.

الفصل الرابع

لبنان: الديمقراطية المقيَّدة وتأثيرها الوطني

سمير المقدسي

فاديا كيوان(*)

ماركوس ماركتانر(**)

مقدمة

يتأثر تطور لبنان الوطني وأداء حكمه السياسي منذ الاستقلال سنة ١٩٤٣ تأثراً قوياً بالمؤثرات المتشابكة لنظامه الطائفي وجواره السياسي والصراعات الإقليمية، كما يتأثر منذ سنة ١٩٧٥ بحربه الأهلية الطويلة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)[١]. فالنظام السياسي الذي انبثق عشية استقلال لبنان قام على صيغة معينة لتقاسم السلطة بين مجموعاته الدينية الكبرى، وهي الصيغة التي تم تطبيقها على المناصب الوزارية والتمثيل البرلماني، بين أمور أخرى. وكان الهدف من ذلك النظام، الذي يُوصف عموماً باعتباره «ديمقراطية توافقية» (Consociational Democracy)، تنظيم الحياة السياسية في بلد منقسم بالتساوي

(*) أستاذة العلوم السياسية ومديرة معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، بيروت.

(**) أستاذ مساعد في الاقتصاد، معهد الاقتصاد المالي، الجامعة الأميركية في بيروت.

(١) للاطلاع على عرض لهذه المؤثرات، انظر: Samir Makdisi, «Rebuilding Without Resolution: The Lebanese Economy and State in the Post-Civil War Period,» in: Leonard Binder, ed., *Rebuilding Devastated Economies in the Middle East* (New York: Macmillan, 2007).

تقريباً بين المجموعتين المسيحية والمسلمة، وحيث الهويات والولاءات المذهبية فيه كانت وما تزال قوية[٢].

وكان لإنشاء إسرائيل في سنة ١٩٤٨ وتدفق اللاجئين الفلسطينيين على البلدان المجاورة، بما فيها لبنان، تأثير كبير جداً في شؤونه السياسية الداخلية. فقد تداخلت طبيعة المؤسسات السياسية في لبنان وسلوكها الطائفي مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما قاد أخيراً إلى الحرب الأهلية التي جلبت الدمار إلى الدولة والاقتصاد اللبناني. وقد سمحت تسوية تلك الحرب، من خلال اتفاق الطائف (١٩٨٩)[٣]، بوجود القوات السورية في لبنان، وقادت إلى هيمنة سورية على الشؤون السياسية اللبنانية، وعلى شؤونه الاقتصادية بدرجة أقل، لغاية أوائل سنة ٢٠٠٥.

شهد لبنان، خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، تطورات سياسية وأمنية وعسكرية مثيرة بدأت باغتيال رئيس الوزراء السابق والشخصية السياسية السنّية المؤثرة رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥. وقد أثار هذا الاغتيال احتجاجات شعبية ضد سورية التي أُجبرت، مع الضغط الغربي المتصاعد، على سحب قواتها من لبنان في نيسان/ أبريل من تلك السنة[٤]. وفي ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ شنت إسرائيل حرباً شاملة ضد لبنان استمرت لغاية ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، متذرعةً بغارة لحزب الله على الحدود أسفرت عن أسر اثنين من الجنود الإسرائيليين كرهائن، وذلك قبل بضعة أيام من الهجوم

(٢) عدد المجموعات الطائفية المعترف بها في لبنان ١٩ مجموعة. والمجموعات الرئيسيّة هي الموارنة والسنّة والشيعة، ثم الأرثوذكس والدروز والكاثوليك الشرقيون. حول العمل العلمي عن التاريخ الحديث للبنان وقضية الطائفية فيه، انظر: Kamal Salibi, *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered* (London: I. B. Tauris, 1989), and Ussama Makdisi, *The Culture of Sectarianism, Community, History and Violence in Nineteenth Century Ottoman Lebanon* (Berkeley, CA: University of California Press, 2000).

(٣) تحت ضغط الحكومات الغربية والعربيّة، انتهت الحرب رسمياً بالاتفاق على المصالحة الوطنية، بعد أن تمّ التفاوض تحت الرعاية العربية في الطائف (العربية السعودية) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩. وهكذا عُرف ذلك باتفاق الطائف. وقد تمّ تبنّي التعديلات الدستورية من قبل المجلس النيابي في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وأقرّها رئيس الجمهورية في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠. ولكن القتال الفعلي لم يتوقّف بشكل نهائي حتى تشرين الأول/ أكتوبر من تلك السنة.

(٤) وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد دعا أصلاً إلى ذلك الانسحاب بقراره الرقم ١٥٥٩ بتاريخ ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤. وبعد اغتيال الحريري، اتخذ المجلس القرار الرقم ١٥٩٥ (٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥) الذي شكّل لجنة مستقلة للتحقيق في الاغتيال. وفي ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٦، تبنّى المجلس القرار ١٦٦٤ الذي دعا السكرتير العام للأمم المتحدة للتفاوض مع الحكومة اللبنانية للاتفاق على تشكيل محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن ذلك الاغتيال وكذلك عن الاغتيالات السياسية اللاحقة.

الإسرائيلي[٥]. وقد دعا قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١ بتاريخ ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ إلى وقف النار (الذي لم يتحقق إلا بعد أيام من ذلك) وإلى تعزيز قوات حفظ السلام في جنوب لبنان. ومع أن الحصيلة المباشرة لتلك الحرب الإسرائيلية كانت فشلها في تحقيق الأهداف الإسرائيلية المعلنة، فإنها قادت داخلياً إلى زيادة الانقسامات السياسية القائمة حول قضايا وطنية محددة، وإلى تشجيع التدخلات الخارجية بصورة أعمق في الشؤون الداخلية للبلاد.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، انسحب وزراء المعارضة من الحكومة وفي مقدمتهم حزب الله، وانحدرت البلاد نحو مزيد من الاضطرابات السياسية والاصطفاف السياسي الحاد، حيث وقفت قوى المعارضة، التي تشمل حزب الله وحركة أمل (وكلاهما شيعيان) والتيار الوطني الحر (ماروني في أغلبيته)، إلى جانب حلفاء من مختلف المجموعات الدينية، ضد الأحزاب الموالية للحكومة، بما في ذلك تيار المستقبل (سنّي في أغلبيته)، والحزب التقدمي الاشتراكي (درزي في أغلبيته)، والقوات اللبنانية (مارونية في أغلبيتها) وحلفاء آخرون[٦]. وقد استمرت الأزمة الحكومية، التي نتجت من استقالة الوزراء الشيعة، في التفاقم بسبب التظاهرات والتظاهرات المضادة التي نُظمت كاستعراض لمدى الدعم الشعبي. وعندما انتهت فترة ولاية رئيس الجمهورية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حول اختيار رئيس جديد، وهو ما أدى إلى بقاء منصب الرئيس شاغراً لأول مرة منذ استقلال لبنان.

لقد عجزت مختلف الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية والجهود غير العربية لتسوية الخلافات بين المعارضة والموالاة حول انتخاب رئيس جمهورية جديد، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، حتى منتصف أيار/مايو ٢٠٠٨، حينما

---

(٥) على عكس الذريعة المعلنة، أشارت تقارير صحفية، في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، إلى اعتراف رئيس الوزراء الإسرائيلي، أمام لجنة فينوغراد التي شُكلت للتحقيق في شأن إدارة الجيش الإسرائيلي للحرب، أن الهجوم تمّ التحضير له قبل شهور عديدة من وقوعه، انظر: *Haaretz*, 17/3/2007.

(٦) ظاهرياً، كان انسحاب وزراء حزب الله (مع وزير واحد غير شيعي) بسبب عدم الاتفاق مع رئيس الوزراء الذي دعا إلى التبنّي السريع للنظام الأساسي للمحكمة كما تمّ إعداده من قبل مجلس الأمن، وأرسله إلى الحكومة اللبنانية للمصادقة عليه، وفقاً لمقتضيات الدستور اللبناني. وأراد الوزراء المنسحبون إدخال بعض التعديلات على نظام المحكمة التي يمكن أن تمنع، حسب اعتقادهم، استغلالها للأغراض السياسية البحت. وإذ تعذرَ التوصل إلى قرار سياسي وطني حول هذه القضية، قام مجلس الأمن، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، بناءً على طلب مكتوب من رئيس وزراء لبنان، بتشكيل المحكمة الدولية تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تشهد البلاد الاضطرابات والخلافات السياسية المتواصلة.

باتت البلاد على حافة حرب أهلية جديدة[٧]. بيد أن الجهود العربية المتجددة، بمبادرة من قطر، أفلحت في التوصل إلى اتفاق الدوحة (١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨). وكان ذلك حلاً وسطاً لانتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان للرئاسة كمرشح مقبول من الجميع، وتوزيع المناصب الوزارية بين المعارضة والموالاة، وتعديل القانون الانتخابي الذي كانت تطالب به المعارضة المسيحية بشكل رئيسي. وقد تم اختيار الرئيس الجديد للجمهورية بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، كما تم في ما بعد الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة برئاسة فؤاد السنيورة. وجرت الانتخابات البرلمانية بتاريخها المقرر في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وكانت المحصلة المحافظة على التوازن القائم بين قوى المعارضة والموالاة.

ومن الواضح أن لبنان، في هذه الفترة، غرق عميقاً في مستنقع الصراعات السياسية الإقليمية والدولية. لقد ساعد اتفاق الدوحة على حل الخلافات السياسية الآنية بين المجموعات السياسية ـ الطائفية الكبيرة، وسمح، إلى ذلك الحد، باستئناف الحياة السياسية العادية. ولكن على المدى البعيد، ينبغي للبنان معالجة الضعف الأساسي في نظامه السياسي، وتحقيق الإصلاح الذي يحميه من المؤثرات الطائفية التي تسبب عدم الاستقرار، وتهيئة الفرص للتنمية المستديمة على المدى الطويل (انظر أدناه).

مع ذلك، وبالرغم من التوترات السياسية ـ الدينية المتكررة، فإن الديمقراطية التوافقية في لبنان كان لها بعدها الإيجابي؛ فهي تميل عموماً إلى تشجيع الاعتدال السياسي، وتحمي حرية التعبير والمعتقدات الدينية، وتصون تعددية المجتمع اللبناني. ولكن رغم الاتفاق وطنياً على نظام تقاسم السلطة، فإنه كان بمثابة نظام للحقوق السياسية غير المتساوية للمواطنين تبعاً لانتماءاتهم المذهبية المختلفة. فهو عملياً شجعَ الممارسات الطائفية، وعززَ مظاهر المحسوبية

(٧) وصلت التوترات الداخلية ذروتها في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، حينما اتخذت الحكومة اللبنانية قرارين قضيا باعتبار الشبكة الداخلية للاتصالات التابعة لحزب الله أمراً غير قانوني وضرورة محاسبة المسؤولين عنها، وكذلك تنحية رئيس جهاز أمن مطار بيروت (الموالي للمعارضة) من منصبه. وقد اعتبر حزب الله وحلفاؤه هذين القرارين بمثابة «عمل حرب» ضد حركة المقاومة في لبنان، وأسرعَ حزب الله وحلفاؤه في بيروت الغربية وجبال الشوف القريبة، في ٧ أيار/مايو، للسيطرة على الأرض، وبخاصة في مناطق بيروت الغربية التي تهيمن عليها سياسياً الأحزاب الموالية للحكومة، أي «تيار المستقبل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي». ولقد أسفر هذا العمل عن وقوع الكثير من الضحايا في بيروت والمناطق الأخرى. بينما حملَ الخوف من تفجر الحرب الأهلية، مع كلّ تداعياتها الإقليمية، جامعة الدول العربية على تجديد وتنشيط جهودها للتوسط بين المعارضة والحكومة اللبنانية.

والزبائنية كدعامة أساسية للسلوك السياسي اللبناني. وفي الواقع، فإن الديمقراطية التوافقية، القائمة على أسس طائفية، لم تستطع أن تحول دون تفجر الحرب الأهلية، مع إدراكنا التام لدور التدخلات الخارجية في نشوبها(٨). وفي حقيقة الأمر، ساعدت الانقسامات الطائفية تلك التدخلات التي تميل إلى زعزعة استقرار البلاد. فلبنان كان وما يزال مكشوفاً على نطاق واسع أمام تأثيرات النظم غير الديمقراطية في المنطقة بشكل مباشر وغير مباشر. وبحسب نتائج أساليب المحاكاة التي ترد في ورقة العمل(٩)، فإن لبنان كان سيكون أكثر ديمقراطية في غياب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو، بدلاً من ذلك، كان بوسعه بناءَ مستوى أرفع من الحكم لو أمكن حل هذا الصراع بصورة عادلة. وبهذا الخصوص، فمع أن الآثار المباشرة للنفط تبدو ضئيلة جداً من تلك الناحية، لأن لبنان بلد غير نفطي، فإن الثروة النفطية للمنطقة أثّرت سلباً في نظام الحُكم بصورة غير مباشرة.

كان الاقتصاد الوطني يعتمد على قوى السوق أساساً من البداية. وقد حقّق معدلاً عالياً للنمو في الفترة السابقة للحرب الأهلية، مع استقرار مالي، إلا أن هذا المسار تعرضَ للانهيار مع نشوب الحرب سنة ١٩٧٥ ونتائجها المدمِّرة. أما مرحلة ما بعد الحرب، فقد شهدت مزيجاً من التطورات الإيجابية والسلبية؛ إذ تقلّبَ معدل النمو مع معدل وسطي (حتى سنة ٢٠٠٨) يقع دون مستواه السابق للحرب. لقد تحقق بعض النجاحات على المستوى الاقتصادي الكلي، كتخفيض معدل التضخم، ولكن مع بقاء نواقص كبرى، وبخاصة بروز الاختلالات المالية ـ الكلية المتواصلة في الموازنات الحكومية، وبالتالي النمو السريع في الدين العام. وعلى الإجمال، ثمة تراجع في نوعية التطور الوطني. وإلى حد بعيد، كان تدني مستوى أداء حكمه السياسي، المرتبط أساساً، ولكن ليس حصراً، بالطائفية والعلاقات الزبائنية، مسؤولاً عن تلك الحصيلة. ومع ذلك، حقّقَ لبنان، قبل الحرب وبعدها، معدلاً حقيقياً عالياً نسبياً لدخله الفردي مقارنة

---

(٨) لتحليل أسباب الحرب الأهلية، انظر: Samir Makdisi and Richard Sadaka, «The Lebanese Civil War, 1975-1990,» in: Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds., *Understanding Civil War: Evidence and Analysis* (Washington, DC: World Bank, 2005).

(٩) يقوم البحث بتطوير وتقديم توضيحات إضافية للمتغيرات المختارة، والبيانات المستعملة، وأساليب القياس الاقتصادي المستخدمة، والفرضيات التي أُخذ بها لأغراض التحليل والمحاكاة. انظر: Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007), and Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World,» (Unpublished Manuscript) (2006).

بالدول النامية الأخرى (انظر القسم أدناه)[10]. ولكن أمام التأثير الإيجابي للمستويات العالية نسبياً لدخل الفرد في نظام الحُكم، فإن عوامل محلية وخارجية أخرى (نتطرق إليها أدناه) قد أثّرت سلباً في ممارسة الحكم في لبنان.

يقترح واضعو مؤشر نظام الحكم (Polity IV Database) تصنيف الدول كدول «أوتوقراطية» أو «هجينة» (Anocracies) أو «ديمقراطية» حينما تتراوح مؤشرات نظام الحكم فيها من ـ ١٠ إلى ـ ٦، ومن ـ ٥ إلى + ٥، ومن + ٦ إلى + ١٠، على التوالي (Marshall, Jaggers and Gurr) . كانت درجة نظام الحكم في لبنان ٢ بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٦٩ وازدادت إلى ٥ بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٤، رغم تفجر الاضطرابات السياسية الداخلية خلال هذه الفترة[11]. وليس هناك أي مؤشرات لنظام الحكم بالنسبة إلى فترة الحرب الأهلية وفترة ما بعد الحرب الأهلية، لأن لبنان اعتُبر في الفترة الأولى في حالة انهيار تام في سلطته المركزية، واعتُبر في الفترة الثانية في حالة تدخل أجنبي. وبالنسبة إلى سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، أي بعد انسحاب القوات السورية من لبنان في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ وإجراء انتخابات برلمانية بعد ذلك بفترة قصيرة، ارتفع مؤشر نظام الحكم لبنان إلى ٧، وهو ما يضعه في فئة الدول الديمقراطية. إلا أن هذا التصنيف، كما نرى، يمكن أن يكون مضلِّلاً من حيث إن النظام الطائفي السياسي بقي على حاله. وتشير المؤشرات الأخرى (كدرجات مؤشر دار الحرية الأكثر ذاتية) إلى تدهور ممارسات لبنان الديمقراطية في فترة ما بعد الحرب الأهلية مقارنة بالوضع قبل الحرب[12]. ورغم أن الديمقراطية في لبنان لا يمكن اعتبارها ديمقراطية متكاملة، بل ديمقراطية جزئية أو مقيَّدة بسبب الطابع الطائفي لحكمه السياسي؛

---

(١٠) وفقاً لبيانات البنك الدولي بشأن متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد لسنة ٢٠٠٦، فإن لبنان يُصنف، بحسب *Atlas Methodology*، عند الترتيب ٥١ على ١٨٠ (أي عند الدرجة الثامنة والعشرين) بالنسبة إلى جميع الدول باستثناء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

(١١) يتضمن ذلك الصدامات المتكررة بين الجيش اللبناني ومجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة الموجودة في لبنان لانتهاك الأخيرة سيادة لبنان (ناهيك عن التدخل في شؤونه الداخلية)، رغم نضاله من أجل القضية الفلسطينية.

(١٢) تصنِّف مؤشرات دار الحرية لبنان كبلد «حر» في السنوات السابقة للحرب مباشرة، و«حرّ جزئياً» في فترة الحرب لغاية سنة ١٩٨٨؛ و«غير حرّ» أثناء الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩١، و«حرّ جزئياً» في ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥، و«غير حرّ» خلال ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥، و«حرّ جزئياً» في ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨. أساس هذه التصنيفات غير متوافر. وكما ذكرنا سابقاً، فهي قد تتّسم بدرجة أقلّ من الموضوعية مقارنةً بمؤشرات نظام الحكم، علماً بأنه يتوجّب إخضاع مختلف المؤشرات لفترة الحرب الأهلية بعد سنة ١٩٨٢ وفترة ما بعد الحرب الأهلية للتدقيق قبل الأخذ بها.

فإن الوضع في لبنان يبقى الأكثر ديمقراطية في الوطن العربي، وبخاصة بالنسبة إلى الحريات المدنية. وربما ساعدت تقاليده في مجال الحريات المدنية لمقاومة ارتداده إلى نظام ديمقراطي أقل شأناً مما كان بالفعل، رغم الحرب الأهلية والتأثيرات السياسية الخارجية القوية التي برزت بعد اتفاق الطائف.

تستهدف هذه الدراسة، أولاً، مناقشة وتطوير واختبار الفرضيات المعقولة لتحديد المتغيرات التفسيرية الرئيسية التي يمكنها معاً تفسير حالة الديمقراطية الجزئية في لبنان. وفي محاولتنا هذه، سنذهب إلى أبعد من الصراع العربي - الإسرائيلي والآثار (غير المباشرة) للثروة النفطية التي تمتلكها المنطقة، على أهميتها المعروفة، فننظر في العوامل الإضافية ذات الصلة الخاصة بحالة لبنان، كتأثيرات الدول المجاورة، والانقسامات الدينية، والحرب الأهلية، والمعالم العائلية والزبائنية للنظام السياسي. وثانياً، تحليل طرق تعزيز الأداء المؤسسي اللبناني والممارسات الديمقراطية من خلال الإصلاحات التي تتناول القضايا الكبرى التي ترتبط بالديمقراطية التوافقية في لبنان، بين أمور أخرى.

وعليه، فإن في بقية هذا الفصل عرضاً للاتجاهات التنموية الكبرى، وتحليلاً كمياً للمحدِّدات الكبرى لنظام الحكم في لبنان، ومناقشة للديمقراطية التوافقية في لبنان من ناحية مزاياها ونقاط ضعفها والإصلاح المؤسسي المطلوب، وأخيراً ملاحظات ختامية.

أولاً: اتجاهات التنمية

كان بين المجموعات السياسية الكبرى، منذ الاستقلال، إجماع على أن الاقتصاد الوطني يجب أن يقوم على قوى السوق أساساً. وقد ساعد على ذلك وجود طبقة رجال أعمال مؤثرة، وقيادة سياسية قريبة منها تدعم النهج الاقتصادي الليبرالي من خلال السياسات المالية والنقدية المحافظة وانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي. وفي وقت مبكر من خمسينيات القرن العشرين، أصبح نظام القطع اللبناني (Exchange System) حراً تماماً من أي قيود، سواء على المعاملات الجارية أو على انسياب رؤوس الأموال، بخلاف نظم القطع السائدة حينذاك في دول المنطقة وفي أماكن أخرى، والتي تميزت بالقيود على معاملات القطع وغيرها من القيود. وقد شجعت السياسة الحكومية نشاطات رجال الأعمال، ولم تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا قليلاً، ودعمت

مبادرات القطاع الخاص. وهكذا، كان دور الدولة محدوداً في المجال الاقتصادي، في حين كانت التنمية في البلدان العربية المجاورة بقيادة الدولة، التي أممّت معظم النشاطات الاقتصادية الكبرى. وبالنتيجة، كانت رؤوس الأموال الخاصة في تلك البلدان تبحث عن أماكن للجوء والاستثمار في الخارج. وقد استفاد لبنان من ذلك كثيراً بفضل اقتصاده المنفتح والقائم على مبادرات القطاع الخاص. وتعزز ذلك الاتجاه بفعل الاضطرابات السياسية في البلدان المجاورة. وفي الوقت نفسه، ورغم أن لبنان كان يعاني التوترات السياسية الداخلية الخطيرة الخاصة به (وفي مقدمتها انقساماته الطائفية حول المقاومة الفلسطينية المسلحة، والمطالبة بتعديل الصيغة الطائفية لتقاسم السلطة لتكون أكثر توازناً بين المجموعتين الدينيتين الرئيستين)، فإنه نجح في اجتذاب رؤوس أموال ومؤسسات أجنبية أخرى، إضافة إلى تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، وبخاصة أولئك الذي يعيشون في الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية.

استفادَ القطاع الخاص اللبناني، المبادر والنشيط تقليدياً، استفادة كاملة من تلك الظروف المؤاتية. وبالنتيجة، حقّق الاقتصاد الوطني في فترة ما قبل الحرب تقدماً سريعاً وواسعاً نسبياً شملَ عدة قطاعات اقتصادية (مع معدلات استثمار عالية)، مصحوباً باستقرار مالي نسبي. يُقدر متوسط معدل النمو بـ ٦ ـ ٧ بالمئة سنوياً، مع بلوغ متوسط الدخل الفردي حوالى ١٢٠٠ دولار أمريكي سنة ١٩٧٤ (أي ٤٧٦٩ دولاراً أمريكياً بأسعار سنة ٢٠٠٠)، وهو أحد أعلى المتوسطات في الدول النامية حينذاك. ورغم توسع القطاع الصناعي الخفيف نسبياً، ظل الاقتصاد الوطني يعتمد، بالدرجة الأولى، على قطاعات التجارة والخدمات (التي ساهمت بنحو ٥٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٧٣). وحتى سنة ١٩٧٠، كان المعدل السنوي للتضخم بين ٢ بالمئة و٣ بالمئة. كما كانت مستويات التعليم متقدمة نسبياً أيضاً[(١٣)].

ومع ذلك، فإن هذا التوسع الكبير أخفى فجوات اجتماعية ـ اقتصادية هامة؛ إذ إن توزيع مكاسب النظام الاقتصادي الليبرالي كان متفاوتاً كثيراً وفي

---

(١٣) في سنة ١٩٧٤، كان التسجيل الإجمالي في المدارس للمستويين الأول والثاني عند نسبة ٧٤ بالمئة. وهذه النسبة، مرّة أخرى، كانت أعلى من نظيراتها في البلدان العربية المجاورة، وكذلك في الكثير من الدول النامية في ذلك الوقت. كما كانت مستويات الصحة متطورة في لبنان أيضاً، ولو في المناطق الحضرية بشكل رئيسي، وبخاصة في بيروت. انظر: Samir Makdisi, *The Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development* (London: I. B. Tauris, 2004), pp. 14-29.

مصلحة النخب السياسية وطبقة رجال الأعمال إجمالاً، بينما ازدادت حصة العمل من الدخل بشكل طفيف جداً. والسبب الرئيسي لهذه التنمية الداخلية غير المتكافئة هو الأداء المؤسسي المتدني الذي يمكن رده إلى الطبيعة الطائفية ـ العائلية ـ الزبائنية للنظام السياسي (انظر أدناه). والسبب الآخر هو أن الحريات الاقتصادية والمدنية التي يتمتع بها لبنان منحته فرصة العمل كملاذ آمن في بيئة جغرافية ـ سياسية غير ملائمة، الأمر الذي مكنه من الاستفادة من الريوع الاستراتيجية. وإضافة إلى ذلك، فإن تنمية مختلف مناطق البلاد كانت متفاوتة بصورة كبيرة، ولم يتحقق سوى تقدم محدود لتضييق الفجوة بينها(١٤). كما أن الظروف الاجتماعية لنسبة هامة من السكان كانت تعاني قصوراً كبيراً زادت من حدتها الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، وبخاصة بيروت، التي أصبحت بدورها محاطة بحزام من الفقر(١٥).

قد لا يكون التوزيع غير العادل للدخل مختلاً قدر اختلاله في البلدان النامية الأخرى، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار في ضوء أشكال عدم عدالة التوزيع المناطقي في لبنان وأبعادها الطائفية. فمثلاً، إن وضع الطبقة الوسطى كان أكثر بروزاً في بيروت (ذات الأغلبية المسلمة السنّية والمسيحية) والمنطقة الجبلية الوسطى (ذات الأغلبية المسيحية) ممّا هو في مناطق أخرى كالجنوب والبقاع والشمال الشرقي (ذات الأغلبية الشيعية) وعكار في الشمال (ذات الأغلبية السنّية)، حيث كانت ملكيات الأراضي الواسعة والفروق الطبقية أكثر بروزاً. وقد أعطى هذا بعداً طائفياً واضحاً لقضية عدم عدالة توزيع الدخل، وبخاصة بالنسبة إلى الطائفة الشيعية.

كان التأثير المأساوي للحرب الأهلية متعدد الوجوه؛ فإضافة إلى الخسارة البشرية الكبرى (التي تُقدر بـ ١٥٠,٠٠٠ قتيل أو ٥ بالمئة من السكان المقيمين عند نهاية الحرب، ناهيك عن عشرات ألوف الجرحى والمعوقين والمفقودين)،

---

(١٤) تشير الدراسات التجريبية المتوافرة، في الفترة السابقة للحرب الأهلية، إلى أنّ نسبة المجموعات الفقيرة جداً من مجموع السكان ربما هبطت منذ الخمسينيات ولغاية أوائل الستينيات، ولكنها بقيت بعد ذلك كما هي، تشكّل نصف السكان تقريباً. وقد بيّنت دراسة، أُجريت في منتصف السبعينيات، أن الطبقة الوسطى شكلت ٢٥ بالمئة من السكان في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، والطبقة الغنيّة جداً حوالى ٢٠ بالمئة، والنسبة الباقية ٥٥ بالمئة كانت تضم الفقراء والفقراء جداً، وذلك في سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤. انظر: Yves Schmeil, *Sociologie du Système Politique Libanais* (Grenoble: Universitaire de Grenoble, 1976).

(١٥) للاطلاع على ذلك، انظر: Makdisi, Ibid., pp. 23-28.

فإن وسط بيروت وقرى ومدناً كاملة قد دُمرت تماماً، كما تعرضت للدمار الشديد البنى التحتية للبلاد. كان مقدار الناتج الضائع، والتشوهات التي ترتبت على الاقتصاد الوطني، ضخمة جداً، علماً بأن تقديرها يعتمد على معدل النمو المفترض الذي كان سيتحقق في غياب الحرب. فمثلاً، لو افترضنا معدل نمو سنوي معقول قدره ٤ بالمئة (مقارنة بأكثر من ٦ بالمئة في فترة ما قبل الحرب)، فإن تقدير الناتج الضائع يصل إلى حوالى ٣٠ مليار دولار أمريكي بأسعار سنة ١٩٧٤ (ذلك لأن الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٧٤ يُقدر بـ ٣,٥ مليارات دولار)[١٦]. إن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (التي يمكن حقاً أن تتضمن مدى واسعاً من الخطأ) تشير إلى أنه كان، سنة ١٩٩٠، خُمس ما كان عليه في سنة ١٩٧٤ تقريباً. وقد أخذ الوضع المالي يتدهور بسرعة بعد الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢، وتصاعد الصراع السياسي/العسكري. فقد ازدادت العجوزات في الميزانية، وتدنت بسرعة قيمة الليرة اللبنانية مترافقةً مع تزايد معدل التضخم. كما تدنت الأجور الحقيقية، وتفاقمت الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية. ومع أن الدولة الضعيفة حاولت مواجهة الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور، وبنجاح أحياناً، فإن مرونة القطاع الخاص، بما في ذلك نمو عمليات القطاع غير الرسمي، هو الذي حالَ دون الانهيار التام للاقتصاد الوطني، ولو بتكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة جداً[١٧].

ومنذ نهاية الحرب الأهلية، يمكن تمييز أربع مراحل للنمو.

شهدت **المرحلة الأولى** من سنة ١٩٩١ ولغاية سنة ١٩٩٤ تسارع معدل النمو، الذي بلغ ذروته عند معدل ٨ بالمئة في سنة ١٩٩٤؛ وقد حفزته الزيادة في إنفاق القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص، وبخاصة في قطاع البناء. وحرّكت تلك الزيادة الركود الاقتصادي الذي كان قائماً في أعقاب الحرب، بينما كانت توقعات القطاع الخاص المستقبلية إيجابية في بداية مرحلة إعادة الإعمار.

وشهدت **المرحلة الثانية**، التي امتدت من سنة ١٩٩٥ إلى سنة ٢٠٠٠، معدل نمو متناقصاً بشكل تدريجي، ليصبح سالباً سنة ٢٠٠٠. ويمكن رد ذلك جزئياً إلى الاقتراض الحكومي المستمر بمعدل فائدة حقيقي عالٍ (وإن تناقصَ

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٨.

(١٧) للاطلاع على تحليل مفصل لفترة الحرب، انظر: المصدر نفسه، الفصل الثاني.

مع الزمن) لتمويل العجوزات المتواصلة في الميزانية، وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير ومتواصل في مستوى الدين العام (الذي تصاعدت نسبته من ٤٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٢ إلى أكثر بقليل من ١٥٠ بالمئة منه في سنة ٢٠٠٠). وقاد ذلك بدوره إلى «ظاهرة استبعاد» (Crowding-out Effect) لاستثمارات القطاع الخاص، وتواصل تكاليف الاقتراض العالية نسبياً بشكل عام بالنسبة إلى المشاريع الخاصة. وهناك عوامل أخرى ساهمت في تخفيض معدل النمو، وهي عدم الاستقرار الإقليمي، والصدامات مع القوات الإسرائيلية المحتلة لجزء من جنوب البلاد، وهو ما أدى كله إلى تقييد تدفق الاستثمار الخاص. كما أن تقلص الإيرادات النفطية في الخليج، في السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩، أثَرَ سلباً في الاستثمارات الإقليمية والتحويلات من بلدان الخليج. وإضافة إلى ذلك، فبينما كان لتأهيل البنى التحتية تأثير إيجابي في المناخ الاستثماري، فإن عدم القيام بالإصلاحات الإدارية والسياسية المطلوبة، ناهيك عن زيادة الفساد، أثر سلباً في ذلك المناخ.

غير أن **المرحلة الثالثة**، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤، شهدت انتعاش معدل النمو الذي بلغ ٥ بالمئة سنة ٢٠٠٤. ويرتبط هذا التحسن إجمالاً بالتطورات التي حدثت بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحفزت عودة تدفق رؤوس الأموال العربية إلى لبنان، إضافة إلى بلدان عربية أخرى. كان قطاع العقارات وصناعة السياحة أكثر القطاعات استفادة من تلك التطورات، فضلاً على توسع الودائع المصرفية، وهو ما خفّفَ من الضغط على المصارف جراء تمويلها العجوزات في الميزانية.

أما المرحلة **الرابعة**، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، فشهدت موجة من الاغتيالات السياسية بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وهو ما زاد من التوترات السياسية، والدمار الاقتصادي الواسع أيضاً (بنى تحتية، ومساكن، ومعامل، ومشاريع أخرى.. إلخ) الذي نتج من الحرب التي شنتها إسرائيل في تموز/يوليو سنة ٢٠٠٦. وليس غريباً أن يهبط معدل النمو في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ إلى متوسط يقل عن ١ بالمئة، ولكنه حقق قفزة كبيرة في السنتين اللاحقتين بحيث وصل متوسطه إلى ٨ بالمئة تقريباً(١٨).

---

(١٨) بالنسبة إلى الفترة ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٨ بكاملها، كان متوسط المعدل السنوي للنمو حوالى ٣٫٨ بالمئة؛ وعند استبعاد سنة ٢٠٠٦، يمكن أن يكون معدل النمو حوالى ٤ بالمئة. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر =

كان الاتجاه المتقلب لمعدل النمو في فترة ما بعد الحرب التي تشملها هذه الدراسة، أي حتى سنة ٢٠٠٨، مترافقاً مع مزيج مختلط من الأداء السلبي والأداء الإيجابي. فمن الناحية الإيجابية، ساعدَ ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي، بدءاً من أواخر سنة ١٩٩٢[١٩]، على استعادة استقرار سعر الصرف، وساهم في التخفيض التدريجي لمعدل التضخم من مستوياته العالية في السنوات التي تلت الحرب مباشرة ـ حيث بلغ ذلك المعدل ذروته (١٠٠ بالمئة) سنة ١٩٩٢ ـ إلى مستويات متدنية في نهاية العقد، تُقدر بمعدل قريب من الصفر للفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١، والبقاء عند مستويات متدنية في السنوات اللاحقة لغاية سنة ٢٠٠٥، ولكنه عاد إلى الزيادة في السنوات ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨ إلى معدل سنوي قدره ٧ بالمئة. وفي السنوات التالية، جاءت الضغوط التضخمية من تخفيض الدولار، وبالتالي الليرة، أمام اليورو، وكذلك من الزيادة الكبيرة في أسعار النفط العالمية.

ومن الناحية السلبية، ومهما تكن الأسباب، فإن العجوزات الكبيرة والمتواصلة في الميزانية قادت إلى دين عام متزايد باستمرار وصلَ إلى حوالى ١٧٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، ثم هبط إلى ١٦٠ بالمئة سنة ٢٠٠٨ (وبالنسبة إلى السنوات ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨، شكلت مدفوعات خدمة الدين حوالى ٥٠ بالمئة من إيرادات الميزانية، أو ما يزيد على ١٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذه النسب هي من بين أعلى النسب في العالم. وعلاوة على ذلك، وضمن حدود بقاء الوضع المالي خارج السيطرة، فإن سياسة تثبيت سعر الصرف حملت معها خسائر اقتصادية كبيرة. لقد آثرت

= ٢٠٠٥، نشرت الحكومة سلسلة حسابات قوميّة جديدة للفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢، انظر: «Economic Accounts of Lebanon, 1997-2002,» Ministry of Economy and Trade (July 2005).

وبالنسبة إلى تلك الفترة، كانت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط تبلغ ٠,٦٥ مليار دولار، أو أكثر بـ ٤ بالمئة من التقديرات السابقة. ومع ذلك، فإن اتجاه المعدل الحقيقي للنمو متماثل، باستثناء سنة ٢٠٠١. فوفقاً للسلسلة الجديدة، بخصوص الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢، بلغ المعدل المتوسط للنمو ٢ بالمئة، مقارنة بالتقدير السابق البالغ ١,٥ بالمئة.

(١٩) في البداية، رُبط سعر الصرف بالدولار وفق سياسة الزحف البطيء (Crawling-Up Policy)، أي رفع الليرة تدريجياً أمام الدولار خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨. وفي أواخر سنة ١٩٩٨، تمّ تغيير هذه السياسة لصالح سياسة السّعر الثابت أمام الدولار، فحوفظ عليه منذ ذلك الحين بواقع دولار واحد مقابل ١٥٠٧ ليرات، مع حدود تذبذب ضيقة جداً حول ذلك السعر. ورغم أن لسياسة سعر الصرف هذه مزاياها، كما سنلاحظ أدناه، فإنها، مع تواصل الاختلالات الكلية ـ المالية الكبيرة، حملت معها خسائر اقتصادية كبيرة. وعلى أيّ حال، فليس هذا هو المكان لمناقشة سياسة سعر الصرف الأكثر ملاءة لبلد، كلبنان، مفتوح كلياً على انسياب رؤوس الأموال، ومعتمد على تدفقها.

السلطات النقدية المحافظة على أسعار فائدة حقيقية مرتفعة نسبياً على سندات الخزينة، ليس لضمان التمويل المصرفي للعجوزات في الميزانية فقط، بل للدفاع عن الليرة أيضاً، وهو ما عكسَ ارتفاع مستويات تكاليف الاقتراض المصرفي للقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية السلبية كانت تنعكس أحياناً في صورة ضغوط ثقيلة ومتواصلة على الليرة، الأمر الذي كان يجبر المصرف المركزي على مواجهتها من خلال تدخله المتواصل في سوق القطع الأجنبي دفاعاً عن الليرة. وكان ذلك، أحياناً، يتم بتكلفة باهظة تهدد بتدني احتياطياته الصافية من العملات الأجنبية، وهو ما كان يحمل السلطات على البحث عن دعم مالي خارجي لتفادي وقوع أزمة اقتصادية ـ مالية محتملة[٢٠]. وعلى الإجمال، فإن البيئة المالية الكلية غير السليمة، التي نتجت من ذلك الوضع، ساهمت في تخفيض معدل النمو، وبخاصة بعد سنة ١٩٩٥، وفاقمت مشكلة البطالة، وهو ما شجع أكثر على هجرة المهارات اللبنانية.

إن ما ينبغي التشديد عليه هو أن في ظل النظام السياسي الذي قام بعد الحرب، ضعفت، كما يبدو، الضوابط المؤسسية، التي كان يمكن أن تحول دون نشوء الاختلالات الاقتصادية الكلية الكبرى، في الوقت الذي باتت فيه الظروف الاقتصادية في المنطقة أقل ملاءمة، وكان لبنان بحاجة إلى تنسيق سياسته الاقتصادية وسياسة إعادة الإعمار، وهو أمر لم يتحقق. فإعداد الميزانيات الحكومية لم تضبطها قيود مؤسسية ذاتية الحركة تحد من الانفلات المالي. ورغم محاولات الإصلاح، بقيت السياسة المالية منغرسة في بيئة سياسية لم تفرض ضرورة الخضوع للمحاسبة أو للمساءلة، ناهيك عن تناقض مصالح كبار المسؤولين الحكوميين والفساد الواسع في القطاع العام.

ومع ذلك، وبغض النظر عن النتائج الاقتصادية الكلية والنمو في فترة ما

(٢٠) بناءً على دعوة من الرئيس الفرنسي شيراك، انعقد مؤتمر للبلدان والمؤسسات التي وافقت على مساعدة لبنان مالياً، وذلك في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ (مؤتمر باريس ٢) و٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ (مؤتمر باريس ٣) على التوالي، وأثمرت مساعدة ملزمة بمليارات من الدولارات. وكان هدف تلك المؤتمرات مساعدة السلطات اللبنانية على استقرار دينامية الدَّين، وتعزيز الثقة بالعملة اللبنانية. ولكن التّنازع السياسي الداخلي المتواصل، إضافة إلى عدم كفاءة وفاعلية الحكومة، لم يسمحا حتى الآن، بتحقيق أهداف تلك المؤتمرات. ومهما يكن من أمر، ففي محاولة تحقيق النموّ المستديم، فإن مساعدات المانحين ليست بديلاً من السياسات المحلية الملائمة والأداء المؤسسي الجيد. فهذا كان وما يزال التحدّي الكبير أمام لبنان في فترة ما بعد الحرب الأهلية.

بعد الحرب، فإن لنوعية التنمية القدر نفسه من الأهمية؛ فبينما تحقق تقدم في بعض الحقول، كالتعليم والصحة، فإن الحقول الأخرى لم تشهد سوى تقدم ضئيل، هذا إن حققت أي شيء، بل كان هناك تدهور ملحوظ، كما في حالة البيئة وتوزيع الدخل ومستوى الفقر، المصحوب بزيادة تركيز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي القلة[٢١]. وهذه القضية يمكن ردها مباشرة إلى الأداء المؤسسي، وإلى بنية سياسية أقل ما يمكن أن يقال فيها هو أن التمييز فيها بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة مشوب بعدم الوضوح.

تشير تقديرات الدخل القومي المتوافرة إلى أن متوسط الدخل الفردي لسنة ٢٠٠٧ كان حوالى ٦٠٠٠ دولار بالأسعار الجارية (٥٤٠٠ دولار بأسعار سنة ٢٠٠٠)[٢٢]، وكان سيكون، طبعاً، أكثر من ذلك لولا وقوع الحرب الأهلية. كما تبين هذه التقديرات أن متوسط الدخل الفردي، الحقيقي، لسنة ١٩٧٤ لم يتم تجاوزه حتى سنة ١٩٩٨، أي أن الأمر استغرق ٨ سنوات من النمو المتحقق في فترة ما بعد الحرب قبل أن يستعيد لبنان مستوى دخل الفرد لفترة ما قبل الحرب مباشرة[٢٣]. وبعد ١٦ سنة من انتهاء الحرب الأهلية، بات لبنان في مواجهة تحد جديد للنهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار، وبخاصة في المناطق التي دمرتها الغارات الجوية الإسرائيلية. ولا تقل أهمية عن ذلك إعادة البناء السياسي التي من شأنها أن تعزز، إلى حد بعيد، الأداء المؤسسي للبلاد ومستوى الحكم فيه. وقد تجلت هذه التحديات التي يواجهها لبنان في الاضطرابات السياسية العنيفة خلال الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ ولغاية أيار/ مايو ٢٠٠٨.

في ضوء ما تقدمَ، يطرح القسم التالي نموذجاً بسيطاً يهدف إلى التعبير كمياً عن تأثير مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية في نظام الحُكم في لبنان. وعلى وجه التحديد، يُلقي هذا النموذج الضوء على: كيف أن التأثير الإيجابي للمستوى المرتفع نسبياً لدخل الفرد في الحكم قد ابتلعته التأثيرات السلبية المرتبطة بالطائفية، وتأثير الحرب الأهلية، وكذلك، وربما بدرجة أهم، العوامل

---

(٢١) Makdisi, *The Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development*, pp. 148-157.

(٢٢) تشير حسابات الدخل القومي للأمم المتحدة إلى مستوى أعلى لدخل الفرد لتلك السنة. ويمكن أن يعود الفرق إلى وجود تقديرات مختلفة للسكان.

(٢٣) وفقاً لتقديرات الدخل القومي للأمم المتحدة، فإن فترة اللحاق كانت أقصر بسنة واحدة، أي إن استعادة مستوى دخل الفرد لفترة ما قبل الحرب تحقّق في سنة ١٩٩٧.

الإقليمية كالصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومستوى نظام الحكم المتدني في الدول المجاورة، والتأثيرات غير المباشرة للثروة النفطية. نحن على إدراك تام بحقيقة أنه بسبب محدودية البيانات وكذلك القيود الأخرى، فإن نتائج النموذج ينبغي ألا تفسَّر كقياسات كمية دقيقة، بل كمؤشرات أو دلالات تقريبية للكيفية التي يمكن أن تؤثر بها العوامل المعنية في وضعية نظام الحكم في لبنان.

ثانياً: محدِّدات نظام الحكم في لبنان: دراسة تجريبية

١ ـ النموذج الأساسي

انطلاقاً من النتائج الأساسية للدراسة الشاملة للبدوي ـ المقدسي[٢٤]، يحلل هذا القسم بشكل كمي، وعلى أساس عيّنة لعدد من البلدان، بعض الخصوصيات السياسية ـ الاقتصادية الكبرى (التي تتوافر بيانات عنها) للبنان ومدى أهميتها كمياً/ وإحصائياً كمحدِّدات لنظام الحكم فيه.

لقد تمت دراسة متغيرات مستقلة عديدة، وتحديداً: الدخل، والاستقطاب الديني، وآثار الجوار الإقليمي (الريوع النفطية الإقليمية والصراع العربي ـ الإسرائيلي)، والحرب الأهلية، والانكشاف (أو الحساسية) للتدخل الخارجي. وتلخص الفرضيات الأساسية بيانياً في الشكل الرقم (٤ ـ ١). أما العوامل الهامة الأخرى التي لا يمكن إدخالها في النموذج، بسبب قلة البيانات، فيتم تقييمها بشكل نوعي أدناه، وهو ما يتيح إلقاء ضوء إضافي على مكانة الحكم في لبنان.

يعكس تقدير أثر متوسط الدخل الفردي في نظام الحكم فرضية التحديث؛ فوفقاً لهذه النظرية، يحمل التطور الاقتصادي والاجتماعي معه تطوير المجتمعات المدنية التي تطالب بالمزيد من المشاركة السياسية. كما أن إدخال متوسط الدخل الفردي يخدم، أيضاً، كمتغير تحكم بالنسبة إلى المؤشرات الأخرى للتنمية الاجتماعية.

إن الاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي يطرح جدياً قضية الديمقراطية التوافقية في لبنان. وكعقد سياسي محدد بين الطوائف الدينية المختلفة، فإن النظام التوافقي يفرض قيوداً معينة على درجة تنافسية وانفتاح عملية صنع القرار

---

(٢٤) Elbadawi and Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World».

السياسي، بمعنى أن حقوق المشاركة السياسية للمواطنين غير متكافئة تبعاً لانتماءاتهم المذهبية. وفي الواقع، يعكس هذا النظام عملية مبادلة (Trade-off) بين انفتاح وتنافسية عملية صنع القرار السياسي من ناحية، وضمان وحماية حقوق الأقليات من الناحية الأخرى.

وإضافة إلى ذلك، يجعل الاستقطاب الطائفي البلدان مكشوفة للتدخل الخارجي من خلال إذكاء مصالح أطراف ثالثة خارجية. وقد شهد لبنان تاريخاً طويلاً من تدخلات هذا الطرف الثالث، شملَ القوى الغربية والقوى الإقليمية، وبخاصة سورية وإسرائيل وإيران، التي غالباً ما تصطف مع قوى طائفية أو مذهبية معينة وأحزاب ذات توجه طائفي للذود عن مصالحها. وبطبيعة الحال، لا بد من التنبيه إلى أن مؤشر الاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي ليس سوى مؤشر بديل بسيط، ولو مفيد؛ فهو لا يلتقط التعقيدات الكاملة للانقسامات اللبنانية الداخلية. نحن نزعم أن النظم الاستبدادية المجاورة لبلد ما، يتسم بالاستقطاب الديني، تُزيد من حساسيته للتدخلات الخارجية. وبطبيعة الحال، فإن غياب الضوابط، وإمكانية محاسبة المؤسسات السياسية، وافتقاد تلك النظم للشفافية، كلها تسهل مثل تلك التدخلات.

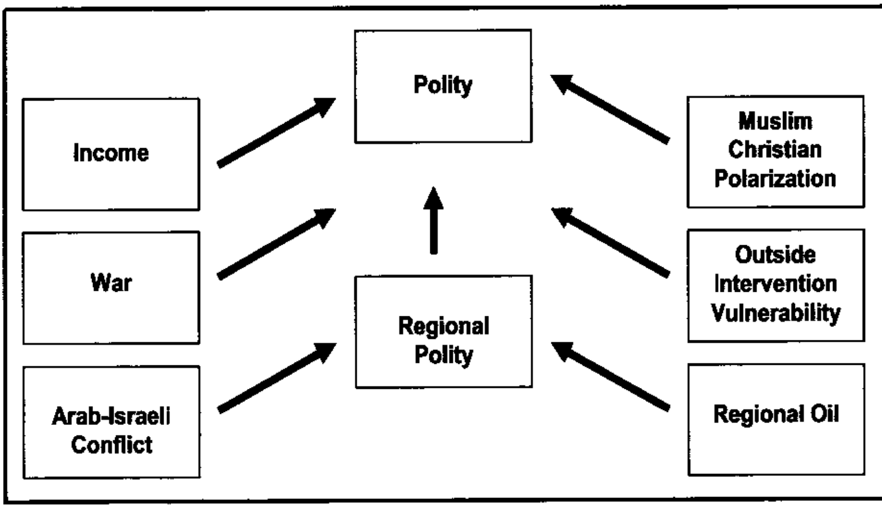
ومع ذلك، فإن آثار الجوار السياسي الإقليمي لا تتداخل مع الاستقطاب الديني فقط، بل إن لها تأثيرها المباشر الخاص بها أيضاً. فنظام الحكم الإقليمي مرتبط أساساً بالريوع النفطية الإقليمية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. والريوع النفطية تلتقط فكرة الدولة الريعية، بينما استغل الزعماء المستبدون الصراع العربي ـ الإسرائيلي لتصوير أنفسهم كمدافعين عن القضية الفلسطينية من أجل تبرير استمرارهم في الإمساك بناصية الحكم.

الحرب هي متغير بارز آخر ننظر فيه. غالباً ما تقود الحروب إلى التفاوض على عقد اجتماعي ـ سياسي جديد بين الأطراف المتحاربة، الأمر الذي يمهد الطريق لتعزيز الممارسات الديمقراطية. وهذا يمكن حدوثه بشكل خاص حينما ترتبط نهاية الصراع المسلح بتسوية دائمة ومقبولة بين الأطراف المعنية. ومع ذلك، وكما لاحظ البدوي والمقدسي[٢٥]، يبدو أن الوطن العربي يشكل استثناء لهذه القاعدة. فالصراعات العربية ـ الإسرائيلية المسلحة المتعددة لم تؤدِ إلى أي

(٢٥) المصدر نفسه.

تقدم حقيقي في الممارسات الديمقراطية العربية. ثمة سبب كبير لذلك، وهو فشل تلك الصراعات في تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية حتى الآن.

الشكل الرقم (٤ ـ ١)
المحدِّدات الكبرى للحُكم في لبنان(*)



(*) **العمود الأول**: الدخل/ الحرب/ الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛
العمود الثاني: الحكم/ نظام الحكم الإقليمي؛
العمود الثالث: الاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي/ الحساسية للتدخل الخارجي/ النفط الإقليمي.

٢ ـ البيانات ومنهجية البحث

نحن نستعمل المتغيرات التالية للوصول إلى النموذج المذكور أعلاه:

● مؤشر الاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي هو اختيار الحصول على مسلم واحد ومسيحي واحد في سحبين عشوائيين من السكان. وهذا المؤشر يتم حسابه باستعمال بيانات الموسوعة المسيحية العالمية[٢٦]. ويُفترض أن هذا المؤشر مستقر مع الزمن.

● فرادة الصراع العربي ـ الإسرائيلي يمكن تحديدها بأحسن صورة من

(٢٦) David B. Barrett, George T. Kurian and Todd M. Johnson, *World Christian Encyclopedia: A Comparative Survey of Churches and Religions in the Modern World* (Oxford, CT: Oxford University Press, 2001).

خلال مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. فكثافة اللاجئين، أي عددهم لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص، يتم حسابها باستعمال بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية[٢٧] وبيانات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

● الحساسية للتدخل الخارجي نحتسبها بضرب رقم الاستقطاب الإسلامي - المسيحي بمؤشر الأوتوقراطية السائدة. وهكذا يكون للانقسام الديني آثار أكثر ضرراً على التطور السياسي الداخلي إذا حدث في بيئة غير ديمقراطية.

● تأثير الحروب يتم التوصل إليه من خلال متغير دمية للصراع المسلح داخل كل بلد في سنة معينة. البيانات أُخذت من جامعة أويسالا (Uppsala) والمعهد الدولي لبحوث السلام، أوسلو.

● متغير نظام الحكم هو درجة نظام الحكم ٢[٢٨]. وكما أُشير من قبل، فمؤشرات نظام الحكم يمكن أن تأخذ قيماً متقطعة (Discrete Values) بين - ١٠ و+ ١٠. ويعتبر المؤلفون أن البلدان التي تتراوح مؤشرات نظام الحكم فيها بين - ١٠ و - ١ هي بلدان أوتوقراطية، والبلدان التي تتراوح مؤشراتها بين + ١ إلى + ٦ بلدان ديمقراطية جزئياً، والبلدان التي تتراوح مؤشراتها من + ٧ إلى + ١٠ بلدان ديمقراطية بالكامل. ويتم الاحتفاظ بالقيمة صفر للحالات التي يشهد فيها بلد ما انهياراً كاملاً في سلطة حكومته، أو احتلالاً أجنبياً، أو فترة انتقالية. وباختصار، يهدف تحديد مؤشر نظام الحكم إلى تقييم مستوى التنافس الذي تواجهه القيادة السياسية لبلد ما. وعند قيامها بذلك، فهي تلجأ إلى معايير موضوعية، كالشروط الدستورية التي تحدد عدد فترات تولي رئاسة الجمهورية، مثلاً.

● تقيس الصادرات من الطاقة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الريوعَ النفطية المحلية والإقليمية. ويتم حساب المتغير باستعمال مؤشرات التنمية للبنك[٢٩].

● الدخل يتم حسابه كمتوسط دخل فردي ثابت (سنة ٢٠٠٠، بالدولار

(٢٧) World Bank, *World Development Indicators, 2005* (Washington, DC: World Bank Publishing, 2005).

(٢٨) Monty G. Marshall, Keith Jaggers and Ted R. Gurr, «Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2008,» Center for Systemic Peace and Colorado State University (2009), <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>.

(٢٩) World Bank, Ibid.

الأمريكي)، وهو متوافر أيضاً في المصدر السابق[٣٠].

ويتم ترجيح كل من الريوع النفطية الإقليمية ومؤشرات نظام الحكم الإقليمية بعدد السكان. ويلخص الجدول الرقم (٤ ـ ١) البيانات ومصادرها.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)
البيانات والمصادر

Variable	Description	Source
Income	Per capita income in 2000, US$	World Bank Development Indicator Database 2005 (WDI 2005)
Regional Oil	Fuel exports as a percentage of GDP, population weighted	
Arab-Israeli Conflict	Refugees per 100,000	WDI 2005 and UNRWA
Muslim-Christian Polarization (MCP)	Likelihood of obtaining a Muslim and a Christian by drawing two random persons from a given population	Barrett, Kurian, and Johnson, 2001
Polity	Polity 2 score	University of Maryland, Center for International Development and Conflict Management/George Mason University, Center for Global Policy
Regional Polity (REGPOL)	Regional Polity 2 score, weighted by population	University of Maryland, Center for International Development and Conflict Management/George Mason University, Center for Global Policy, and WDI
War 1	Number of armed conflict years during each observation period, lagged by one period of observation	UCDP/PRIO Armed Conflicts Dataset
Arab War 1	Number of armed conflict years of an Arab country during each observation period, lagged by one period of observation	

حينما نتناول، تجريبياً، الأهمية السياسية للمحدِّدات المختلفة لنظام لحكم الوطني، فإن الطبيعة الإقصائية لمتغيرات هذا النظام تضع مشكلة للمربعات الصغرى العادية المنتظمة، الأمر الذي يبين لماذا يتم، مع استثناءين اثنين، استعمال طرق التقدير للارتباط غير الخطي لتوضيح العلاقات الثنائية المختلفة، وبخاصة الانحدار اللوجستي الذي يأخذ الشكل:

$$DV = A + \frac{(B-A)}{1+\frac{C}{e^{D \cdot IV}}}$$

حيث DV = المتغير التابع (نظام الحكم). الاستثناء الأول هو تقدير العلاقة بين نظامي الحكم الإقليمي والوطني. نظراً إلى أن حدود كلا المتغيرين تقع بين ـ ١٠

(٣٠) المصدر نفسه.

و+ ١٠، فإن خط الاتجاه يُمثل بأحسن صورة من خلال المعادلة التكعيبية:

$$DV= A + B.IV + C.IV^{2'} D.IV^3$$

حيث A، B، C، and D هي مُعاملات (Parameters) ينبغي تقديرها، وأن IV = المتغير التابع. والاستثناء الثاني هو تقدير تأثير عدد سنوات الحرب من الفترة السابقة في الفترة الحالية، والذي يُستعمل له خط ارتباط خطي. ويُستخدم بحث هينتز(٣١) لتقدير النماذج.

تتكون قاعدة البيانات من تشكيلة من جميع البلدان المدرَجة في قاعدة بيانات مؤشر التنمية للبنك الدولي. ولكل بلد تسع مشاهدات مجمَّعة كما يلي: متوسط ثماني فترات، تمتد كل فترة خمس سنوات، تبدأ بالفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ وتنتهي بالفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠، في حين إن المشاهدة التاسعة هي متوسط الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤.

٣ ـ العلاقات التجريبية

يلخّص الشكل الرقم (٤ ـ ٢)، من خلال أشكال الانتشار، العلاقات الثنائية بين نظام الحُكم مقابل الدخل، والاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي، ونظام الحكم الإقليمي، والحساسية تجاه الخارج، والحروب كمتغير سابق، على التوالي. النقاط الكبيرة تحدد القيم المتوقعة بالنسبة إلى لبنان.

يبيّن الشكل الرقم (٤ ـ ٢) أن لبنان معرّض لمستوى عالٍ من الاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي، وللجوار السياسي الأوتوقراطي جداً، وللحساسية تجاه التدخل الخارجي الواسع. ومن ناحية القوة التفسيرية، فإن آثار الجوار السياسي ـ الإقليمي هي الأكثر دلالة، يليها الدخل، فالحساسية تجاه التدخل الخارجي، والاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي.

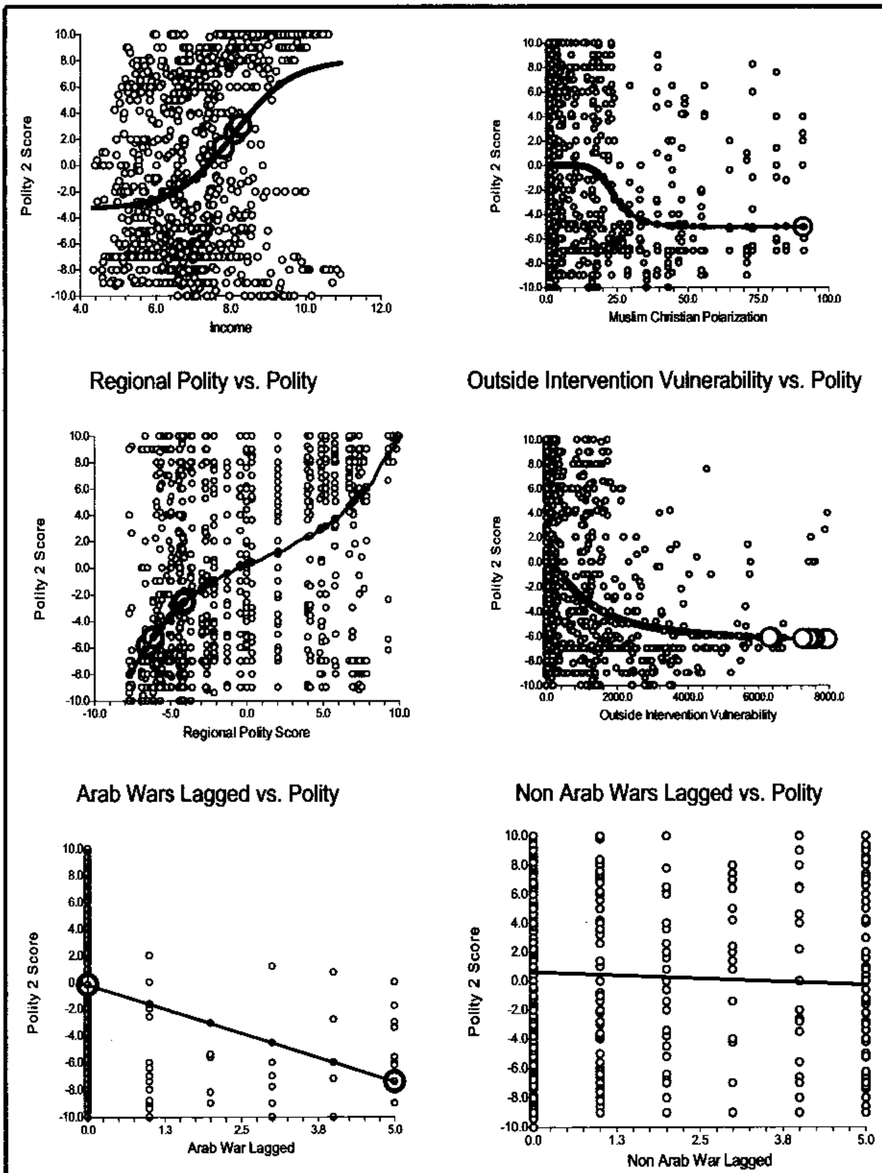
وبخلاف المناطق الأخرى في العالم، فإن الحروب العربية السابقة ترتبط ارتباطاً قوياً بالنظم الأوتوقراطية (كمتغير لاحق)، وهي ملاحظة اختبرها البدوي والمقدسي(٣٢) تجريبياً أول مرة.

---

(٣١) Jerry L. Hintze, «Number Cruncher Statistical Systems, NCSS and PASS,» Kaysville, Utah (2001), <http://www.ncss.com>.

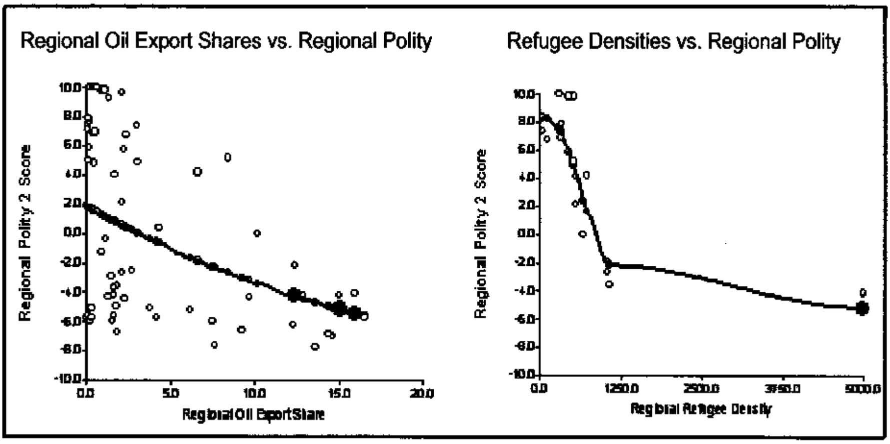
(٣٢) Elbadawi and Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World».

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)
محدِّدات نظام الحكم الوطني



ويبيّن الشكل الرقم (٤ ـ ٣) أن كلاً من الريوع النفطية الإقليمية وكثافات اللاجئين ترتبط بشكل عكسي مع نظام الحكم الإقليمي. وهكذا، فكلاهما عامل تفسيري هام للأوتوقراطية السياسية في الوطن العربي.

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)
محدِّدات نظام الحكم الإقليمي



وأخيراً، تتم مقارنة صيغ بديلة للنموذج في الشكل الرقم (٤ ـ ١)، وذلك لتقييم أهميته العامة؛ ونحوّل المتغيرات المستقلة وفقاً للطريقة التي تم إيضاحها أعلاه، والتي تتجلى في الشكلين الرقمين (٤ ـ ٢) و(٤ ـ ٣). وتُقدم النتائج باختصار في الجدولين الرقمين (٤ ـ ٢) و(٤ ـ ٣) بالنسبة إلى المتغيرين التابعين لنظام الحكم ونظام الحكم الإقليمي على التوالي. كما تُقدم أيضاً القيم المتوقعة بالنسبة إلى لبنان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤.

إن استعمال الدخل كمتغير وحيد للتنبؤ بنظام الحكم في لبنان يعطيه مؤشرات قريبة جداً من المؤشرات الفعلية المتوافرة لنظام الحكم (نموذج I). النموذج يمكن أن يتنبأ بمؤشر لنظام الحكم قدره ٣,٨، في حين تتراوح المؤشرات المتوافرة للبنان (لفترة ما قبل الحرب فقط) بين ٢ و٥. وعند إضافة الاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي (نموذج II)، وآثار الجوار السياسي (نموذج III)، والحساسية للتدخل الخارجي (نموذج IV)، تتدنى مؤشرات نظام الحكم للبنان بمقدار ٣,٧ و٤,٠ و٥,٩ نقاط، على التوالي. إن الحريات المدنية التقليدية التي يتمتع بها لبنان وتاريخ الممارسات السياسية تفسر تلك الفجوة الواسعة بين المؤشرات المتوقعة والفعلية، وتؤكد وضعه السياسي الاستثنائي في المنطقة. ويثبت النموذج V، مرة أخرى، الأهمية الإحصائية للعلاقة السلبية بين نظام الحكم والصراعات المسلحة. ويبين الجدول الرقم (٤ ـ ٣) أخيراً، أن

الريوع النفطية الإقليمية وكثافات اللاجئين، هي بدورها عوامل تفسيرية قوية لنظام الحكم في المنطقة.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)
ملخص نتائج الانحدار، المتغير التابع: نظام الحكم(*)

	Model I	Model II	Model III	Model IV	Model V
Intercept	0.03 (0.849)	1.02 (0.000)	0.08 (0.599)	1.95 (0.000)	1.87 (0.000)
Income	1.25 (0.000)	1.08 (0.000)	0.57 (0.000)	0.95 (0.000)	0.94 (0.000)
Muslim-Christian Polarization		0.83 (0.000)			
Regional Polity			0.79 (0.000)		
Outside Intervention Vulnerability				1.13 (0.000)	1.19 (0.000)
War (lagged)					0.44 (0.000)
Arab War (lagged)					-1.88 (0.000)
Sample size	1,136	1,133	1,136	1,133	1,044
Adjusted R2	40.0%	41.2%	47.0%	44.3%	45.8%
Lebanon Predicted 2001 - 2004	3.8	0.1	-0.2	-2.1	-2.6

(*) **العمود الأول**: Intercept (أي الثابت a في العلاقة الخطية: $Y=a+bX$، مثلاً)/ الدخل/ الاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي/ نظام الحكم الإقليمي/ الحساسية للتدخل الخارجي/ الحرب (سابقة)/ الحرب العربية (سابقة)/ حجم العينة/ المُعامل المعدَّل للقوة التفسيرية (أو معامل التحديد) R^2/ الحكم المتوقع في لبنان ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)
ملخص نتائج الانحدار، المتغير التابع: نظام الحكم الإقليمي(*)

	Model I	Model II	Model III
Intercept	0.000 (1.000)	-0.001 (0.994)	0.210 (0.193)
Regional Oil	1.000 (0.000)		0.135 (0.023)
Arab-Israeli Conflict (Refugee Density)		1.001 (0.000)	0.966 (0.000)
Sample size	1,872	416	476
Adjusted R2	15.3%	78.8%	79.0
MENA Predicted 2001 - 2004	-5.4	-5.1	-5.5

(*) **العمود الأول**: Intercept (أي الثابت a في العلاقة الخطية: $Y=a+bX$، مثلاً/ النفط الإقليمي/ الصراع العربي ـ الإسرائيلي (كثافة اللاجئين)/ حجم العينة/ المُعامل المعدَّل للقوة التفسيرية (أو معامل التحديد) R^2/ نظام الحكم المتوقع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤.

ولأن الاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي يختلف عن الأشكال الأخرى للاستقطاب الديني، فقد قمنا بتحليل التأثير السياسي لاثنين إضافيين من الاستقطاب الديني: الاستقطاب الكاثوليكي ـ البروتستانتي (CPP)، والاستقطاب بين أكبر جماعة دينية والجماعة التي تليها، ونشير إليه بالاستقطاب الأول ـ الثاني (FSP).

عند اختيار علاقة الانحدار بنظام الحكم على الدخل، والاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي، والاستقطاب الكاثوليكي ـ البروتستانتي، والاستقطاب الأول ـ الثاني، حيث يكون جميع المتغيرات المستقلة هذه في صورة لوغاريتم طبيعي، نحصل على النتيجة التالية للانحدار، علماً بأن فترات الثقة الإحصائية (P value) مبيَّنة بين قوسين:

Polity	=	-19.3	+	2.1	Income	-	0.4	MCP	+	1.1	FSP	+	0.7	CPP
		(0.00)		(0.00)			(0.01)			(0.00)			(0.00)	

وفي حين تشير هذه النتائج إلى أن الاستقطاب الإسلامي ـ المسيحي، الذي يُحتمل أكثر أن يكون له وجود في النظم الاستبدادية، يؤثر في نظام الحكم بشكل سلبي، فإن تأثير الاستقطابين الآخرين إيجابي إحصائياً. وربما أحد أسباب هذا النتائج الأخيرة هو أن البلدان المعنية تنعم بمستوى تنمية أكثر تقدماً، وتعيش في بيئة أكثر ديمقراطية. وبعبارة أخرى، إن آثار الجوار يمكن أن تساهم في تفسير التباينات المذكورة: فمن المهم أن تكون لبلد ما دول جوار مشجِّعة للديمقراطية بالقدر نفسه، إن لم يكن أكثر، من أهمية المحافظة على التجانس في داخله. وهذا يدعم استنتاجنا أن الانقسامات الطائفية اللبنانية، رغم أهميتها بذاتها لتفسير الهشاشة السياسية للبلد، فإن أهميتها هذه تكبر كثيراً حينما تؤخذ بالارتباط مع الاستبداد السائد في المنطقة.

ثالثاً: الديمقراطية التوافقية في لبنان: مزاياها ونقاط ضعفها والإصلاح المؤسسي

إذا أخذنا في الاعتبار الانقسامات الدينية في لبنان، فإن الأساس المنطقي لتبنّي النموذج التوافقي عشية الاستقلال كان الاعتقاد أن ذلك النموذج يخدم بأفضل صورة أهداف الاستقرار والديمقراطية في لبنان، ويساعده على مواجهة الضغوط السياسية الخارجية التي تعمل على عدم استقراره بشكل عام. ومن الناحية العملية، فرغم أن لبنان حافظ على بيئة سياسية ليبرالية وحريات مدنية

بشكل عام، وبخاصة حرية التعبير، فإن ممارسة الديمقراطية التوافقية، وبخاصة في فترة ما بعد الحرب الأهلية، كانت معيبة. وكما نستنتج من التحليل السابق، فإن التأثير السلبي المشترك للطائفية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والثروة النفطية الموجودة في المنطقة، والحرب الأهلية، في نظام الحكم في لبنان كان أكبر من التأثير الإيجابي للمستوى العالي نسبياً لدخله الفردي.

ونقدّم، في ما يلي، تحليلاً سياسياً لتفسير هذا الأمر يعزز النتائج التي توصلنا إليها بالتحليل التجريبي، ويُلقي المزيد من الضوء على القضايا التي يتطرق إليها. ونبدأ هذا التحليل بتقديم عرض موجز لما يتضمنه النموذج التوافقي في حالة لبنان، ثم نمضي لمناقشة مزاياه ونقاط ضعفه، لننتهي إلى مناقشة الإصلاحات السياسية التي نرى ضرورة المباشرة بها لجعل النظام السياسي أكثر تماسكاً، وعدلاً، وخضوعاً للمساءلة والمحاسبة، وهو ما يعزز الممارسات الديمقراطية في لبنان.

١ ـ النموذج التوافقي

تهدف الديمقراطية التوافقية، من الناحية النظرية، إلى توافق مختلف المجموعات الاجتماعية على تقاسم السلطة في مجتمع منقسم أو غير متجانس. وهي تتميز بأربع مميزات رئيسية:

● تكوين ائتلاف واسع يجمع القادة السياسيين للمجموعات الاجتماعية في الهيئات التنفيذية.

● تمتع كل مجموعة اجتماعية بحق النقض (الفيتو) بالنسبة إلى القرارات المتعلقة بالقضايا الحيوية أو الأساسية، التي تعتقد كل مجموعة أنها تعمل ضد مصلحتها.

● التمثيل النسبي لمختلف المجموعات الاجتماعية في المجتمع من خلال نظام محاصصة متفق عليه.

● تمتع المجموعات الاجتماعية بالاستقلال في مجالات معيّنة، مثل قوانين الأحوال الشخصية وتأسيس المدارس[٣٣].

(٣٣) Arend Lijphart, *Democratic Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven, CT: Yale University Press, 1984), and Rudy Andewig, «Consociational Democracy,» *Annual Review of Political Science*, vol. 34, no. 1 (2003), p. 3.

ونظراً إلى أن النموذج التوافقي شامل، وتوفيقي (Accommodating)، وتشاوري (Deliberative)، ويميل إلى تشجيع الاعتدال السياسي، فهو نموذج ملائم للبلدان المنقسمة اجتماعياً و/أو خرجت من الحروب الأهلية التي تعود أسبابها، جزئياً على الأقل، إلى الانقسامات الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، فلأنه يستند أساساً إلى التمثيل النسبي للمجموعات الاجتماعية في المجتمع (وليس للأحزاب السياسية)، فإنه قد لا يعكس بالضرورة الديمقراطية المتطورة كلياً، التي تقر المساواة التامة بين المواطنين من حيث الحقوق والواجبات.

وفي حالة لبنان، تم تضمين نموذج الديمقراطية التوافقية في الدستور لأول مرة سنة ١٩٢٦، حينما كان لبنان ما يزال تحت الانتداب الفرنسي. وقد أشارت المادتان ٩ و١٠ إلى استقلال وحرية المجموعات الدينية بإدارة معتقداتها وأحوالها الشخصية، بينما أتاحت المادة ٩٥ التمثيل النسبي لمختلف لمجموعات الدينية على أساس التأمين العادل لتقاسم السلطة في ما بينها. ومع ذلك، فإن أسس المشاركة المتفق عليها (ولو وقتياً) لم تتم صياغتها، الأمر الذي تركَ هذه الصياغة لسلطات الانتداب.

وعند الاستقلال، تم الاتفاق على ميثاق وطني سنة ١٩٤٣ بين الزعيمين البارزين لحركة الاستقلال، بشارة الخوري ورياض الصلح. وقد حدد الميثاق توزيع مقاعد البرلمان بين المسيحيين والمسلمين على أساس نسبة ٦ إلى ٥، في صالح المجموعة المسيحية. كما نصّ الميثاق على أن توزيع المقاعد ضمن كل من الطائفتين المسيحية والإسلامية يتم على أساس نسبي. وقد تم تطبيق المبدأ نفسه على التعيينات في المناصب الكبرى في الدولة، وبخاصة في ما يتعلق بالطوائف الدينية الثلاث الكبرى. كما أنه أعطى فعلياً حق النقض لكلتا المجموعتين بخصوص المصادقة على القرارات التي تتعلق بالقضايا الأساسية من خلال اشتراط موافقة أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان على تلك القرارات.

وقد حافظ اتفاق الطائف، الذي تم تضمينه في الدستور اللبناني (المعدَّل والمصادَق عليه من قبل البرلمان اللبناني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)، على حق النقض هذا، ولكنه حدد القضايا الأساسية التي تتطلب التصويت عليها بأغلبية الثلثين (المادة ٦٥). كما أعاد الاتفاق تعديل صيغة تقاسم السلطة بين المجموعتين الدينيتين الرئيسيتين؛ إذ نصَ على التمثيل البرلماني المتساوي (بدلاً من النسبة السابقة ٦ إلى ٥ التي كانت في صالح المجموعة المسيحية)، وقلصَ صلاحيات

رئيس الجمهورية، مع توسيع صلاحيات رئيس الحكومة ورئيس البرلمان. ومن اللافت للنظر أن رئيس الجمهورية لم يعد بوسعه تعيين رئيس الوزراء وفقاً لرغبته، بل أصبح ملزماً بحصيلة التشاور الذي يجريه مع أعضاء البرلمان حول مرشحهم المفضل لمنصب رئيس الوزراء. وعلاوة على ذلك، لم يعد بوسع الرئيس عزل الحكومة لأي سبب كان. وفي سنة ١٩٩٥، منحَ النظام الداخلي للمحكمة الدستورية المشكَّلة حديثاً القادةَ الدينيين حق الاستئناف لدى المحكمة الدستورية للاعتراض على القوانين التي يعتبرونها مجحفة بحقوق طوائفهم.

والجدير بالذكر هو أنه تمّت مراجعة المادة ٩٥ من الدستور، فأُلغي نظام المحاصصة المذهبية في المناصب الإدارية باستثناء المناصب الكبرى المحدَّدة التي بقيت خاضعة لمبدأ المناصفة بين المجموعتين الرئيسيتين. وعلاوة على ذلك، دعت المادة ٩٥ إلى إنشاء هيئة وطنية (برئاسة رئيس الجمهورية) تكون مهمتها التوافق على إزالة النظام الطائفي باستثناء قوانين الأحوال الشخصية التي تتولاها السلطات الدينية المعنية. ومع ذلك، لم يتحدد الإطار الزمني للخروج من النظام الطائفي، ولم تُتخذ أي خطوات بعد في ذلك الاتجاه.

وكما أوضحنا من قبل، فإن الإطار التوافقي، الذي تبنته الأحزاب اللبنانية، كان يستهدف تأمين الاستقرار السياسي في بلد متعدد المذاهب لا تشكل أي مجموعة كبيرة فيه أغلبية واضحة بين مجموع السكان. وتشير دراسات كثيرة عن الانقسام الاجتماعي (الإثني أو الديني) إلى وجود درجة عالية بشكل متأصل من عدم الاستقرار أو التوتر الاجتماعي حينما تكون هناك مجموعتان متساويتان في الحجم تقريباً؛ وإلى أن درجة التوتر تقل مع ازدياد عدد المجموعات الاجتماعية. ومهما يكن الأمر، فإن الديمقراطية التوافقية تستهدف تخفيض التوتر الناشئ عن الانقسامات الاجتماعية(٣٤). وفي الحالة اللبنانية، فإن الانقسامات الدينية يمكن أن يُنظر إليها من ناحيتين: **الناحية الأولى هي** الانقسام العام الإسلامي/المسيحي، **والناحية الثانية** هي الانقسام المتعدد المذاهب (إسلامياً ومسيحياً). نحن نزعم أن الانقسام الأول كان أكثر أهمية بالنسبة إلى التحليل السياسي قبل الحرب الأهلية، بينما أصبح الانقسام الثاني أكثر أهمية في فترة ما بعد الحرب. لقد ساهمَ الانقسام الواسع القائم قبل الحرب في تفجر الحرب

(٣٤) Marta Reynal-Querol, «Ethnicity, Political System and Civil Wars,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, no. 1 (2002), p. 1.

الأهلية[٣٥]، في حين إن ترسخ المذهبية في المجتمع أساساً ساهم في الاضطراب السياسي في فترة ما بعد الحرب، وبخاصة في السنوات القليلة الماضية. وفي فترة ما قبل الحرب، فمع أن الديمقراطية التوافقية ومؤسساتها أتاحت التمثيل الطائفي النسبي، فإنها لم تستطع وحدها منع اندلاع الحرب؛ حيث تضافرت عوامل داخلية وخارجية لتأجيج الصراع[٣٦]. وفي سنوات ما بعد الحرب، فإن الديمقراطية التوافقية اللبنانية، كما مُورست، لم تثبت أنها قادرة على حل الصراعات الداخلية بدون اللجوء إلى التدخل الخارجي. وفي الواقع، فإن مثل هذا التدخل بات عاملاً ثابتاً في التطور السياسي في لبنان منذ استقلاله سنة ١٩٤٣ وفي تسوية القضايا الوطنية الكبرى[٣٧]. لقد أثبتت التطورات المثيرة منذ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ خضوع لبنان لمثل تلك التدخلات.

٢ ـ المزايا

قدّمَ النموذج التوافقي، في حالة لبنان، فرصة حقيقية لمختلف المجموعات الدينية (التي كان عددها ١٧ مجموعة في سنة ١٩٣٦ وأصبح ١٩ مجموعة حالياً) لتقاسم السلطة، ولو مع امتيازات واضحة لسياسيي المجموعات الدينية الرئيسية الثلاث: الموارنة والسنّة والشيعة. وكان بوسع النظام القائم على الأغلبية أن يقود إلى استبعاد المجموعات الأصغر من التمثيل في البرلمان، ومجلس الوزراء، وإلى حد بعيد الإدارة. وبطبيعة الحال، يمكن لهذا الأمر أن يبقى كذلك ما دام النظام العلماني غائباً والتأثيرات الدينية سائدة في المجتمع.

ولأن عملية صنع القرار في النموذج التوافقي تقوم على التفاوض بين ممثلي مختلف المجموعات في المجتمع، فهم يستطيعون، ويتولون فعلاً، التعبير بحرّية عن وجهات نظرهم في أي نقاش حول السياسة العامة. وقد كان الأمر القائم في

(٣٥) Makdisi and Sadaka, «The Lebanese Civil War, 1975-1990».

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) فعلى سبيل المثال، إن حل الصراع سنة ١٩٥٨ تطلّبَ تدخل كل من الولايات المتحدة ومصر؛ وإن اتفاقية القاهرة التي حلّت الصراع بين الجيش اللبناني والمجموعات الفلسطينية المسلحة تمّت بوساطة مصر؛ وإنّ إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٨٩ (اتفاق الطائف) تمّ بوساطة السعودية ودعم كل من الولايات المتحدة وفرنسا؛ وإنّ سورية، حتى انسحابها من لبنان سنة ٢٠٠٥، كانت تفرض الحلول (المتوافقة مع مصالحها) لأيّ مشكلة داخلية، سواء أكانت سياسية أم طائفية. ومنذ انسحاب القوات السورية، وبروز الاضطراب السياسي الكبير بعد اغتيال رفيق الحريري في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، فإن الصراعات الداخلية الكبرى المرافقة له لم تجد حلاً لها بعد؛ وفي الواقع، فإن تسويتها تنتظر اتفاق القوى الخارجية المعنيّة.

لبنان هو ذاك إلى حد بعيد (وبخاصة قبل الحرب الأهلية سنة ١٩٧٥)، مع أن الاتفاق على القرارات المتعلقة بالقضايا الأساسية لم ولا يتحقق إلّا إذا كان هناك إجماع أو شبه إجماع بين ممثلي الجماعتين الدينيتين الرئيسيتين. وبطبيعة الحال، فإنه خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥ كان الوجود السوري العسكري والسياسي في لبنان عاملاً محدِّداً، وكانت القرارات الكبرى للسياسة العامة تُتخذ مع الموافقة السورية الصريحة أو الضمنية، ولكن التأثير السوري في الحقل الاقتصادي كان ملموساً بدرجة أقل منه في الحقول السياسية والأمنية.

وتتمثل النقاط الإيجابية الأخرى للنموذج التوافقي في ميله، إجمالاً، إلى تشجيع الاعتدال السياسي، وذلك لأنه ينبغي للائتلافات الحاكمة التوفيق بين المواقف السياسية المتباعدة، ليس بشأن القضايا الداخلية فقط بل بشأن القضايا الخارجية أيضاً، مع أن هذا التأثير المعتدل للنموذج التوافقي، في ظل الظروف القائمة خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، قد ضعف جزئياً بسبب التدخلات الخارجية المتعاظمة والعاملة على زعزعة استقرار البلاد. ومع ذلك، يبقى من الصحيح أن لبنان كان مرتبطاً تقليدياً بالقضايا العربية الكبرى (وبخاصة قضية فلسطين) بدون التأثير في صلاته الودية بالغرب، رغم التأييد الغربي القوي لإسرائيل. وقد شجع الاعتدال السياسي، بدوره، حرية التعبير وحرية المعتقدات الدينية، وسمحَ بإجراء الانتخابات الحرة نسبياً، مهما تكن نواقصها. وأخيراً، يمكن القول إن النموذج التوافقي ساعد على المحافظة على تعددية المجتمع اللبناني.

٣ ـ نقاط الضعف

ومن الناحية العملية، رغم الإنجازات الإيجابية المتنوعة للديمقراطية التوافقية، فإن أداء مؤسساتها في لبنان شابته نواقص كبرى معينة. فقد قادت تلك الديمقراطية، لسوء الحظ، وبخاصة في فترة ما بعد الحرب الأهلية، إلى تعزيز الطائفية على الدوام: أي الولاء للجماعات الاجتماعية ـ الدينية بدلاً من الولاء الوطني. كما سهّلت الانقسامات الطائفية أيضاً التدخلات الخارجية التي عملت، في معظم الأحيان، على زعزعة استقرار البلاد. وغالباً ما كانت النخب السياسية اللبنانية مدينةً للتأثيرات الخارجية، أو أنها حاولت استغلالها للكسب الشخصي في لبنان. وكما أوضحنا المناقشة أعلاه، فإن لبنان كان منكشفاً أمام التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للنظم غير الديمقراطية في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من نتائج على نظام حُكمه. وفي الواقع، وكما لوحظ بالفعل،

فإن التداخل بين الطائفية والتدخلات الخارجية يفسر إلى حد بعيد ابتداء الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥[٣٨].

قادت الطائفية إلى نشوء دولة وطنية ضعيفة يعتمد استقرارها، في أحيان كثيرة، على الدعم الخارجي غير المباشر، وتحديداً على هيمنة سورية على الشؤون السياسية اللبنانية الداخلية بعد نشوب الحرب الأهلية سنة ١٩٧٥ ولغاية سنة ٢٠٠٥. وقد ساهم التأثير السوري في عملية صنع القرار، بدوره، في تقويض التنفيذ الصحيح لاتفاق الطائف. ومنذ الانسحاب السوري، تعكس التطورات السياسية عدم الاستقرار الداخلي في لبنان من حيث بقائه بلداً غير مستقر ورهينةً للانقسامات الوطنية الحادة، الطائفية ـ السياسية، التي تتداخل مع التدخلات الخارجية وتعمل على عدم استقراره في الغالب. وكما لاحظنا سابقاً، كان لبنان على حافة حرب أهلية جديدة في أيار/مايو ٢٠٠٨ لو لم تستأنف جامعة الدول العربية، بمبادرة من قطر، جهودها للتوسط واحتواء المشكلة بنجاح، وطرح الأساس لاتفاق وطني حول القضايا السياسية المستجدة التي قسّمت البلاد إلى معسكرين كبيرين متعارضين.

وهكذا، تبينَ بوضوح أن نظام الحكم في لبنان كان هشاً وعرضة للمؤثرات الخارجية. والجدير بالذكر أن عدداً من الأزمات السياسية الرئاسية لم يتم حلها إلّا بعد الاتفاق على قائد الجيش كمرشح حل وسط مقبول لمنصب الرئيس، وليس، مرة أخرى، بدون التدخلات الخارجية أو تهديد أساس السلطة المدنية[٣٩]. وبعبارة أخرى، لقد أثبتت مؤسسات الديمقراطية التوافقية، حتى

---

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) نحن نشير إلى الانتخابات الرئاسية المتعلّقة بكل من فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، وإميل لحود (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧) وميشال سليمان (المنتخب في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ لفترة رئاسية من ٦ سنوات، أي بعد حوالى ستّة شهور من انقضاء فترة الرئيس لحود بدون إجراء انتخابات رئاسية جديدة). في سنة ١٩٥٢، تمّ تعيين فؤاد شهاب، الذي كان حينذاك قائداً للجيش، كرئيس لحكومة انتقالية بعد الاستقالة الإجبارية لأول رئيس للبنان المستقل، بشارة الخوري، في منتصف فترته الرئاسية الثانية ذات السنوات الست. عبّدت حكومة شهاب الطريق لانتخاب كميل شمعون، عضو المجلس النيابي، ورئيساً في تلك السنة (١٩٥٢). وفي سنة ١٩٨٨ أيضاً، وقبيل نهاية الحرب الأهلية، حينما فشلَ المجلس النيابي بانتخاب رئيس جديد لخلافة أمين الجميل، عيَّن الأخير قائد الجيش حينذاك ميشال عون لرئاسة حكومة جديدة بانتظار انتخاب الرئيس الجديد. ولكن هذه الخطوة صحبتها حكومة الأمر الواقع في بيروت الغربية التي لم تعترف بحكومة عون. وقد استمر هذا الوضع الشاذ حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، حينما أُجبر عون على مغادرة البلاد بعملية عسكرية لبنانية ـ سورية مشتركة، مع موافقة ضمنية من القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، حيث تمّ بعدها إعادة توحيد البلاد. وقبل ذلك، كان المجلس النيابي قد اجتمع في مدينة شتورة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وانتخب رينيه =

الآن، أنها غير قادرة على تسوية الخلافات السياسية حول القضايا المحلية الهامة، على الأقل بدون تدخل خارجي.

ولارتباط الديمقراطية التوافقية اللبنانية بالتمثيل الطائفي النسبي، فإنها خلقت عبر الزمن ليس فقط عدم المساواة بسبب التغيرات السكانية، بل، ألغت، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين بالنسبة إلى الشأن العام. ومع أن منطق النموذج التوافقي يقوم على فكرة التوفيق بصورة دائمة، فإن تنفيذه كان اعتباطياً وجامداً. فالشأن العام كانت تنقصه مؤسسة معينة لمراجعة مسألة التمثيل الطائفي واقتراح إجراءات لجعل النظام أكثر انفتاحاً، وعدلاً، وديمقراطية.

وبدلاً من ذلك، فإن العلاقات العائلية، والزبائنية، والتفضيل والمحاباة، باتت مظاهر راسخة في الممارسة السياسية. فالنخب السياسية التقليدية، المعتمدة على الشبكات الطائفية، قاومت وما تزال بناء الدولة الوطنية. وليس عجباً أو مفارقة أن تتعذر السيطرة على ممارسات الفساد، وأن تكون محاسبة الحكومة أو المسؤولين الحكوميين أمراً نادر الحدوث، إن حدث أصلاً (فلم يصوّت البرلمان بسحب الثقة من أي حكومة، مهما كانت درجة عدم كفاءتها أو فسادها). فالتحالفات الحاكمة من ممثلي المجموعات الطائفية الرئيسية نجحت بشكل عام في استبعاد أي معارضة محتملة يمكنها أن تطالب بالإصلاح أو الخضوع للمحاسبة. فثمة مصلحة متبادلة لتلك القيادات في إحباط أي إصلاحات من شأنها تهديد مصالحهم السياسية والاقتصادية.

وكان القانون الانتخابي دائماً في خدمة مصالح الزعماء الطائفيين من خلال تجزئة ـ ووصل الدوائر الانتخابية (Gerrymandering) بحيث تمكّنهم من توطيد هيمنتهم في معظم تلك الدوائر، وتهميش خصومهم من الطائفة نفسها. إن انتقاد السياسيين من خارج طوائفهم كان يُواجه في الغالب بالمزاعم القائلة إنه يغذي المشاعر الطائفية، كما إن أي انتقاد للسياسيين من داخل طوائفهم لا يحمل أهمية كبيرة لاقتصاره على الطائفة نفسها.

وغالباً ما تكون خلفية الاستقطاب السياسي طائفية. والغريب أن النظام

= معوض، عضو المجلس، كأول رئيس بعد اتفاق الطائف. ولكن بسبب اغتياله في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، تمّ انتخاب الياس الهراوي، وهو عضو المجلس النيابي أيضاً، لخلافته (١٩٨٩ ـ ١٩٩٩).

التوافقي، الذي يُفترض أنه يشجع التفاوض، أصبح يقوم على المواجهة وعلى أساس تقديم أقل ما يمكن للآخرين، وهو ما أضعف من تأثيراته المعتدلة. لقد قوضّت ممارسة الديمقراطية التوافقية في لبنان عملية مأسسة الأحزاب السياسية؛ فبعض العائلات السياسية التقليدية، التي وإنْ لم تنقطع عن ممارسة العمل السياسي، حُجبت من قبل نخبة سياسية جديدة، خارجة من صفوف المليشيات التي ازدهرت في أثناء الحرب الأهلية ومن قطاع الأعمال أيضاً. وكنتيجة لهذه التطورات كلها، تعرض ظهور معارضة علمانية مؤثرة للإحباط الشديد. إن الفشل في إصلاح النظام السياسي يساعد على تفسير نواقص الإدارة الاقتصادية للسلطة، التي سبق أن تطرقنا إليها.

إن عدم استقرار النظام والحكم الوطني غير الثابت كانا الصفتين الرئيسيتين لحياة البلاد عقب استقلالها سنة ١٩٤٣. ويمكن القول إن الحرب الأهلية التي امتدت خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، والهيمنة السورية من سنة ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٥، والأحداث المأساوية خلال الأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، منعت اللبنانيين من مواجهة السؤال الجوهري: لماذا فشلَ النظام السياسي للبلاد في تشجيع الاستقرار، مع إتاحة إمكانية التغيير السلمي باتجاه مستوى أعلى من الممارسات الديمقراطية؟

ومهما تكن مزايا هذا التقييم، فإن مباشرة الإصلاحات المؤسسية الأساسية التي تتمحور حول الأسئلة المذكورة أعلاه تبقى القضية الوطنية الكبرى التي تواجه لبنان اليوم، والتي تبقى، أكثر من أي وقت مضى، عرضة للتأثيرات الشديدة للقوى المحركة من خارج البلاد وحبيسة للقيود الديمغرافية. ونتحول الآن إلى هذه القضية.

٤ ـ الإصلاح المؤسسي: التحديات الأساسية التي تواجه الديمقراطية التوافقية اللبنانية

إذا أُريد للمؤسسات السياسية اللبنانية أن تعزز مستوى الحكم وتتيح ضمانات أفضل ضد المؤثرات والتدخلات الخارجية التي تزعزع استقرار البلاد، فثمة ثلاثة تحديات مترابطة لا بد من مواجهتها بنجاح. **التحدي الأول** هو كيف يتم تطوير ديمقراطية أكثر شمولاً، كما تطالب بذلك منظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وفي موازاة ذلك، فإن **التحدي الثاني** هو كيفية تشجيع قيام مجتمع أكثر عدلاً على جميع المستويات. **والتحدي الثالث** هو كيفية ضمان مشاركة سياسية فعالة وعادلة أكثر بالنسبة إلى

المجموعات السياسية ـ الدينية الكبرى في انتظار تأسيس نظام علماني تام، نعتبره شرطاً مسبقاً للاستقرار السياسي والتطور المستدام.

وعند مواجهة هذه التحديات، فإن الخطوة الأولى هي تطبيق ما لم يجر تطبيقه من بنود اتفاق الطائف حتى الآن. أول هذه البنود هو تكوين الهيئة الوطنية لإزالة الطائفية من النظام السياسي، كما نصت على ذلك المادة ٩٥ من الدستور اللبناني القائم على اتفاق الطائف. وهذه الخطوة من شأنها أن تعالج إمكانية بروز مسألة مستقبلية مثيرة للجدل، ويمكن أن تثيرها المجموعات الطائفية الكبرى (الطائفة الشيعية على وجه التحديد)، ألا وهي الدعوة إلى إعادة تعديل الصيغة الحالية لتقاسم السلطة، تمشياً مع أي تغيرات في التوزيع المذهبي للسكان. وهذه القضية لم تُثَر حتى الآن لإدراك القيادة السياسية المعنية أن ليس من شأن إثارتها سوى خلق المزيد من عدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي لبنان في غنى عنه.

وثمة بند آخر، مهمل، من اتفاق الطائف، وهو البند الذي يتعلق بتحقيق المزيد من اللامركزية الإدارية. هذه الخطوة يمكن أن تساعد، من ناحية، على إضعاف تأثير الحركات الأصولية المتنامية (ولكن غير المؤثرة كثيراً بعد)، وتعطي، من ناحية أخرى، ضماناً أكثر لمختلف الدوائر الإدارية، التي يمكن أن تضم مجموعات مذهبية متعددة لتتولى شؤونها المحلية الخاصة بها بدون تدخل غير ضروري أو خانق من جانب السلطة المركزية. كما تساعد هذه الخطوة على تخفيف التوترات السياسية الناجمة عن البحث الدائم عن توازن مقبول في النظام القائم للتقاسم الطائفي للسلطة، سواء بين المجموعات الدينية الإسلامية الكبرى أو بين المجموعتين العريضتين الإسلامية ـ المسيحية. كما أنها تحدّ كثيراً من قدرة السياسيين على تقديم العطايا الزبائنية.

وهناك خطوة مكملة من شأنها بناء مناعة سياسية أكبر ضد التدخلات الإقليمية والخارجية التي تعمل على زعزعة الاستقرار، بتشجيع من النظام الطائفي في لبنان. فالتوافق على إزالة الطائفية من النظام السياسي يمكن أن يُستتبع باتخاذ موقف الحياد الإيجابي من الصراعات العربية، مع المحافظة على موقف لبنان التقليدي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. إن استقرار لبنان على المدى الطويل يعتمد على الحل العادل والمقبول للقضية الفلسطينية، الذي يعترف بالحقوق الفلسطينية المشروعة والمعلنة. إن الحياد الإيجابي إزاء الصراعات بين البلدان

العربية يمكن أن يساعد لبنان على تجنب التدخلات الإقليمية العاملة على عدم الاستقرار، والهادفة أساساً إلى خدمة المصالح الراسخة للقوى الإقليمية المعنية. إن إزالة العنصر الطائفي يُضعف تأثير مثل هذه التدخلات في الاستقرار السياسي الداخلي في لبنان. وبطبيعة الحال، نحن ندرك أن مبدأ الحياد الإيجابي إزاء الصراعات العربية الداخلية يتطلب اتفاقاً وطنياً مجمَعاً عليه، إضافة إلى دعم المجتمع الدولي. وهكذا، فإن الإجماع الوطني على هذا الموضوع غير محتمل إلى حين تسوية قضايا الحدود المعلقة مع إسرائيل، وإلى حين حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (بما في ذلك حق العودة) حلاً عادلاً، بما يؤدي بالضرورة إلى حل القضايا الأخرى المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي (مثل قضية حمل السلاح خارج سلطة الجيش اللبناني).

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الإصلاح الشامل القائم على الأخذ بعدة مبادرات تشريعية مترابطة كما يلي:

● القيام بإعادة تنظيم إدارية جديدة تعطي استقلالاً أكبر للمجتمعات المحلية، رغم التطلع إلى تكوين دوائر متنوعة مذهبياً.

● إصدار قانون انتخابي جديد يؤدي إلى تمثيل أعدل للمكونات أو الأحزاب السياسية المختلفة. فقد تم، حتى وقتنا الحاضر، تطبيق النظام القائم على الأغلبية، الذي بمقتضاه «يأخذ الفائز كل شيء». ومن الناحية العملية، قاد النظام الانتخابي القائم (نظام الأغلبية) ـ وبخاصة في ظل النظام الطائفي ـ إلى استبعاد إمكانية بناء معارضة قوية من شأنها أن تهدد تمسك الأغلبية بالسلطة وفرض ممارسة تداولها. وتحت التأثير السوري، تم رسم الدوائر الانتخابية بصورة اعتباطية لمصلحة مجموعات سياسية معينة، وبخاصة من النخبة السياسية التقليدية التي لم تهدد الوجود السوري في لبنان. لن ندخل هنا في تفاصيل ما قد يعتبر قانوناً انتخابياً ملائماً، بل نود التشديد على أن مثل هذا القانون يجب أن يخدم أهداف التمثيل العادل، ويمنع أي جهة واحدة، أياً تكن، من الهيمنة على القرار السياسي؛ فهذا يساعد على تطوير المؤسسات السياسية القادرة أكثر على التجاوب مع متطلبات الحكم والإصلاح الاجتماعي ـ الاقتصادي[٤٠].

---

(٤٠) ترتدي بنود اتفاق الطائف ذات الصلة بالإصلاح الانتخابي أهمية كبيرة؛ فهي تدعو إلى تمثيل برلماني عادل تكون فيه المحافظة دائرة انتخابية، ولكن بعد إجراء إعادة تنظيم إدارية جديدة بالنسبة إلى عدد المحافظات وحجمها.

● إصدار قانون مدني موحَّد للأحوال الشخصية (كالزواج والطلاق والميراث) يخضع له جميع المواطنين اللبنانيين، بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية. وهذا سيكون خطوة هامة في عملية إزالة الطائفية من النظام السياسي، وتشجيع إقامة مجتمع مدني أكثر توحداً. ومع ذلك، فإن تحقيقه يتطلب إصلاحات مرافقة له في النظام التعليمي (بما في ذلك المناهج) وفي وسائل الإعلام، إضافة إلى الإشراف السليم على الشؤون العامة من قبل السلطات الوطنية المسؤولة.

● إن إنشاء مجلس شيوخ (المنصوص عليه في اتفاق الطائف) يمكن أن يكون إحدى الضمانات الهامة لإزالة الطائفية، حيث إن تمثيل المجموعات المذهبية سيكون (بحسب الاتفاق) على أساس النسبية، مع المحافظة على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وتساهم هذه الخطوة في ضمان التعدد المذهبي والتنوع الاجتماعي (وهو غنى ثقافي) لأن مجلس الشيوخ، كما هو منصوص، يمتلك سلطة القرار في ما يخص القضايا الوطنية الأساسية. إن العمل بمبدأ المناصفة بين المجموعتين الرئيسيتين الإسلامية والمسيحية يخفف من مشاعر القلق التي قد تصحب تحرير قانون الانتخابات النيابية من القيود الطائفية السائدة.

ويُتوقع أن تسهل تلك الإصلاحات التشريعية إجراء الإصلاحات الموازية في الإدارة العامة والقضاء في لبنان. إن اكتساب المؤسسات السياسية لشرعية أكبر، مع تعزيز إمكانية خضوعها للمساءلة والمحاسبة، ستمهد الطريق لجعل القطاع الحكومي أكثر كفاءة وخضوعاً للمساءلة والمحاسبة. وهذا سيساعد أيضاً على صوغ عقد اجتماعي جديد يتضمن مبادئ العدل الاجتماعي ـ الاقتصادي.

ملاحظات ختامية

باستثناء فترة الحرب الأهلية، عكسَ السجل الوطني للبنان، منذ استقلاله، نجاحات في الحقل الاقتصادي (رغم الإخفاقات الكبرى والتقلبات في فترة ما بعد الحرب الأهلية) أكبر ممّا هي في الحقل السياسي. وفي الواقع، فإن مستوى دخل الفرد كان ينبغي أن يرتبط بمستوى لأداء الحكم أعلى ممّا تحقق بالفعل. ويمكن ردّ سبب عدم حدوث ذلك، إلى حد بعيد، إلى عناصر سلبية داخلية وخارجية. وعلى وجه التحديد، فإن الاستقطاب الطائفي في لبنان ونظام الحُكم الإقليمي (آثار الجوار من النظم الأوتوقراطية المحيطة بلبنان) تضافرا للنيل من

الوضع الديمقراطي اللبناني. ولكن، من ناحية أخرى، عملت الحريات المدنية والحقوق السياسية التقليدية في لبنان على صد هذا الاتجاه، والمحافظة على مستوى معيّن من الممارسة الديمقراطية. وكما أشرنا سابقاً، فإن مؤشرات نظام الحكم تصنف النظام السياسي القائم في لبنان بالديمقراطية الجزئية.

وإذا أخذنا في الاعتبار التنوع المذهبي في لبنان، فإن نموذج الديمقراطية التوافقية اللبنانية، المتفق عليه عشية الاستقلال، كان يهدف إلى ضمان درجة عالية من الممارسات الديمقراطية. ولكن مقابل جميع هذه الجوانب الإيجابية، عانى النموذج نواقص كبرى من الناحية العملية؛ فاللاعبون السياسيون الكبار (وهم ذوو توجه طائفي في الغالب) فشلوا في بناء مؤسسات وطنية قابلة للاستمرار وذات تطلعات إلى المستقبل. ونتيجة لذلك، تعرضت الحياة السياسية لهزات كبيرة مزعزعة للاستقرار الداخلي، غذّاها التداخل بين الطائفية والمؤثرات والتدخلات الخارجية الداعمة لعدم الاستقرار.

وهكذا، فإن التحدي الأساسي أمام لبنان اليوم هو كيفية تطوير مؤسساته السياسية لتعزيز الممارسات الديمقراطية وتقوية الاستقرار وتشجيع النمو الاجتماعي ـ الاقتصادي العادل. ويساعد هذا، بدوره، على تحصين البلاد ضد أي آثار ضارة من الجوار أو التدخلات الخارجية الداعمة لعدم للاستقرار. ويتطلب الإصلاح السياسي، كما نرى، تطوير النموذج التوافقي القائم، وذلك، أولاً، عن طريق إزالة طابعه الطائفي، وفق ما طرحناه أعلاه، تمهيداً لقيام نظام ديمقراطي علماني وتنافسي يؤمّن الشروط الضرورية للاستقرار الطويل المدى والتنمية المستديمة[٤١]. إن اتفاق الطائف يتضمن الإطار الذي يمكّن من مباشرة السير على هذه الطريق.

---

(٤١) يجري تطوير هذه الموضوعة في: Samir Makdisi and Marcus Marktanner, «Trapped by Consociationalism: the Case of Lebanon,» American University of Beirut, Department of Economics and Institute of Financial Economics (2008).

الفصل الخامس

دعائم الحكم الأوتوقراطي في سورية: صراعات المنطقة والنفط ونقص الحرية الاقتصادية

رائد صفدي(*)
لورا مونرو(**)
رضوان زيادة(***)

ندرس في هذا الفصل العوامل التي قادت إلى تواصل الحكم الأوتوقراطي في سورية منذ سنة ١٩٤٩، على الأقل، حينما هيأت عوامل عدم الاستقرار السياسي المسرحَ لسلسلة من الانقلابات، كان آخرها اعتلاء حافظ الأسد سدة السلطة سنة ١٩٧١بانقلاب غير دموي. وقد استمر الحكم الأوتوقراطي للأسد حتى وفاته سنة ٢٠٠٠، وتواصلَ في ظل حكم ابنه الرئيس بشار الأسد. وفي موازاة ذلك، أخذت سورية بنموذج للتنمية الاقتصادية تقوده الدولة. ومع أن سورية حققت معدلاً مرموقاً للنمو الاقتصادي وارتفاعاً في مستوى المعيشة، فإن اقتصادها الوطني عانى كثيراً عدم الكفاءة وفترات ركود، رغم القيام أحياناً بمحاولات تجميلية للإصلاح الاقتصادي.

(*) نائب مدير قسم التجارة والزراعة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

(**) باحثة اقتصادية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سابقاً.

(***) مؤسس ومدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، وباحث زائر في مركز دراسات الشرق الأدنى في جامعة نيويورك.

وفي الواقع، فإن منظر سورية الاقتصادي يعكس صورة واضحة لواقعها السياسي: التمركز والتوجيه بدرجة عالية.

وإذ نبني على نتائج البدوي والمقدسي[١]، ومن ثم البدوي ـ المقدسي ـ ميلانت[٢]، فإننا نسعى إلى تقديم رؤية إضافية في العوامل التي أعاقت عملية الدمقرطة في سورية، رغم الإنجازات الاقتصادية التي تحققت منذ الاستقلال سنة ١٩٤٦. ونقسّم هذا الفصل كما يلي:

ـ نظرة عامة إلى النموذج السوري للتنمية والإنجازات الاقتصادية التي تحملنا على طرح السؤال التالي: لماذا تخلفت عملية الدمقرطة عن التنمية الاقتصادية؛

ـ موجز لنظام القيادة والتحكم الذي تبنّاه الرئيس حافظ الأسد خلال ثلاثة عقود من استلامه السلطة؛

ـ نتائج نموذج اقتصادي قياسي، يبني على نتائج نموذج (EMM)[*]، ويتحرى المدى الذي يستطيع نقص الحرية الاقتصادية فيه أن يفسر الفجوة المشاهَدة في سورية بين المؤشرات الفعلية والمتوقعة لنظام الحكم بحسب النموذج المعتمد؛

ـ من منطلق هذه النتائج، اقتراح برنامج يمكن أن يشجع على التغيير والديمقراطية في سورية؛

ـ ملاحظات ختامية.

أولاً: نظرة عامة

يقوم نموذج التنمية الاقتصادية، الذي تبنّته سورية والمنطقة العربية عموماً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على فكرة التدخل القوي للدولة ودورها في حقل إعادة التوزيع الاقتصادي، وهو ما تضمّنَ الاعتماد الواسع على

---

(١) Ibrahim Elbadawi, and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007).

(٢) Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World» (Unpublished Manuscript) (2006).

(*) (EMM): هي الأحرف الأولى لأسماء شهرة المؤلفين (إبراهيم البدوي، وسمير المقدسي، وغاري ميلانت).

التخطيط الحكومي، وسياسات إحلال الواردات، وتأميم الأصول الخاصة والأجنبية. وتضمّنَ أيضاً عقداً اجتماعياً تقوم الدولة بمقتضاه بتوفير خدمات التعليم والإسكان والصحة والدعم الغذائي(٣). وقد تم تضمين هذا النموذج الحكومي، ذي التوجه الداخلي، في دستور البلد بعد استقلاله، وقوانينه وسياساته العامة، التي نظرت إلى الدولة كأداة للتحول الاجتماعي والتعبئة السياسية والتوزيع الاقتصادي. وكانت النتيجة الهامة التي ترتبت على ذلك النموذج طرح الدولة كأداة للرفاهية العامة، وهي الفكرة التي تستمر، حتى اليوم، بتحديد العلاقات بين الدولة والمجتمع(٤).

كان اقتصاد سورية متطوراً نسبياً حينما تم تحقيق الاستقلال سنة ١٩٤٦. وبعد ذلك، وحتى منتصف السبعينيات، حققت سورية مستويات غير مسبوقة للنمو الاقتصادي (حيث بلغ متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٣ بالمئة بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٣)، وتنمية اجتماعية كانت وراءها الاستثمارات الحكومية في حقل البنى التحتية والصحة والتعليم، إضافة إلى المشاريع التي تملكها الدولة وتعمل خلف جدار عالٍ وغير شفاف للحماية، والتي استفادت كلها من ارتفاع أسعار النفط العالمية وتدفقات رأس المال داخل المنطقة العربية، وتحويلات العاملين في الخارج. وبحلول نهاية السبعينيات، تحولَ الاقتصاد السوري من قاعدته الزراعية التقليدية إلى اقتصاد يقوم على النشاطات التجارية والخدمية والصناعية. وكانت السياحة والنفط المصدرين الرئيسين لدخل سورية. ومع ذلك، استمر الاقتصاد يعتمد كثيراً على المساعدات والهبات الأجنبية لتمويل العجوزات في الميزانية والتجارة الخارجية؛ كما أن المساعدات العربية والسوفياتية دعمت نفقات الدفاع المتزايدة.

ولكن في منتصف الثمانينيات، فقدَ النموذج السوري المتصلب والقائم على التدخل الحكومي وإعادة التوزيع حيويته حينما شارف الازدهار الاقتصادي السابق على الانتهاء، بل إن معدل النمو كان سالباً (حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ـ ٢ بالمئة سنة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) في أعقاب الهبوط

---

(٣) Alain Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1996), and Tarik Yousef, «Development, Growth and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950,» *Journal of Economic Perspective*, vol. 18, no. 3 (Summer 2004).

(٤) Raed Safadi, *The Legacy of Trade Reforms in the Arab Countries* (Vienna: OPEC Fund for International Development, 2006).

السريع في أسعار النفط، وتدني عائدات التصدير، والجفاف الذي ضربَ الإنتاج الزراعي، وهبوط تحويلات العاملين. وقد حملَ ذلك الحكومة على إعادة التفكير في طريقة إدارتها للاقتصاد، وتبنّي السياسات المؤدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع مساهمة أوسع للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ودرجة أعلى من الاندماج في الأسواق العالمية. كما قلصت الحكومة من إنفاقها، وقللت من الاستيراد، وشنت حملات مكافحة فساد ضد المتاجرين بالعملة في السوق السوداء. ومع ذلك، لم تذهب الإجراءات المتخذة بعيداً في معالجة المشكلات الهيكلية العميقة الجذور للاقتصاد، ولم تعالج بشكل جدي قضايا الحكم والإصلاح المؤسسي.

كما بدأت الحكومة بإصلاح الاقتصاد الذي تقوده الدولة، مع أخذ مبادرات معيّنة، كلبرلة القطاع الزراعي، وخصخصة مجموعة من النشاطات التي تحتكرها الدولة. وقد عبّدَ ذلك الطريق أمام التنمية الاقتصادية الواسعة والتراكم الرأسمالي الهام في أوائل التسعينيات في سورية. وتسارعَ النمو الاقتصادي جزئياً بفضل الإيرادات النفطية (واكتشاف مخزونات نفطية جديدة) والخطوات الأولية للبرلة الداخلية. ومع ذلك، تباطأت وتيرة اللبرلة الاقتصادية في أواخر التسعينيات، وهو ما خدمَ مصالح النخبة المتسلطة؛ فخلال الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٩، نما الاقتصاد السوري بمعدل سنوي قدره ١,٥ بالمئة، وتقلصَ بالفعل سنة ١٩٩٩ (انظر الجدول الرقم (٥ - ١)). وفي سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، انتعش الاقتصاد مجدداً بفضل زيادة الصادرات النفطية والتعاون مع العراق الذي كان يخضع للعقوبات الاقتصادية المفروضة من قِبل الأمم المتحدة حينذاك. وفي الوقت نفسه، توقفت الإصلاحات التي اقترحها نظام حافظ الأسد في مرحلة سابقة، وتدهورت البنى التحتية للبلاد.

وفي الواقع، شهدَ الاقتصاد السوري تقلبات حادة منذ أواخر التسعينيات؛ فخلال السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦، كان متوسط معدل النمو السنوي قريباً من ٣ بالمئة، وهو معدل نمو السكان، الأمر الذي يعني أن مستوى المعيشة تدهور، والفقر أصبح أكثر انتشاراً، ومستويات البطالة أكثر ارتفاعاً. كما أن القطاع العام متضخم جداً في سورية، حيث يستخدم حوالى ربع القوى العاملة الكلية في منشآت حكومية خاسرة ولكن مدعومة من قبل الحكومة، تحت ذريعة أن من شأن خصخصتها أن تخلق اختلالات اجتماعية واسعة.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

سورية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٦(*)

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Exports of goods and services (% of GDP)	32.42	30.53	32.32	35.39	35.38	38.07	31.39	40.57	41.47	39.42
GDP growth (annual %)	1.80	6.34	-3.55	2.74	5.20	3.96	1.64	5.83	4.50	5.10
Imports of goods and services (% of GDP)	33.80	30.90	31.99	28.58	29.24	30.54	28.59	37.78	39.50	35.56
Inflation, GDP deflator (annual %)	6.01	-0.30	7.44	9.70	4.56	0.54	2.16	8.30	12.94	9.06
Merchandise trade (% of GDP)	54.77	44.64	45.96	43.72	47.39	51.08	48.41	61.17	64.63	55.14
Population growth (annual %)	2.40	2.38	2.43	2.53	2.62	2.69	2.73	2.73	2.71	2.68
Services, etc., value added (% of GDP)	41.21	41.84	41.18	38.31	39.73	40.99	40.78	42.81	44.97	49.48
Source: World Bank, 2007a										

(*) **العمود الأول**: صادرات السلع والخدمات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)/ نمو الناتج (نسبة سنوية)/ استيراد السلع والخدمات (نسبة من الناتج)/ التضخم، الزيادة في الأسعار (نسبة سنوية)/ التجارة السلعية (نسبة من الناتج)/ نمو السكان (نسبة سنوية)/ القيمة المضافة من الخدمات.. إلخ. (نسبة من الناتج).

المصـــــدر: World Bank, *World Development Indicators 2007* (Washington, DC: World Bank, 2007) (CD-Rom).

ومن ناحية أخرى، فإن خطوات الإصلاح الاقتصادي قد أعاقها ولاء مجتمع رجال الأعمال السوري للنظام؛ فمشاركتهم مع أعضاء مؤثرين من النظام في النشاطات المدرّة للريع (نفط، تجارة خارجية، هواتف محمولة.. إلخ)، جسّدَ تأييد ذلك المجتمع للنظام الأوتوقراطي وعملَ على تعزيزه، وهو ما يعكس اهتمامه الضئيل بالتطور الديمقراطي للبلاد. وفي الواقع، فشلت الإصلاحات بسبب غياب دعم مجتمع رجال الأعمال. وتعمل الشركات الأجنبية في جميع القطاعات في سورية منذ عقود، من خلال وسطاء متنفذين في النظام، الأمر الذي أضعف الضغوطات الغربية باتجاه المزيد من الانفتاح؛ إذ إن شركات النفط الغربية، بشكل خاص، كانت قد استثمرت بكثافة وباشرت عملياتها بالتعاون مع السلطات السورية، وهو السبيل الوحيد للوصول إلى السوق السورية. وهذه القضية لا تقتصر على سورية، وهي تقود إلى طرح السؤال عما إذا كانت لبرلة السوق وإصلاحها قادرين وحدهما على تشجيع تكوين مجتمع أعمال يهتم بتطوير ديمقراطية حقيقية، أم أنهما يقودان فقط إلى رأسمالية المنتفعين والمقربين (Crony Capitalism)؟

وكنتيجة مباشرة للسياسات المتبناة منذ الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، بقي الاقتصاد السوري منعزلاً نسبياً عن السوق العالمية للسلع والخدمات. فالتجارة الخارجية مقيَّدة بالحواجز الجمركية وغيرها، وجميع الجهود الساعية

إلى اللبرلة خلفت وراءها شبكة من الحماية التي تشوّه الحوافز الاقتصادية وتعوق المنافسة. فنظام التعريفات الجمركية في سورية هو أحد أكثر النظم تعقيداً وغموضاً، سواء بالمعايير المطلقة أو مقارنة بالبلدان الأخرى ذات المستوى المماثل من حيث التنمية الاقتصادية.

ورغم أن معدلات التعريفات الجمركية تدنت من مستوياتها العالية تاريخياً، فإنها ما تزال عالية جداً مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، وهي تتراوح من ٦ بالمئة إلى ٢٣٥ بالمئة. كما إن جدول هذه التعريفات تشوه بسبب الشبكة المعقدة من الاستثناءات والمعدلات الخاصة التي تحدد بحسب مصدر الاستيراد والهيئة المستوردة؛ فهناك حالياً ٢٠٠ منشأة حكومية تتمتع بمستويات مختلفة من المساعدة والحماية. كما أن هناك منشآت كثيرة تتمتع إما بحق استثنائي لاستيراد بعض السلع، وإما بحق استثنائي لمنح رخص استيراد سلع معيّنة هامة. وتمنع سورية استيراد سلع نهائية معيّنة تنافس المنشآت السورية. كما أن هناك حظراً على استيراد سلع أخرى أيضاً إلى سورية. يمكن القول إن هذا الحظر تبرره أهداف مشروعة تماماً (كالضمان، أو الصحة، أو حماية البيئة)، ولكن قائمة السلع طويلة جداً، والمعايير غير معروفة على نطاق عام. لم تقتصر هذه الممارسات على إضافة المزيد من التشويهات إلى الاقتصاد الوطني، بل قادت، وبالقدر نفسه من الأهمية، إلى ثقافة السعي وراء العمليات الريعية؛ فوفقاً للبنك الدولي، تشكل القيود الكمية ما يعادل ١٩بالمئة من متوسط جميع المستوردات(٥).

ومنذ أن باشر بشار الأسد مهام الرئاسة في البلاد، لم تتغير الجوانب الأساسية للاقتصاد السوري، أي الاعتماد الكبير على أسواق النفط المتقلبة، والنشاط المحدود للقطاع الخاص، وخلق القليل من فرص العمل، والاندماج المتناقص في الاقتصاد العالمي. وقد لا يثير هذا أي استغراب بسبب تأثير المصالح الراسخة وقاعدة السلطة التي يقوم النظام عليها والتي تضافرت كلها لتقدم، في أحسن الأحوال، إصلاحات محدودة(٦).

ورث بشار الأسد اقتصاداً كان يواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك

---

(٥) Ellen Lust-Okar, «Reform in Syria: Steering between the Chinese Model and Regime Change,» *Carnegie Papers*, no. 69 (Carnegie Endowment for International Peace) (July 2006).

(٦) المصدر نفسه، و Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1996).

استعادة النمو الاقتصادي (كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ـ ٣,٦ بالمئة سنة ١٩٩٩)، ومعالجة قضية النمو السكاني المرتفع (الذي بلغ ٢,٥ بالمئة سنة ٢٠٠٠)، وتخفيف حدة الفقر، وتوفير فرص العمل (فالبطالة اقتربت من نسبة ٢٠ بالمئة سنة ٢٠٠٠)، إضافة إلى اجتذاب الاستثمارات، ومعالجة الدين الخارجي الكبير. وقد باشرت الحكومة بإصلاحات اقتصادية متواضعة، حيث بدأت بإعادة التفكير في الأسس المعمول بها في القطاع المالي، بما في ذلك تخفيض معدلات الفائدة للإقراض، وترخيص المصارف الخاصة، وتوحيد أسعار الصرف المتعددة. وعمدت الإصلاحات الأخرى إلى تخفيض المساعدات على بعض المواد، وبخاصة البنزين والأسمنت، وكذلك تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية التي باشرت عملها سنة ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، وقَّعَ الرئيس بشار الأسد مراسيم تشريعية لتشجيع إصلاح مِلْكية الشركات، وكذلك السماح للمصرف المركزي بإصدار سندات الخزينة كأدوات للدين العام.

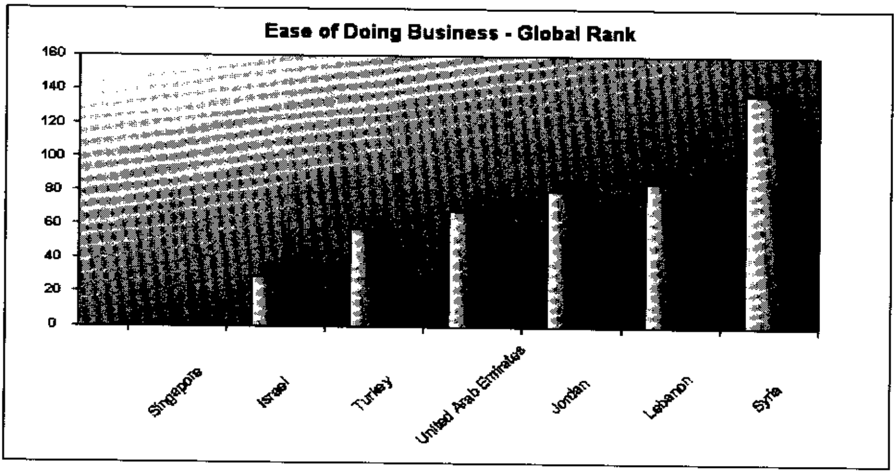
وكنتيجة لتلك الإصلاحات وغيرها، جزئياً، حقّق الاقتصاد انعطافاً هاماً، وشهدَ أداء متميزاً منذ سنة ٢٠٠٤. فالمتوسط السنوي لمعدل النمو الاقتصادي كان حوالى ٤ بالمئة خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧ (وقد تم التعويض عن الانخفاض في الصادرات النفطية بالزيادة في أسعارها، بحيث كانت هناك زيادة في إيرادات الموازنة والصادرات). ومع ذلك، كانت المحركات الرئيسية لهذا النمو الطلب الداخلي الذي تزايدَ بسبب تدفق اللاجئين العراقيين، والاستثمارات الخاصة، الداخلية والأجنبية، وبخاصة من دول الخليج.

ورغم تلك الإصلاحات، تبقى المنافسة في سورية محدودة، والعقبات الكبيرة التي تمنع دخول المتنافسين ما تزال تطبق على الكثير من القطاعات الاقتصادية. فبعض قطاعات الإنتاج يبقى بقوة في يد الحكومة، بينما يخضع دخول الأجانب إلى القطاعات الأخرى لأنواع معيّنة من القيود. ويحتكر القطاع الحكومي السيطرة على صناعة الأسمنت، وتصفية السكر، والأسمدة، وتصفية النفط، والعمل البحري، وتوزيع المياه، والنقل الجوي، والكهرباء، والاتصالات، والتأمين[٧]. وتقوم المنشآت الحكومية التي لا تتمتع بالكفاءة وكذلك السلطات الحكومية بدور أساسي في الكثير من حلقات الوساطة

(٧) World Bank, *Syrian Investment Climate Assessment: Unlocking the Potential of the Private Sector* (Washington, DC: World Bank, 2005).

والإنتاج من خلال، مثلاً، الانفراد بالسيطرة على عرض وبيع القطن والقمح، والانفراد بالسيطرة على صناعة الغزل، ومن خلال تجهيز البنى التحتية. وباختصار، ما يزال الاقتصاد السوري حتى اليوم يعاني نقاط ضعف هيكلية عميقة الجذور، وبيئة أعمال مبتلاة بالإجراءات البيروقراطية المعقدة، ونقاط ضعف في الحكم وضعف الإدارة الحكومية، والافتقاد لشفافية عمل الشركات. وليس مفاجأةً أن تضع تصنيفات البنك الدولي لمدى سهولة ممارسة الأعمال سورية عند التسلسل ١٣٧ من بين ١٧٨ دولة (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ١)).

الشكل الرقم (٥ ـ ١)
ممارسة الأعمال في سورية



المصدر: *Doing Business 2008* (Washington, DC: The Bank, 2008).

إن هذه العوامل، سويةً مع قضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، تتطلب جهود إصلاح اقتصادي أكثر عمقاً وثباتاً، بما في ذلك إجراء إعادة تقييم أساسية لدور الدولة في الاقتصاد ووضع قواعد واضحة للبيئة التنظيمية.

وممّا له القدر نفسه من الأهمية هو أن التقدم المذكور أعلاه على جبهة التنمية فشلَ في تحقيق أي تقدم ديمقراطي؛ إذ إن المشهد السياسي في سورية، وفي الوطن العربي كله، يبقى فعلياً تحت سيطرة النظم الأوتوقراطية[٨]، وهو

(٨) Elbadawi, Makdisi and Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World».

ما يعكس ما يشار إليه بشكل عام بـ «نقص الحريات» في الوطن العربي[٩]. وهذا الوضع يتحدى الحكمة التقليدية التي توصلت، منذ فترة طويلة، إلى أن التنمية الاقتصادية تقوض النظم القمعية[١٠].

فما الذي يفسر الفجوة الزمنية (الطويلة المدى) بين استهلال النمو الاقتصادي ونشوء الديمقراطية الليبرالية العربية؟ إن العمل المبتكر[١١] يقدم بعض الأجوبة.

تطرح هذه الدراسات تقديرات لنموذج «تحديث» موسع للديمقراطية يأخذ في الاعتبار الظروف المحددة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية، لمختلف البلدان والمناطق. ومع ذلك، فإن هذه المتغيرات بحد ذاتها لا تفسر كلياً العجز الديمقراطي أو نقص الحريات في الوطن العربي. وقد دفعَ هذا أولئك الباحثين إلى إغناء نموذجهم بعوامل محددة خاصة بالمنطقة على وجه التحديد، أي تأثير النفط وصراعات المنطقة، وهو ما عزّز كثيراً من قدرات النموذج التفسيرية. وقد عبّد ذلك الطريقَ لبعض الاستنتاجات التحليلية القوية، ولو الكئيبة: فرغم التقدم الملحوظ الذي حققته المنطقة في حقل التنمية، فإن الثروة النفطية وصراعات المنطقة (وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكن بعض الصراعات المحلية أيضاً) أعاقت تطوير الديمقراطية. وإن غياب الارتباط الإيجابي بين التنمية وتحقيق دمقرطة أكبر لا يتماشى مع تجارب المناطق الأخرى من العالم.

ونحن إذ نبني على استنتاجات EMM، نسعى إلى تقديم رؤية إضافية في العوامل التي أعاقت التطور الديمقراطي في سورية. وبشكل خاص، نتائج EMM بوجود فجوة بين مؤشرات نظام الحكم الواقعي (الديمقراطية) ومؤشرات نظام الحكم المتوقع بحسب النموذج في سورية، إضافة إلى البلدان العربية الأخرى.

---

(٩) United Nations Development Programme [UNDP], *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (New York: UNDP, 2002).

(١٠) في الأدبيات، ترجع فكرة أن الرّخاء يشجع الديمقراطية إلى لبسيت، الذي ينسب هذه الفكرة إلى أرسطو: «منذ أيام أرسطو وحتى الوقت الحاضر، اعتقد الناس أن في المجتمع الغني فقط، حيث لا يوجد سوى قلّة من المواطنين الذين يعيشون في فقر حقيقي، يمكن أن ينشأ الوضع الذي يساهم فيه معظم الناس بذكاء في الشؤون السياسية والذي يمكن أن يطّور القيد الذاتي الضروري لتجنّب الخضوع لصرخات الغوغاء غير المسؤولين». انظر: Seymour M. Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (March 1959).

(١١) Elbadawi and Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» and Elbadawi, Makdisi and Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World».

وفي حالة سورية، فإن مؤشرات نظام الحكم المتوقع تتجاوز مؤشرات الحكم الفعلي، وهو ما يشير إلى أن سورية كانت أقل ديمقراطيةً ممّا يتوقعه النموذج. وعلاوة على ذلك، وفي ظل افتراضين يتم فيهما استبعاد كلٍّ من صراعات المنطقة والاعتماد على النفط، فإن الديمقراطية المحاكاة (Simulated) في سورية كانت ستكون أعلى كثيراً من الواقع الفعلي بالنسبة إلى حالة الصراعات، وبدرجة أقل، في حالة استبعاد النفط. ومع ذلك، فإن مؤشرات نظام الحكم كانت ستعجز عن الوصول إلى عتبة الديمقراطية في الحالة الثانية، وتكاد تنعطف نحو تلك العتبة في الحالة الأولى. وهكذا، فرغم مساهمة النفط والصراعات في المنطقة في خلق العجز الديمقراطي في سورية، فإنها بحد ذاتها لا تفسر كلياً ذلك العجز.

ولذا، نبحث هنا عن متغيرات تفسيرية إضافية من خلال التركيز على الدور الواسع للحكومة في الاقتصاد السوري، ونستنتج أن نقص الحرية الاقتصادية هو متغير تفسيري إضافي للعجز الديمقراطي في سورية.

ومن المهم أن نلاحظ أن الاستنتاج التجريبي القائل بوجود نقص في الحريات لا يقتصر على المنطقة العربية، بل نجد الظاهرة نفسها في الصين وروسيا؛ فاقتصاد الصين نما بمعدل سنوي يتجاوز متوسطه ١٠ بالمئة في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. ومع ذلك، ما يزال وضعها السياسي قمعياً من حيث الجوهر. وفي روسيا، تحسنَ الاقتصاد في الفترة الأخيرة، رغم أن البلاد شهدت تقييدات سياسية أكثر. وهذان مجرد مثالين على الكيفية التي نجحت فيها النظم الأوتوقراطية و/أو الحكومات الليبرالية السيئة بدرجات مختلفة الأنواع في إعاقة مسيرة الديمقراطية، على الأقل. وعلاوة على ذلك، تفتقر الحرية الاقتصادية إلى الكثير في هذين البلدين، ولو بدرجة أقل في روسيا ممّا هي في الصين.

ثانياً: نظام الحكم الأوتوقراطي في سورية: مقاومة التغيير السياسي الهام

نقوم هنا أولاً بوصف نظام الحكم الأوتوقراطي القوي والمستقر الذي ظهرَ منذ السبعينيات في سورية، بعد فترة من عدم الاستقرار شهدت عدداً من الانقلابات. ثم نحلل أسباب فشل ضغط مجتمع رجال الأعمال أو الضغط الخارجي في تحقيق أي تغير هام في النظام السياسي القائم للحكم الأوتوقراطي. ونختم بتعليق موجز على فشل القوى الخارجية في دعمها للتغيير المنشود.

١ ـ نظام القيادة والتحكم

عززَ النظام الأوتوقراطي للرئيس حافظ الأسد وابنه الرئيس الحالي بشار الأسد من نقص الحريات السياسية في سورية منذ سنة ١٩٧١ (ولو مع الإقدام على خطوات ليبرالية أحياناً). وكانت الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٧٠ قد شهدت وقوع ٢١ انقلاباً وانقلاباً مضاداً، إلى أن سيطرَ حافظ الأسد على السلطة بعد انقلاب غير دموي داخل الحزب، عُرف باسم الحركة التصحيحية. تحركَ الأسد بسرعة، ونظّمَ حكمه على أساس الحزب الواحد، وهو حزب البعث. وقد شهدَ عهده بداية الاستقرار والسيطرة القوية في سورية؛ فهو أدرك العوامل التي جعلت فترات الحكم السابقة فترات عابرة، فأقام سلطته على أساس النظام الرئاسي، حيث يتخذ الرئيس نفسه القرارات الأساسية للسياسة الخارجية، والأمن الوطني، والشؤون السياسية الداخلية والوضع الاقتصادي. وأصبحت السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في أيدي الشخصيات البارزة في حزب البعث، الذي فرضَ هيمنته على المؤسسات الحكومية بموجب دستور البلاد. وقد حكمَ الأسد سورية بقبضة من حديد طوال ثلاثة عقود تقريباً.

وفي سورية، في ظل حكم الأسد، كان الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة يتم ترشيحهم من قبل الرئيس نفسه، ومنحهم سلطات تنفيذية محدودة. وتقترح القيادة القطرية لحزب البعث والدوائر الأخرى الثانوية للنظام الحاكم مرشحين للمناصب الحكومية والوظائف المدنية الكبرى، ولكن الاختيار النهائي يبقى في يد الرئيس دائماً. وتثبت التجربة السورية أن الحكومة، في ظل نظام الحكم الأوتوقراطي السائد، لا تحكم على أساس برنامج محدد، بل تتخذ قراراتها على أساس خدمة مصالح النظام الحاكم، وأن أي معارضة تعرّض صاحبها لمخاطر الاعتقال السياسي.

ويستخدم النظام الحاجة إلى «الأمن» كذريعة لإسكات المعارضة. كما أن حالة الطوارئ المفروضة منذ سنة ١٩٦٣ ما تزال قائمة للمحافظة على الاستقرار السياسي والأمن الوطني، كما يُقال.

ويتعرض للمضايقة (والاعتقال أحياناً) العاملون والمراسلون في وسائل الإعلام المستقلة، بما في ذلك معدّو المدوّنات الإلكترونية الشخصية، بينما يستمر النظام في احتكار جميع وسائل الإعلام الكبيرة، ويحدّ من الوصول إلى

شبكة الإنترنت.كما يوظف النظام ذريعة الأمن الوطني في محاولة تبرير قبضته على النظام القضائي.

ولم يحُكِم نظام الأسد قبضته على السلطة بصورة تامة حتى بداية سنة ١٩٨٢، حينما قمعَ بقوة تمرد الإخوان المسلمين في مدينة حماة. لقد قُتل الآلاف، وتم تدمير أحياء كاملة من المدينة. وحدث ذلك بعد وقوع مصادمات بين جماعة الإخوان والنظام يعود تاريخها إلى ما قبل تسلم الأسد السلطة الكاملة سنة ١٩٧٠[١٢]. وعمدَ النظام، في ما بعد، إلى الأخذ بإجراءات كثيرة لإحكام قبضته الأوتوقراطية أكثر. وقد تم استبدال المديرين العامين لمختلف الوزارات (أي كبار الموظفين المدنيين الذين يؤمّنون استمرارية مؤسسات القطاع الحكومي) بالموظفين المساعدين للوزير الذي يمكن تغييره بحسب رغبة النظام. وباتت المناقشات السياسية العامة كلها مراقبَة من الآن فصاعداً، ونشاطات مجموعات المعارضة ممنوعة. وإضافة إلى ذلك، كانت الأحزاب السياسية خاضعة للقواعد التي يضعها حزب البعث، وتُمنع من فتح مكاتب لها أو توزيع الصحف والرسائل الإخبارية[١٣]. ولأن الأسد والكثير من مساعديه ينتمون إلى الطائفة العلوية، فإن تسلمهم السلطة قاد إلى تذمر مستتر لأغلبية السنّة الذين اعتبروا أن السلطة استقرت في أيدي الأقلية الطائفية بكل ما لها من امتيازات. ولم يغّير من هذه المشاعر كون البعث حزباً علمانياً.

ومع الزمن، قادَ احتكار الحزب الحاكم جميع القرارات الأساسية للقطاع العام إلى قيام منهجية فساد منظّمة، وأتاح لعدد من صانعي القرارات الأساسية الاستفادة من الفرص التي تتيحها مراكزهم للكسب غير المشروع. وبسبب معاناة الجيش والنظام القضائي انخفاض الرواتب، أخذا يضعفان أمام مؤثرات الفساد[١٤].

وقد أشار الرئيس حافظ الأسد في خطابه الافتتاحي في آذار/مارس ١٩٩٩ إلى تخفيف محدود في النهج الأوتوقراطي الذي سار عليه طوال العقود الثلاثة الأخيرة؛ إذ أكد أهمية المسؤولية في سياق «النظام الديمقراطي الشعبي». كما

---

(١٢) للتفاصيل، انظر: Olivier Carré, *Les Frères musulmans: Egypte et Syrie (1928-1982)* (Paris: Gallimard, 1983).

(١٣) Alan George, *Syria: Neither Bread Nor Freedom* (London: Zed Books, 2003).

(١٤) Lust-Okar, «Reform in Syria: Steering between the Chinese Model and Regime Change».

لاحظ أيضاً أن توسيع دائرة صنع القرار وحرية التعبير والمشاركة العامة سيسهّل العملية الديمقراطية ويقوّي البلاد. وعلاوة على ذلك، دعا إلى الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، ووصف القطاع العام بأنه أساس الاقتصاد الوطني لأنه يستخدم في المحافظة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي[١٥].

وخلال الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٩٨، التي سبقت استفتاء سنة ١٩٩٩ لإعادة انتخاب الأسد لولاية خامسة، تم السماح بالمناقشات السياسية العامة ضمن حدود معيّنة، وهو ما قاد إلى تنافس ساخن على المقاعد البرلمانية المستقلة (٨٣ مقعداً من مجموع ٢٥٠ مقعداً)، وشجّع على الدعوة إلى محاربة الفساد، وتحديث الإدارة، وإصلاح القطاع العام. وقد أطلقت الصحافة العربية على تلك الفترة اسم «انتخابات التغيير»[١٦].

وكان الدافع إلى تلك الخطوة، بعد ثلاثة عقود من الحكم الأوتوقراطي المتشدد، رغبة الرئيس في إعادة ترتيب المشهد السياسي والأمني، توقعاً لوفاته وتحول السلطة إلى ابنه. ولتحقيق هذا الهدف، تم استبعاد عدد من المسؤولين الكبار عن الأمن واختيار مسؤولين آخرين أقرب إلى ابنه[١٧]. وتضمنت الاستعدادات الموازية لتسلم بشار الأسد السلطة قيام الأخير بزيارات رسمية وشعبية في ظل تغطية إعلامية واسعة. ومع أنه لم يكن وقتذاك يحمل أي صفة رسمية في الدولة، فإنه ظهرَ في مقابلات رسمية موسعة، أبدى فيها فهماً قوياً للتحولات والأحداث الدولية الأساسية، وبخاصة الوضع اللبناني الهام في الوقت الذي كانت فيه القوات السورية

---

(١٥) حافظ الأسد، «الافتتاحية: المناضل،» **مجلة حزب البعث العربي الاشتراكي**، العدد ٢٩٥ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩).

(١٦) **الحياة** (١٩٩٨).

(١٧) بين تموز/يوليو ١٩٩٨ وأوائل سنة ٢٠٠٠، أُحيل إلى التقاعد مدير دائرة المخابرات العامة، ورئيس الأمن الداخلي في دائرة المخابرات العامة، وقائد القوات الجوية، ومدير المخابرات العسكرية. ولأن هؤلاء «الأقطاب الأمنيين» كانوا في أغلبيتهم قد بلغوا السنّ القانونية للتقاعد، فكان يمكن النظر إلى هذه الخطوات كجزء من عملية تغيير عادية. ومع ذلك، فإن حافظ الأسد لم يعمد، تاريخياً، إلى تغيير طاقمه السياسي والعسكري والأمني، وحتى الإداري، عند بلوغ سن التقاعد القانونية. فارتكاب المسؤول الكبير خطأً ملحوظاً ما هو الحالة الوحيدة لاستبعاده من دائرة السلطة، ولكن مع احترام كبير لمكانته ودوره مقابل ولائه السياسي. كان استقرار نظام حافظ يعود إلى ولاء جهازه الأمني إلى حدّ بعيد. وعليه، فإن استبدال عدد من مسؤولي الأمن الكبار أشار إلى وجود دافع قوي لإحاطة ابنه بطاقم أساسي موالٍ له عند تسلمه للسلطة.

ما تزال موجودة في لبنان. وقد أُبقي المنافسون المحتملون (وبخاصة عمه رفعت الأسد) بعيداً عن أي تأثير[١٨]. وبدأت وسائل الإعلام التركيز أكثر على حملة العقيد بشار الأسد لتحديث الدولة والحد من الفساد عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والإدارية.

وبعد توقف محادثات السلام مع إسرائيل في أوائل سنة ٢٠٠٠، كانت وفاة الرئيس متوقعة بسبب مرضه الشديد. وإذا أخذنا في الاعتبار سيطرته القوية على النظام، فإن المؤسسات التشريعية والتنفيذية انهارت عملياً خلال فترة مرضه[١٩]. وكانت قوى الأمن الجهة الوحيدة التي حافظت على فعاليتها. ثم تعرضت الدولة للشلل، وهو ما حملَ معه موجة أخرى من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية العميقة. ومع ذلك، كان الحزب والجهاز الحكومي معبأين لضمان الخلافة السلسة بعد وفاة حافظ الأسد في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠. وقد تم التغلب على العقبات الدستورية المحتملة بحيث تمت إعادة انتخاب بشار الأسد، عبر استفتاء شعبي، لخلافة والده بعد شهر واحد بالضبط من وفاة الأخير. وفي الوقت نفسه، تسلمَ بشار صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة، والأمين العام للحزب، وقائد الجبهة الوطنية التقدمية، وبذلك فرضَ سلطته الوحيدة على الدولة والحزب، كما كان الحال مع والده.

وأعلن بشار في خطابه الافتتاحي أنه لن تكون هناك ديمقراطية بدون تطوير المؤسسات وإجراء إصلاحات إدارية. وقد بث الخطاب لدى المفكرين والمعارضين بعض الأمل، فشرعوا في الدعوة علناً إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية (وهو ما يُشار إليه شعبياً باسم ربيع دمشق). ولكن هذه «الحرية» كانت قصيرة العمر، وقلبَ النظام مساره في أوائل سنة ٢٠٠١. والآن، وبعد ثماني سنوات من رئاسة بشار الأسد، يبقى النظام متماسكاً كما كان أيام أبيه. ويواصل الفصل القوي بين نظام السلطة وهيكلية الدولة إعاقة الإصلاح الديمقراطي.

---

(١٨) استخدم بشّار الأسد سلطته المرتقبة لاستبعاد عمّه رفعت الأسد من المنافسة على الرئاسة من خلال هدم مينائه غير الشرعي في طرطوس، وإعلان محاكمته في ما لو قرّر العودة إلى سورية.

(١٩) Lisa Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1999); Patrick Seal, *Assad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1998), and Moshe Maoz, *Assad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography* (New York: Widenfeld and Nicolson, 1998).

٢ ـ مجتمع الأعمال السوري: الابتعاد عن القضايا السياسية الداخلية ومداراة النظام

ابتعد مجتمع الأعمال السوري بشكل عام عن الشؤون السياسية الداخلية منذ سنة ١٩٦٣، حينما حُلّت الأحزاب السياسية، التي كانت ترتبط به، في إثر ظهور النظم الأوتوقراطية العسكرية، وموجة من التأميمات للشركات الخاصة[٢٠]. وفي ذلك الوقت، آثرَ عدد من مالكي المشاريع الخاصة مغادرة البلاد، بينما لم يشأ مَن بقي منهم الانخراط في مؤسسات القطاع العام أو الاهتمام بالقضايا السياسية الداخلية. ومع خسارة مجتمع الأعمال قوته السياسية، اختفى كل ما كان يملكه من تأثير في السياسات العامة. فنظام القيادة، الذي سبقت الإشارة إليه، بات المحرك الوحيد في الحقل السياسي والاقتصادي على حد سواء.

ومع ذلك، كان هناك منذ أوائل السبعينيات محاولات لحث قادة مختارين من رجال الأعمال على الانخراط في حقول محددة، وبخاصة السياحة، من خلال تأمين اقتراح فرص استثمارية جذابة لهم، ومن ثم فتح الباب أمامهم للاستفادة من الاستثمارات العامة الضخمة وتحويلات السوريين العاملين في الخارج (وبخاصة أولئك العاملين في دول الخليج)[٢١]. وقد برزت فرص إضافية في أواخر الثمانينيات، حينما انهارت تجارة المقايضة مع الاتحاد السوفياتي، وهو ما قاد إلى توسيع الثروة وتراكم رأس المال.

ولكن تلك الخطوات لم تقلل بتاتاً من سيطرة القطاع العام على السياسة والتنمية الاقتصادية. على العكس، فقد كان الهدف منها تعبئة دعم القطاع الخاص تحت قيادة الدولة. وبذلك المعنى تطورَ تحالف بين مصالح قطاع الأعمال والدولة.

ولم يبدأ دور قطاع الأعمال بالتوسع إلا في التسعينيات. لقد استفاد مجتمع الأعمال من النشاطات المرتبطة بالإيرادات النفطية وعقود البناء النفطية، إضافة إلى دعم القطاعات الزراعية الرئيسية. كما جاء التشجيع للنمو الاقتصادي من

(٢٠) في سنة ١٩٦٣، أُممّت المصارف التجارية وشركات التأمين بشكل تام. وفي سنة ١٩٦٥، تمّ تأميم معظم الشركات الخاصة الكبيرة كلياً أو جزئياً. وبحلول سنة ١٩٦٦، تضمن القطاع العام الموارد الطبيعية، والطاقة الكهربائية، والماء، ومعظم المنشآت الصناعية، والمصارف، والتأمين، وجزءاً من قطاع النقل، ومعظم التجارة الخارجية، وكلّ تجارة الجملة الداخلية.

(٢١) تصل تقديرات أصول المغتربين السوريين في الخارج إلى ٨٠ مليار دولار أمريكي.

مصادر أخرى: قانون الاستثمار الرقم ١٠ لسنة ١٩٩١، الذي حوّل التجارة الخارجية من المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص؛ حماية الصناعة المحلية؛ عقود إعادة إعمار لبنان؛ التجارة مع العراق في السنوات الأخيرة من حكم صدام حسين.

ومع ذلك، لم يشارك رجال الأعمال الجدد في السلطة، ولم ينخرطوا في القضايا السياسية الداخلية بشكل عام. إن رجال الأعمال الأكثر نفوذاً، أي أولئك الذين اغتنموا الفرص في المراحل الأولية من قيام النظام، تربطهم صلات عائلية بأعضاء متنفذين في السلطة الحاكمة. ولأن النظام يمكن أن يقمع أي ممارسات غير قانونية، فقد تجنبَ معظم رجال الأعمال الاستفادة من الفرص المالية التي عرضها النظام عليهم.

ومنذ أوائل سنة ٢٠٠٠، برزت مجموعتان رئيسيتان في مجتمع الأعمال:

الأولى هي المجموعة التي تملك صلات مباشرة بالقاعدة السياسية للنظام الحاكم، وقد تموضعت في النشاطات المدرّة للريع كالنفط والغاز، والهواتف المحمولة، والعقارات، والإعلان. وتفضّل هذه المجموعة اللبرلة المحدودة للإعلام وحرية التعبير، شريطة أن تسيطر على مصادر كافية من الإعلام لكي تدافع عن مصالحها.

والثانية، وهي المجموعة الأكبر، تفضل استعجال اللبرلة، وعقلنة الإدارة، وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع. وهي تنظر إلى بناء الديمقراطية وحكم القانون كشرط مسبق لتطور نشاطات القطاع الخاص واستثماراته. وبينما تفضّل كلتا المجموعتين نمو نشاط الأعمال وتوسعه، فإنهما تخشيان أيضاً عدم الاستقرار، وكانتا تاريخياً ضد أي ضغط خارجي لزعزعة استقرار النظام.

ويمكن الاستنتاج أن مجتمع الأعمال، رغم تفضيله لبرلة الاقتصاد الوطني بشكل عام، لم ينخرط في النشاطات الهادفة إلى تشجيع وتيرة الدمقرطة في سورية. على العكس، فقد راعى النظامَ ودافع عن استقراره الذي اعتبره أمراً ضرورياً لحماية مصالحه.

٣ ـ المؤثرات الخارجية: الفشل في إحداث التغيير

ربما تساعد التدخلات الغربية في مناطق محددة من العالم (كأوروبا الشرقية) في إطلاق العملية الديمقراطية. ولكن الأمر لم يكن كذلك في حالة

سورية؛ فالهدف من الضغط الخارجي، وبخاصة الضغط الأمريكي، على سورية، يرتبط بدورها في المنطقة وفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي تُعد سورية لاعباً رئيسياً فيه، أكثر ممّا يرتبط بأي ضغط من أجل الإصلاح الديمقراطي، رغم الخطاب الأجنبي في هذا المجال. لقد توترت علاقة سورية بالولايات المتحدة منذ الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣[٢٢]. ومع ذلك، نجحت سورية في تطوير علاقة أكثر إيجابية مع الاتحاد الأوروبي رغم أن هذه العلاقة، أيضاً، لا تخلو من التوتر.

دخلت سورية والاتحاد الأوروبي في محادثات لتطوير شراكة أوروبية ـ سورية في ظل اتفاقية برشلونة. ودشنَ الاتحاد الأوروبي العديد من برامج المساعدة الكبيرة للإصلاح الإداري والاقتصادي في سورية خلال العقد الأخير[٢٣]. ومع ذلك، فرغم أن اتفاقية الشراكة عُقدت سنة ٢٠٠٤، فإن الاتحاد الأوروبي، حتى وقتنا الحاضر، اختار تأجيل المصادقة عليها بهدف ممارسة الضغط على سورية لتعديل مسارها السياسي (بمعنى أن تصبح أكثر مراعاة للمصالح الغربية في المنطقة، بما في ذلك موقف سورية من الأزمات القائمة في لبنان، والعراق، والتسوية النهائية مع إسرائيل). ورغم إثارة قضايا حقوق الإنسان، فإنها عملياً، لا تحتل أي أولوية كبيرة في الأجندة الغربية.

أثبت النظام السوري قدرته على الصمود أمام الضغوط الغربية، مهما يكن هدفها. فقد ظلت قبضته على السلطة قوية، ولكنه تابعَ على الدوام اتخاذ إجراءات إضافية للبرلة الاقتصاد وفتحه أمام الاستثمارات المباشرة[٢٤]. في الواقع، وعلى وجه العموم، ابتعد الناشطون السياسيون السوريون، المدافعون عن الإصلاح السياسي، عن الاتصال بالحكومات الغربية، وبخاصة الأمريكية. والسبب **الأول** لذلك يعود إلى خوفهم من مضايقة السلطات السورية لهم على أساس دخولهم في علاقات مع جهات أجنبية. والسبب **الثاني** هو عدم اقتناع

(٢٢) مرّت العلاقات الأمريكية ـ السورية بالعديد من المنعطفات. ويكفي أن نشير إلى تعاونهما في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٩٠ والتوافق على الوجود اللاحق للقوات السورية هناك، تماشياً مع الهدف المفترض في مساعدة السلطات اللبنانية على تنفيذ اتفاق الطائف الذي كان وراء انتهاء الحرب.

(٢٣) لقد تعرقلَ تنفيذ ذلك البرنامج بسبب تعقيد الإجراءات الأوروبية؛ فالتعاون المباشر بين دولة ودولة، على غرار الطريقة الفرنسية، في إرسال الخبراء لغرض التشاور، قد يكون أفضل في معالجة قضايا إصلاح محدّدة.

(٢٤) Lust-Okar, «Reform in Syria: Steering between the Chinese Model and Regime Change».

الكثير من الناشطين السوريين بأن الهدف الحقيقي للضغوط الغربية هو تشجيع التغير في المناخ السياسي السوري من أجل المباشرة بالعملية الديمقراطية. على العكس، فهدفهم يقع في مكان آخر، كما لاحظنا أعلاه(٢٥).

ومن الناحية العملية، قادت العقوبات الاقتصادية أو السياسية المفروضة على سورية إلى أثر عكسي؛ فحتى القوى السورية التي تناصر الإصلاح اعتبرت تلك العقوبات أعمالاً غير عادلة ولا تهدف إلى تشجيع الإصلاح في سورية، بل إلى انتزاع تنازلات من النظام السوري بخصوص العراق أو لبنان أو فلسطين، وهي المجالات التي تتباعد فيها المصالح السورية والغربية. فالغزو الأمريكي للعراق، مثلاً، بإنهائه للعلاقات الاقتصادية السورية ـ العراقية الجيدة، أثارَ الانزعاج بين صفوف الشعب السوري، وقدّم المزيد من الدعم للنظام القائم(٢٦).

ويجدر ذكر نفور القوى الغربية من التعامل مع حزب البعث نفسه، أو ممارسة الضغوط بطريقة منهجية لتشجيع الممارسات الديمقراطية. فحتى الشراكة الأوروبية ـ السورية، التي عمّقت العلاقات السورية مع الغرب، لم تضع أي صيغة عملية لتشجيع الديمقراطية في البلاد. وربما كان يمكن للضغوط الغربية أن تكون فعالة أكثر لو اعتمدت «على المساعدة المشروطة والضغط الدبلوماسي لإقناع الحكومة السورية بتحسين حقوق الإنسان»(٢٧)، ولكن ذلك لم يحدث.

ثالثاً: تفسير العجز الديمقراطي من منظور أبعد من النفط وصراعات المنطقة: دور الحرية الاقتصادية

إن البحوث التجريبية العابرة للبلدان، بشأن الشروط الاجتماعية والاقتصادية الأكثر ملاءمة لتحول النظم السياسية، قد توصلت منذ زمان بعيد إلى أن مستوى التنمية الاقتصادية يرتبط بالديمقراطية بصورة إيجابية. فقد أشار لبسيت في دراسة قديمة إلى أن الديمقراطية تُولد وتتعزز عبر عملية واسعة من

(٢٥) دعمت الولايات المتحدة «حزب الإصلاح» في سورية الذي أسّسه رجال الأعمال الذين يعيشون في الولايات المتحدة. وإذ يدعو هذا الحزب إلى تغيير النظام السوري وإلى السلام مع إسرائيل، فإنه فشلَ في النموّ بسبب افتقاره إلى المصداقية السياسية والدّعم الداخلي.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦.

التحديث الذي يتضمن حصول تغيرات في «عوامل التصنيع، والتحضر، والثروة، والتعليم. . فالعوامل التي تندرج ضمن التنمية الاقتصادية تحمل معها ارتباطها السياسي بالديمقراطية»[٢٨]. كما أن الأدبيات الحديثة، بما في ذلك دراسة أحدث للبسيت[٢٩]، أثبتت تجريبياً أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعمل كقوة للتغير الديمقراطي في الدول الأوتوقراطية[٣٠]. ولم تَطل التساؤلات حول هذا الترابط إلا بعض الأدبيات الحديثة.

ففي دراسة مهمة حول العلاقة بين التنمية والديمقراطية، شكّك شيفورسكي وفيرناردو ليمونغي في هذه المقولة[٣١]. فرغم أنهما وجدا أن الثروة لها أثر في بقاء معدل الديمقراطية يمكن قياسه، فإنها لا تملك أي تأثير في معدل نشوء الديمقراطية. وبعبارة أخرى، إن النظم الأوتوقراطية الغنية تبقى قائمة رغم الثروة المتزايدة، بينما تؤثر الثروة، حينما تتجاوز مستوى معيّناً، تأثيراً قوياً وواضحاً في ديمومة الديمقراطية. وبتحديد أكثر، إن مداخل الديمقراطية تتحدد بعوامل غير اقتصادية، وبالتالي فهي مداخل عشوائية بالنسبة إلى مستوى التنمية.

وأشار ميلتون فريدمان، الحائز جائزة نوبل للاقتصاد، في كتابه الكلاسيكي الصادر سنة ١٩٦٢ : *Capitalism and Freedom*، إلى أن «الأدلة التاريخية تُجمع على العلاقة بين الحرية السياسية والسوق الحرة. وأنا لا أعرف أي مثال عن زمن أو مكان ما في مجتمع معيّن تميزَ بتحقيق الحرية السياسية على نطاق كبير

---

(٢٨) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» p. 80.

(٢٩) Seymour Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address,» *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1 (February 1994).

(٣٠) John F. Bilson, «Civil Liberty: An Econometric Investigation,» *Kyklos*, vol. 35 (1982); Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991); Ross E. Burkhart and Michael S. Lewis-Beck, «Comparative Democracy: The Economic Development Thesis,» *American Political Science Review*, vol. 88, no. 4 (1994); Yi Feng, «Democracy, Political Stability and Economic Growth,» *British Journal of Political Science*, vol. 27, no. 3 (1997), and Robert J. Barro, «Determinants of Democracy,» *Journal of Political Economy*, vol. 107, no. 6 (December 1999).

(٣١) Adam Przeworski and Fernando Limongi: «Political Regimes and Economic Growth,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 7, no. 3 (1993); «Modernization: Theories and Facts,» *World Politics*, vol. 49, no. 2 (1997), and Adam Przeworski, «Capitalism, Development and Democracy,» *Revista de Economia Politica*, vol. 24, no. 4 (2004).

بدون أن يكون أيضاً قد استعمل شيئاً مقارباً من السوق الحرة في تنظيم معظم نشاطه الاقتصادي»(٣٢). وقد قدّم فريدمان بشكل صريح أولوية الحرية الاقتصادية على أولوية الحرية السياسية. وفي ما بعد، ذهب فريدمان في مقدمته، التي كتبها بمناسبة الذكرى الخمسين لصدور عمل هايك *The Road to Serfdom*، أبعد من خطه الأصلي في التفكير، وأشار إلى أن «السوق الحرة هي الآلية الوحيدة المعروفة لتحقيق الديمقراطية التشاركية». وإلى هذا الحد، يبدو أن فريدمان يفترض أن الحرية الاقتصادية شرط ضروري وكافٍ للديمقراطية السياسية. تجريبياً، يحلل بارو(٣٣) عيّنة من ١٠٠ بلد للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٥، ويجد أن الزيادات في مقاييس مستوى المعيشة تُنبئ بزيادة تدريجية في الديمقراطية. كما أنه يجد أن النظم الديمقراطية التي تظهر بدون تطور اقتصادي مسبق لا تميل إلى الاستمرار ـ لأن هذه النظم تفرضها أحياناً القوى الاستعمارية السابقة أو المنظمات الدولية.

كما أيّدَ فوكوياما مقولة فريدمان واستنتاجات بارو التجريبية. ففي كتابه(٣٤)، يتنبأ فوكوياما بأن يكون الاقتصاد والسياسة معاً عند بروز الديمقراطية السياسية في نهاية التاريخ. وذهبَ إلى أن الرأسمالية، من الناحية الاقتصادية، هي الوحيدة القادرة على إنتاج السلع، في حين إن الديمقراطية، من الناحية السياسية، هي الوحيدة القادرة على تلبية رغباتنا بشكل محترم. ولهذه الاستنتاجات أهمية كبيرة لبحثنا الحالي، وستكون الأساس لإطلاق حرية المجتمع السوري، كما سيتبين هذا لاحقاً.

ورغم وجود عوائق قياسية اقتصادية أمام التأكيد بدون شك أن التنمية تعزز الديمقراطية، فإن الأدلة المتوافرة تشير إلى ذلك الاتجاه بوضوح. ومن المؤكد أن ليس هناك أدلة متماسكة تفيد بأن التنمية تسيء إلى الديمقراطية. وهذه النقطة هامة في سياقنا الحالي، حيث نركز على حالة سورية، الحاسمة بالنسبة إلى نموذج EMM، الذي يتفحص العلاقة بين التنمية والديمقراطية في الوطن العربي.

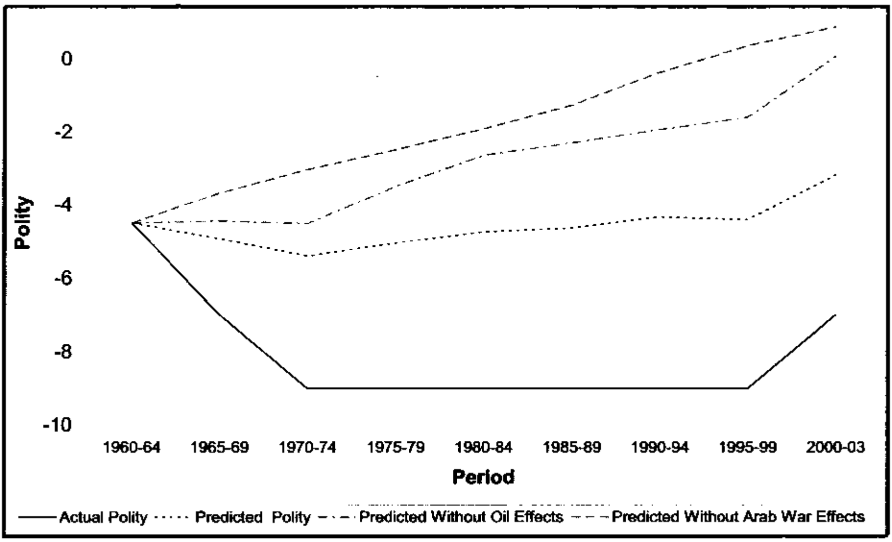
---

(٣٢) Milton Friedman, *Capitalism and Freedom* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1952), p. 9.

(٣٣) Barro, «Determinants of Democracy».

(٣٤) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

الشكل الرقم (٥ ـ ٢)
الدمقرطة، أو نقص الدمقرطة، في سورية



المصـــدر: Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World» (Unpublished Manuscript) (2006).

إن وضع سورية من ناحية الديمقراطية سيئ جداً، وفقاً لمؤشر نظام الحكم. ومع أن هذا المؤشر كان سيئاً للغاية في النصف الأول من الستينيات (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٢))، فإنه تدنى إلى ـ ٧,٠ خلال نصفه الثاني (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩)، ومن ثم إلى ـ ٩,٠ في العقود الثلاثة اللاحقة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٩)؛ وهو مؤشر قريب من الدرجة الدنيا، أي ـ ١٠,٠. وعند نهاية القرن الحالي، شهدَ البلد بعض الانفتاح المتردد اقتصادياً وسياسياً، ولكن نظام الحكم بقي أوتوقراطياً إلى حد بعيد؛ إذ بلغ المؤشر ـ ٧,٠ للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤.

إن معاناة سورية «النقص الديمقراطي» يمكن تبينها من خلال سياق نموذج EMM الأساسي والموسع للحداثة. فمؤشرات نظام الحكم، بحسب ذلك النموذج، تتراوح من ـ ٥,٠ خلال السبعينيات إلى حوالى ـ ٣,٠ في النصف الأول من العقد الحالي. ومع أن هذا يشير إلى استمرارية النظام الأوتوقراطي وفق النموذج، فإن ما يتوقعه يعكس تحسناً لافتاً للنظر، مقارنة بالمؤشر الفعلي لنظام الحكم الذي كان سائداً في السنوات الأربعين الأخيرة.

وحينما يؤخذ كلا العاملان المحوريان في الاعتبار، أي النفط وصراعات المنطقة، فإن عجوزات الحرّية تتجلى بصورة أوضح. وإضافة إلى التحكم في متغير الحداثة والمميزات التاريخية والثقافية الأخرى، فإذا أخذنا في الاعتبار أيضاً آثار النفط وصراعات المنطقة (أي نموذج EMM الكامل)، يمكننا عندئذ التوصل إلى محاكتين إضافيتين:

الأولى، في ظل سيناريو يخلو من تأثير النفط، فإن نظام الحكم المحاكى في سورية سيقل متوسطه عن ـ ٥,٠ للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤، ثم يتحسن بقوة إلى أقل من ـ ٢,٠ في التسعينيات، ثم دخول المنطقة الإيجابية في النصف الأول من العقد الحالي ولكن بدرجة قليلة قدرها ٠,٠٦.

والثانية، إن الصورة تغدو أكثر إثارة عند استبعاد صراعات المنطقة، حيث يكون مؤشر المحاكاة أعلى من البداية، ويرتفع بمعدل أسرع ليصل إلى حوالى ١,٠ خلال النصف الأول من هذا العقد. وإذا لاحظنا أن الدرجة ٣,٠ تعتبر، على نطاق واسع، بمثابة عتبة للانتقال إلى الديمقراطية، فهذه المحاكاة تشير، مع افتراض غياب صراعات المنطقة، إلى أن سورية كانت ستكون قريبةً جداً من هذا الهدف في الوقت الحاضر.

يبدو أن النفط وصراعات المنطقة خلقتا بيئة تمكن الحكم الأوتوقراطي من الاستمرار؛ وفي الواقع، ربما شاركَ هذان العاملان أيضاً في استيعاب أو إحباط الدور الديمقراطي الكامن للطبقة ذات الدخل المتوسط من المهنيين ورواد الأعمال. إن إحدى المقولات الأساسية التي نتطرق إليها هنا هي أن قدرة النظام على بتر «الحريات الاقتصادية» جعلت الفعاليات الاقتصادية تعتمد كلياً على علاقات نظام حكم مقررة لطبيعة الدولة؛ وعليه، ينبغي اعتبار هذه الطبقة، بشكل تام تقريباً، نتاجاً ثانوياً ومستفيداً من الدولة (a by-Product and Beneficiary of the State). وفي الواقع، إن فرضية هذا الفصل هي أن نقص الحرية الاقتصادية قد أدى دوراً هاماً إضافياً في إعاقة الإصلاحات الديمقراطية في سورية.

إن أشمل دراسة تجريبية عن العلاقة بين السياسات والمؤسسات الاقتصادية في بلد ما ومستوى الرفاه فيه هي تقرير معهد فريزر (Fraser Institute) بشأن الحرية الاقتصادية في العالم. يقوم المعهد بإعداد مؤشر تلخيصي للحرية

الاقتصادية العامة في كل بلد خلال سنة معيّنة، اعتماداً على المعدلات الأولية لمجموعة من العوامل ذات الصلة بالحرية الاقتصادية: كحجم الحكومة، والهيكل القانوني، وضمان حقوق الملكية، وتأمين النقد السليم، وحرية التجارة الخارجية، وضوابط التسليفات الائتمانية والعمل وممارسة الأعمال وحرية الاختيار الشخصي. وهذا يعكس جوهر مفهوم السوق الحرة الخاصة، حيث تركز الحكومة، في الحالة المثلى، على حماية حقوق الملكية الخاصة، وضمان السوق الخاصة بحيث يمارس الأفراد معاملاتهم بحرّية. يخصص المؤشر بشكل مباشر معدلات لكل المتغيرات المكوِّنة له (Component Variables) وفق مقياس يتراوح من ٠ إلى ١٠ (علماً بأن الرقم الأعلى يشير إلى حرية اقتصادية أكبر) ويطِّبق معادلات معيّنة لتحويل البيانات الأصلية عن المتغيرات المكوِّنة إلى معدلات. ويُستعمل تحليل المركّبات الرئيسية (Principle Component Analysis) لبناء أوزان لكل متغير مكوِّن في حساب المؤشرات النهائية للحرية الاقتصادية.

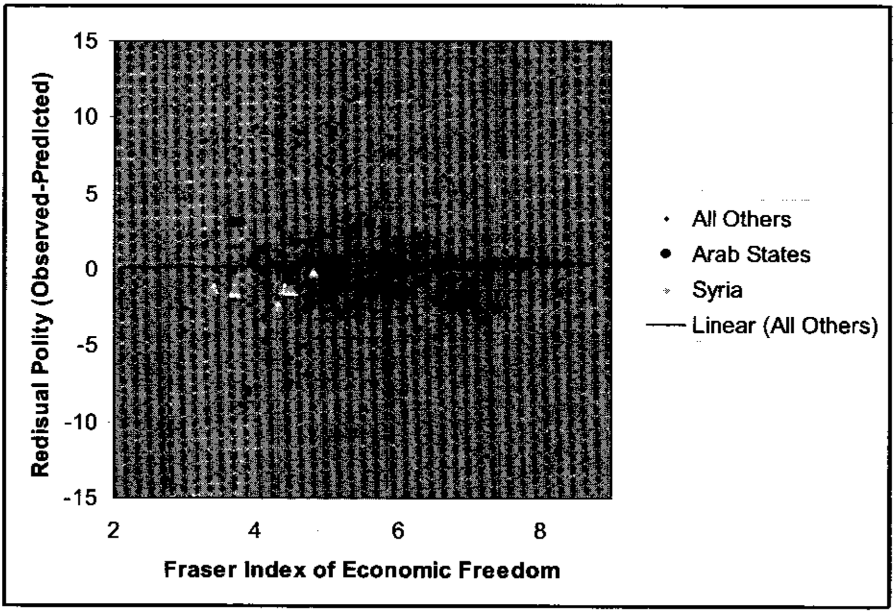
إن مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index) يشمل ١٣٠ بلداً، ابتداء من سنة ١٩٧٠، ومع أحدث البيانات المتوافرة لسنة ٢٠٠٤. ويجد آخر تقرير (٢٠٠٧) علاقة وثيقة بين الحرية الاقتصادية والرفاه؛ إذ يصل متوسط دخل الفرد إلى ٢٤,٤٠٢ من الدولارات الأمريكية في الاقتصادات الأكثر حرية، مقابل ٢٩٩٨ دولاراً فقط في البلدان التي تتمتع بأقل درجات الحرية. كما يجد المؤشر أن الاقتصادات الحرة تنمو بمعدل أسرع من الاقتصادات الأقل حرية: فنمو دخل الفرد في السنوات العشر الأخيرة في الاقتصادات الأكثر حرية كان ٢,١ بالمئة مقارنة بـ ـ ٢,٠ بالمئة في الدول ذات الدرجات الدنيا من ناحية الحرية الاقتصادية.

وفي ما يلي، نستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد فريزر، أولاً، لاختبار الفرضية القائلة إن «الطبقة الاقتصادية» في سورية ليست سوى «نتاج ثانوي» للدولة ومستفيدة منها. ومن ثم نتفحص التأثير المتزامن للحرية الاقتصادية، والدخل، ومختلف المقاييس غير النقدية (أي أساساً تأثير المتغيرات: دول الجوار، والإرث الاستعماري، والدين والاختلاف الإثني) على الديمقراطية في سورية.

ولاختبار تلك الفرضية، نولّد شكل انتشار بين المتبقي (Residual) (من

نموذج EMM) الكامل[٣٥] مقابل المركّب المتعامد (Component Orthogonal)[٣٦] لمؤشر فريزر للحرية الاقتصادية (الشكل الرقم (٥ ـ ٣)). وتُظهر النتائج عدم وجود نمط ملحوظ، وهو ما يشير إلى أن المزيد من الحرية الاقتصادية، عموماً، لن يقود إلى درجة من الدمقرطة أكثر ممّا يفسره نموذج EMM. ومن الناحية الأخرى، تبدو سورية كحالة شاذة (Outlier)، مع (متبق) ضئيل جداً من معدلات فريزر المرتبط مع (متبق) ضئيل جداً من مؤشر نظام الحكم. وعليه، نوعياً على الأقل، يمكن القول إن المزيد من الحرية الاقتصادية ينبغي أن يرفع مؤشر نظام الحكم في سورية إلى مستويات أعلى نشاهدها في بعض البلدان العربية.

الشكل الرقم (٥ ـ ٣)
المتبقي من مؤشر نظام الحكم ومؤشر الحرية الاقتصادية



المصدر: الشكل من تأليف الكتّاب.

---

(٣٥) Elbadawi, and Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» and Elbadawi, Makdisi and Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World».

(٣٦) المركّب المتعامد لذلك المؤشر هو المتبقّي من انحدار مؤشر فريزر على جميع متغيرات الجانب الأيمن من نموذج (EMM) الكامل (بما في ذلك متغيرا النفط وصراعات المنطقة وحدود التداخل بينهما).

ولرؤية المدى الذي تضيق به الفجوة بين المؤشرات الواقعية والمتوقعة لنظام الحكم كنتيجة لإضافة مؤشر الحرية الاقتصادية، نُجري، أولاً، نموذج EM الشامل لجميع البلدان التي يتوافر عنها مؤشر نظام الحكم. ولأن المتغير التابع مقصي (censored)، نستعمل نموذج توبِت (Tobit) لتقدير المعاملات باستعمال مجموعة البيانات الكاملة، ثم نقوم بمواءمتها في المعادلة المتعلقة بسورية للوصول إلى المؤشر المتوقع لنظام الحكم في سورية.

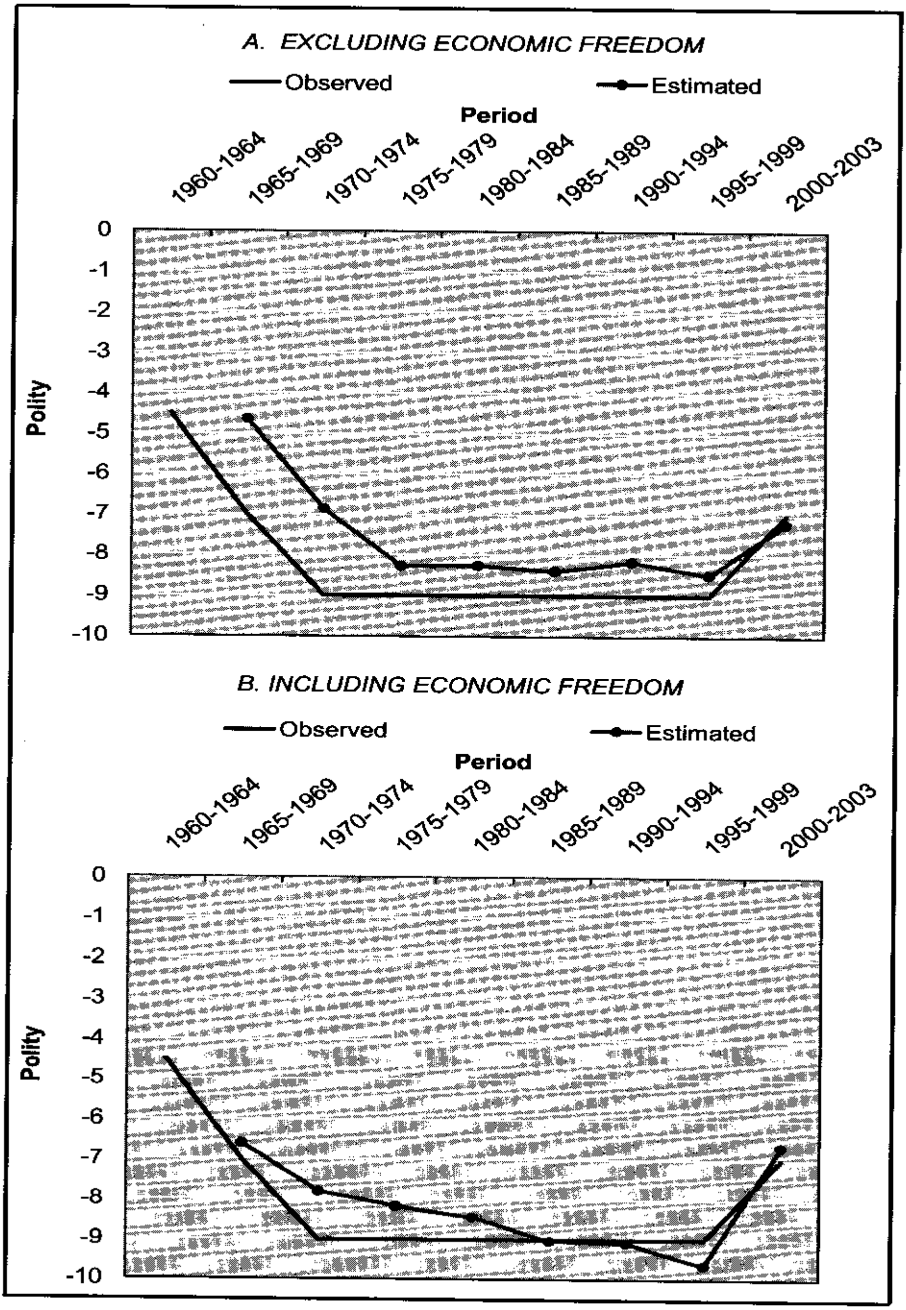
يتضمن القسم A في الشكل الرقم (٥ ـ ٤) المؤشرات الواقعية والمتوقعة لنظام الحكم باستعمال نموذج EM، الذي يتضمن الحد الأدنى من العلاقات الأساسية، ولكن مع استبعاد الحرية الاقتصادية كمتغير تفسيري إضافي. أما القسم B، فيتضمن مؤشر الحرية الاقتصادية. وكما نرى، فهذا التضمين يقلص الفجوة بين المؤشر الواقعي والمتوقع لنظام الحكم في سورية خلال الفترة محل الدرس (تفاصيل النموذج ترد في الملحق). وهذه النتائج تؤكد أيضاً الكثير من النتائج التي توصلَ إليها نموذج EM: فدول الجوار العربي، والإرث الاستعماري، والدين، كلها تؤثر بشكل سلبي في نظام الحكم في سورية. ومع ذلك، فالنتيجة الأهم هي وجود تماسك أكبر بين المؤشرات الواقعية والمتوقعة لنظام الحكم في سورية حينما تُضاف الحرية الاقتصادية إلى النموذج. وهذا الاستنتاج يضيف إلى نتائج نموذج (EM)(*)، ويبين أن من شأن تعزيز الحرية الاقتصادية في سورية تعزيز التغير الديمقراطي.

وفي الواقع، إذا أخذنا في الاعتبار الصراع العربي ـ الإسرائيلي غير المحسوم وآثاره المزعزعة للاستقرار، فإن تسويته العادلة من شأنها أن تساعد على خلق بيئة سياسية داخلية أكثر ملاءمة للإصلاحات الاقتصادية والسياسية في سورية.

ومن الجدير أن نذكر في هذا السياق أن النظام السوري لا يعارض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، ولكن موقفه الثابت هو أن مثل هذه الإصلاحات لا بد أن تتم بصورة تدريجية يمكن التنبؤ بنتائجها بحيث لا تقود إلى أي خسارة في السيطرة السياسية.

(*) (EM): E= البدوي (Elbadawi)؛ M= المقدسي (Makdisi).

الشكل الرقم (٥ ـ ٤)
نظام الحكم الفعلي والمتوقع في سورية



المصدر: الشكل من تأليف الكتّاب.

وكما يبدو، فإن النظام يبتعد عن نمط البيريسترويكا السوفياتية ويقترب من النموذج الصيني للإصلاح، الذي يتضمن قيام الحكومة بتعزيز الإصلاح الاقتصادي والانفتاح وتحديث الاقتصاد، مع المحافظة على السيطرة السياسية الكاملة في الوقت نفسه.

وقد يفسر ذلك لماذا لم يكن للإصلاحات الاقتصادية في سورية، حتى الآن، أي تأثير هام في السيطرة الحكومية على الاقتصاد، ولماذا يبقى مجال القطاع الخاص محدوداً، رغم نموه. فمثلاً، في القطاعات التي توسعَ فيها القطاع الخاص، كان ذلك نتيجة مباشرة للاحتكارات الجديدة التي أوجدها وسيطر عليها منتمون إلى النخبة الحاكمة، وليس نتيجة للتوسع المتزايد والشامل بمبادرة من القطاع الخاص نفسه. كما تجدر ملاحظة عدم تحقق الخطة التي رُوج لها كثيراً على أنها ستقلص حجم القطاع العام. وإضافة إلى ذلك، ففي الحالات التي تم فيها تحقيق إصلاح سياسي في سورية، قادت الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل إلى تعزيز قوة النظام، وليس تقويضه(٣٧). ففي سورية، وبالرغم من الإصلاح الاقتصادي الموعود والمنفَّذ، فإن العلاقات الشخصية وبُنى النفوذ غير الرسمية، التي تحمل كلها ولاءات طائفية، تبقى أكثر أهمية من البنى أو المؤسسات الحكومية.

رابعاً: السير قُدماً:
مؤسسات التنمية الاقتصادية والبناء الديمقراطي

إن فهم هذه الأدلة الجديدة على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والتحول السياسي هام جداً بالنسبة إلى المناقشات الجارية في سورية والوطن العربي بشأن هذه الموضوعات. فإذا كانت الحرية الاقتصادية عنصراً جوهرياً لعملية الدمقرطة، فإنه ينبغي للمناقشة أن تركز على المكوِّن الأهم للحرية الاقتصادية: أي المِلْكية الخاصة؛ إذ بدون ضمان المِلْكية الخاصة والمصادر المستقلة للثروة، تفقد ممارسة الحقوق السياسية فعاليتها. يؤكد هايك(٣٨) أن «السيطرة الاقتصادية ليست مجرد السيطرة على قسم من الحياة البشرية يمكن أن ينفصل عن بقية الأقسام: بل هي السيطرة على الوسائل المتعلقة بجميع أهدافنا». وتكمن الأسس المادية للحرية

(٣٧) Lust-Okar, «Reform in Syria: Steering between the Chinese Model and Regime Change».

(٣٨) Friedrich A. Hayek, *The Road to Serfdom* (London: Routledge and Kegan Paul, 1944).

السياسية في القدرة على خلق الثروة، ونحن لا نعلم بوجود نظام آخر لتحقيق ذلك غير حرية الأسواق الخاصة (ولكن الخاضعة للتشريعات الضرورية). وإضافة إلى ذلك، فحينما يعتمد الناس على الحكومة في توفير العمل وفي معيشتهم، فلا تكون لديهم غير قدرة قليلة على معارضتها. وبطبيعة الحال، يرتبط الدفاع عن الأسواق الحرة ودعم الحرية السياسية الحقيقية أشد ارتباط بتعزيز العدالة والمؤسسات السياسية التي تحمي حقوق الإنسان، وتتيح تحقيق الديمقراطية التشاركية الحقيقية.

نحن نعتقد أن بناء المؤسسات الاقتصادية وتعزيزها في سورية يضعانها على طريق نحو الديمقراطية أكثر ثباتاً من ممارسة أي ضغط مباشر أو غير مباشر لإجبار نظامها على تغيير سلوكه. فالضغط الخارجي الذي مورس على سورية لم يكن له، حتى الآن، سوى نتائج عكسية. وفي الواقع، إذا أخذنا في الاعتبار قوة النظام الراهنة والرهانات المستقبلية المختلفة، وضعف المعارضة، والتفضيل الشعبي السوري لـ «الشيطان» المعروف على «الشيطان» غير المعروف (كما يُقال)، فلا يبدو من المحتمل، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق التغير الديمقراطي السلمي بين ليلة وضحاها. فليس هناك أي صيغة للتحول في المدى القصير. ومن الناحية الأخرى، فإن بناء المؤسسات، بدون تهديد وجود النظام، يمكن أن يقدم نتائج أفضل في المديين المتوسط والطويل. والسؤالان الهامان هما: ما هي المؤسسات المطلوبة هذه؟ وكيف ينبغي بناؤها؟

وردت المساهمات المبكرة حول هذه القضايا من دوغلاس نورث ومنكور أولسن، من بين كُتّاب آخرين. ولكن بالنسبة إلى سياقنا الحالي، فإن رودرِك[(٣٩)] كان الكاتب الرئيسي الذي تناولَ ماهية المؤسسات التي تهم، وكيفية تحقيقها. وبخصوص القضية الأولى، يعرّف رودرِك خمسة مجالات هامة:

- حقوق الملْكية، وتحديداً، السيطرة على الملْكية وليس الحقوق القانونية **بحد ذاتها**؛

- المؤسسات التنظيمية الضرورية لتصحيح الآثار الناتجة من عوامل خارجية (وفورات أو تكاليف)، ونقص المعلومات، وقوة السوق كالهيئات الضابطة للترستات، وتنظيم العمل المصرفي، وتنسيق القرارات الاستثمارية

(٣٩) Dani Rodrik, «Institutions for High-Quality Growth: What They Are and How to Acquire Them,» NBER (Cambridge), Working Paper; 7540 (February 2000).

الكبرى، وهي القضية الأكثر إثارة للجدل؛ وكلها، كما يدرك رودرِك، مسائل عملَ على إبرازها دورُ الدولة في المسيرة التنموية في كوريا وتايوان؛

- مؤسسات الاستقرار الاقتصادي الكلي كالمصرف المركزي، مثلاً؛
- مؤسسات الضمان الاجتماعي، وهذه برامج تحويلية في الغالب، ولكن رودرِك يشدد على مؤسسات أخرى يمكن أن تقوم بالدور نفسه كالمؤسسات التي تضمن العمل، مثلاً؛
- مؤسسات معالجة الصراعات الاجتماعية.

وحول القضية الثانية، أي كيفية بناء المؤسسات، يطرح رودرِك ملاحظتين:

- ليست هناك تشكيلة مثلى فريدة من المؤسسات ـ فهناك طرق كثيرة لتحقيق الأهداف عينها؛
- وعلاوة على ذلك، فإن التداخلات بين المؤسسات تعني وجوب النظر إلى الحزمة ككل (أو على شكل أجزاء كبيرة وقليلة أساساً) وليس كل واحدة على حدة.

والمؤسسات يمكن تبنّيها من الخارج أو تطويرها داخلياً عن طريق التجربة والخطأ. ويفضل رودرِك الطريقة الثانية، رغم اعترافه بأنها غالباً ما توفر الغطاء السياسي لعدم الرغبة في الإصلاح، وأنها تأخذ وقتاً، ويمكن أن تقود إلى طرق مسدودة. القضية الهامة هنا هي قضية شرعية المؤسسات. فتبنّي المؤسسات الأجنبية يمكن أن يكون في كثير من الأحوال طريقة فعالة لاختصار عملية التعلم؛ وفي الواقع، فإن عملية صنع القرار الجيدة تسعى دائماً إلى التعلم من تجارب الآخرين. ومع ذلك، فالمسألة الأساسية هنا هي أن المؤسسات المطلوبة هي تلك التي تقدر على معالجة القضايا النابعة من الداخل، ويمكن تكييفها مع الحاجات والظروف الداخلية بطرق ملائمة. فالاختلاف كبير بين مجتمع يعالج مشكلة معيّنة ويتطلع إلى تبني حلول من الخارج وفقاً لاحتياجاته المحددة، وبين قوة خارجية تقرر أن مؤسسة معيّنة هي الصالحة لذلك المجتمع. وعلى أي حال، فالمؤسسات السورية قاومت الضغط لإجراء التغيير، سواء أكان الضغط خارجياً أم داخلياً.

إن جانباً واحداً، على الأقل، من عمل المؤسسات هو إعداد الإطار القانوني لمعالجة مشكلات إعادة التوزيع ـ أي تلك التي تتطلب تسويات معيّنة. والمؤسسات تساعد على ضمان سريان القواعد نفسها عبر الزمن، وبذلك تجعل من الأسهل على الخاسرين في «القضية أ» قبول خسارتهم هذه لاعتقادهم أنهم

يكسبون «القضية ب» في المستقبل. ولكن ليس بوسع المؤسسات أن تساعد على التوصل إلى مثل هذه الحلول إلا إذا كانت، على العموم، تدفع بالاتجاه الذي يحب المجتمع أن يسير فيه.

ويمضي رودرِك للقول، بشكل خاص، أنه بينما ينبغي للمؤسسات المالية الدولية ألاّ تفرض بُنى مؤسسية معيّنة على البلدان، فإنه من المعقول التشديد على حقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية. وهو يطرح بعض الأدلة التي تشير إلى أنه بينما أن الديمقراطية لا ترفع كثيراً، ولا تقلّل من، المعدلات الوسطية للنمو الاقتصادي، فإنها ترتبط مع استقرار أكثر في النمو والاستثمار والاستهلاك، وتستجيب على نحو أفضل للصدمات القوية، ومع توزيعات أكثر عدالة (أ) للدخل الشخصي و(ب) الريوع بين العمل ورأس المال. وهو يستنتج، بالنسبة إلى الديمقراطية، أنه «إذا كان هناك مجال واحد يمكن أن يكون فيه اشتراط المؤسسات ملائماً وذا فائدة كبيرة معاً. . فذلك المجال هو الديمقراطية»[٤٠].

وثمة تحذيران من هذا الاستنتاج: **أولاً**، رغم ضرورة الإشادة بالحكم التشاركي والديمقراطية، فليس من الواضح أن من حق المجتمع الدولي، دعْ عنك المؤسسات المالية الدولية، الإصرار عليها. فإذا كانت الديمقراطية، في تعبير رودرِك، «أكثر من مؤسسة وطنية»، فذاك سيكون اشتراطاً أبعد من النطاق الوطني، أو يحمل وجوهاً متعددة؛ وسيكون تدخلاً من أشد أنواع التدخل، وقد يقوض شرعية الحكومات واستعدادها للتفاعل مع المجتمع الدولي أصلاً. **ثانياً**، أبدى كُتّاب آخرون قلقاً يفوق قلق رودرِك بالنسبة إلى قضية السببية في ذلك كله، فيلاحظ كلاغ وآخرون[٤١] أن العوامل المرتبطة بالديمقراطية الدائمة ـ كالعدالة، والانسجام العرقي، والبيروقراطية النزيهة ـ ترتبط بشكل مباشر أيضاً مع السياسة الاقتصادية الأفضل. ويعرّف كلاغ وزملاؤه استقرار نظام ما كبعد هام من البيئة الملائمة للنمو. وما يهم أكثر في سياقنا الحالي هو كيف يمكن الأخذ بالاستنتاجات المبيَّنة أعلاه في بيئة سياسية غير ملائمة للنمو.

وهكذا، فإن بناء المؤسسات قضية لا بد أن تعالجها سورية نفسها. فالمجتمع المدني، وطبقة رجال الأعمال، والمثقفون، كلهم كان لهم، ويبقى،

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤١) Christopher Claque, ed., *Institutions and Economic Development: Growth and Governance in Less-Developed and Post-Socialist Countries*, Johns Hopkins Studies in Development (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1997).

دور يؤدونه في الإصلاح المؤسسي على ضوء ما تبينَ أعلاه. في الماضي، كانت السلطات لا تحبذ الاستجابة لدعوات الإصلاح الحقيقي. ولكنها أبدت في السنوات الأخيرة تفهماً أكبر لمنافع اندماج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي، واجتذاب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق التنمية المستقرة. وهكذا، فقد تكون تلك السلطات الآن أكثر استجابة للدعوات المطالِبة بالإصلاح المؤسسي لأن هذا الأمر يخدم، على الأقل، مصلحة استمرارية النظام. وهذه النافذة المحتملة للإصلاح المؤسسي الداخلي لا بد من تكملتها بموقف مختلف من جانب القوى الغربية عند تعاملها مع سورية.

فعلى المستوى الخارجي، ينبغي أولاً، وقبل كل شيء، تركيز الاهتمام على تشجيع الحرية الاقتصادية من خلال الدعم المباشر لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد السكان. وذلك يعني أيضاً تشجيع سورية على الانخراط في الأسواق التجارية العالمية، ودعم دخولها في المنظمات العالمية كمنظمة التجارة العالمية (WTO). فبدلاً من إعاقة حتى مجرد النظر في قبول سورية في هذه المنظمة، كما هو الحال حتى الآن، يتعين على الغرب، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الإسراع في تلك العملية، واغتنام الفرصة لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية في سورية، ومساعدتها على إصلاح المؤسسات الضرورية لتحقيق رخائها. فهذه خطوات صغيرة وممكنة التحقيق، ومن شأنها أيضاً أن تمضي بعيداً على طريق طمأنة قلق السوريين من أن الغرب يهمه مصالحه فقط ويتجاهل مصالح سورية تماماً. وفي إطار العقلية الحالية، فإن الدعم الغربي لأحزاب المعارضة السورية أدى بالفعل إلى تقويض، وليس تشجيع، مسألة الديمقراطية في سورية. وفي الواقع، باتت شرعية المعارضة نفسها موضع شك، إن لم نقل فقدت مصداقيتها بصورة تامة.

وعند تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على الدول الغربية والمنظمات الدولية أن تركز على الحوافز أكثر من تركيزها على شروط تنفيذ معيّنة، وأن تتعلم الصبر، وليس المطالبة بالتغير الاستعراضي والفوري الذي لن يحدث. ولا بد من تفضيل الانخراط الإيجابي، والبناء على الثقة في المجالات التي لا تهدد وجود النظام نفسه. وهذه المجالات هي التي ترفع من مستوى معيشة السوريين؛ إذ لا بد من إقناع هؤلاء الأخيرين بأن التعامل مع الغرب يمكن أن يتحول إلى نتيجة صافية إيجابية. ولذلك، ينبغي أن تقتصر شروط الدعم التقني والمالي على الشروط الاقتصادية فقط، ولا تنال من قاعدة النظام الحاكم.

وأخيراً، من المهم أن نذكر أن الرئيس بشار الأسد نفسه يدرك دور المؤسسات في تشجيع الديمقراطية. ففي خطابه الافتتاحي قبل ثماني سنوات، شدّد على الحاجة إلى الديمقراطية وعلاقتها بالتنمية المؤسسية والإصلاحات الإدارية. ومع ذلك، فبعد ثماني سنوات من ذلك، ومع العقوبات والعقبات الدولية، لم يتغير الوضع جوهرياً. وقد حان الوقت للأخذ بطريق آخر، طريق المكافآت وليس العقوبات أو التهديدات، ولكن علينا كلنا أن ندرك أن «الهدايا الكريمة تكون بائسة حينما يفتقر مانحوها إلى النبل والشهامة» (وليم شكسبير في مسرحية **هاملت**).

ملاحظات ختامية

يظل النظام الأوتوقراطي في سورية راسخاً (رغم بعض الإصلاحات السياسية المحدودة) بقدر ما كان حينما عزّزَ الرئيس حافظ الأسد سلطته في أوائل الثمانينيات؛ فالديمقراطية ما تزال نظاماً لم يتوصل الشعب السوري إليه بعد، رغم التنمية الاقتصادية الملحوظة، ولو غير المستقرة، منذ نيل الاستقلال. إن نظام البعث الذي أمسك بالسلطة واستولى على الدولة في أوائل السبعينيات ما يزال يحكم سورية بقبضة قوية لفترة أربعة عقود تقريباً. وقد تمكنَ من ذلك من خلال نظام القيادة والتحكم، حيث تتعرض أي معارضة مسيئة للنظام لأشد العقوبات. وفي هذه السياق، نجح النظام أيضاً في استيعاب قطاع الأعمال الذي قررت قياداته العمل بالقواعد التي وضعها النظام بدلاً من المخاطرة، إنْ لم يفعلوا ذلك، بفقد أعمالهم و/أو مواجهة الاضطهاد.

وقد مكّن النفط وصراعات المنطقة، وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من إيجاد بيئة مساعدة لسيادة الحكم الأوتوقراطي. كما أننا نجد أدلة على أن نقص الحريات الاقتصادية أدى دوراً هاماً في إعاقة الإصلاحات الاقتصادية في سورية. فبينما ينتظر الصراع العربي ـ الإسرائيلي حلاً إقليمياً/ دولياً عادلاً للقضية الفلسطينية، فإن من الممكن أيضاً خدمة قضية الديمقراطية في سورية من خلال خطوات إضافية من الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية. وهنا ينبغي التركيز على الإصلاحات التي تخدم الأقسام الواسعة من السكان، علماً بأن هذه الإصلاحات لا بد من طرحها وتطويرها داخلياً؛ إذ لا يمكن استيرادها أو فرضها من الخارج. ومع ذلك، يمكن للدول الغربية أن تشجع العملية الديمقراطية من خلال دعم المؤسسات الداخلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي ذات النفع الواسع، بدلاً من فرض العقوبات أو محاولة إعاقة دخول سورية إلى المنظمات الاقتصادية الدولية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

تقدير المعاملات باستعمال نموذج EM البسيط(*)

INDEPENDENT VARIABLE	A	B
Income	**0.453*** **	**0.569**
	-0.138	0.209
Polity	**1.054*** **	**0.942**
	-0.042	0.052
Education	**0.470*** **	**0.271**
	0.21	0.279
Neighbor Polity	**0.087*** **	**0.052**
	-0.032	0.038
Fraser Index of Economic Freedom		**0.246**
		0.18
Sub-Saharan Africa	**- 1.704*** **	**-8.685**
	-0.705	1.821
East Asian	**- .336*** **	**-3.525**
	-0.948	**1.069**
Latin American	**- .207*** **	**-2.833**
	-0.584	0.77
Colonial Legacy	**- .151*** **	**-8.455**
	-1.531	4.148
Interaction: Ethnic Fractionalization * Lagged Polity	**- .418*** **	**-0.265**
	-0.076	0.093
Net Fuel Exports	- .016***	-0.013
	-0.005	0.005
Regional Wars		
Interaction: Regional War and Sub-Saharan Africa	**7.384*** **	**31.521**
	-2.677	6.64
Interaction: Regional War and East Asian	**6.243*** **	**8.391**
	-2.916	3.221

يتبــع

تابــع

Interaction: Regional War and Latin American	**10.169*** **	**12.569**
	-2.625	3.39
Interaction: Regional War and Arab	**- 3.473*** **	**-7.555**
	-1.42	1.887
[redacted]		
	-1.101	1.496
Number of Observations	596	596

A : تقدير نموذج EM العالمي بدون مؤشر فريزر للحرية الاقتصادية

B : تقدير نموذج EM العالمي مع مؤشر فريزر للحرية الاقتصادية

(*) **العمود الأول** : المتغير المستقل/ الدخل/ نظام الحكم/ التعليم/ نظام الحكم المجاور/ مؤشر فريزر للحرية الاقتصادية/ **الآثار الإقليمية**/ أفريقيا جنوبي الصحراء/ شرق آسيا/ أمريكا اللاتينية/ **الآثار التاريخية**/ الإرث الاستعماري/ تداخل : الاختلاف الإثني× الحكم السابق/ **الآثار المحددة العربية**/ صافي صادرات الطاقة/ الحروب الإقليمية/ تداخل : الحرب الإقليمية والدول الأفريقية جنوبي الصحراء/ تداخل : الحرب الإقليمية وشرق آسيا/ تداخل : الحرب الإقليمية وأمريكا اللاتينية/ تداخل : الحرب الإقليمية والبلدان العربية/ **الثابت**/ عدد المشاهدات.

with 95 % confidence. (***)

المصدر : من تأليف الكتاب.

الفصل السادس

أبعد من النفط والحروب: دور التاريخ والجوار السياسي في تفسير نُظم الحكم الأوتوقراطية في منطقة الخليج

سامي عطا الله(*)

مقدمة

تملك بلدان الخليج الستة ـ البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والعربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة ـ أعلى مستوى معيشي في الوطن العربي، ومع ذلك فهي أكثر النظم أوتوقراطيةً. فخلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣، كان دخل الفرد في بلدان الخليج كمجموعة ١٣,٦٠٠ دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠، وهو أكثر بـ ١٣ مرة من نظيره في بقية الوطن العربي، حيث يقل عن ١٠٠٠ دولار. ومع ذلك، لم تؤدِ ثروة الخليج المتراكمة إلى الدمقرطة، كما كانت تتوقع نظرية التحديث[1]. فقد وصلَ متوسط درجة نظام الحكم في الخليج، وهي مؤشر أولي للديمقراطية، إلى ـ ٩,٢ (علماً بأن أقل درجة ممكنة هي ـ ١٠ وأعلاها هي ١٠)، مقارنة بـ ـ ٥,٥ في بقية الوطن العربي خلال الفترة نفسها، أي ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣.

لم تؤدِ التنمية الاقتصادية في منطقة الخليج إلى قيام أي ضغوط اجتماعية

(*) اقتصادي ومرشح لنيل شهادة دكتوراه في السياسة من جامعة نيويورك.

(١) Seymour M. Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959).

وثقافية هامة للسير في عملية الدمقرطة، رغم المستويات المرتفعة للتحضر، والتعليم، والتخصص المهني. فوفقاً لأدبيات لعنة الموارد (Resource Curse)[٢]، تميل الثروة النفطية إلى كبح عملية الدمقرطة لأنها تمكّن الطبقات الحاكمة في البلدان المنتجة للنفط من مقايضة الحقوق السياسية بالرفاه الاقتصادي. ولهذه المحاجة ما يبررها: فالثروة النفطية تم توظيفها للمحافظة على النظم الأوتوقراطية. ومع ذلك، فإن إمعان النظر في التطور السياسي - التاريخي لمنطقة الخليج يبين، كما يبدو، أن الثروة النفطية، بحد ذاتها، لا تفسر تلك الظاهرة. وبشكل خاص، فإن الكويت، بطبقتها التجارية النشطة تاريخياً، مثال جيد على كيفية تجلي الدينامية السياسية في تأسيس مجلس تشريعي منتخب (ولو بصلاحيات محدودة) في وقت مبكر يعود إلى سنة ١٩٣٨. لقد قصدَ مواطنو الكويت صناديق الاقتراع ١٢ مرة، على الأقل، منذ سنة ١٩٦٢ لانتخاب مجلس تشريعي (مجلس أمة) لديهم[٣]. وفي بلدان الخليج الأخرى، أدت المجموعات الدينية الأصولية في العربية السعودية، والمصالح الاستعمارية البريطانية في بلدان المنطقة السفلى من الخليج، وهي عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، دوراً هاماً في رعاية النظم الأوتوقراطية، وذلك إضافة إلى أي تأثير ممكن للثروة النفطية في هذا المجال. وتشير مؤشرات نظام الحكم إلى وجود اختلافات في درجاتها عبر الزمن كما بين الكويت من ناحية، وبلدان الخليج الأخرى من الناحية الأخرى. وكما سنبين في ما بعد، فإن أسباب هذه التباينات تسبق اكتشاف النفط في المنطقة.

لهذا الفصل ثلاثة أهداف:

الأول هو الفحص التجريبي لمحدّدات العجز الديمقراطي في بلدان الخليج. وإذ نبني على نموذج البدوي - المقدسي - ميلانت[٤] نختبر المدى الذي تتمكن فيه النظريات الأخرى من تفسير هذا العجز.

---

(٢) Giacomo Luciani, «Allocation Versus Production States: A Theoretical Framework,» in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, *The Rentier State* (London: Croom Helm, 1987), and Michael L. Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53, no. 3 (April 2001).

(٣) مارَس مجلس الأمة الكويتي صلاحياته في وقتٍ مبكرٍ من منتصف الستينيات، فارضاً استقالة وزيريّ العدل والنفط. وحينما تمّ حلّه بصورة غير دستوريّة، كانت المعارضة قادرة على المحافظة على فعاليتها السياسية، فنجحت في دحر محاولات أمير البلاد لتغيير الدستور وإضعاف سلطة المجلس.

(٤) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، و Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007).

الهدف الثاني هو تحديد العوامل الأساسية الأخرى، غير النفط والحروب، المسؤولة عن خلق نظام حكم في الكويت يختلف عن نظام الحكم في بلدان الخليج الأخرى.

و**الهدف الثالث** هو تقييم آليات تأثير النفط والحروب في نظام الحكم في تلك البلدان.

والاستنتاجات الأساسية هي كما يلي: من الناحية التجريبية، فإن مختلف نظريات الديمقراطية، بما في ذلك فرضيات التحديث والنفط والحروب، لا تفسر كلياً تواصل النظم الأوتوقراطية/الفردية في بلدان الخليج. فمع أن النفط والحروب يساعدان على فهم هذه الظاهرة، فإن موضوع أسباب تواصل هذا النظام من الحكم يتطلب استكمال تحليله بطريقة تاريخية مقارنة. وعلى وجه التحديد، قاد احتلال بريطانيا للهند في القرن التاسع عشر إلى زيادة تأثيرها في منطقة الخليج لحماية مصالحها في تلك البلاد. وكنتيجة لذلك، فإن النظم التي نشأت في بلدان الخليج في أوائل القرن العشرين كانت تتحدد بعامل قربها من الهند أساساً: فكلما اقتربت من بومباي، كانت عرضةً بدرجة أكبر لاحتمال تدخّل بريطانيا في شؤونها لحماية مصالحها الهندية. وبالنتيجة، فإن الحكام الموالين لبريطانيا تمت تقويتهم وتمكينهم على حساب المجموعات المؤثرة الأخرى. أما البلدان الأبعد، فكان تأثير بريطانيا فيها أقل نسبياً، بحيث كان الميزان المحلي للقوى محصلة نفوذ كل من القوى السياسية للمجموعات المحلية ذاتها. وهذه هي أساساً الحالة التي كانت قائمة في الكويت والعربية السعودية. ففي الكويت، أُجبر حاكمها، بسبب اعتماده المالي على طبقة التجار، على التخلي عن بعض سلطته السياسية، والاتفاق معها على تشكيل مجلس تشريعي مقابل دعمها المالي. وفي العربية السعودية، ساهم اعتماد العائلة الحاكمة المستمر على دعم المجموعات الدينية الأصولية («المطاوعة»)، لكي تبقى في السلطة، في تواصل نظام حكم أوتوقراطي/ديني صارم.

ينقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام: يفحص القسم **الأول** تجريبياً التفسيرات البديلة للديمقراطية في بلدان الخليج. ويناقش القسم **الثاني** كيف أن سنوات التكوين في بلدان الخليج في القرن التاسع عشر تفسر نوعية النظم التي ظهرت في القرن العشرين. ويحلل القسم **الثالث** آليات تأثير النفط والحروب على النظم في بلدان الخليج. وترد الاستنتاجات في القسم **الرابع**.

أولاً: هل تفسر فرضيات الديمقراطية النظم القائمة في بلدان الخليج؟ دراسة تجريبية

بناء على نموذج EMM، فإن الهدف من هذا القسم هو أن نقيِّم تجريبياً محددِّات العجز الديمقراطي في منطقة الخليج ككل، وفي الكويت على حدة. فبخلاف بلدان الخليج الأخرى، تختلف مؤشرات نظام الحكم في الكويت بدرجة كافية تبرر تقييمها على حدة. ولهذا الغرض، يتم، على التوالي، اختبار أدوار التحديث، والاستعمار، والدين، والتماسك الاجتماعي، ولعنة الموارد الطبيعية، والحروب(٥)، ثم نجري مناقشة الاستنتاجات الرئيسية.

تقوم اختباراتنا التجريبية على فرضيات موجودة في الأدبيات المعنية. والفرضية الأساسية للتحديث هي فرضية لبسيت(٦)، الذي يرى أن التحديث يقود إلى الدمقرطة. وبعبارة أخرى، فحينما تتطور البلدان، فإنها تشهد معدلات أعلى من التحضر، والتعليم والتخصص المهني. وعليه، يطالب مواطنوها بالمزيد من المشاركة السياسية التي تقود إلى الديمقراطية في نهاية المطاف. ونستعمل ثلاثة متغيرات لقياس التحديث: **أولها** الدخل، كما يتم قياسه كمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي لسنة ٢٠٠٠ كسنة أساس. وللتعامل مع مشكلة اتجاه السببية بين متغيريْ الدخل والديمقراطية، نجعل اللوغاريتم الطبيعي لدخل الفرد كمتغير لسنة سابقة. والمتغير **الثاني** هو التعليم كمتغير سابق لفترة واحدة، وهو يتكون من متوسط التحصيل الدراسي، ومتوسط أمية السكان البالغين، والتحصيل الدراسي الثانوي. والمتغير **الثالث** هو نظام الحكم في البلدان المجاورة، وذلك لتحسب آثارها في البلد المعني.

والفرضيات المتعلقة بالإرث الاستعماري لها بُعدان: يذهب **الأول** إلى أن البلدان التي استُعمرت تتمتع باحتمال أقل لأن تكون ديمقراطية، إما لأن التجربة الاستعمارية عرقلت نموها الاقتصادي، وبالتالي قللت آفاق بقاء الديمقراطية(٧)، وإما لأنها رسمت حدوداً اعتباطية للبلدان المستقلة حديثاً،

---

(٥) مصادر المقاييس موجودة في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٦) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy».

(٧) Mark J. Gasiorowski, «Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis,» *American Political Science Review*, vol. 89, no. 4 (1995), pp. 882-897.

وبالتالي فاقمت مشكلة الاختلاف الإثني فيها[٨]. البلدان التي كانت مستعمرات سابقة تأخذ الرقم ١، والبلدان الأخرى تأخذ الرقم صفر. **والبعد الآخر** للاستعمار، المستعمل في التحليل، هو الإرث الاستعماري الذي هو مقلوب عدد السنوات منذ استقلال البلد المعني.

وهناك باحثون آخرون ميزوا بين هوية البلدان الاستعمارية وعلاقتها بالديمقراطية؛ فقد ذهبَ لبسيت[٩] ولابورته وزملاؤه[١٠] إلى أن الإمبراطوريات الأوروبية المختلفة أقامت نظم حكم مختلفة في مستعمراتها. فمثلاً، تعيد هذه الدراسات الديمقراطيات التنافسية في البلدان المستقلة حديثاً إلى الاستعمار البريطاني، في حين ترتبط أكثر مستعمرات فرنسا والبرتغال وإسبانيا بنظم الحكم الأوتوقراطية. وتنص الفرضية على أن الاستعمار البريطاني يمتلك أثراً إيجابياً في الديمقراطية، بينما يترك الاستعمار الفرنسي والبرتغالي والإسباني أثراً سلبياً. وفي تحليلنا التجريبي، تأخذ المستعمرات البريطانية السابقة الرقم ١، وتأخذ غيرها الرقم صفر؛ والمستعمرات الفرنسية ١، وغيرها صفر؛ والمستعمرات البرتغالية ١، وغيرها صفر؛ والمستعمرات الإسبانية ١، وغيرها صفر.

أعارت الأدبيات المعنية اهتماماً متزايداً لأثر الدين في الديمقراطية. فهناك كُتّاب، مثل خدوري[١١]، يعتقدون أن الإسلام يشجع النظم الأوتوقراطية لأن نصوصه القانونية أو تفسيرها لا تنسجم مع فكرة الحكم الديمقراطي، بينما يرى كُتاب آخرون، مثل مارك تسلر[١٢] وألفرد ستيبان وغرام روبرستون[١٣] وجون ـ فيليب بلاتو[١٤]، أن الدين ذاته لا يحدد طبيعة النظم السياسية. وفي تحليلنا،

(٨) David Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance: European Overseas Empires, 1415-1980* (New Haven, CT: Yale University Press, 2000).

(٩) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy».

(١٠) Rafael Laporta, [et al.], «Law and Finance,» *Journal of Political Economy*, vol. 106 (1998), pp. 1113-1155.

(١١) Elie Kedourie, *Democracy and Arab Political Culture* (London: Frank Cass, 1994).

(١٢) Mark Tessler, «Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientations on Attitudes towards Democracy in Four Arab Countries,» *Comparative Politics*, vol. 34 (2002).

(١٣) Alfred Stepan and Graeme Robertson, «An «Arab» More than «Muslim» Electoral Gap,» *Journal of Democracy*, vol. 14 (2003).

(١٤) Jean-Philippe Plateau, «Religion, Politics and Development: Lessons from the Land of Islam,» Economic Research Forum, Working Paper 438 (2008).

يأخذ متغير الإسلام الرقم ١ إذا تم اعتبار أن أكثر من ٥٠ بالمئة من السكان مسلمون. وبالمثل، يأخذ متغير المسيحية الرقم ١ إذا كان أكثر من ٥٠ بالمئة من السكان مسيحيين.

وبشأن أثر التماسك الاجتماعي في الديمقراطية، تذهب الأدبيات التقليدية إلى أن المجتمعات المختلفة إثنياً تجد صعوبة أكثر في حل الخلافات وتحقيق الإجماع(١٥). وهكذا، يُعتقد أن المجتمعات المتنوعة إثنياً تميل أكثر إلى العنف والخلاف، وبالتالي فهي أقل قدرة على تأمين استمرارية الديمقراطية. وفي ضوء هذه الأدبيات، يقوم مقياسنا للتماسك الاجتماعي على مؤشر الاختلاف الإثني. فتربيع مؤشر هذا الاختلاف يلتقط الآثار المتوقعة للانقسام الشديد. كما أننا نُدخل التأثيرات المتداخلة للانقسام الإثني ومؤشرات نظام الحكم كمتغير سابق للتحسب لاحتمال أن يكون تحقيق الدمقرطة أكثر صعوبة في المجتمعات المتنوعة.

وتربط أدبيات لعنة الموارد الطبيعية النظم الأوتوقراطية بالثروة النفطية. فالبلدان التي تنتج النفط وتصدّره قادرة أكثر على إدامة النظم الأوتوقراطية لأنها قادرة على توظيف الريوع النفطية لشراء المعارضة، وبالتالي صون نظم الحكم الفردي/ الأوتوقراطي. وعليه، لا بد أن يكون للريوع النفطية الكبيرة من تصدير النفط أثر سلبي في الديمقراطية. ويتم قياس النفط من خلال نسبة صافي صادرات الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويستنتج نموذج EMM أن عوامل التحديث، والعوامل التاريخية، والاجتماعية، والدينية، المبيَّنة أعلاه، لا تفسر بمفردها تواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي، بل إن الحروب الإقليمية، سويةً مع النفط، هي التي تفسر تلك الظاهرة. ويذهب EMM إلى أن الحروب في الوطن العربي، بخلاف المناطق الأخرى من العالم، ساهمت في الإبقاء على النظم الأوتوقراطية، أي كان لها أثر سلبي في الدمقرطة. ويتم قياس الحروب الإقليمية من خلال تقسيم عدد الحروب الخارجية والأهلية في المنطقة على عدد بلدان المنطقة. وتتضمن المقاييس البديلة للحروب ما يلي: عدد القتلى في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، الذي يُقاس كلوغاريتم طبيعي؛ والحروب الأهلية العربية، مقيسة من خلال عدد القتلى في الحروب الأهلية في المنطقة العربية

---

(١٥) Donald L. Horowitz, «Democracy in Divided Societies,» *Journal of Democracy*, vol. 4, no. 4 (October 1993).

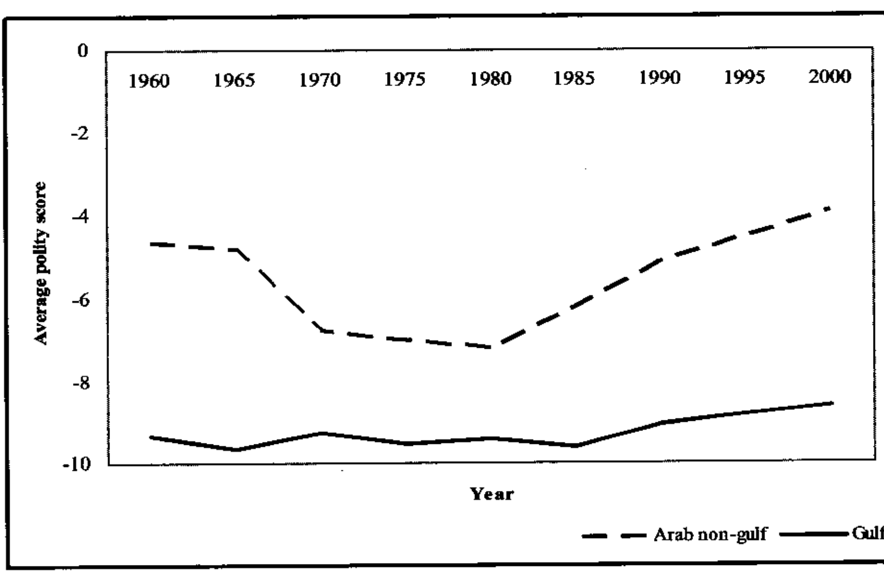
كل فترة؛ والحروب الخارجية العربية، مقيسة من خلال عدد القتلى في الحروب في المنطقة العربية التي اشتركت فيها قوى أجنبية. وجميع مقاييس الحروب هذه متغيرة لفترة سابقة.

١ ـ تقييم تجريبي لبلدان الخليج

بناء على ما تقدم أعلاه، سننظر أولاً في مؤشرات نظام الحكم التي تخدم كمقياس للديمقراطية عبر الزمن. وما تكشفه هذه المؤشرات هو أن بلدان الخليج ليست فقط بلداناً أكثر أوتوقراطية من غيرها، بل إنها لم تشهد أيضاً سوى تغير طفيف في مؤشرات نظام حكمها، وبخاصة بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٩٠. وخلال الفترة نفسها، عرفت البلدان العربية غير الخليجية أيضاً درجة أكثر من الأوتوقراطية بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٨٠، مع تحسن طفيف في مؤشرات نظام الحكم فيها منذ ذلك الحين. ومع أن كلتا المجموعتين شهدت اللبرلة السياسية، فإن معدل التغير في بلدان الخليج أقل كثيراً من البلدان العربية غير الخليجية.

الشكل الرقم (٦ ـ ١)

مؤشرات نظام الحكم في بلدان الخليج والبلدان العربية غير الخليجية، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣



المصدر: Polity IV Dataset.

ولفحص محدِّدات النظم في بلدان الخليج، نقوم باختبار الفرضيات المذكورة أعلاه. ولكن قبل ذلك، نُدخل متغيراً دمية (Dummy Variable) لبلدان الخليج، يأخذ القيمة ١ إذا كان البلد المعني هو البحرين، أو الكويت أو عمان أو قطر أو العربية السعودية أو الإمارات، ويأخذ القيمة صفر إذا كان غير ذلك. يمثل المتغير الدمية الخليجي ٣,٧٥ بالمئة فقط من المشاهدات. وننشئ متغير دمية آخر لقياس البلدان العربية غير الخليجية. ويأخذ هذا المتغير القيمة ١ إذا كان البلد عربياً ولكن غير خليجي. إن المتغير الدمية العربي غير الخليجي يضم البلدان التالية: الجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسودان وسورية وتونس واليمن. وهذه تشكل ١٠ بالمئة من المشاهدات. ويتم تفسير كلا المتغيرين الدمية من خلال المقارنة بالبلدان غير العربية. والهدف من ذلك هو أن نفسر تجريبياً المتغير الدمية الخليجي بأن نجعله هاماً إحصائياً. ومن حيث الجوهر، فما إن يكف المتغير الدمية الخليجي عن أن يُعتبر هاماً، يمكننا الاستنتاج أن نوع النظام في بلدان الخليج تفسره النظرية (ومتغيراتها) التي قادت إلى هذه المحصلة.

وتم إجراء نموذج توبت مع التأثيرات الثابتة للمجموعة كي تؤخذ في الاعتبار البيانات المقصية والمقتطعة، مع ٨٩٣ مشاهدة، التي تتضمن جميع بلدان العالم من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ٢٠٠٣، باستعمال بيانات EMM. البيانات مقسمة إلى تسع فترات T، وكل فترة من خمس سنوات، تضم عدداً متقارباً من المشاهدات N، بما أنه لم يحدث سوى تغير طفيف في المؤسسات السياسية من سنة إلى أخرى[(١٦)]. وإضافة إلى المتغيرات التفسيرية، نتحكم في

---

(١٦) كما تُستعمل الأخطاء المعيارية لوايت (White) للتعامل مع مشكلة تغاير الخطأ (Heteroskadasticity)، حيث يمكن أن يكون للأخطاء في الوحدات المختلفة تباين مختلف، أو أنها يمكن أن تكون مرتبطة زمنياً. وبعبارة أخرى، قد تتأثر أخطاء بلد ما بأخطاء البلدان الأخرى في السنة نفسها. وللتعامل مع مثل هذه الأخطاء، ينبغي للمرء استعمال الأخطاء المعيارية المصححة إذا كانت T كبيرة (أكثر من ١٥)، وهي غير حالتنا هنا، حيث T هي ٩ فقط، انظر: Nathaniel Beck and Jonathan N. Katz, «What to Do (and Not to Do) With Time-Series Cross-Section Data,» *American Political Science Review*, vol. 89, no. 3 (September 1995), pp. 634-647.

وحتى بعد التصحيح لمراعاة مشكلة تغاير الخطأ، فإن المشاهدات في النموذج ليست مستقلة زمنياً، وهو ما يقود إلى استنتاجات متفائلة. وبعبارة أخرى، إن الأخطاء في النموذج مرتبطة كسلسلة، الأمر الذي يجعل الأخطاء المعيارية غير صحيحة. وللتعامل مع مشكلة الاعتماد الزمني، تجري إضافة متغيّر تابع سابق في التوصيف. وهذا منطق بديهي بما أنّ وجود ديمقراطية في السنة t يتأثّر بما إذا كانت هناك ديمقراطية في السنة السابقة t-1 أم لا.

ثلاث مناطق: أفريقيا جنوبي الصحراء، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية.

ترد النتائج في الجدول الرقم (٦ ـ ١). والاستنتاج المشترك بين النماذج السبعة هو أن التحديث، كما تعكسه مستويات الدخل والتقليد الديمقراطي للبلد والحكم في البلدان المجاورة ـ وكلها متغيرات سابقة لفترة واحدة ـ له آثار إيجابية وهامة في الديمقراطية. ومع ذلك نلاحظ، في النموذج A، أن أياً من هذه المتغيرات، سويةً مع التعليم، لا يفسر تواصل العجز الديمقراطي في منطقة الخليج. فالمتغير الدمية الخليجي ليس سالباً وهاماً فقط، بل إن معامله أكثر ثلاث مرات من معامل البلدان العربية غير الخليجية. ولكن إضافة الظروف التاريخية في النموذج B (التي يقيسها الإرث أو الأصل الاستعماري)، والدين في النموذج C (الإسلام والمسيحية)، والانقسام الاجتماعي في النموذج D (التماسك الاجتماعي المتداخل مع الحكم)، والنفط في النموذج E (الذي يُقاس بصافي الصادرات من الطاقة، كمتغير سابق لفترة واحدة)، تقلل مُعامل المتغير الدمية الخليجي من ـ ٥,٩ في النموذج A إلى ـ ٥ في النموذج E، ولكنه يبقى هاماً إحصائياً، ومع مُعامل أعلى ممّا هو في البلدان العربية غير الخليجية.

الجدول الرقم (٦ ـ ١)

مؤشرات نظام الحكم للمتغير التابع، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣، مع خطأ معياري متين(*)

	Model A	Model B	Model C	Model D	Model E	Model F	Model G
Income	0.907	0.779	0.764	0.605	0.62	0.771	0.751
	(.226)***	(.224)***	(.225)***	(.216)***	(.215)***	(.214)***	(.208)***
Polity	0.836	0.835	0.836	1.022	1.014	1.011	1.024
	(.035)***	(.038)***	(.038)***	(.067)***	(.068)***	(.067)***	(.067)***
Education	0.322	0.35	0.327	0.389	0.399	0.272	0.291
	(0.254)	(0.267)	(0.272)	(0.254)	(0.254)	(0.245)	(0.244)
Neighbor polity	0.088	0.094	0.093	0.089	0.091	0.093	0.078
	(.042)**	(.046)**	(.045)**	(.044)**	(.045)**	(.045)**	(.042)*
Gulf	-5.954	-5.758	-5.602	-5.413	-5.071	-5.862	-4.878
	(.916)***	(1.014)***	(1.036)***	(.912)***	(.876)***	(.979)***	(1.05)***
Non-gulf Arab	-1.654	-1.866	-1.775	-1.527	-1.443	-1.912	-0.584
	(.429)***	(.483)***	(.486)***	(.485)***	(.469)***	(.526)***	(1.009)
Sub-Saharan Africa	-0.049	-0.118	-0.144	-0.346	-0.37	-0.521	-2.01
	(0.499)	(0.478)	(0.501)	(0.517)	(0.511)	(0.538)	(1.003)**
East Asia	-0.505	-0.935	-0.871	-0.824	-0.801	-0.94	-2.203
	(0.698)	(0.640)	(0.669)	(0.606)	(0.602)	(0.606)	(1.102)**
Latin America	-0.884	-1.323	-1.385	-1.019	-1.049	-1.039	-2.404
	(.431)**	(.476)***	(.52)***	(.554)*	(.583)*	(.551)*	(1.002)**
Former colony	.	-0.301	-0.346	-0.372	-0.341	-0.445	-0.427
		(0.609)	(0.649)	(0.615)	(0.615)	(0.595)	(0.609)

يتبع

تابـــع

Colonial legacy	.	-7.34	-7.351	-7.499	-7.545	-6.345	-5.219
		(2.194)***	(2.172)***	(2.141)***	(2.167)***	(2.052)***	(2.111)**
Former British colony	.	0.278	0.307	0.484	0.458	0.476	0.334
		(0.487)	(0.510)	(0.470)	(0.476)	(0.478)	(0.470)
Former Spanish colony	.	0.297	0.285	0.154	0.224	0.311	0.27
		(0.473)	(0.472)	(0.482)	(0.528)	(0.494)	(0.467)
Former French colony	.	0.427	0.492	0.458	0.457	0.51	0.291
		(0.416)	(0.474)	(0.490)	(0.484)	(0.488)	(0.500)
Former ortuguese colony	.	1.559	1.613	1.392	1.375	1.471	1.231
		(.821)*	(.868)*	(0.889)	(0.909)	(.89)*	(0.762)
Muslim	.	.	-0.035	-0.029	0.057	0.311	0.393
			(0.418)	(0.420)	(0.416)	(0.402)	(0.397)
Christian	.	.	0.199	0.286	0.3	0.767	0.666
			(0.572)	(0.557)	(0.547)	(0.540)	(0.514)
Ethnic Fractionalization	.	.	.	1.946	1.774	1.287	2.04
				(2.452)	(2.417)	(2.487)	(2.463)
Ethnic Fractionalization squared	.	.	.	-2.385	-2.014	-1.28	-1.955
				(2.750)	(2.714)	(2.785)	(2.775)
Ethnic Fractionalization *Lagged polity	.	.	.	-0.425	-0.413	-0.412	-0.428
				(.115)***	(.117)***	(.115)***	(.115)***
Net fuel exports	.	.	.	.	-0.008	-0.008	-0.01
					(.005)*	(.005)*	(.005)**
Regional wars	.	.	.	.	.	4.927	1.158
						(1.497)***	(2.890)
Regional wars* Gulf	.	.	.	.	.	.	-1.256
							(3.101)
Regional wars* Non-gulf Arab	.	.	.	.	.	.	-0.924
							(3.558)
Regional wars* Sub-Saharan Africa	.	.	.	.	.	.	8.291
							(4.196)**
Regional wars* East Asia	.	.	.	.	.	.	6.288
							(4.206)
Regional wars* Latin America	.	.	.	.	.	.	9.559
							(4.47)**
Constant	-4.59	-3.178	-3.154	-2.521	-2.697	-5.062	-4.551
	(1.701)***	(1.788)*	(1.797)*	(1.632)	(1.63)*	(1.663)***	(1.723)***
N	893	893	893	893	893	893	893

(*) **العمود الأول**: الدخل/ نظام لحكم/ التعليم/ نظام الحكم المجاور/ بلدان خليجية/ عربية غير خليجية/ بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء/ بلدان شرق آسيا/ بلدان أمريكا اللاتينية/ مستعمرة سابقة/ الإرث الاستعماري/ مستعمرة بريطانية سابقة/ مستعمرة إسبانية سابقة/ مستعمرة فرنسية سابقة/ مستعمرة برتغالية سابقة/ إسلام/ مسيحية/ الاختلاف الإثني/ الاختلاف الإثني مربع/ الاختلاف الإثني × الحكم السابق/ صافي صادرات الطاقة/ الحروب الإقليمية/ الحروب الإقليمية× خليجية/ الحروب الإقليمية× عربية غير خليجية/ الحروب الإقليمية× بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء/ الحروب الإقليمية× شرق آسيا/ الحروب الإقليمية× أمريكا اللاتينية/ الثابت/ عدد المشاهدات N

إن إضافة الحروب الإقليمية في النموذج F ترفع معامل المتغير الدمية الخليجي إلى ـ ٥,٨٦ ويبقى هاماً إحصائياً. وحينما تتداخل هذه الدمية مع الحروب الإقليمية، لتقييم ما إذا كانت لهذه الحروب آثار مختلفة في بلدان الخليج أم لا، فإن معامله يهبط إلى ـ ٤,٨٨ ولكنه يبقى سالباً وهاماً، وهو ما يشير إلى أنه لا يفسر بمفرده تواصل العجز الديمقراطي في منطقة الخليج. وهذا يتباين مع المتغير الدمية العربي غير الخليجي الذي، عندما يتداخل مع الحروب الإقليمية في النموذج G، نجد معامله يهبط من ـ ١,٩ إلى ـ ٠,٥٨ ولا يعدّ هاماً إحصائياً. وبالمثل، فبينما لا يفسر النفط بمفرده، كما يبدو، العجز الديمقراطي، فإنه أدى دوراً كبيراً في تعزيز الحكم الأوتوقراطي/الفردي. وسنتناول هذه القضية في القسم الثالث، أدناه. كما تجدر ملاحظة أن آثار الحرب الإقليمية، المتداخلة مع بلدان الخليج والبلدان العربية غير الخليجية، لها أثر سالب، ولو غير هام إحصائياً، في الديمقراطية. وهذا يتباين مع الأثر الإيجابي في الديمقراطية للنزاعات في المناطق الأخرى من العالم، كأفريقيا جنوبي الصحراء أو أمريكا اللاتينية[١٧].

وزيادة في تنقية التجارب التطبيقية المذكورة وتحقيق نموذج يتضمن الحد الأدنى من العلاقات الأساسية، نُعيد إجراء النموذج G بدون المتغيرات غير الهامة. وترد النتائج، التي لم تتغير من حيث الحجم والأهمية، في الجدول الرقم (٦ ـ ٢، العمود A). إن غياب أثر الصراعات الإقليمية في الحكم في الخليج ربما يعود إلى الكيفية التي تُقاس بها الحروب الإقليمية. وللتأكد من أن غياب الأثر لا يعود إلى مشكلة قياس، أُعيد إجراء النموذج A في الجدول الرقم (٦ ـ ٢) من خلال استبدال الحروب الإقليمية بقياسات وأنواع مختلفة من الحروب، كما في نموذج EMM. ففي النماذج B وC وD من الجدول الرقم (٦ ـ ٢)، فإن اللوغاريتم الطبيعي لقتلى الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والحروب الأهلية العربية، والحروب الخارجية العربية، وهي كلها متغيرات سابقة لفترة واحدة، تُستعمل كمؤشرات بديلة للصراع[١٨]. وتؤكد النتائج الاستنتاجين السابقين. **أولاً**،

---

(١٧) إضافة إلى ما ورد أعلاه، فقد تمّ إجراء النماذج E وF وG مع متغيّرين متفاعلين: الدخل والنفط والمتغير الدمية الخليجي والنفط. التفاعل الأول هو لتحديد الزيادة في الدخل التي ترجع إلى النفط، والثاني لاختبار الأثر الخاص للنفط في بلدان الخليج (الناتج من التداخل بين متغيري النفط والدمية الخليجي). ولكن لم تُلاحظ أيّ تغيرات كبرى في مُعاملات المتغير الدمية الخليجي. ولذلك، لم يتمّ تقديم تلك النتائج هنا.

(١٨) لأن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي يغطي فترة العيّنة، فإن هناك احتمالاً كبيراً لأن يميل قتلى ذلك الصراع إلى الأعلى مع الزمن. وللتعامل مع هذه القضية، فإننا نتحكم في الاتجاهات الزمنية في النموذجين B وE.

إن الصراعات في الوطن العربي تفشل في أن تفسر كلياً المتغير الدمية الخليجي. فمع أن قتلى الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي (نموذج B) والحروب الأهلية العربية (نموذج C) قلصت بشكل منفصل أهمية المتغير الدمية الخليجي، فإن هذا المتغير يبقى هاماً إحصائياً عند مستوى ١٠ بالمئة. وحتى حينما نتحكم في جميع الأنواع الثلاثة من الصراعات، فإن المتغير الدمية الخليجي في النموذج E يحتفظ بأهميته، وهو ما يشير إلى أن العوامل المكملة الأخرى ضرورية لتفسير تواصل النظم الأوتوقراطية في المنطقة. **ثانياً**، إن أياً من الصراعات الثلاثة، حينما يتداخل بشكل منفصل ومشترك مع المتغير الدمية الخليجي، ليس هاماً إحصائياً، وهو ما يشير إلى أن الحروب لم يكن لها أثر في نوع النظام[١٩].

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)

مؤشرات نظام الحكم للمتغير التابع ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣، مع خطأ معياري متين في نموذج يتضمن الحدّ الأدنى من العلاقات الأساسية مع مقاييس بديلة للحرب[*]

	Model A	Model B	Model C	Model D	Model E
Income	0.863	0.861	0.769	0.766	0.866
	(.18)***	(.191)***	(.182)***	(.182)***	(.192)***
Polity	1.026	1.019	1.017	1.017	1.019
	(.064)***	(.064)***	(.065)***	(.065)***	(.064)***
Neighbor polity	0.086	-0.001	0.095	0.097	-0.004
	(.039)**	-0.045	(.042)**	(.042)**	-0.046
Gulf	-5.003	-4.474	-9.604	-4.822	-8.095
	(.963)***	(2.701)*	(5.048)*	(.751)***	(4.25)*
Non-Gulf Arab	-0.742	-2.395	-3.853	-1.504	-8.891
	(0.986)	(2.834)	(2.054)*	(.716)**	(4.795)*
Sub-Saharan Africa	-2.364	-0.806	-0.611	-0.606	-0.812
	(1.021)**	(0.499)	(0.486)	(0.485)	(0.500)
East Asia	-2.449	-0.78	-0.792	-0.787	-0.783
	(1.082)**	(0.619)	(0.583)	(0.582)	(0.621)
Latin America	-2.282	-0.609	-1.036	-1.035	-0.607
	(.893)**	(0.426)	(.432)**	(.432)**	(0.426)
Colonial legacy	-5.183	-5.161	-7.431	-7.432	-5.174
	(2.127)**	(2.072)**	(2.163)***	(2.159)***	(2.081)**
Ethnic fractionalization	0.067	-0.232	-0.16	-0.152	-0.233
	(0.734)	(0.734)	(0.728)	(0.729)	(0.735)
Ethnic fractionalization *Lagged polity	-0.407	-0.416	-0.389	-0.389	-0.417
	(.11)***	(.111)***	(.112)***	(.112)***	(.111)***
Net fuel exports	-0.01	-0.01	-0.009	-0.009	-0.01
	(.005)**	(.004)**	(.005)*	(.005)**	(.004)**
Regional wars	0.938	.	.	.	.
	(3.005)				

يتبـــع

(١٩) الاختبار F لجميع الصراعات الثلاثة، متداخلة مع المتغيّر الدمية الخليجي، والبالغ ٠,١٤ يشير إلى أننا لا يمكن أن نرفض فرضية العدم، وهو ما يعني أنّ التفاعلات الثلاثة غير هامّة بالنسبة إلى الحكم عندما تؤخذ معاً.

تابـــع

Regional wars*Gulf	-1.077 (3.176)	.	.	.	.
Regional wars*Non-Gulf Arab	-0.784 (3.662)	.	.	.	.
Regional wars*Sub-Saharan Africa	8.743 (4.406)**	.	.	.	.
Regional wars*East Asia	6.499 (3.878)*	.	.	.	.
Regional wars*Latin America	9.558 (4.434)**	.	.	.	.
Israeli-Palest. bd*Gulf	.	-0.233 (0.401)	.	.	-0.083 (0.440)
Israeli-Palest. bd*Non-gulf Arab	.	0.1 (0.384)	.	.	0.53 (0.519)
Arab civil wars*Gulf	.	.	0.406 (0.433)	.	0.237 (0.369)
Arab civil wars*Non-Gulf Arab	.	.	0.213 (0.200)	.	0.36 (.205)*
Arab international wars*Gulf	.	.	.	-0.051 (0.038)	0.004 (0.056)
Arab international wars*Non-Gulf Arab	.	.	.	-0.01 (0.060)	-0.034 (0.067)
Period	.	0.377 (.073)***	.	.	0.382 (.075)***
Constant	-4.527 (1.576)***	-6.329 (1.611)***	-3.204 (1.413)**	-3.19 (1.41)**	-6.397 (1.629)***
N	893	893	893	893	893

(*) **العمود الأول**: الدخل/ نظام الحكم/ نظام الحكم المجاور/ خليجية/ عربية غير خليجية/ بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء/ بلدان شرق آسيا/ بلدان أمريكا اللاتينية/ الإرث الاستعماري/ الاختلاف الإثني/ الاختلاف الإثني×الحكم السابق/ صافي صادرات الطاقة/ الحروب الإقليمية/ الحروب الإقليمية× خليجية/ الحروب الإقليمية× عربية غير خليجية/ الحروب الإقليمية× بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء/ الحروب الإقليمية× شرق آسيا/ الحروب الإقليمية× أمريكا اللاتينية/ قتلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني× خليجية/ قتلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني× عربية غير خليجية/ الحروب الأهلية العربية× خليجية/ الحروب الأهلية العربية× عربية غير خليجية/ الحروب الخارجية العربية × خليجية/ الحروب الخارجية العربية× عربية غير خليجية/ الفترة/ الثابت/ عدد المشاهدات N.

وقبل أن نتحول إلى فحص العوامل المكملة، ننتقل من المستوى الإقليمي إلى فحص حالة الكويت. فبخلاف بلدان الخليج الأخرى، فإن مؤشرات نظام الحكم في الكويت، أي المتغير التابع، تتغير مع الزمن بشكل كافٍ لتعطي نتائج ذات معنى. والهدف هو أن ننظر في ما إذا كان من الممكن أم لا أن نحصل على فهم أفضل للعوامل الأساسية المحدِّدة لنوع النظام القائم فيها، الذي يبدو أنه مختلف عن بقية بلدان الخليج.

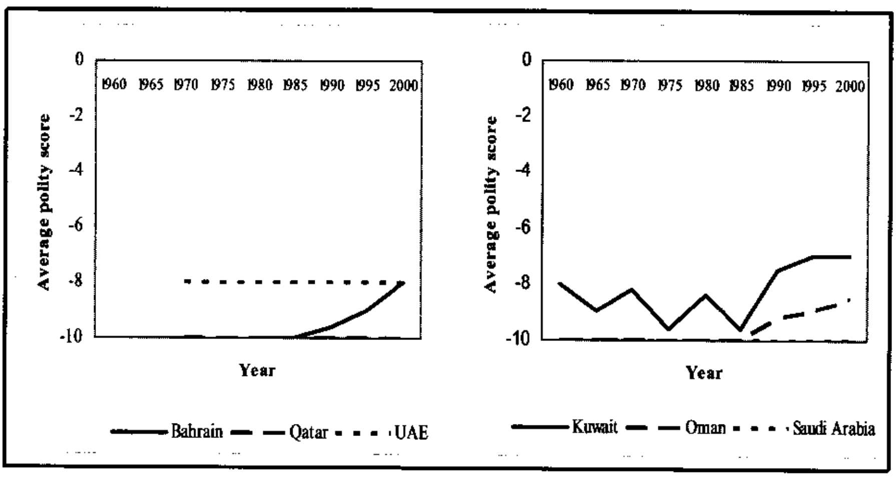
٢ ـ تقييم تجريبي لحالة الكويت

حينما ننظر إلى داخل بلدان الخليج، نلاحظ بعض الاختلاف في الوسيط

والتشتت في مؤشرات نظام الحكم. فبلدان الخليج ليست كلها أوتوقراطية بالدرجة نفسها؛ فالكويت، مثلاً، يبلغ وسيط مؤشر نظام الحكم فيها ـ ٨ (مع متوسط قدره ـ ٨,٣٦) مقارنة بمؤشر ـ ١٠ للوسيط في عمان وقطر والعربية السعودية والإمارات. كما تمتلك الكويت، والبحرين بدرجة أقل، درجة أعلى من التشتت في مؤشرات نظام حكمها، كما يقيسها الانحراف المعياري البالغ ١,١٥ و٠,٧٨ فيهما على التوالي، مقارنة بعدم وجود أي تشتت في العربية السعودية وقطر والإمارات. ومع الزمن، اختلفت أيضاً مؤشرات نظام الحكم في بلدان الخليج الستة (الشكل الرقم (٦ ـ ٢)). فمثلاً، لم تشهد العربية السعودية وقطر والإمارات أي تغير في أوضاعها السياسية في السنوات الثلاث والأربعين الأخيرة. ولم تتغير المؤسسات السياسية في البحرين وعمان إلا بعد سنة ١٩٩٠. ولكن في الكويت فقط قادت المحاولات الديمقراطية، منذ منتصف السبعينيات، إلى نظم أقل أوتوقراطيةً، وبخاصة بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي سنة ١٩٩٠. وتمتلك مؤشرات نظام الحكم في الكويت أعلى وسيط (ومتوسط) وأكبر درجة تشتت.

الشكل الرقم (٦ ـ ٢)

مؤشرات نظام الحكم في بلدان الخليج، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣



المصدر: Polity IV Dataset.

وفي ضوء التحليل العام، نتطرق الآن إلى حالة الكويت الخاصة. سنضيف متغير دمية للكويت يأخذ القيمة ١ بالنسبة إلى الكويت وصفر بالنسبة إلى غيرها.

كما يتضمن الانحدار أيضاً متغير دمية للخليج ومتغير دمية للبلدان العربية غير الخليجية التي تضم جميع البلدان العربية الأخرى. وبالأخذ بالتوصيف نفسه كما في الجدول الرقم (٦ ـ ١)، يتم إجراء جميع النماذج السبعة بالنسبة إلى الكويت. ويعرض الجدول الرقم (٦ ـ ٣) النتائج التي تبين المعاملات ذات الصلة فقط، أي إن المتغيرات الأخرى لا يتم تقديمها.

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)
مؤشرات نظام الحكم للمتغير التابع، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣
مع خطأ معياري متين بالنسبة إلى الكويت(*)

	Model A	Model B	Model C	Model D	Model E	Model F	Model G
Kuwait	1.33	1.797	1.829	1.144	1.179	1.02	0.341
	(.802)*	(1.021)*	(1.032)*	(0.771)	(.712)*	(0.679)	(0.831)
Gulf	-6.351	-6.257	-6.104	-5.742	-5.408	-6.152	-4.964
	(1.037)***	(1.13)***	(1.15)***	(.992)***	(.924)***	(1.023)***	(1.147)***
Non-Gulf Arab	-1.658	-1.833	-1.74	-1.515	-1.431	-1.9	-0.572
	(.428)***	(.482)***	(.483)***	(.484)***	(.468)***	(.525)***	(1.009)
Net fuel exports	.	.	.	.	-0.008	-0.009	-0.01
					(.005)*	(.005)*	(.005)*
Regional wars	.	.	.	.	.	4.907	1.15
						(1.498)***	(2.895)
Regional wars*	.	.	.	.	.	.	2.201
Kuwait							(1.233)*
Regional wars*	.	.	.	.	.	.	-1.928
Gulf							(3.145)
Regional wars*	.	.	.	.	.	.	-0.919
Non-Gulf Arab							(3.562)
N	893	893	893	893	893	893	893

(*) **العمود الأول**: الكويت/ الخليج/ عربية غير خليجية/ صافي صادرات الطاقة/ الحروب الإقليمية/ الحروب الإقليمية×الكويت/ الحروب الإقليمية × الخليج/ الحروب الإقليمية×العربية غير الخليجية/ عدد المشاهدات N.

ثمة ملاحظتان مهمتان:

الأولى هي أن المتغير الدمية للكويت إيجابي وهام إحصائياً في النماذج A وB وC وE، وهو ما يشير إلى أن هناك شيئاً ما يخص الكويت ويجعلها مختلفة عن بلدان الخليج الأخرى.

والملاحظة **الثانية** هي: مع أن نظرية التحديث والظروف التاريخية والدين لا تفسر درجة ديمقراطية نظام الحكم في الكويت، فإن التماسك الاجتماعي

والحروب الإقليمية قلّلا من متغيرها الدمية وجعلاه غير هام إحصائياً. فمثلاً، عند إضافة الحروب الإقليمية، فإن مُعامل المتغير الدمية هذا يقل من ١,١٧ في النموذج E إلى ١,٠٢ في النموذج F، وبالتالي يصبح غير هام إحصائياً. وعلاوة على ذلك، حينما يتداخل متغير الحروب الإقليمية مع الكويت، فإن معامل المتغير الدمية الكويتي يقل أكثر إلى ٠,٣٤ في النموذج G، بينما المتغير الدمية المتداخل إيجابي وهام، بخلاف النتيجة العامة لنموذج EMM بالنسبة إلى الوطن العربي، الأمر الذي يشير إلى أن الحروب الإقليمية كان لها أثر إيجابي في نظام الحكم في الكويت.

ولكي نفحص ما إذا كان للأنواع المختلفة من الحروب تأثير مختلف في الكويت، نقوم باختبار بدائل مختلفة للحروب، أي إن قتلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وقتلى الحروب العربية الأهلية والخارجية تتداخل مع المتغير الدمية الكويتي في النموذج الذي يتضمن الحد الأدنى من العلاقات الأساسية[٢٠]. الجدول الرقم (٦ ـ ٤)، الذي يقدّم النتائج، لا يتضمن جميع المعاملات، وذلك بهدف الإيجاز. وبخلاف الحروب الإسرائيلية ـ الفلسطينية والحروب الأهلية العربية، فإن الحروب الخارجية العربية، حينما تتداخل مع المتغير الدمية الكويتي، يكون لها أثر إيجابي وهام إحصائياً في مؤشر نظام الحكم على مستوى ١ بالمئة. وهذا يشير إلى أن حروباً معيّنة في الوطن العربي خدمت الديمقراطية في الكويت. وهذه النتيجة متينة حتى حينما نتحكم في النوعين الآخرين من الحروب في النموذج E.

نستنتج حتى الآن أن نظام الحكم في بلدان الخليج، بخلاف البلدان العربية غير الخليجية، لا يمكن تفسيره كلياً بمتغيرات التحديث، والتاريخ الاستعماري، والدين، ودرجة التماسك الاجتماعي، والنفط والحروب الإقليمية (مع مقاييسها المختلفة). ومع ذلك، تبدو الكويت كاستثناء في المنطقة؛ فالحروب الإقليمية تفسر نظام الحكم في الكويت، وأن الحروب الخارجية العربية كان لها تأثير إيجابي في اللبرلة السياسية. وفي القسم التالي، سنقوم بفحص ما يفسر تواصل النظم الأوتوقراطية في بلدان الخليج؛ ونحلل أكثر في القسم الثالث كيف أثّرَ النفط والحروب في نظام الحكم في الكويت.

---

(٢٠) لنلاحظ أن على غرار نموذج الخليج (النموذج A في الجدول الرقم (٦ ـ ٢))، فإن نموذجاً يتضمن الحدّ الأدنى من العلاقات الأساسية للكويت تم إجراؤه من خلال إزالة جميع المتغيرات غير الهامة من الانحدارات. وكنتيجة لذلك، فإن المعاملات لا تتغيّر من حيث الحجم أو الأهمية.

الجدول الرقم (٦ ـ ٤)

مؤشرات نظام الحكم للمتغير التابع، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣، مع خطأ معياري متين في نموذج يتضمن الحد الأدنى من العلاقات الأساسية مع مقاييس بديلة للحروب في الكويت(*)

	Model A	Model B	Model C	Model D	Model E
Kuwait	0.407	-2.585	6.604	0.189	5.24
	(0.760)	(3.823)	(8.299)	(0.633)	(6.099)
Gulf	-5.115	-3.225	-12.018	-4.913	-8.47
	(1.064)***	(3.904)	(8.458)	(.826)***	(6.256)
Non-Gulf Arab	-0.755	-2.401	-3.851	-1.51	-8.851
	(0.986)	(2.837)	(2.056)*	(.717)**	(4.798)*
Net fuel exports	-0.01	-0.01	-0.009	-0.009	-0.01
	(.005)**	(.004)**	(.005)**	(.005)**	(.005)**
Regional wars	0.921	.	.	.	.
	(2.996)				
Regional wars*Kuwait	1.843	.	.	.	.
	(1.181)				
Regional wars*Gulf	-1.631	.	.	.	.
	(3.194)				
Regional wars*Non-Gulf Arab	-0.765	.	.	.	.
	(3.654)				
Israeli-Palestinian bd*Kuwait	.	0.575	.	.	-0.201
		(0.572)	.		(0.615)
Israeli-Palestinian bd*Gulf	.	(0.476)	.	.	-0.231
		(0.579)	.		(0.610)
Israeli-Palestinian bd*Non-gulf Arab	.	0.101		.	0.526
		(0.385)			(0.519)
Arab civil wars*Kuwait	.	.	-0.504	.	-0.345
			-0.744		(0.667)
Arab civil wars*Gulf	.	.	0.599	.	0.337
			-0.749		(0.668)
Arab civil wars*Non-gulf Arab	.	.	0.212	.	0.359
			(0.200)		(.205)*
Arab international wars*Kuwait	.	.	.	0.122	0.135
				(.039)***	(.077)*
Arab international wars*Gulf	.	.	.	-0.082	-0.06
				(.04)**	(0.074)
Arab international wars*Non-Gulf Arab	.	.	.	-0.01	-0.34
				-0.06	-0.067
Period	.	0.378	.	.	0.382
		(.073)***			(.075)***
N	893	893	893	893	893

(*) **العمود الأول**: الكويت/ الخليج/ عربية غير خليجية/ صافي صادرات الطاقة/ الحروب الإقليمية/ الحروب الإقليمية×الكويت/ الحروب الإقليمية × الخليج/ الحروب الإقليمية ×العربية غير الخليجية/ قتلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني × الكويت/ قتلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني × الخليج/ قتلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني × العربية غير الخليجية/ الحروب الأهلية العربية × الكويت/ الحروب الأهلية العربية × الخليج/ الحروب الأهلية العربية × العربية غير الخليجية/ الحروب الخارجية العربية × الكويت/ الحروب الخارجية العربية × الخليج/ الحروب الأهلية العربية × العربية غير الخليجية/ الفترة/ عدد المشاهدات N.

ثانياً: كيف شكّل الجوار السياسي (Geo-Politics) والظروف المحلية نظم الخليج قبل الحقبة النفطية؟

يهدف هذا القسم إلى تقديم تفسير مكمل لتواصل العجز الديمقراطي في منطقة الخليج ككل، وللاختلاف القائم بين بلدان الخليج من حيث نوع النظام الناشيء فيها. منهجياً، ثمة طريقة تاريخية مقارنة تُستعمل هنا لفهم كيف تفاعلَ اللاعبون الأساسيون وحلّوا خلافاتهم حينما بدأت تتشكل السيادة على الأراضي في القرن التاسع عشر، وكيف تحولَ ميزان القوة بين المجموعات، وما هي القوى التي سبّبت التغيرات في نوع النظام. كما أن تلك الطريقة مقارنة أيضاً، لأن عندئذ فقط يمكننا الشروع في استنتاج التغيرات في نظام الحكم عبر البلدان والزمن. وإذا أبقينا الكثير من المتغيرات ثابتة، كقدرة القبائل على الحركة، والتقاليد في شبه الجزيرة العربية، والدين والثقافة الإسلامية والنفط، يمكننا أن نحاول تقدير أو استخلاص العوامل الحقيقية التي تقف وراء التباين في نظم الحكم فيها.

أرى أن التباين في نظام في منطقة الخليج هو دالة لعاملين: الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلدان المكوَّنة حديثاً في أواسط القرن التاسع عشر، وقوة وتركيب الطبقات الدينية والاقتصادية خلال السنوات التكوينية لتلك البلدان. وباختصار، كلما كانت البلدان الخليجية المعنية أقرب إلى الهند، التي أرادت بريطانيا حمايتها من منافسيها الأوروبيين وضمان سلامة الملاحة البحرية في المنطقة لخدمة مصالحها، كان التدخل البريطاني أكبر في شؤون تلك البلدان. وعليه، مالَ هذا العامل إلى تحويل ميزان القوة لصالح ذلك الحاكم المحلي الذي سعى إلى اعتراف بريطانيا به وإلى دعمها له. وبفضل دعم بريطانيا العسكري والمالي، لم يكن لدى الأمراء المحليين سوى دافع ضئيل للمساومة مع المجموعات المحلية من السكان لنيل مساعدتها المالية، الأمر الذي مكّن أولئك الأمراء من إهمال أي مطالب بالمشاركة السياسية. وهذه كانت الحالة في عمان، وعمان المتهادنة (Trucial Oman) (الإمارات العربية المتحدة، حالياً) والبحرين، وقطر.

وكلما كانت البلدان أبعد عن الهند، كان الدافع لدى بريطانيا أقل للتدخل في شؤونها المحلية، على الأقل في سنوات تكوينها. وعليه، فإن الحكم الذي نشأ فيها كان يتأثر بقوة اللاعبين المحليين، كـ «المطاوعة» مثلاً، أي القادة

الدينيين الوهابيين في العربية السعودية، والتجار في الكويت. في الحالة الأولى، شكّل عبد العزيز بن سعود (١٩٠٢ ـ ١٩٥٣) حلفاً ملائماً مع «المطاوعة» الذين منحوه الشرعية الضرورية، إذا أخذنا في الاعتبار افتقاد آل سعود صلة قوية بالأحلاف القبلية؛ وفي مقابل ذلك مَنحَهم منبراً أو مجالاً معيّناً أتاح لهم فرض تفسيرهم للإسلام حينما كان هو يوّسع هيمنته على أراضي الجزيرة العربية. وهكذا تشكلت البلدان على أساس حلف عسكري ـ ديني، حيث لم تكن هناك قيود أو مطالبات للمجموعات الأخرى (كالتجار، و«الإخوان»، والقوة العسكرية القبلية، والقبائل الأخرى) تمنع عملية تكوين البلدان.

وبالنسبة إلى الكويت، كان حاكمها يعتمد على التجار بالنسبة إلى الإيرادات الضرورية له قبل الحقبة النفطية. وقد فرضَ هذا الاعتماد بعض القيود على ميول الأوتوقراطية. وقد خرجت الكويت من هذه التجربة بحصيلة مختلفة بالنسبة إلى الحكم، مقارنة ببلدان الخليج الأخرى. فلحاجته إلى الإيرادات، كان على نظام الحاكم أن يتفاوض مع التجار، مانحاً إياهم، أحياناً، مشاركة سياسية مقابل دعمهم المالي له. ولم يكن الأمر هكذا في بلدان الخليج الأخرى؛ فالعربية السعودية اعتمدت على الزكاة (ضرائب الحج) والمساعدات البريطانية لتأمين توسعها. أما بقية بلدان الخليج، إذا أخذنا في الاعتبار موقعها الاستراتيجي والمساعدات البريطانية، فلم يكن حكامها بحاجة إلى الوصول إلى تسوية مع المجموعات المحلية مقابل الدعم المالي. وعليه، وباستثناء الكويت، كان بوسع حكام البلدان الناشئة في الخليج العربي عدم الاكتراث بالمطالب السياسية أو الاقتصادية، واللجوء إلى وسائل القوة للتعامل مع أي تهديدات محلية، عند الاقتضاء.

إن تجربة تأسيس البلدان، وبخاصة كيفية تعامل الحكام مع المطالب المحلية بالمشاركة السياسية، قد أثّرت في مجموعة من الاستراتيجيات التي لجأ إليها أولئك الحكام في السنوات التالية، حينما واجهوا التحديات والأزمات الناشئة.

١ ـ التكاليف السياسية للوقوع في جوار الهند البريطانية: حالات البحرين، وعمان، وقطر والإمارات

كان لبريطانيا عندما استعمرت الهند هدفان رئيسيان:

الأول هو حماية الهند البريطانية، وبخاصة من القوى الأوروبية، حيث

حوّلت بريطانيا بشكل فعال منطقة الخليج الدنيا إلى حدود غربية للهند.

وكان الهدف **الثاني** فرض سلامة الملاحة البحرية في الخليج لخدمة مصالحها الاقتصادية. وغالباً ما لجأت بريطانيا إلى استراتيجيات بديلة لتحقيق هذين الهدفين. فمن ناحية، فرضت على الحكام المحليين اتفاقيات لمنعهم من منح أي حقوق أو امتيازات لأي قوة أجنبية، أو الدخول في أي سياسة أجنبية بدون التشاور مع بريطانيا. واستعملت، من ناحية أخرى، القوة أو العقوبات لفرض الاتفاقية أو لإخضاع القبائل التي من شأنها تحدي نفوذها. لقد أكملت هاتان الاستريتيجيتان إحداهما الأخرى: فالاتفاقيات كانت إما تسبق استعمال القوة وإما تعقبه. والمثال الكلاسيكي على السياسة الأولى هو علاقة بريطانيا بمسقط(٢١)، بينما طُبقت السياسة الثانية على البحرين وقطر والإمارات(٢٢). وفي الحالات الأخرى، سبقَ استعمال القوة توقيعَ الاتفاقيات. وهذا كان مصير أفراد قبيلة القواسم في رأس الخيمة والشارقة (حالياً ضمن الإمارات العربية المتحدة)، وهم تجار متميزون (أو قراصنة، بحسب تسمية

---

(٢١) ردّاً على اتصال فرنسا بحاكم مسقط سنة ١٧٩٨، بعد غزوها لمصر، فرضت بريطانيا الاتفاقية البريطانية ـ العمانية (صودق عليها سنة ١٨٠٠) التي تشير إلى أن الاتفاقية بين بريطانيا وعمان سوف «تبقى حتى نهاية الزمان، وإلى أن يُنهي الشمس والقمر عملية الدوران»، انظر: Francis Owtram, *A Modern History of Oman: Formation of the State Since 1920* (London: I. B. Tauris, 2004).

ولفرض الاتفاقية، هدّدت بريطانيا حاكم مسقط بفرض حصار تجاري من الهند سنة ١٨٠٣ إذا بقي على علاقته بالفرنسيين. وفي سنة ١٨٣٩، شعرت بريطانيا، التي فقدت حينذاك اهتمامها بعمان بعد أن سيطرت على جزيرة فرنسا (موريشيوس) (Ile de France) (Mauritius)، وهو ما جعلَ الأخيرة أقلّ أهمية من الناحية الاستراتيجية، بأنها مجبرة على تجديد حلفها مع مسقط لتعويض الهيمنة التجارية الأمريكية في منطقة المحيط الهندي (ص ٣٨).

إن هذه الاستراتيجيا لفرض الاتفاقيات المقيّدة لحركة الحكام المحليين كُررت مرّة أخرى سنة ١٨٩١ حينما وعدَ السلطان فيصل بن تركي «ألاّ ينقل حق التصرف بالأراضي العمانية أبداً إلا إلى الحكومة البريطانية» (ص ٣٩).

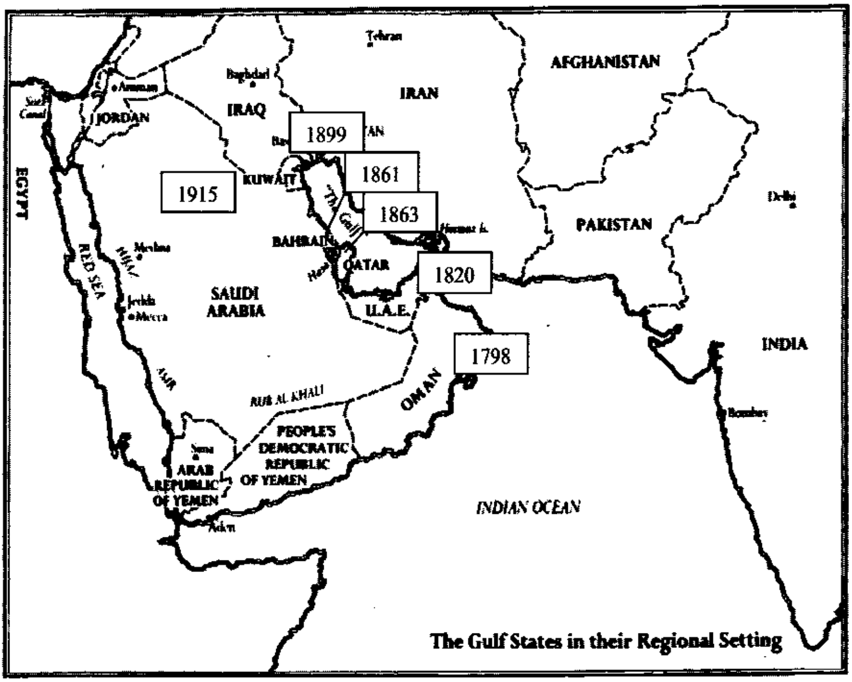
وفي سنة ١٨٩٩، سحبَ السلطان فيصل تعهّده ببناء محطة فرنسية تزوّد بالفحم الحجري في بندر جيسا، بعد تهديد بريطانيا بقصف بلاطه.

(٢٢) ردّاً على مهاجمة السفن وفرض الضرائب على التجار الهنود البريطانيين، أجبرت بريطانيا حاكم البحرين سنة ١٨٦١ على توقيع هدنة بحرية مقابل حمايته من المطالب الفارسية والعثمانية بالجزيرة. وكان من خلال هذه الاتفاقية أن نجحت بريطانيا في احتواء أي تهديدات عثمانية أو فارسية للهند. وفي العقد نفسه، لجأت بريطانيا إلى الاستراتيجيا نفسها بتوقيعها اتفاقية مع آل ثاني في قطر لضمان سلامة الملاحة. وجاءت الاتفاقية كنتيجة لهجوم البحرين وأبو ظبي على قطر، وهجوم الأخيرة المضاد على البحرين الذي أسفر عن مقتل ١٠٠٠ فرد وتدمير ٦٠٠ سفينة، انظر: Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995).

وكان يجب إنهاء هذه الحرب لأنها هدّدت الهدنة البحرية التي عقدتها البحرين سنة ١٨٣٥.

المصادر الأخرى لهم)، كانوا يهدّدون مصالح السفن البريطانية[٢٣].

الشكل الرقم (٦ ـ ٣)
بلدان الخليج



ملاحظة: تشير كل سنة من السنوات المدونة ضمن الأشكال المستطيلة إلى تاريخ توقيع كلّ بلد خليجي أوّل اتفاقية مع بريطانيا.

كان لهدف بريطانيا حماية مصالحها أثر سياسي محلي في بلدان الخليج

(٢٣) بحسب دافيدسن، اتُّهم القواسم بإغراق ثلاث سفن تجارية هندية بريطانية سنة ١٨١٦ وشنّ هجوم من مسافة ٧٠ ميلاً من بومباي سنة ١٨١٩. ردّت بريطانيا سنة ١٨١٩ ـ ١٨٢٠ بمهاجمة رأس الخيمة وساحل عمان المتهادنة بـ ٣٠٠٠ جندي، وبوارج حربية، وثمانية طرّادات، وبذلك أوقفت أي تهديد للملاحة الهندية البريطانية ومنافسة شركة الهند البريطانية. وأعقبت بريطانيا نصرها البحري بعقد اتفاقية مع حاكم الشارقة للتنازل عن جميع المراكب والأبراج المحصنة مقابل الحماية والحوافز الاقتصادية، من قبيل السماح بالوصول إلى الموانئ البريطانية. وقد أدّت مقاومة حكام عجمان والفجيرة للاتفاقية إلى هجوم بحري أجبرهم على الإذعان. وكانت حصيلة التدخل العسكري البريطاني مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بالملاحة البحرية في سنتي ١٨٣٥ و١٨٥٣. وقد أشار اللورد بالمرستون إلى أن هدف بريطانيا هو التجارة وليس السيطرة على الأراضي. انظر: Christopher M. Davidson, *The United Arab Emirates: A Study in Survival* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2005).

الدنيا؛ فقد أثّرَ ذلك في ميزان القوة لصالح الحكام الموالين لبريطانيا بثلاث طرق:

أولاً، تمتعَ الأمراء المحليون بالحماية العسكرية البريطانية مقابل قيامهم بخدمة المصالح البريطانية.

ثانياً، بسبب اعتماد الأمراء المحليين على المساعدات والريوع البريطانية، لم يكن لديهم ما يتفاوضون في شأنه مع الطبقة التجارية من أجل المساعدة المالية التي كان يمكن أن تجبرهم على التنازل عن بعض سلطتهم السياسية.

ثالثاً، إن تغلغل بريطانيا الاقتصادي في هذه البلدان أضعف الطبقة التجارية بشكل مباشر، وبالتالي أضعف قدرتها على المساومة. والمحصلة كانت ظهور حاكم طيّع في خدمة المصالح البريطانية، وبلدان قوية محلياً بسبب دعم بريطانيا العسكري والمالي لها، وطبقة تجارية ضعيفة لا تملك سوى قدرة تفاوضية ضئيلة.

إن عُمان، التي هي أقرب بلدان الخليج إلى الهند البريطانية، تجسد تغلغل بريطانيا في شؤونها المحلية، التي غالباً ما أرسلت قواتها إلى مسقط إما لمنع التهديد الداخلي وإما لاستعادة العرش. ففي سنة ١٨٦٨، مثلاً، أرسلت بريطانيا القوات الهندية لاستعادة المدينة بعد أن احتلها زعماء القبائل في المرتفعات الجبلية. وفي سنة ١٩١٣، وفي خطوة استباقية لمنع الهجوم على الأمير، أرسلت بريطانيا قواتها الهندية لحماية المدينة. ولم تكن تلك التدخلات كلها دفاعية؛ ففي سنة ١٩٢٢، قصفت بريطانيا ميناء صور، جنوبي مسقط، لقمع المعارضة للحاكم[٢٤].

وفي الحالات الأخرى، كانت لدى بريطانيا القوة لإزالة الحكام رغم خدمتهم للمصالح البريطانية. فمثلاً، خلعت بريطانيا سنة ١٩٢٣، شيخ البحرين عيسى بن علي واستبدلته بابنه[٢٥]. ولضمان الإذعان لها، نصبت بريطانيا مندوباً سياسياً دائماً لها في البحرين لتسيير شؤونها الداخلية لحوالى ٣٠ سنة بدءاً من سنة ١٩٢٦. وبعد محاولة اغتيال حاكم دبي من قبل أولاد عمه سنة ١٩٣٤، سلحت بريطانيا الشيخ سعيد المكتوم، الذي نجا من الاغتيال، وحلقت طائراتها

(٢٤) Owtram, *A Modern History of Oman: Formation of the State Since 1920*.

(٢٥) Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman* (Reading, MA: Ithaca Press, 1998).

في سماء المدينة للتعبير عن دعمها للعائلة الحاكمة. وبعد ٤ سنوات من ذلك، حينما أقام التجار مجلس شورى لإدخال الإصلاحات، قمعَ الشيخ تلك الحركة بالقوة بمساعدة من بريطانيا[٢٦].

كما أن سياسات بريطانيا جعلت الأمير تابعاً لها مالياً. فحينما امتنعت زنجبار سنة ١٨٥٧ عن دفع ٤٠,٠٠٠ دولار ماري تَريزا إلى مسقط (سنوياً، بحسب الاتفاق عند انفصال البلدين)، سدّدت بريطانيا المبلغ، وهو ما عزّز من اعتماد حكام مسقط عليها[٢٧]. ومقابل السماح بهبوط الطائرات المتجهة إلى الهند وخدمات تزويدها بالوقود، عرضت بريطانيا على حاكم الشارقة، في أواخر العشرينيات، دخلاً شخصياً قدره ٥٠٠ روبية شهرياً و٥ روبيات إضافية عن كل طائرة[٢٨]. كما استفاد حاكم دبي من تلك الامتيازات الجوية بسماحه، سنة ١٩٣٧، بهبوط الزوارق الطائرة في خليج دبي[٢٩].

وإضافة إلى ذلك، عملت سياسات بريطانيا على إضعاف الطبقة التجارية من خلال منع المتاجرة بالعبيد والسلاح - وهي تجارة مربحة - في عمان وعمان المتهادنة. كما منعت بريطانيا أيضاً مقايضة المعدات الألمانية والفرنسية باللؤلؤ في الجزيرة العربية، عن طريق مراقبة شواطئ اللؤلؤ، ومنع السكان المحليين من قبول المساعدة الأجنبية. وهكذا أصبح الخليج «بحيرة بريطانية» يُمنع فيها التجار من توسيع نشاطاتهم الاقتصادية. وبسبب إقصاء النشاطات الاقتصادية، حاول التجار في دبي إدخال الإصلاحات من خلال تشكيل مجلس تشاوري.

وباختصار، فمن أجل حماية الهند من المنافسة الأوروبية، ولضمان سلامة الملاحة البحرية في الخليج، حيّدت بريطانيا حكام عمان وقطر والبحرين وعمان المتهادنة، أو وضعتهم تحت جناحها. ومحصلة سياستها الخارجية كانت تحويل ميزان القوى في تلك البلدان لصالح الأمراء المحليين. فالتدخل البريطاني جعلَ هؤلاء الحكام أقل رغبة في المساومة أو التفاوض مع

---

(٢٦) إنّ فرض القيود على دخله الشخصي (البالغ ١٠,٠٠٠ روبية) دفعَ الشيخ سعيد إلى استعمال القوة لحلّ المجلس ومهاجمة أعضائه. انظر: Davidson, *The United Arab Emirates: A Study in Survival*.

(٢٧) Owtram, *A Modern History of Oman: Formation of the State Since 1920*.

(٢٨) وفي سنة ١٩٣٢، تمّ توسيع الاتفاقية لتشمل الطيران المدني.

(٢٩) Davidson, Ibid.

المجموعات المعارضة ما داموا لا يعتمدون عليها في الدعم المالي وما دام تهديد تلك المجموعات لا يُعتد به أو أن يكون خطراً على أولئك الحكام. وبعبارة أخرى، كانت السياسات الداخلية لتلك البلدان، وميزان القوى الناشئ، انعكاساً لموقع تلك البلدان الجغرافي الاستراتيجي.

٢ ـ قدرة «المطاوعة» التفاوضية في العربية السعودية، والتجار في الكويت

بخلاف بلدان الخليج الدنيا، كان ميزان القوى في الكويت والعربية السعودية في الساحة المحلية انعكاساً لقوة وهيكلية المجموعات الاقتصادية والدينية. ففي العربية السعودية، كان الحلف العسكري ـ الديني بين آل سعود وآل وهاب هو الذي شكّل العمود الفقري للدولة. وفي الكويت، كان الاتفاق الضمني بين الحاكم والتجار هو الذي شكّل تطورها السياسي. وقبل أن نوضح كيف أن الدينامية الداخلية شكّلت نظام الحكم، نقّدم عرضاً مختصراً للدور البريطاني.

لم تمثّل الكويت والعربية السعودية أي تهديد مباشر للهند البريطانية بسبب موقعهما الجغرافي؛ فالسعودية لم تمتلك أي ميناء هام في جانبها الشرقي بحيث يسبّب أي قلق لبريطانيا. وبالنسبة إلى الكويت، فهي في أقصى الشمال. وفي الواقع، لم توقّع بريطانيا اتفاقيات مع هذين البلدين إلا في وقت متأخر يعود إلى سنة ١٨٩٩ مع الكويت وسنة ١٩١٥ مع آل سعود، أي بعد أكثر من ١٠٠ سنة من اتفاقها مع عمان سنة ١٧٩٨، وأبعد بكثير من اتفاقياتها مع بلدان الخليج الدنيا الأخرى. ونشدَ آل سعود وآل صباح الاتفاق مع بريطانيا لتحقيق مصالحهما. فحينذاك، كانت الدينامية الداخلية التي حددت ميزان القوى في الكويت والعربية السعودية قد حلّت محل التدخل البريطاني.

أصبحت سياسة بريطانيا تجاه العربية السعودية فعالة خلال الحرب العالمية الأولى؛ ففي سنة ١٩١٥، صاغت بريطانيا حلفها مع آل سعود من خلال الاتفاقية البريطانية ـ السعودية، التي منعت بالفعل آل سعود من الدخول في أي اتفاقية مع أي قوة أجنبية، وجعلتهم يمتنعون عن اختراق أراضي الكويت والبحرين وقطر وعمان. وفي المقابل، اعترفت بريطانيا بأن أراضي نجد والأحساء وقطيف وجبيل تعود إلى آل سعود، وأن أي تجاوز عليها يقود إلى تدخل بريطانيا. وبالفعل، ساندت بريطانيا آل سعود وآل وهاب في الاستيلاء

على الجزيرة العربية[٣٠]، كما قامت لاحقاً بدور حاسم في مساعدة آل سعود على قمع تمرد «الإخوان»، وهي قوة عسكرية قبلية أدت دوراً كبيراً في توسع الدولة السعودية.

وبالنسبة إلى الكويت، فإن مبارك، بعد أن قتلَ أخاه لتسلم القيادة سنة ١٨٩٦، هو الذي نشدَ الاتصال بالبريطانيين لحمايته من الهجوم العثماني[٣١]. وهذا قاد إلى اتفاقية ١٨٩٩ التي عرضت بريطانيا، بموجبها، حماية الكويت مقابل تخلي مبارك عن حقه في «التنازل عن أي أرض أو بيعها أو تأجيرها إلى أي طرف كان»[٣٢]. وبخلاف البلدان المتهادنة الأخرى، لم تكن هذه الاتفاقية ثمرة تهديد أجنبي للهند أو حماية سلامة الملاحة البحرية. فالاتفاقية سمحت لبريطانيا بتنصيب مندوب سياسي لها في الكويت. ومع ذلك، كان تأثير بريطانيا مقيداً: فالمندوب السياسي لم يحمل أي صفة رسمية، ولم تكن كلمته مسموعة دائماً، كما أن سلطة القوانين البريطانية الرسمية كانت أضيق ممّا في بلدان الخليج الأخرى. وباختصار، بقي دور المندوب السياسي غير منظور، ولم يكن سوى دور محدود في الشؤون السياسية المحلية[٣٣].

أ ـ الحلف السياسي ـ الديني: أساس نظام الحكم في العربية السعودية

ثمة عاملان أساسيان ساعدا آل سعود في مباشرة وتوسيع الاستيلاء على الأراضي العربية السعودية. **الأول** هو دور «المطاوعة» الذين شكلوا حلفاً ملائماً

(٣٠) كما سلّح البريطانيون آل سعود بـ ١٠٠٠ بندقية، وأعطوهم مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه، ومساعدة شهرية قدرها ٥٠٠٠ جنيه، وشحنات أخرى من المسدّسات الآلية، انظر: Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002).

(٣١) حدثَ أول اتصال سنة ١٧٧٥، حينما أرسلت شركة الهند الشرقية بريدها عبر الكويت، لأنّ البصرة كانت قد تعرّضت لوباء الطاعون ومن ثم لهجوم من الفرس. وبحسب كرستال، «أرسلت شركة الهند الشرقية أيضاً سفينة إلى الكويت لتقييمها كميناء بديل للبصرة، ولاحظ قبطان السفينة ميناءها الممتاز. ورغم عدم اتخاذ أيّ إجراء، فإن هذه التحرّيات شكّلت الصلة السياسية الأولى بين بريطانيا والكويت.. فالعلاقات كانت جيّدة، ولكنها كانت محدودة لبعض الوقت. وحينما زار ستوكويلر الكويت سنة ١٨٣١، علمَ أنه لم يكن هناك أيّ أوروبي منذ سنوات. ولم يكن لبريطانيا، حتى ذلك الوقت، أيّ مصالح دائمة في الكويت»، انظر: Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, p. 22.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣٣) بحسب كرستال، «حافظت الكويت على قدر أكبر من الاستقلال بسبب دخول الكويت المتأخر في نظام الهدنة، وبُعدها عن «القرصنة» بين البلدان المتهادنة، ودورها المحدود في خروج العثمانيين من العراق والبلدان العربية الأخرى»، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢.

مع آل سعود[٣٤]. إن آل سعود، الذين كان ينقصهم النفوذ القبلي، حصلوا على الشرعية من خلال تحالفهم مع هؤلاء ما داموا «يدعمون قضية الفقهاء الدينيين»[٣٥]. وبحسب الرشيد[٣٦]، كان آل سعود يعوزهم «الأصل القبلي المعروف الذي كان سيؤمّن لهم صلة قوية بتحالف القبائل»، وموارد كثيرة لأنهم كانوا يجمعون الأتاوى بفضل الاستقرار. وقد وجدَ «المطاوعة» في سعود «الشخصية السياسية ـ الحربية، وإماماً رمزياً يمكنه إظهار قضيتهم». وبعبارة أخرى، فلكي يفرضوا تفسيرهم للإسلام، كانوا بحاجة إلى سلطة سياسية تتولى تطبيق قانون الشريعة[٣٧]. وقد ساعدوا آل سعود في فتوحاتهم من خلال تلقين السكان القرآن، قبل شن الغارات، وكيف ينبغي لهم الخضوع والطاعة لـ «ولي الأمر»، أي زعيم مجتمع المسلمين. ويجب أن تتجلى طاعتهم هذه في دفع «الزكاة»، أي الضريبة على المسلمين، والجهاد. ومن خلال ذلك، كان «المطاوعة» قادرين على ترويض السكان عن طريق حضهم على الخضوع لله. وعملياً، أدى هذا الأمر إلى تكريس ولائهم لآل سعود، وإلا «فإن معتقدات وأعمال المسلمين تتعرض للتهديد»[٣٨].

ويشكل «الإخوان» العامل الأساسي الثاني للتوسع السعودي وتعزيز البلدان؛ ففي إثر تمرد فرع عرايف من عائلة آل سعود سنة ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨، تنبّه آل سعود، الذين بدأت فتوحاتهم بالسيطرة على الرياض سنة ١٩٠٢ وشرق وجنوب نجد بين سنتي ١٩٠٢ و١٩٠٦، إلى هشاشة توسعهم. وللتغلب على الممارسة البدوية والاستقلال السياسي للأحلاف القبلية، نظمّوا قوة عسكرية تُعرف باسم «الإخوان»، وكان لها «قدرة البدو على سهولة الحركة، وولاء وشجاعة وثبات أهل المدن»[٣٩]. وكان آل سعود، بتلك

---

(٣٤) ما إن درسَ «المطاوعة» مع «العلماء» في نجد وقصيم، حتى أصبحوا متخصصين بالفقه والشعائر الدينية. وكنتيجة لذلك، أصبحوا يفرضون الطاعة للإسلام.

(٣٥) Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, p. 51.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣٧) ومع ذلك، فإن لذلك الحلف جذوراً تعود إلى سنة ١٧٤٤، عند نشوء الحلف لأول مرّة بين محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب الذي كان عالماً دينياً. كان هدف الأخير تطهير الإسلام وفرض التطبيق الصّارم للشريعة التي تضمّنت تأكيد الوحدانية، ورفض الوساطة بين الله والمؤمنين، ودفع «الزكاة»، والجهاد ضدّ من يعصون تلك المبادئ. وقد أسّس هذا الحلف الإمارة السعودية ـ الوهابية الأولى في نجد خلال الفترة ١٧٤٤ ـ ١٨١٨، التي أعقبتها المحاولة الثانية خلال الفترة ١٨٢٤ ـ ١٨٩١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦٠.

القوة، قادرين على التغلب على التوتر بين السلطة المركزية والمحيط القبلي، الذي غالباً ما قاد إلى انهيار جميع محاولات التوحيد في الجزيرة العربية. فبينما أكره «المطاوعة» السكانَ على الخضوع فكرياً لآل سعود، عمل «الإخوان» على ذلك بالطريقة الحربية. وقد نتج من اجتماع هاتين الطريقتين «نظام من الإرهاب» كان من الصعب تجنبه. ولكن هذا الحلف المقدس لم يَدم طويلاً؛ فحين توسعت الدولة بنجاح ووصلت إلى المدينة، ومكة، والطائف، ومدن الحجاز الأخرى، كان عدد من قادة «الإخوان» يأملون أن تتم مكافأتهم على نجاحهم، وذلك بالمشاركة في الغنيمة وترقيتهم إلى أمراء[٤٠]. وفي سنة ١٩٢٥، عند السيطرة على الحجاز، بدأ «الإخوان» يشككون في قيادة آل سعود. وعند تهديد قادة «الإخوان» بالتمرد، كسبَ سعود «العلماء» و«المطاوعة» إلى جانبه قبل أن يشن هجومه عليهم لإسكاتهم. وبينما رفضَ «الإخوان» أن يكونوا أدوات في يد آل سعود وطلبوا المشاركة في الحكم، رفض آل سعود أن يشاركهم أحد في أي سلطة سياسية رفضاً باتاً. وهكذا لجأ الطرفان إلى استعمال القوة لحسم الموقف.

ب ـ الدعم المالي للتجار مقابل مشاركتهم السياسية في الكويت

كان نشوء نظام الحكم في الكويت مختلفاً بصورة متميزة عن مثيله في كل من بلدان الخليج الدنيا والعربية السعودية. ففي المجموعة الأولى، التي اندرجت تحت حماية بريطانيا، لم يجد الحكام المحليون سوى حاجة ضئيلة للتفاوض مع مجموعات المعارضة. وبخلاف العربية السعودية، فمنذ وصول بنو عتب إلى الكويت التي استوطنوها، كان الحكم يتميز بالإجماع والاتفاق بين القبائل[٤١]؛ فصعود آل صباح كعائلة حاكمة لم يتحقق لا بالقوة ولا بالدعم من جانب بريطانيا. وبحسب كرستال[٤٢]، ثمة رؤيتان لكيفية وصول تلك العائلة إلى السلطة:

الرؤية **الأولى** تقول إن ذلك تحقق عن طريق تقاسم العمل بين القبائل

(٤٠) بحسب الرشيد، توقّعَ كل من الدواش وبن بجاد، وكلاهما من قادة «الأخوان»، أن يصبح أميراً على المدينة والطائف، على التوالي، انظر: المصدر نفسه.

(٤١) Paul Salem, *Kuwait: Politics in a Participatory Emirate*, Carnegie Papers; 3 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2007).

(٤٢) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*.

الكبرى الثلاث. ففي سنة ١٧١٦، توجهت قبيلة آل صباح لإدارة المنطقة، بالتشاور مع آل خليفة الذين انصرفوا إلى شؤون التجارة، وآل جالهيمه الذين اتجهوا إلى التجارة البحرية.

والرؤية **الثانية** هي أن آل صباح، المعروفين بمهاراتهم الدبلوماسية، اختارتهم القبائل لترؤس وفد إلى البصرة كي يعربوا عن نياتها السلمية في الاستقرار في الكويت. فقبيلة آل صباح، المعروفة بتجارة القوافل، كانت قادرة على الوصول إلى الصحراء وتولّي جباية الضرائب. وتشير كلتا الرؤيتين إلى أن الإجماع كان العامل الأولي لظهور عائلة آل صباح على رأس النظام السياسي، وإلى أن ميزتها النسبية لم تكن الثروة، أو التقوى أو المهارات العسكرية، بل الدبلوماسية ومهارات التفاوض.

ولأن العائلة المالكة كانت تفتقر إلى الريوع أو المساعدات، فإنها كانت تعتمد مالياً على الطبقة التجارية الكبيرة، وهي جماعة متماسكة ونشيطة في تجارة اللؤلؤ. ثمة ثلاثة عوامل ساعدت على تقوية تلك الطبقة. العامل **الأول** هو موقع التجار الجغرافي؛ فإضافة إلى كون التجار خارج نطاق العالم المباشر لمصالح الهند البريطانية، صاروا، بعد انهيار تجارة اللؤلؤ خلال الحرب العالمية الأولى، يعملون في تجارة القوافل بين البصرة وحلب[٤٣]. وفي ظل غياب أي نشاط اقتصادي مكمل، فمن الممكن أنهم عانوا مصير نظائرهم في البحرين، الذين اضطروا أخيراً إلى الهجرة بسبب تراجع تجارة اللؤلؤ. وهنا أيضاً كان الموقع في صالح الكويت. كما أن العمال كانوا مشدودين إلى التجار بسبب ديونهم التي عززت بالفعل من قدرة التجار التفاوضية أمام الأمير. وأخيراً، كان التجار مجموعة مترابطة من خلال أواصر الزواج التي مكنّتهم من المحافظة على هويتهم كمجموعة. وكان هذا أمراً مهماً بشكل خاص كلما اضطروا إلى التحرك لحماية مصالحهم.

كان معنى هذا الاعتماد على طبقة التجار أن آل صباح لم يكن بوسعهم أن يحكموا بدون قيود، ولا بد لهم من مداراة مصالح التجار. وكردّ على زيادة الضرائب لتمويل مغامرات مبارك الحربية[٤٤]، هدّدَ التجار بمغادرة الكويت.

---

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) فرضَ مبارك، سنة ١٩٠٩، ضرائب جديدة على الاستيراد، واللؤلؤ، والمساكن، والحج، إضافة إلى مراقبة الأسعار.

وركبَ التجار سفنهم، مع أصولهم المنقولة، ومعهم عمالهم، مطالبين الحاكم بالتراجع عن الزيادة الضريبية، وهو ما حصلَ[٤٥]. ويمثل هذا التهديد الملموس حالة واضحة على أن آل صباح لم يكونوا قادرين على الحكم المطلق. وفي الواقع، دعا التجار إلى تكوين مجلس لحماية مصالحهم، سنة ١٩٢١، حينما خشوا أن يحاول الأمير الاعتداء على مصالحهم. وهذه هي المرة الأولى التي طالبَ فيها التجار بمأسسة سلطتهم من خلال مجلس محدد. وحينما أصبح جابر الأحمد أميراً، وعدَ التجارَ بالتشاور مع المجلس «بشأن كل القضايا الهامة». ومع ذلك، فإنه لم يدعُ المجلس إلى الانعقاد قط، وبذلك انهارت محاولة التجار لمأسسة سلطتهم.

وأمام الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الحصار السعودي، ومنافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني، والكساد العالمي، وضرائب الأمير الباهظة، شرع التجار في تنظيم أنفسهم سياسياً[٤٦]. وقد تتوجت جهودهم أخيراً بتكوين مجلس تشريعي سنة ١٩٣٨. وقدّمَ التجار إلى الأمير عريضة لتكوين مجلس تشريعي منتخب يتكون من ١٥٠ من الوجهاء الذين ينتخبون مجلساً من ١٤ عضواً[٤٧]. ومع أن الأمير رفضَ المصادقة على المجلس في بداية الأمر، فإنه أذعنَ في نهايته. وقد شكّل الانقسام القائم داخل العائلة المالكة عاملَ ضغط هاماً على الأمير لكي يرضخ لمطالب التجار. وكان عبد الله السالم، الذي تم تجاوزه في الاستخلاف ولكنه، أخيراً، خلَفَ أحمد في الحكم سنة ١٩٥٠، متعاطفاً مع مطالب التجار، وربما ساهم في الحد من سلطة الأمير.

ولم تكن مطالبة التجار بالمشاركة السياسية هدفاً بذاته؛ بل قُصد بالمجلس أن يكون وسيلة تتيح للتجار حماية مصالحهم الاقتصادية من خلال تمرير القوانين الملائمة ورفض القوانين غير الملائمة. ورغم قصر فترة عمل

---

(٤٥) وفي الواقع، هاجرَ بعض مشتري اللؤلؤ الأثرياء إلى البحرين، وتبعهم التجار على متن ١٧ سفينة. ولتقوية تهديدهم للعائلة الحاكمة، فإن أغنى تاجر، وهو هلال المطيري، وعدَ بالتخلي عن ديونه المترتبة على كل من تبعه، انظر: المصدر نفسه.

(٤٦) قبل تأسيس ذلك المجلس، انتخب التجار مجلساً للتعليم ومجلساً بلدياً بحيث صار التجار، من خلالهما، قادرين على التنظيم والمناقشة والتحرك سياسياً.

(٤٧) حينما التقى التجار سراً لتحديد عدد من الإصلاحات حول مظالمهم الاقتصادية، بالغت الحكومة في ردّ فعلها من خلال اعتقال وضرب معارض أفشى أسماء التجار القياديين المنظمّين للحركة. وقد خدمَ ذلك كعامل مسرّع بالنسبة إلى التجار للمطالبة بمجلس منتخب.

المجلس (ستة شهور فقط)، نجح التجار في إلغاء ضريبة اللؤلؤ، والرسوم المفروضة على الصادرات، والضرائب المفروضة على الاستيراد من الفواكه والخضروات، والاحتكارات. كما أنهم حضّروا قانوناً أساسياً يتيح، بين أمور أخرى، للشعب وممثليه المنتخبين، كمصدر للسلطة، توسيع مسؤوليتهم لتشمل الموازنة، والعدل، والأمن العام. ووسعوا سلطتهم أيضاً لتمتد إلى جمع وتوزيع الإيرادات الحكومية. ولم يعمد أحمد الصباح إلى حل المجلس إلا حينما حاول المجلس مد سلطته إلى «السيطرة على النفط كخطوة تالية». ومع ذلك، شعرَ الأمير بأنه مجبر على الدعوة إلى انتخابات جديدة، ولكن ضمن قائمة أوسع (٤٠٠) ومجلس من ٢٠ عضواً، آملاً بأن تكون محصلة كل ذلك في صالحه. ولكنها لم تكن كذلك. وحينما حاولَ الأمير حمل المجلس على الموافقة على دستور يعزز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، تم رفض ذلك الدستور؛ وفي آذار/مارس ١٩٣٩، تم حل المجلس واعتقال أعضائه(٤٨).

ورغم قصر هذه التجربة، فإنها توضح نقطة هامة في العلاقة بين الأمير والتجار؛ فالأول لم يكن قادراً على أن يحكم بسلطة مطلقة. ذلك بأن مجلس سنة ١٩٣٨، الذي كان هو نفسه ثمرة سنوات من الصراع على السلطة السياسية التي بدأت رسمياً في العشرينيات وتحولت في الثلاثينيات إلى مجالس منتخبة لشؤون البلدية، والتعليم، والإدارات الحكومية الأخرى، ساهمَ في تعزيز اتجاه البلاد نحو الديمقراطية. ولنتذكر أن فكرة إقامة مجلس تشريعي لم تنضج إلا من خلال مجلس التعليم، وفي ما بعد قيام مجالس بلدية. وحتى بعد حل تلك المجالس، بقي الكثير منها في مكانه لغاية منتصف الخمسينيات. وفي الواقع، أجرى الأمير، في سنتي ١٩٥١ و١٩٥٤، انتخابات لتلك المجالس التي تولت شؤون الصحة والتعليم والدين والبلدية، وكان عدد الناخبين قد وصل إلى ٥٠٠٠ ناخب. وكانت نتيجة هذه التجربة باهرة؛ إذ إنها توجت جهود المعارضة في إقامة مجلسٍ معترف به، شكّلَ في ما بعد الحد الأدنى لمطالب الحقوق السياسية. ولكن تلك التجربة أتاحت للأمير أيضاً، إذا أخذنا في الاعتبار القيود المفروضة عليه، وسيلة

(٤٨) وبعد حل المجلس، وجدَ الأمير لدى أحد أعضاء المجلس رسالة موقّعة من قِبل الأعضاء الآخرين، تدعو ملك العراق غازي إلى ضم الكويت إلى العراق.

سياسية يواجه بها التهديدات الداخلية والخارجية لضمان بقائه.

ومن الجدير أن نشير إلى الكيفية التي تابعت بها بريطانيا تلك الأحداث. فبحسب تيترول[٤٩]، ساندت بريطانيا، في البدء، الحركة الديمقراطية للتجار في فترة ١٩١٨ ـ ١٩٢١؛ ولكنها لم تقم في سنة ١٩٣٨ بالمساهمة في تعزيز المشاركة الديمقراطية، بل الحد من دور الأمير. ومن الناحية الفعلية، حينما توسعت صلاحيات المجلس لتشمل النفط أو الأمن، وهما حقلان هامان بالنسبة إلى بريطانيا، سحبت الأخيرة دعمها للتجار، خشية أن ينقلب المجلس على مصالحها، رغم موالاته لها. ووفقاً لكرستال[٥٠]، حينما أخطرَ الأميرُ المندوب السياسي بأنه ينوي حل البرلمان، كان رد دي غوري (De Gaury) أن الأميرَ لا ينبغي «أن يخشى من الفشل». وبعد ذلك، أبلغ المندوبُ السياسي المكتبَ البريطاني في الهند أن «ميزان القوى بين الأمير والمجلس قد تعدلَ لصالح الأول، وهو ما يناسبنا»[٥١].

وباختصار، شكلت طبيعة وتركيبة التحالف بين الحاكم والمجموعات المحلية الأخرى، في ظل غياب بريطانيا النسبي، نظام الحكم في سنوات التكوين. ففي العربية السعودية، باشرَ التحالف العسكري ـ الديني عملية تكوين وتوسيع الدولة السعودية بدون حاجة إلى التنازل للمجموعات الأخرى سياسياً. وفي الكويت، قاد اعتماد الأمير على التجار، زائداً قدرة الأخيرين على التنظيم والمطالبة بالمشاركة السياسية، إلى تأسيس المجلس التشريعي. لاحظْ أن مجلس سنة ١٩٣٨ كان ثمرة سنوات من الجهود والضغط من قبل التجار لكي تكون لهم كلمة في عملية صنع القرار. وحتى بعد حل ذلك المجلس، فإن الكثير من المجالس المنتخبة بقيت نشيطة حتى فترة الخمسينيات. ومع تسييس مختلف المجموعات في الكويت، فإن جهودها التقت عند مطلب استعادة المجلس؛ فنجاح التجار سنة ١٩٣٨ قدّمَ الدافع لهذه المجموعات، في المراحل اللاحقة من تاريخ الكويت، كي تطالب بما لا يقل عن مجلس تشريعي.

---

(٤٩) Mary Ann Tetreault, «Autonomy, Necessity, and the Small State: Ruling Kuwait in the Twentieth Century,» *International Organization*, vol. 45, no. 4 (Autumn 1991).

(٥٠) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar.*

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥١.

ثالثاً: من دول المرور العابر إلى دول جيو ـ سياسية: كيف أثّر النفط في نُظم الخليج

كان اكتشاف النفط في الخليج أوائل الثلاثينيات نقطة تحول كبرى في التاريخ السياسي لبلدان الخليج. فلأن هذه البلدان تختزن ثلثي احتياطات العالم من النفط، فإن أهميتها الجغرافية ـ الاستراتيجية شدّدت من التدخل الخارجي، وقادت إلى حروب في المنطقة العربية للسيطرة على مواردها النفطية، إضافة إلى كونها طريق مرور عابر إلى أوروبا وآسيا. فمن أزمة السويس سنة ١٩٥٦ إلى الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، كان النفط عاملاً أساسياً.

ولكن بينما عزّز النفط وضع الحكام من خلال تقليل اعتمادهم على الضرائب المحلية، فإنه لم يغّير من طبيعة العلاقة بين الحكام والمواطنين في بلدان الخليج العديدة، من حيث إن النفط حل محل المساعدات البريطانية ـ الريعية، والريوع من النشاطات الاقتصادية الأخرى. إن أثر الثروة النفطية في مقارنة الولاء السياسي للمواطنين مقابل رفاههم الاقتصادي له عيوبه. وفي الواقع، خلقت تلك الثروة مظالم لدى قطاعات معيّنة من السكان، غالباً ما طفت على السطح خلال الأزمات الإقليمية، كأزمة السويس والحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٦٧. وكثيراً ما لجأ الحكام إلى القمع والنفي والترحيل في مواجهة الأزمات الطارئة. ولكن الكويت فقط هي التي شهدت، إضافة إلى استعمال تلك الاستراتيجيات، لجوء الأمير إلى المجلس كوسيلة سياسية مناسبة للتعامل مع المعارضة.

١ ـ النفط عزّز سلطة الحكام، ولكن بصورة نسبية فقط

ثمة ثلاث نظريات بشأن كيفية تشجيع النفط للنظم الأوتوقراطية. النظرية **الأولى** تتعلق بالضرائب؛ ففي حين تقود الضرائب عادة إلى إقامة مجالس تمثيلية[٥٢]، يرى لوسياني[٥٣] أن الريوع النفطية تكسر هذه الصلة لأن الحكومات لم تعد تعتمد على الضرائب لتمويل الإنفاق، وهو ما يثبّط بالفعل

(٥٢) Charles Tilly, *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975).

(٥٣) Luciani, *The Rentier State*.

محاولات المشاركة السياسية. والنظرية **الثانية** تتعلق بالإنفاق؛ إذ توفِّر الإيرادات النفطية للدولة وسيلة فعالة لشراء ولاء السكان من خلال تقديم الخدمات(٥٤). والنظرية **الثالثة** تتعلق بإعاقة تشكيل المجموعات الاجتماعية المستقلة، التي يمكن أن تطالب بالمشاركة السياسية(٥٥).

لقد عززت الثروة النفطية سلطة حكام الخليج من خلال تأمين استقلالهم المالي عن السكان، كما تجسدَ هذا الأمر في حالة الكويت. فبسبب اعتماد الأمير على التجار مالياً، قبل الحقبة النفطية، نجحوا في إجباره على منحهم الحقوق السياسية من خلال تكوين المجلس التشريعي سنة ١٩٣٨. ولكن ما إن أصبح النفط مصدراً هاماً للإيرادات، حتى شعرَ الأمير بأنه قوي إلى حد امتلاك القدرة على نقض الفهم الضمني بين العائلة الحاكمة والتجار، وذلك عبر حل المجلس. فضخامة الثروة النفطية لم تجعل الأمير مستقلاً عن التجار فقط، بل مكّنته أيضاً من تسديد جميع ديون العائلة الحاكمة لهم.

وفي بلدان الخليج الأخرى، لم يكن لاعتماد الحاكم على التجار أو المجموعات الاقتصادية الأخرى وجود في المقام الأول؛ إذ اعتمد معظمها إما على أنواع أخرى من الريوع كالمساعدات البريطانية (العربية السعودية، وعمان المتهادنة)، وإما على الإيرادات المجباة من هبوط الطائرات، وتسهيلات تزويد الطائرات بالوقود، وامتيازات السماد الطبيعي، وصلاحية استخراج الأُكسيد الأحمر (عمان المتهادنة)، وإما على الضرائب الدينية غير المباشرة كضريبة الحج أو «الزكاة» (العربية السعودية)، وإما على الاستثمارات الخاصة للحاكم نفسه (قطر). إن أياً من هذه الضرائب لم تكرِه الحاكم على المساومة مع أي مجموعات محلية. وفي العربية السعودية، أُجبر التجار على دفع الضرائب لتمويل الفتوحات العسكرية لآل سعود. فلأن الجيش كان قادراً على سحقهم، لم يكن التجار قادرين على انتزاع أي تمثيل سياسي مقابل مواردهم المالية. وفي قطر، بعد صدمة صناعة اللؤلؤ، غادرَ العديد من التجار البلاد بحثاً عن فرص مربحة في أماكن أخرى، في حين كان التجار الباقون بمثابة مجموعة

---

(٥٤) Ricky Lam and Leonard Wantchekon, «Political Dutch Disease,» New York University (10 April 2003), <http://www.nyu.edu./gsas/dept/politics/faculty/wantchekon/research/lr-04-10.pdf>, and Ross, «Does Oil Hinder Democracy?».

(٥٥) Robert D. Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

صغيرة لا تقوى على المطالبة بأي حقوق سياسية[٥٦]، وفي عمان، قادت سياسات البريطانيين الاقتصادية إلى الركود الاقتصادي، وإلى هجرة السكان من الساحل أخيراً[٥٧].

ثانياً، طوّر الحكام، عبر شراء الولاء السياسي، برامج للرفاه المعيشي شملَ الإسكان والخدمات الصحية للسكان بشكل عام. وفي الكويت، كانت الخدمات، التي تضمنت أيضاً المساعدات السكنية والماء والكهرباء، إضافة إلى إعانة شهرية، تُقدم إلى العائلات ذات الدخل المتوسط والأدنى، وكبار السن، والعاجزين، والأرامل[٥٨]. كما قام الحكام بشراء ولاء التجار من خلال المعاملة التفضيلية، والاحتكارات، ومنح الصفقات، والعقود العقارية والأراضي (عبر برنامج الاستحواذ)[٥٩]. وإضافة إلى شراء ولاء السكان والتجار، كانت العائلة الحاكمة أهم مجموعة مستفيدة من الريوع النفطية. ولإرضاء أعضاء تلك العائلة، لجأ معظم حكام الخليج إلى إعطائهم ثلاثة أنواع من المكاسب: الإعانات، والمناصب الحكومية، والأراضي. فالحاكم كان عليه أن يرضيهم لتجنب أي تمرد، وكان في الوقت نفسه يعمل على احتواء طلباتهم لكي لا يتسبب بإفلاس الدولة. وفي العربية السعودية والكويت، لم يلجأ الحاكم إلى المال فقط، بل قام بتوزيع المناصب الحكومية على العائلة الحاكمة، وذلك لإعطائهم دوراً ما في النظام من جهة، ولمراقبتهم من جهة أخرى. وفي قطر، وجد الأمير عبد الله، الذي تحدى خلافته ١٢ من إخوته سنة ١٩١٣، صعوبة في إرضائهم أو تأديبهم[٦٠].

كما تم استعمال الإيرادات النفطية أيضاً لشراء رضا وجهاء القبائل القديمة،

---

(٥٦) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar.*

(٥٧) Owtram, *A Modern History of Oman: Formation of the State Since 1920.*

(٥٨) Mary Ann Tetreault and Haya Al-Mughni, «Gender, Citizenship and Nationalism in Kuwait,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 22, nos. 1-2 (1995), pp. 64-80.

(٥٩) في سنة ١٩٦١، قدّمت حكومة الكويت قانوناً تجارياً لضمان أن يكون أي مشروع استثماري أجنبي مملوكاً بنسبة ٥١ بالمئة من قبل المواطنين الكويتيين، وهو ما ضمنَ للتجار التمتّع بمكاسب النفط. وهذه السياسة تمّ اتّباعها في جميع بلدان الخليج الأخرى. انظر: Mary Ann Tetreault, «Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), and Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*.

(٦٠) لاحظْ أن الخلافة في قطر، منذ بداية القرن العشرين، كانت مثيرة للنزاعات على الدّوام؛ فعبد الله (١٩١٣ ـ ١٩٤٨) وعلي (١٩٤٩ ـ ١٩٦٠) تنازلا كلاهما عن الحكم، وأحمد (١٩٦٠ ـ ١٩٧٢) وخليفة (١٩٧٢ ـ ١٩٩٥) أُزيحا عن الحكم.

وبخاصة في العربية السعودية. ومع ذلك، ينبغي الحرص على عدم المبالغة في أهمية النفط في تحويل البلدان من الوظائف الاستخراجية إلى الوظائف التوزيعية. وفي الواقع، حلت الريوع النفطية محل المساعدات العثمانية، والبريطانية في ما بعد في العربية السعودية، التي وُظفت للتوزيع على القبائل المختلفة مقابل ضمان ولائها. وبحسب الرشيد[٦١]، فإن النفط رسّخ آلية توزيع معيّنة كانت موجودة أصلاً قبل اكتشافه. فالتغير الحقيقي كان في مقدار المكاسب الممنوحة وتنوعها.

ومع ذلك، لم يخلُ هذا الأمر من المشكلات؛ إذ إن الريوع النفطية لم تكن قادرة على شراء ولاء مجموعة ما بشكل دائم ولا على تفادي التوترات والخلافات بسببها. وبعبارة أخرى، أثبت النفط بسرعة، كأداة للسلطة، أن له حدوداً في ذلك المجال. فإساءة استعمال الريوع النفطية خلقت مظالم لدى مجموعات معيّنة كانت قادرة على التعبئة السياسية وتحدي الدولة، إما بشكل سلمي من خلال المطالبة بالحقوق، وإما من خلال التظاهرات وأعمال الشغب[٦٢].

وهذا يأخذنا إلى الآلية الثالثة، حيث تتيح الريوع النفطية للحكومات السلطة لكي تمنع تنظيم المجموعات التي يمكنها أن تطالب بالحقوق السياسية في نهاية المطاف. ومن الناحية العملية، ليس هناك أدلة على أن البلدان المنتجة للنفط نجحت كلياً في ذلك. ففي عدد من المناسبات، كانت مجموعات المعارضة تلجأ إلى طرق بديلة حينما كانت تُمنع من التنظيم والاجتماعات العامة. ففي البحرين والكويت، كانت مجموعات شيعية تلتقي في المآتم، أي المناسبات الحزينة، أو في الحسينيات، كأماكن للقاء. كما وجدت المعارضة العلمانية في الكويت مخرجاً في الديوانيات، وهي مجالس لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية[٦٣]. وفي الكويت في الخمسينيات، كانت المعارضة تلتقي

---

(٦١) Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*.

(٦٢) Gwen Okruhlik, «Rentier Wealth, Unruly Law, and the Rise of the Opposition: The Political Economy of Oil States,» *Comparative Politics* (April 1999).

(٦٣) يشير مصطلح الديوانيات إلى غرفة في بيت كبير، حيث يجلس أعضاء العائلة مع الأقارب والأصدقاء. وترى تيترول، أن الديوانيات خدمت كـ «بديل معقول للمجتمع المدني في الشأن العام.. يمكن العمل به بدون إذن من الحكومة». انظر: Tetreault, «Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights,» and Shafeeq Ghabra, «Voluntary Associations in Kuwait: The Foundation of a New System,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991).

في مختلف الأندية، كنادي الخريجين، ونادي المعلمين، ونادي الثقافة القومية. وفي البحرين، وبسبب أعمال الشغب الكبرى بين السنّة والشيعة خلال أيام عاشوراء، شكّل أعضاء من الجماعتين مجلساً تنفيذياً أعلى للمطالبة بالمشاركة السياسية. أما في السعودية، فإن عدم قدرة مجموعات المعارضة على التنظيم أُرجعت إلى المراتب الاجتماعية القائمة من قَبْل (كالمناطقية، القبلية) وليس إلى الريوع النفطية(٦٤).

إن تذمر ومظالم مجموعات المعارضة كانت تتفجر في الغالب عند وقوع أحداث إقليمية، كالحروب والثورات. ثمة مجموعتان كانتا تتحدى الدولة منذ الثلاثينيات وحتى الوقت الحاضر. المجموعة **الأولى** تضم العلمانيين والوطنيين والناصريين الذين انضموا إلى المجموعة **الثانية** ـ أي عمال النفط ـ في إضراباتها وتمردها، وكانوا كلهم متأثرين كثيراً بأحداث قومية، مثل تقسيم فلسطين، وأزمة قناة السويس سنة ١٩٥٦، والحرب الإسرائيلية ـ العربية سنة ١٩٦٧. وكانت هاتان المجموعتان محرومتين اقتصادياً وسياسياً في أغلب الأحوال. كان عمال النفط يضربون عن العمل لتحسين أحوالهم، ولتصفية السياسات التمييزية العنصرية التي تمارسها الشركات الأمريكية والبريطانية. وكان هذا بشكل خاص هو الحال في قطر وفي شركة أرامكو في العربية السعودية(٦٥). وفي سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٦، طالبَ عمال النفط البحرانيون، سويةً مع الطلاب والمثقفين، بالمشاركة السياسية وإنهاء النفوذ البريطاني في الجزيرة. وفي سنة ١٩٦٧، هاجمَ الطلاب الدارسون في شركة أرامكو منشآت الشركة بعد وقوع الحرب العربية ـ الإسرائيلية.

ومنذ السبعينيات، تحولت الأحداث القومية التي كانت تؤثر في الخليج من منطقة المتوسط إلى محيط بلدان الخليج؛ إذ استقطبت الثورة الإيرانية المجموعات التي كانت، حتى ذلك الوقت، تساند النظم القائمة. فقد انتفض الإسلاميون الشيعة سنة ١٩٧٩ ضد السياسات التمييزية للدولة في العربية السعودية. كما تعبأت المجموعات السنّية ضد حكوماتها لعدم تطبيق القواعد الإسلامية للسلوك بدرجة كافية من الصرامة. فقد اعتبرت تلك المجموعات

---

(٦٤) Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*.

(٦٥) Robert Vitalis, *America's Kingdom* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2007), and Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*.

مسار التحديث من قبل الحكومة، والنمط الاستهلاكي في المجتمع، وفساد الأُسر الحاكمة، على أنها مظاهر غير إسلامية. كما أبرز حصار المسجد الحرام سنة ١٩٧٩ التوترَ بين القيم الإسلامية الأصولية، وأساسَ شرعية البلدان السعودية، وأثرَ التحديث الذي حمله النفط معه ظاهرياً. كما جلبت الفترة التالية للغزو العراقي للكويت الخلاف والتوترات بين العلمانيين والقوميين من جهة، والإسلاميين من جهة ثانية، علماً بأن الطرفين طالبا الحكومة السعودية بالإصلاح.

لقد تقلبت ردود أفعال الحكومات على تلك التحديات ضمن حدود ضيقة من الخيارات؛ ففي أفضل الأحوال، ولكن ليس غالباً، شكلت الحكومات لجاناً منتخبة لتولي شؤون الصحة والتعليم والعمل، كما هو الحال في البحرين في الخمسينيات، أو الوعد بتشكيل مجالس تشريعية، كما فعلت الحكومة السعودية بعد أحداث المسجد الحرام سنة ١٩٧٩، ولكنها لم تنفذ ذلك قط. وفي أسوأ الأحوال، وفي الغالب، استعملت الحكومات القوة لقمع مجموعات المعارضة. ففي سنة ١٩٥٦، أرسلت بريطانيا أسطولها لقمع الإضرابات النفطية في قطر. وخلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠، أرسلت بريطانيا، مرة أخرى، جيشها وسلاحها الجوي لقمع الانتفاضة في ظفار وعمان الداخلية، وتمهيد الطريق للشركات النفطية كي تبدأ عمليات الاستكشاف[٦٦]. وفي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، استعملت الحكومة السعودية القوة لإنهاء أحداث المسجد الحرام وانتفاضة الشيعة. ونظراً إلى قدرة القوى العاملة العربية المغتربة على تعبئة المواطنين في الخليج، لجأت الحكومات غالباً إلى تهميشهم، وترحيلهم في نهاية المطاف. وترى كرستال[٦٧] أن العمال العرب حملوا الكثير من التهديد للحكومات، لشعورهم بالأحقية باعتبارهم جزءاً من الوطن العربي. وعليه، أخرجت الحكومة الكويتية غير الكويتيين من المنظمات الطوعية في الستينيات للحد من تأثير الوطنيين العرب. وفي حالات أخرى، مررت الحكومات مجموعة من القوانين لذلك الغرض. وقد تضمن ذلك قانون الجنسية للتمييز بين المواطنين وغير المواطنين العرب، وقانون العمل لسنة ١٩٦٤ الذي قلّصَ عقود المغتربين إلى خمس سنوات،

---

(٦٦) Owtram, *A Modern History of Oman: Formation of the State Since 1920.*

(٦٧) Jill Crystal, *Kuwait: The Transformation of an Oil State* (Boulder, CO: West View Press, 1992).

وطالبهم بالتسجيل لدى الدولة، ومنعهم من الإضراب وهو الأمر الأهم. وفي حال عدم كفاية الإجراءات هذه، كانت الحكومات تقوم بترحيل المغتربين.

٢ ـ أهو مجلس تشريعي للسيطرة على المعارضة؟

إضافة إلى الاستراتيجيات المذكورة أعلاه، التي وظّفها الحكام في التعامل مع المعارضة، استجابت الكويت والبحرين لطلب المعارضة بتكوين مجلس تشريعي. وفي حين إن مجلس البحرين استمر سنتين فقط، كان المجلس في الكويت أطول عمراً، رغم تعطيله من حين إلى آخر[٦٨].

وجدَ قادة الكويت والبحرين أن من المفيد سياسياً تأسيس مجالس تشريعية لمواجهة المطالب الداخلية بالمشاركة السياسية، وهي المطالب التي فاقمتها، عشية استقلالهما، مطالبة من جانب العراق سنة ١٩٦١ ومن جانب إيران سنة ١٩٧١. كان في الكويت والبحرين معاً مجتمع مدني نشيط منذ العشرينيات، على الأقل، وكان يطالب بدور ما في عملية صنع القرار. وجدت الأُسر الحاكمة في الاستجابة لتلك المطالبة خير استراتيجيا لتعزيز شرعيتها داخل البلاد، مع توفير بعض النفوذ السياسي للمجموعات الداخلية كالتجار والوطنيين. كما منعت تلك الاستجابة الدعمَ المحتمل من قبل البلدان الأجنبية لمختلف المجموعات المحلية. فبينما كان التجار سنة ١٩٣٨، مثلاً، يحاربون من أجل تأسيس مجلس تشريعي، فإنهم بنوا علاقات مع العراق لدعم مطلبهم ضد الأمير. ولمنع نشوء مثل هذا الوضع سنة ١٩٦٢، أحبط الأمير هذه الصلات التي كان من شأنها أن تهدد عرشه، واختار منح هذه المجموعات بعض السلطة السياسية. فالتدخل البريطاني في كلا البلدين ـ عسكرياً في الكويت وسياسياً في البحرين ـ لم يكن كافياً لبقاء الأمراء في السلطة.

ومع ذلك، لم يستمر المجلس في البحرين أكثر من سنتين؛ إذ قام الأمير بحله بعد مواجهة كبيرة بين الحكومة والجبهة الشعبية، وهي تجمّع من الوطنيين والاشتراكيين والشيوعيين، حول قضيتين أمنيتين، تتعلق **الأولى** بقانون أمني رفضه المجلس لأنه منحَ الحكومة الحق باعتقال وحبس أي مواطن ثلاث سنوات بدون تهمة معيّنة، وتخص **الثانية** اتفاقية الجفر التي منحت الأسطول

(٦٨) تأسّسَ المجلس التشريعي في الكويت (مجلس الأمّة) سنة ١٩٦٢، وحُلّ سنة ١٩٧٦، وأُعيد انتخابه سنة ١٩٨٠، ثم حُلّ من جديد سنة ١٩٨٦، ولكنه أُعيد مجدداً سنة ١٩٩٢.

الأمريكي تسهيلات معيّنة مقابل مبلغ أربعة ملايين دولار أمريكي سنوياً. وإذا أخذنا في الاعتبار أن هاتين القضيتين كانتا في صلب قدرة الأمير على وأد التهديدات الداخلية والخارجية، فقد اختار الحكم الأوتوقراطي بدلاً من الاستسلام للمجلس.

وكان الوضع مختلفاً في الكويت؛ فمن ناحية، عقدَ التجار، الذين كانوا أول من طالبَ بالمشاركة السياسية، تسوية اقتصادية مع الأمير، فتخلوا عن مطلبهم السياسي مقابل المشاركة في المغانم الاقتصادية التي كان النفط يجلبها للبلاد[٦٩]. ومع تهدئة التجار، أخذ التيار الناصري يحرّض الكويتيين والمغتربين في الخمسينيات[٧٠]. وفي البداية، تجاهلَ الأمير دعوات المطالبة بالمشاركة السياسية، ولكنه اختار بعدئذ مواجهة المعارضة الداخلية، سوية مع المطالبات العراقية بضم الكويت، من خلال اللجوء، سنة ١٩٦٢، إلى مجلس الأمة الذي تنازلَ له الأمير عن سلطات معيّنة. وفي سنة ١٩٨٠، أي بعد سنة من الثورة الإيرانية التي حرّكت الشيعة في الكويت[٧١]، وجدَ الأمير أن من الملائم سياسياً إعادة إحياء المجلس لاحتواء المعارضة مجدداً، وذلك بتحويل المطالبات من الشارع إلى البرلمان[٧٢]. فعن طريق تمرير القوانين المتعلقة بالقضايا الوطنية في البرلمان، كان الأمير قادراً أيضاً على التمييز بين طلبات المواطنين الكويتيين مقابل غير الكويتيين، وهو ما ساعد على تقسيم الشيعة بين كويتيين وإيرانيين[٧٣].

إن سياسة تقسيم المعارضة، التي غالباً ما تشاركت مع مجموعات من غير المواطنين من خلال المجلس، لها جذور تعود إلى الستينيات، حينما

(٦٩) ولتحقيق ذلك، أناط الأمير بالقطاع الخاص تنفيذ مشاريع التنمية التي باتت مجدية بسبب الإيرادات النفطية. انظر: Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*.

(٧٠) استجابةً لدعوة عبد الناصر للتظاهر سنة ١٩٥٦، تجمّعَ ٤٠٠٠ فرد أمام نادي الثقافة القومية في الكويت.

(٧١) أصبح الشيعة حينذاك حركةً سياسيةً واسعةً، بعد أن كان الأمير يوظفهم سابقاً لمواجهة قوّة التجار في الستينيات. وقبل الثورة الإيرانية، كان الشيعة إجمالاً تحت سيطرة الزعماء الشيعة المعروفين والعوائل التجارية.

(٧٢) وكان المجلس قد حُلّ سنة ١٩٧٦.

(٧٣) يُشكّل الشّيعة الكويتيون ٢٠ بالمئة من السكّان، وكان هناك ٣٠,٠٠٠ من الشيعة الإيرانيين المقيمين بالكويت في منتصف الثمانينيات، انظر: Crystal, Ibid.

فصلَ الأمير الكويتيين العروبيين عن القوميين العرب الآخرين. وفي سنة ١٩٩٢، قام الأمير، الذي ما يزال مثقلاً بأزمة الشرعية بسبب الغزو العراقي سنة ١٩٩٠، بإحياء المجلس(٧٤). وهكذا، كان الأمير يلجأ في كل حالة يواجه فيها تهديدات داخلية وخارجية في وقت واحد إلى إحياء المجلس لاحتواء المعارضة الداخلية، إما لدرء تهديد خارجي معيّن، وإما للتعامل مع نتائجه. وفي هذه الحالة، استطاع أن يدافع عن نفسه أمام التهديدات المتعلقة ببقائه نفسه(٧٥).

إن استراتيجية إعادة إحياء البرلمان لم تنفع الأمير دائماً؛ إذ كانت قصيرة المدى. فبعد إحياء المجلس، كانت المعارضة تستجمع قواها بسرعة في محاولة للتأثير في السياسات، وبخاصة بالنسبة إلى القضايا النفطية. وكان الأمير غالباً ما يردّ بحل المجلس، كما فعلَ في السنوات ١٩٣٨، ١٩٧٦ و١٩٨٦. ففي سنة ١٩٣٨، مثلاً، حينما طلبَ المجلس من الأمير تحويل الإيراد النفطي إلى البرلمان لغرض المراقبة المالية، ردّ الأمير بحل المجلس. ونلحظ الوضع نفسه سنة ١٩٨٦، عند حل المجلس مجدداً، بعد أن أُجبر وزيرا النفط والعدل على الاستقالة(٧٦).

وبين إعادة المجلس وحله، كان الأمير يلجأ إلى إجراءات أخرى لاحتوائه. ففي الستينيات والسبعينيات، وظف الأمير البدو والشيعة لمواجهة المعارضة من التجار والوطنيين. وفي مناسبات أخرى، تلاعبَ بالانتخابات سنة ١٩٦٧ لتكوين مجلس سهل الانقياد، لا يثير تساؤلات عن سياسات السلطة التنفيذية(٧٧). وفي حالة أخرى، حاولت الحكومة تغيير القانون الانتخابي

(٧٤) وعدَ الأمير، أثناء وجوده في الطائف في العربيّة السعودية، حيث أقامت العائلة الحاكمة خلال فترة الاحتلال، المعارضة بإحياء المجلس مقابل الدفاع عن الكويت. ومنذ سنة ١٩٩٢، لم تحلّ الحكومة البرلمان بصورة غير دستورية.

(٧٥) وفي الواقع، فإن متانة أثر الحروب الإقليمية والحروب الخارجية العربية في نظام الحكم في الكويت في القسم ١ (النموذج G في الجدول الرقم (٦ ـ ٣) والنموذجان B وE في الجدول الرقم (٦ ـ ٤)) ربما تلتقط بعض تلك التهديدات حينما يعيد الأمير المجلس في ضوء الحروب الخارجية والتهديدات. ويدعم التشخيص التحليلي النتائجَ التجريبية.

(٧٦) استقال وزير النفط علي خليفة بعد أن أُخضع لاستجواب من قبل المجلس بشأن قضايا مالية وأمنيّة عن الحقول النفطية.

(٧٧) بسبب عدم رغبة المجلس في المصادقة على الاتفاقيات النفطية سنة ١٩٦٦، سعى الأمير إلى انتخاب برلمان طيّع سنة ١٩٦٧ من شأنه التصديق على تلك الاتفاقيات.

لانتخاب مجلس طيّع عن طريق زيادة عدد الدوائر الانتخابية من ١٠ إلى ٢٥. وفي سنة ١٩٨٠، وكذلك سنة ١٩٩٠، حاولت الحكومة الحد من سلطة المجلس عن طريق تغيير الدستور.

وهكذا، فإن العلاقات بين الأمير والبرلمان غالباً ما سادتها التوترات واختبار الحدود الأوتوقراطية للأسرة الحاكمة. فإحياء المجلس كان وسيلة ملائمة استخدمها أمراء الكويت في أثناء التهديدات الخارجية والداخلية. وعند تراجع تلك التهديدات، حاولَ الأمراء التحكم في المجلس عن طريق تحريك المجموعات الأخرى سياسياً، والتلاعب بالانتخابات، أو محاولة الحد من سلطته، ولكن ليس بنجاح على الدوام. ولقد تغيرت المعادلة بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي سنة ١٩٩١: فنيل الغزو العراقي من الأمير أوجدَ مجلس أمة أكثر فعالية، ولكن ضمن الإطار الأوتوقراطي القائم.

ملاحظات ختامية

لقد رُبط تواصل الحكم الأوتوقراطي في بلدان الخليج بالنفط إلى حد بعيد. فوجود أكبر الاحتياطات العالمية من النفط في هذه البلدان مَنحَها القدرة على شراء سكوت سكانها مقابل برامج الرفاه، وكذلك قمع المعارضة عن طريق نفيها وترحيلها، أو استعمال القوة في نهاية المطاف. ومع أن نظرية لعنة الموارد الطبيعية تلتقط حالات قطر والعربية السعودية والإمارات، فإن الكويت لا تندرج ضمن الفئة نفسها بسبب وجود برلمان منتخب منذ سنة ١٩٦٢، ولو مع سلطات محدودة.

يذهب هذا الفصل إلى أن جذور تواصل نظام الحكم الأوتوقراطي تعود إلى السنوات التكوينية لبلدان الخليج. فكلما كانت هذه البلدان أقرب إلى الهند البريطانية، كان احتمال تدخل بريطانيا في شؤونها أكبر لتأمين مصالحها الاقتصادية. وهذه كانت حالة عمان والبحرين والإمارات وقطر بشكل خاص. ولكن الكويت والعربية السعودية كانتا، في البداية، أقل عرضة للتأثير البريطاني لكونهما أبعد إلى ناحية الشمال. ولذلك، كان نظام الحكم فيها نتاج العوامل المحلية إجمالاً؛ ففي السعودية، تحالفت المجموعات الدينية الأصولية مع آل سعود لفرض نظام ديني أوتوقراطي، تَعززَ بعد اكتشاف النفط. وفي الكويت، من ناحية أخرى، كان على حكامها، بسبب حاجتهم إلى دعم التجار المالي، أن يتخلوا عن بعض سلطتهم لهم في المقابل، وهو ما تتوّجَ

في تأسيس البرلمان في وقت مبكر يعود إلى سنة ١٩٣٨. ومع أن النفط أعاق تطوير الديمقراطية، فإن التهديدات (من المطالب العراقية سنة ١٩٦١، والثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩) والحروب (حرب الخليج سنة ١٩٩١) كل ذلك جعل الأسرة الحاكمة تدرك أنها لا تستطيع التراجع عن المكاسب السياسية التي تم تحقيقها، أي البرلمان المنتخب.

وباختصار، فإن فهم طبيعة نظام الحكم الأوتوقراطي في منطقة الخليج يتطلب الذهاب إلى أبعد من النفط وأنواع محددة من الصراع مع كل تأثيراتها السلبية. إن الخلفية السياسية ـ التاريخية لبلدان الخليج تتيح رؤية مهمة ومكمِّلة تساعد على توضيح أسباب تواصل نظام الحكم الأوتوقراطي فيها، رغم التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية الهامة التي تحققت فيها منذ الحرب العالمية الثانية.

الفصل السابع

الجزائـــر: الديمقراطية والتنمية في ظل «الصفقة الاستبدادية»

بلقاسم العباس(*)
عمّار بوحوش(**)

مقدمة

الهدف الرئيسي لهذا الفصل هو دراسة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال سنة ١٩٦٢، وذلك باستعمال نظرية الديمقراطية القائمة على الحداثة ونماذج سلوك النخبة التي تركز، بشكل خاص، على دور الريوع والصراعات في إرساء الديمقراطية. ورغم انتشار الليبرالية السياسية النسبية التي أُدخلت بعد أحداث العنف الفاصلة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ والتنافس السياسي النسبي الذي أُدخل سنة ١٩٨٩، فإن الجزائر ما تزال تُعتبر بلداً غير ديمقراطي، وفقاً للمؤشرات الكبرى للأداء الديمقراطي في العالم ككل(١). والجدير بالذكر أن مؤشر نظام الحكم يصنّف

(*) خبير اقتصادي في المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

(**) أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر.

(١) يصنف مؤشر غاستل (أي مؤشر دار الحرية Freedom House) الجزائر كبلد «غير حر»؛ ويمنح مؤشر نظام الحكم (الذي يتراوح بين ـ ١٠ و+ ١٠) الجزائر الدرجة + ٢. وبحسب مؤشر الديمقراطية لسنة ٢٠٠٦، الذي تعّده وحدة المعلومات التابعة لمجلة **إيكونوميست**، اعتبر النظام في الجزائر نظاماً استبدادياً، وصُنّف على التسلسل ١٣٢ من بين ١٦٧ دولة.

الديمقراطية في الجزائر بإيجابية أكثر من مؤشريْ غاستل ووحدة المعلومات في مجلة **إيكونوميست** (Economist Intelligence Unit). في الواقع، رفعَ مؤشر نظام الحكم درجة الجزائر من ـ ٩ سنة ١٩٨٩ إلى + ٢ سنة ٢٠٠٤، وهي أعلى درجة بين البلدان العربية، حينما تم إدخال نظام تعدد الأحزاب(٢). والسؤال الحاسم الذي يُطرح بإلحاح هو لماذا كان النظام السياسي الجزائري بطيئاً في عملية التحول الديمقراطي بهذا الشكل، رغم التقدم الفعلي الذي تحقق في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٣)؟

وباستعمال نموذج موسع للحداثة، ذهبَ البدوي ـ المقدسي ـ ميلانت (٢٠٠٨)، الذين سنشير إليهم في ما بعد بـ EMM، إلى أن البلدان العربية تتميز بـ «عجز ديمقراطي» متواصل يعود، أساساً، إلى الريوع النفطية والحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة العربية. لقد أبقت الريوع النفطية والصراعات الإقليمية البلدانَ العربية بعيدة عن موجات التحول الديمقراطي. وحتى إذا كان النموذج يقدم تفسيراً قوياً لنقص الحريات في الوطن العربي، فهو بحاجة إلى تكييف معيّن لكي يصلح لتفسير أداء الجزائر على وجه التحديد، كما هو واضح من محاكاة النموذج الوارد في عمل البدوي ـ المقدسي(٤). في الواقع، تكمن الريوع النفطية والصراع في قلب «الصفقة الاستبدادية» بين النخبة والسكان؛ فالريوع النفطية تُوظَف على نطاق واسع للمحافظة على النظام الحاكم، وإنْ يكن ذلك غير كافٍ لتحقيق مبادلة كاملة بين الحقوق السياسية مقابل الرفاه الاقتصادي. ولأن النظام السياسي الجزائري وطني بعمق (Nationalist)، فإنه لم يلجأ إلى مذهب الصراعات الخارجية كمبرر للبقاء في السلطة؛ إذ كانت حرب التحرير ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢، و«الشرعية الثورية» الناشئة عنها، حجة النظام الأساسية كي يحتكر السلطة. ولكن انخفاض أسعار النفط سنة ١٩٨٦، وتفاقم

(٢) يعود رفع درجة الحكم في سنة ٢٠٠٤ إلى إجراء انتخابات رئاسية في تلك السنة. ومع ذلك، لم تكن تلك الانتخابات تنافسية حقاً، إذ ظلت الطبيعة الأساسية للنظام السياسي كما هي من حيث الجوهر، كما ستتم مناقشة ذلك في ما بعد.

(٣) رغم حقيقة أن النمو الاقتصادي المتحقق ليس عالياً جداً بسبب لعنة الموارد، والبالغ ٣,١ بالمئة فقط في المتوسط (٠,٥ بالمئة نمو في متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد) للفترة ١٩٦٥ ـ ٢٠٠٥، إلا أن التنمية الاجتماعية كانت أكبر إذا قسناها بالتعليم ومحو الأمية، والصحة، والتحضر، والعلاقات بين الجنسين، وتقليل الفروق بينهما.

(٤) Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007).

مشكلة الدين الخارجي، وانهيار النمو الاقتصادي، إلى جانب تناقص جاذبية الشرعية الثورية لدى الجيل الأكثر شباباً، حملت النظام على اختيار الإصلاحات السياسية الليبرالية كمخرج من الورطة الاقتصادية والسياسية. فرغم أن الجزائر تفادت حروباً إقليمية مفتوحة ومتواصلة بسبب التوترات الحدودية ومشكلة الصحراء الغربية، فإن الصراع الداخلي كان بارزاً جداً، وعكسَ ديناميكية «الصفقة الاستبدادية».

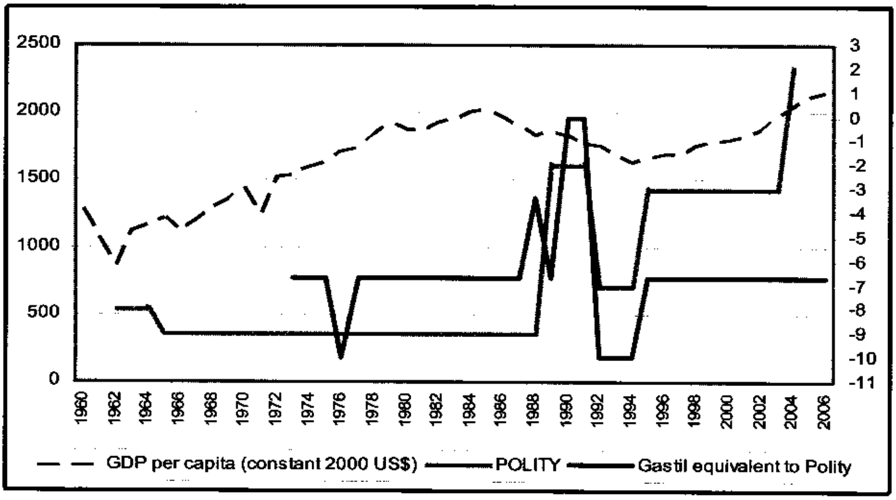
ليس هناك أجوبة سهلة أو واضحة لحل لغز تواصل النظام الاستبدادي، ولكن يمكن العثور على بعض العناصر لفهم طبيعة ذلك النظام، وبنيته المركّبة، ووسائله الاقتصادية (توزيع الريوع)، والسياسية (القمع والاختيار)، واستراتيجيات البقاء التي توظفها النخبة للسيطرة على الجماهير. ومن ناحية أخرى، تنظر نظرية الحداثة إلى الديمقراطية كمحصلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الأدلة التجريبية المتراكمة من مختلف البلدان توفر العوامل التي تساعد على وضع إطار لتحليل الأداء الديمقراطي على مستوى البلد. وباستعمال بيانات مؤشر نظام الحكم بين سنة ١٩٦٢ وسنة ٢٠٠٤، نحاول رسم علاقة ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار الأحداث السياسية الكبرى ودور الريوع النفطية والصراعات.

عند النظر إلى البيانات التاريخية عن نظام الحكم في الجزائر، التي تعكس جوانب مختلفة من التنمية الاقتصادية، يصعب تأكيد أن التنمية الاقتصادية وحدها كان لها أثر قوي ومنسجم في التنمية الديمقراطية. على العكس، فقد كان النظام السياسي منذ الاستقلال يصد التغيير ويقاومه. والقفزات الحادة في درجات نظام الحكم (انظر الشكل الرقم (٧ ـ ١)) كانت نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليست محصلة مباشرة للتنمية الاقتصادية المتواصلة. وبعبارة أخرى، إن نظرية الحداثة الضيقة لا تقدم، كما يبدو، تفسيراً كاملاً للتغيرات في نظام الحكم في الجزائر. وربما يعود ذلك إلى عدد من العوامل المترابطة. فالجزائر بلد مصدِّر للمواد الأولية، والتنمية الاقتصادية التي حققتها منذ الاستقلال سنة ١٩٦٢ كانت نتيجة استعمال الريوع النفطية والدين الخارجي من قِبل القطاع العام حصراً. وقد أوجد التدخل الحكومي الواسع في الاقتصاد حالة من الاحتكار الاقتصادي، الذي دعمَ الاحتكار السياسي للنظام الحاكم المعتمد على الجيش منذ الاستقلال، وكانت لديه رؤية غير ـ ليبرالية، أصلية، للحكم. وحينما باتت الإصلاحات ضرورية لتشغيل الآلة الاقتصادية

المتوقفة، تم إدخال الإصلاحات السياسية، في محاولة لتخفيف تأثير الورطة السياسية والاقتصادية (كما حدث سنة ١٩٨٨ وسنة ١٩٩٩). وعليه، فإن تراجع الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي ١٩٨٦ و١٩٩٥، بسبب هبوط أسعار النفط وتدهور البيئة السياسية وزيادة الصراعات الداخلية، تزامنَ مع تحسن درجات نظام الحكم.

الشكل الرقم (٧ ـ ١)

الديمقراطية والتنمية في الجزائر، ١٩٦٢ ـ ٢٠٠٦



المصـــدر: World Bank, World Development Indicators, <http://devdata.worldbank.org/dataonline>; Freedom House, <http://www.freedomhouse.com>, and Polity IV dataset.

ونحن نعتقد أنه بينما تميل الحداثة الاقتصادية أو الاجتماعية إلى تشجيع الديمقراطية، فإن هذا الميل، في حالة الجزائر، تعاكسه الاستمرارية والمثابرة القوية للنظام السياسي الحاكم، الأمر الذي أحدث النقص في الحريات. ويعتمد مستوى هذا النقص، بدوره، على حجم الريوع النفطية وشدة الصراع الداخلي في المجتمع. فالمواطنون مجبرون على مبادلة حريتهم مقابل المنافع الاقتصادية. وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن حجم الريوع المراد توزيعها ليس كبيراً، فإن الهبوط الكبير في أسعار النفط يقود إلى زيادة مستوى الصراع الاجتماعي، الذي يهدد بتحطيم «الصفقة الاستبدادية» بين اللاعبين السياسيين الرئيسيين الثلاثة في البلاد: الرئيس والجيش والجهاز الإداري الحكومي (أو البيروقراطية). ولتفادي هذا الاحتمال، يُعاد ترتيب النظام السياسي، كما حدث سنة ١٩٨٩.

أولاً: الديمقراطية والاستبداد والتنمية

التنمية عملية معقدة من عمليات التحول الهيكلي[٥] ونضج مجتمع ما يقود إلى تحرر وحرية الكائن البشري في نهاية المطاف. ومن هذه الناحية، فإن تعريف سن الأوسع للتنمية[٦] يضع التنمية الاقتصادية[٧] والاجتماعية[٨] والسياسية[٩] تحت مظلة التنمية البشرية. ومع ذلك، لا يساعد هذا التعريف على دراسة التفاعلات بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأنها تُعامل كعملية واحدة تشكل الحرية الإنسانية. ولغرض التبسيط ودراسة العلاقات بين التنمية والديمقراطية، يمكن تبني تعريف برامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، الوارد في مؤشرها للتنمية البشرية (Human Development Index -HDI)، حيث يستبعد هذا المؤشر الحريات السياسية، ويركز فقط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يقيسها متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد والصحة والتعليم. الديمقراطية تؤخذ عادة كمرادف للنظم السياسية الليبرالية القائمة على تشجيع وضمان الحريات الشخصية والحكم السياسي عبر المنافسة والحريات السياسية المستديمة. إن نموذج شومبيتر للتنظيم السياسي الإجرائي[١٠] (أي القائم على قواعد عمل معيّنة) هو الشكل العملي للديمقراطية المنسجمة مع الليبرالية. وفي هذا السياق، نعتبر أن مؤشر نظام الحكم ومؤشر غاستل كلاهما يقيسان مثل هذه الديمقراطية، رغم أن الأول يؤكد التنافس الانتخابي والقيود على حرية تصرف

---

(٥) Hollis Chenery and Moises Syrquin, *Patterns of Development, 1950-1970* (Oxford: Oxford University Press, 1975).

(٦) انظر: David Alexander Clark, *Visions of Development: A Study of Human Values* (Cheltenham: E. Elgar, 2002), p. 22, and Amartya Sen, *Development as Freedom* (Oxford, CT: Oxford University Press, 1999).

(٧) التنمية الاقتصادية هي عملية التغير الاقتصادي الهيكلي من اقتصاد فقير، وزراعي، وقائم على الريف إلى اقتصاد صناعي، وقائم على الحضر، وهو ما يقود إلى زيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

(٨) تعني التنمية الاجتماعية توسع حقوق الناس وتقديم العون المالي لهم أو تمكنهم من السلع والخدمات. إنها تتضمن تقليص الفقر المطلق والبطالة وعدم المساواة، وتحسين المؤشرات الاجتماعية كمتوسط العمر المتوقع، وتعلم البالغين القراءة والكتابة، ووفيات الأطفال.

(٩) التنمية السياسية هي نمو الحرية السياسية والدمقرطة.

(١٠) أشار هانتنغتون، متأثراً بشومبيتر، إلى أن «الإجراء المركزي للديمقراطية هو اختيار القادة من خلال انتخابات تنافسية يشارك فيها الأفراد الذين سيحكمهم هؤلاء القادة». انظر: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), p. 120, and Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy* (New York: Harper, 1947).

رئيس الدولة، بينما يركز الثاني على الحقوق السياسية والحريات المدنية[١١].

في بحث هام، ذهبَ لبسيت[١٢] إلى أن الديمقراطية ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً إيجابياً. وقال إن البلدان التي شهدت التنمية ستسير نحو نظام ديمقراطي بصورة تدريجية. فمع تحول الدول من فقيرة إلى غنية، يرتفع مستوى التعليم، وتتغير أحوال السكان والأنماط العائلية، ويصبح المجتمع أكثر علمانية، ويعطي قيمة أعلى للاستقلال والحريات. ومنذ ذلك الحين، ذهبَ علماء السياسة والاقتصاديون على حد سواء، مثل بورخارت ولويس ـ بك[١٣]، وهانتنغتون[١٤]، ودال[١٥]، وجاكمان[١٦]، ولبلانغ[١٧]، وبولن[١٨]، وبارو[١٩]، وسنايدر وكِك[٢٠]، إلى وجود علاقة ما بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. وبالنسبة إليهم، يزداد طلب الجمهور على الديمقراطية مع المستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية.

ومع ذلك، لا يُعرف السبب الذي يجعل التنمية تقود إلى ديمقراطية أكثر.

(١١) يختلف كِلا المؤشرَين كثيراً في تقييم الديمقراطية؛ فمثلاً، يعتبر مؤشّر غاستل الجزائر بلداً استبدادياً وغير ديمقراطي، ويقلّل من شأن التغيرات السياسية الجارية فيها. ولكن مؤشّر نظام الحكم رفعَ درجة الحكم في الجزائر إلى +٢ سنة ٢٠٠٤، وهو ما جعل هذا الأخير البلد الأكثر ديمقراطية في الوطن العربي، وهذا يعادل ٣ نقاط في مؤشّر غاستل. ومع ذلك، كان مؤشّر غاستل في سنة ٢٠٠٦ المعادل لمؤشر نظام الحكم، أي ـ ٧.

(١٢) Seymour M. Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (1959), pp. 69-105.

(١٣) Ross E. Burkhart and Michael S. Lewis-Beck, «Comparative Democracy: The Economic Development Thesis,» *American Political Science Review*, vol. 88, no. 4 (1994), pp. 903-910.

(١٤) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968).

(١٥) Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989).

(١٦) Robert W. Jackman, «On the Relations of Economic Development to Democratic Performance,» *American Journal of Political Science*, vol. 17, no. 3 (1973), pp. 611-621.

(١٧) David A. Leblang, «Political Democracy and Economic Growth: Pooled Cross-Sectional and Time-Series Evidence,» *British Journal of Political Science*, vol. 27 (1997), pp. 453-466.

(١٨) Kenneth Bollen, «World System Position, Dependency, and Democracy: The Cross-National Evidence,» *American Sociological Review*, vol. 48, no. 4 (1983), pp. 468-479,

(١٩) Robert J. Barro: «Democracy and Growth,» *Journal of Economic Growth*, vol. 1 (1996), pp. 1-27, and «Determinants of Democracy,» *Journal of Political Economy*, vol. 107, no. 6 (1999), pp. 158-183.

(٢٠) David Snyder and Edward L. Kick, «Structural Position in the World System and Economic Growth, 1955-1970: A Multiple Network Analysis of Transnational Interactions,» *American Journal of Sociology*, vol. 84 (1979), pp. 1096-1126.

يعتقد شيفورسكي وليمونغي(٢١) وغلاسر وبونزيتو(٢٢) بين كُتّاب آخرين، أن التعليم هو القناة الأساسية التي تربط التنمية بالديمقراطية، عبر تأثيرها في المواقف السياسية التي تستجيب لوجود حاجة إلى حريات أكثر. فالتعليم ووجود طبقة وسطى متوسعة هما العنصران الأساسيان اللذان يقودان إلى الديمقراطية في المجتمع المدني(٢٣). ويرى علماء آخرون، مثل فوكوياما(٢٤)، أن رأس المال الاجتماعي عنصر أساسي لبناء الديمقراطية، لأن الصلات والتفاعلات الاجتماعية تعزّز قيم الحرية التي يصبح من الصعب قمعها عند تطور رأس المال الاجتماعي. ومع ذلك، وجدَ جاكمان وميلر(٢٥) دليلاً ضئيلاً على مثل هذه الآثار لرأس المال الاجتماعي في الديمقراطية. ويرى رايس ولِنغ(٢٦) أن القضايا الثقافية، كالدين والتركيب الإثني والتاريخ الاستعماري والتبعية، تمارس بعض التأثير على الأداء الديمقراطي، وأن معظم دراسات الانحدار العابرة للبلدان تُدخل هذه القضايا كمتغيرات تحكم. ورغم الجهود والتقدم في نمذجة الديمقراطية، كما لاحظ باردهان(٢٧) فإن الأدبيات القائمة على تحليل الانحدار العابرة للبلدان ليست قاطعة، لأن الدراسات توصلت إلى استنتاجات مختلفة(٢٨). وذهبَ روبنسون(٢٩) إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والدخل أضعف ممّا كان يُتصور سابقاً، حينما

---

(٢١) Adam Przeworski and Fernando Limongi, «Political Regimes and Economic Growth,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 7, no. 3 (1993).

(٢٢) Edward Glaeser and Giacomo Ponzetto, «Why Does Democracy Need Education,» *Journal of Economic Growth*, vol. 12 (2007), pp. 127-199.

(٢٣) Robert D. Leonardi and Raffaella Y. Nanetti, *Making Democracy Work; Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

(٢٤) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (London: Penguin, 1992).

(٢٥) Robert W. Jackman and Ross A. Miller, «The Poverty of Political Culture,» *American Journal of Political Science*, vol. 40, no. 3 (August 1996), pp. 607-716.

(٢٦) Tom W. Rice and Jeffrey Ling, «Democracy, Economic Wealth and Social Capital: Sorting Out the Causal Connections,» *Space and Polity*, vol. 6, no. 3 (2002), pp. 307-325.

(٢٧) Pranab Bardhan, *Democracy and Development: A Complex Relationship* (Berkeley, CA: University of California, 2005).

(٢٨) للتوضيح، وجدَ كامبس ارتباطاً إيجابياً بين الديمقراطية والتنمية؛ ووجدَ سيروي وإنكيلز ارتباطاً سالباً؛ وأنّ دراسة شيفورسكي وليمونغي (١٩٩٣) لم تكن حاسمة؛ ووجدَ بورخارت ولويس ـ بك (١٩٩٤) علاقة عرضية بين التنمية والديمقراطية. انظر: Larry Sirowy and Alex Inkeles, «The Effects of Democracy on Economic Growth and Inequality: A Review?,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 25, no. 1 (1990), pp. 126-157.

(٢٩) James A. Robinson, «Economic Development and Democracy,» *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (June 2006).

نتحكم في الديمقراطية الابتدائية والآثار الثابتة. ويعتقد هانتنغتون وبولن[٣٠] أن النظم الأوتوقراطية تلائم الدول النامية بصورة أفضل، بسبب قدرتها على تحقيق النظام والاستقرار الضروريين للتنمية. ويعود ذلك إلى الاعتقاد أنه يمكن المحافظة على الديمقراطية في الاقتصادات ذات الدخل العالي فقط. وفي الواقع، وفي هذا السياق، جادلَ تستاس[٣١] بأن النظام الاستبدادي قد يكون أفضل للجزائر وتونس للمحافظة على المستوى نفسه من انتاجية العمل. فلو أن الجزائر تبنّت حقوقاً سياسية أعظم بعد الاستقلال، لخسرت ٢٠ بالمئة من إنتاجية العمل. ومن الناحية الأخرى، انتقد كراسكا[٣٢] بشدة نموذج الحداثة كدفاع عن نظم الاستبداد، واعتقد أنه يتعين على البلدان النامية ألا تنتظر الشرط المسبق أو عتبة الدخل لكي تُدخل الديمقراطية. وبدلاً من ذلك، ينبغي لها تشجيع الديمقراطية كوسيلة للتعجيل بالتنمية. ولكن رغم عيوب نموذج الحداثة[٣٣]، فإنه أداة مفيدة جداً لأنها تمكننا من تجميع محدِّدات الديمقراطية ورؤية كيف أنها تتفاعل في ما بينها.

يفترض نموذج الاستبداد لدى أسيموغلو وروبنسون[٣٤] أن النخبة تسيطر على المجتمع عن طريق التحكم في جهازي القضاء والأمن باستعمال مزيج من سياسات القمع (الإكراه) وإعادة التوزيع. والمواطنون هنا يتمتعون بحقوق سياسية أقل، ويبادلون رفاههم وأمنهم مقابل المشاركة السياسية. وإذا تعرّضَ هذا التوازن الأساسي للاختلال، يمكن أن يشارك المواطنون في النشاط السياسي لإبعاد النخبة عن السلطة واستعادة نظام سياسي ديمقراطي. ويمكن أن ترد النخبة على ذلك إما بتقديم التنازلات وإما بممارسة المزيد من القمع لإنهاء حركة المواطنين. إن درجة المزج بين سياسات القمع وإعادة التوزيع تعتمد كثيراً على الترتيب السياسي للنخبة، وعلى النضج السياسي للمواطنين وقيمهم. ويحدث التحول

---

(٣٠) Kenneth A. Bollen, «Political Democracy: Conceptual and Measurement Traps?,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 25 (1990), pp. 7-24.

(٣١) Abdelaziz Testas, «The Economic Costs of Transition to Democracy in the Maghrib: Quantitative Results for Algeria and Tunisia,» *Journal of North African Studies*, vol. 10, no. 1 (March 2005), pp. 43-59.

(٣٢) James Kraska, «International Law, Economic Development, and Democracy,» *Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*, vol. 6, no. 2 (2000).

(٣٣) يتنبأ بارو بمستوى من الديمقراطية في الجزائر يشكل ثلث الديمقراطية الكاملة سنة ٢٠٠٠. وهذا يختلف طبعاً عن الحقيقة، لأن الدرجة الفعلية سنة ٢٠٠٠ كانت ٦.

(٣٤) Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006).

الديمقراطي حينما تكون الأفعال الجماعية مقنعة والامتيازات المقدّمة غير كافية، وحينما تعتبر النخبة أن تكلفة القمع أكثر من تكلفة الديمقراطية.

إن نوع النظام الاستبدادي، إضافة إلى المنافسة بين أعضاء النخبة والصراع بين المجموعات داخل النظام، يمكن أن تساهم في إحداث التحولات الديمقراطية، كما جرى في أمريكا اللاتينية واليونان وإسبانيا والبرتغال. وقد حدثت التحولات بطرق مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم. كما أن وضع المجموعات داخل النخبة يختلف باختلاف النظم الاستبدادية، وهي تتعامل مع المعارضة والمواطنين بطرق مختلفة. وهذه كلها تؤثر في التحول الديمقراطي. وقد وجدَت غيدس[٣٥] أن من الأسهل نسبياً زعزعة استقرار النظم العسكرية عن طريق الصراعات داخل النخبة، وأن انهيار النظام يبدأ عادةً بالانقسامات داخل المؤسسة العسكرية. أما نظم الحزب الواحد، فهي نظم تقاوم الضغوط، ولم تسْقط في الغالب إلا بالضغوط الخارجية. إذ تثمّن كوادر الحزب الواحد الانسجامَ والتآزر، وتعتبر بقاء الحزب الواحد كبقائها. فنظم الحزب الواحد تحاول عادة تبنّي المجموعات المنافِسة، وتميل إلى الاستجابة للأزمات بتقديم أقل مشاركة سياسية. ولهذه الأسباب، تنزع هذه النظم، كجبهة التحرير الوطني في الجزائر، إلى البقاء فترة أطول في الحكم، وتتحمل الأزمات الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فإن النظم الدكتاتورية القائمة على القيادة الشخصية تقمع المجموعات وتنهار، إما بموت الدكتاتور وإما عند تردي الوضع الاقتصادي، وتنتهي عادة بإراقة الدماء. أما النظم الهجينة، كالنظام السياسي الجزائري الذي يجمع جوانب من نظام الحزب الواحد والقيادة الشخصية والنظام العسكري، فهي أقوى النظم؛ فنظام جبهة التحرير الوطني ما يزال في السلطة منذ الاستقلال سنة ١٩٦٢، وهو يمسك بها بقوة حالياً.

شعر العديد من النظم الاستبدادية بضغوط انتشار الديمقرطة على المستوى العالمي، وباشر عملية إصلاحات سياسية عن طريق إدخال بعض الحريات السياسية المقيَّدة والمسيطر عليها. ومع ذلك، كوّن هذا الشكل غير الكامل من التحول نظماً هجينة تقوم على مزيج من الحكم الديمقراطي

(٣٥) Barbara Geddes, «Authoritarian Breakdown: Empirical Test of a Game Theoretic Argument,» paper prepared at presentation at the annual meeting of the American Political Science, Association, Atlanta, September 1999.

والحكم الأوتوقراطي. وقد أسماها ليفتسكي وواي(٣٦) نظم الاستبداد التنافسي (Competitive Authoritarianism)(٣٧). واقترح ديساي وآخرون نموذجاً كمياً للسلوك الاستبدادي قابلاً للاختبار(٣٨). وقد افترض هؤلاء الكُتّاب بقاء القادة الدكتاتوريين في السلطة بفضل عقد صفقة معيّنة لمبادلة الحقوق السياسية بالمكاسب الاقتصادية. وهم يرون أن المعطيات تدعم معظم مثل هذه الصفقات، وتفسر ديمومة النظم غير الديمقراطية.

تقدم أدبيات الديمقراطية والتنمية، المعروضة أعلاه، بعض المؤشرات لفهم بقاء وتواصل النظام الاستبدادي الجزائري، رغم التنمية الاجتماعية السريعة منذ سنة ١٩٦٢. فقد أدى التاريخ(٣٩) والإرث الثقافي الاستعماري دوراً حاسماً في نشوء نخبة استبدادية تضم مجموعات مختلفة بعد الاستقلال. فلأكثر من قرن، خضع الجزائريون للحكم الاستعماري القائم على المستوطنات واستبعاد السكان المحليين: وعند الاستقلال سنة ١٩٦٢، كانت الأمية متفشية جداً، وكان رأس المال البشري والاجتماعي الرسمي محدوداً جداً. والنخبة، رغم انقسامها العميق، كانت متجذرة في تيار وطني قوي جداً ما يزال ذا جذور عميقة في المجتمع الجزائري، مع أنها تتعرض اليوم للتحدي من جانب الحركة الإسلامية(٤٠). وتقود المجتمعَ المدني والحركةَ الديمقراطية في الجزائر نخبةٌ علمانية غربية التوجه(٤١) ومتعاطفة مع قضية البربر وأحزابهم. ورغم ذلك،

(٣٦) Steven Levitsky and Lucan A. Way, «Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarism,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (April 2002).

(٣٧) من بين الأوصاف التي أُطلقت على تلك النظم الهجينة: النظم شبه الديمقراطية، أو الديمقراطية العملية، أو شبه الاستبدادية، والاستبدادية الانتخابية.

(٣٨) Raj M. Desai, Andres Olofsgard and Tarik M. Yousef, «The Logic of Authoritarian Bargains: A Test of a Structural Model,» Global Economy and Development, Working Paper; 3 (2007).

(٣٩) التاريخ السياسي للجزائر ليس موضوع هذه الدراسة، ولكن لا بدّ أن نذكر أن نظام الحكم الفردي كان واضحاً في الحكم العثماني للجزائر. وللاطلاع على تحليل وافٍ للتاريخ السياسي الجزائري، انظر، مثلاً: John Ruedy, *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation* (Bloomington, MD: Indiana University Press, 2005).

(٤٠) Jonathan N. C. Hill, «Identity and Instability in Post Colonial Algeria,» *Journal of African Studies*, vol. 11, no. 1 (March 2006), pp. 1-16; William B. Quandt, *Between Riots and Bullets: Algeria's Transition from Authoritarianism* (Washington, DC: Brooking Institution, 1998), and Yahia Zoubir, «Algerian Islamists: Conception of Democracy,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 18, no. 3 (Summer 1996).

(٤١) Bruce Maddy-Weitzman, «Ethno-Politics and Globalization in North Africa: The Berber Culture Movement,» *Journal of North African Studies*, vol. 11, no. 1 (March 2006), pp. 71-84.

فشلت الحركة الديمقراطية في تعبئة الجماهير حول برنامج سياسي ديمقراطي. فأولوية الوحدة، التي تطلبتها حركة التحرير الوطني، بسبب الخط الصارم للحكم الاستعماري، ساعدت على ترسيخ نظام يقوم على التحالف بين ثلاث جهات، وهي الجيش والحزب الواحد والجهاز الإداري الحكومي (البيروقراطية). وكان صنع القرار على أساس جماعي والاحتكام إلى المجموعات ضمن النظام نفسه أمراً ضرورياً للمحافظة على توازن النظام على الدوام. ولم يتغير ترتيب هذه البنية السياسية إلّا بصورة شكلية عند تبنّي الانتخابات القائمة على تعدد الأحزاب سنة ١٩٨٩.

الجزائر دولة ريعية. ومعظم ثروة البلاد يأتي من استخراج النفط والغاز. إن السيطرة على مؤسسات الدولة تعني السيطرة على هذه الثروة[٤٢]. وتسيطر الدولة بقوة على الاقتصاد الجزائري، ويبقى القطاع الخاص هامشياً، ولا يكون فعالاً إلّا في الحقل المدرّ للريع[٤٣]. إن إعادة توزيع الريع ضرورية لبقاء النظام الحاكم في السلطة. فرغم الصعوبات المطولة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي البطيء، فإن إعادة توزيع الثروة أبقت مستويات الفقر وعدم عدالة توزيع الثروة والمؤشّرات الاجتماعية عند مستويات مقبولة. ولم يتنازل النظام عن بعض المكاسب الديمقراطية إلّا بعد هبوط حصة الفرد الواحد من الإيرادات النفطية بحدة بعد منتصف الثمانينيات؛ إذ هبطت تلك الحصة (بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠) من ١١٤٤ دولاراً أمريكياً سنة ١٩٨٥ إلى ٧٢٦ دولاراً فقط سنة ١٩٩٧. كما أن هيمنة الشباب في المجتمع، إلى جانب التحضر السريع، أثارا مشكلة حادة في مجال السكن والتشغيل. وتُعد هذه التحديات أكبر مصدر للتوترات الاجتماعية في الجزائر. لقد أحدث تزامن النمو السكاني العالي، وانهيار أسعار النفط، وتفاقم عبء خدمة الدين، توترات اجتماعية[٤٤] وضغط على «الصفقة الاستبدادية»، وهو ما حملَ النظام على التنازل عن بعض الحقوق السياسية[٤٥].

(٤٢) Rachid Bendib, *L'Etat rentier en crise: Eléments pour une économie politique de la transition en Algérie* (Algérie: Office des Publication Universitaire, 2006).

(٤٣) Abderrezak Ali, «State and Private Sector in Algeria: The Politics of Rent Seeking and Failed Development,» *Journal of Third World Studies*, vol. 23 (Spring 2006).

(٤٤) A. Thieux, «Political Standstill, Economic Dependence and Social Tension,» *Papeles de Questiones Internacionales*, no. 81 (Spring 2003), <http://www.cipresearch.fuhem.es>.

(٤٥) Miriam R. Lowi, «Oil Rents and Political Breakdown in Patrimonial States: Algeria in Comparative Perspective,» *Journal of North African Studies*, vol. 9, no. 3 (Autumn 2004), pp. 83-102.

وكثيراً ما لجأ الجمهور، الذي يعي أهمية تلك الصفقة لبقاء النظام، إلى المشاغبات الشعبية(٤٦) لإجباره على توزيع ريع أكبر في حقل العمل ومشاريع البنية التحتية. كما يدرك النظام أيضاً أهمية الصفقة، ويعمد باستمرار إلى توزيع مخصصات مشروع البنى التحتية المحلية خلال الحملات الانتخابية.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنّيها منذ التسعينيات، وبخاصة تلك المرتبطة بتحرير التجارة الخارجية والتمويل وخصخصة المنشآت الحكومية، شجعت أعضاء من النظام على التحول إلى طبقة جديدة من رجال الأعمال. وإذا أخذنا في الاعتبار شبكات نفوذهم القوية من حيث الوصول إلى التمويل والتجهيزات الحكومية، فإن هناك مصلحة متزايدة في إطالة الوضع السياسي القائم وإعاقة الإصلاحات الحقيقية، وهو ما يقود إلى تكوين ديمقراطية مظهرية(٤٧). وهذا يميل إلى زيادة مستوى الفساد في الحكومة، وجعل عملية الدمقرطة أكثر صعوبة. ومن المؤكد أن الزيادة الهائلة لأسعار النفط بعد سنة ٢٠٠٠ إلى مستوى يتجاوز ١٠٠ دولار للبرميل، وتراكم الاحتياطات الأجنبية التي تتجاوز قيمتها ١٠٠ مليار دولار في نهاية سنة ٢٠٠٧، ستتيح للنخبة مجالاً أوسع لإدارة الصفقة الاستبدادية التي تنطوي على مبادلة الحقوق السياسية مقابل إعادة التوزيع.

ثانياً: جذور وممارسات النظام الاستبدادي في الجزائر

تختلف تجربة الجزائر في التحول الديمقراطي عن مثيلاتها في البلدان العربية الأخرى؛ إذ جرّب الجزائريون حكماً استعمارياً فرنسياً متوحشاً قام على الاستيطان، وحرمَ الجماهير من التطور والتنمية لأكثر من قرن من الزمن. وقد حرّروا بلدهم بعد حرب مكلفة دامت سبع سنوات وقادت إلى الاستقلال سنة ١٩٦٢ وتأسيس نظام ثوري للحكم بقيادة جبهة التحرير الوطني، التي تضم مجموعات سياسية عديدة. وبعد الاستقلال مباشرة، «برزت بسرعة على السطح

(٤٦) Hugh Roberts, «Moral Economy or Moral Polity?: The Political Anthropology of Algerian Riots,» Development Research Centre, London School of Economics and Political Science, Working Paper; 17 (2002).

(٤٧) Frederic Volpi: «Rethinking Models of Security and Cooperation between Europe and North Africa,» UACES Workshop «Europe and North Africa: Theoretical Research Challenges,» Foresight Centre, University of Liverpool, 22 May 2006, and *Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in Algeria* (London: Pluto Press, 2003).

روح الانقسام والتناقض العميق بين القادة الوطنيين»[٤٨]، لأن المجموعات المتنافسة لم تكن قادرة على تكوين إجماع على السياسات الوطنية، وهو ما يفسر، بدوره، عدم نجاح قادة الجزائر قط في تحديد العلاقات بين الدولة والحزب والجيش الذي جلبَ أول رئيس إلى البلاد سنة ١٩٦٢. إن إصرار أحمد بن بُله (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) على تقوية جبهة التحرير الوطني في وجه الجيش قاد إلى سجنه حتى سنة ١٩٨١. وفي عهد هواري بومدين، الذي أصبح رئيس مجلس الثورة العسكري (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨)، تعززت سلطة الجيش وتم تهميش القادة السياسيين. وقد دعمت هذا الوضعَ مجموعاتُ الجناح اليساري داخل جبهة التحرير الوطني وخارجها. فكما هو شأن بومدين، أرادت هذه المجموعات منع الأحزاب السياسية من كسب السلطة، والعمل في الوقت نفسه على فرض نموذج علماني غربي للحكم[٤٩]. ومع ذلك، جمّدَ نظام بومدين الدستور عملياً، وحّلَ البرلمان، وحوّلَ سلطاته إلى مجلس الثورة الذي حكمَ البلاد لغاية سنة ١٩٧٨[٥٠]، بدون دستور أو برلمان أو أحزاب سياسية مستقلة[٥١].

أشارت وفاة بومدين إلى نهاية حقبة من القيادة الملهمة (أو الكارزمية). كان بومدين ملتزماً بالسياسات الاشتراكية بشكل راسخ، ولم يشأ تنقيح استراتيجيته الاقتصادية. ومع ذلك، دعمَ سياستَه عددٌ من السياسيين داخل جبهة التحرير، وهو ما مكّنهم من الحصول على نصيب من ثروة البلاد. اختار رفاق بومدين، لخلافته، ضابطاً متواضعاً، وهو العقيد الشاذلي بن جديد (١٩٧٩ ـ ١٩٩٢) الذي قبلَ بمبدأ القيادة الجماعية. إن أكبر مشكلة واجهت بن جديد لم تكن كيفية استخدام الحزب كوسيلة للحد من الجهاز الإداري الحكومي، بل على العكس، كيفية التعامل مع رفاقه في القيادة السياسية[٥٢]. ولكن الإصلاحات السياسية التي تبنّاها مؤتمر جبهة التحرير سنة ١٩٧٩، حينما قرر

---

(٤٨) John P. Entelis, *Algeria: The Revolution Institutionalized* (Boulder, CO: West View Press, 1986), p. 58.

(٤٩) Amrane Ahdjoudj, *L'Algérie: Pouvoir et Société* (Algérie: Epigraphie, 1992), p. 19.

(٥٠) قرّر بومدين، سنة ١٩٧٦، تكوين «المجلس الوطني الشعبي»، أي المجلس التشريعي ذي الغرفة الواحدة، الذي يتمّ انتخاب أعضائه من بين مرشحي «جبهة التحرير الوطني» فقط، عن طريق التصويت السرّي والمباشر والشامل.

(٥١) John R. Nellis, «The Algerian Socialism and its Critics,» *Canadian Journal of Political Science*, vol. 13, no. 3 (September 1980), pp. 491.

(٥٢) Entelis, *Algeria: The Revolution Institutionalized*, p. 36.

تعديل دستور البلاد ووضع قواعد جديدة، مكنّته من تأكيد سلطته، بتأييد من ضباط الجيش[٥٣].

أراد بن جديد، من البداية، تصحيح بعض المظاهر غير العادية التي أبصرها في اقتصاد البلاد[٥٤]؛ إذ قرر التحول من سياسة التصنيع الثقيل إلى سياسة أخرى تعطي الأولوية للزراعة والبنى التحتية الأساسية. وركزت حكومته الجديدة على تحسين الإنتاجية في الزراعة، وتوفير خدمات أفضل في حقول الإسكان والصحة والتعليم. كما أراد أيضاً جعل المنشآت الحكومية أكثر كفاءة وإنتاجية؛ وكان هناك أمل أن تساعد إعادة هيكلة الصناعة على جعل المنشآت الحكومية أكثر كفاءة واعتماداً على نفسها. ومع ذلك، كان لهذه السياسة تأثير سلبي في عمل الشركات الحكومية التي كانت تعاني تضخم عدد العاملين فيها، وقلة التقنيين الماهرين، وتعيين مديريها التنفيذيين من قِبل الدولة، واحتكار الدولة للمواد الأولية، وهي العوامل التي قادت كلها إلى عدم الكفاءة، وتدني الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، فبدون مساعدات الدولة، فإن معظم تلك الشركات كانت ستُجبر على الخروج من حلبة الأعمال. وجاءت نقطة التحول سنة ١٩٨٦، حينما هبط سعر النفط بقوة بحيث وجدت الدولة نفسها فجأة غير قادرة على تمويل احتياجات الشعب الأساسية.

وفي الوقت نفسه، كان هناك صراع ضارٍ على السلطة داخل النظام نفسه. وجاءت المقاومة لإصلاحات بن جديد من قادة الجهاز الإداري الحكومي، الذين نفروا من قوة الحزب السياسية المتزايدة. وفي ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، خرج الناس إلى الشوارع في أول أعمال شغب ضخمة منذ الاستقلال.

---

(٥٣) شكّل بن جديد، في آذار/ مارس ١٩٧٩، حكومة جديدة لم يبقَ فيها سوى ٤ وزراء فقط من الحكومة القديمة (التي كانت تضمّ ٢٨ وزيراً)؛ فقد تمّ استبعاد الشخصيات المؤثرة في حقبة بومدين.

(٥٤) بعد شروع بن جديد في معالجة الإصلاحات الاقتصادية مباشرة، تحدّاه زملاؤه في مجلس الثورة؛ فقد ضغطوا عليه لتحرير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، وكذلك تقوية الحزب من خلال فرض سيطرته السياسية على الجهاز الإداري للدولة. والتصدي لهذه الأزمة، دعا بن جديد، في حزيران/ يونيو ١٩٨٠، إلى اجتماع غير عادي لمؤتمر «حزب جبهة التحرير». وقد نجح في إقناع المندوبين بمراجعة النظام الأساسي للحزب والتخلّص من معظم خصومه. وهكذا اكتسب الحزب اليد العليا في عملية صنع القرار، في حين عملَ الحكام المحليون كسلطة تنفيذية. كما شجّع بن جديد اللجنة المركزية للحزب على تكوين لجنة انضباط من شأنها وضع نظام للأعضاء الذين لم يتمشوا مع قرارات الحزب. وباعتباره رئيساً لتلك اللجنة، فقد استعملها لإزاحة خصومه من الحزب، وإرسال ملفاتهم إلى مجلس المحاسبة (*Cours des Comptes*) الذي يتولّى محاكمة المشتبه في تورطهم في قضايا فساد.

فقد تفاقمت المظالم الاجتماعية وسوء إدارة الاقتصاد مع الهبوط الحاد في الإيرادات النفطية سنة ١٩٨٦ وارتفاع خدمة الدين العام. فالإيرادات الحكومية، التي تأتي من النفط بشكل رئيسي، لم تعد كافية لاستيراد المنتجات الغذائية والسلع الصناعية الوسيطة[٥٥]. وبعد الأحداث الدامية، أقدمَ بن جديد على تغيرات سياسية كاسحة؛ ففي المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير، المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، اقترح بن جديد أن تكف جبهة التحرير عن أن تكون حزب الحكومة، وأن لا يكون لها أي حق في السيطرة على المنظمات الاجتماعية والمهنية. كما اقترح السماح بوجود آراء سياسية متنوعة داخل حزب جبهة التحرير، على أمل تحقيق الانسجام بينها. بيد أن استراتيجية محاولة توحيد المجموعات السياسية المتنوعة لم تظهر إلى العلن. ومع ذلك، ورغم المعارضة، وبخاصة من قبل قدامى قادة الحزب، تمكّنَ بن جديد سنة ١٩٨٩ من إدخال نظام تعدد الأحزاب، والسماح لوسائل الإعلام بانتقاد فساد الممارسات الحكومية. وهذا، بدوره، شجعَ الرغبة الشعبية في تغيير النظام السياسي بصورة جذرية. وكانت أهداف الإصلاحات الحكومية تقوية النخبة الحاكمة عن طريق إيجاد نظام التعدد الحزبي، وهو ما يتيح حرية الصحافة، وسن دستور جديد، والدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة، وإشراك رئيس الوزارة بسلطات رئيس الدولة.

ووسط ذلك كله، انفجر الصراع الداخلي بين مختلف أجنحة حزب جبهة التحرير، وهو ما قاد إلى انقسام الحزب. وفي ذلك الوقت (١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٠)، جرت أول انتخابات بلدية متعددة الأحزاب. وكان الكثير من الجزائريين مستعدين للتصويت للأحزاب السياسية المكوَّنة من جديد، ومعارضة حزب جبهة التحرير. وحصلت جبهة الإنقاذ الإسلامي الجديدة على ٥٥,٥ بالمئة من الأصوات، بينما حصلت جبهة التحرير على ٣١,٦ بالمئة[٥٦]. وربما لم يكن هذا مفاجأة لأن النخبة الجزائرية، مع مرور السنين، ابتعدت عن الشعب. وتعلّمَ معظم أعضائها في المدارس والجامعات الفرنسية، وكانوا ملتزمين بالقيم والثقافة الأوروبية. وباعتبارهم معجبين ومحبين للثقافة الفرنسية (Francophiles)،

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٥٦) Arun Kapil, «Portrait Statistique de élections du 12 Juin 1990: Chiffres clés pour une analyse,» *Cahiers de l'Orient*, vol. 23 (1991), pp. 45.

فقد كانوا ينظرون إلى بقية السكان باستعلاء، وهذا دفع الكثير من شباب البلاد نحو الحركات الإسلامية لمحاربة النظام الذي أتاح التعليم لهم، ولكنه استبعدهم، في الوقت نفسه، من المشاركة السياسية.

إن القادة الجدد، الذين احتقروا مسؤولي نظام الحزب الواحد وثروتهم المادية، وعدوا بتلبية مطالب الشعب والتحدث إلى الفقراء(٥٧). لقد تصوروا أن الانتخابات ستعمل على تخليص البلاد من سياسيي النظام القديم المتشبثين بالسلطة. فهمت جبهة الإنقاذ الإسلامي ذلك، وركزت على هذه القضية كجزء من استراتيجيتها الجديدة. واستفاد الإسلاميون استفادة كاملة، ليس من البدايات السياسية الجديدة فقط، بل أيضاً من الأزمة الاقتصادية التي خَدمَتهم كفرصة مثالية لتوفير الخدمات الاجتماعية للشباب العاطلين عن العمل وللفقراء. وقد ساعدت نشاطاتهم الاجتماعية على بناء التعاطف والتأييد. وكان لهم مستمعون كثر، فوصلت رسالتهم السياسية بشكل فعال. كما أن جبهة الإنقاذ الإسلامي استفادت من الأحقاد والعداءات والصراع على السلطة الذي كان جارياً بين مختلف أجنحة جبهة التحرير الوطني.

وقد تدخلَ الجيش مرة أخرى، في ٥ حزيران/يونيو ١٩٩١، لفرض النظام والأمن مجدداً في الجزائر العاصمة. وتبع هذا التدخل فرض نظام الأحكام العرفية، وإقصاء رئيس الوزراء، وتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في ذلك الشهر. وقادت هذه الأحداث السريعة إلى هيمنة الجيش هيمنة سياسية فعلية، بعد أن نفد صبره تجاه الفشل في إنهاء الأزمة، وقرر بالتالي الضغط على بن جديد لإقصاء رئيس الوزراء حمروش الذي اتهمه الجيش بالمساهمة في القلاقل والعنف الذي يقوم به الإسلاميون. وقد حل محله غزالي، وهو سياسي من حقبة بومدين. ولكن المزاج المتفائل الذي نجمَ عن تعيين غزالي لم يدم طويلاً؛ إذ تصاعدَ التوتر مع الإسلاميين بعد تولي عمله مباشرة. وفي ٢٨ حزيران/يونيو، هدّدَ قادة جبهة الإنقاذ الإسلامي بإعلان الجهاد إذا لم تُرفع حالة الحصار والنظام العرفي وحظر التجول. ردّت الحكومة على هذا التهديد باعتقال زعيمي الجبهة، عباسي مدني وعلي بلحاج، اللذين تمت محاكمتها في ما بعد، وحُكم عليهما بالسجن ١٢ سنة.

---

(٥٧) Robert Mortimer, «Islam and Multi-Party Politic in Algeria,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 4 (Autumn 1991), p. 577.

وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، أعلنت الحكومة رفع حظر التجول، وقررت إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر. ورغم واقع أن اثنين من قادة جبهة الإنقاذ الإسلامي كانا في السجن، قررت الجبهة المشاركة في الانتخابات، فحصلت على ٤٤ بالمئة من المقاعد، بينما حلّت جبهة التحرير الوطني، التي كانت قد انفردت بحكم الجزائر، في المركز الثالث، بحصولها على ١٥ مقعداً. وقد عارضَ الجيش نقل السلطة إلى الإسلاميين، وطلبَ من بن جديد أن يتخلى عن الحكم في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. وبعد ذلك بيومين، تم تأسيس مجلس الدولة الأعلى ليتولّى سلطات الرئيس. ودُعي الزعيم التاريخي المنفي محمد بوضياف إلى العودة من منفاه في المغرب لترؤس المجلس المذكور. وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٢، افتتح بوضياف مجلساً استشارياً جديداً من ٦٠ عضواً، الذي حل محل البرلمان المنحل. وفي ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٢ اغتيل بوضياف على يد أحد حراسه.

ولم يكن خليفة بوضياف، عليّ كافي، ورئيس وزرائه، غزالي، قادرين على معالجة الأزمة بشكل فعال. فحلّ بلعيد عبد السلام محل غزالي في صيف ١٩٩٢ على أمل أن يكسب الأخير تأييد حزب جبهة التحرير من جديد. ولكنه، في نهاية الأمر، تخاصمَ مع قادة معظم الأحزاب، والصحافة، ومعظم مجموعات اليسار التي دعمته في السابق. وفي صيف ١٩٩٣، حل محله رضا مالك، الذي سعى إلى تحقيق إجماع وطني على حل معيّن لإنهاء الأزمة السياسية، والتصدي لمشكلة الدين الخارجي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، شكّلَ مجلس الدولة الأعلى هيئة الحوار الوطني التي كانت مهمتها الرئيسية، على أساس التشاور مع الأحزاب والمنظمات المدنية، وضع برنامج انتقالي لفترة ثلاث سنوات للعودة إلى الحياة الديمقراطية (من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ١٩٩٦). وقد ناقش المؤتمر الوطني، المنعقد في ٢٥ ـ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، البرنامج الوطني ثم أقره، وعيّن مجلس الأمن الوطني وزير الدفاع اليمين زروال رئيساً جديداً للجزائر لفترة انتقالية دامت ثلاث سنوات.

أقرّ زروال، من البداية، بأن الإجراءات الأمنية وحدها لن تحقق أي حل للأزمة، وبأن الحوار السياسي بين جميع الأطراف (بمن في ذلك إسلاميو جبهة الإنقاذ) هو الوحيد القادر على إنقاذ البلاد. وفي أثناء ذلك، بلغ العنف السياسي ذروته، وقُتل الآلاف من رجال الأمن والمدنيين. وفي الحقل الاقتصادي، تواصلت المفاوضات مع نادي باريس وصندوق النقد الدولي للتوصل إلى اتفاق

من شأنه تخفيض عبء خدمة الدين الثقيل. ومع أن زروال بدا ملتزماً بالعثور على حل سياسي للأزمة، فإنه واجه تحديات سياسية واقتصادية هائلة. وكان عليه أن يواصل الضغط العسكري على مجموعات الإسلاميين المسلحة، رغم بحثه عن حل سياسي. وعلى أي حال، واصلَ المتشددون داخل النظام سياسة استئصال الإسلاميين. وعلى نحو أسرع ممّا كان متوقعاً، قرر زروال إنهاء الفترة الانتقالية والدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية، وقد كان له ما دعا إليه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

قاطعت أحزاب المعارضة، التي اجتمعت في روما في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الانتخابات، واقترحت برنامجاً وطنياً جديداً لحل الأزمة. وبمشاركة حوالى ٧٥ بالمئة من الناخبين، فاز زروال في الانتخابات بنسبة ٦١ بالمئة من الأصوات. وبسبب شعوره بالقوة بعد هذا الفوز، لم يستجب لدعوات جبهة التحرير للتفاوض بشأن مستقبل البلاد، بل إنه، في صيف ١٩٩٦، اعتبر مسألة جبهة الإنقاذ «قضية منتهية»، ودعا جميع أحزاب المعارضة الأخرى إلى المشاركة في مؤتمر لـ «الميثاق الوطني»، الذي انعقد في ١٤ ـ ١٥ أيلول/سبتمبر. وقد رفض بعض الأحزاب تلك الدعوة، مدعياً أن الهدف الحقيقي للنظام لم يكن الانفتاح الديمقراطي، بل تعزيز نهج الاستبداد خلف واجهة ديمقراطية. وكانت المحصلة النهائية للمؤتمر «برنامجاً للتحالف الوطني» أوضح ماهية الإصلاحات السياسية التي ستبقى، بما في ذلك رفض الأحزاب أو الحركات التي تقوم على أساس الدين أو القومية أو المناطقية، وتأكيد الإسلام باعتباره دين الدولة. وعلى أساس هذه المبادئ وغيرها، نظَّمَ الرئيس زروال في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦استفتاء لتنقيح الدستور. كما جرت انتخابات برلمانية جديدة في ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧ وفقاً لنظام التمثيل النسبي، وظهرَ أول برلمان متعدد الأحزاب في الجزائر. ولكن العنف السياسي استمر رغم ذلك. وبدت شرعية النظام القائم تعتمد ليس على تحقيق الإصلاحات فقط، بل أيضاً على القدرة على إنهاء العنف السياسي الذي حصدَ حياة أكثر من ٢٠٠ ألف شخص منذ سنة ١٩٩٢.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أعلن زروال أنه سيتنحى لأسباب صحية[٥٨]،

---

(٥٨) ومع ذلك، كشفت معظم الصّحف أن شركاءه في القيادة ضغطوا عليه لإقصاء مستشاره السياسي والعسكري الأقرب، الجنرال محمد بتشين.

وهو ما مهّد الطريق لانتخاب رئيس مدني، وهو عبد العزيز بوتفليقة، الذي ظهرَ كمرشح رئيسي في الحملة الانتخابية سنة ١٩٩٩. وقد انتُخب بوتفليقة كرئيس للجمهورية بنسبة ٧٣ بالمئة من الأصوات. وقد نُظر إليه على نطاق واسع باعتباره مرشح السلطة(٥٩) رغم إنكاره ذلك مراراً. وحدث السيناريو نفسه في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤، حينما أعلن بوتفليقة أنه سيخوض الانتخابات الرئاسية، ففاز في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بنسبة ٨٥ بالمئة.

إن الجدير بالملاحظة هو طريقة بوتفليقة الجديدة لتغيير الوضع السياسي في الجزائر. فقد سعى إلى تقوية وضعه من خلال تشجيع الأحزاب الرئيسية على تشكيل ما أسماه تحالفاً رئاسياً يضم أربعة من الأحزاب التي لها نظرات سياسية مختلفة(٦٠). وكانت الاستراتيجيا الأساسية تقوم على تكوين إجماع على السياسات بين المجموعات المختلفة على أساس فكرة أن الديمقراطية لا تترسخ في مجتمع تقسّمه الأيديولوجيات والتناحر السياسي وانعدام الثقة بين مختلف المجموعات. وقد تعهدت الأحزاب كلها ببرنامج الرئيس؛ فنظراً إلى أن الأحزاب الأربعة تعمل معاً لتطبيق البرنامج، فلن يكون هناك أسباب للاختلاف على أي سياسة أو قانون يُقدم إلى الهيئتين التشريعيتين.

إن مصدر التغيير والتأثير هو الرئيس، الذي يتمتع بصلاحية تخصيص الموارد الوطنية. فمع اعتماد الرئيس على احتياطي يزيد على ١٠٠ مليار دولار في خزينة الدولة، يمكنه التأثير في الأحداث كما يريد، والثروة المتراكمة في خزينة الدولة جعلت منه العامل الأكثر تأثيراً في البلاد.

ثالثاً: الأداء الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي

منذ سنة ١٩٨٨، جاءت الإصلاحات السياسية في الجزائر كرد فعل على الأزمات الاقتصادية والسياسية. وصُممت تلك الإصلاحات كمخرج للنظام من أجل ضمان بقاء النخبة السياسية الحاكمة التي تُمسك بالسلطة منذ سنة ١٩٦٢. وكان الهدف من الإصلاحات الاقتصادية، المنفَّذة منذ التسعينيات، بما في ذلك

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) وهي: «جبهة التحرير الوطني»، للوطنيين؛ و«التجمع الوطني الديمقراطي»، للديمقراطيين؛ و«حركة مجتمع السلم» (حماس)، للإسلاميين؛ و«حزب العمال»، لليسار.

برامج التكييف الهيكلي المرتبطة بصندوق النقد الدولي(٦١)، معالجة متطلبات نادي باريس لجدولة ديون الجزائر الخارجية(٦٢)، ونُظر إليها كسبيل لكسر العزلة الدولية التي فرضتها معظم الحكومات الغربية غير المؤيِّدة علناً للحكومة المسنودة من الجيش. ومع ذلك، كانت وتيرة التحول الليبرالي التي تطلبتها هذه الإصلاحات بطيئة. وتكشف مؤشرات الحرية الاقتصادية، التي تنشرها مؤسسة التراث(٦٣) ومعهد فريزر(٦٤)، أن التقدم كان محدوداً. وقد صنّف مؤشر مؤسسة التراث للحرية الاقتصادية لسنة ٢٠٠٧ الجزائر في المرتبة ١٣٤ على المستوى العالمي، وفي المرتبة ١٤ على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(٦٥).

وصُنف اقتصاد الجزائر على أنه حر جزئياً. ومن المهم أن نلاحظ الدرجات المتدنية للقطاع المالي وللفساد. فكلا العاملين يرتبط بتوزيع الريع ارتباطاً قوياً، ويفسر الزيادة الهائلة الحاصلة مؤخراً للفضائح المالية والمصرفية المرتبطة بالفساد. وتبين فضيحة مصرف خليفة الشبكة المعقدة القائمة لتحويل الريوع النفطية بطرق غير مشروعة. وقد هبط المؤشر للفساد من ٥٠ في سنة ١٩٩٥ إلى ٢٨ فقط في سنة ٢٠٠٧، بينما هبط مؤشر الحرية المالية من ٥٠ إلى ٣٠ فقط خلال الفترة نفسها. ويضع مؤشر دار فريزر (HF) الجزائر عند المرتبة ١٢٧ من بين ١٤١ من دول العالم، مع أن مستوى الحرية الاقتصادية ارتفع من ٣,٩ في سنة ١٩٨٠ إلى ٥,٣ في سنة ٢٠٠٥. وهكذا يبقى مستوى التدخل والسيطرة

---

(٦١) نفّذت الجزائر ثلاثة برامج طارئة وجاهزة، مدّة كلّ منها سنة واحدة، في ١٩٨٩، ١٩٩١ و١٩٩٤، إضافة إلى تسهيل مالي موسّع يمتدّ ثلاث سنوات، أبرمته سنة ١٩٩٥. انظر: Karim A. Nashashibi [et al.], «Algeria, Stabilization and Transition to the Market,» International Monetary Fund (IMF), Occasional Papers, 165 (1998).

(٦٢) عقدت الجزائر اتفاقيتين مع نادي باريس لجدولة ديونها في سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥؛ الأولى عالجت الدين البالغ ٥,٣ مليارات دولار، والثانية أعادت جدولة مبلغ ٧,٣ مليارات دولار. وقد مكّنت الزيادة المثيرة في أسعار النفط، منذ سنة ٢٠٠٠، من التفاوض لغرض الدفع المبكر لمبلغ الدين، وهو ما قلّل المبلغ الكلّي للدَّين بصورة مثيرة من ٣٣ ملياراً في سنة ١٩٩٥ إلى ٥,٥٨ مليارات فقط في سنة ٢٠٠٦.

(٦٣) «Index of Economic Freedon 2007,» Heritage Foundation (2007), <http://www. heritage. org>.

(٦٤) «Economic Freedom of the World 2007: Annual Report,» Economic Freedom Network (2007), <http://www.freetheworld.com/2007/EFW2007BOOk2.pdf>.

(٦٥) بحسب (ONS)، فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي كانت ٤٧ بالمئة في سنة ٢٠٠٣، وهي تتركز في الزراعة (١١,٨ بالمئة)، والخدمات (٢٢,٤ بالمئة)، والصناعات الخفيفة (٣٥,٣ بالمئة). وكان مؤشر جيني (Gini Index) للتوزيع القطاعي للناتج في القطاع الخاص ٠,٧٥، انظر: Office Nationale des Statistiques (ONS), *Retrospective Statistiques 2004* (Algérie: Office Nationale des Statistiques, 2005).

الحكومية على الاقتصاد عالياً جداً، ويعوق نشوء نظام شفاف للحكم.

إن الإصلاحات السياسية التي رافقت الإصلاحات الاقتصادية تركزت حول تحويل النشاط السياسي من الاحتكار الذي تمارسه جبهة التحرير الوطني إلى نظام موجَّه لتعدد الأحزاب[٦٦]. وكنتيجة لإدخال سياسة تعدد الأحزاب، ارتفع مؤشر نظام الحكم من ـ ٩ في سنة ١٩٨٨ إلى + ٢ في سنة ٢٠٠٤. ومن الناحية الأخرى، لم يأخذ مؤشر دار الحرية مثل هذه التغيرات الدستورية في الاعتبار عند تقييمه للديمقراطية في الجزائر. ووفقاً للمؤشرات الفرعية لهذا الأخير، فإن العملية الانتخابية ما تزال غير عادلة وغير شفافة؛ إذ إن المشاركة والتعددية ما تزالان ضعيفتين جداً رغم إدخال سياسة تعدد الأحزاب.

بلغت حرية التعبير والاستقلال الشخصي درجة عالية، حيث اقتربت من منتصف الدرجة القصوى (انظر الجدول الرقم (٧ ـ ١))، مع أن حكم القانون وأداء الحكومة هما أهم العقبات أمام الحرية. وبتحويل مؤشر غاستل إلى مؤشر نظام الحكم من خلال استعمال الصيغة التي اقترحها بالدام[٦٧]، نجد فجوة ديمقراطية من نقطتين، مقارنة بمؤشر نظام الحكم قبل سنة ١٩٨٨. وهذه الفجوة اتسعت إلى ٤ نقاط بعد استئناف العملية الانتخابية سنة ١٩٩٥، ثم ازدادت إلى ٩ نقاط سنة ٢٠٠٤ لأن مؤشر نظام الحكم استحسنَ الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٤ كانتخابات تنافسية. وهكذا ارتفعت الديمقراطية ٥ نقاط من ـ ٣ إلى + ٢، بينما لم تمثل تلك الانتخابات أي تحسن بحسب مؤشر دار فريزر (HF)؛ إذ تم تصنيف الجزائر بلداً غير حر وفق المؤشر الأخير. وعليه، بحسب دراسة ليفيتسكي وواي[٦٨]، لا يمكن اعتبار الجزائر شكلاً للاستبداد التنافسي (Competitive Authoritarianism). ومع ذلك، يمكن اعتبار الفجوة الكبيرة بين مؤشر غاستل ومؤشر نظام الحكم فرضية مؤداها أن الديمقراطية الإجرائية، التي تتحقق عند الأخذ بالانتخابات المتعددة الأحزاب، قد لا تعكس

---

(٦٦) Volpi, «Rethinking Models of Security and Cooperation between Europe and North Africa».

(٦٧) مؤشر غاستل (G) يعادل مؤشر نظام الحكم (P) وفقاً للصيغة: P= (40- 10G)/3.
انـظـر: Martin Paldam, «The Big Pattern of Development: A Study in the Gastil Index,» (2007), and Alain Marciano and Jean Michel Josselin, eds., *Democracy, Freedom and Coercion: A Law and Economic Approach* (Cheltenham: Edward Elgar, 2007).

(٦٨) Levitsky and Way, «Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism».

بالضرورة حصول تحسينات في الحقوق السياسية والحريات المدنية. وهذا الوضع يمكن وصفه بأنه استبداد تنافسي مظهري.

الجدول الرقم (٧ ـ ١)
مؤشر غاستل، ٢٠٠٦(*)

				Political Rights			Civil Liberties			
				Electoral Process	Political Pluralism and Participation	Functioning of Government	Freedom of Expression and Belief	Associational and Organizational Rights	Rule of Law	Personal Autonomy and Individual Rights
Country	*Political rights*	*Civil liberties*	*Status*							
Algeria	6	5	Not free	5	3	3	8	6	4	7
Min	1	1		0	0	0	0	0	0	0
Max	7	7		12	16	12	16	12	16	16

(*) **الصف الأول**: الحرية في العالم، ٢٠٠٦: الدرجات الفرعية للمؤشر/ الحقوق السياسية/ الحريات المدنية؛

الصف الثاني: العملية الانتخابية/ التعددية والمشاركة السياسية/ أداء الحكومة/ حرية التعبير والمعتقد/ الاجتماع وحقوق التنظيم/ حكم القانون/ الاستقلال الشخصي والحقوق الفردية؛

الصف الثالث: البلد/ الحقوق السياسية/ الحريات المدنية/ طبيعة الوضع الديمقراطي.

المصدر: «Gastil Index,» Freedom House, <http://www.freedomhouse.org>.

وتتعلق الجوانب الأخرى من الإصلاحات السياسية الجزائرية بالمستوى الضعيف جداً للمؤسسات السياسية والاقتصادية وتدهور الحكم السياسي والاقتصادي. وفي هذه البيئة غير المستقرة وغير المساعدة على الديمقراطية، فإن الإصلاحات السياسية الليبرالية التي تقود إلى حرية أكثر، وتقلص دائرة هيمنة الحكومة منذ نهاية الثمانينيات، ربما ساهما في إضعاف المؤسسات، وفي الصعوبات الواضحة في المحافظة على الدمقرطة في المستقبل. وقد تمخضت الإصلاحات عن ترتيب ديمقراطي ضحل وتجميلي. وعند النظر إلى درجات الدليل المؤسسي لتقييم الأداء (ICRG) الصادر عن مجموعة تسوية المخاطر السياسية (PRS Group) بشأن تقييم المخاطر السياسية في الجزائر (١٩٨٤ ـ ٢٠٠٧)، الوارد في الجدول الرقم (٧ ـ ٢)، نلاحظ المستوى الضعيف للحكم، ونوعية المؤسسات بشكل عام؛ إذ إن معظم مكونات الدليل المؤسسي

(ICRG) هبطت بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٥، وهي فترة الأحداث السياسية المثيرة. ومع ذلك، يمكن منذ ذلك الحين تبيّن بعض التحسينات في نوعية المؤسسات، وبخاصة بالنسبة إلى الاستقرار الحكومي، والنزاعات الداخلية، وإمكانية المساءلة الديمقراطية. إن تدخل الجيش في السياسة، وتوظيف الدين في الخطاب السياسي، بلغ أدنى الدرجات، ولم يتحسن إلا بعد سنة ٢٠٠٣. كما تدهورت درجات الفساد خلال الفترة، ويمكن اعتبارها عقبة خطيرة على طريق المزيد من التحول الديمقراطي. وفي الواقع، عند النظر إلى الارتباط بين مكونات الدليل المؤسسي (ICRG) ومؤشر نظام الحكم، فلا بد أن يتوقع المرء ارتباطاً إيجابياً وهاماً، لأن التحسينات في المؤسسات والحكم تشكل عوامل تقوية. ومع ذلك، فإن أرقام الارتباط في الجدول الرقم (٧ ـ ٢) تبين أن عملية الدمقرطة تحققت في سياق مؤسسات متدهورة. فالظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية السيئة، والمزيد من النزاعات الداخلية، والمزيد من التدخل العسكري والديني، مثلاً، ترتبط بالحكم بشكل هام وسالب. وفي ظل هذه الظروف، لم تتمخض الإصلاحات السياسية، التي قادت إلى إدخال سياسة تعدد الأحزاب والانتخابات العامة، عن تغير حقيقي في النظام السياسي. فهذه النتائج انعكاس بسيط للسلوك الخاص للحكم الجزائري، وهي تعزز فكرة أن الإصلاحات السياسية محصلة لانهيار الصفقة الاستبدادية تحت ضغط تفاقم الصراعات المحلية والتدهور الاقتصادي.

وهكذا، فمن الواضح أنه رغم البيئة الاجتماعية والاقتصادية المضطربة منذ منتصف الثمانينيات، فإن النظام السياسي الجزائري كان قادراً على تحمل القلاقل والأزمات السياسية والاقتصادية. فجبهة التحرير الوطني حكمت البلاد أكثر من ٤٠ سنة بدون مشاركة حقيقية للآخرين في الحكم؛ إذ إن الاستقرار السياسي للنظام الوطني الاستبدادي من سنة ١٩٦٥ إلى أواسط الثمانينيات سمحَ له بمنح الأولوية لبناء البلد من فوق، والتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان مؤشر نظام الحكم مستقراً: فلم يتغير من مستواه البالغ ـ ٩ من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٨٨. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية متميزة، وكان النمو الاقتصادي قوياً. فخلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩، نما متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمعدل ٣,٦ بالمئة، والناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٦,٧ بالمئة سنوياً، بالمقارنة مع الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٥ التي بلغ فيها هذان المؤشران ـ ٠,١ بالمئة و٢,١١ بالمئة سنوياً، على التوالي.

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)
المؤسسات ونظام الحكم في الجزائر، ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٧(*)

ICRG Components	1988	1992	1995	1999	2003	2005	2007	Correlation With polity (1984 - 2004)	Correlation with Gastil	Trend rate of Change 1984-2007
Government Stability (11)	8.8	4.5	6.3	10.0	8.1	9.8	9.4	0.2	-0.3	1.0
Socioeconomic Conditions (11)	6.0	4.8	5.2	3.1	4.0	5.4	6.0	-0.7**	-0.1	-1.5
Internal Conflict (12)	6.7	5.6	5.4	6.0	8.0	9.2	8.5	-0.5**	-0.4**	1.5
External conflict (12)	10.0	12.0	10.2	9.0	11.0	10.5	10.5	0.1	0.4	0.4
Corruption (6)	4.0	3.5	3.0	2.0	1.5	1.5	1.5	-0.5*	-0.3	-5.0
Military in Politics (6)	3.0	1.0	0.0	0.0	0.0	3.0	3.0	-0.4**	-0.5**	-1.7
Religion in Politics (6)	4.8	2.0	0.1	0.0	0.0	2.5	2.5	-0.7**	-0.1**	-5.0
Law and Order (6)	2.8	1.4	3.0	2.0	2.0	3.0	3.0	0.0	0.1	1.4
Ethnic Tensions (6)	4.0	3.0	4.0	2.0	2.0	3.4	3.5	-0.2	-0.1	-1.4
Democratic Accountability (6)	2.1	2.1	3.0	1.8	2.0	5.0	5.0	0.5**	-0.6**	1.8
Bureaucracy Quality (4)	2.1	1.0	1.0	2.0	2.0	2.0	2.0	0.6**	-0.6**	2.2

(*) **العمود الأول**: مكونات الدليل المؤسسي (ICRG)/ الاستقرار الحكومي/ الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية/ الصراع الداخلي/ الصراع الخارجي/ الفساد/ تدخل الجيش في السياسة/ تدخل الدين في السياسة/ القانون والنظام/ التوترات الإثنية/ المساءلة والمحاسبة الديمقراطية/ نوعية الجهاز الإداري الحكومي؛

العمود التاسع: الارتباط مع مؤشر نظام الحكم ١٩٨٤ ـ ٢٠٠٤؛

العمود العاشر: الارتباط مع مؤشر غاستل؛

العمود الحادي عشر: المعدل الاتجاهي للتغير ١٩٨٤ ـ ٢٠٠٧.

الأرقام بين القوسين () تمثل أقصى درجة ممكنة.

(*) اختبار الأهمية عند مستوى ٥ بالمئة،

(**) عند مستوى ١ بالمئة.

المصدر: ICRG, PRS Group.

شهدت حقبة بومدين (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨)، التي قامت على نظام الحزب الثوري الواحد والحكم الأوتوقراطي، تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية السريعة؛ فسياسات التنمية، القائمة على التخطيط المركزي، ركّزت على الإصلاحات الزراعية والتصنيع السريع والثقيل والمتوجه إلى الداخل (مقارنة بالتصنيع ذي التوجه الخارجي، أي المعدّ للتصدير)، والمموَّل بالريوع النفطية مع تكملتها بالموارد الخارجية. وقد تضاعف متوسط الناتج المحلي الإجمالي، الحقيقي، للفرد بين فترة الاستقلال ونهاية فترة بومدين؛ إذ ارتفع

من ٨٣٨ دولاراً في سنة ١٩٦٢ (بأسعار سنة ٢٠٠٠) إلى ١٨٠٠ دولار في سنة ١٩٧٨. كما كانت السياسة الاجتماعية سخية أيضاً، وكان لسياسات إعادة التوزيع دور كبير على صعيد المبادلة مقابل الحقوق السياسية. وكانت خدمات التعليم والصحة تُقدَّم مجاناً إلى جميع المواطنين(٦٩). كما أن أسعار السلع الاستهلاكية كانت تخضع للسيطرة المحكمة وتتمتع بنسبة عالية من الدعم.

ومن ناحية أخرى، ورغم التنمية الاقتصادية المتميزة، فإن التركيز على الصناعات الثقيلة، في ظل السيطرة على السوق وسوء إدارة برنامج الزراعة الجماعية، كبحَ الاقتصاد وسبّب عجوزات واسعة في أسواق سلع الاستهلاك. وهذه الظروف، إلى جانب النمو السكاني السريع والتحضر المتزايد(٧٠)، عملت على إبقاء مستويات البطالة عالية، إذ بلغ متوسطها أكثر من ٢٠ بالمئة من قوة العمل. ومع ذلك، كان هناك انخفاض في الفقر، رغم تفاقم عدم عدالة توزيع الدخل خلال تلك الفترة(٧١). فالتوسع السريع للقطاع العام والأعمال التي تتيحها الحكومة المركزية هيأ ضمانات للعمل ومستويات معيشة أفضل نسبياً، وهو ما وفر دعماً قوياً للنخبة السياسية. والفقر كان في الريف إجمالاً، حيث بلغ ٤١ بالمئة، مقارنة بـ ١٢ بالمئة في المدن الكبيرة.

وكنتيجة للتنمية المبينة أعلاه، ازداد مؤشر التنمية البشرية من ٠,٢٨ إلى ٠,٤٣(٧٢). وكان الرفاه المتزايد هذا قد مُول إجمالاً بالريوع النفطية والدين الخارجي. فقد ازدادت صادرات الطاقة من ٦٦ بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية في سنة ١٩٦٥ إلى ٩٨ بالمئة في سنة ١٩٧٨، في حين ازداد الدين الخارجي من أقل من مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٠ (٢٠ بالمئة من الناتج

(٦٩) وازداد متوسط العمر المتوقع من ٤٧ سنة في ١٩٦٢ إلى ٥٨ سنة في ١٩٧٨؛ وارتفعت نسبة تعلّم البالغين للقراءة والكتابة من أقلّ من ١٧ بالمئة في سنة ١٩٦٢ إلى أكثر من ٣٠ بالمئة في سنة ١٩٧٨.

(٧٠) كان معدّل النموّ السكاني خلال تلك الفترة ٣ بالمئة سنوياً، بينما زادت نسبة السكان الحضر من ٣٠ بالمئة من مجموع السكان في سنة ١٩٦٢ إلى أكثر من ٤٠ بالمئة في سنة ١٩٧٨.

(٧١) ازداد عدم عدالة توزيع الدخل، كما يقيسها مؤشر جيني (Gini)، من ٣٠,٥ في سنة ١٩٦٦ إلى ٣٤,٣ في سنة ١٩٨٠. كما هبطت نسبة الفقر من ٥٤ بالمئة في سنة ١٩٦٦ إلى ٢٨ بالمئة في سنة ١٩٨٠، انظر: Belkacem Laabas, «Poverty Dynamics in Algeria,» *Journal of Development and Economic Policies*, vol. 4, no 1 (2001), pp. 43-99.

(٧٢) حسب المؤلّف مؤشر التنمية البشرية وفق طريقة برامج التنمية التابعة للأمم المتحدة، أُخذت البيانات من: *World Development Indicators 2007* (Washington, DC: World Bank, 2007), and Office Nationale des Statistiques (ONS), *Rétrospective Statistiques, 1962-1991* (Algérie: ONS, 2005).

المحلي الإجمالي) إلى أكثر من ١٥ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٨ (٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي). كما ازدادت حصة صناعة التعدين كثيراً من ٢٥ بالمئة إلى أكثر من ٤٢ بالمئة. وهكذا، فرغم التصنيع السريع، حجب قطاع التعدين القطاع الصناعي، وهو ما قاد إلى هبوط مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الإجمالي من ١٣ بالمئة في سنة ١٩٦٥ إلى ١١ بالمئة في سنة ١٩٧٨.

إن الزيادة في أسعار النفط (والإيرادات الحكومية)، التي نجمت عن الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، منحت النخبة الجزائرية الجديدة (برئاسة بن جديد) فرصة لأن تواجه القيود الاقتصادية الناشئة، بما في ذلك العجوزات الواسعة في أسواق السلع الاستهلاكية التي أصبحت مصدراً للتذمر الشعبي. وكان الهدف من برنامج الإصلاح، الذي أقره مؤتمر جبهة التحرير المنعقد سنة ١٩٨٠، تهدئة السكان واسترضاءهم عن طريق إرخاء نظام التخطيط المركزي، وزيادة استيراد السلع الاستهلاكية المعمِّرة بأسعار معقولة. وجرى تأخير البرنامج الاستثماري في المشاريع الجديدة، وأُعطيت الأولوية لإكمال المشاريع التي كانت قيد الإنجاز. كما تمت إعادة هيكلة المنشآت الحكومية وتجزئتها، وذلك لتسهيل إدارتها ومنحها الاستقلال في عملية صنع القرار. وجرى تغيير أولوية البرنامج الاستثماري العام لصالح مشاريع الإسكان والبنى التحتية الأساسية. كما تم إلغاء السيطرة على أسعار وتسويق المنتجات الزراعية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

ومع ذلك، لم يتم تبني أي إصلاحات سياسية هامة؛ فحاشية بن جديد كانت بحاجة إلى الوقت لترسيخ وضعه وتحييد الإصلاحات المضادة لليبرالية. وفي حين كان معدل النمو الاقتصادي ٥,١ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد ينمو بمعدل ١,٧ بالمئة فقط سنوياً، أي أقل من نصف النمو الاقتصادي المسجل في حقبة بومدين، مع وصول متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد إلى ٢٠٢٠ دولاراً سنة ١٩٨٥ بأسعار سنة ٢٠٠٠. وكان هذا النمو المتواضع مكلفاً لأن الدين الخارجي زاد بسرعة من ١٥,٨ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٨٤ (٣٠ بالمئة من الناتج المحلي) إلى ٢٢,٦٥ مليار دولار سنة ١٩٨٦ (٣٦ بالمئة من الناتج الإجمالي). ومع ذلك، لم يتقلص برنامج الرفاه الاجتماعي، بل تعززَ من خلال توسيع برنامج الإسكان الاجتماعي. ولم تكن البطالة تحت السيطرة، وظلت تحوم حول نسبة ٢٠ بالمئة من قوة العمل؛ ولكن مستويات الفقر بقيت تتناقص حتى

وصلت إلى ١٦ بالمئة في سنة ١٩٨٨، في حين بلغت نسبة البالغين الذين يتعلمون القراءة والكتابة ٤١ بالمئة، وازداد متوسط العمر المتوقع إلى ٦٤ سنة في سنة ١٩٨٦. وهكذا زادَ مؤشر التنمية البشرية (HDI) من ٠,٤٢ في سنة ١٩٧٨ إلى ٠,٥٣ في سنة ١٩٨٦.

ومع انهيار الأسعار العالمية للنفط في شباط/فبراير ١٩٨٦ إلى أقل من ١٠ دولارات للبرميل، هبطت الصادرات الكلية من ١٤ مليار دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٩ مليارات دولار فقط في السنة التالية. وفي موازاة ذلك، وصلت خدمة الدين الخارجي إلى ٥,١٥ مليارات دولار في سنة ١٩٨٦ (٨,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) ثم ازدادت باطراد حتى بلغت ٩ مليارات دولار (١٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) سنة ١٩٩٣. وهكذا، كان ينبغي تقليص الواردات، التي هبطت من ١٥,٣ مليار دولار في سنة ١٩٨١ إلى ١١ مليار دولار في سنة ١٩٨٧. ورغم انتعاش أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات، فإن الصادرات لم تكن كافية لتمويل فاتورة الاستيرادات ودفع مستحقات خدمة الدين الخارجي. وهكذا، تم الاتفاق على قروض جديدة، وارتفع الدين إلى ٢٦ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٨٨ و٢٨ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٩١. وقد ألحق تقليص الاستيراد ضرراً كبيراً بالنمو لأنه شملَ، في البداية، استيراد السلع الوسيطة والمستخدمات المختلفة، وكذلك وقف الاستثمارات الجديدة. وكنتيجة لذلك، فقدت التنمية زخمها، وانهارَ النمو الاقتصادي بحيث وصلَ متوسطه إلى ـ ١,٩ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠. وقد هبط متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد سنة ١٩٨٨ إلى مستوى سنة ١٩٧٨.

إن الانقسامات الحادة بين المجموعات المتناقضة داخل جبهة التحرير الحاكمة منعت الحكومة من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية العميقة؛ وقد تسربت الأحقاد الداخلية في إطار الحزب الحاكم، سويةً مع التذمر الشعبي من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إلى خارج دوائر النظام المقفلة. وكما لوحظ من قبْل، نزلَ الشباب الغاضب إلى الشوارع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، وأدت التظاهرات العنيفة التي أنهاها الجيش إلى خسائر بشرية هائلة[٧٣].

(٧٣) لا يُعرف، حتى الآن، ما إذا كانت التظاهرات تمثّل انتفاضة شعبية حقيقية، أم أنها كانت مدبَّرة لتصفية حسابات بين مجموعات النخبة الحاكمة.

سمحت أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ العنيفة للنخبة الحاكمة بالانطلاق مع إصلاحات سياسية واقتصادية ليبرالية عميقة، تشمل سياسة التعدد الحزبي، والأخذ ببرنامج الاستقرار والتكييف الهيكلي، إضافة إلى التفاوض مع الدائنين الرئيسيين للجزائر بغية إعادة جدولة الديون. وقد تمخضت هذه الإصلاحات عن ارتفاع مؤشر نظام الحكم إلى ـ ٢. كما حسّنَ دار الحرية مؤشره من ٧ إلى ٤ في سنة ١٩٨٩ واعتبر الجزائر بلداً حراً، جزئياً. ومع ذلك، قلّلَ النظام، بشكل عام، من شأن قوة الإسلاميين المتشددين المنضوين تحت جبهة الإنقاذ الإسلامي(٧٤).

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، تدخلَ الجيش، وألغى الجولة الثانية من أول انتخابات برلمانية تجري على أساس نظام تعدد الأحزاب. وتدهورَ مؤشر نظام الحكم إلى ـ ٧ في تلك السنة. ومع عودة الانتخابات العامة سنة ١٩٩٥، تحسنَ ذلك المؤشر إلى ـ ٣؛ ولكن مؤشر دار الحرية لم يتحسن سوى بنقطة واحدة فقط، من ٧ إلى ٦. وقد صحبَ تحسن مؤشر نظام الحكم بين سنتي ١٩٨٨ و٢٠٠٣ (باستثناء الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤) تدهور الاقتصاد بسبب عدم الاستقرار السياسي وزيادة عبء المديونية. واستمر تناقص متوسط الناتج المحلي الإجمالي، الحقيقي، للفرد بحيث وصلَ إلى ١٦٣١ دولاراً في سنة ١٩٩٤، وهو يعادل ٨٠ بالمئة من مستوى ما قبل الأزمة سنة ١٩٨٥. وهبط متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٤ بمعدل ـ ٢,٧ بالمئة سنوياً. وبالنسبة إلى سنة ١٩٩١، ازدادت البطالة إلى ٢٨ بالمئة من قوة العمل، وارتفعت نسبة الفقر إلى ٢١ بالمئة(٧٥)؛ وكان التضخم يزداد بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٢٧ بالمئة بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٤. ولأن خدمة الدين الكلي استمرت في الزيادة، فإن نسبتها وصلت إلى أكثر من ٨٠ بالمئة من قيمة الصادرات في سنة ١٩٩١، وقبلت الحكومة، مكرهةً، إعادة جدولة الدين وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للاستقرار والتكييف الهيكلي. ومع ذلك، فإن البرامج الثلاثة الطارئة والجاهزة الموقَّعة في السنوات ١٩٨٩، ١٩٩١ و١٩٩٤، وجدولة الدين الخارجي مع بعض الدائنين، والتخفيض الهائل في الإنفاق الحكومي من خلال وقف المنشآت العامة المحلية (بيع الأصول)، لم تكن كافية لمعالجة

---

(٧٤) لا تُعرف بعدُ الأسباب الدقيقة لإجازة عمل جبهة الإنقاذ الإسلامي.

(٧٥) Laabas, «Poverty Dynamics in Algeria».

الوضع الاقتصادي. وهكذا تم اللجوء ثانيةً إلى نادي باريس لإعادة جدولة الدين الخارجي المعلق، مع عقد اتفاقات جديدة مع صندوق النقد الدولي[(٧٦)]، تم بموجبها، تنفيذ سياسات ليبرالية وانكماشية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي[(٧٧)]. ومع أن هذه الاتفاقات نُفّذت في ظل ظروف العنف السياسي، فإن النمو الاقتصادي عاد من جديد. وهكذا زاد متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة ١,٧ بالمئة سنوياً؛ وهبط التضخم بانتظام من ٣٠ بالمئة في سنة ١٩٩٥ إلى ٢,٦ بالمئة فقط في سنة ١٩٩٩. ومع ذلك، زادت البطالة من ٢٤ بالمئة في سنة ١٩٩٤ إلى ٢٨ بالمئة في سنة ١٩٩٨؛ وتجاوزت نسبة الفقر ٣٠ بالمئة في سنة ٢٠٠٠[(٧٨)]. ولكن رغم تباطؤ التقدم في اكتساب رأس المال الاجتماعي، فإن مؤشر التنمية البشرية ازداد من ٠,٥٦ في سنة ١٩٨٨ إلى ٠,٦٢ في سنة ١٩٩٨.

ورغم العنف والصعوبات الاقتصادية، تم استئناف العملية الانتخابية سنة ١٩٩٥ عند انتخاب الجنرال **زروال** كرئيس. وتبعت ذلك الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٩٧، التي جلبت غالبية برلمانية في جولة انتخابات مثيرة للخلاف. أصبحت إدارة الانتخاب الأداة الفعالة لإبقاء مجموعات النظام في السلطة، رغم السماح بقدر من المنافسة وتحمل الصحافة الخاصة الصريحة[(٧٩)]. وقد سمح انتخاب بوتفليقة سنة ١٩٩٩ للجيش بالابتعاد عن المشهد السياسي المباشر. كما انتهى تمرد جبهة الإنقاذ بتوقيع اتفاقية هدنة، تم في ما بعد إقرارها في استفتاء شعبي، وتبعها إصدار قانون المصالحة سنة ٢٠٠٤. وعند نهاية سنة ١٩٩٩، بدأ سعر النفط يتحسن بصورة ملموسة، بحيث دُفع الدين الخارجي قبل الموعد المحدد، وبعد أن أُعيدت جدولته، وهو ما قلّل من مستوى الدين الخارجي إلى أقل من ٥ مليارات دولار في نهاية سنة ٢٠٠٧. وتمت المباشرة بخطة استثمارية كبيرة في البنى التحتية والإسكان. وواصلت الحكومة برنامج تحرير الاقتصاد باجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي، والشروع في عملية الانضمام إلى

(٧٦) أتاحَ التسهيل المالي الموسّع من صندوق النقد الدولي مبلغ ٢,٢ مليار من حقوق السحب الخاصة بين أيار/مايو ١٩٩٥ و١٩٩٨.

(٧٧) Nashashibi [et al.], «Algeria, Stabilization and Transition to the Market».

(٧٨) انظر مثلاً: Laabas, Ibid.

(٧٩) Volpi, «Rethinking Models of Security and Cooperation between Europe and North Africa».

منظمة التجارة العالمية، وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وقد زاد متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من ٣,٦ بالمئة بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥؛ وهبطت البطالة بصورة منتظمة إلى ١٢,٣ بالمئة في سنة ٢٠٠٦. كما سيطرت جبهة التحرير الوطني على البرلمان بأغلبية مريحة في الانتخابات البرلمانية سنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٧. واستُعيدت الهيمنة السياسية الفعلية لجبهة التحرير الوطني، التي كانت قائمة في السبعينيات والثمانينيات، ولكن بطريقة ديمقراطية مزعومة، هذه المرة.

رابعاً: تفسير تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر

يتضح من تحليل التاريخ والمؤسسات السياسية في الجزائر أن دور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدمقرطة لا يمكن فهمه بمعزل عن الأحداث السياسية وإرادة النخبة لإدخال الإصلاح؛ فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تزيد فقط الطلب المحتمل على الحريات الإنسانية. وهذه الطلبات تُلبى عادة بعرضٍ يتحرك بشكل بطيء، وهو ما يكوّن «صفقة استبدادية» بين المواطنين والنخبة الحاكمة، حيث تتم مبادلة الحريات بالمنافع الاقتصادية. وتتم المحافظة على هذه الصفقة بواسطة نظام معقد من المنافع ـ العلاقات الزبائنية ـ القمع، اعتماداً على حجم الريع الذي ينبغي توزيعه. وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن الجزائر دولة ريعية تملك موارد محدودة تنتظر توزيعها، فإن هذه الصفقة غير ثابتة بشكل متأصل. إن النزاعات الداخلية والريوع النفطية هي من بين القوى الرئيسية المحرّكة للضغط باتجاه دمقرطة النظام السياسي في الجزائر. وفي هذا السياق، ينبغي لنموذج الحداثة أن يدمج المتغيرات التفسيرية التي تلخص الأحداث السياسية الكبرى، إضافة إلى النفط والصراعات، وهو ما يعكس دينامية «الصفقة الاستبدادية» من حيث الجوهر. والجدير بالملاحظة أن استعمال نموذج الحداثة على مستوى البلد قد لا يسمح باختبار الصفات الهيكلية «الثابتة» للمجتمع، كالدين، والتاريخ الاستعماري، والصفات الثقافية الأخرى، التي تبرز في نماذج الحداثة العابرة للبلدان. كما أن دور الريوع النفطية والصراعات قد لا تلتقطها السلاسل الزمنية للبلد المنفرد لأنها ظواهر دائمة وثابتة تقريباً خلال فترة العينة.

وفي سياق البلدان العربية، فإن تأثير النفط والصراعات يتحدد على نحو أفضل بنموذج الحداثة العابر للبلدان كالذي يطوّره البدوي ـ المقدسي ـ

ميلانت[80]، حيث وُجد أن الريوع النفطية والصراعات تفسر بصورة قوية العجز الديمقراطي في الوطن العربي. ورغم حقيقة أن النموذج لا يطرح الحكم الجزائري على وجه التحديد، كما هو مبين في الجدول الرقم (٧ ـ ٣)، بسبب السلوك الخاص لنظام الحكم الجزائري، والريوع المحدودة نسبياً التي ينبغي توزيعها، والتأثير المحدود للصراعات الخارجية والحرب العربية ـ الإسرائيلية في نظام الحكم الجزائري. وحينما نتحكم في تغيرات نظام الحكم التي تتغلب على مثل هذا السلوك الخاص، فإن محاكاة نموذج EMM بالنسبة إلى الجزائر تبين أن الصراعات والريوع النفطية كان لها تأثير قوي في نظام الحكم خلال فترة العيّنة. ورغم أن أثر الحرب العربية ـ الإسرائيلية يمكن أن يكون مهماً في بلدان عربية معيّنة، كحالة العراق كما يوثّقها مؤلّف ديفيز ويوسف[81] على أساس محاكاة نموذج EMM، فإن من الصعب جداً تطبيق المحاجة نفسها على حالة الجزائر، إذا أخذنا في الاعتبار بُعد المسافة بين الجزائر وفلسطين، وقبل أي شيء آخر، انشغال الجزائريين بحربهم التحريرية، إضافة إلى حقيقة أن النظام الحاكم لم يربط قضية الديمقراطية بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومع ذلك، فإن الصراع الداخلي، مقارنة بالصراع الخارجي، أمر مركزي بالنسبة إلى الدمقرطة في الجزائر. وفي الواقع، فإن البيانات الشهرية من الدليل المؤسسي لتقييم الأداء للفترة ١٩٨٤ ـ ٢٠٠٨ تبين أن مؤشر الصراع الخارجي أحرز، في المتوسط، درجة قدرها ١٠ نقاط، مع درجة دنيا قدرها ٨ من بين درجة قصوى قدرها ١٢. ومن ناحية أخرى، تفاقمَ الصراع الداخلي خلال فترات الصعوبات الاقتصادية إجمالاً، وهو ما يعكس الصراع بين المواطنين والنخبة من أجل تعديل الوضع الراهن للصفقة. وإضافة إلى ذلك، تبين بيانات الدليل المؤسسي أن درجة الصراع الداخلي ترتبط بشكل إيجابي بسعر النفط وبشكل سلبي بمؤشر نظام الحكم.

إن دور الريوع النفطية في تفسير العجز الديمقراطي في الجزائر هام جداً، ويمثل القضية المركزية في الصراع من أجل الدمقرطة، كما هو مقترح

---

(٨٠) Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Explaining the Arab Democracy Deficit: The Role of Oil and Rents,» paper presented at: Dissemination Conference: «What Explains the Democracy Deficit in the Arab World Despite Notable Economic Development», Institute of Financial Economics, American University of Beirut, 24-25 October 2008.

(٨١) Eric Davis and Bassam Yousif, «Understanding the Iraq Autocracy: Oil and Conflict in a Historical and Sociopolitical Context,» paper presented at: Ibid.

من قِبل EMM. ومع ذلك، تستحق بعض القضايا المتعلقة بالريوع النفطية في الجزائر أن تناقَش. فالنفط تم اكتشافه في الخمسينيات، ولكنه لم يصبح مصدراً أساسياً للمالية إلّا بعد الصدمة النفطية الأولى سنة ١٩٧٣. ونشأ النظام الاستبدادي الجزائري بعد صراع مرير بين مجموعات جبهة التحرير الوطني في صيف السخط الذي أقحمَ البلاد، تقريباً، في حرب أهلية طويلة[٨٢].

ولم يكن النفط سببَ نشوء النظام الأوتوقراطي في الحالات الأولى. وفي الواقع، لم تشكل الإيرادات النفطية سوى ١٢ بالمئة من إيرادات الميزانية سنة ١٩٦٣، ودخل فردي تافه قدره ٥ دولارات، ولم تتجاوز ما نسبته ٥٠ بالمئة من تلك الإيرادات إلّا بعد الصدمة النفطية الأولى في سنة ١٩٧٣. ومع ذلك، وجدت النخبة الحاكمة في الريوع النفطية الوسيلة المثلى لتكوين الصفقة الاستبدادية وإدامتها، حيث تتم مبادلة الحريات السياسية بالمنافع الاقتصادية. والوضع الراهن ليس مستقراً، كما هو الحال في الدول الخليجية المصدِّرة للنفط، لأن حجم الريع ليس كبيراً؛ إذ إن حجم الريوع النفطية، عند قياسها كنسبة من الصادرات المعدنية من الناتج المحلي الإجمالي، يبين أن الجزائر تعتمد بنسبة عالية على المواد الهيدروكاربونية (٣٩ بالمئة في سنة ٢٠٠٠)، بل بنسبة أعلى من النسبة في العربية السعودية (٣٧ بالمئة في سنة ٢٠٠٠). ومع ذلك، فحينما يتم حساب حصة الفرد الواحد، وهو الأمر الذي يعكس القدرة على توزيع مثل هذه الريوع، يتضح أن في تصرّف النخبة الجزائرية موارد محدودة نسبياً. فحصة الفرد من صادرات الطاقة بلغت ٧٠٠ دولار فقط في سنة ٢٠٠٠ مقارنة بأكثر من ٣٤٠٠ دولار في العربية السعودية، أو ١٧,١٥٠ دولاراً في قطر.

وباستعمال نموذج EMM لتقييم تأثير الريوع النفطية في نظام الحكم الجزائري، مقارنة بحل عادي تم سنة ١٩٩٠، وبعد الأخذ في الاعتبار الزيادة الحادة سنة ١٩٨٩، فإن نظام الحكم كان سيتحسن بمقدار ٣ نقاط في المتوسط بالنسبة للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣. كما يتوقع النموذج تحسناً في نظام الحكم بـ ١,٩ نقطة أكثر لو انتهت الحروب الإقليمية وتصبح المنطقة منطقة خالية من الصراعات.

---

(٨٢) Ali Haroun, *L'été de la discorde: Algerie 1962* (Algérie: Casbah Edition, 2000).

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)

محاكاة نظام الحكم، نموذج EMM(*)

Period	Actual Polity	Predicted 1985	Predicted 1990	Predicted 1990, without oil effects	Predicted 1990, without oil or Arab War effects
1980-84	-9.0	-9.0	-9.0	-9.0	-9.0
1985-89	-7.6	-7.6	-7.6	-7.6	-7.6
1990-94	-5.0	-9.9	-5.0	-5.0	-5.0
1995-99	-3.0	-10.0	-6.9	-5.4	-3.8
2000-03	-3.0	-10.0	-7.6	-4.5	-2.6

(*) **الصف الأول**: الفترة/ نظام الحكم الفعلي/ نظام الحكم المتوقع ١٩٨٥/ نظام الحكم المتوقع ١٩٩٠/ نظام الحكم المتوقع ١٩٩٠ بدون تأثيرات النفط/ نظام الحكم المتوقع ١٩٩٠ بدون تأثيرات النفط أو الحروب العربية.

المصدر: Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007).

ويحدث التحسن في الحكم لأن الهبوط الكبير في أسعار النفط غيّر بقوة من صفقة الاستبداد، حيث أطلقت الوقائع الاقتصادية الصعبة، بسبب تدني الريوع، موجةً من الصراعات الداخلية. وإذا أخذنا في الاعتبار المقدار المحدود نسبياً من الريوع المطلوب توزيعها، فإن الهبوط الكبير في الريوع أجبرَ النخبة على مبادلة الرفاه ببعض الحقوق السياسية، مثلما حدث في سنة ١٩٨٩. وهكذا، فإن من شأن الهبوط عادةً أن يقود إلى زيادة (أي تحسن) في نظام الحكم. فلغاية وقتنا الحاضر، أقدمت النخبة على الإصلاحات التي لم تعمل سوى على إعادة صوغ صفقة الاستبداد، ولم تنشغل حتى الآن بالدمقرطة بصورة كلية. ولم يؤدِ الهبوط في أسعار النفط إلى تحسن متواصل في الحكم بسبب دور ما للصراعات والتأثير الخارجي خلال وقت الهبوط الحاد في الريوع النفطية. فخلال هذا الوقت، اندفع الجيش بقوة ضد جبهة الإنقاذ الإسلامي، وتمّت مكافأته على ذلك بالجدولة الواسعة للدين الخارجي والدعم الثنائي المباشر.

تُقاس الديمقراطية عادةً من خلال درجات معيّنة، كمؤشر نظام الحكم أو مؤشر غاستل، بينما غالباً ما يتم قياس مستوى التنمية الاقتصادية من خلال متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ومع ذلك، فإن مؤشر الرفاه هذا، القائم على النقود، وحده، ليس صالحاً للغاية؛ فهو لا يعكس درجة عدم العدالة أو مدى التحول الهيكلي للاقتصاد[٨٣]. كما أنه يستبعد التنمية

(٨٣) Chenery and Syrquin, *Patterns of Development, 1950-1970*.

الاجتماعية التي تصحب التنمية الاقتصادية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن دخل الفرد في دولة ريعية جزئياً، كالجزائر، يمكن أن يتغير كثيراً لأنه يتأثر بالتغيرات السريعة في أسعار المادة الأولية في الأسواق العالمية. وقد هبط هذا الدخل بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٥ من ٥٩٣٤ دولاراً إلى ٥٢٢٧ دولاراً، وفقاً لمعادل القوة الشرائية، وهي بالضبط الفترة نفسها التي زاد فيها مؤشر نظام الحكم من ـ ٩ إلى ـ ٣. ومن الناحية الأخرى، تعكس متغيرات الحداثة الاجتماعية الهيكلية سلوكاً أقل تقلباً، وتثبت حالة الجزائر هذا الاختلاف؛ فبينما تغيرت مستويات دخل الفرد بدرجة هامة مع الزمن، فإن معدل نمو التحضر، وتعلم البالغين والشباب للقراءة والكتابة، ومشاركة الإناث في قوة العمل، ومتوسط العمر المتوقع، كلها مالت إلى التغير بشكل أكثر تدرجاً وباتجاه قوي جداً (انظر الجدول الرقم (٧ ـ ٤)).

الجدول الرقم (٧ ـ ٤)
اختبار السببية بين نظام الحكم ومتغيرات الحداثة

Granger Causality Tests		
Sample: 1962 - 2004		
Lags: 2		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability
POLITY Does not Granger Cause Rents	2.27	0.08
RENTS does not Granger Cause POLITY	0.80	0.53
POLITY does not Granger Cause Agriculture share of GDP	0.4	0.67
AGR does not Granger Cause POLITY	4.38	0.02
POLITY does not Granger Cause FUEL exports % exports	0.03	0.96
FUEL does not Granger Cause POLITY	0.51	0.6
POLITY does not Granger Cause GENDER	0.72	0.49
GENDER does not Granger Cause POLITY	4.03	0.02
POLITY does not Granger Cause HDI	2.41	0.1
HDI does not Granger Cause POLITY	4.05	0.02
POLITY does not Granger Cause INCOME	0.75	0.47
INCOME does not Granger Cause POLITY	2.3	0.11
POLITY does not Granger Cause Adult Literacy	0.62	0.54
ADULT LITERACY does not Granger Cause POLITY	5.36	0.01
POLITY does not Granger Cause Youth Literacy	2.4	0.1
YOUTH LITERACY does not Granger Cause POLITY	3.71	0.03
URBAN does not Granger Cause POLITY	5.06	0.01
POLITY does not Granger Cause URBAN	0.38	0.68

المصـــدر: *World Development Indicators 2007* (Washington, DC: World Bank, 2007), Polity IV database and Penn World Tables 6.2.

ولذلك، ولاختبار فرضية الحداثة، سنكمل مؤشر متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية، التي تعكس معاً بصورة أكثر ملاءمة تطور مستوى التنمية في الجزائر. وستتحدد الأحداث السياسية بسلسلة من المتغيرات الدمية لتمثيل الأخذ بسياسة تعدد الأحزاب في سنة ١٩٨٩، وإلغاء العملية الانتخابية في سنة ١٩٩٢، واستئناف الانتخاب في سنة ١٩٩٥. وقد وجدنا، حينما تمّت نمذجة هذه الأحداث كحدث منفرد (فترة واحدة)، أن هذه المتغيرات لم يكن لها تأثير هام في نظام الحكم. ومع ذلك، فحينما تتم نمذجة هذه الأحداث كصدمات دائمة، فإن قوتها التفسيرية وأهميتها تزداد كثيراً. وقد يعكس هذا حقيقة أن لسلوك النخبة تأثيراً ضخماً وطويل المدى في نظام الحكم.

وفي الأدبيات، هناك جدل في ما إذا كانت الديمقراطية والتنمية عمليتين مترابطتين: فلا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون تنمية. يتعارض هذا الرأي، طبعاً، مع الأدلة القائلة إن بعض النظم غير الديمقراطية حققت تقدماً اقتصادياً جيداً، إن لم يكن ممتازاً. وقد حاولنا اختبار هذه السببية المتبادلة، في حالة الجزائر، بواسطة استخدام اختبار غرينجر(٨٤) للسببية بين نظام الحكم ومتغيرات الحداثة الاجتماعية والاقتصادية في الجدول الرقم (٧ ـ ٤). وكما يبين الجدول، تمضي هذه السببية حصراً تقريباً من الحداثة باتجاه الحكم، وليس العكس. والأمر كذلك لأن نظام الحكم بطيء جداً، ولا يتبع بشكل تام مسار متغيرات الحداثة. فالحكومة لم تهتم بالإصلاحات السياسية إلّا حينما كانت البيئة الاقتصادية سيئة جداً. وبعبارة أخرى، تم اللجوء إلى إدخال تحسينات في نظام الحكم كتعويض عن الصعوبات الاقتصادية للحد من القلاقل المحتملة. وبالمقارنة مع متغيرات الحداثة الاجتماعية، التي كانت تمتلك تأثيراً سببياً قوياً في نظام الحكم، فإن الاختبار يبين أن تأثير متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد وحصة الفرد من إجمالي صادرات الطاقة ليسا هامين. بيد أن حصة الناتج الزراعي كانت تملك تأثيراً سببياً في نظام الحكم، التي عزّزها أكثر الأثرُ السببي القوي للتحضر. وهكذا، وبشكل عام بالنسبة إلى حالة الجزائر، ليس هناك سوى دليل قليل، أو ليس هناك أي دليل، على الترتيب السببي الآخر لنظرية لبسيت.

---

(٨٤) Clive Granger, «Some Recent Developments in a Concept of Causality,» *Journal of Econometrics*, vol. 39 (1988), pp. 7-21.

وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن مؤشر نظام الحكم محدد بالفترة ـ ١٠ إلى + ١٠، وأن الديمقراطية ستتكيف مع المزيد من التنمية، فإننا نستعمل معادلة الانحدار شبه اللوغاريتمي التربيعي الذي يمثل المنحنى اللوجستي بين نظام الحكم ومتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وفقاً لمعادل القوة الشرائية المتساوية (انظر الجدول الرقم (٧ ـ ٥)). ولأن المتغير التابع محدد بالفترة [ـ ١٠ إلى + ١٠]، فإن النموذج أيضاً كان مقدراً كمتغير تابع مبتور (Censored). وإضافة إلى ذلك، كان متغير الدخل سابقاً فترة واحدة للتحكم باتجاه العلاقة السببية بين المتغير التفسيري ونظام الحكم. وينبغي لمشكلة السببية بالنسبة إلى الدخل ألّا تشكل قضية في حالتنا، إذا افترضنا أن الحكم لا يؤثر في الدخل. فالنموذج مفيد في محاكاة ما لتحول الاقتصاد الهيكلي من تأثير طويل المدى، إضافةً إلى تقييم تأثير المكاسب الإضافية في التعليم وتأثيراتها في نظام الحكم. إن النسخة الضيقة (أو المحددة) من نموذج الحداثة (النموذج ١)، التي تَستعمل الدخل باعتباره المتغير التفسيري الوحيد لنظام الحكم، أعطت علاقة إيجابية هامة بدرجة عالية بين الديمقراطية ومتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، مع أن القوة التفسيرية للنموذج كانت بنسبة ٠,٢٧ فقط. وبإضافة الدخل مربع (النموذج ٢)، ازدادت القوة التفسيرية للنموذج إلى ٠,٤٠، ورُفضت بقوة فرضية العدم القائلة بعدم ضرورة مربع الدخل. ومن الناحية الأخرى، تمارس الأحداث السياسية لسنة ١٩٨٩ (الأخذ بسياسة تعدد الأحزاب)، وسنة ١٩٩٢ (إلغاء العملية الانتخابية) وسنة ١٩٩٥ (استئناف الانتخابات) تأثيراً قوياً في نظام الحكم حينما تتم نمذجتها كمتغيرات دمية ذات تأثير دائم. ولكن المتغيرات الدمية للحدث المنفرد لم تكن هامة. أما مُعاملات المتغيرات الدمية (النموذج ٣)، فإنها هامة بدرجة عالية وبالإشارة المتوقعة. والقوة التفسيرية للنموذج عالية بصورة مفهومة لأن قيم المتغيرات الدمية تحاكي تطور نظام الحكم. ويبين نموذج المتغير الدمية أن نظام الحكم المتوسط كان ـ ٨,٨، وأن الأخذ بسياسة تعدد الأحزاب سنة ١٩٨٩ أضاف إلى المؤشر ٦,٨ نقاط، بينما قلّلَ تجميد الانتخابات سنة ١٩٩٢ من المؤشر ٥ نقاط. كما أن استئناف الانتخابات سنة ١٩٩٥ أضاف إلى المؤشر ٤,٥ نقاط. وقد بيّنت المحاولات الكثيرة مع متغير الريوع أن هذا المتغير مرتبط بدرجة عالية بالمتغيرات الدمية للأحداث السياسية. وكان أداء متغير الريوع هاماً مع مستوى الدخل فقط، أو، بدلاً من ذلك، مع مؤشر التنمية البشرية والمتغير الدمية لسنة ١٩٩٥. وقد حالَ الارتباط الخطي

القوي (أو التعدد الخطي Multicollinearity) بين مربع الدخل والمتغيرات الدمية، من ناحية، والريوع، من الناحية الأخرى، دون تقدير النموذج الكامل. وفي النموذجين ٧ و٨، وُجد أن الريوع هامة بدرجة عالية، وترتبط بنظام الحكم ارتباطاً سالباً؛ إذ إن هبوط الريوع بنسبة ١ بالمئة من شأنه زيادة نظام الحكم بمقدار ٠,١٧ ـ ٠,١٨ بالمئة. ومع ذلك، فإن قوة تأثير الدخل في نظام الحكم كانت أعلى من الريوع، وإن المرونة كانت ١,٦ بالمئة بالنسبة إلى الدخل و١,٣ بالمئة بالنسبة إلى مؤشر التنمية البشرية. وقام نموذج ٧ بتفسير ٦٩ بالمئة من التغير في نظام الحكم بالنسبة إلى الدخل و٧٥ بالمئة بالنسبة إلى مؤشر التنمية البشرية (النموذج ٨).

كان من الصعب جداً تقييم تأثير الصراع الداخلي والخارجي في نظام الحكم بسبب نقص البيانات، والارتباطات القوية بين مختلف المتغيرات التفسيرية المدخلة في نموذج الانحدار، وبخاصة المتغيرات الدمية لنظام الحكم وبيانات الريوع النفطية. وهذا الارتباط طبيعي في حالة الجزائر، إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن الهبوط الكبير للريوع النفطية أطلق موجة من الصراع الداخلي الحاد، وأحدثَ تغييراً في نظام الحكم. مقاييس النزاع أُخذت من بيانات الدليل المؤسسي لتقييم الأداء (ICRG) التي لا تتوافر إلّا من سنة ١٩٨٤، وهو ما قلّل من عينة التقدير. وبعد تجريب واسع مع التوصيفات المختلفة للنموذج، وُجد أن الصراع الخارجي ليس له أي تأثير في نظام الحكم لأنه لم يتم العثور على أي تأثير هام في جميع تجارب التقدير. بيد أن الصراع الداخلي كان هاماً بقوة في معظم الحالات، وكان له تأثير سالب في نظام الحكم باستمرار. ويعطي النموذج ٩ نتائج معادلة الانحدار الفضلى، حيث يتم تفسير تغييرات نظام الحكم بدرجة عالية، بنسبة ٨٠ بالمئة تقريباً، بواسطة مؤشر التنمية البشرية والمتغير الدمية لسنة ١٩٩٥ والصراع الداخلي. وتم إسقاط المتغيرات الأخرى من المعادلة بسبب مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية للنموذج. فالنموذج يبين أن زيادة (تحسين) النزاع الداخلي بنسبة ١ بالمئة تقلِّل من الحكم بنسبة ١,٨٧ بالمئة.

ورغم حقيقة أن دخل الفرد كان معنوياً بدرجة عالية في النموذج الضيق للحداثة (النموذج ١ والنموذج ٢)، فإنه لم يفسر سوى نسبة ضئيلة من التغير في نظام الحكم بحسب العينة. كما قدّمَ النموذج الموّسع للحداثة مع الأحداث السياسية (النموذج ٤) مواءمة لبيانات نظام الحكم أفضل كثيراً من النموذج الضيق

للحداثة. فمُعاملات الدخل معنوية عند مستوى أقل من ٥ بالمئة، ومُعاملات المتغيرات الدمية قدّمت الإشارات الصحيحة، وهي هامة بدرجة عالية. أما التقدم السياسي لسنة ١٩٨٩، الذي أشار إلى نهاية حكم الحزب الواحد، فإنه يمثل تغيراً هيكلياً حقيقياً في نظام الحكم. وباستعمال المربعات الصغرى العادية المتكررة (Recursive OLS)، فإن تقديرات الدخل والدخل المربع تعطي علامة على التقدم السياسي الهيكلي؛ فلم يُرفض بشكل هام أي تقدم هيكلي حوالى سنة ١٩٨٩، وتقديرات المربعات الصغرى العادية المتكررة لمعُاملات الدخل تبين وجود تقدم واضح بعد سنة ١٩٨٩. ويبين نموذج الحداثة الموسع أن رغم أن التنمية الاقتصادية تمارس تأثيراً إيجابياً طويل المدى في نظام الحكم، فإن النخبة يمكن أن تؤثر في مسار تطور نظام الحكم من خلال سد المؤسسات السياسية التي كانت ستتطور، لولا ذلك، تمشياً مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول الرقم (٧ ـ ٥)
تقدير نتائج نموذج الحداثة، ١٩٦٢ ـ ٢٠٠٤(*)

	MODEL 1	MODEL 2	MODEL 3	MODEL 4	MODEL 5	MODEL 6	MODEL 7	MODEL 8	MODEL 9
	Income	Income	Dummy	(Income)	(HDI)	(PC)	(Income)	(HDI)	(HDI)
Constant	-80.97	1735.96	-8.88	430.71	-2.22	226.71	3.39	3.98	16.06
	(4.52)[31]	(2.97)	(57.49)	(2.09)	(0.58)	(3.22)	(6.167)	(6.16)	(3.15)
$Ln(X_{t-1})$	8.75	-424.95	-	-104.74	15.77	-109.34	1.60	1.37	33.91
	(4.14)	(3.04)	-	(2.12)	(1.77)	(3.38)	(3.57)	(4.93)	(2.25)
$Ln(X_{t-1})^2$	-	25.88	-	6.23	8.81	12.64	-	-	27.07
	-	(3.11)	-	(2.11)	(1.88)	(3.41)	-	-	(2/05)
DUM_{89}	-	-	6.88	6.77	6.26	5.50	-	-	-
	-	-	(14.09)	(12.83)	(11.04)	(7.26)	-	-	-
DUM_{92}	-	-	-5.00	-4.97	-5.23	-3.69	-	-	-
	-	-	(7.62)	(7.89)	(30.82)	(4.88)	-	-	-
DUM_{95}	-	-	4.50	4.46	4.12	-	0.69	0.46	0.62
	-	-	-	(8.50)	(8.77)	(14.57)	(3.57)	(2.42)	(2.61)
Log (Rents)[32]							-0.17	-0.18	
							(2.65)	(3.25)	
Log (Internal Conflict)[33]									-1.87
									(4.17)

يتبـــع

تابــع

$\overline{R}^2$	0.27	0.40	0.93	0.94	0.94	0.90	0.69	0.75	0.79
F	17.22	15.2	192.13	125.79	132.73	73.13	31.87	42.06	20.34
AIC	4.83	4.63	2.48	2.44	2.39	2.82	0.92	0.72	0.56
Elasticity	4.37	14.30	-	2.22	4.34	7.70	1.60	1.37	5.0
RMSE	2.55	2.28	0.76	0.72	0.69	0.83	1.73	1.68	1.65

(*) **العمود الأول**: الثابت/ اللوغاريتم الطبيعي للدخل(سابق)/ اللوغاريتم الطبيعي للدخل مربع(سابق)/ المتغير الدمية ١٩٨٩/ المتغير الدمية ١٩٩٢/ المتغير الدمية ١٩٩٥/ لوغاريتم (الريوع)/ لوغاريتم (النزاع الداخلي)/ مُعامل القوة التفسيرية (أو مُعامل التحديد) R^2/ اختبار F/ المرونة/ متوسط مربع الخطأ الأقل RMSE.

- بالنسبة إلى النماذج ١ ـ ٦، فإن المتغير التابع هو نظام الحكم، بينما المتغير التابع في النماذج ٧ ـ ٩ هو لوغاريتم (نظام الحكم+١١). اختبارات T بين قوسين.
T- statistics

- تمّ احتساب الرّيوع من خلال حساب حصة الفرد الواحد من الإيرادات النفطية بالأسعار الحقيقية المعدَّلة بالرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية.
الصراعات الداخلية أُخذت من قاعدة بيانات الدليل المؤسسي (ICRG).

وتَبيّنَ أن إدخال متغيرات الحداثة الاجتماعية في المعادلة أمر صعب، لأن معظم هذه المتغيرات مرتبط بدرجة عالية ويُبيّن اتجاهاً عاماً قوياً. وكانت الاستراتيجيا الأفضل إما استعمال تحليل المكّون الرئيسي (Principal Component) (النموذج ٦)، أي استعمال المكوِّنات التي تفسر معظم التغير في البيانات، وإما استعمال مؤشر التنمية البشرية لبرامج التنمية للأمم المتحدة كمؤشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة المكونات الرئيسية، تبينَ أن ٩٥ بالمئة من التغير في مصفوفة الحداثة الاجتماعية (الفجوة بين الجنسين من ناحية التعليم الابتدائي، ومتوسط العمر المتوقع، وتعلم الشباب والبالغين للقراءة والكتابة، وخصوبة النساء) تم تفسيره من قبل المكون الأول. وقد أدى النموذج ٦ عمله جيداً، وفسّر المكّون حوالى ٧٥ بالمئة من التغيرات في مؤشر نظام الحكم. إن تأثير المكونات الرئيسية في نظام الحكم يشبه تأثير نموذج الدخل، لأن متغيرات الحداثة الاجتماعية مرتبطة بدرجة عالية بمتغير الدخل، كما هو واضح من مصفوفة الارتباط (الجدول الرقم (٧ ـ ٥)).

ورغم نقص البيانات، فقد احتسبنا السلاسل الزمنية لرأس المال البشري بحسب الصيغة الأساسية التي تستعملها برامج الأمم المتحدة للتنمية في تكوين

مؤشر التنمية البشرية؛ فالتنمية البشرية أكثر ملاءمة من حيث الصلة بنظام الحكم لأنها، كما لوحظ سابقاً، تتضمن كلا بُعدي الحداثة، أي البعد الاجتماعي والدخل، وتعطي أيضاً معنى لتفسير التنمية كحرية(٨٥). ووفقاً لحساباتنا، فقد زاد مؤشر التنمية البشرية من مستوى ضئيل يبلغ ٠,٢٣ في سنة ١٩٦٢ إلى مستوى متوسط (٠,٦٧) في سنة ٢٠٠٤، وكان يتزايد بمعدل سنوي مقداره ٢,١ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ٢٠٠٤، وهو ما يشكل تقريباً ١,٥ من نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد البالغ ١,٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة نفسها. ويفسر مؤشر التنمية البشرية ٩٥ بالمئة تقريباً من التغيرات، مهما تكن مؤشرات أقل أهمية من الدخل والمكونات الرئيسية لمتغيرات الحداثة الاجتماعية.

وفي الختام، أظهر نموذج الحداثة أن مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر يؤثر حقاً في الديمقراطية بشكل مباشر، ولو قليلاً فقط، رغم السجل الاقتصادي البطيء والتغيرات المتقطعة في متغيرات نظام الحكم، التي كانت تحدث عادةً عند انهيار النمو الاقتصادي. وأظهرَ نموذج EMM أن الريع النفطي والصراعات يفسران العجز الديمقراطي في الوطن العربي. أما في حالة الجزائر، فقد تم استعمال الريوع النفطية لإطالة عمر النظام الحاكم، والتغيرات لم تأتِ إلّا كرد فعل مباشر على الضغوط الناجمة عن تناقص العائدات النفطية. وكانت الصراعات الداخلية على صلة بنظام الحكم أكثر من الحروب العربية الإقليمية، مع أن حل مثل هذه الصراعات، بواسطة تحييد توزيع الريوع من خلال عملية الميزانية الشفافة، من شأنه تقليص التوترات في المجتمع. وانسجاماً مع نماذج الحداثة، أظهرت المتغيرات الاجتماعية ارتباطاً قوياً بنظام الحكم، وأثبتت أنها مؤشر قوي على نظام الحكم في الجزائر. ولأن الجزائر قطعت أشواطاً متقدمة في حقل التحضر، والخصوبة، وتعلم القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع، فإن الضغوط الإضافية لتحقيق الإصلاحات الديمقراطية ستشتد بسبب ارتفاع مستويات السكان التعليمية؛ إذ إن معدلات التسجيل في المدارس ازدادت من ٢١ بالمئة في سنة ١٩٧٠ إلى ٧٠ بالمئة في سنة ٢٠٠٤. وازداد تعلم البالغين للقراءة والكتابة من ١٦ بالمئة في سنة ١٩٦٢ إلى أكثر من ٦٠ بالمئة في سنة ٢٠٠٥، وأن تعلم الشباب للقراءة والكتابة تجاوزَ ما نسبته ٩٠ بالمئة في سنة ٢٠٠٤.

---

(٨٥) Sen, *Development as Freedom*.

وتبّين النماذج المقدَّرة كلها أن مرونة نظام الحكم تجاه متغيرات الحداثة عالية تماماً، وتتراوح من ٢,٢ بالمئة بالنسبة إلى كل ١ بالمئة زيادة في دخل الفرد، إلى ٤,٢٤ بالمئة بالنسبة إلى كل ١ بالمئة زيادة في مستوى التنمية البشرية، و٧,٧ بالمئة في المكوِّنات الرئيسية، بافتراض عدم وجود أحداث سياسية غير ملائمة يمكنها أن تؤثر في العلاقة المستقرة بين الحكم والتنمية. إن القدرة التنبؤية للنماذج جيدة، وإن نموذج التنمية البشرية قدّمَ أقل متوسط لمربع الخطأ (RMSE) عند مستوى ٠,٦٩. وإذا فرضنا أن مكونات مؤشر التنمية البشرية ستزداد في المستقبل بمعدلات تغيرها التاريخية، فإن دخل الفرد سيبلغ حوالى ٩٠٠٠ دولار وفق معادل القوة الشرائية، وإن مؤشر التنمية البشرية سيكون ٠,٨٦ في سنة ٢٠٣٠. وباستعمال معادلة التنمية البشرية في تحديد نظام الحكم المستقبلي المتوقع، يتبين أنه حينما يتم تقدير قيم المتغيرات الدمية على أساس اتجاهات الماضي، وهو ما يفترض استمرار الترتيب السياسي فترة أخرى في المستقبل، فسيكون للدخل والتنمية البشرية في المستقبل تأثير قليل في نظام الحكم في المستقبل. ولكن حينما نصوغ الأحداث السياسية كأحداث مؤقتة وعابرة، فإن التنمية الاقتصادية والبشرية ستقود الحكم بقوة، وإن الجزائر، بحسب النموذج، ستكون بلداً ديمقراطياً تماماً. وهذا معناه، لسوء الحظ، أن في ظل الترتيب السياسي الفعلي، فإن التنمية لا تقود إلى الديمقراطية، وإن دورها سيقتصر على إجبار النخبة على توزيع ريوع أكثر، وإن التغير الحقيقي لن يحدث إلّا حينما يتحول الاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى تصدير السلع غير الأولية، أو حينما تهبط الريوع هبوطاً كبيراً، مثلما حدث سنة ١٩٨٦.

ملاحظات ختامية

جرى صوغ النظام السياسي الجزائري الحالي في أثناء حرب التحرير القاسية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)، وقام هذا النظام على التحالف بين جبهة التحرير الجزائرية والجيش والجهاز الإداري الحكومي (البيروقراطية)، واستند حكمه الاستبدادي واحتكار الحكم إلى الشرعية الثورية لغاية نهاية الثمانينيات. وبعد الاستقلال مباشرةً، أزاح بن بله الحكومة المؤقتة وكان يتمتع بدعم الجيش. كما تعززَ وضع الاستبداد بحكم بومدين (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨) الذي ركّز على بناء الدولة من خلال تنفيذ خطة تنمية اجتماعية ـ اقتصادية طموحة، قام تمويلها على الريوع النفطية والدين الخارجي بشكل رئيسي. ورغم النمو

الاقتصادي الصحي والتنمية الاجتماعية القوية التي تحققت في أثناء حقبة بومدين، فإن الإدارة السياسية والاقتصادية البيروقراطية غير الكفوءة، والتركيز على الصناعة الثقيلة، سبّبا عجوزات ضخمة في أسواق السلع الاستهلاكية والسكن، وكان هناك غياب في الحريات المدنية والحقوق السياسية. وحاول بن جديد (١٩٧٩ ـ ١٩٩٢) في النصف الأول من الثمانينيات إصلاح الاقتصاد والتخفيف من سيطرة الدولة. ولكن هبوط أسعار النفط سنة ١٩٨٦ وتفاقم نسبة الدين الخارجي عملا على وقف الآلة الاقتصادية. وكان النظام الحاكم بطيئاً في مواجهة التراجع الاقتصادي بسبب غياب الإجماع بين المجموعات الرئيسية للنظام على ماهية الإصلاح الذي ينبغي إدخاله. وقد تطورَ السخط الشعبي بسرعة وبلغَ ذروته في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، حينما نزلَ الشباب إلى الشوارع، وحطموا الممتلكات العامة، وهاجموا الرموز الحكومية. وقد منحت الأحداث الدموية بن جديد الفرصة للتخلي كلياً عن نظام الحزب الواحد، والأخذ بسياسة التعدد الحزبي سنة ١٩٨٩، وتنظيم انتخابات محلية تعددية سنة ١٩٩٠ وانتخابات برلمانية في السنة التالية. وقد حملَ نجاح الإسلاميين المتشددين في الانتخابات الجيش على التدخل ووقف العملية السياسية سنة ١٩٩٢. وأطلق هذا القرار عشر سنوات من الصراع الأهلي الذي كلف خسائر بشرية هائلة. ورغم استئناف العملية الانتخابية سنة ١٩٩٥، فقد استُبعد الإسلاميون المتشددون. وبالنسبة إلى الزيادة (التحسن) المسجلة في درجة نظام الحكم سنة ٢٠٠٤، فهذه كانت انعكاساً لعملية انتخاب شكلية أكثر مما هي حقيقية.

إن القفزات الحادة في درجات نظام الحكم في هذه التواريخ الهامة جعلت صحة نظرية الحداثة مهمةً صعبة، في ما يتعلق بالجزائر؛ فهذه النظرية تتنبأ بانتقال سياسي سلس، وربما عبر فترة طويلة من الزمن، كنتيجة للتنمية الاقتصادية التي تقود إلى بروز طبقة وسطى وطلب متزايد على الحرية. وتبين نتائج الانحدار، الذي أُجري في هذه الدراسة، أن تأثير التنمية الاقتصادية، كما يقيسها متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، في نظم الحكم، لم يكن قوياً. إن تباطؤ تغير نظام الحكم، وقفزاته الحادة والمتقطعة، يعكسان حقيقة أن النخبة الحاكمة كانت تستجيب على نحو بطيء لضغوط الدمقرطة. وفي الواقع، فإن النخبة أبرمت «صفقة استبدادية»، جرى فيها تبادل المنافع الاقتصادية مقابل الحريات السياسية والاقتصادية. وعند صوغ الأحداث

السياسية كمتغيرات دمية، فإن القوة التفسيرية لنموذج الحداثة تزداد بشكل حاد، وهو ما يعطي بعض المصداقية للنموذج الذي يفسر الدمقرطة من خلال صفقة النخبة. وفي هذا السياق، يُعتقد أن الريوع النفطية والصراعات الداخلية هي الدوافع الرئيسية للصفقة، التي دعمت، في نهاية المطاف، النظرية التي طوّرها البدوي ـ المقدسي ـ ميلانت لتفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. ومع ذلك، يُعتقد أيضاً أن الريوع النفطية التي ينبغي توزيعها ضئيلة جداً، قياساً بحجم السكان، وبالتالي فإن الصفقة غير ثابتة بشكل متأصل، وإن نظام الحكم يتحول بصورة إيجابية عند هبوط أسعار النفط هبوطاً حاداً. وفي هذه الحالة، وُجد أن الصراعات الداخلية تزداد بشكل حاد، وهو ما يحمل النظام الحاكم على إعادة ترتيب صفقة الاستبداد. ولم يساهم الصراع الخارجي والحرب العربية ـ الإسرائيلية في بقاء النظام الحاكم إلّا بقدر يسير. فالأهم هو اكتشاف أن الزيادة الحادة في الريوع النفطية، كما حدث منذ سنة ٢٠٠٠، تخفف من الصراعات الداخلية، ولكنها لم تقْلب عملية الدمقرطة؛ بل هي تحافظ على الوضع الراهن.

ومنذ نهاية الثمانينيات باشرت الجزائر إصلاحات سياسية في بيئة من العنف وبنية فقيرة جداً من المؤسسات. ومالَ كلا هذين العاملين إلى إضعاف آفاق تحقيق المزيد من الدمقرطة، إن لم نقل تعذر المحافظة عليها. ومع أن العنف والتمرد أصبحا تحت السيطرة تقريباً، فإن نوعية المؤسسات تبقى متدنية وتعوق التنمية. وفي الواقع، فإن الزيادة المثيرة في الريوع النفطية والهبوط المرافق في مستوى الصراع الداخلي في السنوات القليلة الماضية سيساعدان النخبة على تعزيز الوضع الراهن لصفقة الاستبداد، من خلال السماح لها بتخفيف مشكلة السكن ومعالجة مشكلة البطالة، إلى جانب الاحتياجات الأخرى للسكان بشكل عام. وهذا الاتجاه يتمشى مع استنتاج وحدة المعلومات في مجلة **إيكونوميست**، وهو الاستنتاج القائم على مؤشرها العالمي للديمقراطية لسنة ٢٠٠٨، الذي لاحظ أن العالم يمر بنوع من «الانكماش الديمقراطي»، حيث لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في عملية الدمقرطة في مختلف البلدان.

وإذا أخذنا في الاعتبار الوضع الاقتصادي المريح حالياً في الجزائر، ما لم تقلبه القلاقل العالمية الحالية، وعدم وجود دين خارجي تقريباً،

والاحتياطات الكبيرة من العملات الأجنبية، وضآلة أو انعدام الضغوط الغربية، وما هو أهم، عدم رغبة النخبة الحاكمة في دفع عملية الدمقرطة إلى الأمام، فإن الانكماش الديمقراطي في الجزائر قد يستمر فترة طويلة. إن مفتاح العملية الحقيقية للدمقرطة في الجزائر، الذي يمكن أن يقلب هذا الاتجاه، يكمن في وقف عملية المواجهة بين النخبة والمواطنين. وهذا سيتطلب أن تكون التنمية في خدمة الديمقراطية، وذلك بشكل رئيسي من خلال تقليل تأثير الريوع النفطية في الاقتصاد عبر استئناف النمو غير النفطي من الاقتصاد، وبناء المؤسسات السياسية والاقتصادية القوية والجديرة بالثقة، لمحاربة الفساد وتهدئة الاضطراب بين النخبة والمواطنين. فنماذج الانحدار، الواردة في الجدول الرقم (٧ ـ ٥) تشير إلى أن التعزيزات المستقبلية في التنمية البشرية سيكون لها تأثير ضئيل في الدمقرطة، إذا أخذنا في الاعتبار الترتيب السياسي القائم. ولكن التنمية لن تكون في خدمة الديمقراطية إلّا في حالة وجود إصلاحات سياسية أساسية وسلمية.

الفصل الثامن

تفسير الحكم الأوتوقراطي في العراق: النفط والصراعات من منظور تاريخي واجتماعي ـ سياسي

بسام يوسف(*)

إرِك ديفيز(**)

مقدمة

يبحث هذا الفصل في العلاقة بين التنمية والديمقراطية في العراق. وننظر، بشكل خاص، في المتغيرين اللذين طرحهما البدوي والمقدسي كعاملين حاسمين في تفسير «العجز الديمقراطي العربي». ويؤكد المتغير الأول التأثير الواسع للحرب والصراعات في الوطن العربي كعائق للحكم الديمقراطي، بينما يشير المتغير الثاني إلى التأثير السلبي للثروة النفطية، مفهومةً بمعنى «نظرية الدولة الريعية» (Rentierism)[1]. ونبدأ باستعراض وتحليل اتجاهات النمو الاقتصادي والتنمية في نصف القرن الماضي، ونقيّم الاتجاهات في الدمقرطة والحقوق السياسية. ثم نحلل آثار النفط، وبخاصة من زاوية علاقتها بنظرية الدولة الريعية، وتأثير الحرب في الديمقراطية، وخاصة الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ

(*) أستاذ مساعد في الاقتصاد، جامعة إنديانا ـ الولايات المتحدة.

(**) أستاذ العلوم السياسية في جامعة روجرز ـ الولايات المتحدة، ومدير مركز الجامعة للدراسات الشرق الأوسطية، سابقاً.

(١) Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007).

١٩٨٨) وحرب الخليج ١٩٩١. ونحاول توسيع نموذج البدوي ـ المقدسي لأن النفط والصراعات، إذا أُخذا بحد ذاتهما بمعزل عن السياق العام، لا يملكان سوى مقدرة محدودة على تفسير عدم تحقيق دمقرطة أكثر في العراق. ونختم بحثنا بتقديم عدد من الفرضيات المكمِّلة، كالطريقة التي تفاعلت بها الحركة الوطنية العراقية قبل حقبة البعث، والاقتصاد السياسي للهوية مع المتغيرين اللذين يؤكدهما نموذج البدوي والمقدسي. وهكذا، نسعى إلى تعزيز قدرة هذا النموذج على تفسير نقص الدمقرطة في العراق، من خلال وضعه في سياق أوسع.

يتكون إطار تحليلنا للعراق من خلال طرح سؤالين: **الأول**: ما هي العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية؟ وهل هناك مستوى معيّن للناتج المحلي الإجمالي لا بد من تحقيقه قبل حصول الدمقرطة؟ وهل أن تحقيق مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي يشجع على تعزيز الديمقراطية؟ **الثاني**: هل أن الديمقراطية تشجع النمو الاقتصادي؟ وهل أن الابتكار التكنولوجي وريادة المنظِّمين ممكنان، ولو مع الخضوع لنزوات الحكام المستبدين؟ وإذا أخذنا في الاعتبار أن جميع أنواع النشاط الاقتصادي تنطوي على قدرٍ معين من عدم اليقين، فلماذا يعرّض اللاعبون الاقتصاديون أنفسهم لخطر أكثر ما دامت «قواعد اللعبة» تخضع للتغير بشكل متواصل؟

أكدت أدبيات علم الاجتماع المبكرة أن هناك أثراً إيجابياً بين النمو الاقتصادي والديمقراطية؛ إذ تشير «فرضية لبسيت» الكلاسيكية(٢) إلى أن هناك علاقة مباشرة بين نمو الدخل والحكم الديمقراطي. وفي صياغة أحدث، قام شيفورسكي وآخرون باختبار تلك الفرضية، ووجدوا أن الدول التي تحافظ على دخل سنوي متوسط قدره ٥٠٠٠ دولار أمريكي، على الأقل، يُرجَح أن تحافظ على الحكم الديمقراطي.

وفي الوقت نفسه، لاحظ المراقبون أن عدداً من الدول الفقيرة نسبياً والواقعة تحت المستوى الذي ذكره شيفورسكي وزملاؤه كانت قادرة على تلبية المتطلبات الدنيا للحكم الديمقراطي منذ انهيار الشيوعية. وهكذا، فالقدرات التي تملكها دول، مثل مالي وغانا وبوليفيا وغيرها، لمتابعة السير في النهج

---

(٢) Seymour M. Lipset: «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (1959), and *Political Man: The Social Bases of Politics* (Garden City, NY: Doubleday Anchor Books, 1960).

الديمقراطي تتحدى الفرضية القائلة إن الديمقراطية تتطلب مستوى محدداً من الرخاء الاقتصادي قبل أن تترسخ.

والعراق يتحدى نموذج لبسيت من ناحية أخرى. فخلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ حقق العراق مستوى عالياً جداً من النمو والتنمية الاقتصادية بعد تضاعف الموارد النفطية عشرين مرة. وبحلول سنة ١٩٨٠، بنى العراق أكثر نظم الرعاية الصحية تقدماً في الشرق الأوسط، ووسّع بشكل كبير نظام التعليم، وأوصل الكهرباء إلى أنحاء كثيرة من القطاع الريفي. ومع ذلك، كانت هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والرخاء من ناحية، والتغير الديمقراطي من ناحية أخرى. ومع مضي السنوات في السبعينيات، ازداد القمع السياسي، وبخاصة بعد أن أزاح صدام حسين الرئيسَ أحمد حسن البكر في آب/ أغسطس ١٩٧٩ عن سدة الحكم، وفرضَ سيطرته الكلية على النظام البعثي. ورغم استمرار النمو الاقتصادي خلال السنوات الأولى من الحرب العراقية ـ الإيرانية، فإننا نبين هنا أن الاقتصاد العراقي تراجعَ بالفعل، رغم استمرار التحسن في بعض مجالات التنمية ـ وبخاصة الصحة والتعليم ـ بينما اشتد القمع السياسي حينما بنى صدام ما أسماه أحد المحللين «دولة حزب الأسرة» (Family-Party-State)[٣].

ومن الواضح أن تجربة العراق لا تدعم فرضية لبسيت. ومع ذلك، فحينما نناقش النمو الاقتصادي في العراق، لا بد من إبداء تحفظ هام يتعلق بإشكالية مفهوم النمو. فقد اعتمد تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية على الثروة النفطية كلياً تقريباً، وهو ما يشير إلى الطابع الريعي للاقتصاد العراقي. ومن المعلوم أن نظرية الدولة الريعية ارتبطت بالحكم الأوتوقراطي. تذهب الفرضية الأساسية إلى أن قدرة الدولة على انتزاع الريوع من بيع السلع ذات الطلب العالي تسمح لها بالالتفاف على الجماهير عموماً كمصدر للإيرادات، وبالتالي تجاهل الضغوط الهادفة للإصلاح والتغيير السياسي[٤].

ومع أن فرضية الدولة الريعية يمكن أن تساعد على تفسير نقص التغيير

(٣) فالح عبد الجبار، **الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق** (القاهرة: مركز ابن خلدون؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥).

(٤) تعود الصّياغة الأصلية لفرضيّة الدولة الريعية إلى حسين مهداوي، انظر: Hossein Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: Michael A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East* (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-467.

الديمقراطي خلال السبعينيات، فهي تثير أسئلة أكثر ممّا تجيب عنها. **أولاً**، تم اكتشاف النفط في العراق في العشرينيات. فهل يمكن التحدث عن العراق كدولة ريعية قبل السبعينيات؟ **ثانياً**، كيف ومتى وُلدت الدولة الريعية، وما هي الشروط التي قادت إلى تلاشيها؟ **ثالثاً**، ما هي النخب الاجتماعية والسياسية التي سيطرت على الدولة الريعية؟ وكيف كانت قادرة على اكتساب السيطرة على الدولة؟ **رابعاً**، لماذا طورت بعض الدول الريعية، كدول الخليج العربي النفطية، شكلاً أكثر اعتدالاً للحكم، مقارنة بالطابع القمعي جداً الذي لازم البعث العراقي؟ لماذا تمكنت دول أخرى كبرى منتجة للنفط، كالولايات المتحدة وكندا والنرويج والمملكة المتحدة، من عدم الانزلاق نحو نظم أوتوقراطية؟ ما هو تفسير التباين بين الثروة الوطنية وأشكال الحكم السياسي؟

وتبين المحاجة، التي تسلط الضوء على الحاجة للتحليل التاريخي، أن هناك متغيراً هاماً، وهو المدى الذي طورَ فيه مجتمع ما بالفعل مجتمعاً مدنياً فاعلاً، وحكم القانون، ومؤسسات ديمقراطية، واقتصاديات متنوعة، قبل اكتشاف النفط. فالولايات المتحدة وكندا والنرويج والمملكة المتحدة كانت كلها دولاً ديمقراطية مترسخة في الوقت الذي أصبح فيه النفط جزءاً هاماً من اقتصاداتها. وهكذا فـ «التاريخ يهم» حينما نتناول الفرضية الريعية. وبعبارة أخرى، إن هذه الفرضية يمكن أن تفقد صحتها حينما تُفصل عن السياق التاريخي المحدد للدولة التي تُطبق عليها.

وأخيراً، فإن الريوع التي تتمتع بها الدولة الريعية لم تحصّنها دائماً من الضغوط الشعبية، كما يثبت ذلك إسقاط نظام بهلوي في إيران المجاورة(٥). ومن الممكن أيضاً القول إنها يمكن أن تقوّض هذه الدولة عن طريق خلق شعور وهمي بالقوة، كذلك الذي قاد نظام صدام حسين البعثي على شن حربْيه المدمِّرتين، وأدى إلى زواله في نهاية المطاف. ففي ظل أي ظروف، تعزز نظرية الدولة الريعية الحكمَ الأوتوقراطي، وفي ظل أي ظروف تقوّضه؟ وباختصار، كيف نتجنب الطابع الستاتيكي، والطابع التاريخي، المتأصل في العديد من الأحوال، في استعمال مفهوم الدولة الريعية؟

---

(٥) Eric Davis, «Theorizing Statecraft and Social Change in Arab Oil-Producing Countries,» in: Eric Davis and Nicholas Gavrielides, eds., *Statecraft in the Middle East: Oil, Historical Memory and Popular Culture* (Gainesville, FL: University Presses of Florida, 1991), pp. 10-13.

أولاً: الديمقراطية والنمو الاقتصادي في العراق

عند دراسة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في العراق، يمكن الاستفادة كثيراً من الأدبيات الواسعة التي تحقق في ما إذا كانت الديمقراطية (أو الأوتوقراطية) تشجع أو تعوق التنمية أو النمو الاقتصادي(٦). والتحفظات التي نجدها، في البداية، في اقتصاد التنمية حول ما إذا كانت البلدان النامية «تتحمل» الديمقراطية ـ التي غالباً ما نُظر إليها كشيء ترفي مكلف ـ قد حل محلها الإدراك المتزايد أن هناك أدلة تجريبية، ولو قليلة، على وجود علاقة متينة (سواء أكانت إيجابية أم سلبية) بين أشكال الحكم السياسي والنمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، إن أثر الديمقراطية في نمو دخل الفرد أو التنمية هو أثر مشروط أو ضعيف أو غير محدَّد.

ومع ذلك فهناك، كما تشير فرضية لبسيت، ارتباط إحصائي متين بين الديمقراطية وبعض متغيرات «الحداثة» المحدَّدة، كدخل الفرد، والتعليم، والرعاية الصحية، ومؤشرات أخرى للتنمية(٧). وبشكل خاص، فإن زيادة الدخول الفردية تحفز الطلب على الدمقرطة، وتشجع تطوير المجتمع المدني(٨). ورغم إدراك البدوي والمقدسي أن التنظير الدقيق للكيفية، التي تقوم بها هذه المتغيرات بتشجيع الديمقراطية هو مسألة ضعيفة (أو غير مؤكدة)، فإنهما يستعملان هذه الفرضية كمنطلق لدراسة قياسية اقتصادية تحلل العوامل التي تفسر «العجز

(٦) انظر، مثلاً: Jakob De Haan and Clemens Siermann, «New Evidence on the Relationship between Democracy and Economic Growth,» *Public Choice*, vol. 86, nos. 1-2 (1996), pp. 175-198, and John F. Helliwell, «Empirical Linkages between Democracy and Economic Growth,» National Bureau of Economic Research (Boston, MA), Working Paper; W4066 (1992).

وللاطلاع على عرض مختصر ومفيد، انظر: Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999), chap. 6.

انظر أيضاً: Dani Rodrik and Romain Wacziarg, «Do Democratic Transitions Produce Bad Economic Outcomes?,» (December 2004), <http://www.aeaweb.org/annual_mtg_papers/2005/0108_1015_040 3.pdf>.

حيث يجد المؤلفان أن الانتقال إلى الديمقراطية، عموماً، لا يؤثر سلباً في النموّ الاقتصادي.

(٧) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy».

(٨) لإنصاف لبسيت، لا بدّ أن نذكر أنه يفترض أن الرّخاء الاقتصادي المتزايد يرتبط بعدد من المتغيّرات التي تقوّي تأثيره كمستويات التعليم، والسلوك المنظّم اجتماعياً أكثر، وتوسّع وسائل الإعلام الجماهيرية، والمستويات الأعلى من التحضر. وللاطلاع على توسيع لنموذج لبسيت، انظر: Karl W. Deutsch, «Social Mobilization and Political Development,» *American Political Science Review*, vol. 55, no. 3 (September 1961), pp. 493-514.

الديمقراطي العربي»[٩]. ويستنتجان أن النفط والصراعات في المنطقة هما العوامل التفسيرية الرئيسية للنقص في الحكم الديمقراطي في البلدان العربية.

ثانياً: اتجاهات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل

ازداد دخل الفرد في العراق بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٨٠، ولكنه هبط بعد ذلك. وفي الواقع، انهار الدخل بعد حرب الخليج لسنة ١٩٩١[١٠]، حينما قل تصدير النفط بسبب العقوبات الاقتصادية. إن برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي بدأ العملُ به سنة ١٩٩٨، أنعش الصادرات العراقية ورفعَ مستوى الدخل في أواخر التسعينيات. ومع ذلك، فإن إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي بالغت، بدون شك، في درجة الانتعاش في أواخر التسعينيات، كما سنرى.

ومع أن السلاسل الزمنية لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار ١٩٩٠) غير متوافرة للفترة التي تسبق سنة ١٩٧٠، فهناك سبب جيد للاعتقاد أن الدخل زاد بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٧٠. ووفقاً لحسابات فينيلون (K. G. Fenelon)، ارتفع متوسط الدخل القومي للفرد (بأسعار ١٩٥٠) من ٣٢ ديناراً عراقياً سنة ١٩٥٠ إلى ٤٩ ديناراً سنة ١٩٥٦[١١]. وتشير حساباتنا إلى أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بأسعار ١٩٧٥) ارتفعت من ٦٧٥ ديناراً سنة ١٩٦٠ إلى ٨٨٥ ديناراً سنة ١٩٧٠[١٢]. ويتضمن الجدول الرقم (٨ ـ ١)[١٣] تقديرات دخل الفرد، سويةً مع تقديرات الناتج النفطي والقيمة المضافة في قطاع النفط، وهي تبين أن دخل الفرد تضاعف بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٨٠. ولكن مع بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، كان هناك انخفاض حاد في الصادرات

(٩) Elbadawi and Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World».

(١٠) Bassam Yousif: «Development and Political Violence in Iraq, 1950-1990,» (Ph D. Dissertation, University of California, Riverside, 2001), and «Economic Restructuring in Iraq: Intended and Unintended Consequences,» *Journal of Economic Issues*, vol. 41, no. 1 (March 2007).

(١١) Central Statistical Organization, *National Income in Iraq: Selected Studies* (Baghdad: Shafik Press, 1970), p. 17.

(١٢) لغرض المقارنة، كان السّعر الرسمي لصرف الدّينار العراقي ٢,٨ دولار أمريكي من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٧٠، انظر: Yousif, «Development and Political Violence in Iraq, 1950-1990,» p. 79.

(١٣) لأن العراق اقتصاد نفطي، فقد يكون دخل الفرد مقياساً مضلّلاً للتنمية، وذلك لأن أيّ زيادة في أسعار النفط أو زيادة الكميّة المصدّرة منه ستُترجم إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بغضّ النظر عمّا إذا كانت هناك أم لا زيادة في الاستهلاك النهائي أو محصّلات التنمية البشرية ـ وهي ذات مؤشرات التحديث التي ترتبط بالدمقرطة. ولذلك، ستتمّ تكملة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالمؤشرات الأخرى للتنمية عند توافرها.

النفطية التي لم تنتعش إلا بصورة بطيئة ضمن عقد من الانخفاض في أسعار النفط. والمحصلة كانت تدني دخل الفرد بعد سنة ١٩٨٠.

الجدول الرقم (٨ ـ ١)
متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والإنتاج النفطي، والقيمة المضافة في قطاع النفط(*)

Year	GDP per capita, in constant (1990) US$	Oil output Million barrels/day	Value added to oil sector, as percentage of value added in all economic activities
1950	N/A	0.14	N/A
1955	N/A	.07	N/A
1960	N/A	1.0	41
1965	N/A	1.3	37
1970	898	1.5	32
1975	1161	2.3	50
1980	1749	2.6	61
1985	1152	1.4	24
1990	1244	2.1	15
1992	504	0.5	15
1995	532	0.7	15
1998	882	2.2	68
2000	998	2.8	83
2002	924	2.1	70
2003	501	1.4	68
2004	714	2.1	71

(*) **الصف الأول**: السنة/ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الثابتة، ١٩٩٠، بالدولار)/ الناتج النفطي (مليون برميل يومياً)/ القيمة المضافة في قطاع النفط، كنسبة مئوية من القيمة المضافة في جميع القطاعات الاقتصادية.

المصدر: OPEC, *Annual Statistical Bulletin 2005* (Vienna: OPEC, 2006); «Per capita GDP and value added estimates- calculated from United Nations,» National Accounts Main Aggregates Database, and United Nations, *Yearbook of National Accounts Statistics 1978* (New York: United Nations, 1979), p. 448.

وقد حاولت الدولة حماية الجمهور من تأثير هبوط الدخل خلال الثمانينيات، عن طريق الاستمرار في دعم الغذاء والتعليم والخدمات الصحية، وذلك من خلال الاقتراض الواسع جزئياً[١٤].

---

(١٤) المصدر نفسه.

وعليه، وبحسب الأمم المتحدة(١٥)، استمر تزايد الاستهلاك الخاص خلال الثمانينيات، وظلت مجالات التنمية البشرية تتوسع (بمعدل غير متناقص، أحياناً).

ولكن الحكومة كانت عاجزة عن حماية الجمهور من انهيار مستوى الدخل في التسعينيات. فقد دمّرت حرب الخليج سنة ١٩٩١ الكثير من البنى التحتية للاقتصاد، بينما حالت العقوبات دون إعادة بنائه؛ إذ حظرت العقوبات تصدير النفط الذي كانت عائداته تسدد تكلفة الاستيراد من الغذاء والدواء والمعدات الرأسمالية، وتمول معظم النفقات الجارية للدولة وإنفاقها الرأسمالي كله تقريباً. وعليه، تخلت الدولة عن توفير العديد من المنافع التي اعتاد عليها الجمهور العراقي خلال السبعينيات والثمانينيات، وركزت فقط على ما اعتُبر ضرورياً للبقاء على قيد الحياة، كبرنامج البطاقة التموينية.

ربما بالغت تقديرات دخل الفرد المرتفعة أواخر التسعينيات في مدى الانتعاش الاقتصادي. إن زيادة كميات النفط المصدَّر، في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء، سُجلت لتعكس ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا الارتفاع لم يؤشر إلى تعزيز القدرة على البناء أو المزيد من الإنفاق المحلي. ففي إطار ذلك البرنامج، لم يكن من الممكن محلياً إنفاق الإيرادات من بيع النفط، بينما أحكمت لجنة عقوبات الأمم المتحدة سيطرتها على الاستيراد؛ فتخوف اللجنة من استعمال المعدات لأغراض عسكرية جعلها تعترض باستمرار على استيراد تلك المعدات. وهكذا، فمنذ بداية البرنامج ولغاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، تم تجميد ١٥ بالمئة من الاستيراد، أو ما يعادل ٢,٤ مليار دولار(١٦). ولأن المواد المستوردة غالباً ما كانت تركّب معاً، فإن أثر هذا التأخير كان أخطر ممّا توحي به الأرقام. وحتى إذا كانت تقديرات الناتج لأواخر التسعينيات دقيقة، فهي تشير، رغم ذلك، إلى أن مستويات المعيشة المتوسطة سنة ٢٠٠٠ لم تستعد مستوى سنة ١٩٩٠.

وحتى في حالة صحة هذه التقديرات، فإنها تعطي فقط إشارة إلى متوسط

---

(١٥) National Accounts Main Aggregates Database, <http://unstats.un.org/unsd/snaama/selbasicFast. asp>.

(١٦) David Cortright, Alistair Millar and George A. Lopez, «Smart Sanctions in Iraq: Policy Options,» in: David Cortright and George A. Lopez, eds., *Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft* (New York: Roman and Littlefield, 2002), p. 205.

الدخل الفردي، ولكنها يمكن أن تخفي التدهور في توزيع الدخل. أي، حتى لو بقيت الدخول الفردية المتوسطة كما هي، فإن دخل الفرد العراقي العادي ربما هبط مع ارتفاع درجة عدم العدالة في توزيع الدخل. كان هذا التوزيع في تحسن حتى السبعينيات، ثم تدهورَ بعد ذلك بصورة مؤكدة تقريباً، وبخاصة خلال التسعينيات. ومن العوامل التي ساهمت في تحسين توزيع الدخل قبل الثمانينيات قانون الإصلاح الزراعي، الذي تم تشريعه بعد ثورة ١٩٥٨ التي أسقطت الملكية، وأعاد توزيع الأراضي على فقراء الريف؛ وتوسع القطاع العام، حيث تم عن قصد تقليص الفروق بين الأجور والرواتب.

الجدول الرقم (٨ ـ ٢)
مؤشرات عدم العدالة في توزيع الدخل(*)

		Ratio: bottom 40% to top 20%			*Gini coefficient*		
Year		Country	Urban	Rural	Country	Urban	Rural
1971	***Households***						
	Cash	15.9 : 47.1					
	Adjusted	18.3 : 44.1	17.7 : 44.6	19.4 : 42.2	0.36	0.37	0.34
	Individuals						
	Cash	20.8 : 40.7					
	Adjusted	23.9 : 37.3			0.26		
1975	***Households***						
	Adjusted				0.37	0.34	0.40

(*) **الصف الأول**: نسبة القاعدة ٤٠ بالمئة إلى القمة ٢٠ بالمئة/ معامل ارتباط جيني؛
الصف الثاني: السنة/ البلد: حضر ـ ريف/ البلد: حضر ـ ريف؛
الصف الثالث: الأُسر ١٩٧١؛
الصف الرابع: الدخل النقدي؛
الصف الخامس: الدخل المعَدل؛
الصف السادس: الأفراد ١٩٧١؛
الصف التاسع: الأُسر ١٩٧٥.

المصـــــدر: Shakir M. Issa, «The Distribution of Income in Iraq,» in: Abbas Kelidar, ed., *The Integration of Modern Iraq, 1971* (London: Croom Helm, 1971), pp. 123-134; and Ismail Aubaid Hummadi, «Economic Growth and Structural Changes in the Iraqi Economy with Emphasis on Agriculture: 1953-1975,» (Doctoral Dissertation, University of Colorado, 1978), p. 169.

وكنتيجة لذلك، كان مُعامل ارتباط جيني (Gini) للتوزيع غير العادل للدخل، الوارد في الجدول الرقم (٨ ـ ٢)، ٠,٣٦ للأُسر (٠,٢٦ للأفراد) بعد

تعديل البيانات لتشمل الدخل العيني. إن هذا المستوى من عدم العدالة في توزيع الدخل يُعد أفضل من مثيله في الكثير من البلدان النامية وبعض البلدان المتطورة(١٧). ورغم ذلك، فربما تدهورَ توزيع الدخل في التسعينيات، مع أن البيانات غير متوافرة لدعم هذا الزعم. فدخول أغلبية السكان، بمن في ذلك أفراد الطبقة الوسطى، الكبيرة والمتحضرة سابقاً، والطبقة العاملة، تأثرت جداً بالتضخم المفرط الذي ابتلع مدخراتهم. والتقنيون الماهرون إما أصبحوا في مصاف الناس الفقراء وإما هاجروا. وفي تلك الأثناء، كانت هناك طبقة ناشئة من حديثي النعمة ـ ضمت سنّة وشيعة وعرباً وأكراداً ممن لهم صلة بالنظام الحاكم ـ استفادت كثيراً من نشاطات الأعمال، القانونية منها وغير القانونية، وبخاصة تهريب النفط(١٨).

إن الصورة التي تعكسها التنمية العراقية تشير إلى تحسن مستويات الدخل وتوزيعه حتى الثمانينيات، ولكنها تدهورت بعد ذلك. فقد انهارت الدخول في التسعينيات، وتعرضت للدمار الطبقاتُ الوسطى والمهنية التي كانت تنبض بالحياة قبل ذلك، مع أن الدخول انتعشت إلى حد ما لاحقاً في ذلك العقد. وبسبب تدهور توزيع الدخل في التسعينيات، واحتمال مبالغة تقديرات الدخل في الفترة التالية من عقد التسعينيات، فليس من المحتمل أن تكون معيشة الفرد العراقي العادي قد استعادت مستوى السبعينيات.

ثالثاً: اتجاهات التنمية البشرية

تتناول أدبيات التنمية، على نطاق واسع، محدودية فائدة دخل الفرد باعتباره المؤشر الرئيسي لقياس التنمية(١٩). ويشكل العراق مثالاً آخر على عدم التواصل بين اتجاهات دخل الفرد ونتائج التنمية الاجتماعية. فهذه التنمية واصلت مسارها رغم هبوط دخل الفرد خلال الثمانينيات، ولكنها كانت غير

---

(١٧) انظر: Yousif, «Development and Political Violence in Iraq, 1950-1990,» pp. 115-19.

(١٨) Isam Al-Khafaji, «The Myth of Iraqi Exceptionalism,» *Middle East Policy*, vol. 7, no. 4 (October 2000), and Eric Davis, «Rebuilding a Non-Sectarian Iraq,» *Strategic Insights*, vol. 1, no. 6 (2007), <http://www.ccc.nps.navy.mil/si/2007/Dec/davisDec07.pdf>, p. 6.

(١٩) انظر مثلاً: Amartya Sen, «Development as Capability Expansion,» and Keith Griffin and John B. Knight, «Human Development: The Case for Renewed Emphasis,» in: Keith Griffin and John Knight, eds., *Human Development and the International Development Strategy for the 1990s* (London: Macmillan, 1990).

قادرة على مقاومة الانهيار الاقتصادي في أثناء العقوبات. وكما هو مبين في الجدول الرقم (٨ ـ ٣)، فإن معدل الوفيات بين الأطفال واليافعين انخفض بسرعة بين الستينيات والتسعينيات لأن مستويات التغذية، التي يعبّر عنها استهلاك السعرات الحرارية، ازداد بشكل ملحوظ. وكان من الممكن أن تكون التحسينات في الصحة أسرع لولا التحيز والتشديد الحضري على العلاج، وليس على الوقاية، الأمر الذي كان منتشراً تاريخياً (ليس في العراق فقط، بل في معظم البلدان النامية). والجدير بالملاحظة أن التقدم في الثمانينيات حصل في سياق هبوط إنفاق الحكومة الفعلي على الصحة بسبب الحرب القاسية، وسهّله تزايد الاعتماد على الأساليب الوقائية الرخيصة نسبياً. فمثلاً، تزايدت كثيراً خلال الثمانينيات معدلات المناعة ضد أمراض السل، والخانوق، وشلل الأطفال، والحصبة[٢٠].

وفي قطاع التعليم، ارتفع تعلم كبار السن للقراءة والكتابة بشكل تدريجي من ١٨ بالمئة في سنة ١٩٥٧ إلى ٤٧ بالمئة في سنة ١٩٧٧، ووصلَ إلى ٧٣ بالمئة في سنة ١٩٨٧. وتحققت القفزة الأخيرة أساساً بفضل البرنامج الحكومي لمحو أمية كبار السن في أواخر السبعينيات[٢١]. وفي الأثناء، ازداد التسجيل في المدارس الابتدائية من ٤٨ بالمئة في سنة ١٩٦٠، واقترب من المستويات الشاملة في الثمانينيات. كما ازداد التسجيل في المدارس الإعدادية والتعليم الأعلى[٢٢]. وقد تحقق ذلك إجمالاً من خلال الإنفاق الحكومي الواسع على التعليم، وهو ما عكسَ التزام الحكومات المتتالية في العهد الجمهوري بالعدالة والرفاه الاجتماعيين. وبعبارة محددة، تجاوزَ الإنفاق الحكومي في حقل التعليم الضعف بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٩/ ١٩٦٠. وبالمثل، ازدادت كثيراً النفقات على التعليم في السبعينيات، ولكنها هبطت إلى حد ما خلال الظروف الصعبة في الثمانينيات، على غرار ما حدث للنفقات الاجتماعية الأخرى.

إن تدمير البنى التحتية للبلاد والعقوبات الاقتصادية التي فُرضت بعد غزو الكويت سنة ١٩٩٠، واستمرت عملياً لغاية الاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣، قَلَبَ مسار تلك الإنجازات؛ فقد سبَّب حظر تصدير النفط نقصاً حاداً في

(٢٠) Yousif, «Development and Political Violence in Iraq, 1950-1990,» pp. 171-207.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٣٧.

العملات الأجنبية، وهو ما قاد إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، بما في ذلك الغذاء والدواء المستورد، مقارنة بالأصول المحلية(٢٣). وربما ساعدَ البرنامج الحكومي للتقنين (أو البطاقة التموينية) على تفادي المجاعة، ولكنه لم يوفر سوى جزء من متطلبات السعرات الحرارية. ومع تدمير الكثير من محطات توليد الطاقة الكهربائية، تدنت القدرة على معالجة المياه وتنقيتها، الأمر الذي قاد إلى تزايد الأمراض في صفوف الأطفال، وبخاصة الرضع الذين يعانون سوء التغذية. وكما يبين الجدول الرقم (٨ ـ ٣)، فقد ازداد معدل الوفيات بين اليافعين إلى أكثر من الضعف خلال التسعينيات. وبحسب تقدير موثق، أدت العقوبات إلى ٢٢٧,٠٠٠ حالة وفاة إضافية بين الأطفال ـ أي الوفيات التي ما كانت لتحدث لولا العقوبات ـ من آب/أغسطس ١٩٩١ إلى آذار/مارس ١٩٩٨(٢٤). وقد حملَ ذلك اثنين من منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق على الاستقالة احتجاجاً على استمرار نظام العقوبات المميت(٢٥).

ومع أن برنامج النفط مقابل الغذاء، المنفذ سنة ١٩٩٨، خفّف من سوء التغذية ـ فإن معدل سوء التغذية المزمن ارتفع من ١٨,٧ بالمئة للأطفال دون سن الخامسة في سنة ١٩٩١ إلى ٣٢ بالمئة في سنة ١٩٩٦، ولكنه هبط إلى ٣٠ بالمئة في سنة ٢٠٠٠ و٢٠,١ بالمئة في سنة ٢٠٠٢(٢٦)، إلا أنه لم يكن قادراً على تخفيض وفيات الأطفال أو اليافعين. فالنفط مقابل الغذاء كان برنامجاً محدوداً بحيث لم يمكّن بشكل معقول من إعادة بناء البنى التحتية لصيانة الصحة العامة التي انهارت أواخر التسعينيات. لقد قدّر تقرير آغا خان، مبعوث الأمم المتحدة، الاحتياجات الإنسانية للعراق سنة ١٩٩١ بـ ٦,٨ مليارات دولار

(٢٣) Haris Gazdar and Athar Hussain, «Crisis and Response: A Study of the Impact of Economic Sanctions in Iraq,» in: Kamil A. Mahdi, ed., *Iraq's Economic Predicament* (Reading: Ithaca Press, 2002).

(٢٤) انظر: Richard Garfield, «Morbidity and Mortality among Iraqi Children, From 1990 through 1998,» Fourth Freedom Forum (1999), <http://www.fourthfreedom.org/Applications/cms.php?page_id=7>.

(٢٥) للاطلاع على آراء أحد هؤلاء المنسّقين الإنسانيين، انظر: Hans C. Von Sponeck, *A Different Kind of War: The UN Sanctions Regime in Iraq* (New York: Berghahn Books, 2006), and Sarah Graham-Brown, *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq* (London; New York: I. B. Tauris, 1999).

(٢٦) Richard Garfield and Ronald Waldman, «Review of Potential Interventions to Reduce Child Mortality in Iraq,» United States Agency for International Development (USAID) (2003), pp. 9-10, <http://www.basics.org/pdf/iraq-child-health-review_garfield&waldman_final.pdf>.

سنوياً لمعالجة «مستوى الخدمات المتدهور جداً»(٢٧). وقد أتاح برنامج النفط مقابل الغذاء جزءاً فقط من هذه المتطلبات. فعجز العراق عن استيراد المعدات والتجهيزات الطبية، إلى جانب فشله في استعادة كادره الحيوي من الأطباء والممرضات الذين هاجر الكثير منهم، ألحقا ضرراً كبيراً بنظم صيانة الصحة العامة. فالأمراض الناجمة عن الطعام والماء الملوثيْن، وقد فاقمها سوء التغذية، لم يكن في الإمكان معالجتها أو الوقاية منها.

الجدول الرقم (٨ ـ ٣)
مؤشرات مختارة للتنمية البشرية(*)

Year	Daily caloric consumption in Kcal *(Provided by ration)*	Registered births under 2.5 Kg (%)	Child mortality rates, per '000	
			Under five	Under one
1960	2012*	N/A	171	117
1970	2256	N/A	127	90
1980	2677	N/A	83	63
1990	3150	4.5	50	40
1991	2310 *(1300)*	10.8		
1992	2270 *(1770)*	17.6		
1995	2268 *(1093)*	22.1	117	98
1996	2277 *(1295)*	22.6	126	97
1997	2463 *(2030)*	23.0		
1998			125	103
1999	*(2150)*		126	102
2002	(2215)		125	102

(*) **الصف الأول**: السنة/ استهلاك السعرات الحرارية (وفق نظام البطاقة التموينية)/ حالات الولادة المسجلة بوزن أقل من ٢,٥ كغ بالمئة/ معدل وفيات الأطفال، لكل ١٠٠٠ طفل: دون سن الخامسة ـ دون السنة الواحدة.

المصدر: Richard Garfield and Ronald Waldman, «Review of Potential Interventions to Reduce Child Mortality in Iraq,» United States Agency for International Development (USAID) (2003), pp. 9 and 17; Richard Garfield, «Morbidity and Mortality among Iraqi Children, from 1990 through 1998,» Fourth Freedom Forum (1999), <http://www.fourthfreedom.org/Applications/cms.php?page _id = 7>; Peter L. Pellet, «Sanctions, Food, Nutrition and Health in Iraq,» in: Anthony Arnove, ed., *Iraq Under Siege: The Deadly Impact of Sanctions and War* (Cambridge, MA: South End Press, 2000), p. 161; United Nations Children's Fund (UNICEF), <http://www.unicef.org/infobycountry/iraq_statistics.html#7>, and Bassam Yousif: «Development and Political Violence in Iraq, 1950-1990,» (PhD. Dissertation, University of California, Riverside, 2001), p. 179.

---

(٢٧) Gazdar and Hussain, «Crisis and Response: A Study of the Impact of Economic Sanctions in Iraq».

رابعاً: الدمقرطة، وحقوق الإنسان، والصراعات

وفقاً لفرضية التحديث، كان من المتوقع أن يؤدي نمو الدخل والطاقات البشرية المعزَّزة التي شهدها العراق قبل الثمانينيات إلى تشجيع الدمقرطة ونمو المجتمع المدني. وفي هذا القسم، ندرس ما إذا كان هذا التوقع قد تحقق أم لا، ضمن تقييمنا لتطور الدمقرطة وحقوق الإنسان في العراق. وعند تقييم الدمقرطة في الوطن العربي، قارنَ البدوي ـ المقدسي ـ ميلانت (EMM)[(٢٨)] درجة نظام الحكم الفعلية، وهي مؤشر للدمقرطة السياسية، لكل بلد عربي مع درجة نظام الحكم للبلد المعني في السنة الماضية، ودرجة نظام الحكم التي كان يمكن توقعها عند الأخذ في الاعتبار دخله ومستويات التنمية البشرية فيه (أي التحديث، كما هو موصوف لدى EMM. كما يقوم EMM باحتساب «الحكم المتوقع بدون تأثيرات النفط»، وهو ما يفترض غياب الصادرات النفطية، و«الحكم المتوقع بدون الحروب العربية»، وهو ما يفترض عدم وجود حروب في المنطقة[(٢٩)].

والنتائج بالنسبة إلى العراق تُقدم في الشكل الرقم (٨ ـ ١) أدناه، وهي تبين، كما هو الشأن بالنسبة إلى البلدان العربية الأخرى، أن درجة نظام الحكم في العراق أقل ممّا هو متوقع عند الأخذ في الاعتبار دخله وتنميته البشرية. وبحسب النموذج، وفي عالم يخلو من النفط أو الحروب في المنطقة، كانت درجة نظام الحكم ستكون أعلى.

لا يبين EMM الآلية أو الآليات النظرية التي من خلالها يعوق النفط وصراعات المنطقة التحولَ الديمقراطي. ومع ذلك، ثمة بشأن الدولة الريعية أدبيات واسعة تدعم استنتاجاتهم. وبحسب الببلاوي، فإن الدولة الريعية تتميز بقيام قلة من السكان بإنتاج الثروة، بينما تنشغل الأغلبية بتوزيعها على نحو تؤول فيه الريوع الاقتصادية إلى الدولة إلى حد بعيد[(٣٠)]. وحينما تحل هذه الريوع محل الضرائب في مالية الحكومة، فإن الحكومة تتحرر من المحاسبة

---

(٢٨) Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World,» (Unpublished Manuscript).

(٢٩) المصدر نفسه.

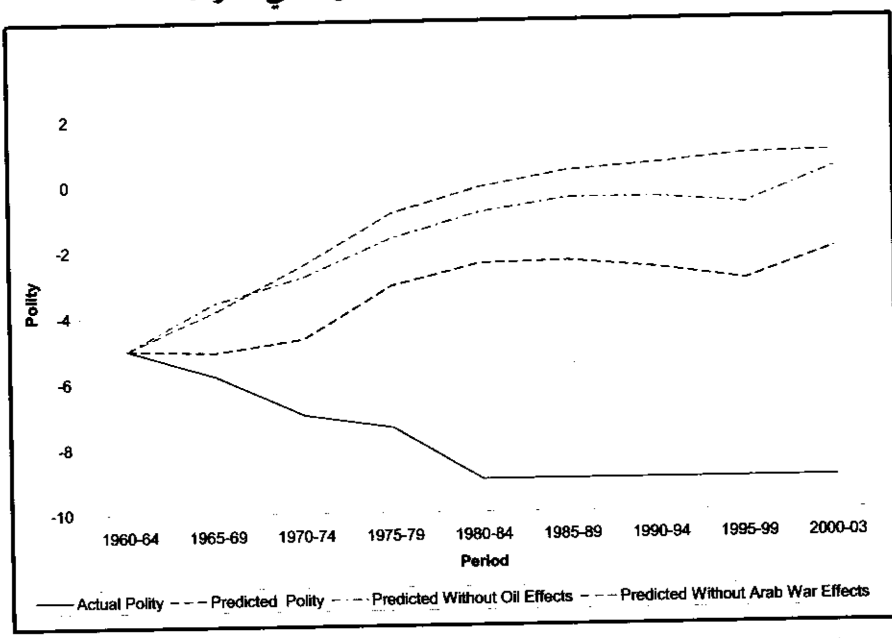
(٣٠) Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State* (London: Croom Helm, 1987), pp. 85-98.

والمساءلة إلى درجة تمكّنها من أن تصبح مستقلة عن المجتمع(٣١). ويجادل لوسياني بصورة مماثلة قائلاً إن عدم فرض الضرائب يعوق تطور أشكال التضامن على المستوى الاقتصادي(٣٢).

كما إن الريوع الاقتصادية تعزز من قدرة الدولة على استيعاب و/أو قمع خصومها السياسيين(٣٣). وهكذا، فثمة إجماع على أن الريوع من الموارد الطبيعية لها تأثير سلبي في عملية الدمقرطة، أياً تكن النظرة التي يتبناها المرء من الدولة الريعية.

الشكل الرقم (٨ ـ ١)

المستويات الفعلية والمتوقعة للدمقرطة في العراق



المصــــدر: Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World,» (Unpublished Manuscript).

---

(٣١) Lisa Anderson, «The State in the Middle East and North Africa,» *Comparative Politics*, vol. 20, no. 1 (October 1987).

(٣٢) Giacomo Luciani, «Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework,» in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), pp. 65-84.

(٣٣) Quintan Wiktorowicz, «The Limits of Democracy in the Middle East: The Case of Jordan,» *Middle East Journal*, vol. 53, no. 4 (1999).

خامساً: مؤشر هيومانا

تطرح هذه المناقشة لنظرية الدولة الريعية أسئلة عن كيفية تطور الدمقرطة والحريات والحقوق في العراق، والرؤى التي تكشف عنها دراسة هذه العوامل بشأن تأثير النفط والصراعات. ومن هذه الناحية، نسعى إلى تقييم عملية الدمقرطة من خلال دراسة توسع الحريات والحقوق، وليس من خلال التركيز على الأحزاب السياسية والانتخابات المنتظمة. ولتتبع تطور هذه الحقوق والحريات، نستخدم مؤشر هيومانا (Humana)[٣٤]، وهو مؤشر لحقوق الإنسان والحرية السياسية وأداء الحكم، في ثلاث محطات من تاريخ العراق: العهد الملكي من سنة ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨؛ عهد حكومة عبد الكريم قاسم بين سنتي ١٩٥٨ و١٩٦٠؛ عهد النظام البعثي خلال الجزء الأول من الثمانينيات. ولم يكن اختيار هذه الفترات اعتباطاً، بل هي فترات صعبة بالنسبة إلى النظم المعنية، وهو ما يسهل المقارنة عبر الزمن. فالفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ كانت فترة التحريض الداخلي ضد معاهدة بورتسموث المقترحة مع بريطانيا؛ وخلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣، كان نظام قاسم يتعرض لهجوم خصومه القوميين والمحافظين. ومن أوائل الثمانينيات إلى أواسطها، دخلَ النظام البعثي حرباً مع إيران كانت مكلفة وغير شعبية بحيث أجبرته على تقليص إنفاقه الرأسمالي الاجتماعي.

والميزة الأخرى لهذه الفترات الثلاث هي الوفرة النسبية للبيانات عن الحقوق والحريات. ويتم حساب مؤشر هيومانا من الأجوبة عن ٤٠ سؤالاً عن الحقوق والحريات وأداء الحكم، مع معدلات لكل فترة[٣٥]. الأسئلة الـ ٦ الأولى تتعلق بالحقوق أو الحريات: حرية الحركة وتدفق المعلومات. والأسئلة الـ ١٢ التالية تتعلق بالإكراه الذي تستعمله الدولة بأشكال مختلفة. وهناك ١٠ أسئلة عن حقوق أو حريات المعارضة السياسية، إضافةً إلى درجة توافر الحقوق المختلفة للنساء والأقليات. وثمة ٧ أسئلة عن مدى احترام الحقوق القانونية الأساسية. وتفحص الأسئلة الـ ٥ الأخيرة مدى ممارسة الحريات الشخصية التي يمكن أن تتعارض مع قيم المجتمع ككل. إن بعض هذه الأسئلة لا يجري استعمالها عند تطبيق هذا المؤشر عن العراق. كما يتم استبعاد ٨ أسئلة

---

(٣٤) Charles Humana, *World Human Rights Guide* (New York: Facts on File Publications, 1986).

(٣٥) للاطلاع على التفسيرات للمعدلات الفردية المعطاة، انظر: Yousif, «Development and Political Violence in Iraq, 1950-1990,» chap. 7.

أخرى[٣٦] لقلة المعلومات التي يمكن مقارنتها عبر الزمن. وتُستبعد أيضاً من المؤشر الحقوق المتعلقة بوضع النساء[٣٧] لأن هذه الحقوق تستحق دراسة منفصلة ومفصلة. ومع ذلك، نجري، أدناه، تصحيحاً معيّناً للتشويه الناجم عن هذا الاستبعاد. وإجمالاً، هناك حقوق أو حريات إحدى عشرة يتم استبعادها من حساب مؤشر هيومانا عند تطبيقه على العراق.

ومن الواضح أن الحريات أو الحقوق التي يتضمنها مؤشر هيومانا ليست كلها على درجة واحدة من الأهمية. ولذلك، يعطي هذا المؤشر وزناً أكبر لحقوق معيّنة، وهي الحقوق التي تناظر الأسئلة ٧ ـ ١٣ من المؤشر. «فالتحرر من»: الخدمة في البيوت، والعبودية أو استغلال الأطفال بالعمل؛ حالات القتل خارج نطاق القضاء أو الاختفاء؛ التعذيب أو الإكراه التي تقوم بها أجهزة الدولة؛ العمل الإجباري أو التجنيد الإجباري؛ والعقوبات الجسدية من قبل الحكومة، والتوقيف غير المحدد بدون توجيه تهمة معيّنة؛ العقوبات القانونية الجسدية، أُعطيت وزن مضاعف ثلاث مرات[٣٨]. هناك ٤ معدلات ممكنة لكل سؤال، مع معدل أقصاه ٣ وأدناه صفر. والمعدلات المعطاة للأسئلة ٧ ـ ١٣ في المؤشر تُضرب بـ ٣ لتعكس الوزن الأكبر الممنوح للحقوق المناظرة لتلك الأسئلة. وعليه، فإن المعدل الأقصى التي يمكن أن يحصل عليه السؤال المنفرد من هذه الأسئلة هو ٩ (٣×٣). ونظراً إلى وجود ٦ أسئلة مرجحة (تم استبعاد أحدها من المؤشر بسبب نقص البيانات)، فإن العدد الأقصى للنقاط الممكنة من الأسئلة المثقلة هو ٥٤ (٩×٦). ويحصل كل سؤال من الأسئلة الـ ٢٣ الباقية على ٣ نقاط كحد أقصى. وهكذا، فإن العدد الأقصى من النقاط الممكنة من هذه الأسئلة غير المرجحة هو ٦٩ (٣×٢٣)، والمعدل الأقصى الذي يمكن الحصول عليه هو ١٢٣.

إن نتائج مؤشر هيومانا، المحتسب عن طريق تقسيم المعدل الكلي المحصل على المعدل الأقصى الممكن، تُقدم في الجدول الرقم (٨ ـ ٤) أدناه. وتبين

(٣٦) وهي: الحقّ في مراقبة انتهاك حقوق الإنسان؛ التحرّر من الأحكام القانونية القاضية بالعقوبة الجسدية؛ حرّية الاستماع الحرّ إلى الراديو والتلفزيون؛ الحقوق القانونية بالحصول على المشورة والمساعدة القانونية المجّانية؛ الحقوق القانونية بالتحرّر من تحقيقات الشرطة بدون مسوّغ قضائي، ومن الاعتقال الاعتباطي؛ الحقّ الشخصي في الممارسة الجنسيّة المثلية مع الراغبين من البالغين؛ حريّة استعمال حبوب أو طرق منع الحمل.

(٣٧) وهي: حقوق النساء في المساواة القانونية والسياسية؛ في العدالة الاجتماعية والاقتصادية؛ الحقوق الشخصية في المساواة بين الجنسين عند الزواج والطلاق. وللاطلاع على المؤشرات الرقميّة والتفسيرات المطابقة لها، انظر: المصدر نفسه، الفصل السابع.

(٣٨) وبطبيعة الحال، يعكس نظام التّرجيح هذا تقييماً ذاتياً للحقوق التي تُعَدُّ أهمّ من غيرها.

مقارنة هذه الجدول أن درجة الحقوق والحريات في ظل نظام قاسم بين سنتي ١٩٥٨و١٩٦٠ كانت أعلى منها في ظل النظام الملكي في سنتي ١٩٤٧و ١٩٤٨، وأن أقلها كانت في أثناء النظام البعثي أوائل الثمانينيات. والمعدلات الإجمالية لهذا المؤشر، الذي يستبعد الأسئلة المتعلقة بحقوق النساء والأسئلة التي لا تتوافر بيانات عنها، كانت ٤٥ بالمئة، و٥٣ بالمئة و١٤ بالمئة للفترات ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، و١٩٥٨ ـ ١٩٦٠، ومن أوائل الثمانينيات لغاية أواسطها، على التوالي.

ومع استثناء واحد، فإن نمط المعدلات المبيَّنة أعلاه هي نفسها في كل فئة. فمثلاً، بالنسبة إلى الأسئلة المثقلة، النتائج هي ٣٣ بالمئة و٤٤ بالمئة و١٧ بالمئة في الفترات المبيَّنة أعلاه. وبالنسبة إلى الأسئلة عن حرية المعارضة، النتائج هي ٤٢ بالمئة و٥٤ بالمئة وصفر، على التوالي. بيد أن نتائج أسئلة الحقوق الشخصية تنحرف عن ذلك النمط، حيث تسجل نسبة ٥٠ بالمئة في كل فترة. وفي هذه الفئة، جرى فحص اثنين فقط من الحقوق، لأن الحقوق الأخرى تم استبعادها بسبب نقص البيانات. والنتائج يمكن أن تكون متحيزة لأنها تستبعد حقوق النساء وحرياتهن، والحقوق التي لا تُعرف عنها معلومات كافية. كما يمكن للمرء أن يزعم أن المعدل الإجمالي في أوائل الثمانينيات يمكن تفسيره في زمن الحرب العراقية ـ الإيرانية التي كانت قائمة حينذاك، لأن الحكومات غالباً ما تُجبر على تقييد الحريات أو انتهاك الحقوق في أوقات الحروب. وإذا كان الأمر كذلك، فمعدل هذه الفترة سيكون متحيزاً باتجاه الأسفل، مقارنة بالفترتين الأخريين، حينما كان البلد في حالة سلم.

الجدول الرقم (٨ ـ ٤)
نتائج تطبيق مؤشر هيومانا على العراق(*)

(المؤشر، بالمئة)

Category	1947 – 1948	1958 - 1960	Early to mid-1980s
All included questions	45	53	14
Weighted rights (Questions 7 to 13)	33	44	17
Rights of movement and information (Questions 1 to 6)	67	73	20
Freedom from coercion (Questions 7 to 18)	38	46	20
Freedom of opposition (Questions 19 to 28	42	54	0
Juridical rights (Questions 29 to 35)	33	33	0
Personal rights (Questions 36 to 40)	50	50	50

(*) **العمود الأول**: الفئة/ الأسئلة كلها/ الأسئلة المرجحة (٧ ـ ١٣)/ حقوق الحركة والمعلومات (١ ـ ٦)/ التحرر من القسر (٧ ـ ١٨)/ حرية المعارضة (١٩ ـ ٢٨)/ الحقوق القانونية (٢٩ ـ ٣٥)/ الحقوق الشخصية (٣٦ ـ ٤٠).

ونحاول تصحيح هذه التحيزات الممكنة. **أولاً**، إن استبعاد الحقوق التي لا تتوافر عنها معلومات كافية لا يحتمل أن يجعل المعدل الكلي متحيزاً نحو الأسفل بالنسبة إلى سنة ١٩٨٢. والجدول الرقم (٨ ـ ٥) يبين الأسئلة المحذوفة بسبب نقص المعلومات، وكذلك معدلات كل فترة. ولهذا السبب تحصل ٦ من الأسئلة الـ ٨ المحذوفة على معدل صفر بالنسبة إلى أوائل الثمانينيات، ولا تتوفر أي بيانات بتاتاً عن السؤال الأخير. ولذلك، فمن غير المحتمل أن تكون الأسئلة المحذوفة هذه قد أدخلت تحيزاً باتجاه الأسفل على معدل الفترة الأخيرة. ولكن فترة الثمانينيات المبكرة تحرز النقاط الـ ٣ القصوى على سؤال محذوف واحد (وهو السؤال المتعلق بحرية استعمال حبوب أو طرق منع الحمل). وهذا قد يسبّب تحيزاً ضئيلاً نحو الأسفل في المعدل الكلي لهذه الفترة، ولكن هذا التحيز تم تصحيحه في الجدول.

الجدول الرقم (٨ ـ ٥)

درجة الأسئلة المحذوفة بسبب نقص المعلومات

Question	1947 – 1948	1958 – 1960	Early to mid-1980s
5. Monitor human rights violations	N/A	N/A	0
13. Court sentences of corporal punishment	N/A	N/A	0
26. Independent radio and television networks	N/A	N/A	0
31. Free legal aid and counsel of own choice	N/A	N/A	0
34. Freedom from police searches of home without warrant	N/A	N/A	0
35. Freedom from arbitrary seizure of personal property	N/A	N/A	0
39. Freedom to use contraceptive pills or devices	N/A	N/A	3
40. Freedom to practice homosexuality	N/A	N/A	N/A

ثانياً، لتصحيح التحيز، فإن كلاً من الأسئلة الثلاثة عن وضع النساء، والسؤال المتعلق بحرية استعمال حبوب أو طرق منع الحمل، سيُعطى المعدل الأقصى (٣ نقاط) بالنسبة إلى الفترة الأخيرة، والمعدل الأدنى (صفر) بالنسبة إلى الفترتين السابقتين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ و١٩٥٨ ـ ١٩٦٠. وبطبيعة الحال، فإن هذه الحريات والحقوق كانت موجودة إلى حد ما في الفترتيْن المبكرتيْن، ولكنا مع ذلك نفترض أنها لم تكن موجودة. ونحن نفعل ذلك لاستبعاد إمكانية حصول تحيز ضد معدل الفترة الأخيرة، مع أن هذا التعديل يُحتمل أن يخلق تحيزاً في الاتجاه الآخر، أي ضد معدلات الفترتيْن المبكرتيْن.

ثالثاً، تم أيضاً إجراء تعديلات معيّنة تتحسب للحرب العراقية ـ الإيرانية خلال

أوائل ـ أواسط الثمانينيات. والتعديل الذي أُخذ به هنا هو فحص الحقوق التسعة والعشرين في آب/ أغسطس ١٩٨٠، قبل شهر واحد من اندلاع الحرب مع إيران. وقد تأثرت بهذا التعديل ثلاثة فقط من تلك الحقوق: حق السفر داخل البلد؛ حق السفر خارج البلد؛ التحرر من العمل الإجباري أو التجنيد الإجباري للعمل. وسبب عدم تأثر سوى قلة من الحقوق هو أن الإجراءات التي تتعزز عادةً في ظروف الحرب، كمراقبة الصحافة، كانت موجودة بالفعل في العراق بحلول سنة ١٩٨٠.

لم يخضع السفر داخل العراق للقيود بشكل عام، ولكن السفر إلى خارج البلاد كان مقيَّداً، مع أنه لم يكن ممنوعاً حتى سنة ١٩٨٢؛ فالسفر إلى الخارج كان مقيَّداً عموماً برحلتين كل سنة، باستثناء بعض الأفراد في القوات المسلحة وقوى الأمن الذين كانوا ممنوعين من السفر. وتأشيرة الخروج كانت مطلوبة من المسافرين إلى خارج العراق. وإضافة إلى ذلك، رغم أنه لم يكن هناك تجنيد إجباري للعمل في سنة ١٩٨٠، على غرار ما حدث في ما بعد، فإنه كان من الصعب على العاملين لدى الحكومة (الذي شكّلوا جزءاً كبيراً من القوى العاملة) ترك أعمالهم لصعوبة الحصول على الموافقة الرسمية المطلوبة على ذلك. ولذلك، فإن الأسئلة الخاصة بهذه الحقوق، أي حق السفر داخل البلاد، وحق السفر إلى خارجها، والتحرر من العمل الإجباري أو التجنيد الإجباري للعمل، ستحصل على المعدلات ٣، و٢، و٢، على التوالي، لسنة ١٩٨٠ بدلاً من المعدلات المناظرة لأوائل ـ أواسط الثمانينيات.

وأخيراً، هناك الحقوق التي لا يأخذها مؤشر هيومانا في الاعتبار، رغم أن اثنين منها، على الأقل، ذوا صلة بالعراق. وهي تشمل الامتناع عن ممارسة العقوبة الجماعية، وكثرة استعمال عقوبة الإعدام، وليس مجرد وجودها أو عدم وجودها. بشكل عام، تم احترام ضرورة الامتناع عن ممارسة العقوبة الجماعية في ظل النظام الملكي وحكومة قاسم، ولكنها انتُهكت في ظل النظام البعثي. وعلاوة على ذلك، إذا كانت عقوبة الإعدام هي انتهاك للحقوق (أي حق الحياة)، كما يفترض مؤشر هيومانا، فإنه كلما ارتفعت وتيرة حالات الإعدام ازدادت درجة انتهاك هذه الحقوق. كانت عقوبة الإعدام موجودة في جميع الفترات المعنية، ولكن عدد حالات الإعدام وكثرة استعمالها معاً ازدادت بصورة مثيرة ابتداء من أواخر السبعينيات[٣٩]. وعليه، فإن الامتناع عن ممارسة العقوبة الجماعية

(٣٩) المصدر نفسه.

سيحصل على المعدلات ٣، و٣، وصفر، للفترات ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، و١٩٥٨ ـ ١٩٦٠، وأوائل ـ أواسط الثمانينيات، على التوالي، بينما ستحصل كثرة استعمال عقوبة الإعدام على المعدلات ٢، و٢، وصفر، على التوالي. وستأخذ هذه الحقوق الأوزان العادية، كما سُتقيَّم كإضافة إلى الحقوق التسعة والعشرين القائمة، وليس لتحل محل أيٍ من الحقوق القائمة في المؤشر. وهكذا سيكون هناك سؤال مرجح بشأن عقوبة الإعدام، وسؤال آخر غير مرجح عن كثرة استعمالها. ونورد هذه التعديلات بصورة ملخصة في الجدول الرقم (٨ ـ ٦).

الجدول الرقم (٨ ـ ٦)

التعديلات المقترحة على مؤشر هيومانا(*)

Question	1947 – 1948	1958 – 1960	Early to mid-1980s	1980
Modification 1				
21. Political and legal equality for women	0	0	3	
22. Social and economic equality for women	0	0	3	
37. Equality of sexes during marriage and in divorce	0	0	3	
39. Use of contraceptives	0	0	3	
Modification 2				
1. Travel in own country	2	3	1	3
2. Travel outside the country	3	3	0	2
10. Compulsory work or conscription of labor	2	3	1	2
Modification 3				
Freedom from collective punishment	3	3	0	
The intensity of use of death penalty	2	2	0	

(*) **العمود الأول**: السؤال/ التعديل الأول: المساواة السياسية والقانونية للنساء؛ المساواة الاجتماعية والاقتصادية للنساء؛ المساواة بين الجنسين في حالات الزواج والطلاق؛ استعمال حبوب منع الحمل/ التعديل الثاني: السفر داخل البلد؛ السفر خارج البلد؛ العمل الإجباري أو التجنيد الإجباري للعمل/ التعديل الثالث: التحرر من العقوبة الجماعية؛ كثرة استعمال عقوبة الإعدام.

يبين الجدول الرقم (٨ ـ ٧) أن ليس لهذه التعديلات سوى تأثير ضئيل في نتائجنا: **التعديل الأول**، المتعلق بحقوق النساء، يقدم النتائج التالية: ٤١ بالمئة، و٤٨ بالمئة و٢١ بالمئة للفترات ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، و١٩٥٨ ـ ١٩٦٠، وأوائل ـ الثمانينيات على التوالي. **والتعديل الثاني**، المتعلق بظروف الحرب، يقدم النتائج العامة التالية: ٤٥ بالمئة، و٥٣ بالمئة، و٢٠ بالمئة، على التوالي. وعند أخذ كلا هذين التعديلين معاً، تكون النتائج كما يلي: ٤١ بالمئة، و٤٨ بالمئة، و٢٧ بالمئة، على التوالي. ويقدم المؤشران معاً تقديراً أعلى للفترة الأخيرة، أي أوائل ـ أواسط الثمانينيات، وتقديراً أدنى للفترتين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨

و١٩٥٨ ـ ١٩٦٠. و**التعديل الثالث**، المتعلق بالامتناع عن ممارسة العقوبة الجماعية وكثرة استعمال عقوبة الإعدام، يقدّم: ٤٧ بالمئة، و٥٤ بالمئة، و٣١ بالمئة، على التوالي. وتوفر نتائج هذا التعديل الحد الأعلى للفترات ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، و١٩٥٨ ـ ١٩٦٠، وأوائل ـ أواسط الثمانينيات.

الجدول الرقم (٨ ـ ٧)
نتائج التعديلات المدخَلة على مؤشر هيومانا(*)

(المؤشر العام، بالمئة)

Modification	1947 – 1948	1958 – 1960	Early to mid-1980s	1980
Modification 1 only	41	48	21	
Modification 2 only	45	53		20
Modification 1 and 2	41	48		27
Modification 3	47	54	13	
Upper limit range	47	54		27
Lower limit range	41	48	13	

(*) **العمود الأول**: التعديل/ التعديل الأول فقط/ التعديل الثاني فقط/ التعديلان الأول والثاني/ التعديل الثالث/ نطاق الحد الأقصى/ نطاق الحد الأدنى.

وهذه النتائج متينة بالنسبة إلى التعديلات الثلاثة المقترحة؛ فعند إجراء أي تعديلات أو أي مزيج من التعديلات، فإن النتائج تشير إلى أن الحرية والحقوق السياسية كانت بدرجة أفضل في عهد قاسم، وأقل من ذلك في ظل النظام الملكي، وفي أسوأ حال في ظل نظام البعث. وينتج من تطبيق هذه التعديلات على المؤشر معدل أعلى قدره ٢٧ بالمئة ومعدل أدنى قدره ١٣ بالمئة بالنسبة إلى الفترة الأخيرة المعنية. وهذا ينسجم مع المعدل العام لمؤشر هيومانا البالغ ١٩ بالمئة بالنسبة إلى العراق في سنة ١٩٨٦[٤٠]. وهذه النتائج معقولة في نظرنا.

وقبل أن نمضي لتحليل مضامين هذه النتائج بالنسبة إلى تأثيرات النفط والحروب في المنطقة، ثمة نقطتان تستحقان الذكر. **أولاً**، وكما لوحظ سابقاً، إن النمو الاقتصادي بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٨٠، والطاقات البشرية التي تحسنت بصورة متميزة (ولغاية سنة ١٩٩٠ بشكل واضح)، ترتبط بمستويات أقل، وليس أكثر، من الدمقرطة. وهذا الفشل في التوافق مع فرضية لبسيت

(٤٠) Humana, *World Human Rights Guide*, p. 132.

لا يقتصر على العراق، بل إنه لوحظ أيضاً في البلدان العربية الأخرى[٤١].

ثانياً، إن مؤشر هيومانا الأعلى تحقق خلال فترة قاسم، حينما كانت البلاد تحت الدكتاتورية العسكرية. ففي هذه الفترة، لم تجرِ انتخابات في العراق، وكانت الأحزاب السياسية ممنوعة. ومع ذلك، شجعَ النظام الحاكم شكلاً من الديمقراطية الاجتماعية بحيث مارست الدولة سياسات تهدف إلى تلبية احتياجات الجماهير على نحو أفضل من قبل، وبخاصة احتياجات الفقراء؛ كما وقف النظام ضد الطائفية، وهما أمران حاسمان لوضع أسس للديمقراطية. وتبين تجربة حكومة قاسم كيف أن السياسات، حتى في ظل الحكومات الأوتوقراطية، يمكن تنفيذها لوضع الشروط الضرورية للانتقال إلى الديمقراطية، على الأقل. وباختصار، إن الديمقراطية الاسمية ليست شرطاً ضرورياً ولا كافياً لتشجيع عملية الدمقرطة، أي توسيع الحريات والحقوق الليبرالية. وبحسب سامي زبيدة[٤٢]، فإن توسع هذه الحقوق والحريات يعتبر مكوناً جوهرياً لنمو المجتمع المدني، الذي هو نفسه أمر ضروري لتأسيس الديمقراطية. وفي الواقع، إن زعم زبيدة القائل إن المجتمع المدني في العراق كان ينبض بالحياة إلى أبعد ما يكون في عهد قاسم، مقارنة بالعهدين الآخرين، يدعم النتائج التي توصلنا إليها.

سادساً: تأثيرات النفط

نبحث في ما يلي ما إذا كان النفط مسؤولاً أم لا عن تدهور مستويات الدمقرطة والحقوق السياسية في العراق. وكما لوحظ، يشير أحد جانبي نظرية الدولة الريعية إلى أن الاستقلال المالي للدولة يحميها من المساءلة والمسؤولية، بينما يؤكد الجانب الآخر القدرة الكبيرة للدولة على رشوة خصومها أو قمعهم. وهذا الأمر يطرح التساؤل عمّا إذا كان بوسع أي من هذين الجانبين لنظرية الدولة الريعية أن يفسر تدني مستوى الدمقرطة في العراق.

ارتفعت الإيرادات النفطية، كنسبة من الإيرادات الكلية، بشكل كبير بعد الخمسينيات. وكما يبين الجدول الرقم (٨ ـ ١)، كانت هناك زيادة حادة في

(٤١) Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007).

(٤٢) Sami Zubaida, «Democracy, Iraq and the Middle East,» Open Democracy (2005), <http://www.opendemocracy.net>.

إنتاج النفط في أوائل الخمسينيات. وقد رافقت ذلك سلسلة من المفاوضات بين شركات النفط والحكومة العراقية تمخضت، سنة ١٩٥٢، عن اتفاق أكثر ملاءمة للدولة، تحصل بموجبه على ٥٠ بالمئة من أرباح الشركات النفطية سنوياً، إضافةً إلى امتيازات أخرى(٤٣). وكنتيجة لذلك، ازدادت الإيرادات النفطية كثيراً، وارتفعت الموارد الحكومية من النفط من ١١ بالمئة في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠ إلى ٥٤ بالمئة في الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٥(٤٤)، وبقيت على مستويات عالية في ما بعد. وفي الواقع، كان التوسع في هذه الموارد كبيراً بحيث تم، في سنة ١٩٥٠، تأسيس مجلس تنمية مستقل لاستثمار الإيرادات النفطية. وكان هذا المجلس، عند تأسيسه، مفوضاً باستثمار جميع الإيرادات النفطية. ولكن هذه السيطرة على الإيرادات تقلصت بعدئذ إلى ٧٠ بالمئة في منتصف الخمسينيات، ثم إلى ٥٠ بالمئة في أواخر الخمسينيات، بحيث تم استخدام الإيرادات الباقية لتمويل النفقات العادية للحكومة. ومع الوقت، باتت الإيرادات النفطية تمول معظم أو جميع النفقات الجارية تقريباً وجميع النفقات الرأسمالية. وللوهلة الأولى، كان الاتجاه العام في فترة ما بعد منتصف الخمسينيات اتجاه إيرادات نفطية متزايدة كحصة من الإيرادات الكلية ـ وما يتيحه ذلك من الاستقلال المالي الواسع والقدرة الكبيرة للحكومة على الرشوة أو القمع ـ التي تبدو مرتبطة بمحصلة ديمقراطية متضائلة. وضمن هذه الفترة، يمكن الإشارة إلى ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات لزعم وجود علاقة مع الاحتكار السياسي المتنامي الذي كان لحزب البعث.

ومع ذلك، يخفي الارتباط العام بين الإيرادات النفطية الكبيرة والقمع السياسي المتزايد أوضاعاً غير عادية أو شاذة. **أولاً**، ليس بوسع نظرية الدولة الريعية بجوانبها المختلفة تفسير لماذا كانت الدمقرطة، كما يعبّر عنها مؤشر هيومانا، في حقبة قاسم أعلى ممّا في ظل الملكية في ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، مع أنه كانت في متناول قاسم إيرادات نفطية كبيرة لم تكن متاحة للنظام الملكي في أواخر الأربعينيات. **ثانياً**، إذا وجدَ المرء، بدلاً من ذلك، أن المقارنة الصحيحة

---

(٤٣) للاطلاع على التاريخ المفصّل لتلك الاتفاقيات، انظر: Abbas Alnasrawi, *The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950-2010*, Contributions in Economics and Economic History (London: Greenwood Press, 1994), and Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford: Royal Institute of International Affairs, 1961).

(٤٤) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), pp. 106-107.

تكون بين قاسم ونظام ملكي غني في موارده النفطية، وكان في سنة ١٩٥٤ أكثر قمعية ممّا في سنة ١٩٤٧، فإن اللغز يبقى قائماً: فحكومة قاسم، التي كان بوسعها استخدام ٥٠ بالمئة، مقارنة بـ ٣٠ بالمئة فقط، من الإيرادات النفطية لتجنب المسؤولية والمساءلة والانغماس في القمع، كانت أقل قمعية إلى حد بعيد من النظام الملكي سنة ١٩٥٥، مثلاً. **ثالثاً**، ليس من الواضح أيضاً لماذا بقيت مؤشرات نظام الحكم في العراق متدنية ولم تتغير في أوائل التسعينيات، رغم أن البلد لم يكن قادراً على التصدير حينذاك. إن ربط الاحتكار السياسي البعثي بصورة مبسطة بالإيرادات النفطية الكبيرة ينبغي موازنته بالحالات الكثيرة الأخرى حينما تعجز نظرية الدولة الريعية عن تفسير العقبات أمام اتجاهات الدمقرطة. وبطبيعة الحال، إن عدم الانسجام هذا لا يفند هذه النظرية، ولكنه يبين أن قدرتها على تفسير نقص الدمقرطة من خلال النفط هي قدرة محدودة، وتعتمد على سياق الأحداث والوضع المعني.

سابعاً: تأثيرات الحرب والصراعات

نناقش في ما يلي تأثيرات الحرب في اتجاهات الدمقرطة. ونظراً إلى أن الحرب العراقية ـ الإيرانية هي، إلى حد بعيد، ومن حيث الخسائر البشرية والمادية، أطول حرب عرفها العراق وأعلاها تكلفة، فلا بد أن نجد لها تأثيراً ما في الديمقراطية، إذا كانت الحرب الإقليمية تمتلك القوة التفسيرية، مثلما يفترض نموذج البدوي والمقدسي. ومع ذلك، لا تدعم نتائج مؤشر هيومانا وجود علاقة ما (في أي اتجاه كان) بين الحرب العراقية ـ الإيرانية والمحصلات الديمقراطية؛ فليس هناك أي تغير هام في الحريات والحقوق وأداء الحكم في الفترة المحصورة بين عشية اندلاع الحرب وأوائل ـ أواسط الثمانينيات. إن هذا الغياب لأي تغير سياسي يمكن تفسيره من خلال الاحتكار المطلق للسلطة من قبل النظام البعثي بحلول سنة ١٩٨٠، وهو ما يشير، مرة أخرى، إلى الحاجة إلى وضع فرضية «الحرب الإقليمية» ضمن سياق تاريخي محدد. فالمعارضة السياسية كلها كانت قد صُفيت بالقوة في أواخر السبعينيات، وأن النظام فرضَ سيطرته المطلقة على وسائل الإعلام.

إن استنتاجات مؤشر هيومانا لا تدعم فرضية وُركمان(٤٥) القائلة إن النظام

(٤٥) Thom Workman, *The Social Origins of the Iran-Iraq War* (London: Lynne Rienner, 1994).

البعثي وظّف الحرب مع إيران لتعزيز سلطته وتوسيع قاعدته الاجتماعية. وزعمَ وُركمان أن الحرب زودت النظام بـ «ذريعة قوية لعمل أي شيء ضروري لاحتواء خصومه»، وبالتالي عزّزت من هيمنته على الوضع السياسي[٤٦]. وفي المقابل، تشير نتائجنا إلى أن النظام كان قد حقّق بالفعل، قبل اندلاع الحرب، ما كان ضرورياً لتعزيز وضعه، مقارنة بقوى المعارضة. وفي الواقع، فإن آخر تحد حقيقي لسلطة البعث حدث سنة ١٩٧٣، حينما قام مدير الأمن العام، ناظم كزار، بمحاولة الانقلاب على النظام[٤٧]. لقد تغيرت الإجابات عن ثلاثة أسئلة فقط من المؤشر بالنسبة إلى سنة ١٩٨٠ قياساً بأوائل ـ أواسط الثمانينيات، ولكن أياً منها لا يتعلق بحقوق المعارضة. فبالنسبة إلى كل سؤال عن الأسئلة المتعلقة بحقوق المعارضة السياسية، كان معدل النظام البعثي صفراً في كلتا الفترتين، أي إن البعث لم يكن بحاجة إلى الدخول في حرب ما لضرب معارضته، لأنه كان قد فعل ذلك قبل اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، كما تمت الإشارة إلى ذلك.

ثامناً: تعديل فرضية الدولة الريعية وفرضيات الحرب الإقليمية

بالعودة إلى القضايا المثارة في بداية هذا الفصل، ننظر الآن في الأسئلة التي تبرز عند اللجوء إلى نظرية «الدولة الريعية» ونظرية «الحرب الإقليمية» كمتغيرات أساسية لتفسير غياب الديمقراطية في العراق. نحن نعتقد أن مفهوم هاتين النظريتين بحاجة إلى التوسيع بحيث يأخذ في الاعتبار منهجاً أكثر تاريخية ودينامية. كما نرى أن هناك حاجة إلى تجنب الفهم الاقتصادي البحت لنظرية الدولة الريعية، أي قصر قوتها التفسيرية على بُعْد اقتصادي ضيق[٤٨].

فإذا كانت نظرية الدولة الريعية أساسية لتوسع سلطة البعث خلال السبعينيات، فلماذا فشلت الريوع المتوفرة للسلطة في حماية الملكية الهاشمية من السقوط في سنة ١٩٥٨؟ فقد ازدادت العائدات النفطية كثيراً بعد تعديل اتفاقية حقوق العائدات النفطية لسنة ١٩٥٢ بين شركة نفط العراق والحكومة

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٤٧) Eric Davis: *Memories of State: Politics, History and Collective Identity in Modern Iraq* (Berkeley, CA: University of California Press, 2005), pp. 149 and 177, and «History Matters: Past as Prologue in Building Democracy in Iraq,» *Orbis*, vol. 49, no. 2 (Spring 2005), pp. 229-244.

(٤٨) يدرك مهداوي التشوّهات الاجتماعية والسياسية التي قد تنشأ عن نظرية الدولة الريعيّة، وبخاصّة تجاهل الدولة للاحتياجات التنموية للجماهير بشكل عام، انظر: Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» p. 437.

الملكية. ورغم تحسن مستوى المعيشة بعد تعديل العائدات التي كانت الحكومة العراقية تتلقاها، فإن الملكية لم تكن قادرة على ترجمة ثروتها المتزايدة إلى سلطة وتأثير سياسيين[٤٩]. فالمتغير الأساسي هنا، كما نرى، لم يكن تأثير الثروة، بل الطريقة التي تمكنّت بها الحركة الوطنية العراقية من تقويض شرعية الملكية الهاشمية قبل سنة ١٩٥٢. فالتحريض الوطني كان قوياً إلى حد أن النظام الملكي لم يكن، رغم الإيرادات الإضافية الكبيرة التي أصبحت تحت تصرفه، قادراً على المحافظة على قبضته على السلطة السياسية.

يفترض هذا التحليل أن نظرية الدولة الريعية بحاجة إلى أن تُوضع ضمن سياق تاريخي محدد. فبحلول الخمسينيات، كان الهاشميون، وبخاصة عبد الإله، الوصي على العرش وولي العهد في ما بعد، إضافة إلى رجل النظام القوي ورئيس الوزراء المخضرم، نوري السعيد، أصبحوا غير شعبيين، بسبب النظرة إليهم كصنيعة لبريطانيا العظمى في العراق، إلى حد أنه لم يكن بوسع أي قوة اجتماعية أو سياسية استعادة الشرعية المفقودة للملكية. فخلال فترة الحكم الملكي، لم يقم الهاشميون سوى بجهد قليل لمأسسة حكمهم. وحتى المؤسسة الأقوى للنظام ـ الجيش ـ تعرضت للإذلال بتقليص حجمها من قبل بريطانيا، وتواطؤ النظام، بعد فشل انتفاضة أيار/مايو ١٩٤١.

وكان التلاعب الدائم بنتائج العملية الانتخابية منذ العشرينيات يعني أن الجمهور كان ينظر إلى البرلمان العراقي كمؤسسة مصمَّمة لزيادة ثروات النخب الجشعة، وبخاصة «تجار السياسة». بيد أن القضاء، الذي يمكن رد جذوره إلى كلية القانون في بغداد التي تأسست سنة ١٩٠٨، تمسكَ بدرجة ما من الشرعية المؤسسية[٥٠]. وبينما حاول الملك فيصل الأول (١٩٢٠ ـ ١٩٣٣) القيام ببعض المشاريع التنموية، وبخاصة في مجال التعليم، فإن الحكام الذين خلفوه، سواء ابنه غازي (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩) أو الوصي، وولي العهد بعد سنة ١٩٥٣، عبد الإله (١٩٣٩ ـ ١٩٥٨)، لم يكن لهم تأثير في إنجاز مشاريع تنموية هامة، بل كانت مواقفهم قمعية تجاه المطالب الوطنية المتعلقة بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية[٥١].

(٤٩) Batatu, *The Old Social Classes and Revolutionary Movements of Iraq*, pp. 352-353.

(٥٠) Davis, *Memories of State: Politics, History and Collective Identity in Modern Iraq*, p. 117.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٥.

وتثبت حالة العراق أن المتغيرات الاقتصادية، عند معالجتها بشكل منعزل، لا يمكنها تفسير ما إذا تم توظيف السلطة السياسية بشكل فعال أم لا. وهذا يعني وجود حاجة، بالنسبة إلى نظرية الدولة الريعية، إلى التمييز بين الشروط الضرورية والكافية لـ «تحصين» الدولة ضد الضغوط الاجتماعية والسياسية المدعومة جماهيرياً. إن هذه الاعتبارات المتعلقة بتأثير نظرية الدولة الريعية تتطلب تقييم تأثير الحركة الوطنية العراقية في التطورات السياسية والاقتصادية في العراق قبل قمع الحركة هذه من قِبل النظام البعثي الأول، الذي تولى السلطة في شباط/ فبراير ١٩٦٣. ومثل هذا التقييم يفترض وجود حاجة إلى فهم أكثر ديالكتيكيةً للعلاقات بين الدولة ـ والمجتمع، بدلاً من منهج «القمة ـ القاعدة»، عند تحليل تأثير نظرية الدولة الريعية.

وضمن سعينا إلى توسيع فرضية الدولة الريعية، نعتقد أنها تمثل سببية ثنائية الرتبة (Second Order Level of Causality). وبعبارة أخرى، ثمة حاجة إلى فهم الظروف التي سمحت للريوع النفطية بأن تصبح مكوناً بارزاً في المعادلة السياسية العراقية في المقام الأول. فما لم نرجع إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩١٨، لا يمكننا وضع نظرية الدولة الريعية في سياق اجتماعي وسياسي أكبر. والعامل الأساسي هو نمط الهيمنة على الدولة الذي ساد تاريخياً (Path Dependent) من قبل أقلية من السكان ـ أي أعضاء الطائفة السنّية في العراق ـ والمضامين التي حملها هذا الاعتماد على هذا المسار بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق.

فالعثمانيون كانوا يفضلون نظراءهم السنّة ضمن المجتمع العربي خلال حكمهم للولايات الثلاث: الموصل وبغداد والبصرة، التي ستشكل العراق الحديث بدءاً من سنة ١٩٢١. وبينما سيطر الولاة العثمانيون على المناصب العليا في الدولة، فإن المناصب الأدنى في الجهاز الإداري الحكومي، أي الجيش والشرطة، كانت تُعطى للعرب السنّة إجمالاً. ورغم دخول بعض الأكراد إلى الجيش، فإن أغلبية السكان من الشيعة كانت مستبعدة من الوظائف الحكومية. ومع أن التفاعل التجاري الهام بين المجتمعيْن العربييْن السنّي والشيعي والأكراد يمكن رده إلى القرن السادس عشر، على الأقل، إلا أن الاستبعاد السياسي للشيعة والأكراد قوّضَ الثقة بين المجتمعات الإثنية الثلاثة السائدة في العراق[٥٢]. وكان

(٥٢) للاطلاع على التفاعل بين مناطق العرب السنّة والعرب الشيعة والمناطق الكرديّة من العراق، =

رجال الدين الشيعة يؤكدون هذه الثقة المفقودة، ويحذرون من تسجيل أطفال الشيعة في المدارس الحكومية خوفاً من اتصالهم بالمذهب السنّي(٥٣).

تنبع أهمية الحركة الوطنية من جهودها لتكوين تحالف عابر للإثنيات (أي غير إثني) لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي بدأ قبل الحرب العالمية الأولى. إن جهود جمعية الاتحاد والترقي، التي سيطرت على السلطة في إستانبول خلال ما يسمى الحركة الثورية لسنة ١٩٠٨ لتتريك الإمبراطورية العثمانية، خلقت رد فعل سلبياً على الرعايا العرب في الإمبراطورية. وينطبق هذا على العراق بشكل خاص، حيث حاولت الجمعية المشار إليها إجهاض النظام التعليمي الناشىء بالعربية، واستبداله بالمدارس التي تستعمل اللغة التركية. وكان من أول النشاطات الهامة للحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى جهود لجنة من وجهاء السنّة والشيعة لتأسيس نظام تعليمي بالعربية، بهدف تهيئة المِلاك الإداري الضروري لتسهيل التنمية الاقتصادية في العراق(٥٤).

واستمر التعاون العابر للإثنيات خلال الحرب العالمية الأولى، حينما أصدر رجال الدين الشيعة الفتوى الدينية ضد الغزو البريطاني للعراق سنة ١٩١٤. وما كان هاماً جداً هو أن رجال الدين لم يدافعوا عن السكان الشيعة فقط، بل عن جميع المجموعات الإثنية في العراق، بغض النظر عن دينها. وكانت للفتاوى درجة مماثلة من الأهمية، لأن رجال الدين اعتبروا أنفسهم في معرض الدفاع عن دولة ـ وطنية حديثة، لها حدود جغرافية محددة، وليس عن أمة إسلامية مجردة وغامضة في مواقعها الإقليمية. وقد تبلورَ الاتجاه الأممي للحركة الوطنية العراقية الناشئة في المعارضة المتزايدة لإدارة الاحتلال البريطاني، التي وعدت باستقلال العراق عند وصول القوات البريطانية إلى بغداد في آذار/ مارس ١٩١٧. واستعمل الوطنيون العراقيون الطرق السلمية حينما حاولت وفود الوجهاء العراقيين إقناع البريطانيين بالوفاء بوعودهم.

ولكن بدلاً من ذلك، سعت بريطانيا، وتمكنت من الحصول على تفويض

= انظر: Isam Al-Khafaji, «Authentic Nations, Artificial Nations: Modern Iraq and the Sykes-Picot Myth,» in: Hala Fattah and Magnous T. Bernhardsson, eds, *Identity, Nation and State in Modern Iraq* (New York: Palgrave, 2005).

(٥٣) Batatu, *The Old Social Classes and Revolutionary Movements of Iraq*, p. 17.

(٥٤) حول نشوء الحركة الوطنية العراقية، انظر: Davis, *Memories of State: Politics, History and Collective Identity in Modern Iraq*, pp. 29-108.

من عصبة الأمم، التي تشكلت حديثاً، يسمح لها بحكم العراق حتى سنة ١٩٣٢. ولكن الجماهير العراقية اعتبرت ذلك خيانة من جانب بريطانيا، وهو ما قاد إلى أحد الأحداث الهامة في تاريخ العراق الحديث، أي ثورة العشرين خلال حزيران/ يونيو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠. ومع أن بعض القبائل الريفية حاولت استغلال الانتفاضة لتحقيق مكاسب خاصة، فإن الوطنيين العراقيين الحضريين أكدوا التضامن الاجتماعي والسياسي. وكان السنّة والشيعة يصلّون في مساجد بعضهم بعضاً، ويحتفلون بالعطل الدينية والطقوس الخاصة بكل منهما. كما أنهم حثوا اليهود (وهم أكبر مجموعة إثنية في بغداد سنة ١٩٢٠) والمسيحيين على الانضمام إلى الثورة باعتبارهم مواطنين عراقيين متساوين في الحقوق[٥٥]. أرست ثورة العشرين الأساس للحركة الوطنية العراقية اللاحقة التي ستتميز بما يلي: مناهضة الطائفية، والسلوك المنظّم الواسع من خلال الانتماء إلى النقابات المهنية، ونقابات العمال، ومجموعات الحرفيين، ومنظمات الطلاب والمرأة، والصحافة النشطة ذات التوجه الديمقراطي، والفنانين المبدعين الذين شجعوا العراقيين على الافتخار بتراثهم الثقافي المتنوع وتحدي السلطة السياسية[٥٦].

قمع الإنكليز ثورة العشرين بقوة. وأعاق رفض بريطانيا العظمى النظر بشكل جاد في المطالب العراقية بالحكم المستقل والديمقراطي إمكانية تكوين حكم متعدد الإثنيات في العراق. وبدلاً من ذلك، ساعدَ الحكم الاستعماري البريطاني على بقاء السياسة الطائفية على مستوى الدولة عن طريق نفي الكثير من رجال الدين الشيعة الذين طالبوا بالاستقلال عن السيطرة الاستعمارية البريطانية. إن تكوين النظام الملكي الهاشمي، من خلال استفتاء مصطنع في آب/ أغسطس ١٩٢١، جعلَ من ابن الشريف حسين (شريف مكة)، فيصلِ بن الحسين، ملكاً على العرش العراقي الجديد، مدعوماً بنخبة سياسية سنّية، أُخذت من بين ضباط الجيش المعروفين باسم الضباط الشريفيين، الذين تمت تعبئتهم في أثناء الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين. إن هؤلاء الضباط، الذين يمثلهم نوري السعيد باشا أحسن تمثيل، سيحكمون البلاد لغاية ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

إن المجال لا يسمح بمناقشة شاملة للحركة الوطنية العراقية. ويكفي أن

(٥٥) Eric Davis, «The New Iraq: The Uses of Memory,» *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (Summer 2005), p. 47, and Batatu, Ibid., p. 23.

(٥٦) Davis, Ibid., pp. 55-57.

نشير إلى أن الحركة كانت مسُودة بتحالفٍ عبر إثني سعى إلى تطبيق إصلاحات ديمقراطية واجتماعية. وكان الجناح «العراقي» أو القطري في الحركة تعارضه مجموعة عروبية صغيرة محصورة في الضباط إجمالاً، ومنظمة المثنّى ذات الميل الفاشستي وجناحها المسلح، الفتوة، التي تطورت في الثلاثينيات وكانت منتشرة في بغداد بشكل رئيسي(٥٧). وقد فقدت هذه المجموعة الكثير من قوتها بعد فشل انتفاضة ١٩٤١ التي قادت إلى حرب قصيرة دامت شهراً بين القوات البريطانية والقوات العراقية. وقد نجمَ عن تلك الحرب قيام الهاشميين بتقليص الجيش، بناء على الأوامر البريطانية، واضطرار الكثير من الضباط إلى الاستقالة. ومهما يكن من أمر، فإن إدارة رجل العراق القوي نوري السعيد للأزمة العربية ـ الإسرائيلية بحنكة، عقب قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، والحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٤٨، وجهت ضربة قوية إلى الحركة الوطنية التي ضمّت أعداداً هامة من اليهود العراقيين. وقد اتهمت الحكومة العراقية هذه الحركة بالتعاطف مع الصهيونية، وبأنها أيضاً تشكل طابوراً خامساً سوفياتياً، وذلك لأن الحزب الشيوعي العراقي كان أحد الأحزاب الرئيسية في تحالف الحركة الوطنية.

ورغم تدفق الإيرادات النفطية، واصلت الحركة الوطنية ضغطها على الحكومة خلال أوائل ـ أواسط الخمسينيات لحملها على التنازل والقبول بحرية تشكيل الأحزاب السياسية، وإصدار الصحف بدون مراقبة، والمساهمة غير المقيَّدة في الانتخابات الحرة، وضمان حق العمال العراقيين بتنظيم أنفسهم، والحد الأدنى للأجر، وظروف العمل المقبولة(٥٨). وبسبب تضاؤل دور الضباط، تحولت راية العراقيين العروبيين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تأسسَ

---

(٥٧) هناك مناقشة لكلا جناحي الحركة الوطنية العراقية في: المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٥.

ومن حيث الجوهر، ذهبَ العراقيون أو «الوطنيون المحليون» إلى أن الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية والسياسية لها الأولوية على تكوين دولة عربيّة واحدة حينذاك. أما العروبيون، وبخاصة من الطائفة السنّية، فقد نظروا إلى بناء دولة عربية موحّدة كتطور يغيّر من وضعهم من أقلّية في العراق إلى جزء من أغلبية عربية سنّية أكبر.

(٥٨) للاطلاع على تحليل الحركة القوية للطبقة العاملة التي نشأت عن جمعية الحرفيين العراقيين «جمعية أصحاب الصنائع» في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، انظر: Eric Davis, «History for the Many or History for the Few?: A Historiography of the Iraqi Working Class,» in: Zachary Lockman, *Middle Eastern Workers: History, Historiography and Struggles* (Albany, NY: State University of New York Press, 1994), pp. 271-303.

سنة ١٩٥٢. وكان هذا الحزب، الذي تصدره في بداية الأمر، بين سنتي ١٩٥٢ و١٩٦١، كادرٌ من الناشطين الشيعة بقيادة فؤاد الركابي، قد تعاونَ مع الوطنيين العراقيين لفترة قصيرة بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٨.

ومع ذلك، أبرزت ثورة تموز ١٩٥٨ إلى الواجهة الفجوةَ العميقة بين أغلبية الحركة الوطنية العابرة للإثنية من جهة، والمجموعة العروبية من جهة ثانية. واختير الجنرال عبد الكريم قاسم لقيادة الثورة لما كسبه من احترام في أثناء حملة الجيش العراقي في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. وكان العروبيون في غاية الغضب حينما رفضَ قاسم الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، التي تشكلت من مصر وسورية في وقت سابق من سنة ١٩٥٨. وبدلاً من ذلك، تحالف قاسم مع الجناح العراقي القطري من الحركة الوطنية، وبخاصة مع الحزب الشيوعي العراقي. وحينما أصبح هذا الحزب قوياً جداً سنة ١٩٥٩، انتقلَ قاسم للتحالف مع القوميين. إلا أن طريقة قاسم في الحكم من خلال موازنته بين الوطنيين العراقيين والعروبيين لم تكن مقبولة من الأطراف المعنية، وهو ما قاد أخيراً إلى إضعاف قاعدة سلطته. كما أن حملته على الأكراد سنة ١٩٦١، لقمع قوى الملاّ مصطفى البارزاني، قوّضت حكمه أكثر لأن الجيش العراقي زُج به في حرب غير شعبية لا يمكن كسبها. واستطاع حزب البعث إسقاط قاسم في شباط/فبراير ١٩٦٣ من خلال تحالفه مع البارزاني والدعم الأمريكي(٥٩).

وبين سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٨، التي عاد فيها البعث إلى السلطة مرة ثانية، شهدَ العراق سلسلة من الحكومات الضعيفة وعدم الاستقرار السياسي. وبسبب الغضب من الأداء الضعيف للجيش العراقي في الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٦٧، كان من السهل الاستيلاء على السلطة في انقلاب غير دموي من قبل تحالف ضمَ البعثيين، بقيادة الجنرال أحمد حسن البكر ونائب أمين حزب البعث صدام حسين التكريتي، والقوى الناصرية. وقد أخذ النظام البعثي التكريتي بنهج شبيه بالنظم الجمهورية السابقة من حيث تميزه بالصراع الداخلي الواسع على السلطة، وعدم الاستقرار لغاية سنة ١٩٧٣. ومن الواضح أن تدفق الثروة النفطية وسياسة صدام حسين الفعالة في تكوين الجهاز الأمني الواسع

---

(٥٩) ثمّة مناقشة مفصّلة لسياسات قاسم في: Davis, *Memories of State: Politics, History and Collective Identity in Modern Iraq*, pp. 109-147.

للنظام من الأفراد الموالين له عائلياً وقبلياً كانا عاملين أساسيين لاستقرار النظام عند منتصف السبعينيات.

ماذا بوسع نظرية الدولة الريعية أن تقوله عن القوة السياسية للبعث التكريتي؟ من نواح معينة، تفسر تلك النظرية الكثير من عدم تقدم العراق نحو الدمقرطة، ولكنها من نواحٍ أخرى، لا تقدم سوى القليل ما لم تُوضع ضمن سياق أوسع.

أولاً، إن نظام قاسم، كالبعث، تمتعَ بميزة العائدات النفطية، رغم تدني هذه العائدات إلى حد ما في بداية الستينيات. ومع ذلك، لم يكن ذلك النظام قادراً على ترجمة ثروته النفطية إلى قوة سياسية متينة.

ثانياً، تقوّضَ نظام قاسم بسبب إصراره على الابتعاد عن النمط السابق للحكم القائم على هيمنة العرب السنّة. وفي الواقع، كان قاسم الزعيم العراقي الحديث الوحيد الذي لم يأخذ بالمعايير الطائفية عند تعيين المسؤولين في المناصب الحكومية. صحيح أن البعث التكريتي وضعَ أفراداً من الشيعة في مناصب حكومية رفيعة، أمثال ناظم كزار وسعدون حمّادي ونعيم حداد، فإن هؤلاء المسؤولين بقوا بعيدين عن «دولة حزب الأسرة» التي بناها صدام حسين بالتدريج خلال السبعينيات، وعزّزها لاحقاً بعد انتزاع السلطة من أحمد حسن البكر سنة ١٩٧٩. وبعد حرب الخليج ١٩٩١ والانتفاضة اللاحقة، أصبح نظام صدام طائفياً بشكل بيِّن.

ثالثاً، إن ما يمكن أن نسميه «نظرية دولة ريعية ناجحة» لم يستمر سوى فترة زمنية قصيرة نسبياً. فالنظام لم يتعزز إلا بعد المحاولة الفاشلة لمدير الأمن العام، ناظم كزار، سنة ١٩٧٣. ولكنه قوّضَ سلطته في ما بعد بسبب غزوه المشؤوم لإيران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. وبحلول سنة ١٩٨٢، انعطفت الحرب ضد العراق، الذي توجه، بعد أن وجدَ أن صادراته وعائداته النفطية تتناقص بحدة، إلى عدوّيه السابقَين، السعودية والكويت، مطالباً بتمويل المجهود الحربي. وبعبارة أخرى، كان النظام البعثي قادراً فقط على استعمال العائدات النفطية لتثبيت حكمه لفترة زمنية قصيرة نسبياً بين سنتي ١٩٧٣ و١٩٨٢. فالزعم القائل إن نظرية الدولة الريعية تساعد على تفسير قوة الأوتوقراطية في ظل البعث تثير، في الوقت نفسه، السؤال عن سبب فشلها في أن تقود إلى فترة مطولة من الحكم الأوتوقراطي والمؤسسي المستقر في العراق.

تشير قدرة السعودية والكويت، وهما البلدان الكبيران المنتجان للنفط عالمياً، على تمويل المجهود الحربي إلى التأثيرات «غير المباشرة» لنظرية الدولة الريعية في الشؤون السياسية العراقية. إن العائدات النفطية الكبيرة لدى هذين البلدين مكنّتهما من تقديم القروض الضرورية لتمويل حرب العراق مع إيران. ومع ذلك، فإن عدم قدرة العراق على التمتع بحكم مستقر إلا لفترة قصيرة، في ظل تأثير اقتصاد ريعي، يشير إلى الدور المتآكل للريوع النفطية في تمتين الحكم الأوتوقراطي الاستبدادي، إضافة إلى دورها السلبي في الدمقرطة. من الممكن طرح محاجة قوية مفادها أن غزو إيران سنة ١٩٨٠ واحتلال الكويت سنة ١٩٩٠ كانا كلاهما نتيجة لقرارات صدام الذي كان يتصرف من منطلق وهم أن العراق كان أقوى عسكرياً ممّا كان عليه بالفعل. وبعبارة أخرى، غالباً ما يقتصر تحليل نظرية الدولة الريعية على الزاوية الاقتصادية لقدرة الدولة على تجاهل الضغوط الاجتماعية بسبب امتلاكها الريوع الخارجية[٦٠]. غير أن التناقضات الاجتماعية والسياسية، الناجمة عن الاقتصاد الريعي والحكم السياسي المرافق له، لم يتم تنظيرها بعدُ بشكل كافٍ.

ومن زاوية سلطة الدولة، فإن عزلة الدولة عن الجمهور، التي تتبناها نظرية الدولة الريعية بشكل عام، يمكن أن تقود إلى آثار سياسية مختلة ومتآكلة، وبخاصة بالنسبة إلى عملية صنع القرار. ومن هذه النتائج الميل نحو الحكم الشخصي (سواء في الشكل الذي أخذه حكم صدام حسين أو شاه إيران أو أمراء بلدان الخليج العربي)، حيث يتجنب الحاكم المستبد التشاور مع الآخرين عند اتخاذ القرارات الأساسية التي تؤثر في الدولة الوطنية. والمشكلة الأخرى، الناجمة عن نظرية الدولة الريعية، هي خلق وهم بشأن القدرات السياسية والعسكرية للدولة. وعليه، فما يمكن طرحه هو: رغم أن فكرة الدولة الريعية تساعد على تفسير نجاح البعث في تعزيز سلطته بعد سنة ١٩٧٣، فإنها تشير أيضاً إلى الطابع غير المستقر للحكم الأوتوقراطي القائم على الثروة النفطية.

تشير تجربة العراق مع قيام الدولة الريعية إلى علاقتها بالحرب الإقليمية أيضاً. فلولا الدفق الهائل من العائدات النفطية على العراق في السبعينيات، لما

---

(٦٠) Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» pp. 428-429.

كان بوسعه بناء الترسانة العسكرية التي مكّنته من غزو إيران سنة ١٩٨٠؛ ولما كان قادراً على تكوين جهاز الأمن الواسع الذي مكّنه من ضرب المعارضة بقوة. إن القمع الكامل للمعارضة كلها معناه أنه لم يبق سوى قيود قليلة، إن كان هناك أي قيد، على قدرة صدام على اتخاذ القرارات، وأنه لم كن هناك سوى خيارات بديلة قليلة، بالنسبة إلى السياسات، يطرحها على الزعيم العراقي مستشاروه من خارج حلقته الداخلية الضيقة. ومن الناحية الأخرى، فلو أن النظام لم يشن حربيه المدمرتين، فإن محاجة واقعية مضادة قوية يمكن أن تبرز، ومفادها أن النظام كان سيكون أحد أقوى نظم الشرق الأوسط. فلو استمر النظام في سياسات التنمية التي نفّذها في السبعينيات، بدون أن تقيّدها النفقات الحربية، لكان العراق بالتأكيد أحد أغنى بلدان الشرق الأوسط وأكثرها تطوراً. وليست هناك سوى أدلة قليلة على أن قوى المعارضة كانت قادرة على تحدي قوة النظام لو لم يعمد هو نفسه إلى زعزعة استقراره عبر حربيه في الخليج.

وأخيراً، دعونا نفحص وضع العراق بعد سنة ٢٠٠٣. ما تزال العائدات النفطية تشكل ٩٣ بالمئة من ميزانية العراق الفيدرالية سنة ٢٠٠٦[٦١]. ورغم استمرار الدولة في الاعتماد على النفط، فإن الحكومة ما تزال غير فعالة وغير قادرة على تزويد المواطنين باحتياجاتهم الأساسية، بل أكثر الاحتياجات ضرورةً، أي الأمن أو الخدمات كالطاقة والنقل. وتشير التقديرات، في السنوات الأخيرة، إلى أن البطالة الواسعة تصل إلى ٦٠ بالمئة، وأن الكثير من الاقتصاد الوطني تسيطر عليه محلياً الميليشيات الطائفية وعصابات الجريمة التي تواصل ذلك النمط من سرقة النفط والفساد والنشاطات الإجرامية الذي انتعش في ظل حكم البعث خلال عقوبات الأمم المتحدة في التسعينيات والسنوات الأولى بعد سنة ٢٠٠٠. وبينما لم تتغير التبعية الهيكلية للدولة على الثروة النفطية، فإن العراق بعد سنة ٢٠٠٠ هو صورة مشوهة لنموذج فيبر (نسبةً إلى ماكس فيبر (Max Weber)) للدولة، أي الكيان المؤسسي الذي يحتكر استعمال القوة ضمن حدوده الجغرافية المحددة. ومن الواضح، أن «الدولة الريعية غير المركزية» التي تميّز الكثير من العراق المعاصر، حيث تسيطر الميليشيات والمنظمات الإجرامية على مقادير هامة من الثروة النفطية في مناطق مختلفة من البلاد،

---

(٦١) Ben Lando, «Oil Large Part of Iraq Conundrum,» *United Press International* (July 2007), p. 27.

تمثل أيضاً تحديات مفاهيمية وتحليلية لنظرية الدولة الريعية والدولة الريعية.

وباختصار، نجد أن لنموذج البدوي ـ المقدسي ـ ميلانت أهمية خاصة بالنسبة إلى العراق. ليس ثمة شك في أن الثروة النفطية والحرب الإقليمية ظلتا من العقبات الأكثر استمراراً في وجه الدمقرطة والتنمية في العراق. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن هذين العاملين يكتسبان قيمة تفسيرية فقط عند وضعهما ضمن سياق تاريخي واجتماعي ـ سياسي. إن خطر تجاهل السياق التاريخي الخاص بدولة معيّنة، عند دراسة عدم قدرتها على الدمقرطة، وخاصة في ما يتعلق بالدولة الريعية، يقود إلى المغالطة المحتملة، وهي اختزال دينامية سياسية معقدة إلى تفاضل اقتصادي ذي بُعد واحد، أي إن الثروة النفطية = الحكم الأوتوقراطي والدولة المستقلة ذاتياً.

ولكي تأخذ فكرة الدولة الريعية أهميتها النظرية الكامنة، فإنها بحاجة إلى أن تُوضع ضمن مجموعة معقدة ومتداخلة من الثغر التي ما تزال تخترق السياسة العراقية. وهذه الثغر إثنية في أصلها، وبخاصة الحاجة إلى تغيير الهيمنة التاريخية على الدولة من قبل العرب السنّة، وتكوين نظام جديد تشعر فيه المجموعات الإثنية كلها بأن بوسعها المشاركة بشكل معقول في السلطة السياسية. ولأن الأحزاب السياسية الشيعية تسيطر على الدولة منذ الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فإن العراق يواجه اليوم مشكلة أن العرب السنّة أصبحوا أقلية محرومة، وبالتالي فهم يتبادلون موقعهم مع الشيعة المحرومين في السابق. ونظراً إلى تعرض الأكراد العراقيين لهجمات الغازات السامة من قبل الحكومة المركزية، فإن الأمر يتطلب إجراءات هامة لبناء الثقة معهم قبل أن يصبحوا شركاء حقيقيين في عملية بناء الوطن. ويتمثل لب القضية هنا في الحاجة إلى بناء الثقة بين المكوّنات الإثنية للبلاد، وتعزيز معايير التسامح، واحترام التنوع الثقافي، وهو دور ينبغي أن تبادر به الحكومة العراقية نفسها.

وتتركز ثغر العراق أيضاً على التوتر بين الإرث الأوتوقراطي الاستبدادي والرغبة في الديمقراطية، كما عبّر الجمهور عنها في استطلاعات قياس الرأي العام منذ سنة ٢٠٠٣[٦٢]. ولمواجهة هذه الثغرة، تبرز الحاجة إلى بناء نظام

(٦٢) انظر، مثلاً: «Iraqi Constitution: Attitudes Towards Democracy,» Iraqi Prospect Organization (March 2005).

سياسي يقوم على معايير النظام التعدّدي للحكم[٦٣]. ورغم النجاح الكبير للانتخابات الوطنية في كانون الثاني/ يناير وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، فإن الحكومة العراقية يسودها الفساد الواسع، والشفافية الضئيلة، والتطبيق المتقطع لحكم القانون. فما لم يخضع المسؤولون العراقيون للمساءلة، وللعقوبات عند انتهاك القانون، فإن العراق يبقى بعيداً عن الانتقال إلى الديمقراطية.

وأخيراً، تبقى مشكلات العراق كما حددتها الحركة الوطنية العراقية أول مرة قبل حوالى قرن من الزمن. وإحدى المقولات الجوهرية للحركة الوطنية كانت تأكيد تعذر قيام ديمقراطية حقيقية في العراق بدون العدل الاجتماعي. وقد بيّنت استطلاعات الرأي العام، منذ سنة ٢٠٠٣، أن العراقيين يعطون الأولوية لأمانهم الشخصي وأمان عوائلهم أولاً، والتشغيل ثانياً، والديمقراطية ثالثاً[٦٤]. إن أسبقية الوجود المادي على الحقوق السياسية تؤكد، مجدداً، أن الديمقراطية لا يمكن أن تترسخ بدون التنمية.

لقد فاقمت إدارة الاحتلال الأمريكي التحديات التي تواجه القوى الديمقراطية في العراق، وبخاصة بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧؛ إذ تمخضت تلك التحديات عن وضع أمني وسياسات اقتصادية تتناقض مع مراميها المعلنة،

---

(٦٣) يتطلّب مفهوم النظام التعدّدي للحكم (Polyarchy)، الذي طوّره روبرت دال، سبعة مبادئ جوهرية إذا أُريد اعتبار نظام سياسي ما نظاماً ديمقراطياً. وهذه المبادئ هي: (١) أن تكون السيطرة على القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة، بحسب الدستور، في يدّ المسؤولين المنتخبين؛ (٢) يتمّ اختيار وإقصاء المسؤولين المنتخبين في انتخابات حرّة ونزيهة ومتكرّرة نسبياً، لا يكون فيها عامل القسر إلا عاملاً ضئيلاً؛ (٣) عملياً، من حقّ جميع البالغين الاشتراك في الانتخابات؛ (٤) من حقّ معظم البالغين أيضاً إشغال المناصب العامة، وهي المناصب التي يسعى إليها المرشحون في هذه الانتخابات؛ (٥) للمواطنين الحقّ المؤكد في حريّة التعبير، وبخاصة التعبير السياسي، بما في ذلك انتقاد المسؤولين وسلوك الحكومة والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد والأيديولوجيا المهيمنة؛ (٦) من حقّهم أيضاً الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات غير المحتكرة من قبل الحكومة أو أيّ مجموعة منفردة أخرى؛ (٧) من حقّهم المؤكّد تشكيل، والانضمام إلى، منظمات مستقلّة خاصّة بهم، بما في ذلك المنظّمات السياسيّة، كالأحزاب السياسية ومجموعات المصالح التي تحاول التأثير في الحكومة من خلال التنافس في الانتخابات بطرق سلميّة، انظر: Robert A. Dahl: *Democracy and its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989), p. 233; *A Preface to Democratic Theory* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1956), and *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1972).

(٦٤) كانت هناك استطلاعات كثيرة للرأي العام في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. انظر، مثلاً، استطلاعات آذار/ مارس ٢٠٠٧ وآب/ أغسطس ٢٠٠٧ التي أجرتها محطتا ABC وBBC، في: < http//news.bbc.co.uk.2/hi/middle_east/6451841.stm >, and < http://news.bbc.co.uk./2/hi/middle_east/6983027.stm >.

كتسريح ٣٨٥,٠٠٠ من أفراد الجيش العراقي بعد حله في أيار/ مايو ٢٠٠٣، وتسريح مئات الألوف من العاملين في المنشآت الحكومية، وما صاحب ذلك من محاولة مشؤومة لإدخال العراق في اقتصاد السوق من خلال سياسة «المعالجة بالصدمة»[٦٥]. كما قوّضت إدارة الاحتلال الأمريكي الثقة بين المجموعات الإثنية العراقية من خلال تشجيع الكيانات الطائفية في العملية السياسية التي ظهرت بعد إسقاط النظام القديم. وقد بدأت هذه السياسة حينما وظفّت الولايات المتحدة الحصص الطائفية في تشكيل مجلس الحكم المؤقت سنة ٢٠٠٣. ومع أن هذه الفكرة فقدت طعمها مؤخراً، فإن الأساس الطائفي للسياسة الأمريكية في العراق شجع النظرية، التي انتشرت في بعض دوائر الحكومة وهيئات صنع القرار سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، داعية إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات فيدرالية صغيرة، وفقاً لاعتبارات إثنية.

وكما ذكرَ مؤخراً المفتش العام الخصوصي، بشأن العراق، فإن بعض المشاريع التنموية فقط، التي رعتها الولايات المتحدة، كمشاريع توليد الطاقة الكهربائية، كانت قادرة على الاستمرار بعد إكمالها[٦٦]. إن الكثير من هذه المشاريع بحاجة إلى الترميم، أو إنها متوقفة عن العمل. وأحد أبرز الأمثلة على هذا الأمر هو الطاقة الكهربائية التي هي حالياً (٢٠٠٨) أقل ممّا كانت عليه في العراق عشية الغزو الأمريكي سنة ٢٠٠٣، رغم استثمار مليارات الدولارات في مشاريع الطاقة الكهربائية. كما إن المبالغ الهائلة من مساعدات التنمية لم تتم مراقبتها بصورة كافية قط من جانب الولايات المتحدة وتبقى من غير مساءلة، وهو ما شجعَ على الفساد الواسع الذي يميّز الحكومة العراقية. وما لم يتم وضع برنامج شامل للتنمية في العراق تشارك فيه، ليس الولايات المتحدة فقط، بل أيضاً الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، فليس هناك سوى أمل ضئيل في أن يتمكن العراق من مواجهة قضايا الديمقراطية والتنمية التي تم تحليلها في هذا الفصل.

---

(٦٥) انظر: Yousif, «Economic Restructuring in Iraq: Intended and Unintended Consequences,» pp. 43-60.

(٦٦) التقارير الفصليّة للمفتّش العام الخصوصي بشأن إعادة إعمار العراق متوافرة في: <http://www.sigir.mil/reports/quarterlyreports/default.aspx>.

الفصل التاسع

التنمية والديمقراطية:
مصر في مصيدة الحكم الأوتوقراطي

جودة عبد الخالق(*)

مصطفى السيد(**)

مقدمة

باستعمال مؤشر نظام الحكم العالمي، يقارن البدوي والمقدسي وميلانت الوطن العربي بمناطق أخرى كدول أفريقيا جنوبي الصحراء، ودول شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، إضافةً إلى الدول الأخرى ذات الدخل غير العالي. وقد توصلوا إلى استنتاج مفاده أن الوطن العربي يتخلف عن بقية الدول النامية بدون تحقيق أي تقدم تقريباً في التمثيل السياسي في السنوات الأربعين الماضية[1].

ومع أن الوطن العربي باشرَ حركته نحو ممارسات أكثر ديمقراطية في الخمسينيات، فإن هذه الحركة ارتدّت في الستينيات. وفي السبعينيات، كانت

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة.

(**) أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

(١) Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Arab Democracy Deficit,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007), and Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World,» (Unpublished) (October 2006).

هناك حركة محددة أكثر باتجاه الديمقراطية[٢]. ولكن الوطن العربي فشلَ في اللحاق ببقية العالم، وبخاصة في الفترة الأخيرة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي. ويشير البدوي والمقدسي[٣] إلى الوضع النسبي للوطن العربي باسم «العجز الديمقراطي العربي»، ربما كصدى لتقرير التنمية البشرية العربية[٤]. وبحسب مؤشر نظام الحكم للدمقرطة، فإن البلد العربي العادي (أو المتوسط) دخلَ الستينيات بدرجة حكم قدرها ـ ٥,٥٨. وفي السبعينيات، تدهورت هذه الدرجة إلى ـ ٧,٨٥ بسبب الارتداد إلى الحكم الأوتوقراطي. وقد تحسنت الدرجات منذ ذلك الحين، ولكن نظام الحكم في الوطن العربي (باستثناء لبنان) بقي أوتوقراطياً.

وعند بحث البدوي والمقدسي وميلانت (EMM) عن تفسير لهذا العجز الديمقراطي العربي، يحاول هؤلاء الباحثون استعمال فرضية لبسيت (Lipset Hypothesis) أو فرضية التحديث. وبحسب هذه الفرضية، فإن الأهمية المركزية لمستوى التنمية في تحليل الديمقراطية تتحدد بنظرة إلى الحداثة تؤكد دور الدخل والتعليم والطبقة الوسطى المتوسعة في اتجاه بلد ما نحو الديمقراطية[٥]. وكما تبين الدراسة التجريبية في الورقة الفنية لهؤلاء المؤلفين[٦]، فإن فرضية التحديث لا تفسر النقص في التقدم الديمقراطي في الوطن العربي.

وفي محاولتهم تفسير العجز الديمقراطي العربي، يختبر هؤلاء الكُتّاب توسيع نموذج التحديث بأربع فرضيات بديلة، يمكن العثور على معظمها في الأدبيات المتداولة أو المعارف التقليدية الأخرى.

وهذه التفسيرات الأربعة المتنافسة لتعثر التقدم الديمقراطي في الوطن العربي هي: ١) تأثيرات الاستعمار التاريخية؛ ٢) الدين كأساس للحكم السياسي؛ ٣)

---

(٢) علي خليفة الكواري [وآخرون]، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، و Fawzy Mansour, *The Arab World; Nation, State and Democracy* (London; New York: Zed Books, 1992).

(٣) Elbadawi and Makdisi, Ibid.

(٤) *Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World* (New York: UNDP, 2005).

(٥) Seymour M. Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 2 (June 1959), and Robert J. Barro, *Determinants of Economic Growth: A Cross Country Empirical Study* (Cambridge, MA: MIT Press, 1997).

(٦) Elbadawi, Makdisi and Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World».

التماسك الاجتماعي (بما في ذلك التفاعل بين التماسك ونظام الحكم)؛ و٤) التأثيرات المحددة العربية، بما في ذلك وجود النفط والصراعات في المنطقة.

وباستخدام نموذج توبِت، قاموا بتقدير انحدار متغير نظام الحكم على ١١ متغيراً في مختلف مناطق العالم، إضافة إلى التأثيرات الإقليمية لثلاثة متغيرات دمية[٧]. واستناداً إلى هذا النموذج الموسع، يعتقد EMM أن النفط والصراعات في المنطقة قد تكون الحلقة المفقودة لتفسير العجز المشاهَد في الديمقراطية في المنطقة العربية.

تم وضع ثلاثة سيناريوهات محاكاة لكل بلد عربي على حدة: نظام الحكم المتوقع، ونظام الحكم المتوقع باستبعاد تأثيرات النفط، ونظام الحكم المتوقع باستبعاد تأثيرات الحروب العربية. وفي حالة مصر، تبيّن المحاكاة أن الدرجة المتوقعة لمؤشر نظام الحكم أقل من الدرجة الفعلية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣. ولكن حينما يتم استبعاد تأثيرات الحرب، تصبح الدرجة المتوقعة أعلى من الدرجة الفعلية. ومع ذلك، فمن الطريف ملاحظة أن في الحالة الأخيرة، فشلت المحاكاة المتوقعة في رفع قيمة مؤشر نظام الحكم الأوتوقراطي (الذي هو سالب) إلى المنطقة الإيجابية.

وإذ نبني على هذه النتائج، فإن الهدف من هذا الفصل هو أن نفحص بعناية أكثر العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣. ونبدأ بإبراز مسار التطور السياسي للبلد، ثم نختبر إمكانية تطبيق النموذج الموسع للتحديث على حالة مصر. وبعد ذلك نكمل العمل الكمي بالتحليل النوعي للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية في مصر خلال الفترة محل الدرس. ونضع أخيراً استنتاجاتنا.

أولاً: مسار التغير السياسي في مصر

١ ـ عرض تمهيدي

عند دراسة اللبرلة/ الدمقرطة السياسية، يجري التمييز بين عملية انتقال تتم من أعلى، من النمط التقليدي لنظام استبدادي، وعملية انتقال تتم من خلال

(٧) Ibid., table 4, column F.

تعبئة شعبية باسم الديمقراطية، تُوصف كعملية انتقال من أسفل. في الحالة الأولى، تكون المجموعات الحاكمة في وضع يمكّنها من تحديد سرعة ونمط الانتقال معاً. وفي الحالة الثانية، إما تُزاح المجموعات الحاكمة القديمة وإما تُكره على التصرف تحت ضغط الجماهير وتتخذ قرارات ما كانت لتتخذها لولا ذلك. إن عملية اللبرلة في مصر هي من النوع الأول، حيث تتم اللبرلة الاقتصادية والسياسية من أعلى(٨).

وفي حالة مصر، كان النظام السابق للانتقال هو النظام الذي ظهرَ إلى الوجود، أول مرة، كانقلاب عسكري في تموز/يوليو ١٩٥٢، ولكنه تطورَ إلى نظام ثوري أخذ خطوات راديكالية حوّلت البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية للبلاد. ولكن التطورات اللاحقة قلبت معظم سياسات النظام الثوري هذا رأساً على عقب. وليس من المبالغة وصف نظامي الرئيس السادات والرئيس مبارك الأخيرين بنظامين معاديين للثورة، رغم زعم الاثنين أن شرعيتهما مستمدة من ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢. أما علماء السياسة، الذين يفضلون استعمال مصطلحات أقل إيحاء بالأحكام القيمية، فيدرجونهما في خانة نُظم ما بعد شعبوية (Post-populist) أو نُظم لا تقوم على التعبئة السياسية(٩).

وكان النظام الثوري الذي حكمَ مصر منذ تموز/يوليو ١٩٥٢ حتى وفاة جمال عبد الناصر، قائد الثورة، سنة ١٩٧٠، قد أنهى النظام الليبرالي الذي ميّزَ الفترة المبكرة من استقلال مصر الرسمي(١٠). وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، ألغى النظام الجديد الدستور الليبرالي لسنة ١٩٢٣ الذي قدّم، حتى ذلك الحين، الإطار القانوني للنشاطات السياسية في البلاد، رغم عدم التقيّد به بشكل صارم. وقد أتاح الدستور انتخاب برلمان من مجلسين (الشيوخ والنواب)، يعيّن

---

(٨) Guillermo O'Donnell, «On the State, Democratization and Some Conceptual Problems: A Latin American View with Glances at Some Post Communist Countries,» *World Development*, vol. 21, no. 8 (1993), pp. 1355-1369, and Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986), vol. 4.

(٩) Raymond A. Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985).

(١٠) احتلّت القوات العسكرية البريطانية مصر في أيلول/سبتمبر ١٨٨٢. وعرضت المملكة المتحدة على مصر الاستقلال المحدود سنة ١٩٢٢ والاستقلال الرسمي سنة ١٩٣٦. وقد انسحبت القوات البريطانية من البلاد في حزيران/يونيو ١٩٥٦.

الملك خُمسي أعضاء مجلس الشيوخ، ربما بناء على مشورة من مجلس الوزراء الذي يشكله الحزب المتمتع بالأغلبية في مجلس النواب. لقد فهمَ كل من الملك أحمد فؤاد (١٩١٧ ـ ١٩٣٦) وابنه، فاروق (١٩٣٧ ـ ١٩٥٢)، الذي خلفه، الدستور بطريقة معيّنة تفيد بتمتع الملك بسلطة حل البرلمان المنتخب، وتعيين رئيس الوزراء، وخمسي أعضاء مجلس الشيوخ، إضافة إلى كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين، بدون التشاور مع رئيس الوزارة. وبسبب ممارسة السلطة بهذه الصورة، فإن حزب الوفد، وهو حزب الأغلبية بدون منازع، والمطالِب بتمثيل الإرادة الشعبية، لم يكن قادراً على ممارسة السلطة أكثر من سبع سنوات ونصف سنة من سنوات الفترة الليبرالية (١٩٢٤ ـ ١٩٥٢). ولم يُسمح لأي وزارة أو للبرلمانات السائدة إكمال فترة حكمها الدستورية.

وبدلاً من نظام تعدد الأحزاب المعمول به في ظل دستور ١٩٢٣، أسس النظام الثوري عدداً من النقابات الجماهيرية بوصفها الإطار القانوني الوحيد للمشاركة السياسية. وقد تم حظر عمل الأحزاب السياسية التي كانت قائمة قبل الثورة، ولم يسمح لأعضائها بالانضمام إلى تلك النقابات بشكل عام، رغم أن الإخوان المسلمين والشيوعيين، الذين تم قمعهم بضراوة، واصلوا نشاطهم بشكل سري. ولم تنجح أي من النقابات الجماهيرية التي تم تأسيسها في تهيئة فرص معقولة للمشاركة السياسية. وهكذا تعاقبت هذه النقابات واحدة بعد أخرى بعد بضع سنوات من التجربة الفاشلة في التعبئة السياسية. وجرى استبدال هيئة التحرير، التي تم تأسيسها سنة ١٩٥٣، بالاتحاد القومي سنة ١٩٥٦. كما جرى استبدال هذا الأخير سنة ١٩٦٢ بواسطة الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان أكثر نجاحاً نسبياً، إلى أن تُرك ليتلاشى، في ظل حكم السادات، قبل أن يزول رسمياً في سنة ١٩٨٠.

إن افتقاد هذه النقابات الفعالية لم يؤثر في استقرار النظام الثوري، الذي استمدَ شرعيته من سياساته الشعبوية وجاذبية قائده جمال عبد الناصر. ونجح النظام في إخراج القوات البريطانية من البلاد مرتين سنة ١٩٥٦، وتأميم الممتلكات الأجنبية، إضافةً إلى المنشآت الوطنية الكبيرة والمتوسطة من حيث حجمها، وإدخال الإصلاح الزراعي، وتبنّي سياسات لصالح الفقراء في حقول التعليم والصحة والإسكان والأجور والتشغيل. ولكنه فرضَ سيطرته القوية على النشاطات السياسية في البلاد عن طريق جهاز أمني واسع منعَ أي محاولة للتنظيم السياسي بدون رخصة من النظام. ولذلك، كان من السهل على من أتوا بعد عبد الناصر أن

يبنوا شرعيتهم على الزعم القائل إنهم يسمحون بقدر كبير من اللبرلة السياسية بدون أي تغيير في طبيعة النظام السياسي الذي ما يزال يخضع لهيمنة رئيس الدولة[(١١)].

ولتقييم نطاق اللبرلة السياسية في مصر، فإن من المهم مقارنة الوضع قبل اللبرلة وبعدها. سنفحص مسار التغير السياسي في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٦. وهذه الفترة يمكن تقسيمها إلى سبع فترات فرعية، تبعاً للأحداث الكبرى التي شكلت التغير السياسي في البلاد خلال السنوات السبع والأربعين الأخيرة ـ وهي فترة طويلة إلى حد كافٍ لمعرفة ما إذا كان قد حدث أي تغير سياسي حقيقي.

١٩٦٠ ـ ١٩٦٧: تنتهي الفترة الفرعية هذه بنشوب الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٦٧.

١٩٦٧ ـ ١٩٧١: شهدت هذه الفترة الهزيمة الفعلية للناصرية، ليس بموت عبد الناصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ فقط، بل بما هو أهم: إقصاء النخبة الحاكمة، التي كانت مصمِّمة على المحافظة على سياساتها الراديكالية داخلياً وخارجياً، من المشهد السياسي.

١٩٧١ ـ ١٩٧٧: شهدت هذه الفترة بداية عملية لبرلة اقتصادية وسياسية في مصر، انتهت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ بانتفاضة شعبية احتجاجاً على الزيادة المفاجئة في أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية. وقد أشارت هذه الفترة إلى التراجع عن سياسات اللبرلة الاقتصادية والسياسية معاً[(١٢)].

١٩٧٧ ـ ١٩٨١: إن التوترات الناجمة عن تقلص المجال السياسي بعد الانتفاضة الشعبية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ بلغت ذروتها في اغتيال الرئيس أنور السادات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١[(١٣)].

---

(١١) للتفاصيل، انظر: Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, *A Short History of Modern Egypt* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994); John Waterbury, *Egypt under Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982); Robert Mabro, *The Egyptian Economy, 1952-1972* (Oxford: Oxford University Press, 1974), and Moheb Zaki, *Civil Society and Democratization in Egypt, 1981-1994* (Cairo: Konrad Adenauer Stiftung, Ibn Khaldoun Center, 1995).

(١٢) علي الدين هلال [وآخرون]، **تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١**، قضايا سياسية؛ ٢ (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢).

(١٣) Muhammad Hasanayn Haykal, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat* (London: Random House, 1983).

١٩٨١ ـ ١٩٩١: تتميز هذه الفترة الفرعية بالعودة إلى اللبرلة السياسية، مع إطلاق سراح السياسيين المحتجزين خلال الشهر الأخير من حكم السادات، وتوسع اللبرلة السياسية في ظل الرئيس مبارك. وانتهت هذه الفترة بغزو العراق للكويت، وهو الغزو الذي كانت له آثار وتداعيات هامة بالنسبة إلى الاقتصاد المصري.

١٩٩١ ـ ٢٠٠٠: أفسحت نهاية حرب الخليج لسنة ١٩٩١ الطريق للمزيد من اللبرلة الاقتصادية في مصر، ولكنها ارتبطت بمزيد من التقلص في المجال السياسي(١٤).

٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦: شهدت هذه الفترة توسع بعض الحريات السياسية، مع القرار الشهير للمحكمة الدستورية العليا سنة ٢٠٠٠، التي فسّرت المادة ٨٨ من الدستور بمعنى الإشراف المباشر للقضاء على الانتخابات الوطنية، وتعديل الدستور في سنة ٢٠٠٥ للسماح بالانتخابات الرئاسية التنافسية.

ويلخص الجدول الرقم (٩ ـ ١) إجراءات اللبرلة الاقتصادية والسياسية في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٥.

الجدول الرقم (٩ ـ ١)
فترات اللبرلة الاقتصادية والسياسية

Period	Economic Liberalization	Political Liberalization
1960 - 1967	=	↓
1968 - 1976	↑	↑
1977 – 1980	↑	↓
1981 – 1990	↑	↑
1991 - 2000	↑	↓
2001 - 2005	↑	↑

المصدر: مستند إلى إحصاء وبيانات المؤلفين.

يروي الجدول قصة اللبرلة الاقتصادية (العمود الثاني) التي تواصلت منذ سنة ١٩٦٨. ورغم أن اللبرلة كانت بطيئة في البداية، فإنها تسارعت في ظل سياسة الانفتاح المعلنة رسمياً. وقد توسعت أكثر في ظل برنامج الإصلاح

(١٤) May Kassem, *In the Guise of Democracy: Governance in Contemporary Egypt* (Reading, UK: Ithaca Press, 1999), and Eberhard Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London; New York: I. B. Tauris, 2001).

الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ بداية التسعينيات[١٥]. وحتى قبل برنامج الإصلاح هذا، كانت مصر قد طبقت إجراءات اقتصادية ليبرالية ـ جديدة.

ومن ناحية أخرى، تقلبت اللبرلة السياسية (العمود الثالث) صعوداً وهبوطاً، كاشفةً عن اتجاه صاعد للبرلة السياسية، ولو أنه اتجاه متواضع. ولكن بحسب مؤشر دار الحرية (القائم على مؤشر الحقوق السياسية)، فإن المكاسب من الحقوق السياسية التي تحققت خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ تبددت، كما يبدو، خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥، واستمرت على هذا المستوى المنخفض لغاية سنة ٢٠٠٥.

٢ ـ محاكاة نظام الحكم

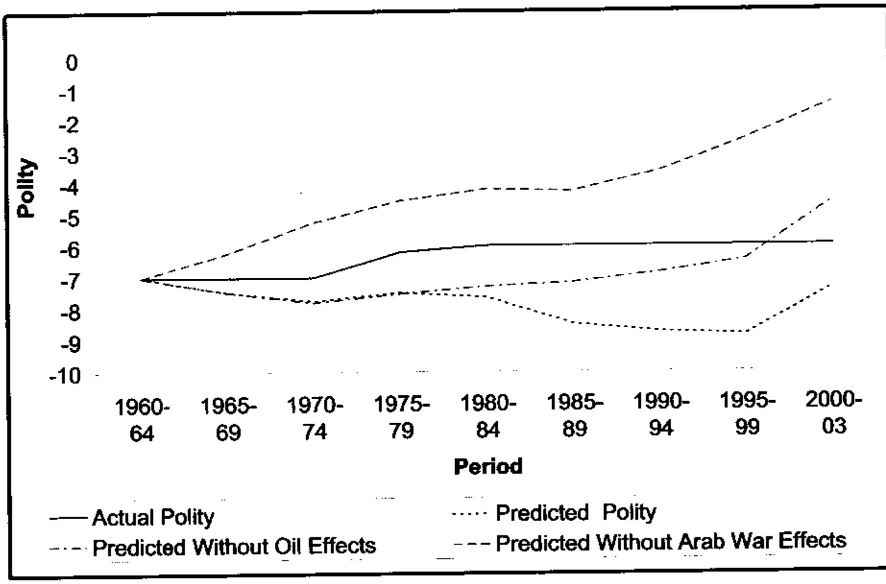
يبين الشكل الرقم (٩ ـ ١) المحاكاة التي أُجريت في شأن مصر باستعمال نموذج توبِت المجمَّع (Pooled Tobit model).

تبين هذه المحاكاة أن قيمة مؤشر نظام الحكم **المتوقع**، خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣، أقل من قيمة مؤشر نظام الحكم **الفعلي**. وبعبارة أخرى، يبدو أن نظام الحكم في مصر «ديمقراطي أكثر» ممّا يبرره مستوى التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية فيها. ومع ذلك، فإن التحكم في النفط وصراعات المنطقة يعطي قيماً أعلى لمؤشر نظام الحكم المتوقع. فعند استبعاد تأثيرات النفط، تصبح قيمة مؤشر نظام الحكم المتوقع أعلى ابتداء من أواسط السبعينيات، حيث تجاوزَ قيمة مؤشر نظام الحكم الفعلي للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣. بل إن استبعاد الحروب الإقليمية يخلق درجات حكم متوقع أعلى تتجاوز الدرجات الفعلية للفترة محل الدرس، ولكنها تبقى في المنطقة السالبة. وتكشف هذه المحاكاة أهمية الصراعات الإقليمية، والنفط بدرجة أقل، كعوامل تقيّد تطور الحكم في مصر. ومع ذلك، فهي لا تروي القصة الكاملة لاستمرار العجز الديمقراطي في مصر. ومن هذه الناحية، ينبغي ملاحظة أن نظرية الدمقرطة، كما يبدو، تتجاهل حقيقة أن مصر مجتمع هيدروليكي (Hydraulic)، حيث إن استمرار نظام الحكم الأوتوقراطي

(١٥) إبراهيم العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)؛ Khalid Ikram, *The Egyptian Economy, 1952-2000* (London; New York: Routledge, 2006); Gouda Abdel-Khalek: «Perestroika without Glasnost? Economic Liberalization and Democratization in the Middle East,» MERA Occasional Paper; 16 (December 1992), and *Stabilization and Adjustment in Egypt: Reform or De-Industrialization* (Cheltenham, UK; Northampton, MA: Edward Elgar, 2001).

القوي ارتبط، من الناحية التاريخية، بتطوير شبكة الري والسيطرة المركزية عليها ـ فوجودها ضرورة حياة في بيئة مصر الجافة.

الشكل الرقم (٩ ـ ١)
الدمقرطة في مصر



المصـــدر: Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World,» (Unpublished Manuscript).

وبناء على هذه النتائج، سنفحص العوامل المكملة التي يمكن أن تلقي الضوء على التطور الديمقراطي المتعثر في مصر، وربما تساعد حقاً على تفسير النمط المتقلب لتطورها السياسي. ولهذا السبب، نبدأ، أولاً، باختبار ما إذا كان نموذج EMM يتعزز أم لا بإضافة المتغيرات التي نعتبرها وثيقة الصلة بحالة مصر، ومن ثم نستكمل عملنا الكمي بتحليل نوعي للعوامل التي لا يلتقطها النموذج وربما كان لها تأثير مباشر في تطور البلاد السياسي.

ثانياً: اختبار النموذج الموسع للتحديث

لا بد، أولاً، من ملاحظة أن التغيرات في نظام الحكم في مصر، الموصوفة أعلاه، لا تنعكس بدقة في الدرجات المسجلة لمصر في مؤشر نظام الحكم. ولذلك، حاولنا تعديل هذه الدرجات على طول المدى نفسه (أي من ـ

١٠ إلى + ١٠) في ضوء المناقشة السابقة للتطور السياسي في مصر. والنتيجة هي درجة معدَّلة لنظام الحكم (Modpolity) ثم قمنا باشتقاق درجة مسوّاة (Normalized Moddem) نستعملها بوصفها المتغير التابع في نموذج الانحدار المطروح أدناه. وبخلاف النمط المتدرج (step pattern) سنة بعد سنة لدرجات نظام الحكم الفعلية، فإن درجات نظام الحكم المعدَّلة والمسوّاة تشير إلى حصول زيادة عامة حتى أوائل الثمانينيات، تبعها هبوط عام لغاية وقتنا الحاضر. وإضافة إلى ذلك، وكمؤشر آخر بديل للديمقراطية، استعملنا المؤشر الأكثر ذاتية للحقوق السياسية الذي يقدّمه دار الحرية، وهو «FHpolrights»، المتوافر بدءاً من سنة ١٩٧٢. يعمل المؤشر «FHpolrights» على طول مقياس ترتيبي من ٧ (لأسوأ وضع/حالة) إلى ١ (لأحسن وضع/حالة). وقد استعملنا التحويل الخطي (Linear Transformation) لتحويل هذه المؤشر إلى درجة مسوّاة يمكن مقارنتها بـ «moddem». ويتضمن الملحق الرقم (١) تفاصيل الطريقة المعتمدة في اشتقاق درجات مؤشر نظام الحكم المعَّدلة، ويتضمن الأشكال التي تقارن الدرجات قبل تحويلها (A1) وبعده (A2)، سوية مع شكل آخر (A3) يبين نمو دخل الفرد الحقيقي خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣.

وعند اختبار قابلية انطباق النموذج الموسع للتحديث على حالة مصر، نُدخل، إضافة إلى المتغيرات التفسيرية المختلفة لنموذج EMM، ثلاثة متغيرات إضافية تبدو، بشكل مسبق (a priori) وثيقة الصلة بحالة مصر، وهي هجرة العمل، والمساعدات الخارجية، والتحضر.

وعلى الإجمال، تُستعمل المعادلات الخمس التالية لتقدير نموذج توبِت ما دمنا نتعامل مع متغير تابع محدود (حيث إن مشاهدات مؤشر نظام الحكم تمثل بيانات مبتورة (censored)):

(1) polity = β_0 + β_1 lagged income + β_2 lagged polity + β_3 lagged education + u_1

(2) polity = β_0 + β_1 lagged income + β_2 lagged polity + β_3 lagged education + β_4 lagged fuel exports + β_5 lagged regional wars + β_6 lagged neighborhood polity + u_2

(3) polity = β_0 + β_1 lagged income + β_2 lagged polity + β_3 lagged education + β_4 lagged fuel exports + β_5 lagged regional wars + β_6 lagged neighborhood polity + β_7 labor migration + u_3

(4) polity = β_0 + β_1 lagged income + β_2 lagged polity + β_3 lagged education + β_4 lagged fuel exports + β_5 lagged regional wars + β_6 lagged neighborhood polity + β_7 labor migration + β_8 foreign aid + u_4

(5) polity = β_0 + β_1 lagged income + β_2 lagged polity + β_3 lagged education + β_4 lagged fuel exports + β_5 lagged regional wars + β_6 lagged neighborhood polity + β_7 labor migration + β_8 foreign aid + β_9 urbanization + u_5

ترد النتائج التجريبية لاختبار النموذج في الجدول الرقم (٩ ـ ٢). ولنلاحظ أنه تم استعمال متوسط العمر المتوقع بسبب عدم توافر بيانات عن التعليم. كما أن التحويل اللوغاريتمي تم تطبيقه على البيانات الأصلية.

الجدول الرقم (٩ ـ ٢)
النتائج القياسية الاقتصادية(*)

	Equation 5	Equation 4	Equation 3	Equation 2	Equation 1
Log income, lagged	0.657109* *0.130755*	0.61446* *0.133209*	0.686064* *0.149823*	-0.05737 *0.096251*	-0.01892 *0.05865*
Polity, lagged	0.173444 *0.1236585*	0.134655 *0.126237*	0.148985 *0.154518*	0.81872* *0.108594*	0.947704* *0.105774*
Life expectancy, lagged	-0.037321* 0.007687	-0.032146* *0.007186*	-0.036582* 0.007755	0.005307 0.004558	0.001405 0.003123
Fuel exports, lagged	-0.000367 *0.000363*	-0.000601 *0.000343*	-0.0007 *0.000409*	0.000248 *0.0000491*	
Regional war, lagged	-0.00252* *0.000676*	-0.002673* *0.000697*	-0.002799* *0.000859*	-0.002505** *0.00093*	
Neighborhood polity	0.019754** *0.007588*	0.016666** *0.007625*	0.020716** *0.008758*	-020838* *0.006312*	
Remittances	0.0722237** *0.037102*	0.035687 *0.029428*	-50 E-10** *3.8 E-10*		
Foreign aid	-0.00000326 *0.000156*	-0.00000686 *0.000157*			
Urban population share	-0.032942 *0.021719*				
Constant	-0.673782 *1.049284*	-2.091806* *0.496953*	-2.295008* *0.579006*	0.049104 *0.408082*	0.055991 *0.220386*
Adjusted R^2	0.7449	0.7396	0.7414	0.7567	0.7033

(*) **العمود الأول**: لوغاريتم الدخل، سابق/ نظام الحكم، سابق/ متوسط العمر المتوقع، سابق/ صادرات الطاقة، سابق/ الحرب الإقليمية، سابق/ نظام الحكم المجاور/ التحويلات/ المساعدات الخارجية/ السكان الحضر/ الثابت/ المُعامل المعدَّل للقوة التفسيرية (أو مُعامل التحديد) R^2.

ملاحظة: الأرقام المكتوبة بالخط المائل هي الأخطاء المعيارية للمُعاملات المناظرة.

(*) معنوي عند مستوى ١ بالمئة.

(**) معنوي عند مستوى ٥ بالمئة.

المصدر: Empirical results of applying models in Equations 1-5.

واعتماداً على هذه النتائج، يمكننا الإدلاء بالملاحظات التالية.

١ ـ إن النموذج الأساسي للتحديث (المعادلة الأولى) لا يسري على حالة مصر؛ فمُعامل كلٍّ من الدخل ومتوسط العمر المتوقع ليس معنوياً. بيد أن مُعامل نظام الحكم السابق معنوي، ولكن هذا قد يكون نتيجة لمشكلة الانحدار الذاتي (Auto Regression). إن عدم وجود ارتباط موجب بين نمو دخل الفرد ونظام الحكم يجري إثباته في الملحق الرقم (١)، الشكلين الرقمين (٩ ـ ٢)

و(٩ ـ ٣): فرغم أن دخل الفرد تزايدَ باستمرار، فإن نظام الحكم كان، خلال الفترة محل الدرس، يتقلب بين صعود وهبوط.

٢ ـ يتضمن النموذج الموسع للتحديث (المعادلة الثانية) المتغيرات: النفط، وحروب المنطقة، ونظام الحكم في دول الجوار. وكان أداء هذا النموذج أفضل، رغم أن مُعامليْ الدخل ومتوسط العمر المتوقع ما يزالان غير معنويين إحصائياً. وكما هو متوقع، فإن مُعامل حروب المنطقة يظهر بالإشارة الصحيحة (السالبة) ومعنوي. وهو يتطابق مع استنتاج نموذج EMM بالنسبة إلى الوطن العربي ككل. ونظام الحكم في دول الجوار له مُعامل معنوي وسالب، لكن إشارة المُعامل الخاطئة على ما يبدو. والغريب أن صادرات الطاقة لم يكن لها، كما يبدو، أثر مباشر في الحكم في مصر. والسبب ربما هو الدور المحدود نسبياً للنفط في مجموع الصادرات وإيرادات الميزانية في مصر. ومع ذلك، فمن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار الآثار غير المباشرة للثروة النفطية في المنطقة؛ فازدهار بلدان الخليج النفطية أتاح فرص عمل للملايين من المصريين الذين حولوا مدخراتهم الضخمة إلى مصر.

٣ ـ إذا ذهبنا إلى أبعد من النفط وصراعات المنطقة، فإن المتغيرات الإضافية الثلاثة (هجرة العمل، والمساعدات الخارجية، والتحضر) يتم اختبارها في المعادلات الثالثة ـ الخامسة.

إن المبرر لإضافة متغير هجرة العمل هو تأمل مقولة «الانسحاب مقابل المواجهة» (Exit-vs. - Voice) التي طرحها هِرشمان(١٦). فلأسباب **مفهومة ضمناً**، كلما هاجرَ قسم أكبر من العمل، قلّ الضغط على النظام السياسي لإجراء الدمقرطة (فكرة تخفيف الضغط). ولغرض التحليل التجريبي، تُستخدم تحويلات العاملين كمؤشر بديل لهجرة العمل ما دام الأخير غير متوافر كسلاسل زمنية. ومن المتوقع **مسبقاً** أن يكون مُعامل التحويلات سالباً. أما المساعدات الخارجية، فهي مثال بارز على الريع الاستراتيجي. الفرضية هنا هي: كلما كانت المساعدات أكبر، قلّ الضغط الداخلي على السلطة السياسية لتحقيق الدمقرطة، ذلك لأن شرعية النظام قد تعتمد على الدعم الخارجي أكثر ممّا على الإجماع والقبول داخل البلاد. ولكن في السياق الدولي بعد أحداث ١١ أيلول/

(١٦) Albert O. Hirschman, *Exit, Voice and Loyalty: Responses to Declining firms, Organizations and State* (Cambridge MA: Harvard University Press, 1970).

سبتمبر ٢٠٠١، يمكن النظر إلى المساعدة الخارجية كوسيلة للضغط الخارجي على النظام لتحقيق الدمقرطة، شريطة أن هذا يخدم مصلحة الدولة المانحة.

إن نسبة السكان الحضر قد ترتبط بشكل موجب مع الحركة باتجاه الديمقراطية، وذلك لسببين: **الأول** هو أن صوت هؤلاء مسموع أكثر عند مطالبتهم بالديمقراطية. **والثاني** هو أن السكان الحضريين يميلون إلى الاهتمام بالنشاطات التي تتطلب التعليم والمهارات الأفضل، والانتظام في وحدات أكبر، مقارنة بسكان الريف.

٤ ـ بحسب النتائج القياسية الاقتصادية، التي ترد في المعادلة الثالثة من الجدول الرقم (٩ ـ ٢)، فإن مُعامل هجرة العمل سالب ومعنوي. وهذا الدليل يؤكد مقولة الانسحاب مقابل المواجهة في حالة مصر. فحينما تكون فرص الهجرة لغرض لعمل متوافرة، فهذا قد يشجع منهج الرحيل للتفاعل بين الاقتصاد ونظام الحكم؛ فالمواطنون الذين لا يعتقدون أن الظروف ملائمة داخل البلاد ربما يفضلون الانسحاب، أي الرحيل إلى الخارج لرعاية مصالحهم الخاصة بدلاً من الكفاح لتغيير الوضع الراهن (أي الأخذ بمنهج المواجهة). فمن الواضح أن الهجرة خففت من الضغط للمطالبة بتحقيق الديمقراطية في مصر.

٥ ـ إن النتائج التجريبية في المعادلتين الرابعة والخامسة من الجدول الرقم (٩ ـ ٢) لا تبين وجود أي علاقة معنوية بين المساعدات الخارجية ونظام الحكم في مصر أو السكان الحضريين ونظام الحكم. والغريب أن مثل هذه النتائج لا تبدو منسجمة مع التوقع **المسبق**. وهذا ربما يعود إلى محدودية مدى التغير من سنة إلى أخرى التي أظهرتها بيانات المساعدات الخارجية في حالة مصر.

ومن بين المتغيرات الثلاثة الإضافية التي ذكرناها هنا(١٧)، كان لهجرة العمل تأثير موجب، ولكن محدود نسبياً، في نظام الحكم. ولكي نفهم فهماً تاماً العلاقة المعقدة بين الديمقراطية والتنمية في مصر، فإننا نستكمل استنتاجاتنا من النموذج الموسع للتحديث بالتحليل النوعي للعوامل الكبرى، التي نرى أنها تساعد على تفسير فشل مصر في التحول إلى ديمقراطية حقيقية.

---

(١٧) بحثاً عن تفسير هيكلي للدمقرطة المعوّقة أو المحتجزة، نظرنا أيضاً في نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن لا يبدو أن هذا المتغير كان له تأثير هام، ربما بسبب محدودية مدى التغير في نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة كلها.

ثالثاً: التفسيرات المكمِّلة للديمقراطية المتعثرة في مصر

نطرح خمسة عوامل لتفسير عدم تمكن مصر من المحافظة، والبناء، على إجراءات اللبرلة التي اتخذتها الدولة في السبعينيات والثمانينيات. بل إنها، بدلاً من ذلك، ارتدّت عنها وشددت من سيطرتها السياسية. وترد هذه التفسيرات لاحقاً كما يلي: سياسة إهدار التصنيع في مصر وأزمة التوزيع؛ دور الدولة؛ مواقف مجموعات المنظِّمين من اللبرلة السياسية؛ الخوف من الإسلاميين؛ تواطؤ القوى الخارجية مع النظام الأوتوقراطي. وهذه التفسيرات تُلقي الضوء على ما إذا كانت مصر قد وقعت في مصيدة الحكم الأوتوقراطي، كما توضح الدينامية التي تكمن خلف نمط حركة نظام الحكم في مصر في ما يشبه حركة رقاص الساعة.

١ ـ التفاعل بين الاقتصاد ونظام الحكم في مصر: سياسة إهدار التصنيع وأزمة التوزيع

لكي نفهم العلاقة بين الاتجاه نحو اللبرلة السياسية والديمقراطية والاتجاه المماثل نحو اللبرلة الاقتصادية، فإن مفهومي «أزمة المشاركة» و«أزمة التوزيع»، كما طرحها بايندر وآخرون[١٨]، مفهومان مفيدان. إن إجراءات اللبرلة الاقتصادية، المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، تُطلق باستمرار «أزمة توزيع» معيّنة. وقد تُبرز أزمة التوزيع هذه أزمة «مشاركة» معيّنة تقود، بدورها، إلى «أزمة شرعية». وهذه لها آثار واضحة بالنسبة إلى الدمقرطة.

إن الدمقرطة واللبرلة السياسية تعنيان الاتجاه إلى مشاركة شعبية أوسع، وإلى تداول أكثر للسلطة. ومن ناحية أخرى، تعني الليبرالية الاقتصادية توسيع نطاق الملْكية الخاصة وزيادة دور السوق. وفي البلدان النامية، يتضمن هذا باستمرار تركيزاً أكثر للقوة الاقتصادية، وبالتالي القوة السياسية. إن إعادة توزيع القوة هذه في الحقلين السياسي والاقتصادي تترك الضعفاء اقتصادياً خارج نطاق الاهتمام، وهو ما يخلق أزمة مشاركة. وتبين تجربة دول أمريكا اللاتينية والوطن العربي، في السبعينيات والثمانينيات، أن اللبرلة الاقتصادية ربما لا تقود بالضرورة إلى اللبرلة السياسية. ويبرز التصادم بين التفضيلات الشعبية ومعايير الكفاءة في الحقول الرئيسية لـ «الإصلاح» الاقتصادي (معدل الأجر، ومعدل

---

(١٨) Leonard Binder [et al.], *Crises and Sequences in Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971).

الفائدة، وسعر الصرف، والإعانات، والاستثمار الأجنبي المباشر). وغالباً ما قد تلجأ السلطات إلى استخدام القمع لتحقيق الإصلاح الاقتصادي[١٩].

شهدت مصر أوقات رخاء أكثر في النصف الأول من الستينيات والنصف الثاني من السبعينيات. بيد أنها واجهت منذ الثمانينيات صعوبات اقتصادية متزايدة؛ إذ إن معدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد هبط بالفعل من ٧,٤ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ إلى ١,٢ بالمئة خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥[٢٠]. وقد ازداد التضخم كثيراً، وركدت الأجور الاسمية، وهو ما يعني هبوط الأجور الحقيقية بالنسبة إلى الأغلبية. فالأدلة المتوافرة تشير إلى هبوط الأجور الحقيقي بنسبة ٤٤ بالمئة بين سنتي ١٩٨١/ ١٩٨٢ و١٩٩٤/ ١٩٩٥. ورغم الزيادة في المعدل العام للأجر الحقيقي في النصف الثاني من التسعينيات، فإنه كان، في ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، أقل من مستواه لسنة ١٩٨١/ ١٩٨٢[٢١].

وثمة أدلة موثقة تبين أن الاقتصاد المصري شهد، في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، عملية كبيرة لإهدار التصنيع (De-industrialization)[٢٢]. فالفجوة بين النمو الاقتصادي ونمو قوة العمل، في ظل برنامج الإصلاح أدت إلى زيادة البطالة؛ إذ لم يقترن النمو بزيادة التشغيل إلى حد بعيد[٢٣]، بل ازدادت البطالة رغم الإعلانات الرسمية عن خلق فرص عمل جديدة. وبحسب نتائج الإحصاء، ازداد المعدل العام للبطالة من ٩ بالمئة في سنة ١٩٩٦ إلى ٩,٣ بالمئة في سنة ٢٠٠٦[٢٤]. وقد وقعَ عبء البطالة بصورة غير متناسبة على الجزء الشاب من السكان. ففي سنة ٢٠٠٦، بلغ معدل البطالة

---

(١٩) Abdel-Khalek: «Perestroika without Glasnost? Economic Liberalization and Democratization in the Middle East,» and O'Donnell, «On the State, Democratization and Some Conceptual Problems: A Latin American View with Glances at Some Post Communist Countries».

(٢٠) *Where is the Wealth of Nations; Measuring Capital for the 21st Century* (Washington, DC: The World Bank, 2006).

(٢١) العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل**، ص ٥٢٣.

(٢٢) Abdel-Khalek, «Perestroika without Glasnost? Economic Liberalization and Democratization in the Middle East».

(٢٣) هبطت بالفعل مرونة التشغيل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي نسبة معدّل نمّو التشغيل إلى معدل نمّو الناتج المحلي من ٠,٥٨ في سنة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ إلى ٠,٤٢ في سنة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، انظر: *The Egyptian Economy, 2006-2007* (Cairo: Institute of National Planning, 2007), p. 17.

(٢٤) يعتقد خبراء كثيرون أن المصادر الرسمية تقلّل من معدل البطالة، الذي قد يقترب من ١٥ ـ ٢٠ بالمئة.

٢٥ بالمئة بين الشباب (ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥سنة و٣٠ سنة). وفي سنة ٢٠٠٠، كانت البطالة بين الشباب مسؤولة عن ٨٤ بالمئة من البطالة الكلية(٢٥). ولهذه الحقيقة الاجتماعية ـ الاقتصادية آثار سياسية واضحة.

من الأسهل تناول قضايا التوزيع في سياق عملية النمو. وفي بيئة اقتصادية غير ملائمة إلى حد بعيد، واجهت مصر أزمة توزيع حقيقية، وبخاصة بعد سنة ١٩٩٠/ ١٩٩١. وكانت هذه الأزمة قوية في القطاع الحضري بشكل خاص، لأن مؤشر جيني (Gini index) ارتفع من ٣٤,٠ في سنة ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى ٣٧,٥ في سنة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥(٢٦). ولا توجد أدلة على زيادة عدم العدالة في القطاع الريفي بعد سنة ١٩٩٠/ ١٩٩١. ولكن الرمز الكبير لأزمة التوزيع في هذا القطاع هو قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، الذي يعني نكوصاً شديداً عن القوانين السابقة التي صدرت في الخمسينيات وكفلت ثبات الإيجار، وأمّنت استقرار العلاقة الإيجارية في الزراعة. وتبين الأدلة المتوافرة أن نسبة مالكي الأراضي من مجموع السكان هبطت من ٦,١ بالمئة سنة ١٩٦٠ إلى ٥,٨ بالمئة سنة ٢٠٠٠(٢٧)، وهو ما يتضمن تزايد سوق البائعين بالنسبة إلى الأراضي الزراعية.

وثمة أعراض واضحة لأزمة مشاركة ذات صلة بأزمة التوزيع. والأعراض هي الانتفاضة الشعبية سنة ١٩٧٧، والأزمة السياسية في خريف ١٩٨١ (التي بلغت ذروتها في اغتيال الرئيس السادات في تشرين الأول/ أكتوبر)، وتمرد قوى الأمن الداخلي سنة ١٩٨٦، والموجة الحالية (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨) من الاضطرابات في العمل (إضرابات، اعتصامات، تباطؤ في العمل. . إلخ). وفي ضوء المناقشة في القسم التالي، يمكننا القول إن تفاقم الخلاف حول التوزيع في مصر أدى حتى الآن إلى تقلب الوضع السياسي بين حكم منفتح، إلى حد ما، وآخر أقل انفتاحاً.

وهذه الملاحظات تفترض أنه عند محاولة فهم قضية الدمقرطة في مصر، فلا بد أن ننظر أيضاً في العوامل الهيكلية/ المؤسسية. ونحن نطرح الفرضية

(٢٥) Ikram, *The Egyptian Economy, 1952-2000*, p. 245.

(٢٦) العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل**، ص ٥٣٥.

(٢٧) Information and Decision Support Center (IDSC), «Has the Pattern of Agricultural Holdings in Egypt Changed?,» *Information Reports*, vol. 1, no. 2 (February 2007), p. 5.

التالية: رغم نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن استراتيجية التنمية غير الصناعية وذات التوجه الخدمي، التي تبنتها مصر منذ اللبرلة الاقتصادية بعد حرب ١٩٧٣، لم تضف غير القليل إلى الدمقرطة؛ فإهدار تصنيع مصر، منذ أواسط السبعينيات، وما صحبَ هذا من نمو في نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، قد أعاق، على ما يبدو، التحول الديمقراطي لمصر، رغم التحسن العام في المعايير الاقتصادية والتعليمية. وحالة مصر قد تختلف عن دول أخرى يمكن مقارنتها بها، مثل كوريا الجنوبية، حيث قاد التصنيع والتغير الهيكلي إلى دمقرطة أكثر.

وكما افترض أسيموغلو وروبنسون[٢٨]: «كلما تطور اقتصاد ما، وتراكمت عوامل الإنتاج، ونما دخل الفرد، يكون التغير في هيكل الاقتصاد نحو تراكم الأصول الكثيفة رأس المال هو الذي يقود إلى الديمقراطية وتعزيزها». ولكن تجربة مصر تختلف عن هذا السيناريو؛ فالأدلة تبين أن زيادة دخل الفرد كانت مرتبطة بتكوين مقدار أقل من الأصول الكثيفة رأس المال، وقدر أكبر من الأصول الكثيفة الموارد. كما أن هناك اتجاهاً إلى تركيز التشغيل في قطاع الخدمات، حيث تتدنى الإنتاجية ويكثر العمل غير المنظَّم. وهذا النمط من النمو يخلق أزمة توزيع أيضاً، كما لوحظ أعلاه[٢٩].

٢ ـ دور الدولة

ثمة تغير واضح في الدور الاقتصادي للدولة في مصر، تعكسه الفترات الفرعية المختلفة. فخلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧، تزايدَ دور الدولة كثيراً بفضل التأميم والضخ الواسع للأموال العامة في المشاريع الاستثمارية الجديدة. والسد العالي في أسوان مثال جيد على ذلك. وخلال هذه الفترة، كان الاستثمار الحكومي مسؤولاً عن ٨٠ بالمئة من الاستثمار الكلي. وحتى حينما أخذ الاستثمار الحكومي يتراجع بعد سنة ١٩٦٧، ظلت حصته عند نسبة ٧٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ

(٢٨) Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006), p. 318.

(٢٩) العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل**؛ Gouda Abdel-Khalek, *Industry and Industrialization in Egypt* (Cairo: Academic Press, 2003); Riad El-Ghonemy, ed., *Egypt in the Twenty-First Century: Challenges for Development* (London; New York: Routledge Curzon, 2003), and Ikram, *The Egyptian Economy, 1952-2000*, and *Where is the Wealth of Nations; Measuring Capital for the 21st Century*.

١٩٨١/١٩٨٢، ثم هبطت إلى ٥٦ بالمئة خلال الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤[٣٠]. وهكذا، كانت الدولة تهيمن على الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣.

ومن المنطقي ربط الاستثمار الحكومي الواسع بالسيطرة الحكومية الأكبر في حقول الإنتاج والاستهلاك والتشغيل والتجارة الخارجية. وهذا كان له آثار هامة بالنسبة إلى طبيعة نظام الحكم وعملية الدمقرطة في مصر؛ فالسيطرة الحكومية القوية على الاقتصاد تمتد إلى الحكم بالضرورة.

والمؤشر الآخر لدور الدولة الاقتصادي هو حجم الميزانية الحكومية؛ فمنذ سنة ١٩٨٠/١٩٨١، احتفظت الحكومة بنسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي في صورة الإيراد والإنفاق الحكومي لميزانية الدولة. فقد ارتفعت نسبة الإيراد من ٢٩,٢٥ بالمئة سنة ١٩٧٥ إلى ٤٣ بالمئة سنة ١٩٨٠/١٩٨١، وارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي من ٥٩,٦ بالمئة سنة ١٩٧٥ إلى ٦٢,٦٣ بالمئة سنة ١٩٨١/١٩٨٢[٣١]. وفي موازاة ذلك، ظلت حصة القطاع العام (القطاع الإداري وقطاع الأعمال الحكوميين معاً) في الناتج المحلي الإجمالي تتزايد لغاية منتصف الثمانينيات، حتى وصلت إلى ٤٨ بالمئة سنة ١٩٨٥/١٩٨٦.

ورغم الهبوط الواضح في دور الدولة الاقتصادي في مصر، وبخاصة منذ التسعينيات، واصلت الحكومة تأدية دور قوي. ورغم تدني أهمية مصارف القطاع العام في النظام المصرفي، فإن حصتها في الائتمان المصرفي الكلي والودائع بقيت عالية عند ٥٠ بالمئة من المجموع في نهاية سنة ٢٠٠٧. وكان في سنة ٢٠٠٧ حوالى ٥ ملايين فرد يعملون لدى الحكومة في مختلف المستويات (مركزياً ومحلياً). وهؤلاء المستخدمون تتم تعبئتهم عادةً لتأمين انتخاب المرشحين المفضلين لدى الحكومة (مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي إجمالاً).

٣ ـ مواقف مجموعات المنظِّمين من اللبرلة السياسية

تفترض دراسات الانتقال من النظم الاستبدادية في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أن مجموعات المنظِّمين كانت من بين ممثلي الدمقرطة. وفي بلدان

---

(٣٠) العيسوي، ص ٢٧٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٨٠ ـ ٧٨٥.

بعيدة بعضها عن بعضها، مثل كوريا الجنوبية والبرازيل، كانت هذه من بين المجموعات الاجتماعية التي شاركت في حملات التعبئة الشعبية التي قادت إلى الانتقال من نظم يهيمن عليها رجال الجيش إلى نظم مدنية منتخبة في الثمانينيات. وسوية مع المجموعات الاجتماعية الأخرى، أدى المنظِّمون دوراً شبيهاً بدور البرجوازية في تاريخ الدول الأكثر تطوراً.

وعلى سبيل المقارنة، لم تقم مجموعات المنظِّمين في مصر بمثل هذا الدور؛ فقد يكون مالكو منشآت الأعمال الكبيرة الطبقةَ الاجتماعية الوحيدة التي تدعم النظام الأوتوقراطي. ونجد رجال أعمال بارزين في مصر في الهيئات القيادية للحزب الوطني الديمقراطي؛ إذ يحتل ستة من أصحاب الأعمال مناصب وزارية في وزارة د. أحمد نظيف الثانية، التي تشكلت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، بعد انتخاب الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة.

تتضمن المؤشرات الأخرى للتأثير القوي لرجال الأعمال في ظل نظام مبارك:

- عدد جمعيات الأعمال الجديدة؛

- عدد رجال الأعمال في المؤسسات الرئيسية في الحزب الحاكم؛

- عدد رجال الأعمال في البرلمان، وبخاصة في مجلس الشعب الأكثر أهمية؛

- عدد رجال الأعمال الذين يملكون وسائل إعلام، وبخاصة الصحف والقنوات التلفزيونية.

لقد ازداد عدد جمعيات الأعمال في عهد الرئيس حسني مبارك؛ فإضافة إلى المنظمتين الرئيسيتين: اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية، ظهرت إلى الوجود جمعيات أصغر، ولكن أقوى، بما في ذلك جمعيات المستثمرين، وبخاصة جمعيات العاشر من رمضان، وأكتوبر، ومدن السادات الصناعية، وغرف التجارة للبلدان الأجنبية، وهيئات المشورة والخبرة، بما في ذلك المركز المصري للدراسات الاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي في مصر.

وتضم الأمانة العامة للحزب الحاكم عدداً من رجال الأعمال المؤثرين. إن لجنة السياسات في الحزب، التي يرأسها جمال مبارك (ابن الرئيس، الذي ربما يجري إعداده لخلافة والده) تشكلت سنة ٢٠٠٢ لتصبح أقوى جهاز في الحزب، لأنها تعقد اجتماعات يُدعى إليها الوزراء لمساءلتهم عن أدائهم. وعند

منتصف سنة ٢٠٠٨، كان في هذه اللجنة ما لا يقل عن ٢٥ رجل أعمال من بين أعضائها الـ ١٢٥، وهو ما يشكل خُمس مجموع الأعضاء. وفي ظل حكم الرئيس مبارك، ازداد عدد رجال الأعمال الأعضاء في مجلس الشعب من ٣٧ عضواً سنة ١٩٩٥ إلى ٧٧ عضواً سنة ٢٠٠٠ و٨٣ عضواً سنة ٢٠٠٥. ويرأس هؤلاء عدداً من اللجان الهامة، بما في ذلك لجنة الخطة والموازنة، واللجنة الاقتصادية، ولجنة الإسكان والصناعة.

وأخيراً، ينشط رجال الأعمال في مجال تشكيل الرأي العام من خلال وسائل الإعلام التي يملكونها. فالصحيفتان المستقلتان اللتان شرعتا في النشر في السنوات الثلاث الأخيرة ـ صحيفة **نهضة مصر** وصحيفة **المصري اليوم** ـ يمتلكهما رجال أعمال. وثلاث من المحطات التلفزيونية المستقلة الحالية (المحور، ودريم، وOTV) تعود ملكيتها إلى حسن راتب، وأحمد بهجت، ونجيب ساويرس، وكلهم رجال أعمال بارزون ومعروفون.

ولذلك، ليس غريباً قيام المنشآت الكبيرة في البلاد بدعم حكومة الرئيس حسني مبارك بقوة، وليس من المألوف عموماً أن يأخذ رجال الأعمال موقفاً عاماً لصالح دمقرطة النظام المصري. فبدلاً من أن تكون البرجوازية الصاعدة في مصر عاملاً للدمقرطة، أصبحت بالفعل أساساً قوياً لدعم نظام أوتوقراطي.

فلماذا يدعم رجال الأعمال نظاماً أوتوقراطياً كالنظام المصري؟ ربما يمكن العثور على الجواب في السياسات الاقتصادية للرئيس السادات وخَلَفه الرئيس مبارك. إذ نجحت سياساتهما في توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وأفسحت المجال للعودة التدريجية للرأسمالية لتحل محل القطاع العام والاقتصاد المخطط مركزياً على النحو الذي كان عليه في عهد عبد الناصر. وإلى جانب ذلك، فإن منشآت الأعمال الكبيرة قلقة من أن الدمقرطة الحقيقية يمكن أن تأتي بجماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة. وفي هذه الحالة، يمكن أن تنفذ السياسات التي تزعزع استقرار الاقتصاد، من خلال منع المصارف من دفع أو تلقي الفائدة[٣٢]، مثلاً، أو فرض إجراءات

---

(٣٢) بحسب تفسيرات معيّنة لقانون الشريعة الإسلامية، فإن دفع المصارف فوائد هو شكل للرّبا الذي يحظّره الإسلام.

متزمتة من شأنها ابتعاد السائحين عن مصر. وهناك القليل جداً من رجال الأعمال الذين ينضمون إلى الأحزاب أو الحركات السياسية المعارضة. وهؤلاء هم في الغالب ممن يتبعون الولاءات التقليدية لعائلاتهم. وهذه هي حالة حزب الوفد الجديد، وهو حزب ليبرالي يحافظ على زعماء وأفكار حزب الوفد لفترة ما قبل ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢ الذي كان يضم حينذاك الحركة الوطنية من مختلف الطبقات(٣٣).

٤ ـ الخوف من الإسلاميين

دفعَ الخوف من إمكانية فوز الإسلاميين في انتخابات حرة ونزيهة المجموعات الحاكمة في بعض البلدان العربية إلى اتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية تجعل من هذا الفوز الانتخابي أمراً بعيد المنال. ففي الجزائر، قاد فوز الإسلاميين في انتخاب البلديات والمحافظات سنة ١٩٩٠، وكذلك فوزهم في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، إلى إسقاط الجيش الحكومة الجزائرية. وتم حظر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ما بعد. وظلَ نشاط الجبهة محظوراً في الجزائر طوال السنوات الست عشرة التالية، رغم جهود المصالحة الوطنية التي بذلها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. كما أن الحكومة التونسية تحوطت ضد مثل هذه الإمكانية من خلال منع حزب النهضة الذي أحرز المرتبة الثانية في أول انتخابات تشريعية سنة ١٩٨٩ في ظل حكم الرئيس زين الدين بن علي، مع فارق كبير بينه وبين التجمع الدستوري الذي هو حزب الرئيس. وفي الأردن، غيّرت الحكومة النظام الانتخابي المتعدد، الذي مكّنَ جبهة العمل الإسلامي من كسب حوالى ٤٠ بالمئة من مقاعد البرلمان سنة ١٩٩١.

ومحاجة الحكومات هي أن الانتخابات الحرة والنزيهة التي يمكن أن تجلب الإسلاميين إلى السلطة يمكن أن تكون آخر انتخابات حرة. ومن شأن الحكومات أن تزعم أن الإسلاميين عازمون على توظيف العملية الانتخابية الديمقراطية لكسب السلطة، ولكنهم إذا كسبوها، فإنهم لن يسمحوا بالانتخابات مرة أخرى خشية أن يخسروها لصالح الأحزاب العلمانية. فالإسلاميون، في نظر

(٣٣) Moheb Zaki, *Egyptian Business Elite: Their Visions and Investment Behavior* (Cairo: Konrad Adenauer Stiftung and the Arab Center for Development and Future Research, 1999), pp. 231-232.

هذه الحكومات، وكذلك العديد من الحكومات الغربية، هم أعداء للديمقراطية، وينبغي ألاّ يُسمح لهم بإنهاء العملية الديمقراطية[٣٤]. ومع ذلك، فإن محاولة تقليل احتمال فوز الإسلاميين في الانتخاب رافقها فرض قيود كثيرة على الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى فرض قيود على حرية الأحزاب السياسية الأخرى.

ومصر ليست استثناء من هذا النمط؛ فبعد قيام مسلحين تابعين لتنظيم «الجهاد» باغتيال الرئيس السادات في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، أُعيد العمل بقانون حالة الطوارئ الذي كان قد أُوقف العمل به قبل ذلك بشهور قليلة فقط. وجرى احتجاز الألوف من الناس في السنوات التالية (١٩٨١ ـ ١٩٩٧)، التي شهدت مواجهات بين قوى الأمن والمجموعات الإسلامية المسلحة، بسبب الشك في تعاطفهم مع ذلك التنظيم. وسُمح للتنظيم الإسلامي الرئيسي، الإخوان المسلمين، بخوض الانتخابات العامة إضافة إلى انتخابات النقابات المهنية، على أساس أن نظامه الداخلي يلتزم بالطرق السلمية في العمل السياسي. وفي الوقت نفسه، تم الإبقاء على الحظر الرسمي على نشاطات الإخوان الذي فرضه المجلس العسكري لقيادة الثورة سنة ١٩٥٤. ومع ذلك، أبلى مرشحو الإخوان بلاء حسناً في الانتخابات التشريعية سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٧، مستفيدين من تحالفهم مع الأحزاب المعترف بها قانوناً، لتجنب الحظر الرسمي على تنظيمهم.

ومع اغتيال رئيس مجلس الشعب في خريف سنة ١٩٩٠، أتاح تجدد أعمال المقاومة المسلحة ضد الحكومة لهذه الأخيرة ذريعة لكبح نشاط التنظيمات الإسلامية المسلحة، بل نشاط الإخوان المسلمين أيضاً. وتم بسرعة، في مجلس الشعب سنة ١٩٩٣، إصدار قانون لزيادة النصاب الضروري لشرعية الانتخابات في النقابات المهنية، في محاولة لإحباط فوز المجموعات الإسلامية فيها. وجرى تبنّي تعريف واسع للإرهاب، وتعديل قانون العقوبات، لتشديد العقوبات على الأعمال التي تحرض على الإرهاب. كما جرى استبدال المجالس المنتخبة للعديد من النقابات المهنية بمجالس معيَّنة سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٦. ومنذ

---

(٣٤) Mustapha Kamel Al-Sayyid, «The Other Face of the Islamist Movement,» Carnegie Endowment for International Peace (Washington), Working Paper; no. 33 (January 2003), pp. 5-7.

ذلك الحين، تم تأجيل الانتخابات في معظم النقابات المهنية التي يُعتقد أنها «معرَّضة» لفوز الإسلاميين. وجرى اعتقال العديد من زعماء الإخوان المسلمين ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية بعد تعديل قانون العقوبات. وقد وسعت الحكومة من قمعها ليشمل حزباً سياسياً معترفاً به، وهو حزب العمل الاشتراكي، الذي دخلَ في تحالف انتخابي مع الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٧ وتبنى خطاً سياسياً إسلامياً. وإذ استغلت الحكومة فرصة وجود وثيقة حزبية تدعو الشباب إلى الاحتجاج ضد رواية صادرة عن مؤسسة حكومية تنطوي على تجديف بالإسلام، قامت بمصادرة تلك الوثيقة وحظر نشاط الحزب. وقد ألغت المحكمة القرار الحكومي بإغلاق صحيفة **الشعب** (التي تصدر مرتين في الأسبوع) وحظر نشاط حزب العمل الاشتراكي، ولكن الحكومة لم تنفذ حكم المحكمة، متعللة بأسباب قانونية واهية.

إن النجاحات الانتخابية المتكررة للإخوان المسلمين، الذين شرعوا في التنافس في الانتخابات التشريعية العامة بمرشحين مستقلين سنة ١٩٩٥، دفعت الحكومة إلى تصعيد قمعها ضد زعماء الإخوان ومناضليهم؛ ومع ذلك، ارتفع عدد أعضائهم في مجلس الشعب خمس أضعاف في سنة ٢٠٠٥. ويعود جزء من تفسير هذا النجاح الانتخابي للإخوان إلى الإشراف القضائي المباشر على الانتخابات في سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، تمشياً مع قرار المحكمة الدستورية العليا التي فسّرت المادة ٨٨ من الدستور بمعنى وجود قاض واحد في كل موقع انتخابي كوسيلة لضمان حرية الانتخابات. ولكن الحكومة، التي فوجئت بالأداء المتميز للإخوان في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، لم تجد أي وسيلة لمواجهة تزايد تأثيرهم غير اللجوء إلى استعمال قوى الأمن لمنع المواطنين من التصويت في الجولتين الثانية والثالثة في تلك المراكز الانتخابية التي يُعتقد أنها متعاطفة مع الإخوان.

وأخيراً، اقترح الرئيس حسني مبارك إجراء تعديلات على الدستور أواخر سنة ٢٠٠٦ كان هدفها، بين أمور أخرى، إضعاف قدرة الإخوان على الاستمرار كقوة سياسية كبرى. وتضمنت هذه التعديلات منع أي حزب أو نشاط على أساس ديني. كما دعت التعديلات، أيضاً، إلى استبدال الإشراف القضائي المباشر بما يسمى اللجنة العليا للانتخابات، التي يشكلها مجلسا البرلمان الذي يهيّمن عليه الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وقد أصبحت هذه التعديلات

سارية المفعول بعد الاستفتاء الذي جرى تنظيمه بسرعة في آذار/ مارس ٢٠٠٧، وقاطعه معظم أحزاب وحركات المعارضة، ولم ينل دعماً كبيراً من جانب الناخبين[٣٥].

إن الذعر من الإخوان المسلمين، الكامن خلف تلك التعديلات، تأكدَ بعد أسابيع قليلة من المصادقة عليها وبدء سريانها، وذلك عند إجراء الانتخابات الجزئية لمجلس الشورى؛ فما يسمى اللجنة العليا للانتخابات لم تقم بدورها الإشرافي، بل إن الإخوان المسلمين تعرضوا لمختلف أشكال المضايقة، بما في ذلك الاعتقال. وكنتيجة لذلك، فشلوا في الفوز ولو بمقعد واحد في الانتخابات الجزئية لمجلس الشورى في ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧[٣٦].

كما قاد الخوف من الإسلاميين إلى قيام الحكومة بتعليق الانتخابات في العديد من النقابات المهنية منذ سنة ١٩٩٢، خشية سيطرة الإسلاميين عليها، وإلى اعتقال الألوف من الإخوان المسلمين والإسلاميين الآخرين، الذين جرت محاكمة الكثير منهم، خلال تلك السنوات، فضلاً على شن الهجمات ضد النقابات الإسلامية في وسائل الإعلام الرسمية[٣٧].

ولسوء الحظ، فإن الخوف من هيمنة الإسلاميين السياسية دفعَ الكثير من المثقفين العلمانيين ورجال الأعمال إلى الاستحسان الضمني لتلك الإجراءات القمعية. ومع ذلك، نرى أن التقدم نحو الديمقراطية في مصر غير ممكن بدون العثور على مكان شرعي للإسلاميين، الذين يتمتعون بتأييد واسع، ضمن بيئة سياسية متفتحة.

(٣٥) تبيّن البيانات الرسمية أن ٢٤ بالمئة من الناخبين المسجّلين شاركوا في الاستفتاء، مع تأييد ٨٥ بالمئة منهم للتعديلات. وقدّرت منظمات حقوق الإنسان أن معدّل المشاركة ربما لم يتجاوز ٢ ـ ٣ بالمئة من الناخبين المسجّلين، انظر: Nathan J. Brown, Michele Dunne and Amr Hamzawy, «Egypt's Constitutional Amendments,» Carnegie Endowment for International Peace (Washington, DC) (March 2007).

(٣٦) **الأهرام**، ١٣/ ٦/ ٢٠٠٧؛ Jeffrey T. Kenney, *Muslim Rebels: Kharijites and the Politics of Extremism in Egypt* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2006), and Carrie Rosefsky Wickham, *Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt* (New York: Columbia University Press, 2002).

(٣٧) للتفاصيل، انظر: عمر عبد العزيز، «نقابات مصر تلجأ إلى الأمم المتحدة لحمايتها من الحراسة،» **المصري اليوم**، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٧؛ عبد الله كمال، «منتدى لإثارة الفوضى: كيف يمكن أن تكون جماعة الإخوان المسلمين منظمة محظورة بينما تنتشر مهمتها وتخطّط بحرية وعلانية،» **روز اليوسف**، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٨، و Al-Sayyid, «The Other Face of the Islamist Movement».

٥ ـ تواطؤ القوى الأجنبية مع النظام الأوتوقراطي

تشير بعض الدراسات عن الديمقرطة إلى أهمية المتغيرات الخارجية في عملية الانتقال من الاستبداد، سواء أكان ذلك عبر الانتشار أم تأثيرات التقليد والمحاكاة أم تسارع كرة الثلج. وبحسب هذه الدراسات، فإن الديمقراطية تأتي على شكل موجات، كما وردَ ذلك لدى هانتنغتون[٣٨]. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي يدعم، كما يبدو، استمرار النظم الأوتوقراطية في الوطن العربي، رغم الخطاب الغربي المؤيد للإصلاح الديمقراطي. وكما هو شأن الطبقات الحاكمة، فإن خوف القوى الأجنبية من فوز الإسلاميين في الانتخابات يقلل من الحماسة للإصلاح الديمقراطي، وبخاصة بعد الأداء المتميز للإسلاميين في الانتخابات في بلدان متباعدة كفلسطين والمغرب والبحرين، إذا اكتفينا بذكر بعضٍ منها فقط.

فالولايات المتحدة، مثلاً، إذ تتغاضى عن تدهور سجل الحكومة المصرية في حقل حقوق الإنسان[٣٩]، فإنها تستمر في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى مصر، وبالتشاور معها بشأن القضية الفلسطينية وأزمات الشرق الأوسط الأخرى[٤٠]. إن الاهتمام الطاغي للدول الغربية لا يخص قضايا الديمقراطية في المنطقة، بل كيفية خدمة مصالحها في المنطقة بأفضل صورة، وهي المصالح التي تشمل النفط وإسرائيل.

كانت هناك مناسبات ساعدت فيها البيئة الخارجية على دفع عملية الدمقرطة، ليس من خلال ممارسة الضغط على الحكومة الاستبدادية فقط، بل أيضاً من خلال دعم مجموعات المعارضة التي تناضل لإنهاء النظم الاستبدادية. وهكذا، تمتعت مجموعات المعارضة في اليونان وكوريا والفليبين وعدد من دول أمريكا اللاتينية بالتعاطف والتضامن من الرأي العام في البلدان الغربية والمجموعات السياسية الدولية حينما حكمتها مجالس عسكرية أو نظم مستبدة. وفي المقابل، فإن مجموعات المعارضة في البلدان العربية كان ينقصها هذا

---

(٣٨) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, Oklahoma: Oklahoma University Press, 1991), pp. 85-105, and Kathleen C. Schwartzman, «Globalization and Democracy,» *Annual Review of Sociology*, vol. 24 (1998), pp. 159-181.

(٣٩) Thomas Carothers and Marina Ottaway, *Uncharted Journey; Promoting Democracy in the Middle East* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005).

(٤٠) المصدر نفسه.

النوع من الدعم من المجموعات الغربية غير الحكومية أو الرأي العام الدولي. فمن ناحية، فإن الكثير من هذه المجموعات، وبخاصة الأحزاب الوطنية والماركسية والإسلامية، تشك في الدعم الأجنبي الذي تنظر إليه لا باعتباره من أعمال البر بالآخرين، بل كشيء يخفي الدوافع الإمبريالية تجاه البلدان العربية. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومات العربية جاهزة دائماً لانتهاز أي إعلان عن التعاطف الخارجي للزعم أن مجموعات المعارضة أصبحت عميلة للقوى الأجنبية. وفي حالة مصر، فإن الأحزاب السياسية ممنوعة ليس من تلقّي الدعم الأجنبي فقط، بل لا يُسمح لها أيضاً بأن تكون فرعاً لحركة ما دولية. فمنظمات المجتمع المدني ينبغي أن تحصل على موافقة الحكومة لتلقّي أي تمويل خارجي[٤١]. وأي تعليق سلبي تبديه حكومة أجنبية أو منظمة دولية لحقوق الإنسان يشجبه على الفور المسؤولون الرسميون في الحكومة المصرية باعتباره تدخلاً فظاً في شؤون البلاد الداخلية وانتهاكاً لسيادتها.

لقد كان انتقاد القوى الخارجية للحكومة المصرية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان أو افتقاد التطور الديمقراطي الحقيقي في مصر (مثل التدخل الواسع في عملية الانتخابات) انتقاداً ليناً من حيث طابعه، بحيث إن الحكومة المصرية اعتادت على التعايش معه.

ومن النادر أن يكون لمثل هذا الانتقاد أي تأثير في العلاقات الرسمية بين الحكومة المصرية والحكومات الغربية؛ فالمساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية لمصر واصلت تدفقها من البلدان الغربية، مع العلم بأن المساعدات الاقتصادية الخارجية (أي مساعدات التنمية الرسمية) هبطت من متوسط سنوي قدره ٣,٢ مليارات دولار خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩ إلى ٩٢٦ مليون دولار في سنة ٢٠٠٥، بينما هبطت المساعدة الاقتصادية الأمريكية من ٠,٨ مليار دولار في سنة ١٩٩٨ إلى ٣٤٨ مليون دولار في سنة ٢٠٠٥. ولم يكن هذا

(٤١) لقد جرت محاكمة سعد الدين إبراهيم، رئيس مركز ابن خلدون للأبحاث، في أيار/مايو ٢٠٠١ بتهمة تلقّي مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي بدون موافقة الحكومة المصرية، لتشجيع تسجيل الناخبات. كما جرت إدانة «منظمة حقوق الإنسان المصرية»، في الصحافة المصرية الموالية للنظام، لتسلمها منحة من البرلمان البريطاني، بدعوى كتابة تقرير عن وضع الأقباط في مصر، علماً بأن الغرض من المنحة كان مساعدة المعوَّقين. ومؤخراً، تعرّضَ الإخوان المسلمون لإدانة الصحافة المصرية الموالية للنظام لأن ممثليهم في مجلس الشعب، سويةً مع الأعضاء الآخرين من البرلمان المصري، قابلوا برلمانيين أمريكيين في السفارة الأمريكية في القاهرة، مع العلم بأن دعوة أولئك الممثلين تمّ تسليمها لهم من قبل رئيس مجلس الشعب المصري نفسه.

لممارسة الضغط على الحكومة المصرية لحملها على اتخاذ خطوات ديمقراطية جدية. على العكس، فهي تمثل توجهاً جديداً في سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية لدفع مصر بالتدريج نحو الاعتماد على التجارة أكثر ممّا على المساعدات كوسيلة لدعم اقتصادها، الذي كان يتحسن في السنوات الأخيرة[٤٢]. والأهم هو أن المساعدات العسكرية السنوية الأمريكية، التي لها أهمية سياسية كبيرة كمؤشر على العلاقات الاستراتيجية الوثيقة بين البلد المانح والبلد المتلقي، واصلت تدفقها إلى مصر بالمعدل نفسه (١,٣ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٦) بدون أن تتأثر بتفاقم العلاقات بين الحكومة المصرية والأحزاب السياسية للمعارضة ومنظمات المجتمع المدني.

وأخيراً، فإن الزيارات المتكررة على المستوى الرسمي العالي بين البلدين في العديد من السنوات الماضية ربما كانت متقطعة كنتيجة للأحداث السياسية المحددة في مصر (مثل سجن أيمن نور، زعيم حزب الغد والمرشح الرئاسي السابق، سنة ٢٠٠٥)، أو للتصريحات غير المرحب بها للمسؤولين الأمريكيين الكبار حول التطورات السياسية في مصر. ومع ذلك، فأي توترات في العلاقات السياسية بين البلدين، التي ربما نجمت عن مثل هذه الأحداث، كانت لها أهمية ثانوية ومؤقتة، ولم تؤدِ في النهاية إلى أي تغير هام في سلوك الحكومة المصرية السياسي. فزيارات المسؤولين من المستوى الرفيع بين البلدين استؤنفت في سنة ٢٠٠٧.

ملاحظات ختامية

باستعمال مؤشر نظام الحكم العالمي لقياس التقدم في التمثيل السياسي في السنوات الأربعين الأخيرة، يستنتج البدوي والمقدسي وميلانت أن الوطن العربي تخلفَ عن بقية العالم من ناحية التطور الديمقراطي. فثمة عجز ديمقراطي عربي متواصل رغم النمو الملحوظ في دخل الفرد في المنطقة والتحسن الملموس في مستويات الصحة والتعليم، في المتوسط. وعليه،

---

(٤٢) يرتبط ذلك الهبوط، أيضاً، بمراجعة المساعدة الأمريكية الخارجية من قبل الكونغرس الأمريكي، الذي أعادَ تخصيص المساعدات الخارجية بعيداً عن بلدان معيّنة في الشرق الأوسط، مثل إسرائيل ومصر، لصالح بلدان أخرى، في أفريقيا والاتحاد السوفياتي السابق إجمالاً، وهي بلدان في حاجة ملحّة إلى المساعدة، في نظر الكونغرس الأمريكي. ويمكن الحصول على البيانات في: *World Development Indicators* *(CD ROM)* (Washington, DC: World Bank, 2007).

يستنتج هؤلاء الكُتّاب أن الفرضية الأساسية للتحديث لا تفسر النقص الكبير في التقدم الديمقراطي في الوطن العربي. وبدلاً من ذلك، يقترحون نموذجاً موسعاً يتضمن العوامل التاريخية، والدينية، والاجتماعية، والعوامل العربية على وجه التحديد، لتفسير هذه الظاهرة. ويبين نموذجهم أن الثروة النفطية وصراعات المنطقة هما المتغيرات الكبرى التي تفسر تواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي.

وبالبناء على هذه النتائج، يفحص هذا الفصل بعناية أكثر العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٥، ويكشف فحص الإجراءات الاقتصادية والسياسية في مصر خلال تلك الفترة أن اللبرلة الاقتصادية استدامت، وبخاصة منذ سنة ١٩٦٨، في حين كانت اللبرلة السياسية تتقلب ضمن اتجاه صاعد، ولكنه متواضع.

ويبين تحليلنا التجريبي أن النموذج الأساسي للتحديث لا يفسر تواصل عجز ديمقراطي معيّن في حالة مصر، بينما كان أداء نموذج **EMM** الموسع (الذي يتضمن النفط، والحروب الإقليمية، ونظام الحكم في دول الجوار) أفضل. وبحسب هذا النموذج، كانت الصراعات الإقليمية (الصراع العربي ـ الإسرائيلي) عائقاً حقيقياً أمام التحول الديمقراطي في مصر. والغريب أن صادرات الطاقة لم يكن لها، كما يبدو، أثر كبير في نظام الحكم في مصر، مع أن الثروة النفطية للمنطقة ربما كان لها تأثير سلبي غير مباشر. وإذ نذهب إلى أبعد من النفط وصراعات المنطقة، نُدخل ثلاثة متغيرات إضافية (هجرة العمل، والمساعدات الخارجية، والتحضر). وبينما كانت تأثيرات المساعدات الخارجية والتحضر غير معنوية، فإن تأثيرات هجرة العمل (المقيَسة بتحويلات العاملين) ثبت أنها معنوية. وهذا يدعم أطروحة هِرشمان عن الانسحاب مقابل المواجهة.

كما نعتقد أيضاً أن إهدار تصنيع مصر بقوة منذ أواخر السبعينيات يقدم تفسيراً إضافياً للدمقرطة المعوَّقة في البلاد خلال الفترة محل الدرس. وهذا يختلف عن حالة كوريا الجنوبية التي كانت ظروفها الابتدائية مشابهة لظروف مصر، ولكنها نجحت في اجتياز التصنيع العميق والواسع الذي صحبته عملية دمقرطة في مرحلة تالية. وبينما تغيرَ هيكل الاقتصاد في كوريا الجنوبية باتجاه تكوين مقدار أكبر من الأصول الكثيفة رأس المال، فإن حالة مصر تميزت بأن الزيادة في دخل الفرد ارتبطت بتكوين مقدار أقل من الأصول الكثيفة رأس

المال، ومقدار أكبر من الأصول الكثيفة الموارد والخدمات. كما أوجد إهدار التصنيع في مصر ميلاً إلى تركيز التشغيل في قطاعات الخدمات، حيث تتدنى الإنتاجية ويكثر العمل غير المنظَّم إجمالاً.

إلى أي حد يمكن تعميم استنتاجات هذا الفصل؟ وبمَ تُطلع حالةُ مصر القارئ عن شروط الانتقال الديمقراطي في بلدان الجنوب؟ إن لبعض الاستنتاجات صلة وثيقة بالأدبيات المتداولة عن الدمقرطة في بلدان الجنوب والدول الاشتراكية السابقة، بينما لبعضها الآخر صلة بدراسة التغير السياسي في البلدان العربية.

وكاختبار لفرضية التحديث، تثبت حالة مصر أن المستويات الأعلى لدخل الفرد، ومستويات المعيشة بشكل أعم، لا تتماشى بالضرورة مع عملية الدمقرطة. ومع ذلك، إذا فهمنا التنمية كعملية تحول هيكلي للاقتصاد، فإن إنجاز مصر ليس جيداً. وبحسب هذا المنظور، فإن اللبرلة السياسية القليلة التي حدثت في البلاد يمكن أن تؤخذ لدعم المحاجة القائلة إن المستوى العالي من التنمية يرتبط مع الديمقراطية في الغالب. وهذه هي، في الواقع، حالة العديد من البلدان المتطورة حديثاً: فالتقدم على مسار التنمية الاقتصادية سبقَ الانتقال إلى نظم أكثر ديمقراطية في بلدان شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان. ولأن مصر لم تصبح حتى دولة مصَّنعة حديثاً، فربما ليس مستغرباً أنها لم تنتقل بسرعة على مسار الدمقرطة. ومن ناحية أخرى، فإن الهند، التي هي أحد أكبر البلدان في العالم، كانت بلداً ديمقراطياً منذ استقلالها، قبل أن تظهر كقوة صناعية كبرى. وهناك بلدان نامية فقيرة كثيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتمتع بنظم سياسية ليبرالية. ولكن ليس معروفاً ما إذا كانت الديمقراطية في هذه البلدان يمكن أن تتعزز قبل أن تصل إلى مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية.

إن علاقات المصلحة المتبادلة بين مجموعات رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين هامة تماماً بالنسبة إلى فهم أسباب التقدم البطيء نحو الديمقراطية في العديد من البلدان العربية. وفي الواقع، فإن بناء العلاقات الوثيقة مع مسؤولي الدولة هو أمر هام كوسيلة لمراكمة الثروات والمحافظة عليها. فهذه المجموعات هي جزء من النخبة السياسية في العديد من البلدان العربية. وفي بعض هذه البلدان، كالعربية السعودية مثلاً، يمتلك أعضاء من النخبة الحاكمة مصالح أعمال قوية، بحيث بات بعضهم من أغنى الناس في العالم. وفي بلدان

أخرى، كمصر، ينشط أقارب الشخصيات الكبرى من النخبة الحاكمة في حقل الأعمال. وفي ظل هذه الظروف، لا يُحتمل أن تضغط مجموعات المنظِّمين من أجل الديمقراطية. فلماذا ينبغي لهم تغيير نظام سياسي ليسوا هم من كبار المستفيدين منه فقط، بل هم ممثلوه البارزون أيضاً؟

وليس من شك في أن الخوف من الإسلاميين يَرد كسبب للامتناع عن الضغط من أجل اللبرلة السياسية ليس في مصر فقط، بل في البلدان العربية الأخرى. وهذا هو قطعاً سبب تضييق المجال السياسي أمام معظم الأحزاب الدينية في تونس، واستمرار مضايقة الإسلاميين في المغرب، والتلاعب بالقانون الانتخابي في الأردن. فالإسلاميون برزوا كأكبر مجموعة معارضة في جميع هذه البلدان. وإن الخوف من آثار وتداعيات قوتهم المتزايدة لا يقتصر على أعضاء النخبة الحاكمة، سواء أكان هذا مبرراً أم لا، بل يتجاوز هذه النخبة ليشمل الآخرين من الأقليات الأخرى غير المسلمين، وأقساماً واسعة من الطبقة الوسطى المتعلمة ومجموعات الأعمال.

وأخيراً، فإن الخوف من الإسلاميين يخدم أيضاً لكشف التعهد الأجوف بالديمقراطية من قبل بلدان مجموعة الـ ٨ التي أعلنت، في مؤتمر قادتها سنة ٢٠٠٤ في ولاية جورجيا الأمريكية، دعمها للإصلاح السياسي في ما أسمته «الشرق الأوسط الكبير». إن الانتصارات الانتخابية للإسلاميين في مصر سنة ٢٠٠٥، وفلسطين سنة ٢٠٠٦، وضعت حكومات مجموعة الـ ٨ بقوة خلف زعماء النظم الأوتوقراطية في مصر وتونس وأماكن أخرى من الوطن العربي والعالم الإسلامي، رغم السجل غير المشرف لهؤلاء الزعماء في مجال حقوق الإنسان. وبهذا الدعم الضمني أو غير المباشر للزعماء العرب الأوتوقراطيين، تكون حكومات مجموعة الـ ٨ قد فقدت كل مصداقية كحكومات تدافع عن الديمقراطية. فهذا الدعم شجّعَ هؤلاء الزعماء، وساهم في تقليص آفاق التحول الحقيقي لنظم أكثر ديمقراطية في الوطن العربي.

وفي نهاية التحليل، بالنسبة إلى المستقبل المنظور، فإن تلك الاحتمالات تعتمد إلى حد بعيد على قدرة المدافعين عن الديمقراطية على تعبئة الدعم الجماهيري الذي سيتيح لهم، من خلال الإجراءات الدستورية، الضغط على النخبة الحاكمة للتحرك باتجاه دولة ديمقراطية حقيقية.

ملحق

المؤشرات المعدّلة للديمقراطية في مصر

غالباً ما تم استعمال مؤشر نظام الحكم في تحليل السلاسل الزمنية للسلوك السياسي، من أجل وضع مقياس لتحديد ديمقراطية و/أو أوتوقراطية نظام ما. إن مؤشر نظام الحكم العالمي يقيس الفرق بين مؤشرين فرعيين: ديمقراطي وأوتوقراطي (DEMOC and AUTOC). وحينما تُقاس قيمَ هذين المؤشرين بصورة ترتيبية، فإنها تتراوح من ـ ١٠ للحكم الأوتوقراطي المطلق إلى + ١٠ للديمقراطية الكاملة (بمعزل عن درجات التقييم النمطية ـ ٦٦، ـ ٧٧ و ـ ٨٨، التي تمثل حالات من المواضع الوسيطة أو الانتقالية (interregnums)).

ومن المهم ملاحظة أن القيم السنوية للحكم تصف النظام السياسي القائم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة المعنية. ومثلما تؤكد وثائق مؤشر نظام الحكم، فمن المهم دائماً، بالنسبة إلى من يستعمل هذه البيانات، النظر في ما إذا كان من الملائم أكثر استعمال **المقاييس الترتيبية السنوية** (أي ديمقراطي، أو أوتوقراطي، أو نظام الحكم) أو استبدال تلك القيم الترتيبية بـ **قيم وصفية** (categorical) أو إبراز الأوضاع التي يكون عليها نظام ما (كالقول: نظم حكم أوتوقراطية، أو نظم حكم ديمقراطية أو نظم حكم انتقالية).

وفي حالة مصر، نمتلك الدرجات التالية لمؤشر نظام الحكم:

ديمقراطي DEMOC = ٠ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣

أوتوقراطي AUTOC = ٧ للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ و

= ٦ للفترة ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٣

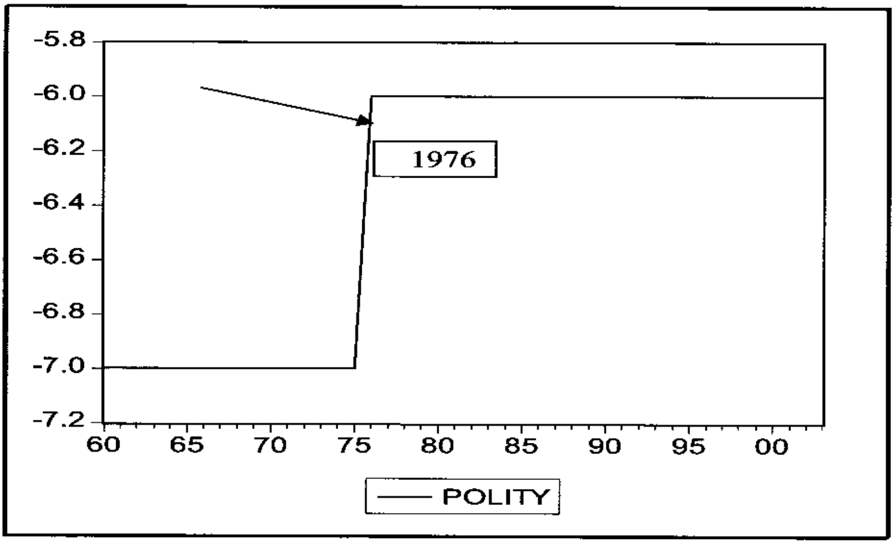
ونظام الحكم POLITY = ـ ٧ للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ و

= ـ ٦ للفترة ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٣

وهذا يعطي مساراً متدرجاً لمؤشر نظام الحكم يشبه درجات السلّم (step function-shaped trajectory) (انظر الشكل A1):

الشكل الرقم (٩ ـ ٢)
مؤشر نظام الحكم لمصر، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣

(A1)



ويثير هذا المسار لمؤشر نظام الحكم مشكلتين: **الأولى** واقعية: فحينما نقارنه باستعراضنا للبرلة السياسية أعلاه، نجده يهمل التغيرات في نظام الحكم/الدمقرطة في مصر داخل كل من الفترتين الفرعيتين (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ و١٩٧٦ ـ ٢٠٠٣). والمشكلة **الثانية** اقتصادية قياسية: فحينما لا يكون لدينا أي قيمة سوى ـ ٧ أو ـ ٦ خلال فترة التحليل، فإن إمكانية تغير (Variability) المتغير التابع (كما تعبِّر عنه قيمة مؤشر نظام الحكم) خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣ متدنية جداً. والتقدير القياسي لنموذج التحديث يصبح صعباً جداً في هذه الحالة، بل قد يكون عبارة عن ممارسة عبثية.

ولمعالجة هاتين المشكلتين، استعملنا الرأي المتنور (القائم على مناقشتنا المفصلة لمسار اللبرلة السياسية أعلاه، وبيانات (Events Count Data) بالنسبة إلى مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣) لتعديل درجة نظام الحكم على طول المدى نفسه (أي من ـ ١٠ إلى + ١٠). والنتيجة كانت درجة معدَّلة لنظام الحكم، وقمنا، بعد ذلك، باشتقاق درجة مسوّاة بوصفها متغيرنا التابع للانحدار، باستعمال التحويل الخطي.

«moddem» = («modpolity» + 10)/20.

حيث ٢٠ هي الفرق بين أحسن وأسوأ درجة حكم [١٠ ـ (ـ ١٠)]. وكما في حالة «dem»، تتراوح هذه الدرجة من ٠ للحكم الأوتوقراطي المطلق إلى ١ للديمقراطية الكاملة.

وكمؤشر بديل آخر للديمقراطية، استعملنا مؤشر الحقوق السياسية التابع لدار الحرية، «FHpolrights»، المتوافر بدءاً من سنة ١٩٧٢ فقط. ولكن ينبغي ملاحظة أن «مؤشر نظام الحكم»، كما تم اشتقاقه، هو مقياس موضوعي، في حين إن «FHpolrights» ليس كذلك. إذ إن «FHpolrights» يعمل على طول مقياس ترتيبي يتراوح من ٧ (لأسوأ حالة/ وضع) إلى ١ (لأحسن حالة/ وضع). ولتحويله إلى مقياس مسَوّى قابل للمقارنة بـ «moddem»، استعملنا التحويل الخطي:

«fhplrtsdem» = («FHpolrights» -7)/(-6).

حيث ـ ٦ هي الفرق بين أحسن وأسوأ درجة لـ FHpolrights (= ١ ـ ٧). وكما في حالة «dem» و«moddem»، فإن «fhplrtsdem» يتراوح من ٠ (لأسوأ وضع) إلى ١ (لأحسن وضع).

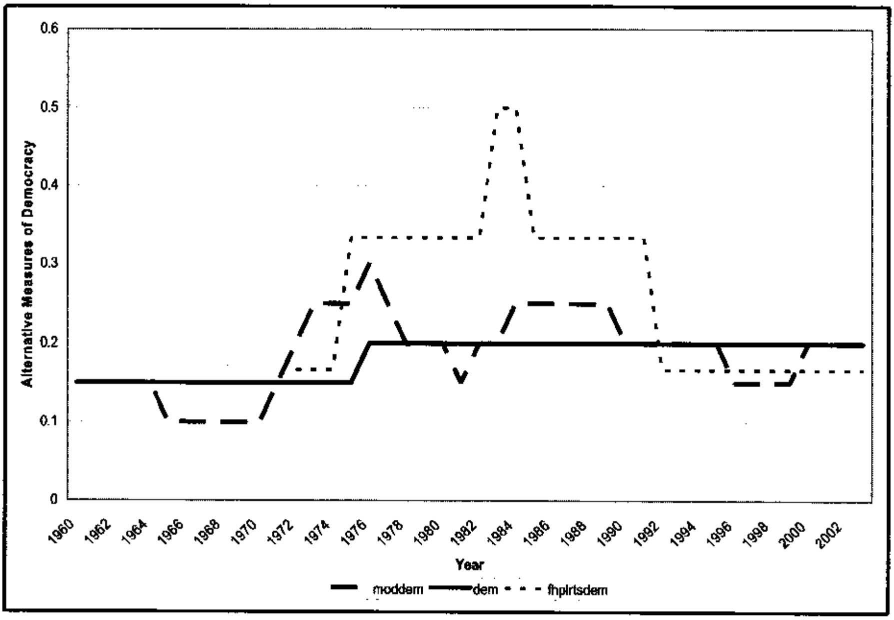
ويبين الشكل A2 ثلاثة مؤشرات بديلة للديمقراطية: «dem» و«moddem» و«fhplrtsdem». فهو يبين بشكل واضح أن المؤشرين «moddem» و«fhplrtsdem» يبديان إمكانية تغير أكبر، مقارنة بمؤشر الديمقراطية الأصلي «dem»، وهي الصفة المرغوب فيها من الزاوية القياسية.

وعلاوة على ذلك، نرى أن هذه المؤشرات تعكس، على نحو أفضل، التغيرات/ التطورات في نظام الحكم في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣، كما سبقت المناقشة أعلاه. ودينامية نظام الحكم في مصر، التي تتجلى في نمط شكل A2، مهمة إلى حد ما.

فخلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣ ككل، ربما كانت مصر تجرب اتجاهاً متواضعاً نحو زيادة الدمقرطة. ولكن في إطار هذه الفترة، كان هناك نمط دوري واضح وقوي يشبه حركة رقاص الساعة؛ إذ لم يتسنَ في التسعينيات والألفية الجديدة المحافظة على جميع المكاسب الديمقراطية التي تحققت في السبعينيات والثمانينيات.

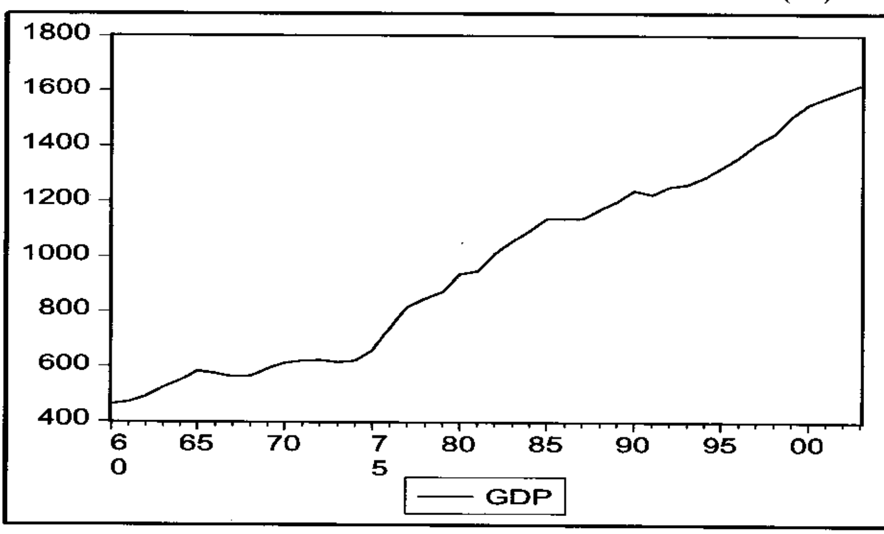
الشكل الرقم (٩ ـ ٣)
المقاييس البديلة للديمقراطية في مصر، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣

(A2)



الشكل الرقم (٩ ـ ٤)
متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣

(A3)



الجدول الرقم (٩ ـ ٣)
المقاييس البديلة للديمقراطية في مصر(*)

(A1)

Polity Year	FH Year	FHpolrights	polity	modpolity	moddem, based on Events Count	dem	fhplrtsdem
1960			-7	-7	0.15	0.15	
1961			-7	-7	0.15	0.15	
1962			-7	-7	0.15	0.15	
1963			-7	-7	0.15	0.15	
1964			-7	-7	0.15	0.15	
1965			-7	-8	0.1	0.15	
1966			-7	-8	0.1	0.15	
1967			-7	-8	0.1	0.15	
1968			-7	-8	0.1	0.15	
1969			-7	-8	0.1	0.15	
1970			-7	-8	0.1	0.15	
1971			-7	-7	0.15	0.15	
1972	1972	6	-7	-6	0.2	0.15	0.166667
1973	1973	6	-7	-5	0.25	0.15	0.166667
1974	1974	6	-7	-5	0.25	0.15	0.166667
1975	1975	5	-7	-5	0.25	0.15	0.333333
1976	1976	5	-6	-4	0.3	0.2	0.333333
1977	1977	5	-6	-5	0.25	0.2	0.333333
1978	1978	5	-6	-6	0.2	0.2	0.333333
1979	1979	5	-6	-6	0.2	0.2	0.333333
1980	1980	5	-6	-6	0.2	0.2	0.333333
1981	1981-1982	5	-6	-7	0.15	0.2	0.333333
1982	1982-1983	5	-6	-6	0.2	0.2	0.333333
1983	1983-1984	4	-6	-6	0.2	0.2	0.5
1984	1984-1985	4	-6	-5	0.25	0.2	0.5
1985	1985-1986	5	-6	-5	0.25	0.2	0.333333
1986	1986-1987	5	-6	-5	0.25	0.2	0.333333
	1987-						

يتبـــع

تابــع

1987	1988	5	-6	-5	0.25	0.2	0.333333
1988	1988- 1989	5	-6	-5	0.25	0.2	0.333333
1989	1990	5	-6	-5	0.25	0.2	0.333333
1990	1991	5	-6	-6	0.2	0.2	0.333333
1991	1992	5	-6	-6	0.2	0.2	0.333333
1992	1993	6	-6	-6	0.2	0.2	0.166667
1993	1994	6	-6	-6	0.2	0.2	0.166667
1994	1995	6	-6	-6	0.2	0.2	0.166667
1995	1996	6	-6	-6	0.2	0.2	0.166667
1996	1997	6	-6	-7	0.15	0.2	0.166667
1997	1998	6	-6	-7	0.15	0.2	0.166667
1998	1999	6	-6	-7	0.15	0.2	0.166667
1999	2000	6	-6	-7	0.15	0.2	0.166667
2000	2001	6	-6	-6	0.2	0.2	0.166667
2001	2002	6	-6	-6	0.2	0.2	0.166667
2002	2003	6	-6	-6	0.2	0.2	0.166667
2003	2004	6	-6	-6	0.2	0.2	0.166667

(*) يرد تعريف كل المفاهيم الواردة في **الصف الأول** من هذا الجدول في الصفحتين الأولى والثانية من هذا الملحق، وفي بداية القسم الثالث من هذا الفصل.

المصدر: Freedom House, < http://www.freedomhouse.com >, and Polity IV dataset.

الفصل العاشر

السودان: الإرث الاستعماري، والاستقطاب الاجتماعي، والعجز الديمقراطي

علي عبد القادر علي(*)

عطا البطحاني(**)

في مقابلة، بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٤٧، مع صحيفة **مانشستر غارديان**، ذُكر أن إسماعيل الأزهري، رئيس وزراء السودان، قد قال: «إذا كان السودان سيصبح مملكة، فهو سيكون ملكها؛ وإذا كان سيصبح دولة جمهورية، فهو سيكون رئيسها؛ وإذا كان سيدخل في اتحاد مع مصر، فهو سيكون رئيس وزرائها».

خلفية تاريخية

عند دراسة الاتجاهات الديمقراطية في العالم، ثمة اتفاق عام الآن على ضرورة التمييز بين «مجرد» الديمقراطية الانتخابية وشكل حقيقي أكثر لـ «الديمقراطية الليبرالية». وبحسب دايَموند[1]، «فإن السلطة والتفويض يكونان في أيدي المسؤولين المنتخبين الذين يخضع الجيش والشرطة لهم. وإن حكم القانون تدعمه السلطة المستقلة والمهيبة للقضاء. وكنتيجة لذلك، يتمتع

(*) نائب المدير العام، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

(**) أستاذ مشارك في العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية، جامعة الخرطوم.

(١) Larry Diamond, «Developing Democracy in Africa: African and International Imperatives,» Democracy (2007), p. 2, <http://www.democracy.stanford.edu>.

المواطنون بالمساواة السياسية والقانونية، ويخضع المسؤولون أنفسهم لحكم القانون، وتُحترم حريات الفرد والجماعات. كما تتمتع الصحافة ووسائل الإعلام الالكترونية بحرية الكتابة والتعليق وكشف الأعمال الخاطئة. وتتمتع الأقليات بحقوقها الثقافية والدينية والفكرية بدون خوف من تجريمها بسبب ذلك. والسلطة التنفيذية مقيَّدة بمؤسسات الدولة الأخرى. ويعاقب القانون على الفساد الذي تحد منه الوسائل المستقلة والفعالة للمراقبة والتطبيق».

وقد خضعت جميع هذه الجوانب من «الديمقراطية الليبرالية» للقياس الذي تقوم به منظمات وفرق بحث متخصصة. إن المقياس الذي اختاره البدوي والمقدسي وميلانت[٢] هو مؤشر نظام الحكم (Polity IV). وهذا المقياس، الذي يتراوح من ـ ٠ (أقصى حكم أوتوقراطي) إلى ١٠ (الديمقراطية المتقدمة)، يستعمله البدوي والمقدسي وميلانت (الذين سنشير إليهم بـ (EMM)) بوصفه المتغير التابع في نموذج قياسي اقتصادي مصمَّم لتفسير عجز ديمقراطي مشاهَد في البلدان العربية. ويتضمن نموذجهم الكامل متغيرات الحداثة، والجغرافيا، والتاريخ، والدين، والتماسك الاجتماعي، والمتغيرات العربية ـ الخاصة. ويتجلى العجز الديمقراطي العربي كمُعامل سالب كبير وهام إحصائياً للمتغير الدمية «عربي»[٣].

إن فرضية لبسيت، التي تذهب إلى أن مختلف مقاييس مستوى المعيشة تميل إلى تحقيق زيادة متدرجة في الديمقراطية، كما أكدتها دراسة بارو[٤] التي شملت بلداناً متعددة على أساس أنها تمتلك صفة الانتظام والتكرار التجريبي القوي، فشلت، كما يُعتقد، في تفسير عجز ديمقراطي معيّن في الوطن العربي. وأكّد EMM، في مقالتهم التكنيكية[٥]، «أن لبنان كان الاستثناء المنسجم الوحيد للأوتوقراطية العربية الشاملة. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك فترة قصيرة

---

(٢) Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, «Explaining the Democracy Deficit in the Arab World,» *Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5 (February 2007), and Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Garry Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World,» (Unpublished Manuscript) (2006).

(٣) كان البدوي والمقدسي وميلانت قادرين على التوصّل إلى نتائجهم من حيث الجوهر باستعمال مقاييس الديمقراطية: الحقوق السياسية والحريات المدنية، المطوَّرة من قبل مؤسسة دار الحرية. ولذلك، تبدو نتائجهم متينة أمام مزيج من المؤشرات الديمقراطية، إضافة إلى مجموعة من الاختبارات القياسية الاقتصادية.

(٤) Robert J. Barro, *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study* (London: MIT Press, 1998).

(٥) Elbadawi, Makdisi and Milante, Ibid.

من الحكم الديمقراطي جربتها بلدان عربية فقيرة وعادية خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ وكانت في السودان والصومال». ومن المسلّم به أن فشل هذين البلدين الفقيرين في المحافظة على الديمقراطية يبدو أمراً منسجماً مع توقعات نظرية لبسيت؛ فوفقاً لبارو[٦]، «فإن الديمقراطيات التي تظهر بدون تنمية اقتصادية مسبقة لا تميل إلى الاستمرار ـ ربما لأنها مفروضة من قبل القوى الاستعمارية الخارجية أو المنظمات الدولية».

هذا الفصل هو دراسة لحالة السودان، الذي هو أكبر بلد عربي من حيث المساحة (مليونان ونصف مليون كم^{2}). وقد نال استقلاله في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦. وكان قبل ذلك، وبالتحديد خلال الفترة ١٨٨٩ ـ ١٩٥٥، مستعمرة تحت حكم ثنائي (Condominium Rule)، غير تقليدي، حكم بريطانيا ومصر كقوتين استعماريتين، مع أن الدولة الاستعمارية الفعلية كانت بريطانيا. وهذه التجربة الاستعمارية الأخيرة، كما يبدو، سبقتها الفترة السابقة التي رزحَ البلد فيها تحت الحكم التركي (١٨٢٤ ـ ١٨٨٥)، الذي انتهى سنة ١٨٨٥ بفعل حركة المقاومة الوطنية التي أضرمت حربها خلال الفترة ١٨٨١ ـ ١٨٨٥. وبعد اندحار قوة الاحتلال التركية، أقامت حركة المقاومة، أخيراً، نظاماً وطنياً استمر حتى عودة الاستعمار من جديد سنة ١٨٨٩. وكان زعيم حركة المقاومة محمد أحمد المهدي، الذي سُمّي النظامُ باسمه (نظام المهدية) وحكمَ البلاد حتى سنة ١٨٩٨. وبمعنى ما حقيقي جداً، فإن طبيعة الحكم الثنائي شكّلت التاريخ الديمقراطي للسودان بعد استقلاله.

وعند نيل الاستقلال سنة ١٩٥٦، كان عدد سكان البلاد حوالى ١٠,٣ ملايين نسمة. وكانوا موزعين بين أقاليم البلاد، بحيث كان ٥٠,٨ بالمئة من مجموع السكان يعيشون في إقليمي الشمال والوسط؛ و٢٧,١ بالمئة في إقليم الجنوب؛ و١٢,٩ بالمئة في الإقليم الغربي (دارفور وكردفان إجمالاً)؛ و٩,٢ بالمئة في الإقليم الشرقي. وكان ٩١,٧ بالمئة من مجموع السكان يعيشون في المناطق الريفية. وكانت المدن الأكبر، التي يعيش في كل منها أكثر من ١٠ آلاف فرد، تضم ٥,٢ بالمئة من مجموع سكان البلاد، علماً بأنه كان يعيش في العاصمة، الخرطوم، ٢,٤ بالمئة من مجموع السكان، و٤٨ بالمئة من مجموع السكان الحضريين.

---

(٦) Barro, Ibid., p. 52.

وكان السودان، عند استقلاله، بلداً فقيراً جداً؛ إذ كان متوسط دخل الفرد حوالى ٧٨ دولاراً أمريكياً (وهو ما يعادل حوالى ٦٧٠ دولاراً من حيث معادل قوته الشرائية (Purchasing Power Parity)، لسنة ١٩٨٥)، الأمر الذي يُدرج السودان ضمن قائمة أفقر بلدان العالم[٧]. وكان هناك تفاوت واضح في مستوى التنمية بين أقاليم البلاد: فمنطقة النيل الأزرق، التي يعيش فيها ٢٠ بالمئة من السكان، كانت تنتج ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويصل متوسط دخل الفرد إلى ١١٧ دولاراً؛ ومنطقة الشمال الشرقي، التي تضم ٢٢,٦ بالمئة من السكان، تنتج ٢٦,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقق متوسط دخل للفرد قدره ٩٢ دولاراً؛ ومنطقة الشمال الغربي، التي تضم ٣٠ بالمئة من السكان تنتج النسبة نفسها من الناتج المحلي الإجمالي، ويصل متوسط دخل الفرد إلى ٧٦ دولاراً؛ والجنوب الذي يضم ٢٧ بالمئة من السكان، ينتج ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويصل متوسط دخل الفرد إلى ٣٩ دولاراً.

وإضافة إلى التفاوت في مستوى التنمية بين مختلف الأقاليم، كان السودان عند استقلاله مجتمعاً مستقطباً بدرجة عالية على أساس إثني - ثقافي وديني. ومؤشرات الاستقطاب الإثني والديني واللغوي، تبلغ ٠,٦٢٥ و٠,٧٤٩٦ و٠,٧٦٤ على التوالي[٨]. وعلاوة على ذلك، وربما ليس غريباً، كسبَ البلد استقلاله في الوقت الذي كانت أغلبية سكانه لا تعرف القراءة والكتابة. وفي سنة ١٩٦٠، أي بعد ٤ سنوات من الاستقلال، كان ٨٧,٥ بالمئة من السكان أميين، وكان لدى ٨,٥ بالمئة من السكان تعليم ابتدائي غير مكتمل؛ وكان لدى ٢,٤ بالمئة تعليم ابتدائي مكتمل؛ ولدى ١,٢ بالمئة تعليم ثانوي غير مكتمل. وعند مستوى أعلى من التعليم، كان ٠,٣ بالمئة فقط من السكان قد أكملوا

---

(٧) معادِل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي يقيس القيمة الفعلية لعملة ما من خلال قدرتها على شراء سلع مماثلة تكلف دولاراً واحداً في سنة الأساس المستعملة. وهذا يتيح إجراء مقارنة أكثر دقّة لمستويات الدخل في مختلف الدول والأوقات. ومن الواضح أنّه يمكن تغيير سنة الأساس، وأن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي تتكيّف بصورة ملائمة.

(٨) احتُسبت ووردت في: Ali Abdel Gadir Ali, Ibrahim Elbadawi and Atta El-Batahani, «Sudan's Civil War: Why Has It Persisted for So Long?,» in: Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds., *Understanding Civil War: Evidence and Analysis, Volume 1 Africa* (Washington, DC: World Bank, 2005), pp. 205-207.

يُعرّف مؤشر الاستقطاب (Polarization Index) على أنه $PI = 1\text{-}4\,\Sigma\,(0.5 - \pi_i)^2\,\pi_i$؛ حيث إن d_i هي الحصة النسبية للمجموعة i في مجموع السكان. ويتراوح هذا المؤشر من (صفر) (للمجتمع المتجانس تماماً) إلى ١ (عندما ينقسم المجتمع إلى مجموعتين بالحجم نفسه تماماً).

تعليمهم الثانوي، وكان لدى ٠,١ بالمئة تعليم ثلاثي غير مكتمل. وكانت نسبة من لديهم تعليم ثلاثي مكتمل ضئيلة جداً بحيث يتعذر تقريبها للنقاط العشرية ذات الصلة(٩).

ولكن السودان المستقل بدأ، رغم فقره واستقطابه بدرجة عالية ورغم أميته إلى حد بعيد، كدولة مستقلة من طراز بريطاني، مع دستور مؤقت، وأحزاب متعددة، وقضاء مستقل. ولو لم تتفجر مشكلة الأمن في الجزء الجنوبي منه، قبل الاستقلال، لحقّق درجة عالية وفق أي نظم تقييم للديمقراطية. ومهما يكن من أمر، وكما حدثت الأمور، فقد تطورت مشكلة الأمن في الجنوب إلى حرب أهلية سنة ١٩٦٢. وزعزعت مشكلة الأمن العامة في الجنوب استقرار البلد حوالى ٣٨ سنة، خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٧٢ كحرب منخفضة الشدة، وخلال الفترة ١٩٨٣ ـ ٢٠٠٥ كحرب عالية الشدة نسبياً. ولا داعي إلى القول إن مثل هذه الحرب الأهلية الطويلة كانت لها آثار واضحة بالنسبة إلى التطور الديمقراطي للبلاد. وكان الدافع إلى اندلاع هذه الحروب الأهلية سياسياً من حيث طبيعته، كما تم الاعتراف بذلك بعد ٤٣ سنة من اندلاع الحرب(١٠).

يلي هذه الخلفية التاريخية طرح توقعات نموذج EMM بالنسبة إلى السودان، ومناقشة الطرق الممكنة لفهم الأثر النوعي العربي للنفط والحروب الإقليمية في تفسير العجز الديمقراطي. وسيتم أيضاً تقديم فرضية بديلة تبين تواصل معالم الدولة الاستعمارية في فترة ما بعد الاستعمار. وتأتي بعد ذلك أدلة تؤيد الفرضية البديلة، وذلك من خلال تتبع الجذور الاستعمارية للأحزاب السياسية المهيّمنة، ثم أدلة على الممارسات السياسية والسلوك الذي بدأ خلال الفترة الاستعمارية وتواصلَ في فترة ما بعد الاستعمار. وقد كانت الصفة الكبرى المميِّزة لهذا السلوك شخْصنة السياسة، وإهمال القضايا الوطنية للتنمية، وحل الصراعات. وتقدَّم بعد هذا أدلة على غياب برامج التنمية المعنية في البيانات السياسية، كما يتبين ذلك من تقييم أداء الاقتصاد. وفي الختام، الاستنتاجات.

---

(٩) أخـــذت هـــذه الأدلـــة مـــن: Robert J. Barro, and Jong-Wha Lee, «International Data on Educational Attainment: Updates and Implications,» Harvard University, Department of Economics (2000), <http://www.cid.harvard.edu/ciddata>.

(١٠) يرد الاعتراف بالطبيعة السياسية للحرب في اتفاقية السلام الشاملة، الموقعة في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ في نيروبي (كينيا)، بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي الجناح السياسي للجيش الشعبي لتحرير السودان.

أولاً: توقعات النموذج وفرضية مكمِّلة

١ ـ توقعات النموذج

في ما يتعلق بالسودان، تناقَش نتائج استعمال النموذج المرجعي المقدر من قِبل EMM[١١]. والنموذج المقدر هو نموذج توبِت المختلط مع ٨٧٩ مشاهدة من بلدان متعددة، ومع مؤشر نظام الحكم بوصفه المتغير التابع. هناك تسع مشاهدات لكل بلد، ولكن بسبب «استعمال مؤشر نظام الحكم في الفترة السابقة، بالنسبة إلى كل بلد/فترة، كمتغير مستقل»، فإن المتوسط بالنسبة إلى الفترة الأولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ لا يُستعمل كمتغير تابع. وقد تضمنت الاستراتيجيا التجريبية المستعملة تقدير النموذج لاختبار فرضية الحداثة (الممثلة بالقيم السابقة للوغاريتم متوسط الدخل الفردي، ومؤشر التعليم، ونظام الحكم، ونظام الحكم المجاور) مع أربعة متغيرات دمية للمنطقة العربية، ودول أفريقيا جنوبي الصحراء، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية. وكشفت النتائج عن متغير دمية عربي كبير سالب وهام بدرجة عالية، وهو ما يشير إلى وجود «عجز ديمقراطي عربي». وبعد ذلك، تمت إضافة مجموعات من المتغيرات التفسيرية تباعاً، مع الانتباه حينما يكف المتغير الدمية «عربي» عن أن يكون هاماً. وضمن مجموعات المتغيرات التفسيرية هذه، هناك متغير يُعنى بالتأثيرات العربية ـ الخاصة: صافي صادرات الطاقة والحروب الإقليمية. وقد هبطت قيمة مُعامل المتغير الدمية «عربي» وأصبحت غير هامة حينما تم تضمين هذين المتغيرين العربيين المحدذين في الانحدار، إضافة إلى تداخل المتغيرات الدمية الأربعة للمناطق مع متغيرات الحروب الإقليمية. وبعد ذلك، جرت عملية اختيار، حيث تم، تباعاً، إسقاط جميع المتغيرات غير الهامة، بدءاً بالمتغير الدمية «عربي». وقادت عملية الاختيار هذه إلى أضيق نسخة، من حيث التعريف، للنموذج المقدَّر، تمهيداً لإجراء محاكاة البلد.

وفي المحاكاة، تم استعمال مُعاملات ١٠ متغيرات تفسيرية. وترد قيم هذه المتغيرات (متوسطات كل فترة)، بالنسبة إلى السودان، في الجدول الرقم (١٠ ـ ١)، حيث تُعطى المعاملات المقدَّرة في أرقام محصورة بين قوسين.

---

(١١) Elbadawi, Makdisi and Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World».

الثابت في المعادلة المقدَّرة المفضلة لدى EMM هو ـ ١,٤٧٥، الذي هو غير هام إحصائياً، وبهذه الصفة، لم يتم استعماله في التوقعات. ونحن لا نورد مُعاملات المتغير الدمية لدول أفريقيا جنوبي الصحراء وتداخلها مع الحرب الإقليمية، على اعتبار أن السودان بلد عربي.

الجدول الرقم (١٠ ـ ١)
مؤشر نظام الحكم، متغير الحداثة والمتغيرات الأخرى للسودان، المتوسطات في ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣(*)

Variables	1965-1969	1970-1974	1975-1979	1980-1984	1985-1989	1990-1994	1995-1999	2000-2003
Average Polity	6	-6	-7	-7	2.8	-7	-7	-6.5
Lagged Log of Income [0.453]	5.4241	5.3632	5.3220	5.5223	5.4538	5.4036	5.4881	5.6182
Lagged Education Index [0.47]	-2.0597	-2.0597	-1.7795	-1.6923	-1.4273	-1.3124	-1.1974	-1.0785
Lagged Median Polity of Neighbor [0.087]	-5.1875	-7.5000	-7.7500	-7.1250	-5.0000	-7.1250	-3.1250	-1.5556
Colonial Legacy [-6.151]	0.1111	0.0714	0.0526	0.0417	0.0345	0.0294	0.0256	0.0227
Lagged Average Polity [1.054]	-5.6	6.0	-6.0	-7.0	-7.0	2.8	-7.0	-7.0
Lagged Social Cohesion [–0.418]	-3.9150	-4.1947	-4.1947	-4.8938	-4.8938	1.9575	-4.8938	-4.8938
Lagged Net Fuel Exports [-0.016]	-0.020	-0.030	-0.01	-0.13	-.0.21	-22.52	-12.10	34.40
Arab*War Interaction [-3.473]	0.3571	0.4000	0.2000	0.2381	0.3333	0.3810	0.4762	0.0952

(*) **العمود الأول**: المتغيرات/ متوسط نظام الحكم/ لوغاريتم الدخل السابق/ مؤشر التعليم السابق/ نظام الحكم المجاور الوسيط السابق/ الإرث الاستعماري/ متوسط نظام الحكم السابق/ التماسك الاجتماعي السابق/ صافي صادرات الطاقة، سابق/ تداخل المتغير الدمية العربي × الحرب.

المصدر: G. Milante by e-mail communication; and own calculation for the net fuel exports

القاعدة العامة المستعملة لتحديد العجز الديمقراطي العربي هي أن البلدان التي يكون فيها نظام الحكم الفعلي أعلى من نظام الحكم المتوقع هي بلدان ديمقراطية أكثر مما كان النموذج سيتوقعه(١٢). وعلى أساس المعاملات المقدَّرة أعلاه، ومتوسطات المتغيرات المعنية في الفترات الثماني، فإن نتائج مؤشر نظام الحكم المتوقع، مقارنة بالحكم الفعلي والوضع الديمقراطي ترد في الجدول الرقم (١٠ ـ ٢)(١٣). وتقوم هذه التقديرات على استبعاد الثابت والمتغير الدمية لدول أفريقيا جنوبي الصحراء وتداخله مع متغير الحرب الإقليمية.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٢)
العجز الديمقراطي في السودان(*)

Period	Average Polity Index (API)	Predicted Polity Index (PPI)	Difference (API minus PPI)	Democratic Status
1965 - 1969	6	-5.2	11.2	More Democratic
1970 - 1974	-6	7.1	-13.1	Less Democratic
1975 - 1979	-7	-4.7	-2.3	Less Democratic
1980 - 1984	-7	-5.3	-1.7	Less Democratic
1985 - 1989	2.8	-5.3	8.1	More Democratic
1990 - 1994	-7	2.2	-9.2	Less Democratic
1995 - 1999	-7	-5.3	-1.7	Less Democratic
2000 - 2003	-6.5	-4.5	-2.0	Less Democratic

(*) **الصف الأول**: الفترة/ مؤشر متوسط نظام الحكم (API)/ مؤشر نظام الحكم المتوقع (PPI)/ الفرق(API) ناقصاً (PPI)/ الوضع الديمقراطي؛

العمود الأخير: أكثر ديمقراطية/ أقل ديمقراطية/ أقل ديمقراطية/ أقل ديمقراطية/ أكثر ديمقراطية/ أقل ديمقراطية/ أقل ديمقراطية/ أقل ديمقراطية.

المصدر: Column 1 Milante; other columns own calculations and designations of status

ولمعرفتنا أن المؤشر السابق لنظام لحكم يُستعمل كمتغير تفسيري، وعند النظر إلى تحديد الوضع الديمقراطي في العمود الأخير، فإنه يبدو من المعقول الاستنتاج أن النموذج المقدَّر قادر على التنبؤ بالتطور الديمقراطي للسودان كبلد عربي. فقد وصف الفترتين الثانية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) والثالثة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩)

---

(١٢) على العموم، لتحديد العجز، فإنّ أساليب المحاكاة أُجريت لكل بلد بحيث إن توقعات مؤشر نظام الحكم لأقل من ـ ١٠ وأكثر من ١٠ تكون مستبعدة بالنسبة إلى المؤشر ١٠ الهام.

(١٣) نلاحظ أن النتائج المتوقعة، وتحديد الوضع الديمقراطي، ليست حسّاسة لتضمين جميع المعاملات المقدرة (بما في ذلك المتغيّر الدمية لدول أفريقيا جنوبي الصحراء، وتداخله والثابت أو لاستبعاد الثابت) ولكن إبقاء هذه الدمية وتداخلها، أو العكس.

كفترتين «أكثر ديمقراطية» ممّا يبرره النموذج. وتم توصيف الفترات المتبقية بأنها «أقل ديمقراطية»، كما هي كذلك حقاً.

ويستنتج مؤلفو النموذج[١٤] «أن النفط العربي كان عقبة أمام التطور الديمقراطي في المنطقة. . [وأنه] بينما تقود الحروب بين الدول والصراعات العنيفة الأخرى، عادةً، إلى التحول الديمقراطي فيها، فإن المنطقة العربية كانت استثناء واضحاً، وهو ما يشير إلى أنها تختلف عن المناطق الأخرى التي يمكن مقارنتها بها، وذلك بسبب المؤثرات الخاصة للحروب على دمقرطة المنطقة العربية».

وإذا أخذنا هذه الاستنتاجات في الاعتبار، فكيف يمكن فهم «الاعتماد العربي على النفط» كعقبة أمام دمقرطة السودان؟ نظراً إلى أن السودان لم يصبح بلداً مصدراً للنفط إلا مؤخراً، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، فمن الممكن فهم ذلك من خلال هجرة العاملين السودانيين إلى بلدان الخليج النفطية. فنتيجة للأزمة الاقتصادية في منتصف السبعينيات، الناجمة أساساً عن أول زيادة في سعر النفط، هاجرَ عدد كبير منهم إلى تلك البلدان. ولا توجد أرقام دقيقة رسمية بشأن المواطنين السودانيين العاملين في الخارج. ومع ذلك، فقد تم إنجاز عدد من الدراسات الميدانية في ذلك الوقت، بحيث تم وضع سلاسل زمنية موثوقة ومنسجمة، واستعملها براون، بين آخرين[١٥] وبحسب هذه التقديرات، ازداد عدد المهاجرين من ١٨٥,٠٠٠ مهاجر في سنة ١٩٧٨ إلى حوالى ٣٥٠,٠٠٠ مهاجر في سنة ١٩٨٤، ومن ثم استقر العدد بعد ذلك. وكما هو متوقع، كانت هذه الهجرة متنوعة من حيث المستويات التعليمية للمهاجرين ومن حيث مهاراتهم وأعمارهم.

وهكذا، تبيِّن المقارنة بين مهارات العاملين السودانيين في الخارج وقوة العمل سنة ١٩٨٣ أن ٠,٤ بالمئة من مجموع هؤلاء العاملين كانوا إداريين ذوي تدريب عالٍ، قياساً بـ ٠,٢ بالمئة في قوة العمل، و٩ بالمئة كانوا حرفيين، قياساً بـ ٣ بالمئة في قوة العمل، و٧ بالمئة كانوا باعة متجولين، قياساً بـ ٢,٤ بالمئة في قوة العمل، و٤,٣ بالمئة كانوا عمالاً غير ماهرين، قياساً بـ ١١,٩ بالمئة في قوة العمل. وبالنسبة إلى مستويات التعليم، كان ١٦,٦ بالمئة فقط من العاملين في

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٥) Robert J. Brown, *Public Debt and Private Wealth: Debt, Capital Flight and the IMF in Sudan* (London: Macmillan, 1992), p. 227.

الخارج أميين، مقارنة بـ ٦٨ بالمئة في قوة العمل، و٣٢,٤ بالمئة كان لديهم تعليم ابتدائي، مقارنة بـ ٦ بالمئة في قوة العمل، و١٧ بالمئة كان لديهم تعليم متوسط، مقارنة بـ ٢,١ بالمئة في قوة العمل، و٢٦ بالمئة كان لديهم تعليم ثانوي أو أكثر، مقارنة بـ ٤,٨ بالمئة في قوة العمل. وفي الواقع، أُعلن رسمياً في سنة ١٩٨٣ أنه لم يبقَ في البلاد سوى ٢٢٥٤ طبيباً من مجموع ٥٨١٥ طبيباً (أو ٣٩ بالمئة منهم)، و٩٥٠ مهندساً من مجموع ٢٦٤٠ مهندساً (أو ٣٦ بالمئة منهم)، و٩٦٥ معلماً من مجموع ١٦٦٥ معلماً (أو ٥٨ بالمئة منهم)[(١٦)]. فبمعنى واحد، إذن، تكون الهجرة، التي حفزها تأثير النفط العربي، قد أفرغت البلاد من أكثر عناصرها دينامية من الناحية السياسية، فأعاقت عملية الدمقرطة والاستنارة الاجتماعية.

وإضافة إلى تأثير الهجرة، يمكن القول إن بذور توقف الديمقراطية الثالثة بُذرت من خلال تأثير النفط العربي خلال المرحلة الثانية من نظام النميري، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥. فبعد المصالحة الوطنية سنة ١٩٧٧، دخلت حركة الإخوان المسلمين، بقيادة زعيمها الملهم حسن الترابي، في النظام الحاكم (سوية مع حزبه: الاتحاد الاشتراكي السوداني)[(١٧)]. وبمعزل عن توظيف التجربة لتعلم حيل الحكومة، شرعت حركة الإخوان بتعلم كيفية مراكمة رأس المال المالي، وهو بُعد كان مقتصراً سابقاً على أتباع أحزاب الأمة الحضريين. وكان تأسيس مصرف فيصل الإسلامي[(١٨)] سنة ١٩٧٨ بداية المسار لبناء القوة التجارية. «كان انتشار المصارف الإسلامية في السودان انعكاساً لعمليةٍ نتجت أساساً من القوة المتزايدة لاقتصاد البترودولار، والتأثير السياسي ـ الأيديولوجي المناظر له، الذي اكتسبته العربية السعودية ودول الخليج»[(١٩)]. وثمة أدلة تشير إلى أن مصرف فيصل الإسلامي

---

(١٦) للاطلاع على نتائج مماثلة تقوم على بحوث ميدانية، انظر: M. El-Awad Gelaleldin, *Some Aspects of Sudanese Migration to the Oil-Producing Arab Countries*, DSRC Monograph Series; no. 24 (Khartoum: University of Khartoum, 1985), and Nazli Choucri, «A Study on Sudanese Nationals Working Abroad,» Draft Report for MFEP/UNDP/World Bank, Khartoum (1985).

(١٧) في ذلك الوقت، كانت حركة «الإخوان المسلمين» نشطة ضمن صفّ المعارضة المعروفة باسم «الجبهة الوطنية»، التي ضمّت: «حزب الأمة» و«الحزب الاتحادي الديمقراطي». وقد حاولت «الجبهة الوطنية» إسقاط نظام النميري بعمل عسكري انطلاقاً من قواعد ليبية. ولشعور النظام بالخطر الذي يتهدّده، لجأ إلى المصالحة. وقد قبلَ «الحزب الاتحادي» و«حركة الإخوان المسلمين» كلاهما بالمصالحة، بينما رفضها «الحزب الاتحادي الديمقراطي».

(١٨) أخذ المصرف اسمه من أمير ومموّل سعودي، وهو ما يعكس تأثير النفط العربي غير المباشر.

(١٩) Abdel Salam Sidahmed, *Politics and Islam in Contemporary Sudan* (London: Routledge Curzon, 1997), p. 207.

كان، بشكل تام تقريباً، مركز القيادة الاستراتيجي لحركة الإخوان المسلمين[٢٠].

وعلاوة على ذلك، فمع أن السودان لم يصبح بلداً مصدّراً للنفط إلا مؤخراً، كما وردَ أعلاه، فإنه يمكن القول إن النفط العربي أصبح فاعلاً بذاته من خلال إطالة العمر السياسي للأوتوقراطية الحاكمة. فالعائدات النفطية أتاحت للنظام أن يتخلى عن سياسة التمويل التضخمي، غير المحبذة تماماً، وأن يأخذ بسياسة التثبيت/الاستقرار الناجحة نسبياً، رغم الإنفاق الباذخ على المؤسسة العسكرية ـ الأمنية، التي هي قاعدة سلطته الأساسية. فالحسابات القائمة على معلومات صندوق النقد الدولي[٢١] تبين أن العائدات الكلية المتاحة للحكومة المركزية بلغت ٧٨٢ مليون دولار سنة ١٩٩٨ (أي سنة واحدة قبل تصدير النفط، وهو ما شكّلَ ٧,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ وأنها ارتفعت إلى ٤٣١٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٤ (أي سنة واحدة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، وهو ما شكّلَ ١٩,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي). وهكذا، تضاعفت الموارد الكلية المتاحة للنظام ست مرات خلال الفترة. وكان تدفق عائدات النفط قبل اتفاقية السلام سنة ٢٠٠٥ قد مكّن النظام من مواجهة حركة الثوار في الجنوب (أي الحركة الشعبية لتحرير السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان) بنجاح، وإيصال الصراع إلى طريق مسدود، وهو ما سهّل أخيراً التوصل إلى عملية السلام. كما مكنّته عائدات النفط من توسيع شبكة علاقاته، وتعزيز القاعدة المؤيدة له من خلال اختيار مجموعات المعارضة وسحبها من أحزاب الشمال السياسية والثوار في شرق وغرب السودان، واستيعابها في جهازه الإداري الحكومي في سياق شبكة عريضة من الزبائنية السياسية. وإضافة إلى ذلك، فإن الاستغلال التجاري للنفط ساعدَ النظام على بناء تحالف استراتيجي مع الصين، وهو العضو الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي دافعَ عن النظام

(٢٠) وللاطلاع على تلك الأدلة، انظر مثلاً: حسن مكي، **الحركة الإسلامية في السودان، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥: تاريخها وخطابها السياسي**، ط ٢ (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ١٩٩٩).

(٢١) «Sudan: Staff Report for the 2000 Article IV Consultation and Fourth Review of the First Annual Program Under the Medium-Term Staff-Monitored Program,» International Monetary Fund (9 June 2000), <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=3573.0>, and «Sudan: 2007 Article IV Consultation and Staff-Monitored Program-Staff Report; Staff Statement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Sudan,» International Monetary Fund (October 2007), <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07343.pdf>.

في الدوائر الدولية (رغم قرارات مجلس الأمن الكثيرة التي مُررت ضده).

وعند تناول دور التأثير العربي ـ الخاص، الثاني، الذي هو نفسه عبارة عن تداخل بين المتغير الدمية «عربي» ومتغير الحروب الإقليمية، من المهم ربما أن نتذكر أن متغير الحروب الإقليمية هو مؤشر مركّب. فهو يرجح الأنواع الـ ٣ من الحروب بحسب عامل بُعد المكان الذي وقعت فيه عن الحدود. وبالنسبة إلى حالة السودان، فإن حربه الأهلية أخذت وزناً ترجيحياً قدره ١، مع أوزان أقل للحروب الأخرى. وهكذا، يبدو من المعقول القول إن المتغير الدمية للحروب الإقليمية يعكس دور الحرب الأهلية في السودان في عجزه الديمقراطي. ومع ذلك، نسارع إلى ملاحظة أن الحرب الأهلية السودانية كان لها دور ثنائي بقدر ما تعلق الأمر بتاريخ نظام الحكم الديمقراطي في البلاد. الدور **الأول** هو المساعدة على الانتقال من النظم العسكرية إلى النظم الديمقراطية، مثلما حدثَ في الانتقال من النظام العسكري الأول إلى الديمقراطية الثانية، وفي الانتقال من النظام العسكري الثاني إلى الديمقراطية الثالثة. والدور **الثاني** هو التعجيل بوقوع الانقلابات العسكرية.

ثمة وثائق كافية بشأن الدور المساعد للحرب الأهلية في الانتقال إلى الديمقراطية؛ فانتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، مثلاً، كانت نتيجة لقيام الشرطة بمهاجمة طلبة جامعة الخرطوم الذين كانوا يناقشون الطريقة التي عالج بها النظام العسكري الحربَ الأهلية في الجنوب، ونتج من الهجوم مقتل اثنين من الطلاب. «وفي يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك احتجاج جماهيري واسع ضد النظام في أثناء مراسيم تشييع الطالب القتيل الأول. . واستمرت التظاهرات حتى بداية الإضرابات يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وإعلان إضراب سياسي عام يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر»(٢٢). ومن المعروف الآن أن بحلول ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، كان النظام العسكري قد سقط. وفي يوم ٣٠ من الشهر نفسه، تشكلت حكومة مؤقتة ضمت جبهة وطنية موحدة (النقابات العمالية والمنظمات والأحزاب السياسية)؛ وبحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان الجنرال عبود قد استقال وسلّمَ صلاحياته، كرئيس للدولة، إلى الحكومة المدنية. وكان انعقاد مؤتمر طاولة مستديرة لجميع الأحزاب السياسية لتداول قضية الجنوب، بقصد التوصل إلى حل ديمقراطي لها، أحد

(٢٢) Sidahmed, *Politics and Islam in Contemporary Sudan*, p. 76.

أهم إنجازات الحكومة المؤقتة. وانعقد المؤتمر في الخرطوم بتاريخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٦٥، بمشاركة نشيطة لأحزاب الجنوب السياسية. ورغم فشل المؤتمر في تحقيق أهدافه المعلنة، فإن من المعروف الآن أن توصياته شكلت أساس اتفاقيات أديس أبابا لسنة ١٩٧٢، التي حسمت الحرب الأهلية، وقادت إلى فترة من السلم استمرت ١١ سنة تقريباً. وقد تم التوصل إلى تلك الاتفاقيات بين نظام ماي (May Regime) وحركة التمرد في الجنوب في ذلك الوقت، أو ما يسمى Anya Nya.

وكانت مشكلة الجنوب، كما كانت تسمى حينذاك، أحد دوافع الانقلاب الذي وقع في أيار/مايو ١٩٦٩. وكما لاحظ سيد أحمد[٢٣] «كان بيان حزيران/ يونيو (٩ حزيران/يونيو ١٩٦٩)، الذي طرحَ قراءة جديدة لقضية الجنوب، أحد البيانات الأولى للنظام[٢٤]، حيث اعترف بوجود اختلافات تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وبأن شعب الجنوب جدير بنوع من الحكم المحلي». وكما وردَ أعلاه، قاد بيان حزيران/يونيو أخيراً إلى اتفاقات أديس أبابا التي دمجت محافظات الجنوب الثلاث في إقليم الجنوب ذي الحكم الذاتي، مع تأسيس مجلس شعب محلي خاص به (أي برلمان) ومجلس تنفيذي أعلى (أي حكومة محلية). والأمر السياسي الهام بالنسبة إلى النظام العسكري الثاني، ومع الأخذ في الاعتبار الدينامية السياسية للبلاد، وحسابات دكتاتور البلاد حينذاك من أجل البقاء، هو أن بعد تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، قام بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣بإصدار قانون جديد للعقوبات يقوم على الشريعة الإسلامية. وبدون الدخول في التفاصيل التاريخية، تكفي ملاحظة أن هذه الخطوة قادت أخيراً إلى استئناف الصراع المسلح في الجنوب، وتأسيس الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو ما عملَ على تأجيج الحرب الأهلية الثانية التي استمرت حوالى ٢٢ سنة. ولذلك، وبمعنى ما، فإن الحرب الأهلية الأولى تسبّبت في زوال النظام العسكري الأول، وساعدت على الانتقال إلى الديمقراطية الثانية، ولكنها حفزت أيضاً النظام العسكري الثاني، وأطالت من عمره، كنتيجة غير مقصودة لاتفاقيات أديس أبابا.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٢٤) في ٣ آذار/مارس ١٩٧٢، تحوّلت اتفاقيات أديس أبابا إلى قانون الحكم الذاتي المحلّي للمحافظات الجنوبية؛ وفي أيار/مايو ١٩٧٣، تمّ تضمين تلك الاتفاقيات في ما يسمّى الدستور الدائم لسنة ١٩٧٣، المادة الثامنة.

وبصورة مماثلة، يمكن بسهولة القول إن الحرب الأهلية الثانية ساعدت على الانتقال إلى الديمقراطية الثالثة، من ناحية، وعجّلت بقيام الانقلاب الإسلامي سنة ١٩٨٩، من ناحية أخرى. وبهذا الخصوص، لا بد أن نتذكر أن النظام العسكري الثاني تم إسقاطه بفعل انتفاضة شعبية في نيسان/ أبريل ١٩٨٥، وهو ما قاد أخيراً إلى الديمقراطية الثالثة. وفي ذلك الوقت، أصبحت الحرب الأهلية في الجنوب شديدة الوطأة، حيث أخذ الجيش الشعبي لتحرير السودان يسجل عدداً متزايداً من الانتصارات العسكرية. وفي ظل الحكم الديمقرطي، تم اقتراح عدد من المبادرات التي عبّرت عن فهم أسباب الصراع وطبيعته، وتتضمن إشراك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وبحلول نهاية الفترة الديمقراطية الثالثة، تم التوصل، كما يبدو، إلى اتفاقية عريضة حول طرق حل الصراع من قِبل جميع المجموعات السياسية، باستثناء الجبهة الإسلامية القومية، المتفرعة عن حركة الإخوان المسلمين للفترات السابقة. وعُرفت هذه الاتفاقية بمبادرة السلام السودانية بين الجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي في الربع الأخير من سنة ١٩٨٨[٢٥]. وفي ظل مبادرة السلام، تم التخطيط لعقد مؤتمر دستوري قومي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، ولكنه لم ينعقد قط بسبب التنازع السياسي بشأن الاتفاقية. ومع ذلك، أخيراً، تبنت الحكومةُ اتفاقية السلام، وشرعت في تحقيق قسم من شروطها المسبقة. ولكن هذا الجهد الهادف إلى تحقيق السلم من جانب الحكومة حملَ جبهة الإسلام القومية على التعجيل بخططها لإجهاض عملية السلام. وأخيراً، هندست تلك الجبهة انقلاباً إسلامياً بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩. وهكذا، مرة أخرى، فإن الدور الثنائي للحرب الأهلية في العجز الديمقراطي في السودان واضح جداً بما يكفي.

وإضافة إلى الدور الثنائي للحرب الأهلية في العجز الديمقراطي في البلاد، فإن الأثر العربي ـ الخاص، الثاني، يمكن فهمه على أنه كان عقبة أمام العملية الديمقراطية في السودان بطريقة غير مباشرة، من خلال عضوية السودان في جامعة الدول العربية؛ إذ إن الدرس الدقيق للأدب السوداني المعني يبيّن أن قضية الوحدة العربية، باستثناء التعبير عن الإعجاب بعبد الناصر كزعيم عربي أعلى، لم تكن قط نقطة تجمع قوية لأي من الأحزاب

---

(٢٥) لا بدّ أن نلاحظ أن حزب الاتحاد الديمقراطي، حينذاك، كان نصيراً جديداً في معسكر السلام.

السياسية السودانية، بما في ذلك ما يسمى الأحزاب الاتحادية. فأحزاب البعثيين والناصريين والأحزاب الوحدوية العربية كانت، وما تزال حتى هذا اليوم، أحزاباً جنينية، ويقتصر وجودها على الجامعات إجمالاً. ورغم ذلك، فإن الصراع العربي ـ الإسرائيلي كان أحد الأعمدة الأساسية لسياسة السودان الخارجية في ظل جميع النظم الحاكمة(٢٦).

٢ ـ فرضية مكمِّلة

رغم الملاحظات المذكورة أعلاه، يمكن بسهولة القول إن السودان ليس بلداً عربياً نمطياً، أو بلداً نمطياً من البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء. وبحسب تصنيف البنك الدولي للبلدان لأغراض عملية، فإن السودان مصنَّف كأحد بلدان جنوبي الصحراء(٢٧). وفي السياق الأفريقي، فإن التأثير التاريخي الهام في العملية التطورية البعيدة المدى للمؤسسات بشكل عام ـ ومؤسسات الحكم بشكل خاص ـ كان تأثير التجربة الاستعمارية. ثمة أدلة تبين أن القوى الاستعمارية، حينما قررت الاستقرار والاستيطان في مستعمراتها، أدخلت مؤسسات حكم ديمقراطية، بينما اختارت «مؤسسات الحكم الاستبدادي» حينما لم تقرر الاستيطان. ويُعتقد أن المؤسسات الاستعمارية تواصلت في فترة ما بعد الاستعمار، وأن المؤسسات الموروثة هذه هي التي أثّرت في الحكم والتطور في البلدان الأفريقية، بما في ذلك السودان(٢٨).

ويجادل ممداني(٢٩) بأن الدولة الاستعمارية في أفريقيا كانت «كياناً من

(٢٦) ومع ذلك، يمكن القول إن الطبقة العربية ـ المسلمة الحاكمة في السودان أدارت الصراع العربي ـ الإسرائيلي لحرف عملية ديمقراطية بطيئة. وهكذا، فإن ضبّاط انقلاب أيار/مايو ١٩٦٩ الرئيسيين كان لديهم تعاطف ناصري، كما قيل؛ وإن محاولة الانقلاب في نيسان/أبريل ١٩٩٠ كان وراءها ضبّاط بعثيّون، كما قيل، وإن جامعة الدول العربية منحت دعمها للنظام الحاكم في التسعينيات خلال الحرب الأهلية.

(٢٧) وفي تقارير برامج التنمية البشرية التابعة للأمم المتحدة (UNDP)، يُصنف السودان كبلد عربي.

(٢٨) من الزاوية الاقتصادية، تسمّى المؤسسات المعنية «مؤسسات داعمة للسوق» (Market Supporting)، انظر: Daron Acemoglu, Simon Johnson and James A. Robinson, «The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation,» *American Economic Review*, vol. 91, no. 5 (2001), and Dani Rodrik, Arvind Subramanian and Francesco Trebbi, «Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development,» *Journal of Economic Growth*, vol. 9, no. 2 (2004).

(٢٩) Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism* (London: James Currey, 1996), p. 19.

جانبين. جانبها الأول، أي الدولة التي حَكمتْ **مواطنين معرّفين** عنصرياً (Citizenry)، كان مرتبطاً بحكم القانون ونظام معيّن من الحقوق. والجانب الآخر، أي الدولة التي حَكمتْ رعايا (Subjects)، كانت نظاماً للقسر فوق ـ الاقتصادي والقانون المسَّير إدارياً».

وقد طرحَ الحكم الاستعماري في مراحله المتأخرة السؤال: كيف يمكن لأقلية ضئيلة وأجنبية أن تحكم الأغلبية المحلية. وهذا هو «السؤال المحلي الشهير» (Famous Native Question). والجواب كان: من خلال الحكم غير المباشر: «طريقة للهيمنة على فلاحين أحرار. . . فبالنسبة إلى السكان المحليين التابعين، كان الحكم غير المباشر يعني الاستبداد عبر وسطاء، أو الاستبداد غير المركزي». ومن التجربة، يتضح أن جواب القوى الاستعمارية عن السؤال المحلي كان «الاستبداد المعمَّم غير المركزي». لقد حددت القوى الاستعمارية عالماً شاملاً من «العُرف»، حيث تبرز الدولة المحلية كمستودع لسلطة العُرف في المناطق الريفية. «والمسؤول عن الدولة المحلية كان يسمّى الناظر أو الشيخ (Chief) في كل مكان. وتركِّز مرجعية الناظر جميع عناصر السلطة في شخص واحد: السلطة القضائية، والتشريعية، والتنفيذية والإدارية». وهكذا، «فالتجربة الاستعمارية في أفريقيا تبلورت في طبيعة الدولة التي صيغت من خلال تلك التجربة. ففي كل مكان، جرى تنظيم الجهاز المحلي للدولة الاستعمارية إما على أساس إثني وإما على أساس ديني»(٣٠).

خلقت الدولة الاستعمارية مجتمعاً مدنياً كان مجتمع مستعمَرين، قبل أي شيء آخر. «إن حق التنظيم الحر، والعمل العلني، والتمثيل السياسي أخيراً، كانت حقوق المواطنين في ظل الحكم المباشر، وليست حقوق الرعايا المحكومين بشكل غير مباشر بواسطة السلطة القبلية المنظَّمة على أساس العُرف»(٣١). وبين المواطنين (أي القلة من المستعمرين) والرعايا (أي الأغلبية من السكان المحليين)، كانت هناك مجموعة ثالثة من المحليين المتحضرين (أي الطبقة الوسطى والطبقة العاملة إجمالاً)، الذين كانوا في حِل من قانون العُرف، ولكنهم لم يتمتعوا، بالضرورة، بالحقوق التي يتيحها القانون الحديث. فالدولة الاستعمارية كانت تحمي مجتمع المستعمرين المدني.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ٢٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٩.

وفي سياق التجربة الاستعمارية، يمكن النظر إلى تطور المجتمع المدني المحلي على أنه مَرّ بثلاث مراحل.

الأولى هي مرحلة الصراع المعادي للاستعمار. ويمكن النظر إلى هذه المرحلة كنضال من جانب الطبقة الوسطى والطبقة العاملة للولوج في المجتمع المدني.

و**الثانية** هي مرحلة الاستقلال. وتتطابق هذه المرحلة مع اجتثاث العنصرية من الدولة، ولكن ليس مع المجتمع المدني. وخلال هذه المرحلة، يتناقص التناحر بين الدولة والمجتمع المدني بسبب تغير التوترات داخل المجتمع المدني. فالمهم في هذا التوتر كان سياسة الأفرقة (أو السوْدنة) التي تضمنت تفكيك الامتيازات الموروثة. وكان لهذا التفكيك أثر في توحيد ضحايا الدولة الاستعمارية، ولكن كان له أثر تقسيمي أيضاً حينما تناولَ قضايا إعادة التوزيع. فالأغلبية نفسها كانت منقسمة «على خطوط تعكس عملية إعادة التوزيع الفعلية: أي الخطوط المناطقية، والدينية، والإثنية، والعائلية أحياناً»[٣٢].

والمرحلة **الثالثة** هي مرحلة تفسخ المجتمع المدني المحلي الجنيني، الذي يضم النقابات العمالية والتنظيمات المدنية المستقلة، وتحوله إلى مجتمع سياسي. وهذا هو «الوقت الذي قُيدت فيه الحركات الاجتماعية القائمة على المجتمع المدني وإخضاع الحركات السياسية للضوابط التي تضعها الدولة»[٣٣]. ويمكن بسهولة القول إن تجربة السودان تقدم أدلة على تقسيم مراحل التطور بهذه الصورة.

وعند الاستقلال، برز شكلان رئيسيان من أشكال الدولة: الدولة المحافظة والدولة الراديكالية. وفي ظل الدولة المحافظة الأفريقية، جرت المحافظة على هرمية الجهاز الحكومي المحلي. وهكذا، فإن الاستبداد غير المركزي للدولة الاستعمارية أُعيد إنتاجه. وفي ظل الدول الراديكالية الأفريقية، «تم التخلي عن مجموعة من القوانين العُرفية المعرّفة قبلياً كقانون عُرفي واحد يتجاوز الحدود القبلية»[٣٤]. والبديل كان «تطوير قانون عُرفي موحد على مستوى البلاد، قابل

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

للتطبيق على جميع الفلاحين، بغض النظر عن الأصل الإثني، ويعمل إلى جانب قانون حديث للسكان الحضريين». وهكذا، كُتب البقاء لنسخة ما من الدولة الثنائية (Bifurcated State)؛ «إذ تَبينَ أن أفضل سبيل للشفاء من الاستبداد غير المركزي هو الاستبداد المركزي»[٣٥].

وعند التحرك ذهاباً وإياباً بين استبداد غير مركزي ومركزي، زعمَ كل نظام أنه «يُصلِح عيوب النظام السابق له»[٣٦]. إن استمرار وامتداد شكل الدولة الاستعمارية إلى النظم الوطنية في فترة ما بعد الاستعمار أكدته الطبيعة الاستبدادية للسلطة:

- تشديد الطابع المسيَّر إدارياً للقانون، سواء أكان عُرفياً أم حديثاً؛
- تقوية القواعد الإدارية من خلال القسر فوق ـ الاقتصادي باسم التنمية؛
- إحكام وتقوية سلطة الحكومة المحلية، رغم تغير ألقاب المسؤولين؛
- تعزيز وتعميق الفجوة بين المدينة والريف.

لقد أزالت الدول المحافظة شوكة العنصرية من معاقل استعمارية الطراز، ولكنها أبقت السلطة المحلية، في مكانها كما هي، وهو ما عزّزَ الانقسام بين الإثنيات. والدول الراديكالية جمعت بين اجتثاث العنصرية واجتثاث القبلية، ولكنها عززت عملية صنع القرار إدارياً. وهكذا، فإن الدولة الثنائية في فترة ما بعد الاستعمار كانت غير عنصرية، ولكنها لم تكن ديمقراطية.

وعلى هذا الأساس، نعتقد بقوة أن التكييف الخلاق لأطروحة ممداني الأصلية يمكن أن يقدم تفسيراً مثمراً للعجز الديمقراطي في السودان. فمثل هذا التكييف سيساعد على فهم ظاهرة التناحرات، وتشكيل المجموعات والتكتلات (Factionalism)، والانشقاقات وقصر النظر لدى الطبقة السياسية. وقد خلقَ، كما نعتقد، ربما بسبب تجربة السودان الاستعمارية الفريدة، فترات متناوبة من النظم المحافظة والراديكالية ما بعد الاستعمارية. وفي ظل أي نسخة من الدولة ما بعد الاستعمارية، فإن «الاستبداد» تم تفسيره كـ «نظام مفروض» (Imposing Discipline) على الجماهير السياسية. والدول المحافظة في السودان كانت، على الدوام، هي

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

الدول التي حمتها الحكومات المنتخبة ديمقراطياً، بينما كانت الدول الراديكالية هي تلك التي حمتها الحكومات العسكرية[٣٧]. وما هو أهم، فإن الصفة الأكثر رسوخاً في تجربة السودان الاستعمارية الفريدة، ليست فقط استمرار مؤسساته الاستعمارية في فترة ما بعد الاستعمار، بل استمرار طبيعة الممارسات والسلوك السياسي أيضاً[٣٨].

ثانياً: الجذور الاستعمارية للعجز الديمقراطي

ثمة اتفاق عام بين محلّلي العلم السياسي والمؤرخين على أن هناك، في فترة ما قبل الاستقلال وبعده معاً، ثلاث مجموعات اجتماعية باتت تمتلك تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في شمال السودان والبلد ككل: الزعماء الدينيين وزعماء القبائل والتجار. وهذا، كان بسبب العوامل التاريخية التي تتعلق بهيمنة الطرق الإسلامية الصوفية على الحياة الدينية في مجتمع الشمال وسياسة الحكم غير المباشر للدولة الاستعمارية. وفي الماضي (من القرن السادس عشر ولغاية الثامن عشر)، عزز الزعماء الدينيون ثروتهم ومكانتهم من خلال قدرتهم على تعبئة المدخرات القليلة من أتباعهم، بالاعتماد على عدد من العوامل، بما في ذلك طبيعة التنظيم الديني. والثورة المهدية، رغم الشك المبعثَر والمتناثر، جسّدت ذروة مثل هذا التأثير الإسلامي الصوفي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الشمال.

وعند الاستقلال، تضمنت أبرز النظم الدينية، والهامة سياسياً: الأنصار، وهم أتباع السيد عبد الرحمن المهدي؛ والخاتمية، أي أتباع السيد الميرغني؛

(٣٧) يتمّ تلخيص التحليل التقليدي لتناوب النظم ما بعد الاستعمارية لدى لانديز: «فبعد انقضاء فترة الاستعمار، لم تكن لدى الأفارقة أي تجربة في الحكم الذاتي، وأن زعماءهم تمتّعوا بشرعية مستمدّة من القرابة والنّسب والولاءات الزّبائنية. فقد وجدت هذه البلدان نفسها فجأة في مرْكب الحكم التّمثيلي، وهو شكل غريب على تقاليدهم.. ذلك لأنّ تراثهم هو حكم الرجل القوي. فالاستقرار كان يعتمد على حيوية هذا الحاكم القوي، الذي، حينما يضعف أو يموت، تخلفه فوضى انقلاب عسكري قصير المدى». انظر: David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor* (London: Abacus, 1998), p. 504.

(٣٨) التعريف الأكثر شيوعاً للمؤسسات هو تعريف نورث: المؤسسات هي «قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو، بشكل أكثر رسمية، هي القيود التي يصمّمها البشر والتي تشكّل التفاعل البشري». وهذه القيود يمكن أن تكون رسمية، كالقوانين الحديثة، وقد تكون غير رسمية كالعرف والعادات والتقاليد. انظر: Douglass C. North, *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990), pp. 3-5.

وأتباع الشريف يوسف الهندي. وإذا أخذنا في الاعتبار المكانة والتأثير الاجتماعي لهذه النظم، فإن الدولة الاستعمارية عملت بسياسة مقصودة لتعزيز مصالح هذه العوائل من خلال تفضيلهم عند تخصيص الموارد الإنتاجية (وبخاصة الأرض)، وعقود الأعمال، وقروض المصارف (المتحولة إلى هبات)، بقصد تقليل مخاطر مقاومة النظام الاستعماري[(٣٩)].

شكّلَ زعماء القبائل حجر الزاوية لسياسة الحكم غير المباشر. وبهذه الصفة، عملت السياسة الاستعمارية بشكل مقصود على زيادة تأثيرهم الاقتصادي[(٤٠)]. وقد نمت طبقة التجار عبر السنين في ظل الدولة الاستعمارية. ومع أن الشركات البريطانية كانت تهيمن على تجارة التصدير والاستيراد، مع مشاركة المصريين والسوريين واللبنانيين واليونانيين بالغنيمة، إلا أنه سُمح للتجار السودانيين بالمتاجرة بالصمغ والماشية والبذور الزيتية. وكان لدى قسم من هؤلاء بُعد نظر كافٍ لاستثمار أرباحه في مشاريع صناعية مرتبطة، كطحن البذور الزيتية وحلج القطن.

وفي وقت مبكر يعود إلى سنة ١٩١٨، أخذت حياة البلد السياسية تتمحور حول أبرز اثنين من الزعماء الدينيين: المهدي والميرغني؛ مع تحالف المجموعتين الاجتماعيتين الأخريين مع أحد هذين الزعيمين. وهكذا، مثلاً، فإن نادي خريجي مدارس السودان، وهو منظمة «المجتمع المدني» الأكثر تأثيراً حينذاك، والذي بدأ كمنظمة سياسية ـ اجتماعية، وجدَ نفسه منغمساً في السياسة كنتيجة للثورة المصرية سنة ١٩١٩. «فالنادي وجدَ نفسه منقسماً على خطوط Co-domini، حيث ساند قسم منه المصريين، بينما ساند القسم الآخر البريطانيين»[(٤١)]. إن التطور التدريجي لنظام سياسي ثنائي، مع منتديات تمحورت حول Co-domini من ناحية، والزعماء الطائفيين من ناحية أخرى، تحولَ بعد ثورة ١٩٢٤ إلى منظمة الراية البيضاء، وهي منظمة سياسية مناصرة

---

(٣٩) لنلاحظْ تزايد النفوذ والسلطة الاقتصادية لزعماء القبائل في ظلّ الدولة الاستعمارية بسبب حقيقة أنهم كانوا يمثلون لبّ سياسة الحكم غير المباشر. وعلاوة على ذلك، أخذت تظهر طبقة تجارية حديثة ـ مزعومة. لمزيد من التفاصيل، انظر: Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Albany, NY: State University of New York Press, 1987).

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٤١) Mansour Khalid, *The Government they Deserve: The Role of the Elite in Sudan's Political Evolution* (London: Keagan Paul, 1990), p. 76.

لمصر. وقد عبّر منتدى وطني سوداني عن عواطف مناصرة للبريطانيين لتحقيق هدف نهائي، وهو تكوين دولة للسودان مستقلة عن مصر. وقد عكست الأفكار السياسية لهذا المنتدى موقف زعيم طائفة الأنصار، المهدي. وعبّر المنتدى الوحدوي عن التعاطف مع مصر للوصول إلى هدف نهائي، وهو تحقيق الوحدة معها. وقد عكست الأفكار السياسية لهذا المنتدى موقف زعيم طائفة الخاتمية، الميرغني. لقد ظهرت علامات على سياسة التكتلات المتصارعة هذه في وقت مبكر يعود إلى سنة ١٩٣١، سوية مع تلك الاصطفافات السياسية.

وفي سنة ١٩٣٨، وُلد المؤتمر العام للخريجين كمنظمة مجتمع مدني ذات عضوية مفتوحة للطلاب السابقين في مدارس ما بعد المرحلة الأساسية. وكان الهدف من المؤتمر تشجيع الرفاه العام للبلد وللخريجين. وقد ضمت البنية التنظيمية للمؤتمر مجلساً من ٦٠ عضواً ينتخبهم المؤتمر العام سنوياً، وهو مسؤول عن وضع خطوط السياسة العامة؛ كما أن هناك لجنة من ١٥ عضواً، ينتخبها المجلس المذكور، وهي تتولى تسيير المهام الروتينية. أما مسؤولو المؤتمر الذين تنتخبهم هذه اللجنة الأخيرة، فهم: الرئيس (الذي يتبدل شهرياً)، والسكرتير عام، وأمين الصندوق، ومساعد السكرتير العام.

ومن المعروف أن المؤتمر العام للخريجين حافظ خلال الفترة ١٩٣٨ - ١٩٤٢ على علاقة خالية من المواجهة مع الحكومة الاستعمارية، وذلك أساساً لوجود مجموعة من الخريجين القدامى وكبار السن في عضوية لجنة الـ ١٥. ومع ذلك، فمن الممكن ملاحظة وجود تيار داخلي من الخصوم الشخصيين الأكثر نشاطاً. «وقريباً من نهاية سنة ١٩٤١، بات من الواضح أن الأفراد الذي يدينون بالولاء إما لمجموعة المهدي وإما لمجموعة الميرغني أخذوا يضغطون على الأفراد الآخرين الملتزمين بالقضايا الأكبر»[٤٢]. ومع الزمن، أصبح المؤتمر أكثر انقساماً وفق خطوط طائفية.

وكانت سنة ١٩٤٢ هي السنة التي تم فيها بوضوح رسم التوجهات الطائفية في أعقاب المذكِّرة الشهيرة التي قدّمها المؤتمر العام للخريجين إلى الحكومة الاستعمارية. وقد نصّ المطلب الأول من المطالب الاثني عشر الأولى على «إصدار بيان مشترك، من الحكومتين البريطانية والمصرية، في أقرب فرصة

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨٠.

ممكنة، يضمن للسودان، بحدوده الجغرافية، حق تقرير المصير؛ على أن تحمي هذا الحق ضمانات حرية التعبير الكاملة، إضافة إلى ضمانات منح السودانيين حق تقرير حقوقهم الطبيعية مع مصر، ضمن اتفاقية خاصة بين الشعبين المصري والسوداني»[٤٣].

وفي سياق تطور المجتمع المدني في ظل الدول الاستعمارية، يمكن اعتبار توقيت المذكرة اللحظةَ التاريخية لمحاولة «دخول المجتمع المدني» للمستعمِرين. وفي ظل مثل هذا التفسير، فربما ليس غريباً أن يكون رد فعل الحكومة الاستعمارية حازماً؛ إذ رفضت هذه الأخيرة مطالب المؤتمر العام للخريجين وطالبته أن «يتخلي عن أي زعم، سواء أكان حقيقياً أم مفترضاً، بكونه الناطق باسم البلد ككل»[٤٤].

وبعد رفض مطالب هذا المؤتمر، أصبح الأخير أمام خيارين واضحين: إما الاستمرار في التعاون مع السلطات البريطانية، وإما المواجهة. وقد اختار أعضاء المؤتمر المعتدلون والمصطفون مع طائفة المهدية التعاون. أما المواجهة، فكانت خيار أولئك المصطفين مع الطائفة الخاتمية. وفي ذلك الوقت، وإلى جانب الزعيميْن الطائفييْن، ظهر الأزهريَ في المشهد السياسي، كشخصية كبيرة، وكان قد أعلن منذ فترة طويلة أنه يقود حزباً سياسياً غير طائفي، «حزب الأشقاء»[٤٥]. وأخيراً، اختار الأزهري التحالف مع طائفة الخاتمية (أي طائفة الميرغني)[٤٦].

ولم يتمكن المؤتمر العام للخريجين من التماسك والبقاء تنظيماً قومياً

(٤٣) والحقوق الأخرى تضمّنت: تشكيل مجلس تشريعي؛ زيادة الإنفاق على التعليم؛ الفصل بين السلطات؛ زيادة حريّة الحركة داخل البلاد؛ تعريف المواطنة وتوثيقها قانونياً؛ السيطرة على الهجرة؛ وضع ضوابط لإنتاج القطن؛ التشغيل في الوظائف الحكومية؛ تحسين فرص النشاط الاقتصادي؛ التشغيل في القطاع الخاص؛ توحيد النظام التعليمي. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤٣.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٤٥) بحسب طه، عُرف «حزب الأشقاء» بهذا الاسم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣، حينما انفصل عن السيد عبد الرحمن المهدي. وقبل ذلك، كان يُعرف بـ «مجموعة فضلي أزهري» التي تعود جذورها إلى «الجمعية الثقافية» لسنة ١٩٣١ التي أسسّها السياسي الاتحادي الشهير يحيى الفضلي. انظر: Faysal Abd Al-Rahman Ali Taha, *The Sudanese Political Movement and the Anglo-Egyptian Conflict over Sudan: 1936-1953* (Omdurman: Abdel Karim Mirghani Cultural Center, 2004), p. 182.

(٤٦) للاطلاع على تفاصيل مثيرة عن كيفيّة تسيير سياسة المؤتمر العام للخرّيجين، انظر: Afaf Abdel Majid Abu Hassabu, *Factional Conflicts in the Sudanese Nationalist Movement, 1918-1948*, Graduate College Publication (Khartoum: University of Khartoum, 1985).

موحداً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وهو وقت انتخاب هيئاته التنظيمية(٤٧). وقد تنافست في الانتخابات ٤ مجموعات كبيرة من الخريجين: الوحدويين والليبراليين وأشقاء والوطنيين. واعتبرت كل مجموعة نفسها مع قضية مستقبل السودان. وما حدث هو أن مجموعة أشقاء كسبت الانتخابات بأغلبية واضحة مكّنتها من احتلال جميع مقاعد الهيئة التنفيذية للمؤتمر، أي ١٥ مقعداً(٤٨).

وعقب نتائج انتخابات المؤتمر، في ٣١ آذار/مارس ١٩٤٥، تم تأسيس حزب الأمة كتحالف عريض بين طائفة الأنصار، والزعماء القبليين وبعض المثقفين الوطنيين. وجرى بعد ذلك تأسيس عدد من الأحزاب، بما في ذلك حزب وحدة وادي النيل في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، والحزب الجمهوري في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥. كما تأسسَ الحزب الشيوعي السوداني في سنة ١٩٤٦، ولكنه عملَ تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني(٤٩). وتأسسَ الحزب الوطني الاتحادي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢(٥٠).

وكما لاحظ براون(٥١)، «ضمَ الزعيمان الدينيان الرئيسيان دعمهما الشعبي الحالي وقوتهما الاقتصادية المتزايدة إلى التأثير السياسي الكبير وسط قيادة النخبة المتعلمة في البلاد. وهذا، بدوره، كان يعني أن الأنصار الرئيسيين للأحزاب السياسية هم من ضمن المجموعات الاجتماعية في قلب النخبة الاقتصادية، وليس ضمن الجماهير الشعبية. وبهذه الصورة، فإن قيم وأهداف النخبة الاقتصادية أخذت تهيمن وبالتالي تحدِّد التوجه السياسي للتيارات

---

(٤٧) يعتقد عدد من المراقبين أن استعمال صفة «وطني» في سياق هذا المؤتمر مبالغ فيه إلى حدٍّ ما. فالطبقة السياسية التي يمثّلها النادي استبعدت وهمّشت النّخب المتعلمة غير العربية، التي شكّلت منظّمة موازية (الكتلة السوداء) لموازنة الحركة «الوطنية» الناشئة حينذاك، والمتوجهة بقوة نحو الشمال العربي. ومع ذلك، لا بدّ من ملاحظة أن العضويّة في المؤتمر كانت مفتوحة أمام جميع الخريجين، بغض النّظر عن أصولهم الإثنيّة.

(٤٨) للتفاصيل، انظر: Taha, Ibid.

(٤٩) أخذ «الحزب الشيوعي السوداني» اسمه سنة ١٩٦٤ فقط. «ومع أن «الحركة السودانية للتحرّر الوطني»، في هذه المرحلة، لم تكن سوى مجموعة صغيرة وضعيفة نسبياً، إلا أنها كانت انطلاقة هامة للسياسة في السودان لأنّ الأخير صار يمتلك، لأول مرّة، أيديولوجيا علمانية وموحدة وجذرية بشكل واضح»، انظر:
Khalid, *The Government they Deserve: the Role of the Elite in Sudan's Political Evolution*, p. 86.

(٥٠) ظهرَ هذا الحزب بسبب جهود مصر لتوحيد المجموعات الوحدوية.

(٥١) Brown, *Public Debt and Private Wealth: Debt, Capital Flight and the IMF in Sudan*, p. 96.

الرئيسية داخل الحركة الوطنية كلما اقترب البلد من استقلاله. كما أنه تضمنَ أن قيادة السودان السياسية، خلال معظم فترة ما بعد الاستقلال، بقيت أسيرة أنصارها الرئيسيين وسط النخبة الاقتصادية». والنتيجة الهامة لهذه التطورات التاريخية كانت أن السياسات التي مارستها الدولة بعد الاستقلال لم تكن مصمَّمة لتحقيق تغيرات جذرية في الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية القائمة، ولم تكن مصمَّمة لاجتذاب الدعم الشعبي. «فالأحزاب السياسية بقيت في السلطة بفضل قدرتها على بناء تحالفات مع تلك العناصر من النخبة الاقتصادية، التي مكّنتها أسسها الدينية والقبلية والأسس الأخرى لشهرتها الاجتماعية من نيل الدعم من جماهير السكان»[٥٢].

«نيل الدعم من جماهير السكان» ربما هو العنصر الأكثر مركزية للديمقراطيات الليبرالية ذات الانتخابات القائمة على تعدد الأحزاب[٥٣]. فالانتخابات البرلمانية الأولى نفسها، التي جرت سنة ١٩٥٣، لتأسيس الحكم الذاتي، تنافسَ فيها الحزبان الكبيران: الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة، إضافة إلى عدد من الأحزاب الصغيرة، بما في ذلك الحزب الاشتراكي الجمهوري. وبهذا الصدد، من المهم ملاحظة أن هذا الحزب تشكلَ من الزعماء القبليين، وأن الفضل في تشكيله يعود إلى الإدارة البريطانية التي أملت كسب الوضع السياسي في البلد. وفي ضوء ذلك، ربما ليس غريباً أن تبين نتائج أول انتخابات برلمانية أن ٧٥ بالمئة من الـ ٩٧ مقعداً في الدوائر الانتخابية الجغرافية ودوائر الخريجين كانت من حصة الحزبين المتحالفين مع الطائفتين الدينيتين الكبيرتين: الحزب الوطني الاتحادي، الذي حصدَ ٥٠ مقعداً، وحزب الأمة الذي كسبَ ٢٣ مقعداً. وكان العدد الكلي للمقاعد في الدوائر الانتخابية الجغرافية ٩٢ مقعداً، ٢٢ منها مخصص للجنوب، والباقي للشمال. وإضافة إلى الدوائر الانتخابية الجغرافية هذه، كانت هناك ٥ دوائر انتخابية مخصصة لـ «خريجي المدارس الثانوية». وكانت دوائر الخريجين هذه مفتوحة للمنافسة على مستوى السودان. ويقدم الجدول الرقم (١٠ ـ ٣) تفاصيل نتائج الانتخاب للدوائر الانتخابية الجغرافية.

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٥٣) وهذا هو حقاً الجانب الفني الثابت الذي يجري تأكيده أكثر من لدن موجة الدمقرطة الجارية، التي تكتسح مناطق مختلفة من العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية التسعينيات.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٣)
الأساس الإقليمي للأحزاب السياسية سنة ١٩٥٣، مقاعد البرلمان من الدوائر الانتخابية الجغرافية(*)

Province	National Unionist Party	Umma Party	Republican Socialist Party	Southern Party	Others	Total
Blue Nile	6	10	2	0	0	18
Kassala	6	1	0	0	1	8
Khartoum	9	0	0	0	0	9
Darfur	2	6	1	0	2	11
Kordofan	11	6	0	0	0	17
Northern	7	0	0	0	0	7
Bahr El Ghazal	1	0	0	2	4	7
Equatoria	0	0	0	5	2	7
Upper Nile	4	0	0	2	2	8
Total	46	23	3	9	11	92

(*) **الصف الأول**: المحافظة/ الحزب الوطني الاتحادي/ حزب الأمة/ الحزب الاشتراكي الجمهوري/ حزب الجنوب/ الأحزاب الأخرى/ المجموع.

المصـــدر: Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Albany, NY: State University of New York Press, 1987).

يبيّن الجدول الرقم (١٠ ـ ٣) أن الأساس الإقليمي للحزب الوطني الاتحادي كان الشمال الشرقي من البلاد ومحافظة كردفان، في حين كان الأساس الإقليمي لحزب الأمة النيل الأزرق والشمال الغربي. وكما جاء في مقدمة هذا الفصل، فقد ساهم الشمال الشرقي بـ ٢٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهم النيل الأزرق والشمال الغربي بـ ٣٠ بالمئة و٢٩ بالمئة منه، على التوالي. إن النيل الأزرق (إقليم الجزيرة) هو قلب المنطقة المنتجة للقطن، مع وجود مشاريع كبيرة الحجم تعود إلى الدولة والقطاع الخاص. وتهيمن على الناتج المحلي القائم المنتَج في شمال شرق البلاد نشاطات النقل والتوزيع، والبناء والتشييد، وقطاع الخدمات، بما في ذلك المصارف والتجارة، والملكية العقارية. ومع أن مثل هذه المعلومات يمكن استعمالها كمؤشرات على الفرق بين الأساسات الاقتصادية للأحزاب السياسية، فلعلنا في مأمن إذا قلنا إن الحزبين الكبيرين كانا يمتلكان الأساسات الاقتصادية نفسها، وبالتالي يمثلان المصالح الاقتصادية نفسها، أي مصالح «الرأسماليين» الزراعيين إجمالاً[٥٤]. وقد

---

(٥٤) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً للمصالح الاقتصادية التي تمثلها الأحزاب السياسية، انظر مثلاً: Taysir Muhamamd Ahmad Ali, *The Cultivation of Hunger: State and Agriculture in Sudan* (Khartoum: Khartoum University Press, 1990), and Fatma Babiker Mahmoud, *The Sudanese Bourgeoisie: Vanguard of Development* (Khartoum: Khartoum University Press, 1986).

تجلى هذا في نتائج شتى الانتخابات الديمقراطية وطبيعة السياسات التي مارستها مختلف الحكومات.

وكانت الأصول الاجتماعية لأعضاء البرلمان تنسجم مع الملاحظة المتعلقة بالمصالح الاقتصادية، ومثلما أُشير سابقاً عند تناول الأصول التاريخية للسياسة الحديثة في السودان، وبحسب تصنيف نبلوك(٥٥)، يمكن النظر إلى الأصول الاجتماعية من خلال ٤ فئات كبرى: الزعماء القبليين والدينيين؛ الموظفين الحكوميين السابقين وضباط الجيش السابقين؛ التجار والمزارعين؛ المعلمين والآخرين. ويلخص الجدول الرقم (١٠ ـ ٤) توزيع أعضاء أول برلمان وفقاً لأصولهم الاجتماعية.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٤)
المجموعات الاجتماعية لأعضاء أول برلمان منتخب(*)

Social Group	Northern Constituencies	Southern Constituencies	Graduate Constituencies	Total
Tribal and Religious Leaders	31	3	0	34
Ex-Employees and Ex-Officers	19	10	1	30
Merchants and Farmers	14	1	0	15
Teachers and Others	6	8	4	18
Total	70	22	5	97

(*) **العمود الأول**: المجموعة الاجتماعية/ الزعماء القبليون والدينيون/ الموظفون والضباط السابقون/ التجار والمزارعون/ المعلمون والآخرون/ المجموع؛

الصف الأول: دوائر الشمال الانتخابية/ دوائر الجنوب الانتخابية/ دوائر الخريجين الانتخابية/ المجموع.

المصدر: المصدر نفسه.

إن التاريخ السياسي الذي قاد إلى استيلاء النخبة الاقتصادية (مع أتباعها الدينيين) على الدولة في السودان بعد الاستقلال يفسر جزئياً تدخل الجيش في الشؤون السياسية للبلاد. وقد أشارت نتائج انتخابات الحكم الذاتي سنة ١٩٥٣ إلى أن البلد كان يجب أن يُحكم من قبل حكومة ائتلافية بسبب عدم تمكن أي من الحزبين الرئيسيين من الفوز بالأغلبية المطلوبة. وفي الواقع، انقسمت

(٥٥) Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985.*

الأحزاب الكبيرة في ما بعد إلى اتجاهات مختلفة ولأسباب مختلفة. وجاء أول انقسام في حزيران/ يونيو ١٩٥٦ حينما «عمدَ أنصار الخاتمية بين الزعماء القبليين، والزعماء الدينيين، والمجموعات البرجوازية التي لها مصالح اقتصادية في المناطق الريفية من شمال وشرق السودان، إلى الابتعاد عن الحزب الوطني الاتحادي وتشكيل حزب الشعب الديمقراطي»(٥٦).

وقد سقطت حكومة الحزب الوطني الاتحادي بعد ٦ شهور من إعلان الاستقلال. وكبديل لها، تشكلَ ائتلاف غير متوقع بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي. «عملياً، كان الحزبان مختلفين بشأن جميع السياسات؛ فما يسمى العناصر الراديكالية في حزب الشعب الديمقراطي ما يزالون يستحسنون القضايا التي تقترب من تلك التي تقبلها الحكومة المصرية القائمة، بينما كان حزب الأمة يتطلع إلى الغرب بشأن عقيدته السياسية»(٥٧). ولكن الائتلاف صمدَ رغم ذلك بسبب، أساساً، التهديد الذي شكّله الحزب الوطني الاتحادي، الذي أخذ يكسب المزيد من الدعم الشعبي في المناطق الريفية. وكان التهديد المحتمل هذا أساس قيام حكومة حزب الأمة/ الشعب الديمقراطي الائتلافية بمراجعة القانون الانتخابي لضمان استمرار حكومة الائتلاف بعد الانتخابات المقررة في سنة ١٩٥٨.

وقد أثّرت التغيرات المدُخلة، بين أمور أخرى، في عدد وتوزيع الدوائر الانتخابية الجغرافية؛ إذ تمت زيادة العدد الكلي للدوائر من ٩٢ دائرة إلى ١٧٣ دائرة، أو بما نسبته ٨٨ بالمئة. ويطرح نبلوك(٥٨) أدلة تبين أنه تمت زيادة عدد الدوائر في المناطق التي كان فيها للائتلاف الحكومي عدد كبير من الأتباع: بحسب النسب، من ٩٤,٤ بالمئة (النيل الأزرق) إلى ١٢٨ بالمئة (الشمال).

وبالنسبة إلى خطة حكومة حزب الأمة/ الشعب الديمقراطي الائتلافية،

---

(٥٦) وبالنسبة إلى علاقة تكوين حزب الشعب الديمقراطي والائتلاف المحتمل مع حزب الأمة بالأدلة التي تشير إلى الجذور الاجتماعية لأعضاء البرلمان، يستنتج علي «أن نظام حزيران/ يونيو ١٩٥٦ كان يمثّل تحالف الرأسماليين الزراعيين والأرستقراطية الدينية، مع ممارسة هذه الأخيرة الهيمنة الفعالة والعلنية والكاملة». انظر: Ali, Ibid., pp. 117-119.

(٥٧) Khalid, *The Government They Deserve: the Role of the Elite in Sudan's Political Evolution*, p. 131.

(٥٨) Niblock, Ibid.

جاءت نتائج انتخاب ١٩٥٨ لصالح أحزاب الائتلاف (حيث كسبَ حزب الأمة ٦٣ دائرة وحزب الشعب الديمقراطي ٢٦ دائرة)، رغم المفاجأة التي شكّلها فوز الحزب الوطني الاتحادي بـ ٤٤ دائرة من مجموع ١٧٣ دائرة. وقد تمخضَ تغيير القوانين الانتخابية عن عدد غير متوقع للناخبين بحوالى ٣٤٠,٠٠٠ ناخب للحزب الوطني الاتحادي و٣١٠,٠٠٠ ناخب لحزب الأمة. وهكذا، وعلى غير توقع، استمر الائتلاف في السلطة إلى حين استيلاء الجيش عليها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨. وكما هو معلوم، فإن الجيش تلقى الدعوة من رئيس الوزراء للاستيلاء على الحكم.

ويقتطف صالح(٥٩) من المؤرخَين هولت ودالي (Holt and Daly) قولهما إن «في منتصف سنة ١٩٥٨، أصبح وضع الحكومة لا يُطاق بسرعة. فقد أكّد تدهور الأوضاع الاقتصادية العجزَ الواضح للأحزاب السياسية للاستجابة لتلك الأوضاع. وباتت القضايا الوطنية الهامة تخضع بشكل متزايد للمناورات المحمومة التي يقتضيها ائتلاف حزبي الأمة والشعب الديمقراطي غير العملي. ويمضي صالح إلى استخلاص درسيْن هامين بالنسبة إلى فرضيتنا البديلة: (١) ما تزال النخبة السياسية السودانية تجادل في شأن السلطة والهيبة على حساب القضايا الوطنية الملحة؛ (٢) إن «التكاثر السياسي والتفرعات الحاصلة من جديد في الأحزاب والمجموعات السياسية التقليدية لا تكاد تتجاوز طائفية الأحزاب السياسية التي ترفضها هذه الكثرة والتفرعات».

ثالثاً: تواصل الممارسات السياسية

نتذكر أن الفكرة الرئيسية لفرضيتنا البديلة هي أن المؤسسات الاستعمارية استمرت وتواصلت في فترة ما بعد الاستعمار(٦٠). لقد رأينا، إذا أخذنا في الاعتبار الجذور الطائفية للأحزاب السياسية التي غذّاها الاستعمار، أن الممارسات الديمقراطية خلال الفترة الأولى للديمقراطية في السودان كانت تدور

---

(٥٩) M. A. Mohamed Salih, *African Democracies and African Politics* (London: Pluto Press, 2001), p. 87.

(٦٠) لصياغة مماثلة، ولكن بدون تبنّي إطار ممداني التحليلي، انظر: Abdel Ghaffar Mohamed Ahmed and Samia El-Hadi El-Nagar, «When Political Parties Fail: Sudan's Democratic Conundrum,» in: M. A. Mohamed Salih, ed., *African Political Parties: Evolution, Institutionalization and Governance* (London: Pluto Press, 2003), and Sayed El-Hadi Al-Mahdi.

حول حكومات ائتلافية غير قادرة على البقاء على الأغلب. وتبين الأدلة، باستثناء الحكومة الأولى قبل الاستقلال، أن جميع الحكومات الأخرى، المشكّلة خلال الفترات الديمقراطية الأولى في السودان، كانت ائتلافية. وعلى الإجمال، كانت هناك ١٢ حكومة ائتلافية خلال ١٣ سنة من الحكم الديمقراطي[٦١]؛ فكانت هناك حكومة حزبي الأمة/الوطني الاتحادي وحزبي الأمة/الشعب الديمقراطي خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨؛ حكومة حزبي الأمة/ الشعب الديمقراطي سنة ١٩٥٨؛ حكومة حزبي الأمة/الشعب الديمقراطي في ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦؛ حكومة حزبي الأمة ـ الصادق/الوطني الاتحادي في ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧؛ حكومة حزبي الأمة ـ الإمام/الاتحاد الديمقراطي في ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، حكومة حزبي الأمة ـ الإمام/الاتحاد الديمقراطي في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩؛ حكومة حزبي الأمة/الاتحاد الديمقراطي من ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ (حكومتان من حيث عددهما)؛ حكومة حزب الأمة/حزب الاتحاد الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية في ١٩٨٨؛ حكومة حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية في ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩؛ وائتلاف واسع سنة ١٩٨٩.

وخلال الديمقراطية الثانية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩، قادت السياسة الحزبية إلى الانقسام الهام الثاني في حزب كبير آخر. والحزب المعني هذه المرة كان حزب الأمة، الذي وجدَ نفسه منقسماً إلى حزبين، أحدهما يعود إلى الزعيم الديني للأنصار (الإمام) وسمّي بحزب الأمة ـ الإمام، والثاني يعود إلى ابن شقيق الإمام الصادق المهدي، الشاب الطموح، ويُسمّى حزب الأمة ـ الصادق[٦٢]. وقبل الانقسام، أدت انتخابات ١٩٦٥ إلى حكومة ائتلافية لحزبي الأمة والوطني الاتحادي. أصبح زعيم الحزب الوطني الاتحادي، الأزهري، رئيساً لمجلس السيادة (Supreme Council SC) بعد إجراء تعديل ميكانيكي في الدستور المؤقت. وأتاح هذا التعديل للأزهري فرصة أن يكون الرئيس الدائم لمجلس السيادة، وهو منصب كان الرأي الأصلي أن يتناوب عليه ٥ أعضاء. وتم انتخاب محمد أحمد محجوب لرئاسة الوزراء، وهو سياسي قديم في حزب الأمة، ويدعمه إمام الأنصار. وفي وقت الانتخابات، كان الصادق

(٦١) تحوّلَ «الحزب الوطني الاتحادي» إلى «الحزب الاتحادي الديمقراطي» في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، عند اندماج «حزب الوطني الاتحادي» مع «حزب الشعب الديمقراطي».

(٦٢) الإمام كان السيّد الهادي المهدي.

المهدي دون السن القانونية للترشح للبرلمان، أي سن الـ ٣٠، ولكنه كان رئيس حزب الأمة. وما إن بلغ الـ ٣٠ من عمره، أُخليت له دائرة انتخابية جغرافية؛ وبعد كسب الانتخاب الفرعي، المرتَّب، في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٦٦، أصبح رئيساً للوزراء، حيث ترأسَ حكومة ائتلافية أخرى (هي، هذه المرة، ائتلاف حزبي الأمة ـ الصادق/الوطني الاتحادي).

إن القصة المؤسفة عن سبب وكيفية انتهاء الديمقراطية الثانية موثقة جيداً في الأدب المعني. تكفي، لغرضنا، ملاحظة أن البرلمان المنتخب قام، فضلاً على تعديل الدستور ليطفئ عطش الأزهري إلى القيادة التامة، بتعديل الدستور لحظر حزب قانوني، وهو الحزب الشيوعي، واستبعاده من عضوية البرلمان. وعلاوة على ذلك، فحينما حكمت المحكمة العليا ضد الحظر، أهملت الحكومة قرار المحكمة هذا، وأكرهت رئيسها على الاستقالة(٦٣). وهكذا تولدت أزمة سياسية كبيرة، وهو ما عجّلَ بقيام انقلاب أيار/مايو ١٩٦٩. وفي الأيام الأخيرة من الديمقراطية الثانية، بعد انتخابات ١٩٦٨، كان السياسيون البارزون قد «استنفدوا بالفعل طاقاتهم في الضغينة الحزبية الداخلية وما بين الأحزاب، مهملين، في أثناء ذلك، اقتصاداً عليلاً، وبلداً مقسَّماً وحرباً أهلية متصاعدة»(٦٤).

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الإسلام السياسي بدا، خلال الديمقراطية الثانية، حزباً سياسياً جماهيرياً منظَّماً على شكل جبهة الميثاق الإسلامي، تحت قيادة حسن الترابي. وكما ستبين الأحداث اللاحقة، فإن ظهور الترابي رفعَ من عدد اللاعبين السياسيين في البلاد، ونوّعَ قائمة الدسائس والمؤامرات. وتَمثلَ هذا البرنامج في الحاجة إلى صوغ وتطبيق ما يسمى الدستور الإسلامي. كان الدفاع عن دستور ما إسلامي يضايق ويرعب الحزبين الكبيرين الآخرين بالذات، إذا أخذنا في الاعتبار جمهورهما الإسلامي. ففي مجتمع متعدد الثقافات والأديان، أثبت هذا الدفاع أنه يبعث

---

(٦٣) الرئيس المعني كان بابكر عوض الله، الذي كان أول رئيس للبرلمان السوداني ورئيس الوزراء في ما بعد، في ظلّ حكم النميري.

(٦٤) انظر: Muddathir Abdel Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan, 1899-1956* (London: Ithaca Press, 1969); Mohammed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (London: Rex Collings, 1974), and Khalid, *The Government they Deserve: the Role of the Elite in Sudan's Political Evolution*, p. 226.

على المزيد من الفرقة والشقاق، ولكنه وسّعَ من حقل النزاع السياسي أيضاً. وكما أثبتت الأحداث اللاحقة، فإن البرنامج، بتنظيمه الحديث وعملياته الفعالة جداً، برز أخيراً كحزب طائفي جديد.

وإضافة إلى ذلك، شهدت الديمقراطية الثانية تعميق البنية الطائفية للأحزاب السياسية، الموروثة من العهود الاستعمارية. فرغم وجود إشارة متكررة في الأدب إلى طموحات السيد عبد الرحمن المهدي لأن يصبح ملك السودان، فإن تدخله في السياسة، عملياً، كان كمرجع أعلى ناصح (Mentor) لحزب الأمة باعتباره إمام الأنصار. ومن ناحية أخرى، لم تُعرف للسيد علي الميرغني أي طموحات سياسية، وكان الناصح للأحزاب الاتحادية.

وهكذا، ولغاية بداية الديمقراطية الثانية، كان هناك فصل بين الجانب الروحي والجانب السياسي في بنية الحزبين السائدين. ومع ذلك، فإن النصح الذي قدمته المرجعية إلى الأحزاب السياسية كان مدمِّراً للثقافة والممارسات الديمقراطية في البلاد. وكما لاحظ صالح[٦٥] بشكل بليغ، «إن طبيعة الثقافة السياسية التي يُتوقع أن تدعم الديمقراطية» كانت هكذا، بحيث إن «الانضمام إلى حزب ما سياسي أمر ثانوي بالنسبة إلى المعتقد الديني بألوهية القيادة». فمنذ أيام الاستعمار، شكّلَ أتباع الأحزاب السياسية «جماعة من الحواريين الذين لم يكونوا قط في وضع يتحدّون فيه القيادة المقدسة التي ينشدون منها البركة الدينية أكثر من الفائدة السياسية أو الاقتصادية. إن زعماء هذه الأحزاب ينعمون بالجلال والتقدير الذي يسبغه عليهم أتباعهم، بما في ذلك النخبة السياسية المتعلمة».

وقبل نهاية الديمقراطية الثانية، أخذ الفصل بين الجانب الروحي والجانب السياسي يتلاشى؛ إذ إن إمام الأنصار الجديد، السيد الهادي المهدي، دعمَ صوغ دستور ما إسلامي، وعبّر عن اهتمامه بأن يصبح رئيس جمهورية إسلامية حينما يتم تكوينها. والسيد الصادق المهدي، الذي هو رئيس حزب الأمة منذ ذلك الوقت، دافع عن دمج قيادة الطائفة والحزب، ونجح في ذلك. وكانت محاجته الأصلية على شكل تحديث الأتباع، ولكن المصلحة السياسية من تكوين حزب تابع كانت واضحة. وبالمثل، أصبح السيد محمد عثمان

---

(٦٥) Salih, *African Democracies and African Politics*, p. 103.

الميرغني، أخيراً، رئيساً للحزب الاتحادي الديمقراطي. فعدم القدرة على «تحدي القيادة الدينية» للأحزاب السياسية أصبحت مترسخة أكثر في الأدب السياسي للبلاد، رغم مرور الوقت وتغير الظروف. لقد أضعف تواصل وتعمق الثقافة السياسية، الموروثة من العهود الاستعمارية، عدداً من المبادئ الأساسية للديمقراطية التي وردت في مقدمة هذا الفصل.

وحلت الديمقراطية الثالثة عقب إسقاط نظام أيار/مايو العسكري بعد انتفاضة شعبية في نيسان/أبريل ١٩٨٥. وكانت القوة السياسية خلف الانتفاضة تحالف قوى الانتفاضة التي تشكلت من معظم الأحزاب السياسية ومعظم النقابات العمالية والمنظمات المهنية(٦٦). وقد انحاز الجيش، الواقع تحت تأثير ضباطه ذوي الرتب المتوسطة، إلى الانتفاضة الشعبية. وكما هو معتاد في انتفاضات السودان الشعبية، كانت هناك فترة انتقالية لغاية نيسان/أبريل ١٩٨٦. وخلال هذه الفترة، تتشكل حكومة انتقالية، بقيادة مجلس عسكري كرأس للدولة والسلطة التشريعية، وتتولى التحضير للانتخابات الديمقراطية. وقد ورثت الحكومة الانتقالية اقتصاداً ضعيفاً، وحرباً أهلية متصاعدة في الجنوب، ومجموعة من القوانين الإسلامية المثيرة للجدل (ما يسمى قوانين الشريعة أو قوانين أيلول/سبتمبر). وصدرت هذه القوانين، ونفذها نظام النميري في سنة ١٩٨٣، مع دعم كامل لها من قبل حركة الإخوان المسلمين، التي كانت جزءاً من النظام حينذاك(٦٧). وقد تصرفا كلاهما على أساس سياسي انتهازي بحت. وبدون الدخول في التفاصيل، الموثقة جيداً في الأدب المعني، لا بد من ملاحظة أنه كانت هناك مطالبة سياسية شعبية بإلغاء تلك القوانين(٦٨).

لقد سعت القوى السياسية للانتفاضة إلى إزالة العقبات القانونية الموروثة من النظام السابق. إن أتباع الترابي، الذين يعيدون الآن بناء تنظيمهم السياسي بوصفه الجبهة الإسلامية القومية، والذين دعموا القوانين غير المحبذة وكانوا جزءاً من النظام المخلوع، كانوا حقاً في وضع سياسي محرج جداً. ومن شأن

---

(٦٦) لم تكن حركة الإخوان المسلمين واتحاد المزارعين جزءاً من هذا التحالف.

(٦٧) لقد حلّ الترابي الحركة رسمياً سنة ١٩٧٧، كجزء من عملية المصالحة الوطنية، ولكن الحركة حافظت على تنظيمها بصورة غير رسمية، وهو ما قاد إلى الانقسام في الحركة الإسلامية.

(٦٨) على سبيل المثال، انظر: **Sidahmed, *Politics and Islam in Contemporary Sudan*, and Mansour Khalid, *War and Peace in Sudan: A Tale of Two Countries* (London: Keagan Paul, 2003).**

بعض المحلّلين أن يتصوروا أن الظروف التي سادت في تلك المرحلة السياسية كان يمكنها بسهولة إنهاء الإسلام السياسي في البلاد، بسبب تعاون الجبهة الإسلامية القومية النشيط مع النظام السابق. ولكن الغريب بالنسبة إلى السودان أن العكس هو ما حصل. ففي ظل هذه الجبهة، وبمساعدة رأس مالهم المالي المتراكم، كان الإسلاميون قادرين على قلب الطاولة في وجه كل من يعنيهم الأمر، وشن الهجوم على الحكومة الانتقالية (والقوى السياسية التي تمثلها)، ومعارضة التسوية السلمية للحرب الأهلية، وفرض طرح قضية تأييد الشريعة على المناقشة السياسية.

وبعد ١٦ سنة من الحكم العسكري، أُجريت انتخابات في نيسان/أبريل ١٩٨٦؛ وفي حزيران/يونيو، شكّلَ الصادق المهدي الحكومة الأولى من خمس حكومات ائتلافية[٦٩]. «إن لعنة ديمقراطية التعددية الحزبية، القديمة، في السودان عادت بكامل قوتها، بما في ذلك حبك الدسائس والمؤامرات، وانتشار العلاقات الزبائنية، وسلطة الدولة المشخصَنة، وهو ما قاد إلى انعدام الاستقرار السياسي والتذمر العام، [و] في أقل من سنة، ألغى الصادق المهدي الحكومة، وشكّلَ حكومة ائتلافية جديدة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية»[٧٠].

ومن زاوية تواصل الممارسات السياسية، ينبغي ملاحظة أنه عند حل مختلف الحكومات الائتلافية التي شكّلها الصادق المهدي في أثناء الديمقراطية الثالثة، فإنه لم يختر الانسحاب كرئيس وزراء. وهذا سلوك غير معتاد، طبعاً، في السياق البرلماني، حيث تكون مسؤولية الحكم جماعية عادةً، وهو شبيه بالسلوك السياسي للأزهري في أثناء الديمقراطية الثانية، كما وردَ أعلاه.

والحادث الشهير الآخر الذي يثبت تواصل الممارسات السياسية يخص

---

(٦٩) للتّسجيل، يجب ملاحظة أن نتائج الانتخابات تمخّضت عن ظهور ثلاثة أحزاب كبيرة: «حزب الأمة»، الذي كسبَ ١٠٠ مقعد، و«الحزب الاتحادي الديمقراطي»، ٦٠ مقعداً، و«حزب الجبهة الإسلامية القوميّة»، ٥١ مقعداً (٢٣ منها كانت من دوائر الخريجين). ويعود سبب مكاسب الجبهة القوية إلى مواردها الماليّة الضخمة، التي تراكمت في أثناء عملية المصالحة في ظلّ نظام النميري، والآلة السياسية الفعالة للدعاية، وكثرة وتنوع مرشحي الحزب الاتحادي الديمقراطي في الدوائر الانتخابية الجغرافية، والقانون الانتخابي المشوّه بالنسبة إلى دوائر الخريجين الانتخابية.

(٧٠) Salih, *African Democracies and African Politics.*

معالجة مبادرات رئيس الوزراء بشأن السلام في ذلك الوقت. وباختصار، ينبغي ملاحظة أن خلال الفترة الانتقالية، كان في استطاعته، بعد إذ منحَ تحالف قوى الانتفاضة الأولوية لإنهاء الحرب الأهلية، توقيع إعلان كوكا دام الشهير الآن، مع الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية في آذار/ مارس ١٩٨٦. وكان ممثلو حزب الأمة ضمن الموقعين؛ ولكن الحزب الاتحادي الديمقراطي تغيبَ بشكل لافت للنظر. وتضمنَ الإعلان اتخاذ خطوات مسبقة معيّنة تمهّد لعقد مؤتمر قومي دستوري، ومن بينها إلغاء قوانين الشريعة أو تجميدها، على الأقل. ورغم أن حكومة حزب الأمة الائتلافية، التي تشكلت بعد الانتخابات، وقّعت الإعلان، فإنها لم تحقق المستلزمات المسبقة المتفق عليها.

وبدون مناقشة التفاصيل التاريخية، يجب ملاحظة أن حزب الاتحاد الديمقراطي توصّلَ إلى اتفاقية سلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية، بعد اتصالات طويلة بينهما، ووقّعها زعماء الحزبين. ومن المعروف أن شروط اتفاقية الحركة الشعبية والحزب الاتحادي الديمقراطي تشبه شروط إعلان كوكا دام، بما في ذلك تجميد قوانين الشريعة. وهكذا، لم يبقَ خارج عملية السلام حينذاك سوى الجبهة الإسلامية القومية، «جزئياً، بسبب الالتزام الأيديولوجي لزعماء حزب الأمة بشكل ما للقانون الإسلامي، وربما لأنهم أرادوا حرمان الحزب الاتحادي الديمقراطي من الميزة السياسية من اتفاقه مع الحركة الشعبية والحزب الاتحادي الديمقراطي، فقد عارضوا اتفاقية السلام بين الميرغني وقرنق، كما أصبح يُعرف حينذاك»[٧١].

وهكذا رفضَ البرلمان، بما لديه من أغلبية ميكانيكية من حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية، اتفاقية السلام، ولكنه خوّلَ رئيس الوزراء التفاوض مع الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية، مع أخذ جميع اتفاقيات السلام السابقة في الاعتبار. وفي النهاية، تم رفض مبادرة سلام مكمّلة لتلك التي تم توقيعها بالفعل، وتمت التضحية بعملية السلام على مذبح التنافس السياسي.

---

(٧١) Francis Deng, «Hidden Agenda in the Peace Process,» in: Martin M. Daly and Ahmad A. Sikianga, ed., *The Civil War in the Sudan* (London: British Academic Press, 1993), p. 206.

رابعاً: غياب برامج التنمية

إن الجوانب المبيَّنة أعلاه، وطبيعة الأحزاب السائدة، كانت لها آثار واضحة بالنسبة إلى اختيار ومسار السياسات الاقتصادية وسياسة التنمية. ومن العدل ملاحظة أن بينما كانت الحكومات الديمقراطية تميل إلى المحافظة على الوضع الراهن من خلال متابعة السياسات نفسها، فإن النظم العسكرية كانت جريئة أكثر نسبياً في تجريب السياسات الجديدة، سواء سياسات التخطيط أو السياسات التي تنطوي على توجه أكثر إلى السوق. وهكذا، بوشر بالخطة العشرية الأولى في أثناء النظام العسكري الأول، بينما تم وضع الخطتين الأخريين خلال النظام العسكري الثاني. كما أن هذا الأخير، أيضاً، هو الذي قرر صوغ برامج التكيف الهيكلي وتنفيذها، بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقرر النظام العسكري الثالث، بعد بعض التأخير، أن يصوغ محلياً نسخة من برنامج معيّن للتكيف، بدون دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وعلاوة على ذلك، كان النظام العسكري الأول هو من قرر تسلم المساعدة الخارجية الأمريكية، المشحونة بالمضامين السياسية، بينما غامرَ النظام العسكري الثاني، منذ أيامه الأولى، بتجريب صوغ سياسة اشتراكية على الطراز المصري، تتضمن التأميم والمصادرة، قبل أن يرى ضوء الطراز الأمريكي للتنمية الاقتصادية.

يمكن الظن أن خيارات السياسة الاقتصادية لمختلف لنظم الديمقراطية نبعت أساساً من تمسك الأحزاب السياسية السائدة بنهجها القديم لفترة ما قبل الاستقلال، حيث تعمد هذه الأحزاب للمساومة والمزايدة في ما بينها للحفاظ على سلطتها، بدون تطوير شرعيتها في حقل الأداء الاقتصادي. ومن هذه الناحية، يلاحظ صالح[(٧٢)] «أن النخبة السياسية السودانية من مختلف التوجهات السياسية ما تزال تستعمل خط الاستقلال، والأحداث التي شكلته وترتيب ونمط الحياة السياسية الذي ينشأ عن ذلك، للمطالبة بحق الحكم وتبريره. وكنتيجة لذلك، فهي لم تعرض حقاً أي رؤى جديدة للحكم أو ترتيبات مؤسسية بديلة»[(٧٣)].

(٧٢) Salih, Ibid., p. 78.

(٧٣) ومن هذه الناحية، فربما من الضروري أن نلاحظ أن «الحزب الشيوعي السوداني»، المؤسّس سنة ١٩٤٦، مثّلَ تحدياً خطيراً للأحزاب التقليدية، من ناحية دفاعه عن السياسات التوزيعية. إن حركة الإخوان المسلمين، التي كسبت الانتشار السياسي في منتصف السبعينيات، شاركت أيضاً في تلك المساومة والمزايدة السياسية من خلال دفاعها عمّا يسمّى الدستور الإسلامي، وليس عن السياسات الاقتصادية أو التنموية.

ثمة أدلة كثيرة تفيد بأن نمط الاستثمار، الذي اختارته الحكومات في أول فترتين ديمقراطيتين، أملاه الهيكل الاقتصادي الموروث من الدولة الاستعمارية. فلم يكن لدى الأحزاب السياسية، التي شكلت مختلف الحكومات الديمقراطية، برامج اقتصادية مفصلة لتحويل هيكل الاقتصاد. وهكذا، واصلت هذه الأحزاب مجموعة السياسات الاقتصادية للفترة الاستعمارية، حيث تحققت استثمارات كبرى في القطاع الزراعي، مع احتمال ذهاب بعض الاستثمارات إلى قطاع النقل. وكان توجه السياسة الاقتصادية نحو القطاع الخاص أساساً لتشجيعه على الاستثمار في صناعات إحلال الواردات، مع مبادرة الحكومة في إنشاء بعض المنشآت بقصد خصخصتها في المستقبل. وقام القطاع الخاص، الناشئ، بالاستثمار في العقار والأراضي، ومشاريع القطن والزراعة الممكننة والمعتمدة على مياه المطر، وذلك لسبب واضح هو سرعة مردود الاستثمار في هذه القطاعات. كان هناك القليل من التقدم التكنولوجي، والقليل من الابتكار، والقليل من التعلم على صعيد الإنتاج وتنظيم المؤسسات. وخلال هذه الفترة، كانت البيئة الاقتصادية الكلية مستقرة إلى حد بعيد، ولكن بسبب المؤسسات الضعيفة وسياسة الاستقطاب، شهدت البلاد تصعيد النزاع بين الشمال والجنوب. والمحصلة كانت عبارة عن نمو اقتصادي سلبي ومتقلب.

ورثت الديمقراطية الثالثة اقتصاداً مشوَّهاً بسبب فشل المحاولات التي بذلها النظام العسكري الثاني لتغيير هيكل الاقتصاد خلال فترته الأولى (١٩٦٩ ـ ١٩٧٢)، والتوجه السوقي اللاحق للاقتصاد، في ظل رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وربما لم تتح الممارسات السياسية الموروثة، التي أُشير إليها سابقاً، الوقت الكافي للنخبة السياسية للأحزاب الرئيسية الثلاثة خلال الديمقراطية الثالثة لوضع السياسات الملائمة للمشكلات الاقتصادية والتنموية في البلاد. ولأن حكومات الديمقراطية الثالثة قررت انتهاج السياسات الموروثة، فإن المحصلة النهائية، مرة أخرى، كانت نمو الاقتصاد السلبي والمتقلب.

ثمة خلاصة بالأدلة على هذه الاستنتاجات ترد في الجدول الرقم (١٠ ـ ٥) الذي يبين متوسط دخل الفرد (العمود الثاني) ومعدل نموه (العمود الثالث). الأرقام بين قوسين () تشير إلى مُعاملات التباين التي تعكس مدى تقلب عملية

النمو[٧٤]. والأدلة متوافرة للفترتين الديمقراطيتين الثانية والثالثة. ونسارع إلى القول إن متوسط دخل الفرد، في سنة ١٩٦٠، وهي السنة الأولى من الفترة الخماسية في النموذج، كان ٨٦١ دولاراً أمريكياً وفق معادِل القوة الشرائية سنة ١٩٨٥. وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة في الستينيات، بما في ذلك نسبة رأس المال/ الإنتاج قدرها ٣ (أو مُعامل رأس المال الحدي، كما تُسمى أيضاً)، كان يُعتقد أن من الممكن مضاعفة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال عشر سنوات، كما هو وارد في الخطة العشرية ١٩٦١/ ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠/ ١٩٧١[٧٥]. ورغم هذه الإمكانية، فثمة أدلة تشير إلى أنه لغاية سنة ١٩٨٩، وهي نهاية فترة الديمقراطية الثالثة، لم يكن البلد قادراً على استعادة مستوى سنة ١٩٦٠ لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٥)

النمو الاقتصادي في ظل النظم السياسية في السودان، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩(*)

Period	Per Capita GDP (US$)	GDP per Capita Growth Rate (%)	Ruling Regime
1960 - 1964	850	-1.24 (3.42)	First Military Regime
1965 - 1969	810	-0.62 (5.74)	Second Democracy
1970 - 1974	779	-1.84 (3.95)	Second Military Regime-I
1975 - 1979	893	4.09 (2.70)	Second Military Regime-II
1980 - 1984	865	-0.34 (9.41)	Second Military Regime-III
1985 - 1989	806	-0.45 (14.93)	Third Democracy

(*) **العمود الأخير**: النظام الحاكم/ النظام العسكري الأول/ الديمقراطية الثانية/ النظام العسكري الثاني (١)/ النظام العسكري الثاني (٢)/ النظام العسكري الثاني (٣)/ الديمقراطية الثالثة.

المصـدر: Ali Abdel Gadir Ali, *The Challenges of Poverty Reduction in Post-Conflict Sudan* (Kuwait: Arab Planning Institute, 2006), p. 30, table 1.

ومن الممكن تقديم عدد من الملاحظات على هذا الجدول. **أولاً**، وبعكس المعتقدات الشائعة، فإن النظام العسكري الأول، الذي ورثته

(٧٤) بالنسبة إلى التفاصيل السنوية، انظر: Ali Abdel Gadir Ali, *The Challenges of Poverty Reduction in Post-Conflict Sudan* (Kuwait: Arab Planning Institute, 2006), p. 30, table 1.

(٧٥) للاطلاع على التفاصيل الاقتصادية والتنموية لهذه الخطة، انظر: Abdel Rahim Mirghani, *Development Planning in the Sudan in the Sixties*, Graduate College Publications; Monograph; no. 2 (Khartoum: University of Khartoum, 1983).

الديمقراطية الثانية، لم يحقق أداء اقتصادياً استثنائياً. فخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤، سجلَ الاقتصاد نمواً اقتصادياً سالباً بشكل عام، قدره ١,٢ بالمئة سنوياً. وتبين التفاصيل السنوية أن في سنة ١٩٦٢ فقط، أمكن تحقيق نمو موجب، عالٍ نسبياً، بمعدل قدره ٤,٩ بالمئة. وبدأت الديمقراطية الثانية سنة ١٩٦٥ بمتوسط دخل فردي قدره ٨٥٤ دولاراً، ومعدل عالٍ نسبياً للنمو قدره ٥,٤ بالمئة. ولكن السنوات الباقية من الديمقراطية الثانية أظهرت تراجعاً مستمراً في متوسط الدخل الفردي، ومعدلات نمو سنوية سالبة. وفي نهاية الديمقراطية الثانية، هبط متوسط الدخل الفردي إلى ٧٩٠ دولاراً، وهو أقل من المتوسط الموروث من الحكم العسكري الأول (البالغ ٨١٧ دولاراً سنة ١٩٦٤). وعلاوة على ذلك، تبين المعلومات أيضاً أن عملية النمو خلال الديمقراطية الثانية كانت متقلبة كثيراً، كما يتضح من مُعامل الاختلاف، البالغ ٥,٧ بالمئة، وهو أعلى من تذبذب عملية النمو في ظل الحكم العسكري الأول.

وقد ورثت الديمقراطية الثالثة، بعد فترة طويلة من الحكم العسكري الثاني، اقتصاداً مدمَّراً، مع متوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قدره ٧٩١ دولاراً، أي ما يعادل حوالى ٩٢ بالمئة من مثيله لسنة ١٩٦٠. وكان متوسط معدل النمو في الديمقراطية الثالثة سالباً وشديد التذبذب. وفي الواقع، سجلت هذه الفترة أشد تذبذب في عملية النمو في التاريخ الاقتصادي للبلاد، كما يتجلى هذا في مُعامل الاختلاف، البالغ ١٤,٩ بالمئة. وباستثناء سنة ١٩٨٦ التي شهدت معدلاً عالياً نسبياً قدره ٧,٧ بالمئة، فقد سجلت السنوات الباقية معدلات نمو سالبة، وضخمة نسبياً في قيمها المطلقة. بل إن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الديمقراطية الثالثة كان أقل ممّا في الديمقراطية الثانية. ويمكن، جزئياً، تفسير هذا الأداء الاقتصادي والتنموي الكئيب نوعاً ما من خلال البيئة الاقتصادية الدولية غير المستقرة التي هيمنت فيها المؤسسات المالية الدولية على صوغ سياسة التنمية، وجزئياً، من خلال تشديد الحرب الأهلية في جنوب البلاد.

ولكن رغم استمرار وتواصل الممارسات السياسية الموروثة في مرحلة ما بعد الاستعمار، فإننا نضيف الآن الهيكل الاقتصادي الموروث. فلم يكن في مستطاع أي حكومة ـ عسكرية أكانت أم ديمقراطية ـ أن تغيّر الهيكل الاقتصادي

الموروث من الفترة الاستعمارية. من المعروف أن التنمية في اقتصاد ثنائي، كاقتصاد السودان، تتحقق عادةً من خلال حصول تحول هيكلي من القطاع القليل الإنتاجية (الزراعي أو التقليدي، عادةً) إلى القطاع ذي الإنتاجية العالية (الصناعي أو الحديث، عادةً). وتتضمن عملية التحول الهيكلي انتقال الموارد (وبخاصة العمل) من القطاع ذي الإنتاجية القليلة إلى القطاع الآخر ذي الإنتاجية العالية. وعبر فترة طويلة من الزمن، عشر سنوات أو أكثر، مثلاً، تتجلى عملية التحول في هبوط حصة القطاع القليل الإنتاجية من الناتج المحلي الإجمالي مقابل زيادة حصة القطاع المرتفع الإنتاجية منه.

ومن الممكن دراسة مثل هذا التحول في سياق الانحدارات المعروفة الآن بانحدارات شينيري ـ سيركوم (Chenery-Syrquim Cross-country Regressions). وفي مثل هذا التحليل، فإن التحول المرافق لعملية التنمية (مثل حصة مختلف القطاعات من الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي) يُستعمل كمتغير تابع، والذي يُنتَظر تفسيره بعوامل معيّنة، مثل متوسط الدخل الفردي ومربع مستواه (الذي يعكس مرحلة التنمية في البلد)، وحجم السكان ومربع مستواه (الذي يعكس حجم السوق). وعندئذ يمكن مقارنة القيم المتوقعة لمتغيرات التحول بقيمها الفعلية لتحديد التحول المتحقق.

تقدير أوكونِل وندولو[٧٦] هو أحدث تقدير لمعادلة التحول الهيكلي (Structural Transformation)[٧٧]. ووفقاً لهذه التقديرات، هناك ثلاث وقائع نمطية للتحول الهيكلي يمكن تلخيصها كما يلي:

ـ تميل حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى الهبوط إلى حد أدنى مع نمو الاقتصاد. ويتحقق مثل هذا الحد الأدنى حينما يصل متوسط الدخل الفردي إلى ٨٨٥٤ دولاراً (بحسب معادِل القوة الشرائية لسنة ١٩٨٥)؛

---

(٧٦) Steve O'Connell and Benno Ndulu, «Explaining African Economic Growth: Focus on Sources of Growth,» (African Economic Research Consortium, Nairobi, 2000).

(٧٧) المعادلة المقدّرة لعيّنة دولية تضمّ ٨٥ بلداً خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٨ هي:

$x_{it} = \beta_1 Iny_{it-1} + \beta_2(Iny_{it-1})^2 + \Upsilon_1 \ln N_{it-1} + \Upsilon_2 (\ln N_{it-1})^2 + Yt + \mu_i + \varepsilon_{it}$ حيث X هو متغير التحوّل الهيكلي، وy هو متوسّط الدخل الفردي، وN هو السكان.

ـ تميل حصة الصناعة إلى الزيادة نحو حد أقصى مع نمو الاقتصاد. ويتحقق مثل هذا الحد الأقصى حينما يصل متوسط الدخل الفردي إلى ٢٠,٤٦٥ دولاراً (بحسب معادِل القوة الشرائية لسنة ١٩٨٥)؛

ـ تميل حصة قطاع الخدمات إلى الزيادة نحو حد أقصى مع نمو الاقتصاد. ويتحقق مثل هذا الحد الأقصى حينما يصل متوسط الدخل الفردي إلى ١٤٩٢ دولاراً (بحسب معادِل القوة الشرائية لسنة ١٩٨٥)[٧٨]؛ والجدول الرقم (١٠ ـ ٦)، الذي يتضمن بيانات عن الفترات المعنية بالنسبة إلى السودان، يلخص الحصص الفعلية لمساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي المنتَج، مقارنة بالحصص المتوقعة؛ كما يقدّم الجدول المتوسطات الفعلية لمتوسط الدخل الفردي لتسهيل مقارنتها بنقاط التحول للوقائع النمطية.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٦)
التحول الهيكلي في الحصص النسبية للقطاعات في السودان(*)

Period	Agriculture		Industry		Services		Per Capita GDP (US$)
	Actual	Predicted	Actual	Predicted	Actual	Predicted	
1960 - 1964	52	32	14	26	34	42	850
1965 - 1969	40	32	16	25	45	43	810
1970 - 1974	44	31	14	24	42	44	779
1975 - 1979	39	31	13	24	48	45	893
1980 - 1984	34	29	15	25	51	46	865
1985 - 1989	34	29	16	24	49	47	806

(*) **الصف الأول**: الفترة/ الزراعة: فعلي ـ متوقع/ الصناعة: فعلي ـ متوقع/ الخدمات: فعلي ـ متوقع/ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار).

المصـــدر: Ali Abdel Gadir Ali, «Diversification and Structural Transformation of an Agrarian Economy: The Case of Sudan,\» Proceedings of the Expert Group Meeting on Economic Diversification in the Arab World, ESCWA-API, UN, New York, 2002, p. 266, table 3.

ويبيّن الجدول الرقم (١٠ ـ ٦) بوضوح عدم حصول تحول هيكلي ملموس في الاقتصاد خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ إلى نهاية الديمقراطية الثالثة. فعند نهاية الأخيرة، بقيت الزراعة تهيمن على الاقتصاد، حيث ساهمت بأكثر

(٧٨) وتتضمن الوقائع النمطية الإضافية: (٤) تميل حصة التشغيل إلى الهبوط مع نمو الاقتصاد؛ (٥) ميل نسبة إنتاجية العمل في القطاع غير الزراعي إلى إنتاجية العمل في القطاع الزراعي نحو الزيادة لغاية حد أقصى معيّن كلما تنامى الاقتصاد.

ممّا توقعه النموذج، وهو ما زاد على ثلث الناتج المحلي الإجمالي تقريباً. كما ركدت مساهمة الصناعة عند نسبة ١٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة كلها، وكانت أقل دائماً ممّا توقعه النموذج. وكان قطاع الخدمات القطاع الوحيد الذي أظهرَ علامات تحول، حيث كانت حصته في الناتج المحلي الإجمالي أكبر ممّا توقعه النموذج. ومع ذلك، نسارع إلى القول، آخذين في الاعتبار نقطة التحول بالنسبة إلى هذا القطاع، إن الزيادة في حصته من الناتج المحلي الإجمالي، إذا أخذناها سويةً مع سلوك القطاعات الأخرى، ينبغي فهمها كعلامة على نمو اقتصادي مشوّه، وليس على تحول حقيقي.

ملاحظات ختامية

استكشفنا في هذا الفصل المدى الذي يمكن فيه، في حالة السودان، تطبيق النموذج الذي قدّره البدوي والمقدسي وميلانت(٧٩) لتفسير العجز الديمقراطي المشاهَد في الوطن العربي. وباستعمال طريقة موصى بها لمقارنة المؤشرات الفعلية لنظام الحكم بالمؤشرات المتوقعة، استنتجنا أن هذا النموذج يتوقع بالفعل الفترات الديمقراطية في البلاد. وعلى المستوى التفصيلي، فإن الأثرين العربيين ـ الخاصين اللذين يتسببان في العجز الديمقراطي العربي ـ أي الاعتماد على النفط والحروب في المنطقة ـ كانا يعملان بشكل مباشر وغير مباشر عند تفسير حالة السودان. ومع ذلك اقترحنا، آخذين في الاعتبار أن السودان ليس بلداً عربياً نمطياً، فرضية مكملة تساعد على إلقاء الضوء على استمرار عجزه الديمقراطي.

الفرضية المكملة هي أن العجز الديمقراطي المشاهَد في السودان يمكن فهمه أكثر من خلال تجربة السودان الاستعمارية الفريدة، التي كانت وراء نشوء مجتمع مدني في ظل الحكم الثنائي (Condominium Rule) الذي مارسته بريطانيا ومصر كقوتين استعماريتين متنافستين، وليس متعاونتين. كما أن الأحزاب السياسية التي نشأت في ظل الحكم الاستعماري، مع تقاليدها في التعامل الطائفي والسياسة المشخصنة، تواصلت في فترة ما بعد الاستعمار، وظلت تهيمن على الحياة السياسية في البلاد. وقدّمنا الأدلة التي تدعم الفرضية

(٧٩) Elbadawi, Makdisi and Milante, «Technical Note on Democracy and Development in the Arab World».

المكملة هذه. وعلى أساس هذه الأدلة، يمكَن الظن أن تفسير العجز الديمقراطي في السودان، وهو بلد يضم مكوِّنات عديدة ومتنوعة، يكمن في طبيعة نظامه الاجتماعي ونهجه السياسي الموروث من الفترة الاستعمارية.

إذا كان الحكم غير المباشر هو ما أبدعته القوى الاستعمارية عند الرد على «السؤال المحلي»: كيف تسنى لأقلية أجنبية أن تحكم أغلبية محلية، فمن الملائم، كما يبدو، الاستنتاج أن النخب السياسية الوطنية لم تكن قادرة على صوغ سؤال مماثل أو الإجابة عنه. ففي ظل الاستعمار، كانت غالبية الشعب «رعايا» للدولة الاستعمارية، وكانت أقلية صغيرة فقط «مواطنين». وهذا يفترض أن السؤال المناظر، بعد نيل الاستقلال، كان يجب أن يكون «السؤال الوطني»: كيف تسنى لنخبة ضئيلة جداً ومتعلمة أن تحكم غالبية أمية. ولكن هذا السؤال، الذي هو أبعد ما يكون عن الإجابة، لم يُطرح قط.

القسم الثالث

الخلاصة والاستنتاجات

الفصل الحادي عشر

العجز الديمقراطي في الوطن العربي: ملخص تفسيري

إبراهيم البدوي

سمير المقدسي

نقدم في هذا الفصل الختامي ملخصاً تفسيرياً للعوامل المرتبطة بتواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ولماذا كانت النظم الأوتوقراطية في الوطن العربي قادرة، إلى الآن، على البقاء وسط الاتجاهات الديمقراطية التي تجتاح العالم.

ثم نقدم بعض الملاحظات الموجزة حول بعض الشروط التي يمكن أن تتيح تعميق عملية الدمقرطة العربية، وهو موضوع نخطط لدرسه كتكملة للعمل الحالي. فرغم إنجاز عدد من الدراسات عن التحول من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي في الوطن العربي، فإن يبقى، كما نعتقد، حقلاً واعداً للبحث، وبخاصة على غرار الطرق البحثية المعتمدة في عملنا الحالي.

أولاً: تواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي

كما أوضحنا في الفصل الثاني، فإن العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية هي قضية معقدة، ولها أبعاد متعددة. تشير أطروحة التحديث إلى تأثير التنمية الإيجابي في تشجيع عملية الدمقرطة. ومن ناحية أخرى، يلاحظ عدد من

الباحثين أن هناك، أيضاً، تأثيراً إيجابياً عكسياً ينطلق من الديمقراطية باتجاه التنمية؛ فالبلدان التي نجحت في الدمقرطة حقّقت معدلات نمو أعلى من تلك البلدان التي فشلت في معظم السنوات، وحقّقت معدلات نمو أعلى من المتوسط في تلك البلدان التي لم تحاول الدمقرطة. فالنظم الديمقراطية تعمل على نحو أفضل من النظم الأوتوقراطية في عدد من الجوانب. فهي، مثلاً، تُحل المزيد من الاستقرار، وتعالج بصورة أفضل الصدمات الضارة التي تؤثر سلباً في النمو الطويل الأمد[١]. وفي الوقت نفسه، يشير باحثون آخرون إلى أن النظم الأوتوقراطية، أيضاً، يمكن أن تشجع التنمية؛ بل إن أشكالاً معتدلة من الحكم الأوتوقراطي يمكن أن تكون محبَّذة حقاً لهذا الغرض بالنسبة إلى بلدان معيّنة. ويقدم هؤلاء الباحثون تجارب كوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا كأمثلة على كيف أن النظم الاستبدادية المركزية الصارمة يمكن أن تشجع التنمية وإن لم تتبنَّ أشكالاً ديمقراطية للحكم إلا في ما بعد. وما إن حقّقت هذه البلدان الدمقرطة، حتى قلص ارتفاع مستويات متوسط الدخل الفردي من احتمال ارتدادها نحو الحكم الأوتوقراطي[٢]. أما هل أن تجارب هذه البلدان يمكن أن تجاريها بالضرورة البلدان النامية الأخرى، فهذه قضية غير محسومة.

إن الاتجاه السببي بين الديمقراطية أو الأوتوقراطية من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى، قد لا يكون قضية متفق عليها في أدبيات التنمية. ومع ذلك، وكما أشار سن[٣]، فرغم عدم وجود اتجاه واضح بين النمو والديمقراطية أو بين النمو والأوتوقراطية، فإنه يبقى أن للديمقراطية والحرية السياسية قيمة ذاتية هامة.

ومع ذلك، ففي سياق الوطن العربي، بسبب التنوع الاجتماعي في الكثير من المجتمعات العربية، بما في ذلك الاستقطاب العميق الديني أو الإثني العرقي في بعضها، فإننا نعتقد أن الأوتوقراطية الخيّرة لا يُحتمل أن تؤدي إلى تحولات ديمقراطية مستقرة، حيث تكون الطبقة الوسطى قوتها المحركة، على غرار التجارب في كوريا الجنوبية ودول شرق آسيا الأخرى، كما يفترض شيفورسكي[٤].

---

(١) Dani Rodrik, «Democracy and Economic Performance,» paper presented at: Conference on Democratization and Economic Performance in Capetown, South Africa, 1997.

(٢) قارن: Adam Przeworski, «Self-Enforcing Democracy,» in: Donald Wittman and Barry Weingast, eds., *Oxford Handbook of Political Economy* (New York: Oxford University Press, 2005).

(٣) Amartya Sen, *Development as Freedom* (New Delhi: Oxford University Press, 2000).

(٤) Przeworski, Ibid.

ويبيّن العرض التاريخي للدراسات القطرية في هذا الكتاب أن النظم الأوتوقراطية في الوطن العربي قابلة للخضوع لمجموعات وطنية معيّنة أو مصالح «وظيفية» خاصة أخرى كانت قادرة، حتى الآن، على إضعاف التقارب نحو الديمقراطية، رغم توسع الطبقة الوسطى. وفي الواقع، إن هيمنة هذه المجموعات على الدولة غالباً ما صحبها تزايد الفساد والعلاقات الزبائنية التي تتجلى بشكل خاص عند خصخصة المنشآت والمشاريع العامة، مع كل ما يحمله ذلك من تشويه للحكم والاقتصاد الوطني. وعلاوة على ذلك، يبين الفصل الثاني أن فشل النمو في البلدان العربية، مقارنة بالنمو السريع في شرق آسيا يعود، إلى حد بعيد، إلى عدم كفاية قدرتها، كدول أوتوقراطية، على إدارة الصدمات الخارجية الناتجة من تقلبات أسعار النفط وتواتر الصراعات. وهكذا، ، فضلاً على أهميتها الذاتية بالنسبة إلى الحرية والقيم الإنسانية، فإن الديمقراطية ستساهم في نمو البلدان العربية وفي استقرارها الطويل الأمد. إن القضية التي ما برحَ الوطن العربي يواجهها ليست ما إذا كان ينبغي للوطن العربي أن يحقق الديمقراطية أم لا، بل كيف يتغلب على تواصل العجز الديمقراطي؛ وبالتالي ضرورة تحديد الأسباب الأساسية لهذا العجز، في المقام الأول.

لقد شخّصت البحوث الواردة في هذا الكتاب عدداً من الأسباب الأساسية لاستدامة النظم الأوتوقراطية في الوطن العربي، ولو بدرجات مختلفة وأشكال مختلفة من بلد إلى آخر. وفي حين إن بعض هذه الأسباب يتشارك فيها عدد من بلدان المنطقة، فإن بعضها الآخر هي أسباب خاصة بالبلدان المعيّنة. نقوم في ما يلي بتلخيص العوامل التي تفسر تواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي تحت عنوانين عريضين: **أولهما** هو النفط، وصراعات المنطقة، والتدخلات الخارجية، و**ثانيهما** هو القضايا التاريخية والسياسية والمجتمعية.

١ ـ النفط، وصراعات المنطقة، والتدخلات الخارجية

تطرح مقولة النفط والصراعات ثلاثة استنتاجات هامة. يتعلق الاستنتاجان الأول والثاني بالثروة النفطية والدولة الريعية، بينما يخص الاستنتاج الثالث دور الصراعات والتدخلات الخارجية في المنطقة.

أ ـ توضح بحوث هذا الكتاب أن تأثير الثروة النفطية في تحقيق المقايضة بين الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية، على أهميتها، لا يمكن تناوله بمعزل عن التاريخ الاجتماعي ـ السياسي للبلد المعني؛ إذ ينبغي وضع نظرية الدولة

الريعية ضمن سياق اجتماعي ـ سياسي ـ تاريخي، ومن ثم تقييم تأثيرها في الحكم والتنمية. فمثلاً، إن تأثير الثروة النفطية في العراق في استمرارية الحكم لم تقلص قدرة الحركة الوطنية العابرة للإثنية والمذهبية على تقويض شرعية النظام الملكي. وبعد سقوط الملكية في سنة ١٩٥٨، وبخاصة بعد سنة ١٩٧٣، عجزت الثروة النفطية بحد ذاتها عن المحافظة على حكم أوتوقراطي مستقر وقائم على مؤسسات في البلاد. وفي الجزائر، لا بد من دراسة الثروة النفطية في سياق التحالف السياسي بين الحزب، الذي تولى الحكم بعد الاستقلال، والجيش والجهاز الإداري الحكومي. وفي الكويت، كانت طبقة التجار قادرة على انتزاع حقوق سياسية معيّنة قبل الحقبة النفطية وبعدها. وفي العربية السعودية، مارست المجموعات الدينية الأصولية، وبصورة دائمة، تأثيراً قوياً على طبيعة الدولة. وفي بلدان الخليج الأخرى، بقيت بنية السلطة (الحكم المشخصن) الموروثة من الفترات الاستعمارية في مكانها، بحيث إن الثروة النفطية شكلت عاملاً إضافياً في تقوية سيطرة العائلات الحاكمة على السلطة. وبعبارة أخرى، نقول إن في البلدان الغنية بالنفط، تتأثر كثيراً درجة المقايضة بين الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية، التي تؤكدها نظرية الدولة الريعية، بالسياق التاريخي والسياسي لهذه البلدان. فالقوى التي قادت إلى نشوء النظم الأوتوقراطية قبل الحقبة النفطية لم تختفِ بعد اكتشاف النفط. وليس من شك في أن الثروة النفطية كانت حجر الزاوية لـ «الصفقة الاستبدادية» التي أتاحت لهذه الأُسر الحاكمة الدعم الإضافي للمحافظة على حكمها الأوتوقراطي، مع أنه كان يصعب المحافظة على هذه الصفقة في بعض الحالات، كما في حالة الجزائر، أو أنها باتت غير مستقرة، أخيراً، كما هو الأمر في حالة العراق. وعلاوة على ذلك، كان النفط، وما يزال، مرتبطاً ببعض الآثار الخارجية السلبية في قضية الديمقراطية، على شكل تدخلات وتأثيرات خارجية لها صلة بالنفط. ومع ذلك، يبين استعراض التجارب الخاصة للبلدان المشار إليها أن النفط، وحده، لا يفسر كلياً تواصل العجز الديمقراطي في المنطقة.

ب ـ من الضروري أن ندرك كلياً المؤثرات الهامة غير المباشرة للثروة النفطية في البلدان العربية غير النفطية والداعمة لنظمها الأوتوقراطية. ففي بعض من هذه البلدان، مثلاً، تم استعمال الثروة النفطية لدعم مجموعات دينية ـ سياسية معيّنة. وهذا الدعم، بمعزل عن جوانبه الخيرية، قوّى

الانقسامات الاجتماعية ـ السياسية القائمة بالفعل، وجعل زعماء هذه المجموعات مدينين سياسياً لمن دعمهم من الخارج. وفي بلدان أخرى، تم توظيف الثروة النفطية لمساعدة النظم الأوتوقراطية على الإنفاق الباذخ على مؤسستها الأمنية ـ العسكرية، أو دعمها في حروبها في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، اجتذبت التنمية الاقتصادية السريعة في دول الخليج قوى عاملة من البلدان العربية غير النفطية. إلا أن الذهاب إلى العمل في الخليج، وبخاصة ذهاب الطبقات المتعلمة، بما في ذلك نخب سياسية، ساعد على إضعاف اهتماماتها في القضايا الوطنية لبلادهم. فهذه الظاهرة، كانت، رغم أنها مؤقتة، بمثابة طريقة ترحيل (Exit Mode) عملتْ على تقليل الضغط السياسي الداخلي من أجل الدمقرطة. ويرى بعض المحللين أن العمل والإقامة في منطقة الخليج يجعلان المقيمين فيها يميلون إلى اكتساب ثقافة اجتماعية ـ سياسية لا تشجع على الديمقراطية؛ فهم يعودون إلى بلدانهم وهم يحملون قدرات أكثر تقبلاً للممارسات الأوتوقراطية لحكوماتهم(٥).

كما أن التحويلات المالية الضخمة نسبياً، المتدفقة على البلدان غير النفطية، إضافة إلى استثمارات بلدان الخليج المباشرة، تمنح هذه الأخيرة تأثيراً إضافياً في الساحة السياسية العربية. وهذا يصح بشكل خاص على البلدان غير النفطية الصغيرة.

ج ـ من الواضح أن دور الصراعات الإقليمية في تشجيع النظم الأوتوقراطية يرتبط بالصراع العربي ـ الإسرائيلي القائم، أي القضية الفلسطينية التي لم تجد لها حلاً عادلاً حتى الساعة. وتؤكد الدراسات القطْرية في هذا الكتاب هذا الاستنتاج بشكل عام، ولو بدرجات متفاوتة، علماً بأن الدول الأقرب إلى ساحة الصراع، كالأردن ولبنان وسورية ومصر والعراق، أشد تأثراً سلبياً بهذا الصراع من الجزائر أو بعض بلدان الخليج، مثلاً. كما أن الأثر السلبي في نظام الحكم في البلدان التي خاضت الحروب الأهلية، كالسودان ولبنان، قد تجلى بصور مختلفة؛ ففي حالة السودان، مثلاً، شجعت الحرب الانقلابات العسكرية، بينما ساهمت في تعميق الانقسامات الطائفية والمذهبية

(٥) عبّر عن هذا الرأي عدنان أبو عودة في ورشة العمل حول «الديمقراطية والتنمية في الأردن»، التي نظّمها معهد الاقتصاد المالي ومركز بحوث وحوارات السياسة العامة في جامعة الأردن، عمّان، في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨.

في لبنان، وبالتالي، أعاقت التحول المحتمل لنظام ديمقراطي أكثر تقدماً. وفي حالتي مصر والجزائر، تم توظيف الصراع المسلح على السلطة بين النخب الحاكمة في هذين البلدين والمعارضة الأصولية الإسلامية لإذكاء الخوف من استيلاء الأصوليين المحتمل على السلطة. وهذه السياسة أثبتت فعاليتها كوسيلة لاستجلاب الدعم الخارجي لهذه النظم، إضافة إلى شق المعارضة الديمقراطية الداخلية.

كان صعود المجموعات الإسلامية الأصولية سبباً لقلق جدي لعدد من النظم العربية (كمصر وسورية والأردن والجزائر، والعراق منذ الغزو الأمريكي سنة ٢٠٠٣). وهذا القلق لا يعود بالضرورة إلى الأيديولوجيا السياسية لهذه المجموعات، بل إلى خوف الحكام من فقدان سيطرتهم على الحكم، بكل ما يحمله من امتيازات. وهكذا، لم يتردد هؤلاء الحكام في توظيف التهديد المحتمل للمجموعات الأصولية على النظم السياسية القائمة كتبرير إضافي لحكمهم الأوتوقراطي وما يصحبه من انتهاك للحقوق السياسية والمدنية للمواطنين. كما أن صعود الحركات الأصولية منحَ النظم العربية سبباً آخر للتواطؤ مع القوى الخارجية، وبخاصة الولايات المتحدة، لكسب دعمها السياسي والعسكري الإضافي، مقابل تأييد المصالح الجيو ـ سياسية والاقتصادية للولايات المتحدة والبلدان العربية الأخرى في المنطقة. وقد أثبت عدد من الدراسات كيف أن التدخلات الخارجية و/أو التواطؤ مع القوى الخارجية قد شكلت عقبة أمام عملية الدمقرطة في البلدان المعنية.

وأخيراً، عملت الحروب الدولية في المنطقة، كالغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣[٦]، والاحتلال العراقي السابق للكويت، والحرب العراقية ـ الإيرانية، وفي آن واحد، على زعزعة استقرار المنطقة، وشجعت صعود الحركات الدينية الأصولية. أما التأثير السلبي لمختلف أنواع الصراعات في نظام الحكم، وهي الصراعات التي أنهكت المنطقة العربية، فيمكن أن يختلف من بلد إلى آخر. ولكن الصراعات عززت عموماً، وبطريقة أو بأخرى، مقاومة الدمقرطة، في حين تم توظيف التهديد الكامن للحركات الدينية الأصولية

(٦) من غير المعروف بعدُ ما إذا كان إسقاط نظام حكم صدّام الأوتوقراطي في سنة ٢٠٠٣ سيقود أخيراً إلى تكوين عراق ديمقراطي حقيقي، أم إلى بلد مقسّم فعلياً، تحكمه ائتلافات شبه ـ دينية و/أو إثنية.

كذريعة في يد الأحزاب والأُسر الحاكمة لتبرير إحكام قبضتها الأوتوقراطية/ الفردية على السلطة[٧].

ولذلك، فإن التفاعل بين الثروة النفطية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والحروب الأهلية والتدخلات الخارجية المرتبطة بالمصالح الجيو ـ سياسية والاقتصادية للقوى الخارجية، وبخاصة الغربية، قد جعل المنطقة العربية بشكل عام أقل استجابة لعملية الدمقرطة، رغم التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية اللافتة التي تحققت في العقود الخمسة الماضية. وحتى إذا سلّمنا بعدم وجود صلة سببية مباشرة بين التنمية والديمقراطية، فإن دور هذه العوامل في إعاقة العملية الديمقراطية يبقى قائماً؛ فغياب هذه العوامل كان سيوفر فرصاً أفضل لتعزيز الديمقراطية في الوطن العربي، بغضّ النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية الذي كان يمكن أن يتحقق. وفي جميع الأحوال، ينبغي لنا أن نمضي إلى ما هو أبعد من النفط والصراعات لتحديد العوامل التي ساهمت بدورها في عرقلة الدمقرطة.

٢ ـ القضايا التاريخية والسياسية والمجتمعية

وإذ نتجاوز النفط والصراعات، فإن الدراسات القطْرية في هذا الكتاب تبين أن عدداً من البلدان العربية يتشارك في بعض العوامل الأخرى التي تقدّم تفسيرات مكملة لتواصل الحكم الأوتوقراطي فيها. وفي الوقت نفسه، تم تحديد عوامل خاصة بكل بلد على حدة من شأنها أن تُلقي مزيداً من الضوء على هذه القضية.

ومن بين العوامل المشتركة، يبرز اثنان: الإرث التاريخي، والخوف من المجموعات الإسلامية الأصولية، كما ظهر مؤخراً. ففي عدد من البلدان العربية (كالسودان والخليج)، أدت الموروثات التاريخية دوراً في بقاء الطبيعة الأوتوقراطية للدولة. ففي حالة السودان، واصلت الأحزاب السياسية السائدة في حقبة ما بعد الاستعمار تقاليدها في التعامل الطائفي والسياسة المشخصنة، التي نشأت إبان الحكم الاستعماري. ولهذا لم يتم، حتى الآن، تأسيس نظام

(٧) علينا أن نتذكّر أيضاً أن خلال حقبة الحرب الباردة، قاد التنافس الأمريكي ـ السوفياتي إلى دعم وتقوية نظم الحكم الأوتوقراطية المؤيدة لكلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مع جميع نتائجه السلبيّة على الدمقرطة في المنطقة.

ديمقراطي متين. وفي الإمارات المتهادنة (Trucial States)، أتاح دعم بريطانيا للحكام الموالين لها تأسيس قاعدة سلطتهم الأوتوقراطية، التي عززتها الثروة النفطية في ما بعد. وفي العربية السعودية، كان صعود آل سعود إلى السلطة وتمسكهم بها يعودان، إلى حد بعيد، وحتى بعد اكتشاف النفط، إلى تحالفهم مع مؤسسة العلماء «الوهابية» التقليدية(٨)؛ وفي أثناء حربهم الباردة في الستينيات مع النظم الراديكالية بقيادة عبد الناصر، اصطفَ الحكام السعوديون مع الحركات الإسلامية القائمة حينذاك. إن تأثير الموروثات التاريخية قد يكون أقل في البلدان العربية الأخرى، ولكن النظم العربية الحاكمة بعد استقلالها واصلت، بشكل عام، الاستئثار بالامتيازات والصلاحيات نفسها التي سبق أن تمتعت بها الدولة الاستعمارية، وبذلك عزلت نفسها عن مجتمعاتها، كما فعلت القوى الاستعمارية من قبل.

ومع ذلك، فإن قضية تواصل الحكم الأوتوقراطي لا تكتمل ما لم نتناول العوامل الخاصة المؤثرة في كل بلد. في مصر، مثلاً، نجد أن عملية تقهقر مسار التصنيع منذ السبعينيات، التي جعلت نسبة الترسمل في الاقتصاد أقل كثافةً، ساهمت في إعاقة دمقرطة البلاد؛ مثلما قادت قدرةُ النظام الحاكم على استيعاب نخبة رجال الأعمال وبعض المثقفين إلى النتيجة ذاتها. وفي الأردن، كان لاستيعاب النظام نخباً من رجال الأعمال والمثقفين (الطبقة الوسطى)، وتوظيفه السياسي لانقسام السكان إلى أردنيين وفلسطينيين، تأثيرهما السلبي في العملية الديمقراطية. وفي سورية أيضاً، كان النظام قادراً على تحييد أي دور كان يمكن لطبقة رجال الأعمال أن تقوم به في دعم اللبرلة والدمقرطة. وبدلاً من ذلك، قامت هذه الطبقة (التي يمتلك بعض أعضائها صلات عائلية وثيقة بالنخبة الحاكمة) بمراعاة النظام، ودافعت عن استقراره الذي اعتبرته أمراً ضرورياً لتحقيق مصالحها في حقل الأعمال. وفي السودان، نجد أن طبيعة

---

(٨) الوهابية، أو السلفية، اتجاه محافظ جداً يدعو إلى العودة إلى الحكم التقليدي، الذي يتمتع فيه «الإمام» أو الحاكم بسلطة مطلقة، ويراقب تطبيق الشريعة الإسلامية التي يدعمها العلماء. وهكذا يرفض السلفيون الديمقراطية لاعتقادهم أنها تنتزع من العلماء دورهم في تفسير الشريعة. وفي الحقيقة، فإن مؤسسة العلماء مؤسسة ملحقة بالدولة السعودية وليست مستقلة بصورة تامّة؛ فقد قامت الدولة بتوظيفها ضد المدافعين عن الديمقراطية. انظر: Abdelwahab El Effendi, «Democracy and Its (Muslim) Critics: An Islamic Alternative to Democracy?,» in: M. A. Muqtader Khan, ed. *Islamic Democratic Discourse* (Lanham, MD: Lexington Books, 2006).

النظام الاجتماعي، والمجتمع المستقطب بدرجة عالية ثقافية ـ إثنياً ودينياً والجمع بين السياسة والدين، قد ساهمت كلها في إعاقة عملية الدمقرطة، وشجعت على التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للبلاد. وفي لبنان، قادت الانقسامات الدينية، المتفاعلة مع التدخلات الخارجية المزعزعة لاستقراره، بما في ذلك التدخلات الإسرائيلية المباشرة، إلى الصراعات الداخلية التي حالت دون التقدم نحو نظام ديمقراطي أكثر تقدماً. وفي الجزائر، بقيت حركة التحرير الوطني، التي حكمت البلاد بعد الاستقلال، في السلطة بفضل ترسيخ حلف ثلاثي بين الجيش والحزب الوحيد الحاكم والجهاز الإداري الحكومي. وعليه، جرى تكوين نظام سلطة يقوم على صفقة استبدادية (بين المجموعات الثلاث هذه) تجمع المنافع ـ والعلاقات الزبائنية ـ والقمع، تبعاً لحجم الريع النفطي الذي ينبغي توزيعه. فالثروة النفطية الكبيرة سمحت للدولة بإجراء مقايضة بين الرفاه الاجتماعي للسكان مقابل حرية أقل. وفي الوقت نفسه، إذا أخذنا في الاعتبار أن الجزائر دولة ريعية ذات موارد محدودة لا بد من توزيعها، فإن هذه الصفقة التوازنية كانت غير مستقرة بشكل متأصل. وبالنسبة إلى بلدان الخليج، فقد أُشير أعلاه إلى دور تقاليدها التاريخية ـ الاجتماعية في إعاقة انتشار الممارسات الديمقراطية.

وفي الختام، رغم أن النفط والصراعات متغيران عامان، ولكن محوريان، لتفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ككل، فإن الفهم الكامل لتواصل هذا العجز في بلدان عربية معيّنة يتعذر تفسيره بدون العوامل التاريخية والسياسية المجتمعية المكملة. والجدير بالذكر أن الدين بحد ذاته (والإسلام، طبعاً، هو دين الأغلبية العظمى في الوطن العربي) لا يبدو أنه يقوم بدور هام، إذا كان هناك من دور[٩]. على الأصح، فإن بقاء نظم الحكم الأوتوقراطية في الوطن

---

(٩) وقد توصّلَ باحثون آخرون إلى استنتاجات مماثلة؛ إذ يستنتج مارك تسلر أن الإسلام ليس عقبة أمام الديمقراطية، كما يزعم بعض الباحثين الغربيين. انظر: Mark Tessler, «Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientations on Attitudes Toward Democracy in Four Arab Countries,» *Comparative Politics*, vol. 34 (April 2002).

ويبيّن ألفرد ستيبان وغرام روبرتسون أن الإسلام ليس سبباً للعجز الديمقراطي العربي، وأن تفسير هذا العجز يكمن في مكان آخر، انظر: Alfred Stepan and Graeme B. Robertson, «An «Arab» More than «Muslim» Electoral Gap,» *Journal of Democracy*, vol. 14 (2003).

ويذهب جان ـ فيليب بلاتو إلى أن الأدلة التاريخية لا تؤيّد مقولة أن الشؤون السياسية ربيبة الإسلام. وفي الواقع، فإنّ الحكّام في البلدان الإسلامية استعملوا الدين أداة لأغراض سياسيّة، وبخاصة في أوقات =

العربي يعود إلى نجاحها في المحافظة على جهاز قسر قوي تم بناؤه بفضل الموارد الهائلة التي تملكها، إضافة إلى الدعم الخارجي. فقد نجحت هذه النظم في قمع طبقتها الوسطى المستقلة ومجتمعها المدني، ولم تتردد في توظيف الدين لأغراض سياسية.

ثانياً: تعميق عملية الدمقرطة: ملاحظات موجزة

من الواضح أن تسريع عملية الدمقرطة وتعميقها في الوطن العربي عملية معقدة. فهي قضية تخص الوطن العربي ككل، كما تخص كل بلد عربي على حدة. وشروط نجاح عملية دمقرطة حقيقية (لا شكلية) وتواصلها يمكن أن تختلف طبعاً من بلد إلى آخر. ولذا، فإن الدراسات القطْرية عن البلدان العربية لاحظت ضرورة التركيز على معالجة إشكاليات معيّنة للتغلب على عقبات الإصلاح الديمقراطي. وحينما تترسخ عملية الدمقرطة في بلد عربي ما بنجاح، فمن المرجح أن تتأثر بلدان أخرى، بما في ذلك البلدان المجاورة، بهذه العملية تأثراً إيجابياً.

وكما أُشير أعلاه، فإن التحول من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي سيكون موضوع دراسة لاحقة تنوي القيام بها. وفي ما يلي، نعرض حول هذه المسألة ملاحظات تمهيدية موجزة ذات علاقة بالمنطقة ككل. إن البحوث التي يتضمنها هذا الكتاب، تسلط الضوء على أربع قضايا متصلة تستحق التأمل والدرس: الحل العادل لصراعات المنطقة، وبخاصة القضية الفلسطينية؛ الحد من التدخلات الخارجية الضارة؛ الإصلاح المؤسسي الذي يحمل معه عقوداً اجتماعية جديدة في الدول النفطية وغير النفطية معاً؛ تطوير وتمكين الطبقة الوسطى، مع دور ناشط لمنظمات المجتمع المدني المستقلة، وتشجيع ثقافة الديمقراطية لضمان حماية حقوق الأقليات، ودعم المساواة بين الجنسين، بين أمور أخرى. والقضية الأخيرة لا تقل أهمية عن القضايا الثلاث

= الأزمات، مع أن هذا لا يعني بالضرورة أن الدّين يعوق تحديث بلد ما، انظر: Jean-Philippe Plateau, «Religion, Politics and Development: Lessons from the Land of Islam,» *Journal of Economic Behavior*, vol. 68, no. 2 (November 2008).

وبينّ ماركوس نولاند في دراسة قياسية اقتصادية أن السكان المسلمين ليسوا عاملاً تفسيرياً متيناً للوضع الديمقراطي، انظر: Markus Noland, «Explaining Middle Eastern Political Authoritarianism I: The Level of Democracy,» *Review of Middle East Economics and Finance*, vol. 4, no. 1 (2008).

الأخرى. ولا بد من تأكيد أن ليس في ذهننا أي أولويات عن أهمية هذه القضايا بالنسبة إلى تحول المنطقة إلى الديمقراطية. على العكس؛ إذ ينبغي النظر إليها كقضايا متداخلة في ما بينها بشكل متبادل، بحيث يساعد حل أي منها على حل غيرها.

تبرز أهمية حل صراعات المنطقة بالنسبة إلى قضية الديمقراطية على نحو مباشر. فهذه الصراعات، وبخاصة القضية الفلسطينية التي لم تُحل حتى الآن حلاً عادلاً، قد أضّرت بمسار الديمقراطية في الوطن العربي: وهذا يخالف تجربة المناطق الأخرى، حيث ساهم حل الصراعات فيها في تعبيد الطريق للإصلاح الديمقراطي. فالصراعات العالقة في الوطن العربي حفزت الحركات الدينية الأصولية، واجتذبت التدخلات الخارجية المزعزعة للاستقرار، وحولت توظيف الموارد إلى بناء الأجهزة العسكرية والأمنية التي دعمت نظم الحكم الأوتوقراطي، وذلك على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الحل العادل للقضية الفلسطينية[١٠]، وللصراعات الأخرى في المنطقة أيضاً، قد لا يحرك وحده عملية الدمقرطة، ولكن من شأنه بالتأكيد أن يخلق بيئة أكثر ملاءمة لهذه القضية[١١]. إن حل هذه المشكلات سيقود، على الأرجح، إلى تقليل التدخلات الخارجية المزعزعة للاستقرار في المنطقة. فهذه التدخلات كانت سبباً ونتيجة معاً لبعض الصراعات الكبرى في المنطقة، بما في ذلك الحروب الأهلية، ومنها أزمة دارفور في السودان، والغزو الأمريكي للعراق في سنة ٢٠٠٣، والهجمات الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، وعلى غزة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ ـ وهي أمثلة للصراعات الحديثة العهد. وإضافة إلى ذلك، فإن حل الصراعات ينتزع من الحكام ذريعة هامة دأبوا على توظيفها للمحافظة على نظمهم الأوتوقراطية (أي الدفاع عن الأمن القومي)، وهو ما يعمل بدوره على زيادة الضغوط على الحكومات العربية لكي تكون أكثر انفتاحاً وتقبلاً لمتطلبات الحقوق المدنية والسياسية. وأخيراً، فإن حل صراعات المنطقة

---

(١٠) ليس هنا مجال لنحلّل ما تعنيه التسوية العادلة، بل نودّ التأكيد فقط أن هذه التسوية ينبغي أن تكون مقبولة لدى أغلبيّة الشعب الفلسطيني كما تتجلّ في استفتاء عام.

(١١) الذي يقول لو أن القوى الغربية أخذت موقفاً متنوراً في وقت مبكر عند التعامل مع القضية الفلسطينية، لربما ساعدَ هذا الأمر الحركات العربية العلمانية الصاعدة في الخمسينيات والستينيات على ترسيخ جذورها أكثر. قارن بِـ: Plateau, Ibid.

سيتيح إعادة تدفق الموارد باتجاه مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما سيتعزز دور منظمات المجتمع المدني المستقلة التي تدافع عن الإصلاح السياسي والاقتصادي وتعمل من أجله. وفي هذا السياق، ينبغي ملاحظة أن النظم العربية إما قامت غالباً بإخضاع منظمات المجتمع المدني لسيطرتها، وإما لجأت إلى إقامة منظمات أخرى من أجل خدمة مصالحها. ولكن إن لم تكن منظمات المجتمع المدني مستقلة فعلياً، فإن دورها في تعزيز المصلحة العامة والدفاع عن الإصلاح يضعف كثيراً[١٢].

لا شك في أن حل صراعات المنطقة، وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هو موضوع دولي؛ ولا يمكن توقُّع أن تقوم القوى الخارجية ولا القوى الإقليمية المعنية بدور إيجابي في هذا الموضوع ما لم تتأكد من أن ذلك يخدم مصالحها. ولأنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى أي تسوية عادلة، فإن البلدان الأقرب إلى مركز الصراع في فلسطين (ومن ضمنها الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧) كان عليها أن تتحمل عبء التكاليف الناتجة من هذا الصراع على مدى السنين. قد يصعب التنبؤ بالمدى الزمني الذي سيستغرقه التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، ولكن ليس من الصعب استنتاج أن هذا الحل سيؤثر بشكل إيجابي وهام في آفاق الدمقرطة في المنطقة.

إن الإصلاح المحلي السياسي والمؤسسي، أي تطوير مؤسسات أكثر انفتاحاً، وتمثيلاً، وخضوعاً للمساءلة والمحاسبة، هو طبعاً مكون جوهري للعملية الديمقراطية. ثمة أدبيات معمقة حول بناء المؤسسات وتأثيرها الإيجابي في التنمية والديمقراطية[١٣]. فمثلاً، إن تبنّي قوانين انتخابية تضمن التمثيل العادل، وتعزيز استقلال النظام القضائي، وحماية حقوق الملْكية، وتشجيع تحقيق مساواة أكبر بين الجنسين، وتأسيس هيئات تنظيمية ضرورية لتصحيح نواقص السوق، وبناء مؤسسات الضمان الاجتماعي، وتأسيس آليات لإدارة

(١٢) أوضح النجّار أن طبيعة منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية، وبخاصّة بلدان الخليج، تختلف عن مثيلاتها في البلدان الغربية. فنشوء المجتمعات المدنية في البلدان الغربية كان مرتبطاً بنمو الطبقة الوسطى المستقلة، وإقامة إطار قانوني مستقلّ، إضافة إلى الملكيّة الخاصة. أما في حالة مجتمعات الخليج العربية، فلا بدّ من توسيع مفهوم المجتمع المدني ليشمل التقاليد القبلية والعائلية والدينية التي تؤثّر في طبيعة وعمل المنظمات غير الحكومية وعملها، انظر: باقر النجار، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨)، ص ٢٩ ـ ٣١.

(١٣) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً، انظر الفصل الثاني مع مراجعه.

الصراعات الاجتماعية، هذه كلها جوانب هامة لإرساء البنية التحتية المؤسسية لدولة ديمقراطية بشكل حقيقي. إن بناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها سيساعدان لا على ضمان الحقوق السياسية والمدنية فقط (وهي قيم ذاتية)، بل أيضاً على تثبيت عملية النمو، وتحقيق تنمية اقتصادية ـ اجتماعية أكثر عدلاً، كما يرى الكثير من الباحثين.

في الفصل الثاني، أشرنا بإيجاز إلى تأثير الديمقراطية المفيد في النمو في المنطقة العربية، وإلى أن عدداً من الدراسات القطْرية في هذا الكتاب تبين المجالات المحتملة للإصلاح المؤسسي. ثمة أكثر من طريق واحد للإصلاح، علماً بأن المسارات المختارة يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر. ولكن أياً يكن المسار المختار، فإن بناء المؤسسات في المنطقة العربية يواجه تحدياً كبيراً، وهو كيفية التحول من الحكم الأوتوقراطي نحو المؤسسات الديمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار البيئة السياسية ـ الثقافية والدينية القائمة، ومسألة الدعم الخارجي للنظم الأوتوقراطية القائمة.

في البداية، نود تأكيد ما أشار إليه عدد من بحوث هذا الكتاب، بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو أن بناء المؤسسات مهمة وطنية وليست مهمة تُفرض من الخارج. وعند رسم مسار الدمقرطة، فإن تحديد قضاياها المختلفة وإيجاد الحلول لها هي المسؤولية الجماعية لجميع مكوِّنات المجتمع في البلد المعني. ورغم أن تجربة البلدان الأخرى يمكن أن تُلقي الضوء على كيفية السير على طريق الدمقرطة، فإن هذا المسار لا يمكن استيراده؛ فليس بوسع أي بلد أن يتقدم نحو ديمقراطية حقيقية بمعزل عن تاريخه وتقاليده وبنيته الاجتماعية. ولا بد من التشديد بهذا الصدد على أن الدور الجماعي للمجتمع المدني، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، أمر حاسم في الدفع نحو الإصلاح. إن النظم الأوتوقراطية العربية كانت قادرة حتى الآن، وبطريقة قسرية، على إحباط التطور الديمقراطي الهام. وحتى في لبنان، بديمقراطيته التوافقية، فإن الأحزاب والمجموعات السياسية ـ الطائفية نجحت في تأخير التحولات الممكنة نحو ديمقراطية أنضج، رغم انفتاح البلاد التاريخي ومستوياتها التعليمية المرتفعة نسبياً. إن الضغط المستمر لمختلف مكوِّنات المجتمع (أي التعبئة الجماهيرية) أمر لا بد منه إذا أُريد خدمة قضية الديمقراطية.

إن المجال لا يسمح لنا بمناقشة وسائل الضغط على النظم العربية المطلوبة

لفرض التغيير؛ لكن بوسعنا فقط القول إنه إذا ما استثنينا قيام ثورة، فان الأمر يتطلب صوغ تحالفات عملية بين مختلف قطاعات المجتمع التي تؤمن بالإصلاح، أو بين الأحزاب السياسية التي يمكن أن تكون لها أيديولوجيات متباينة، ولكنها مع ذلك تتقبل قواعد اللعبة الديمقراطية(١٤).

وهذا مشروع صعب بلا شك، رغم وجود آفاق مشجعة على الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، كما نلاحظ أدناه. ففي عدد من البلدان العربية، من الضروري مواجهة التحديات التي تفرضها الانقسامات المجتمعية القائمة، والموروثات التاريخية و/أو التقاليد الاجتماعية. فالتطور المؤسسي الهادف إلى تمهيد الطريق إلى الإصلاح الديمقراطي لا يمكنه أن يهمل تلك التحديات. ففي لبنان والعراق والسودان، مثلاً، فإن أشكالاً معيّنة من الديمقراطية التوافقية، التي تأخذ في الاعتبار الانقسامات الإثنية ـ الدينية، قد تكون ضرورية كحالة انتقالية نحو نظام ديمقراطي كامل لا يتضمن أي ممارسات تمييزية(١٥). وفي منطقة الخليج، يمكن صوغ عقود اجتماعية جديدة من شأنها أن تفتح الطريق لتحقيق حرية سياسية أكبر ومساهمة أوسع للنساء في المجتمع، وتتحسب في الوقت نفسه للتقاليد القبلية أو الاجتماعية ـ وفي الواقع، ثمة مطالبات متزايدة من داخل المنطقة بالإصلاحات السياسية وفق تلك الرؤى(١٦). وفي سورية ومصر

(١٤) لتحقيق التغيير الديمقراطي، يدعو الكاتب إلى برنامج وطني/ديمقراطي يكون في صدارة عمل سياسي منظَّم بقيادة النخبة التي تؤمن بمبادئ الديمقراطية، ويقول إن التحوّل إلى دولة ديمقراطية لا يمكن أن يكون تدريجياً كما كان الحال تاريخياً، في البلدان الغربية على الأقلّ. على العكس، فالظروف القائمة في الوطن العربي، وفي البلدان النامية على نحو أعمّ، تتطلّب تحقيق التحول كلّه وفي وقت واحد وفقاً لبرنامج ديمقراطي وطني مفصّل. كما أنه ينتقد نظرية التحديث والنظريات المتداولة الأخرى للتحول على أساس أنها تتضمن أفقاً تاريخياً يستند إلى تجارب البلدان الغربية التي أصبحت ديمقراطية، إلا أنها لا تقدّم نماذج مفيدة للتحولات نحو الديمقراطية في الوطن العربي المعاصر. للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط ٢ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

(١٥) إنّ تجربة لبنان لا تقدّم مثالاً مشجعاً للانتقال من النموذج التوافقي، حيث الحقوق السياسية غير متكافئة بين المواطنين، إلى ديمقراطية كاملة. ولكن أسباب هذا الفشل يمكن ردّها إلى التدخلات الخارجية إلى حدّ بعيد، أو، بتحديد أكثر، إلى وضع لبنان الجيو ـ سياسي في منطقة صراعات، وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي غير المحلول، وتأثيرات الثروة النفطية.

(١٦) إضافة إلى الدعوات الكثيرة من قِبل المثقفين العرب على شكل أعمال منشورة أو مؤتمرات، فإن عدداً من المجموعات المناصرة للديمقراطية كانت نشطة في هذا المجال، بما في ذلك قمة المنظمات العربية غير الحكومية (المنتدى المدني) التي تضم أكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية من مختلف البلدان العربية؛ والاتحاد العربي للديمقراطية، ومنظمة التعليم والعمل. انظر: المصدر نفسه.

والأردن، يمكن للإصلاح الهام أن يبدأ بالسماح بالتعددية الحزبية في العمل السياسي ضمن بيئة سياسية حرة، إلى جانب اقتصاد وطني أكثر ليبرالية، على أن يكون خاضعاً للبيئة التشريعية الضرورية. وسيكون الهدف العام لهذه الخطوات هو تعزيز المشاركة الصحيحة في الحكم لمختلف مكوِّنات المجتمع، بما يؤدي إلى نظام حكم أفضل يخضع للمساءلة والمحاسبة.

ما هي آفاق الانتقال نحو دمقرطة أكبر في المنطقة؟ في نظرنا، ثمة ثلاث قوى محركة رئيسية كامنة: طبقة وسطى مستقلة ونامية؛ دور متزايد لمنظمات المجتمع المدني المستقلة والمناصرة للإصلاح، بما في ذلك الأحزاب السياسية (مقارنة بالدور الذي ترتئيه الحكومة للمنظمات التي تخلقها أو تعتمد عليها)؛ انفتاح وتفاعل أكبر مع العالم الخارجي. إن جميع القوى المحركة الكامنة للإصلاح الديمقراطي ستكون أكثر فعالية في حال افتراض حلول عادلة للصراعات الإقليمية، وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، سيتقلص التأثير السلبي للثروة النفطية مع تدني الصراعات الإقليمية كنتيجة لمثل هذه الحلول.

لا يرتبط نمو الطبقة الوسطى المستقلة بزيادة متوسط الدخل الفردي ومستويات المعيشة فقط، بل يرتبط أيضاً بالانتقال من الاقتصادات التي تسيطر عليها الدولة كلياً إلى اقتصادات أكثر اعتماداً على السوق، مع احتفاظ الدولة بدورها التنظيمي والتوجيهي. حينما تكون السيطرة على الاقتصاد في يد الدولة أساساً، فإن الطبقة الوسطى كثيراً ما تصبح مدينة للحكام الذين يقايضون تقديم التسهيلات أو الامتيازات مقابل الولاء. ولكن مع تراجع دور الدولة الاقتصادي المباشر، تصبح الطبقة الوسطى (بما فيها المثقفون، ورجال الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني) أكثر حزماً في مطالبتها بإصلاحات سياسية أوسع[١٧]. وكما وردَ أعلاه، فإن التحالفات بين أنصار الإصلاح أخذت تتكون في الوطن العربي لتحدي النظم الأوتوقراطية. وفي هذا السياق، يكمن التحدي الكبير في أن التحول الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص يمكن أن يقود ببساطة

(١٧) يلاحظ إيسترلي أن «الدراسات العابرة للبلدان وجدت حقاً أن احتمال وجود الديمقراطية يكون أكبر في المجتمعات التي يكون فيها للطبقة الوسطى حصة أكبر من الدخل - حتى حينما نواجه سببيةً معكوسة ممكنة من الديمقراطية باتجاه حجم الطبقة الوسطى»، انظر: William Easterly, *The White Man's Burden* (New York: Penguin Press, 2006), p. 124.

إلى ما أصبح يُعرف بـ «خصخصة» الدولة نفسها، أي إن الدولة نفسها تصبح حَكراً للسلطة الحاكمة وحلفائها من الأحزاب «السياسية» الحاكمة، وهي ظاهرة أخذت تبرز في عدد من البلدان العربية. وفي هذا الإطار، فإن صعود طبقة وسطى مستقلة سيخلق بيئة أكثر ملاءمة لتوطيد ديمقراطية صالحة. ولكن في حين إن مصلحة طبقة رجال الأعمال في الدمقرطة تعود، إلى حد بعيد، إلى مصلحتها الاقتصادية الخاصة (ومن هنا يأتي دفاعها عن خصَخصة الاقتصاد الوطني)، فإن دور المثقفين العرب والجامعات والمنظمات المناصرة للإصلاح أمر حاسم في التوصل إلى الهدف النهائي من الدمقرطة كحُكم صالح. وهذا يرتبط بشكل جوهري بنجاحهم في تشجيع الجمع، على المستوى المؤسسي، بين المبادئ الشاملة للديمقراطية (أي ثقافة الديمقراطية) والظروف الاجتماعية الخاصة للمنطقة(١٨).

وهذه عملية قائمة لا يمكننا أن نخوض في حيثياتها هنا. ما نود ملاحظته فقط هو أن تأثير العوامل الخارجية (البُعد الخارجي) في عملية الدمقرطة في الوطن العربي يتنازعه مؤثران متعارضان.

المؤثر **الأول** إيجابي، وهو انفتاح الوطن العربي على العولمة المتزايدة في أنحاء العالم. وهذا يحمل معه المنافع الاقتصادية الأخرى وغيرها، بما في ذلك الوعي الشعبي المتنامي للاتجاهات والإصلاحات السياسية في المناطق الأخرى، إضافة إلى مستوى أعلى من التفاعل الثقافي مع العالم الخارجي. وقد حاول الحكام العرب الأوتوقراطيون، بدرجات مختلفة، عزل نظمهم عن المؤثرات الخارجية التي يعتبروها تهديداً لحكمهم. ومع ذلك، وفي نهاية المطاف، فإن التأثيرات الإيجابية لمسارات الدمقرطة، في المناطق الأخرى من العالم، تشكل حافزاً إضافياً للإصلاح الداخلي في البلدان العربية.

---

(١٨) قام باحثون كثيرون بتحليل مختلف أبعاد هذه القضية، وبخاصة التوافق بين الإسلام والديمقراطية. انظر: بشارة، المصدر نفسه؛ El Effendi, «Democracy and its (Muslim) Critics: An Islamic Alternative to Democracy?,» chap. 1, and Larabi Sadiki, *The Search for Arab Democracy: Discoveries and Counter-Discoveries* (New York: Columbia University Press, 2004).

ومما يجدر ذكره أيضاً أنه قد تمّ قيام عدد من المنتديات للجمع بين المثقفين العرب والناشطين من مختلف الاتجاهات الفكرية، بغية المناقشة والعمل من أجل الدمقرطة في الوطن العربي. وتضمّ هذه المنتديات: مشروع دراسات الديمقراطية، القائم في أكسفورد (١٩٨٨)، والمؤتمر القومي العربي ـ الإسلامي (بيروت ١٩٩٩)، وشبكة الديمقراطيين في الوطن العربي (تأسست في الدوحة ٢٠٠٧، ولكنها عملت من واشنطن).

والمؤثر **الثاني** سلبي، وهو يطرح على الوطن العربي تحدياً خارجياً حقيقياً نابعاً من البيئة الإقليمية السلبية التي خلقتها الصراعات في المنطقة (المرتبطة بالنفط وغيره). فإذا فرضنا أن القوى الخارجية، بسبب مصالحها الجيو ـ سياسية والاقتصادية، تدعم النظم الأوتوقراطية القائمة (وهذا هو واقع الحال)، فينبغي عندئذ أن نفترض أن مهمة الإصلاح الديمقراطي ستتحمل أعباء إضافية، وأن عملية الدمقرطة ستتأخر. ولكن من المتوقع، في نهاية المطاف، أن تسود القوى المحركة الكامنة للديمقراطية، المشار إليها سابقاً.

ثمة وراء تفاؤلنا «الحذِر» ثلاثة عوامل محتملة بشأن مستقبل الديمقراطية في المنطقة.

١ ـ إن فشل النظم الأوتوقراطية في بناء توازن عسكري واستراتيجي مع إسرائيل، وفشلها اللاحق في فرض حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، لم يقللا من شرعيتها فقط، بل سَلَبَاها أهم ذريعة مهمة لبقائها في السلطة، وبخاصة بالنسبة إلى ما يسمى، أو ما كان يسمى النظم الثورية القومية العربية.

٢ ـ إن الوجه المتبدل للحركات الإسلامية السياسية الكبرى في المنطقة، بما في ذلك استعدادها المعلن لقبول الانتخابات الديمقراطية وتسوية خلافاتها مع نظائرها في المعارضة السياسية العلمانية، يهدد بمنع النخب الحاكمة في بلدان عربية أساسية (كالجزائر ومصر وسورية) من شق المعارضة، وهي استراتيجيا كثيراً ما استعملتها تلك النظم الأوتوقراطية. ويشير بعض مراقبي المشهد السياسي العربي إلى أنه كلما تمكنت الحركات الإسلامية والعلمانية من الاتفاق على برنامج سياسي عام، بما في ذلك الإقرار بالحقوق السياسية والمدنية المتكافئة لجميع المواطنين وقبول التعددية السياسية، ازداد الضغط من أجل الإصلاح الديمقراطي، وأن تجربة البلدان الإسلامية غير العربية التي تبنت أشكالاً من الحكم الديمقراطي هي تجربة يمكن الإفادة منها[١٩]. ولا شك في أن الأمر يتطلب جهوداً ضخمة من كلا الجانبين للتغلب على الإرث الطويل من عدم الثقة التي كانت تؤججها، إلى حد بعيد، النظم العربية الأوتوقراطية. وقد

---

(١٩) انظر، مثلاً: S. R. Al-Ghannoushi, «Islamist and Secular Intellectuals: Possibilities for Dialogue,» paper presented at: The Conference on «Islamism, Democratization and Arab Intellectuals», Organized by the Center for the Study of Democracy, University of Westminster, London, 4-5 December 2008.

تكون هذه القضية هي التي تجعل بعض الباحثين والمراقبين السياسيين يطرحون ضرورة التوصل إلى فهم ملزم مسبق أو ميثاق سياسي بين المجموعات الإسلامية والعلمانية، يتم بمقتضاه الاتفاق على وجوب الحفاظ على الحكم الديمقراطي، بغضّ النظر عن المجموعة أو الائتلاف الذي سيمارس السلطة كنتيجة للعملية الانتخابية[٢٠]. ومن ناحية أخرى، وكما يرى باحثون آخرون[٢١]، فثمة احتمال ضئيل، في ظل الظروف العادية، أن يقوم الإسلاميون بتغيير قواعد اللعبة الديمقراطية في حال فوزهم في انتخابات حرة ونزيهة، ، أي إن مشاركتهم السياسية، ستؤدي، على الأرجح، إلى اعتدالهم السياسي، وتعزز التزامهم بالعملية الديمقراطية[٢٢]. ومهما يكن الحال، فإن انفتاح العملية السياسية أفضل من انغلاقها.

٣ ـ على المدى البعيد، فإن استدامة «الصفقة الاستبدادية» تبدو غير

---

(٢٠) يشير د. حسيب إلى أنه لكي تنجح، فإن صوغ برنامج مشترك بين القوميين العرب والمجموعات الإسلامية لمواجهة التحديات الكبرى للوطن العربي، بما في ذلك الانتقال للأشكال الديمقراطية للحكم، سيتطلّب من الإسلاميين القبول بالديمقراطية وما تفترضه من تعدّدية سياسية، كما يتطلب أيضاً أن يعملوا ضمن النطاق العربي فقط، انظر: خير الدين حسيب، **رؤية في القضايا العربية: القومية العربية ـ الوحدة العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ المثقف العربي والديمقراطية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٥٥ ـ ٦٨.

ويدافع ووتربري عن الانتقال إلى الديمقراطية مع ضمانات متّفق عليها بين الإسلاميين والعلمانيين تقضي بقبول الطرفين بـ «منطق قواعد الحكم، إن لم يكن بروحها»، انظر: المصدر نفسه، و**John Waterbury,** «Democracy Without Democrats: The Potential for Political Liberalization in the Middle East,» in: Ghassan Salame, ed., *Democracy Without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London; New York: I. B.Tauris, 1994), p. 41.

(٢١) انظر: Marina Ottaway and Amr Hamzawy, «Islamists in Politics: The Dynamics of Participation,» *Carnegie Papers* (Carnegie Endowment for International Peace), no. 98 (November 2008).

(٢٢) عند كتابتها عن الديمقراطية والتنمية والنساء المسلمات في بنغلادش، تلاحظ إلُورا شهاب الدين أن التنافس بين العلمانيين والإسلاميين لتحقيق تغير في حياة النساء الفقيرات في الريف، انسجاماً مع آراء كل منهما عن التنمية، قاد الإسلاميين إلى الاهتمام أكثر بقضايا حقوق النساء (ولو ضمن إطار تفسيرهم للإسلام) في محاولة لكسب أصواتهن الانتخابية، رغم عدم تحقيق نجاح كبير في هذه المحاولة. وتلاحظ المؤلفة أن الكُتّاب، الذين يعزون الممارسات غير الديمقراطية إلى وضع النساء المسلمات في هذه البلدان، يهملون آراء النساء الفعلية في الإسلام. وبحسب البحوث الميدانية التي قامت بها الباحثة، فإن النساء المسلمات، في بنغلادش على الأقل، لا يجدن أي تناقض بين الإسلام والديمقراطية، أي بين الالتزام بالممارسات الدينية والقيم الديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة. ويمكن أن نضيف أن هذه المواقف الإيجابية هي نتيجة لقدرة المجموعات السياسية المختلفة أيديولوجياً على التنافس بروح منفتحة. انظر: Elora Shehabuddin, *Reshaping the Holy, Democracy, Development and Muslim Women in Bangladesh* (New York: Columbia University Press, 2008), chap. 1 and Coda.

مؤكدة، لأن من غير المحتمل أن تحقّق هذه النظم تحولاً اقتصادياً يمكنه استيعاب التزايد المستمر في السكان بسن العمل، في حين إن الموارد النفطية «البحت» لا يُحتمل أن تُجاري الضغوط السكانية المتزايدة، وبخاصة في البلدان الأكثر سكاناً. وقد تجلى أثر هذا العامل بالفعل من خلال صعوبة تحمل «الصفقة الاستبدادية» في البلدان الثلاثة ذات الثقل السكاني النسبي والموارد النفطية الغنية: الجزائر والعراق، والسعودية بدرجة أقل.

ملاحظات ختامية

لقد توصل هذا الكتاب إلى أن بالرغم من ارتفاع مستوى التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الوطن العربي على نحو لافت، فإن المنطقة ما زالت تعاني «عجزاً ديمقراطياً» (بحسب «مؤشر نظام الحكم») أو «عجوزات في الحريات أو الحقوق السياسية» (بحسب مؤشر «دار الحرية» للحقوق السياسية والحريات المدنية)[٢٣]. وعلاوة على ذلك، نجد أن دور الصراعات والنفط هام جداً في تفسير هذا العجز، مقارنة بالمجموعات الأخرى من البلدان التي تتمتع بالمستوى نفسه من التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية. ومع أن هذين العاملين كانا مرتبطين ارتباطاً متيناً بالمستويات المتدنية للديمقراطية في سياق التحليل القياسي الاقتصادي العابر للبلدان، فإن الدراسات القطْرية في هذا الكتاب تبين أن التأثير الدقيق للنفط والصراعات هو مسار تطوري تابع (Path Dependent) تحكمه دينامية السمات الاجتماعية ـ الاقتصادية المميِّزة للبلد المعني والمؤسسات السياسية الكامنة خلف تلك السمات. ومع ذلك، فإن الاستنتاج الأساسي للكتاب هو أن الثروة النفطية العربية والصراعات التي شهدتها المنطقة العربية، وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ذات التأثير الهائل، يشكلان معا أساس «الصفقة الاستبدادية» التي تتحكم في الوطن العربي حتى الآن. وفي الوقت نفسه، في ما يخص البلدان العربية المختلفة، تتأثر هذه الصفقة، بدرجات مختلفة، بالعوامل المكملة التاريخية والسياسية والمجتمعية الخاصة بكل منها.

في ودّنا أن نعتقد أن هذا الكتاب ساهم في إغناء الأدبيات المتعلقة بتحديد

---

(٢٣) وعلى أي حال، فإن سجل الحكم غير الديمقراطي، بما في ذلك انتهاك الحقوق السياسية والمدنية، أمر موثّق في تقارير مختلف المنظمات العربية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

العوامل الطويلة الأمد الكامنة وراء استمرارية العجز الديمقراطي في الوطن العربي(٢٤). ومع ذلك، فهو لم يعالج بشكل مباشر مسألة هامة متعلقة بالعوامل المحركة لـ «التحول الديمقراطي» في المنطقة، وهي مسألة تستوجب بحثاً لاحقاً ومكملاً، وهذا ما ننوي أن نقوم به.

لقد تناول شيفورسكي في دراسة حديثة له تفسير آفاق بقاء النظم، حيث ميز بين مستوى الدخل في البداية، عند قيام نظام ما أوتوقراطي أو ديمقراطي، والتنمية الاقتصادية اللاحقة. ويرى أن «النظم الأوتوقراطية التي تنشأ عندما تكون مستويات الدخل عالية نسبياً تختزن عوامل عدم استقرار، وهو ما يجعلها أكثر عرضة لعدم الاستقرار. ولكن إذا نجحت في دفع التنمية، تصبح أكثر، وليس أقل، احتمالاً للبقاء. ولكن في الدكتاتوريات الأفقر ببساطة، تبدو مستويات التنمية غير ذات أهمية لاستقرارها»(٢٥).

ونحن نعتقد أن هذه الدراسة التجريبية المتأنية تشكل بداية جيدة لتحليل أعمق للعوامل التي يمكن أن تدفع إلى زوال الأوتوقراطية في الوطن العربي. وبما أن معظم النظم الأوتوقراطية العربية قد تحكمت وتتحكم في اقتصادات ذات مستويات دخل متوسطة أو عالية نسبياً، فيبدو أن هناك عاملين يمكنهما التعجيل بزوال هذه النظم الأوتوقراطية، وهما: تواتر ومدى عدم الاستقرار السياسي الكامن من جهة، وفشل هذه النظم في تحقيق التنوع الاقتصادي الواسع، الذي من شأنه أن يتصدى لمشكلة البطالة الواسعة، وبخاصة بين صفوف الشباب، بين أمور أخرى، من جهة ثانية. ويرتبط هذان العاملان بقوة بالعوامل الثلاثة التي أشرنا إليها عند ختام القسم السابق، كأسباب لتفاؤلنا «الحذر» بخصوص آفاق التحولات الديمقراطية المقبلة في المنطقة. إن دراسة هذه التحولات حقل واعد لدراسات بحثية مستقبلية.

---

(٢٤) يركّز التحليل التجريبي العابر للبلدان في هذا الكتاب، بشكل رئيسي، على الفروق الطويلة المدى في مستويات (أو مقاييس) الديمقراطية من بلد إلى آخر، والذي يمهد، بدوره، للتحليل اللاحق الأطول مدى والخاص بكل بلد. ومن ناحية أخرى، فإن هذه البحوث تناولت التحولات الديمقراطية بشكل هامشي.

(٢٥) Adam Przeworski, «Economic Development and Transitions to Democracy,» (Unpublished Mimeo), New York University (2004), p. 15.

فهـــــرس

- أ -

آغا خان، صدر الدين: ٣٤٨

آل خليفة: ٢٧٨

آل سعود: ٢٦٩، ٢٧٤-٢٧٧، ٢٨٣، ٢٩١، ٤٦٢

آل صباح: ٢٧٤، ٢٧٧-٢٧٩

إبراهيم، سعد الدين: ٧١

الإبراهيمي، الأخضر: ٥٤

إبشتاين، ديفيد: ٦٦

الأبوية: ٥١

الأبوية الجديدة: ٥١-٥٢

الاتحاد الأوروبي: ٢٣٣، ٢٤٧، ٣٢٢، ٣٧٤

اتفاقية التضامن العربي (الأردن/ السعودية/ سورية/ مصر) (١٩٥٧): ١٤٨، ١٥٠

اتفاقية الدفاع المشترك (مصر/ الأردن) (١٩٦٧): ١٥٨

اتفاقية الشراكة الأورو - متوسطية (١٩٩٥: برشلونة): ٢٣٣

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩): ٢٩

أثر صراعات المنطقة في الديمقراطية: ٢٢، ٧٩، ١٣٥، ١٦١، ١٧٢-١٧٤، ٢١٧، ٢٢٥-٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٨، ٣٥٠، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٠٢، ٤٥٧، ٤٦٤-٤٦٦

الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣): ٣٨، ٢٨٢، ٣٤٧

أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ٣٦، ٦٩، ١٩١، ٣٨٧

أحداث المسجد الحرام (١٩٧٩): ٢٨٧

أحمد الجابر الصباح: ٢٧٩-٢٨٠

أحمد فؤاد الأول (ملك مصر): ٣٧٩

الاختلاف الإثني: ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥٥-٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٣

الإخوان (السعودية): ٢٢٨، ٢٧٥-٢٧٧

الإرث الاستعماري: ١٠٠، ١٠٦، ١٠٩، ١١٢-١١٣، ١٣٣، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٩٩، ٣٢٢، ٤١١، ٤١٧

الأردن

- الاتحاد القومي: ١٥٨
- أحداث أيلول ١٩٧٠: ١٥٨
- أحداث جامعة اليرموك (١٩٨٦): ١٦٠

ـ الأزمة الاقتصادية (١٩٨٩): ١٦٨
ـ أزمة المديونية (١٩٨٨): ١٦٨
ـ الاستقلال (١٩٤٦): ١٤٢، ١٤٦-١٤٧
ـ الاعتداء الإسرائيلي على قرية السمّوع (١٩٦٦): ١٥٢، ١٥٧
ـ إعلان الأحكام العرفية (١٩٥٧): ١٥٣-١٥٤، ١٥٧، ١٦٠، ١٧١
ـ الاقتصاد: ١٤٩، ١٥٥، ١٦٨
ـ الانتخابات البرلمانية
ـــ ١٩٥٠: ١٤٦-١٤٧
ـــ ١٩٥٢: ١٤٧
ـــ ١٩٥٤: ١٤٧
ـــ ١٩٥٦: ١٤٦
ـــ ١٩٦٧: ١٦٦، ٢٩٠
ـــ ١٩٨٩: ١٦٨، ١٧١-١٧٢
ـــ ١٩٩٣: ١٧١-١٧٢
ـــ ١٩٩٧: ١٧٢
ـــ ٢٠٠٣: ١٧٢
ـ الانتخابات الفرعية في الضفة الشرقية (١٩٧٦): ١٦٦
ـ التعديلات الدستورية (١٩٥٤): ١٤١
ـ حالة الطوارئ (١٩٦٧ ـ ١٩٨٩): ١٥٧، ١٧١
ـ حلّ البرلمان (١٩٧٤): ١٥٨-١٥٩
ـ ضمّ الضفة الغربية (١٩٥٠): ١٤١، ١٥٠
ـ الفدائيون الفلسطينيون: ١٥٨
ـ فك الارتباط مع الضفة الغربية (١٩٨٨): ١٦٦
ـ اللجنة الملكية للميثاق الوطني: ١٧١
ـ المجلس الاستشاري الوطني: ١٥٩، ١٦٦
ـ مجلس التنمية: ١٥٥
ـ مشروع المملكة العربية المتحدة (١٩٧٢): ١٥٨
ـ المعاهدة الأردنية ـ البريطانية (١٩٤٦): ١٤١، ١٤٨، ١٥٠
ـ الميثاق الوطني (١٩٨٩): ١٧١
ـ هبّة نيسان (١٩٨٩): ١٦٨
أرسطو: ٤٢
الأزهري، إسماعيل: ٤١١، ٤٣٢، ٤٣٩-٤٤٠، ٤٤٣
استبداد الأغلبية: ٤١
استبداد الأقلية: ٤١
الاستبداد التنافسي: ٣٠٢، ٣١٣
الاستبداد التنافسي المظهري: ٣١٤
الاستبداد الليبرالي: ٤١-٤٢، ٥٠
الاستقرار السياسي: ٢٠٧، ٢١٣-٢١٤، ٢١٧، ٢٢٧، ٣١٥-٣١٦، ٣٢٠، ٣٦٨، ٤٤٣، ٤٧٤
الاستقطاب الإثني: ٤١٤
الاستقطاب الإسلامي ـ العلماني: ٥٨
الاستقطاب الديني: ١٩٥-١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢-٢٠٤، ٤١٤
الاستقطاب الكاثوليكي ـ البروتستانتي: ٢٠٤
الاستقطاب اللغوي: ٤١٤
الأسد، بشار: ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣-٢٢٧، ٢٢٩-٢٣٠، ٢٤٨

الأسد، حافظ: ٢١٧-٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٧-٢٣٠، ٢٤٨
الأسد، رفعت: ٢٣٠
الإسلام: ٢٤-٢٥، ٣٧، ٤٧-٤٨، ٥١، ٥٧-٥٨، ٦٠-٦١، ٦٥، ١١٠، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧٦، ٣١٠، ٣٩٧
الإسلام السياسي: ٤٤٠، ٤٤٣
الأسلمة: ٧٣
أسيموغلو، دارون: ٩٦، ٣٠٠، ٣٩١
الإصلاح: ٧١، ١٧٩، ١٨٤، ١٩٣، ٢١١، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٣١٠، ٣٣٢، ٣٨٩
الإصلاح الاجتماعي: ٢١٤
الإصلاح الإداري: ٢٣٣
الإصلاح الاقتصادي: ١٧٠، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٠-٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٩-٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٧-٢٤٨، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٣، ٣١٩-٣٢٠، ٣٣٤، ٣٨٢، ٣٨٨-٣٨٩
الإصلاح التشريعي: ٢١٥
الإصلاح الديمقراطي: ٧٠، ١٧٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٨، ٣٣٢، ٣٩٩، ٤٦٤-٤٦٥، ٤٦٨-٤٦٩، ٤٧١
الإصلاح الزراعي: ٣٤٥، ٣٧٩
الإصلاح السياسي: ٢١، ٢٩، ١٣١، ١٧٩، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٠-٣١١، ٣١٣-٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٧، ٤٠٤، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٠
الإصلاح المؤسسي: ١٨٧، ٢٠٤، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٤٧-٢٤٨، ٤٦٤، ٤٦٧
أصلان، رضا: ٧٦
الأصولية: ٢٦، ٣١، ٤٧، ٦٢، ٢١٣، ٤٦٠
الأصولية العلمانية: ٦٢
الاعتدال السياسي: ١٨٤، ٢٠٦، ٢٠٩
الاعتقال السياسي: ٢٢٧
الأفندي، عبد الوهاب: ٣٥
الاقتصاد الريعي: ٣٧٠
الأمم المتحدة: ٦٣، ١٣٣، ١٤٩، ١٩٨، ٢٢٠، ٢٩٧، ٣٣١، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٤، ٤٢١
ـ الجمعية العامة
ـــ القرار الرقم (١٨١): ٣٦٧
ـ مجلس الأمن الدولي: ١٨٣، ٣٠٩، ٤٢١
ـــ القرار الرقم (١٧٠١): ١٨٣
ـــ لجنة عقوبات العراق: ٣٤٤
الانتخابات التشريعية (فلسطين) (٢٠٠٦): ٥٠، ٤٠٤
الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٠-١٩٤٨): ١٥٠، ١٧٣
انتفاضة الجنود (الهند) (١٨٥٧): ٣٧
الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧): ١٦٨
الانتقال إلى الديمقراطية: ٢٣٨، ٣٥٩، ٣٧٣، ٤٢٢-٤٢٤
انخفاض أسعار النفط (١٩٨٦): ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٩، ٣٣٤-٣٣٥
أندرسون، ليزا: ٤٧-٤٨
الإنفاق الاستثماري: ١٥٦
الإنفاق غير الإنتاجي: ١٥٦

الانفتاح الديمقراطي: ١٧٩، ٣١٠
الانفصال السوري عن مصر (١٩٦١): ١٥٢
الانقسام الاجتماعي: ١٠١، ١٠٧، ٢٠٧، ٢٥٩
الانقسامات الإثنية: ٧١، ١٠١، ١٠٤-١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٩، ١٢٩، ١٣٣، ٢٥٦
الانقسامات الدينية: ١٨٧، ٢٠٤، ٢٠٧، ٤٦٣
الانقسامات الطائفية: ٧١
الانقسامات الطبقية: ٧١
الأوتوقراطية المأسسة: ٩٢
أولسن، منكور: ٩٥، ٢٤٤
أيزنهاور، دوايت: ١٤٨

- ب -

باراك، إيهود: ٦٧
باربر، بنيامين: ٧٤
باردهان، براناب: ٢٩٩
البارزاني، مصطفى: ٣٦٨
بارو، روبرت: ٩٥، ٩٧، ١٠٦، ٢٣٦، ٤١٢-٤١٣
بايندر، ليونارد: ٣٨٨
الببلاوي، حازم: ٣٥٠
البدوي، إبراهيم: ٦٢، ٦٧، ٧٩، ١٣١، ١٣٩-١٤٠، ١٧٣، ١٧٩، ١٩٥-١٩٦، ٢٠٠، ٢١٨، ٢٥٢، ٢٩٤، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٣٧-٣٣٨، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٧٢، ٣٧٥-٣٧٦، ٤٠١، ٤١٢، ٤٥١، ٤٥٥
براون، روبرت: ٤١٩، ٤٣٣
البرجوازية: ٤٥، ٤٩-٥٠، ٦٧، ٧٠-٧٢، ٧٤، ٧٧، ٣٩٣-٣٩٤، ٤٣٧
برنامج الإصلاحات الاقتصادية السوفياتي (البيريسترويكا): ٢٤٣
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): ١٣٣
برنامج النقطة الرابعة الأميركي (١٩٥٠): ١٤٩
البريزات، فارس: ٦٥
البطالة: ١٥٠، ١٦٩، ١٩٣، ٢٢٠، ٢٢٣، ٣١٧-٣١٨، ٣٢٠-٣٢٢، ٣٣٥، ٣٧١، ٣٨٩-٣٩٠، ٤٧٤
البطالة الواسعة: ١٥٠، ٣٧١، ٤٧٤
البطحاني، عطا: ٤١١
البكر، أحمد حسن: ٣٣٩، ٣٦٨-٣٦٩
بلحاج، علي: ٣٠٨
بن بلّه، أحمد: ٣٠٥
بن جديد، الشاذلي: ٣٠٥-٣٠٩، ٣١٨
بن علي، زين العابدين: ٣٩٥
البنك الدولي: ١٩٨، ٢٠٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٤٢٥، ٤٤٥-٤٤٦
- مؤشر التنمية: ١٩٨، ٢٠٠
بوتفليقة، عبد العزيز: ٣١١، ٣٢١، ٣٩٥
بوحوش، عمار: ٢٩٣
بوخارت، روس: ٢٩٨
بوش (الابن)، جورج: ٣٨، ٤٢، ٧٨
بوضياف، محمد: ٣٠٩
بولن، كينيث: ٣٠٠
بوليت، ريتشارد: ٣٦

بومدين، هواري: ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٦، ٣١٨، ٣٣٤

بونزيتو، جياكومو: ٢٩٩

بيثام، ديفيد: ٣٩

بيغن، مناحم: ١٥٩

بيلين، إيفا: ٧٥

- ت -

التحديث: ٤٥-٤٦، ٦٦، ٢٥٤، ٤٠٢

تحديث الاقتصاد: ٢٤٣

تحرك الأسطول الأمريكي السادس قرب لبنان (١٩٥٨): ١٥٣

التحليل التجريبي: ٢٠٥، ٣٨٦

التحول الديمقراطي: ٤٠، ٤٤، ٥٤، ٥٦، ٦٧، ٨٦، ١٣٤، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٤، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٥٠، ٣٩١، ٤٠٢، ٤١٩، ٤٥٦، ٤٧٤

الترابي، حسن: ٤٢٠، ٤٤٠، ٤٤٢

تستاس، عبد العزيز: ٣٠٠

تشكيل الرأي العام: ٣٩٤

التضخم: ١٥٠، ١٦٨، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ٢٢١، ٣٢٠-٣٢١، ٣٤٦، ٣٨٩

التطور الديمقراطي: ٨٥، ٩٣-٩٤، ٩٦، ١٠٦-١٠٧، ١٢٠، ١٤٠، ١٧٩، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٤، ٣٣٩، ٣٧٦، ٣٨٣، ٤٠٠-٤٠٢، ٤١٥، ٤١٨-٤١٩، ٤٦٧

التعبئة السياسية: ٢١٩، ٢٨٥، ٣٧٨-٣٧٩

التعددية الحزبية: ٩٤، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٣٤، ٣٧٩، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٦٩

التعليم: ٩٥-٩٨، ١٠٤، ١٠٦، ١١٢، ٢٩٨، ٣٧٦، ٣٩١

التغيير السياسي: ٢٢٦، ٣٣٩

تفكك الاتحاد السوفياتي: ٧٩، ٨٣، ٨٦، ٣٧٦

التكييف الهيكلي: ١٦٨، ٣١٢، ٣٢٠

التماسك الاجتماعي: ٩٧، ١٠١، ١٠٧، ١٠٩، ١١٩، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٥-٢٦٦، ٣٧٧، ٤١٢، ٤١٧

التمثيل البرلماني المتساوي: ٢٠٦

التمثيل النسبي: ٢٠٥-٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٣١٠

التنمية الاجتماعية: ٢١، ٨٠، ٩٦-٩٧، ١٠٤، ١٩٥، ٢١٩، ٢٤٧، ٢٩٢-٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٠-٣٣١، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٤٦، ٣٦٤، ٣٨٢، ٤٦١، ٤٦٥-٤٦٦، ٤٧٣

التنمية الاقتصادية: ٢١-٢٢، ٥٣، ٨٠، ٩٥-٩٦، ٩٨، ١٠٤، ١١٢، ١١٩-١٢١، ١٣١، ١٣٣، ١٤٩، ١٥٦، ١٦٥، ١٧٣، ١٧٥، ٢١٧-٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٤٣، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٥١، ٢٩٢-٢٩٥، ٢٩٧-٢٩٨، ٣٠٣، ٣١٥-٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٥-٣٢٦، ٣٣٠-٣٣٤، ٣٣٩، ٣٦٤-٣٦٥، ٣٨٢، ٤٠٣، ٤١٣، ٤٤٥، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٥-٤٦٧، ٤٧٣-٤٧٤

التنمية البشرية: ٥٥، ٦٣-٦٥، ٨٠، ١١٩، ٢٩٧، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٨-٣٢٩، ٣٣١-٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٩-٣٥٠، ٣٧٦

التنمية الديمقراطية: ٢٩٥

التنمية السياسية: ٢٩٧، ٣٦٤-٣٦٥

التنمية المستقلة: ٦٨

توزيع الدخل: ١٨٩، ١٩٤، ٣١٧، ٣٤٢، ٣٤٥-٣٤٦

توكفيل، ألكسيس دو: ٤٢

التونسي، خير الدين: ٥٦

تيترول، ماري آن: ٢٨١

- ث -

الثقافة الإسلامية: ٤٥، ٢٦٨

الثقافة السياسية: ٢٧، ٣٣، ٣٥، ٤٢-٤٥، ٤٧-٤٩، ٤٤١-٤٤٢

ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ (مصر): ٣٧٨

الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ١٦٠، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٢، ٣١٨

الثورة الدستورية (إيران) (١٩٠٥-١٩٠٦): ٥٧

ثورة ظفار (عُمان) (١٩٦٥): ٢٨٧

الثورة العربية الكبرى (١٩١٦): ١٤٨، ٣٦٦

ثورة القاهرة الأولى (١٧٩٨): ٣٧

الثورة اليمنية (١٩٦٢): ١٥٢

- ج -

جابر الأحمد الصباح: ٢٧٩

جاكمان، روبرت: ٢٩٩

جامعة أوبسالا: ١٩٨

جامعة الدول العربية: ١٥٨، ١٨٣، ٢١٠، ٣٧٤، ٤٢٤

الجبهة الشعبية لتحرير البحرين: ٢٨٨

الجزائر

- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٥): ٣٢٢

- أحداث العنف (١٩٨٨): ٢٩٣

- الاستقلال (١٩٦٢): ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠١-٣٠٢، ٣٠٤

- الاقتصاد: ٣٠٣، ٣٠٧

- الانتخابات البلدية (١٩٩٠): ٣٠٧

- الانتخابات التشريعية

-- ١٩٨٩: ٣٠٣، ٤٣٤

-- ١٩٩١: ٣٠٩، ٣٢٠

--- إلغاء النتائج (١٩٩٢): ٣٢٧-٣٢٨

-- ١٩٩٥: ٣١٣، ٣٢٠-٣٢١، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٣٤

-- ١٩٩٧: ٣١٠، ٣٢١

-- ٢٠٠٢: ٣٢٢

-- ٢٠٠٧: ٣٢٢

- الانتخابات الرئاسية

-- ١٩٩٥: ٣١٠، ٣١٣، ٣٢٠-٣٢١، ٣٣٤

-- ١٩٩٩: ٣١١

-- ٢٠٠٤: ٣١١، ٣١٣

- برنامج الإسكان الاجتماعي: ٣١٨

- برنامج الرفاه الاجتماعي: ٣١٨

ـ جبهة الإنقاذ الإسلامي: ٣٠٧-٣١٠، ٣٢٠-٣٢١، ٣٢٥
ـ جبهة التحرير الوطني: ٣٠١، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٠٧-٣١٠، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨-٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٤
ـ حرب التحرير (١٩٥٤-١٩٦٢): ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٢٣
ـ حركة التحرير الوطني: ٣٠٣، ٤٦٣
ـ الخصخصة: ٣٠٤، ٤٥٧
ـ دور الجيش: ١٥٧، ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٥-٣٠٦، ٣٠٨-٣٠٩، ٣١٢، ٣١٥-٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٥، ٤٦٣
ـ الصفقة الاستبدادية: ٢٩٣-٢٩٦، ٣٠٣-٣٠٤، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٤-٣٢٥، ٣٣٤-٣٣٥، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٧٢-٤٧٣
ـ قانون المصالحة الوطنية (٢٠٠٤): ٣٢١
ـ القطاع الخاص: ٣٠٣، ٣١٨
ـ القطاع العام: ٢٩٥، ٣١٧
ـ مجلس الأمن الوطني: ٣٠٩
ـ مجلس الدولة الأعلى: ٣٠٩
ـ المجلس الوطني للثورة: ٣٠٥
ـ مسألة البربر: ٣٠٢
ـ مسألة الدين العام: ٢٩٥، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٩-٣١٠، ٣١٧-٣٢٠، ٣٣٣
ـ هيئة الحوار الوطني: ٣٠٩
جمعية الاتحاد والترقي: ٣٦٥
ـ الوصول إلى السلطة (١٩٠٨): ٣٦٥
الجندرة: ٢٣، ٢٥
الجنرال عبود انظر عبود، إبراهيم (الجنرال عبود)
الجيش الجمهوري الإيرلندي: ٤٠

- ح -

الحداثة: ٢٢، ٤٥-٤٧، ٥١، ٥٧، ٩٥، ١٢٠، ١٧٣-١٧٤، ٢٣٧، ٢٩٣-٢٩٤، ٢٩٦، ٣٢٩، ٣٧٦
حداثة الاقتصاد: ٩٨، ٢٩٦
حداد، نعيم: ٣٦٩
الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩): ٤٦٥
الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣): ٨٦، ١٠٢، ١٦٩، ١٧٩، ٢٣٣-٢٣٤، ٤٦٠، ٤٦٥
الحرب الباردة: ١٠٥، ١١٦-١١٨، ١٣٣، ١٥١-١٥٢
حرب الخليج (١٩٩١): ٥٣، ٦٩، ٧٤، ١٠٢، ١٦٧-١٦٨، ٢٦٤، ٢٨٧، ٢٩٠-٢٩٢، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦٩-٣٧١، ٣٨١، ٤٦٠
حرب السويس (١٩٥٦): ١٤٧-١٤٨، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٧٩
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨): ١٤٠، ٢٧٤، ٢٧٨، ٣٦٥
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥): ٢١، ٥٦، ٨٥، ٢١٨، ٢٩٢

الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨): ١٠٢، ١٦٠، ١٦٢، ٣٣٧، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٤٢، ٣٥٢، ٣٥٤-٣٥٦، ٣٦١-٣٦٢، ٣٦٩-٣٧١، ٤٦٠

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨): ١٤٧، ١٥٦، ٣٦٧-٣٦٨

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٥٣، ٨٢، ١٥٢، ١٥٦-١٥٨، ١٦١، ١٦٦، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٦٨، ٣٨٠

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٨٢، ٣٩١

حركة حماس (فلسطين): ٥٨

الحركة الصهيونية: ٣٦٧

حركة عدم الانحياز: ١٥١

حركة الفدائيين العرب: ١٥٧

الحروب الإقليمية: ٦٧، ١٠١، ١٠٤-١٠٥، ١٠٩-١٢٠، ١٢٨، ١٣٣، ١٤٢، ٢٠٠، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٦٠-٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥-٢٦٧، ٣٢٤-٣٢٥، ٣٣٢، ٣٥٠، ٣٦١-٣٦٢، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٥، ٤٠٢، ٤١٥-٤١٨، ٤٢٢

الحريات السياسية: ٨٣، ٨٨، ١٢٠، ١٥٩، ٢٢٧، ٢٣٥-٢٣٦، ٢٤٤، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٥٢، ٣٨١، ٤٥٦-٤٥٨

الحريات المدنية: ٢١، ٢٧، ٦٣، ٨٠، ٨٧، ١١٨-١٢٠، ١٣٣، ١٧١، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٢، ٢١٦، ٢٩٨، ٣١٤، ٣٣٤، ٤٧٣

حرية الأسواق الخاصة: ٢٤٤

الحرية الاقتصادية: ٦٣، ١٨٩، ٢١٧-٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨-٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٠، ٣١٢

حرية التعبير: ٨٣، ٨٧، ١٨٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢٩، ٢٣٢، ٣١٣-٣١٤، ٤٣٢

حرية المعتقد: ١٨٤، ٢٠٩

الحريري، رفيق: ١٨٢، ١٩١

حزب العمل الشعبي (سنغافورة): ٩٦

الحسين بن طلال (ملك الأردن): ١٤٦، ١٤٨، ١٥٣، ١٦٦، ١٧١

الحسين بن علي (شريف مكة): ٣٦٦

حسين، صدام: ٣٥، ٣٧، ١٦٠، ٢٣٢، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٦٨-٣٧١

حق الانتخاب: ٢٨-٢٩، ٧٧، ١٥٣

حق المرأة في المشاركة السياسية: ٢٨-٢٩، ٩٨، ١٣٤

حقوق الإنسان: ٣١، ٣٦، ٣٨، ٥٣، ٦٣، ٦٧، ٨٧، ١٧١، ٢٣٣-٢٣٤، ٢٤٤، ٢٤٦، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٩٩-٤٠٠، ٤٠٤

الحقوق السياسية: ٢١، ٢٦، ٣١، ٨٠-٨٣، ٨٧، ٩٤، ١٠٢، ١١٣، ١١٨-١٢٠، ١٢٢، ١٣٣، ١٧٦، ١٨٤، ٢١٦، ٢٤٣، ٢٥٢، ٢٨٠، ٢٨٣-٢٨٥، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢-٣٠٤، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٨-٣٥٩، ٣٧٣، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤٠٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٣

الحقوق الفردية: ٤٠، ٣١٤

الحقوق المدنية: ٢٦-٢٧، ٣١، ١٠٢، ١٧٦، ٣٩٦، ٤٦٠، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧١
حقوق المرأة: ٣٥٤، ٣٥٧
حقوق الملكية: ٤٠، ٨٠، ١٢١، ٢٣٩، ٢٤٣-٢٤٤، ٣٨٨، ٤٦٦
الحكم الاستبدادي: ٢١، ٤٤، ٥١، ٥٥، ٦٢، ٦٤، ٧٥، ٧٨، ٨٦، ٩١، ١٣٦، ١٩٦، ٢٠٤، ٣٠٠-٣٠٢، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٢٥، ٤٥٦
الحكم الاستبدادي العربي: ٥١، ٨٠، ٨٢-٨٣، ١١٠
حلف بغداد (١٩٥٥): ١٥١، ١٥٤
حمّادي، سعدون: ٣٦٩
حمروش، مولود: ٣٠٨
الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨): ٣٦
حنفي، حسن: ٥١-٥٢

- خ -

خدوري، إيلي: ٥٢، ٥٧، ٢٥٥
الخميني (آية الله): ٥٨
الخوري، بشارة: ٢٠٦

- د -

دار الحرية (Freedom House): ٣٠، ٦٢-٦٣، ٨٧-٩٢، ١١٨-١٢٠، ١٣٣، ١٨٦، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤٠٧، ٤٧٣
- مؤشر الحريات المدنية: ١٣٣، ٤٧٣
- مؤشر الحقوق السياسية: ١٣٣، ٤٧٣
دالاس، جون فوستر: ١٥٣
دالي، مارتن: ٤٣٨
دايَموند، لاري: ٤١١
الدكتاتورية: ٦٢، ٧٤، ٨٩، ١٢١، ٣٠١
الدمقرطة: ٢٢، ٢٦، ٣١، ٣٧، ٤١، ٤٩-٥٠، ٦٣، ٦٥-٦٧، ٦٩، ٧٥، ٧٩-٨١، ٨٥-٨٦، ٩٢، ٩٥، ٩٨-٩٩، ١٠٢، ١٠٦-١٠٨، ١١٠-١١١، ١١٣-١٣٦، ١٣٩-١٤٠، ١٤٧، ١٨٠، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٣٠٤، ٣١٤-٣١٥، ٣٢٢-٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٤-٣٣٨، ٣٤١، ٣٥٠-٣٥٢، ٣٥٨-٣٦١، ٣٦٩-٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٦-٣٧٧، ٣٨٢-٣٨٣، ٣٨٦-٣٨٨، ٣٩٠-٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٢-٤٠٣، ٤٠٦-٤٠٧، ٤٢٠، ٤٥٥-٤٥٦، ٤٥٩-٤٦٧، ٤٦٩-٤٧١
دور المرأة: ٢٣-٢٥، ٢٧-٢٩، ٥٢، ٧٣، ٩٨، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩-١١٠، ١١٢-١١٣، ١٣٣، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٧، ٤٦٤
دور النفط: ٢٢-٢٥، ٣٠، ٣٢، ٦٦، ٧٩، ٨٢، ٨٦، ٩٧، ١٠١-١٠٢، ١٠٨، ١١٠-١١٣، ١٢٠، ١٣٢-١٣٥، ١٣٧، ١٤٠-١٤٢، ١٤٤، ١٦٠، ١٧٣-١٧٤، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٧، ١٩١-١٩٢، ١٩٥-١٩٦، ١٩٨-١٩٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٩-٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٣، ٢٢٥-٢٢٦، ٢٣١-٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٥١-٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٨٠-٢٨٧، ٢٨٩-٢٩٢، ٢٩٤-٢٩٦، ٣٠٣-

٣٠٤، ٣٠٦-٣٠٧، ٣١٢، ٣١٦-٣١٩، ٣٢١-٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣١-٣٤٠، ٣٤٢-٣٤٤، ٣٤٦-٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٩-٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٧-٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٠٢، ٤١٥، ٤١٩-٤٢١، ٤٥١، ٤٥٧-٤٥٩، ٤٦١-٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٣

الدولة الريعية: ٧١، ١٧٨، ١٩٦، ٣٠٣، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٥٠-٣٥٢، ٣٥٩-٣٦٤، ٣٦٩-٣٧٢، ٤٥٧-٤٥٨، ٤٦٣

دونو، دانييلا: ٢٥

ديساي، راج: ٣٠٢

ديفيز، إرِك: ٣٣٧

ديفيز، دنيس: ٣٢٣

الديمقراطية الاجتماعية: ٣٥٩

الديمقراطية الإجرائية: ٣١٣

الديمقراطية التشاركية: ٢٣٦، ٢٤٤

الديمقراطية الجزئية: ٨٣، ١٨٦-١٨٧، ٢١٦

الديمقراطية المقيدة: ٢٩، ١٨٦

الديمقراطية المأسسة: ٩٢

- ر -

راتب، حسن: ٣٩٤

الرأسمالية: ٧٢

رايس، توم: ٢٩٩

الرشيد، مضاوي: ٢٧٦، ٢٨٥

رضا، رشيد: ٥٧

الرفاه الاجتماعي: ٣١٨، ٣٤٧، ٤٦٣

الرفاه الاقتصادي: ٢٥٢، ٢٨٢، ٢٩٤، ٤٥٧-٤٥٨

الركابي، فؤاد: ٣٦٨

روبنسون، جيمس: ٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٩١

رودرِك، داني: ١٢٢-١٢٣، ٢٤٤-٢٤٦

روس، مايكل: ١١٠

روسيت، بروس: ٢٥

- ز -

زبيدة، سامي: ٣٥٩

زروال، اليمين: ٣٠٩-٣١٠، ٣٢١

زكريا، فريد: ٥٠، ٥٢

زيادة، رضوان: ٢١٧

- س -

السادات، أنور: ١٥٩، ٣٧٨-٣٨١، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٦

ساوريس، نجيب: ٣٩٤

ستيفان، ألفرد: ٤٠

سرسار، صاليبا: ٦٣

سعود بن عبد العزيز آل سعود (ملك السعودية): ٢٧٦-٢٧٧

سعيد، إدوارد: ٥٠

سعيد بن مكتوم آل مكتوم (حاكم دبي): ٢٧٢

السعيد، نوري: ١٥٤، ٣٦٣، ٣٦٦-٣٦٧

سليمان، ميشال: ١٨٤

سن، أمارتيا: ٤٥٦

السنيورة، فؤاد: ١٨٤

السودان
ـ الاتحاد الاشتراكي السوداني: ٤٢٠
ـ اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢): ٤٢٣
ـ الإخوان المسلمون: ٤٢٠-٤٢١، ٤٢٤، ٤٤٢
ـ اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥: نيفاشا): ٤٢١
ـ الاستقلال (١٩٥٦): ٤١٣-٤١٤، ٤٢٧، ٤٣٦-٤٣٧، ٤٣٩
ـ الاقتصاد: ٤٤٩
ـ الانتخابات البرلمانية (١٩٥٣): ٤٣٤، ٤٣٦
ـ الانتخابات البرلمانية (١٩٥٨): ٤٣٧-٤٣٨
ـ الانتخابات البرلمانية (١٩٦٥): ٤٣٩
ـ الانتخابات البرلمانية (١٩٦٨): ٤٤٠
ـ الانتخابات البرلمانية (١٩٨٦): ٤٤٣
ـ انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤: ٤٢٢
ـ انقلاب ١٩٦٩: ٤٢٣، ٤٤٠
ـ انقلاب ١٩٨٩: ٤٢٤
ـ ثورة ١٨٨١: ٤١٣
ـ ثورة ١٩٢٤: ٤٣٠
ـ الجبهة الإسلامية القومية: ٤٢٤
ـ جبهة الميثاق الإسلامي: ٤٤٠
ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان: ٤٢١، ٤٢٣-٤٢٤، ٤٤٤
ـ الحركة السودانية للتحرر الوطني: ٤٣٣
ـ الحركة الشعبية لتحرير السودان: ٤٢١، ٤٢٤، ٤٤٤
ـ الحزب الاتحادي الديمقراطي: ٤٢٤، ٤٣٩، ٤٤٢-٤٤٤
ـ الحزب الاشتراكي الجمهوري: ٤٣٣-٤٣٥
ـ حزب الأشقاء: ٤٣٢
ـ حزب الأمة: ٤٣٣-٤٣٥، ٤٣٧-٤٤١، ٤٤٤
ـ حزب الأمة ـ الإمام: ٤٣٩
ـ حزب الأمة ـ الصادق: ٤٣٩-٤٤٠
ـ حزب الشعب الديمقراطي: ٤٣٧-٤٤٠
ـ الحزب الشيوعي السوداني: ٤٣٣، ٤٤٠
ـ حزب وحدة وادي النيل: ٤٣٣
ـ الحزب الوطني الاتحادي: ٤٣٣-٤٣٥، ٤٣٧-٤٤٠
ـ طائفة الأنصار: ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤١
ـ الطائفة الخاتمية: ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٧
ـ طائفة المهدية: ٤٣٢
ـ الطائفية: ٤٣٨
ـ مبادرة السلام (١٩٨٨): ٤٢٤
ـ مجلس السيادة: ٤٣٩
ـ المصالحة الوطنية (١٩٧٧): ٤٢٠
ـ مصرف فيصل الإسلامي: ٤٢٠
ـ المنتدى الوحدوي: ٤٣١
ـ منظمة الراية البيضاء: ٤٣٠
ـ المؤتمر العام للخريجين: ٤٣١-٤٣٢
ـ نادي خريجي مدارس السودان: ٤٣٠

سورية
ـ اتفاقية الشراكة السورية ـ الأوروبية (٢٠٠٤): ٢٣٣
ـ الاستفتاء الرئاسي (١٩٩٩): ٢٢٩
ـ الاستقلال (١٩٤٦): ٢١٨-٢١٩
ـ الاقتصاد: ٢١٩-٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٤٧
ـ الانتخابات البرلمانية (١٩٩٨): ٢٢٩
ـ التأميم: ٢١٩
ـ الجبهة الوطنية التقدمية: ٢٣٠
ـ جماعة الإخوان المسلمين: ٢٢٨
ـ ـ تمرد حماة (١٩٨٠): ٢٢٨
ـ حالة الطوارئ (١٩٦٣): ٢٢٧
ـ الحركة التصحيحية (١٩٧٠): ٢٢٧
ـ حزب البعث العربي الاشتراكي: ٢٢٧-٢٢٨، ٢٣٤
ـ دور الدولة في الاقتصاد: ١٤٧، ٢١٨-٢١٩، ٢٩٥
ـ قانون الاستثمار الرقم (١٠) (١٩٩١): ٢٣٢
ـ القطاع الخاص: ٢٢٢-٢٢٣، ٢٣١-٢٣٢، ٢٤٣
ـ القطاع العام: ٢٢٠، ٢٢٨-٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٣
ـ مجتمع رجال الأعمال: ٢٢١، ٢٢٦
سيد أحمد، عبد السلام: ٤٢٣
السيد، مصطفى: ٣٧٥

ـ ش ـ

شارون، أرييل: ٧٠
شرابي، هشام: ٥١-٥٢
الشرعية الثورية: ٢٩٤-٢٩٥، ٣٣٣
الشريعة الإسلامية: ٥٧-٥٩، ٢٧٦، ٤٢٣
شكسبير، وليم: ٢٤٨
شمعون، كميل: ١٥٣
شومبيتر، جوزف: ٢٩٧
شيفورسكي، آدم: ٦٦، ٨٧، ٨٩، ٢٣٥، ٢٩٩، ٣٣٨، ٤٥٦

ـ ص ـ

صالح، محمد: ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٥
الصحوة الإسلامية: ٥٧
صدام حضارات: ٤٦
الصدمة النفطية (١٩٧٣): ٣٢٤
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٢٢، ٢٤، ٦٧، ٨٦، ١٠٢، ١١٤، ١١٦، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٩، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٥-١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٣-٢١٤، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٦١-٢٦٣، ٢٦٦-٢٦٧، ٣٢٣، ٣٦٧، ٤٠٢، ٤٢٥، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٣
صفدي، رائد: ٢١٧
الصلح، رياض: ٢٠٦
صندوق النقد الدولي: ١٧٠، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢٠-٣٢١، ٤٢١، ٤٤٥-٤٤٦
صنع القرار: ٣٩، ٥٧، ١٩٥-١٩٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٢٩، ٢٤٥، ٢٨١، ٢٨٨، ٣٠٣، ٣١٨، ٣٧٠، ٣٧٤، ٤٢٨

- ط -

الطائفية: ٥٤، ٧٣

طرابيشي، جورج: ٥٥

طلال بن عبد الأول بن الحسين (ملك الأردن): ١٤١، ١٤٦

الطهطاوي، رفاعة رافع: ٥٦

- ع -

العباس، بلقاسم: ٢٩٣

عبد الله الأول بن الحسين (ملك الأردن): ١٤٠-١٤١، ١٤٦-١٤٧، ٢٨٤

عبد الله السالم المبارك الصباح: ٢٧٩

عبد الإله بن علي الهاشمي: ٣٦٣

عبد الخالق، جودة: ٣٧٥

عبد الرحمن محمد أحمد (المهدي): ٤٢٩، ٤٤١

عبد السلام، بلعيد: ٣٠٩

عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (ملك السعودية): ٢٦٩

عبد الناصر، جمال: ٨٢، ١٤٨، ١٥٤، ٣٧٨-٣٨٠، ٣٩٤، ٤٢٤، ٤٦٢

عبده، محمد: ٥٦

عبود، إبراهيم (الجنرال عبود): ٤٢٢

العدل الاجتماعي: ٢٧، ٥٤، ٢١٥، ٣٧٣

العدل الاقتصادي: ٢١٥

العراق

- الاقتصاد: ٣٣٩
- الأكراد: ٣٤٦، ٣٦٤، ٣٧٢
- انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥: ٣٧٢-٣٧٣
- انتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥: ٣٧٣
- برنامج النفط مقابل الغذاء (١٩٩٦): ١٦٩، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٨-٣٤٩
- التدخل العسكري ضد الأكراد (١٩٦١): ٣٦٨
- ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨: ١٥٢، ١٥٤، ١٧٥، ٣٤٥، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٨، ٤٥٨
- ثورة ١٩٢٠: ٣٦٦
- حركة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١): ٣٦٣، ٣٦٧
- حزب البعث العربي الاشتراكي: ٣٨، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٦٢، ٣٦٧-٣٧١
- الحزب الشيوعي العراقي: ٣٦٧-٣٦٨
- الحصار الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٣): ٢٢٠، ٣٤٤، ٣٧١
- الحق في السفر: ٣٥٦
- حلّ الجيش (٢٠٠٣): ٣٧٤
- السنّة: ٣٤٦، ٣٦٤-٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٢
- الشيعة: ٣٤٦، ٣٦٤-٣٦٦
- الطائفية: ٧٧، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٤
- عقوبة الإعدام: ٣٥٦-٣٥٨
- العقوبة الجماعية: ٣٥٦-٣٥٨
- قانون الإصلاح الزراعي (١٩٥٨): ٣٤٥
- مجلس التنمية: ٣٦٠

ـ مجلس الحكم المؤقت: ٣٧٤
ـ المسيحيون: ٣٦٦
ـ معاهدة بورتسموث (العراق/ بريطانيا) (١٩٤٨): ٣٥٢
ـ منظمة المثنى: ٣٦٧
ـ النظام الملكي: ١٧٦، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٠-٣٦٣، ٣٦٦، ٤٥٨
ـ اليهود: ٣٦٦-٣٦٧
عصبة الأمم: ٣٦٦
عطا الله، سامي: ٢٥١
العلمنة: ٧٢
علي، علي عبد القادر: ٤١١
العنصرية: ٤٢٧-٤٢٨
العنف: ٣٨، ٤٠، ٥٤، ٦٨، ٧٧، ١٣٤، ٢٥٦
العنف السياسي: ١٢١، ٣٠٩-٣١٠، ٣٢١
العولمة: ٨٠، ٤٧٠
عيسى بن علي آل خليفة (حاكم البحرين): ٢٧٢

ـ غ ـ

غازي بن فيصل الأول بن الحسين (ملك العراق): ٣٦٣
غاستل، رايموند: ٨٧
غرينجر، كلايف: ٣٢٧
الغزالي، أبو حامد: ٥٢
غزالي، أحمد: ٣٠٨-٣٠٩
غلاسر، إدوارد: ٢٩٩
غلوب، جون باغوت (الجنرال غلوب باشا): ١٤٦
غوري، جيرالد دي: ٢٨١
غيدس، باربارا: ٣٠١

ـ ف ـ

فاروق الأول (ملك مصر): ٣٧٩
فتوح، أحمد بهجت: ٣٩٤
فرضية التحديث: ٦٦، ٩٥-٩٦، ١٩٥، ٣٥٠، ٣٧٦، ٤٠٣
فرضية الدولة الريعية: ٣٣٧، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٥٢، ٣٥٩-٣٦٤، ٣٦٩-٣٧٠، ٣٧٢، ٤٥٨
فريدمان، ميلتون: ٢٣٥-٢٣٦
الفساد: ١٢٢، ١٩١، ٢١١، ٢٢٠، ٢٢٨-٢٣٠، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٥، ٣٣٦، ٣٧١، ٣٧٤، ٤١٢
فلَور، رايموند: ٣٨
فوكوياما، فرانسيس: ٦٥، ٢٣٦، ٢٩٩
فيبر، ماكس: ٤٢، ٣٧١
فيصل الأول بن الحسين (ملك العراق): ٣٦٣، ٣٦٦
فينيلون، كيفن جيرالد: ٣٤٢

ـ ق ـ

قاسم، عبد الكريم: ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨-٣٦١، ٣٦٨-٣٦٩
قرم، جورج: ٥٤
قرنق، جون: ٤٤٤
القضية الفلسطينية: ٢١، ٢٦، ٨٣، ٨٦، ١٠٢، ١٩٦-١٩٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٤٨، ٣٩٩، ٤٥٩، ٤٦٤-٤٦٦، ٤٧١

ـ مسألة اللاجئين: ١٤٩-١٥٠، ١٦١، ١٦٦، ١٨٢، ١٩٨، ٢١٤، ٢٢٣

ــ حق العودة: ٢١٤

القمع: ٣١، ٣٧-٣٨، ٥٣-٥٤، ٥٦، ٦٨-٦٩، ٧٥، ٧٧-٧٨، ٨٣، ١٠٢، ١٥٣، ١٥٧-١٦٠، ١٧٦، ١٨٠، ٢٢٥، ٢٧٢، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٩٥، ٣٠٠-٣٠١، ٣٢٢، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٦٠-٣٦١، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨٩، ٣٩٨، ٤٦٣

القومية العربية: ٨٢-٨٣، ١٠٢، ١٤٨، ١٧٦، ٤٧١

ـ ك ـ

كافي، علي: ٣٠٩

كراسكا، جايمس: ٣٠٠

كرستال، جيل: ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٧

كريك، برنارد: ٤٠

كزار، ناظم: ٣٦٢، ٣٦٩

كلاغ، كريستوفر: ٢٤٦

كنعان، طاهر: ١٣٩

الكواكبي، عبد الرحمن: ٥٦

كول، جوان: ٣٦

الكويت

ـ الانتخابات التشريعية

ـ ١٩٥١: ٢٨٠

ـ ١٩٥٤: ٢٨٠

ـ تأسيس المجلس التشريعي (١٩٣٨): ٢٥٢، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٢

ـ مجلس الأمة: ٢٨٩، ٢٩١

ـ المجلس التشريعي: ٢٨٠-٢٨٢، ٢٨٨

ـ المعاهدة البريطانية ـ الكويتية (١٨٩٩): ٢٧٤-٢٧٥

كيوان، فاديا: ١٨١

ـ ل ـ

لابورته، رافاييل: ٢٥٥

اللبرلة: ٢٢٢، ٢٣٢، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٨، ٤٦٢

اللبرلة الاقتصادية: ٢٢٠، ٢٣٢، ٣٧٨، ٣٨٠-٣٨١، ٣٨٨، ٣٩١، ٤٠٢

لبرلة السوق: ٢٢١

اللبرلة السياسية: ٦٣، ٨١-٨٣، ١١٩، ١٧٩، ٢٥٧، ٢٦٦، ٣٧٨، ٣٨٠-٣٨٢، ٣٨٨، ٣٩٢، ٤٠٢-٤٠٤، ٤٠٦

لبسيت، سيمور: ٢٢، ٨١، ٩٥، ١٠٦، ١٣٣، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٩٨، ٣٢٧، ٣٣٨-٣٣٩، ٣٤١، ٣٥٨، ٣٧٦، ٤١٢-٤١٣

لبنان

ـ اتفاق المصالحة (٢٠٠٨: الدوحة): ١٨٤

ـ أحداث ١٩٥٨: ١٥٢

ـ الاستقلال (١٩٤٣): ١٨١، ١٨٣، ١٨٧، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٦

ـ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري (٢٠٠٥): ١٨٢، ١٩١

ـ الاقتصاد: ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧-١٨٨، ١٩٠

ـ الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣): ٢٠٦
ـ انسحاب القوات السورية (٢٠٠٥): ١٨٢، ١٨٦، ٢١٠
ـ التدخلات الخارجية: ١٨٣، ١٨٥، ١٩٤-١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢-٢٠٤، ٢٠٨-٢١٦
ـ التعددية: ١٨٤، ٢٠٩
ـ تيار المستقبل: ١٨٣
ـ التيار الوطني الحر: ١٨٣
ـ الحرب الإسرائيلية على لبنان (١٩٨٢): ٥٣، ١٩٠
ـ الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦): ١٨٢، ١٩١، ٤٦٥
ـ الحرب الأهلية (١٩٧٥): ١٥٢، ١٦٢، ١٨١-١٨٢، ١٨٥-١٨٦، ١٨٩-١٩٠، ١٩٤-١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٧-٢١٠، ٢١٢، ٢١٥
ـ حركة أمل: ١٨٣
ـ حزب الله: ٥٨، ١٨٢-١٨٣
ـ الحزب التقدمي الاشتراكي: ١٨٣
ـ حزب القوات اللبنانية: ١٨٣
ـ الدستور (١٩٢٦): ٢٠٦، ٢١٣
ـ الديمقراطية التوافقية: ١٨١، ١٨٤-١٨٥، ١٨٧، ١٩٥، ٢٠٤-٢١٢، ٢١٦، ٤٦٧-٤٦٨
ـ الطائفية: ٧٧، ١٨١، ١٨٤-١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٤-٢٠٥، ٢٠٩-٢١١، ٢١٣-٢١٦، ٤٦٠
ـ القطاع الخاص: ١٦٥، ١٨٨، ١٩٠-١٩١، ١٩٣، ٣١٨
ـ القطاع العام: ١٩٠، ١٩٣
ـ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل): ١٨٣
ـ مبدأ المناصفة: ٢٠٧، ٢١٥
ـ المذهبية: ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٦
ـ مسألة الدين العام: ١٨٥، ١٩٠-١٩٢
ـ المسلمون: ١٨٢، ٢٠٦، ٢١٥
ـ المسيحيون: ١٨٢، ٢٠٦، ٢١٥
ـ مصرف لبنان: ١٩٣
ـ الميثاق الوطني (١٩٤٣): ٢٠٦
ـ وثيقة الوفاق الوطني (١٩٨٩: الطائف): ١٨٢، ١٨٧، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٥-٢١٦
ـ وجود القوات السورية (١٩٧٦-٢٠٠٥): ١٨٢، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٣٠
لبيب، الطاهر: ٥٣
لِنز، خوان: ٤٠
لِنغ، جيفري: ٢٩٩
لوسياني، جياكومو: ٢٨٢، ٣٥١
لويس ـ بك، مايكل: ٢٩٨
الليبرالية: ٢٦، ٣٧، ٤١-٤٢، ٤٤، ٤٨-٤٩، ٥٣، ٢٩٧، ٣١٨
الليبرالية الاقتصادية: ٧٢، ٣٨٨
الليبرالية السياسية: ٢١، ٣١، ٢٩٣
ليفتسكي، ستيفن: ٣٠٢
ليمونغي، فرناندو: ٢٣٥، ٢٩٩

ـ م ـ

ما قبل الحداثة: ٤٥
ماركتانر، ماركوس: ١٨١

مالك، رضا: ٣٠٩
مبارك بن صباح الصباح: ٢٧٥، ٢٧٨
مبارك، جمال: ٣٩٣
مبارك، حسني: ٣٧٨، ٣٨١، ٣٩٣-٣٩٤، ٣٩٧
مبدأ أيزنهاور (١٩٥٧): ١٤٨، ١٥٢، ١٧٥
متغير الحداثة: ٢٣٨، ٤١٧
المتغير الدمية: ٢٢-٢٣، ٢٥، ١٠٠-١٠١، ١٠٤، ١٠٦-١٠٨، ١١٠-١١٢، ١١٦، ١١٩-١٢٠، ١٢٣، ١٣٣، ٢٥٨-٢٥٩، ٢٦١-٢٦٢، ٢٦٥-٢٦٦، ٣٢٨-٣٢٩، ٣٣١، ٤١٢، ٤١٦-٤١٨، ٤٢٢
المتغير الدمية العربي: ٢٢-٢٣، ٢٥، ١٠١، ١٠٤، ١٠٧، ١٣٣، ٢٥٨، ٢٦١، ٤١٢، ٤١٦-٤١٧، ٤٢٢
متغير نظام الحكم: ١٩٨، ٣٧٧
متغيرات التحديث: ٩٧-٩٩، ١٠٧، ١٣٩، ٢٦٦
متغيرات الحداثة: ٩٥، ١٠٦، ١١١، ١٤١-١٤٢، ١٧٣-١٧٥، ١٧٩، ٣٢٦-٣٢٧، ٣٣١-٣٣٣، ٣٤١، ٤١٢
المجتمع المدني: ٢٦-٢٧، ٣١، ٤٠، ٥٠، ٥٥، ٦٨، ٧٣، ٧٨، ١٥٧-١٥٩، ١٩٥، ٢١٢، ٢١٥، ٢٤٦، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٤٠-٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٩، ٤٠٠-٤٠١، ٤٢٤، ٤٢٦-٤٢٧، ٤٣٠-٤٣٢، ٤٥١، ٤٦٤، ٤٦٦-٤٦٧، ٤٦٩
مجموعة الدول الثماني الكبرى (G 8): ٥٠
ـ مؤتمر القمة (٢٠٠٤: سي أيلاند): ٤٠٤
المحاصصة المذهبية: ٢٠٧
محجوب، محمد أحمد: ٤٣٩
محمد أحمد بن عبد الله بن فحل (المهدي): ٤١٣
محمد رضى بهلوي (شاه إيران): ٣٤٠
مدني، عباسي: ٣٠٨
المذهب الحتمي: ٤٣
المذهب الدستوري: ٤١
مرزوقي، منصف: ٦٨
مركز دراسات الوحدة العربية: ٥٤
مسألة التعذيب في سجن أبو غريب (٢٠٠٤): ٣٥
مسألة الحجاب: ٧٣
مسعد، جوزيف: ١٣٩
المسيحية: ١٧٧، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٧، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٥، ٢٥٦، ٢٥٩
المشاركة السياسية: ٢٧-٢٨، ٩٢، ٩٨، ١٩٥-١٩٦، ٢١٢، ٢٥٤، ٢٦٨-٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٨-٢٨٩، ٣٠٠-٣٠١، ٣٠٨، ٣١٤، ٣٧٩
مشروع الشرق الأوسط الكبير: ٥٠، ٤٠٤
مصر
ـ الاتحاد الاشتراكي العربي: ٣٧٩
ـ اتحاد الصناعات المصرية: ٣٩٣
ـ الاتحاد العام للغرف التجارية: ٣٩٣
ـ الاتحاد القومي: ٣٧٩

ـ الإخوان المسلمون: ٣٧٩، ٣٩٦-٣٩٨
ـ الاقتصاد: ٣٨١، ٣٨٩
ـ الانتخابات البلدية (١٩٩٠): ٣٩٥
ـ الانتخابات التشريعية
ـ ـ ١٩٨٤: ٣٩٦
ـ ـ ١٩٨٧: ٣٩٦
ـ ـ ١٩٨٩: ٣٩٥
ـ ـ ١٩٩١: ٣٩٥
ـ ـ ١٩٩٥: ٣٩٧
ـ ـ ٢٠٠٠: ٣٢٢، ٣٩٧
ـ ـ ٢٠٠٥: ٥٠، ٣٢٢، ٣٩٧، ٤٠٤
ـ الانتخابات الجزئية لمجلس الشورى (٢٠٠٧): ٣٩٨
ـ انتخابات المحافظات (١٩٩٠): ٣٩٥
ـ انتفاضة الخبز (١٩٧٧): ٣٨٠، ٣٩٠
ـ تأميم قناة السويس (١٩٥٦): ٣٧٩
ـ التجمع الدستوري: ٣٩٥
ـ التعديلات الدستورية (٢٠٠٦): ٣٩٧
ـ ـ الاستفتاء (٢٠٠٧): ٣٩٨
ـ تمرد الأمن المركزي (١٩٨٦): ٣٩٠
ـ تنظيم الجهاد: ٣٩٦
ـ ثورة ١٩١٩: ٤٣٠
ـ ثورة ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٢: ٣٧٨، ٣٩٥
ـ جبهة العمل الإسلامي: ٣٩٥
ـ حال الطوارئ (١٩٨١): ٣٩٦
ـ حزب العمل الاشتراكي: ٣٩٧
ـ حزب الغد: ٤٠١
ـ حزب النهضة: ٣٩٥
ـ الحزب الوطني الديمقراطي: ٣٩٢-٣٩٣، ٣٩٧
ـ ـ الأمانة العامة: ٣٩٣
ـ ـ لجنة السياسيات: ٣٩٣
ـ حزب الوفد: ٣٧٩، ٣٩٥
ـ دستور ١٩٢٣: ٣٧٨-٣٧٩
ـ دور الدولة في الاقتصاد: ٣٩١
ـ رجال الأعمال: ١٥٦، ١٦٢، ١٧٨، ١٨٧، ١٨٩، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣١-٢٣٢، ٢٤٦، ٣٠٤، ٣٩٣-٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٦٢، ٤٦٩-٤٧٠
ـ الشيوعيون: ٣٧٩
ـ اللجنة العليا للانتخابات: ٣٩٧-٣٩٨
ـ المجلس العسكري لقيادة الثورة: ٣٩٦
ـ المساعدات الأمريكية: ٣٩٩، ٤٠١
ـ الهجرة: ٣٨٤، ٣٨٦-٣٨٧، ٤٠٢
ـ هيئة التحرير: ٣٧٩
المطاوعة (السعودية): ٢٥٣، ٢٦٨-٢٦٩، ٢٧٤-٢٧٧
المعاهدة البريطانية ـ السعودية (١٩١٥): ٢٧٤
المعاهدة البريطانية ـ العُمانية (١٧٩٨): ٢٧٤
معهد بحوث السلام العالمي (أوسلو): ١٠٣، ١٩٨
معهد فريزر: ٢٣٨-٢٣٩، ٣١٢-٣١٣

ـ مؤشر الحرية الاقتصادية: ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٥٠
مفهوم الدولة: ٦٨، ٣٤٠
مفهوم الدولة الريعية: ٣٤٠
مفهوم الديمقراطية: ٢٦، ٣٩
مفهوم السوق الحرة الخاصة: ٢٣٩
مفهوم القبلية: ٥١
مفهوم النمو: ٣٣٩
المقدسي، سمير: ٦٢، ٦٧، ٧٩، ١٣٩-١٤٠، ١٧٣، ١٧٩، ١٨١، ١٩٥-١٩٦، ٢٠٠، ٢١٨، ٢٥٢، ٢٩٤، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٣٧-٣٣٨، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٧٢، ٣٧٥-٣٧٦، ٤٠١، ٤١٢، ٤٥١، ٤٥٥
مكافحة الإرهاب: ٣٦، ٨٦، ١٨٠
ممداني، محمود: ٤٢٥، ٤٢٨
منظمة التجارة العالمية: ٢٤٧، ٣٢٢
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٥٢، ١٥٧-١٥٨، ١٦٦
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ٦٦، ٨٣-٨٤
منظمة العفو الدولية: ٦٣
منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch): ٦٣
المهدي، الصادق: ٤٣٠-٤٣١، ٤٣٩-٤٤١، ٤٤٣
المواطَنة: ٧٢-٧٣
مؤتمر القمة العربية (٩: ١٩٧٨: بغداد): ١٦٢
المودودي، أبو الأعلى: ٥٨
مؤسسة التراث: ٦٣، ٣١٢
ـ مؤشر الحرية الاقتصادية: ٣١٢
مؤشر التعليم: ٩٨-٩٩، ١٠٥، ٤١٦-٤١٧
مؤشر التنمية البشرية: ٦٣، ٦٥، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٨-٣٢٩، ٣٣١-٣٣٣
مؤشر الحرية الاقتصادية: ٦٣، ٢٣٩-٢٤١
مؤشر فان هانن للديمقراطية: ٣٠
مؤشر نظام الحكم (Polity IV Index): ٢٢، ٢٨-٣٠، ٦٢-٦٣، ٦٦-٦٧، ٨٠، ٨٣-٨٥، ٨٧، ٩٢، ٩٤-٩٧، ٩٩-١٠٠، ١٠٣-١٠٤، ١٠٧، ١١٨-١٢٠، ١٢٣، ١٣٣، ١٣٥، ١٤١-١٤٦، ١٥١، ١٥٩، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٢-١٧٥، ١٧٨، ١٨٦، ١٩٨-١٩٩، ٢٠٢، ٢١٦، ٢٢٥-٢٢٦، ٢٣٧، ٢٤٠-٢٤١، ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦-٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٢-٢٦٧، ٢٩٣-٢٩٧، ٣١٣، ٣١٥-٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٥-٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٧٥-٣٧٧، ٣٨٢-٣٨٤، ٤٠١، ٤٠٥-٤٠٧، ٤١٢، ٤١٦-٤١٨، ٤٧٣
مونرو، لورا: ٢١٧
الميرغني، علي: ٤٢٩-٤٣٢، ٤٤١، ٤٤٤
ميلانت، غاري: ٧٩، ١٣٩-١٤٠، ١٧٣، ١٧٩، ٢١٨، ٢٥٢، ٢٩٤، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٥٠، ٣٧٢، ٣٧٥-٣٧٦، ٤٠١، ٤١٢، ٤٥١
ميلر، روس: ٢٩٩

- ن -

النابلسي، سليمان: ١٤٧-١٤٨

نابليون بونابرت: ٣٦-٣٨، ٤٢، ٦٧، ٧٧-٧٨

نادي باريس: ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢١

نبلوك، تيم: ٤٣٦-٤٣٧

النزعة القبلية: ٥٤

نظام الحزب الواحد: ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٣٤

نظرية التحديث: ٦٦، ٨١، ٩٥، ١٠٦، ١٣٣، ٢٥١، ٢٦٥، ٤٥٥

نظرية الحداثة: ٩٥-٩٦، ١٠٤، ١٠٦، ١٨٠، ٢٩٥، ٣٢٧، ٣٣٤، ٤١٦

النظم الأوتوقراطية: ٢٢-٢٩، ٣١، ٥٠، ٨٩-٩١، ٩٤-٩٥، ٩٩، ١٠٧-١٠٨، ١١٠، ١١٦، ١٢٠-١٢١، ١٣١-١٣٢، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٥١، ١٥٧، ١٥٩، ١٧٢-١٧٥، ١٧٨-١٧٩، ٢٠٠-٢٠١، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦-٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧-٢٣٨، ٢٤٨، ٢٥١-٢٥٣، ٢٥٥-٢٥٧، ٢٦١-٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩١-٢٩٢، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٣٧، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٥٩، ٣٦٩-٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٥-٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٨، ٣٩٣-٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٤-٤٠٥، ٤٠٧، ٤٥٥-٤٥٩، ٤٦١-٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٤

النظم البيروقراطية: ٨٩-٩١

نظم الحزب الواحد: ٩٦، ٢٢٧، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٣٠، ٣٣٤

نظيف، أحمد: ٣٩٣

النقيب، خلدون: ٥١

النمو الاقتصادي: ٨٠، ١٢٠-١٢٤، ١٣١، ١٣٥-١٣٦، ١٥٥-١٥٦، ١٦١-١٦٢، ١٦٨-١٧٠، ١٧٤، ٢١٧، ٢١٩-٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣١٥، ٣١٨-٣١٩، ٣٢١، ٣٣٢-٣٣٣، ٣٣٧-٣٣٩، ٣٤١-٣٤٢، ٣٥٨، ٣٨٩، ٤٤٦-٤٤٧، ٤٤٩-٤٥٠

نمو دخل الفرد: ٢٣٩، ٣٤١، ٣٨٤-٣٨٥

النمو السكاني: ١٥٠، ١٦١، ١٦٨، ١٧٠، ٢٢٠-٢٢١، ٢٢٣، ٣٠٣، ٣١٧

نمو الناتج المحلي: ١٦١، ١٦٧-١٧٠، ٢١٩، ٢٢٣

نموذج البدوي ـ المقدسي ـ ميلانت (EMM): ١٣٩-١٤٥، ١٧٣، ١٧٩، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٣٦-٢٣٨، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٩٤، ٣٢٢-٣٢٥، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٧٢، ٣٧٦-٣٧٧، ٣٨٣-٣٨٤، ٣٨٦، ٤٠٢، ٤١٢، ٤١٥-٤١٧

نموذج التحديث: ٣٧٧، ٣٨٣-٣٨٤، ٣٨٦-٣٨٧

نموذج توبِت: ٢٤١، ٢٥٨، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤١٦

نموذج الحداثة: ٣٠٠، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٥
النميري، جعفر: ٤٢٠، ٤٤٢
نور، أيمن: ٤٠١
نورث، دوغلاس: ٢٤٤

- هـ -

هاشم، إبراهيم: ١٥٤
الهاشميون: ١٤٠، ١٥٢، ١٥٤، ٣٦٣، ٣٦٧
هانتنغتون، صموئيل: ٤٢، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٩٩
هايك، فريدريتش: ٢٣٦، ٢٤٣
هدسون، مايكل: ٤٨
هِرشمان، ألبرت: ٣٨٦، ٤٠٢
الهندي، يوسف: ٤٣٠
هولت، بيتر: ٤٣٨
هيرش، سايمور: ٣٥

- و -

واي، لوكان: ٣٠٢
الوحدة الأردنية ـ العراقية (١٩٥٨): ١٥٤
الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١): ١٥٢، ١٥٤
الوحدة العربية: ٥٣-٥٤، ٤٢٤
وُركمان، توم: ٣٦١-٣٦٢
وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا): ١٩٨
ولاية الفقيه: ٤٩، ٥٨
وينز، ديفيد: ٦٢

- ي -

يوسف، بسام: ٣٢٣، ٣٣٧

هذا الكتاب

بالرّغم من النمو الاقتصادي والاجتماعي اللافت في الوطن العربي في العقود الستة الماضية، تبقى معظم الأنظمة السياسية العربية تتسم بأشكال ودرجات متفاوتة من الأوتوقراطية أو العجز الديمقراطي، وذلك مقارنةً بالتلازم الإيجابي بين التنمية والديمقراطية، في مناطق أخرى من العالم.

وهذا الكتاب، يهدف إلى تحديد العوامل الرئيسية التي تقف وراء هذه الظاهرة، وهو يتبنّى طريقة ثنائية تجمع بين التحليل الكمّي والنوعي من ناحية، ودراسة عابرة للبلدان، تشمل معظم البلدان العربية، وتستند إلى نموذج موسّع لمفهوم الحداثة، ودراسات معمّقة لحالات ثمانية بلدان عربية (الأردن، لبنان، سورية، الخليج العربي، الجزائر، العراق، مصر، السودان) تتخذ من هذا النموذج نقطة انطلاق، من ناحية أخرى.

* * *

● يشكّل هذا الكتاب حول الديمقراطية في الوطن العربي مساهمة قيّمة في تحليل العجز الديمقراطي في المنطقة العربية. وخلافاً لأبحاث أخرى حول الدمقرطة، يركّز الكتاب على الدوافع الرئيسية وراء العجز الديمقراطي في بلدان عربية مختلفة، وذلك من خلال مجموعة مركّبة من التفسيرات التحليلية.

يتخطّى الكتاب التفسيرات الثقافية الفكروية المبسّطة، فيشخّص الدور الهام للنزاعات والنفط، كما يوضح تأثير القيادة السياسية والتدخلات الأجنبية واستيعاب النخبة من قِبَل السلطة كعوامل معيقة لعملية الدمقرطة في المنطقة، وذلك رغم تقدمها الاجتماعي والاقتصادي اللافت.

وميزة مهمة أخرى لهذا الكتاب، أنه يجسّر الفجوة بين النظرية والتاريخ.

فواز جرجس
مدرسة لندن للاقتصاد

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-369-0